

## الجزء السابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس  
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية  
الربيع بن سليمان المرادي عنه  
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

﴿ وبهامشه كتاب اختلاف الحديث له برواية الربيع أيضا ﴾

---

﴿ طبع هذا الكتاب ﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

---

﴿ تنبيه ﴾

لا يجوز لأحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا  
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض قانونا  
أحمد الحسيني

---

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية  
سنة ١٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن  
ابن علي بن محمد بن  
الحسن الجوهري قراءة  
عليه وهو يسمع وأنا  
أسمع فأقربه قال أخبرنا  
أبو عمر محمد بن العباس  
ابن محمد بن زكريا بن  
جويه قراءة عليه وأنا  
أسمع قال حدثنا أبو  
بكر أحمد بن عبد الله  
ابن سيف السجستاني  
حدثنا الربيع بن  
سليمان قال قال محمد  
ابن ادريس المطلبي  
الشافعي رضي الله عنه  
الحمد لله بما هو أهله  
وكلما ينبغي له وأشهد  
أن لا اله الا الله وحده  
لا شريك له وأن محمدا  
عبده ورسوله (أما بعد)  
فان الله جل ثناؤه وضع  
رسوله موضع الابانة لما  
افترض على خلقه في  
كتابه ثم على لسان نبيه  
صلى الله عليه وان لم  
يكن ما افترض على  
لسانه نصافي كتاب الله  
فأبان في كتابه أن رسول  
الله صلى الله عليه  
يهدى الى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل على الرجل المال فأتى بامرأتين تشهدان له على حقه  
لم يخلف مع امرأتين فان قال قائل ما الحجية فيه فالجدة فيه أن النساء اذا كن لا يجزن عند الحاكم الا مع  
الرجال الا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فان قال قائل معهما رجل لم يخلف  
فالخالف غير شاهد فان قال فقد يعطى بيمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه  
ولو شهد لنفسه لم يخلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل اذا  
كانتا مع رجل ولزمه عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما يأخذ بشاهدين وشاهد  
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأة رجل أقامت شاهدا أنه طلقها لم تخلف  
مع شاهدها وقيل أتى بشاهد آخر والا أحلفناه ما طلقك ولو أقام رجل شاهد اعلى أنه نكح امرأة بولي  
ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يخلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الاموال بالبيع  
وغيره من وجوه الملك انما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرما عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان  
الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أوفى بعنه والزوج نفسه لم يكن يملكها ملك  
المال فهما خارجان من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندي والله تعالى أعلم  
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما حكم بها المني يملك ما حكم له به ملكا يكون له فيه بيعه وهبته أو سلطان  
رق أو ملك بوجه من الوجوه مما قدمه له عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة انما  
سلطانه عليهما سلطان إباحة شيء كان محرما قبل النكاح ولو أقام عبد شاهد اعلى أن سيده أعنته أو كاتبه



لم يحلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله لأن سيده كان له بيعه وهبته وليس ذلك للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه انما يثبت الملك للإنسان على غيره فأما على نفسه فلا وإذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعتق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه عين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الحالف مع شاهده شيئا كان بيد غيره مما قد يملك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى عليه بل هو ملك أحدهما ينتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان انما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خارجا من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلا أشهد أنه على فلان حق لم يقبل إلا بشاهد آخر فإن قال أحلف لقد شهدت لم يحلف لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يحلف على مال يأخذه انما يحلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس اليمين على هذا باليمين على المال يملك ولو أقام رجل شاهدا أن فلانا أوصى إليه أو أن فلانا وكله لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئا ومثل ذلك لو أقام بينة أن فلانا أودعه داره أو أرضه لم يحلف مع شاهده ولو أقام شاهدا أن فلانا قد فقه بالزنا لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئا إنما الحد ألم على الحدود ولا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه ولو أقام بينة على أنه جرحه جراحة عمد أو مثلها قودا وقتل ابنه لم يحلف مع شاهده وذلك أن الشهادة ليست بمال بعينه وأنه لا يجب بها المال دون التخير في المال أو القصاص فإذا كان القصاص هو الذي يثبت بها فالقصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فإن قال قائل فالمال يملكه قيل أجل ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لا أن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال فلما كان انما لا يثبت له أحدهما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز يسوي أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفا لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فيحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا يقطع فإن قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيان أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو القصاص والآخر شيء يجب للآدميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه فإن قال قائل ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فإن قال وأين قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس وينهب (١) فيكون بهذا سارقا فلا يقطع ويغرم ويكون له شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلهما الذي يسكنانه فلا يقطع واحد منهما ويغرم فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما إلى المسروق أو يبرئه من ضمانهما فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه ان سقط عنه غرم ما سرق وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قديرون أحدهما يثبت الآخر وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبدا مال الاومعه قصاص أو تخيير بين القود والعقل فأيهما اختار سقط الآخر وان اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وان اختار العقل ثم أبرأ منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما بديل من صاحبه فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما بديل من صاحبه ولا يبطل أحدهما ان بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق ان كنت غصبت فلانا هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده ويأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حدث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع اليمين انما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

(١) قوله فيكون سارقا كذا في النسخ ولعله فلا يكون تأمل

صراط الله ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتفاء عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحدا في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدودا وبينهم حقوقا فدل على أن يؤخذ منهم ولهم م يشهادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن اليهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهد وامرأتين وفي الوصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها من القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين يقول الأكثر من أهل العلم ولم يجعلوه

قياسا على الزنا وأخذ  
أن تؤخذ الاموال  
بشاهد وامرأتين  
لذكر الله اياهما في الدين  
وهو مال واخترنا أن  
يؤخذ المال بين وشاهد  
بسنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واخترنا أن  
يجب الحق في القسامة  
بدلائل قد وصفناها  
وان لم يكن مع الدلائل  
شاهد بالخبر عن رسول  
الله فكان ما فرض الله  
من الخبر عن رسول الله  
مودى خبرا كما تؤدي  
الشهادات خبرا وشروط  
في الشهود ذوى عدل  
ومن نرضى وكان  
الواجب أن لا يقبل  
خبر أحد على شيء يكون  
له حكم حتى يكون عدلا  
في نفسه ورضافي خبره  
وكان بينا اذا افترض  
الله علينا قبول أهل  
العدل أنه انما كفنا  
العدل عندنا على ما يظهر  
لنا لا نالنا نعم مغيب غيرنا  
فلما تعبدنا الله بقبول  
الشهود على العدالة  
عندنا ودلت السنة على  
انفاذ الحكم بشهادتهم  
وشهادتهم أخبار  
دل على أن قبول  
قولهم وعددهم تعبد

بالغصب انما هي عين يخلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت الجراحة عمدا لا قود فيها بحال مثل أن يقتل الحر المسلم عبدا مسلما  
أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة والمأمومة ومالا قصاص  
فيه فهذا كله لا قود فيه قبلت فيه عين المدعي مع شاهده فقصي له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الحاني  
وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن رجلا رمى رجلا بسهم فأصاب  
بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه والرمية الاولى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت  
الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويخلفان مع شاهدهما ويقضي في كل واحد منهما بالارش الاولى  
في مال الراعي والثانية على عاقلته وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم  
القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن البين لا تكون مع الشاهد في هذا  
وذلك أن صاحب الخطا لا يثبت له شيء الابنوة لصاحب العمد فلما كانت هذه الجناية واحدة فيها عمد فيه  
قصاص لم يجز في القصاص الاشاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد  
الآن يقدم معه ولياؤه ويثبت لصاحب الخطا بالبين مع شاهده وهذا أصح القولين عندي والله تعالى أعلم  
وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من البين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام  
رجل على جارية وابنها شاهدا أنهما له حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البينة على أنها له  
وابنها ولمنه حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنها له وكانت أم ولد له بأقراره وشهادة شاهده وعينه  
قال ولو أقام شاهدا بأن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار  
صدقة عليه كشهد شاهده ولو أقام البينة على أن أباه تصدق به هذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى  
أخوين له موقوفة فاذا انقضىوا فعلى أولادهم أو على المساكين حلفوا وبنت حقوقهم فن حلف ثبت حقه  
له فان قال قائل ما بال الرجل اذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم  
أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقهما وان لم يخلفا لم يثبت حقهما ببينوت  
حقه قيل له لأننا إنما أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد بين من شهد له فاذا شهد الشاهد لثلاثة  
لم يكن لواحد منهم أن يأخذ بين صاحبه شيئا لأن حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل  
واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا فأخرجت الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها  
لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها  
الآثرى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بدار خالف قضى له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا عين على  
الوارث لان الحكم قد مضى فيها بين الذي أقام الشاهد له وانما هي مورثة عن الذي حلف مع شاهده وان  
حلف أخواه فهي عليه مامعة ثم على من بعدهم وان أبي أخواه أن يخلفا نصيبه منها وهو الثلث صدقة كما  
شهد شاهده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم  
بعد الاثنين نحن نخلف على ما أبي أن يخلف عليه الاثنين فلهم أن يخلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا  
اذا حلفوا بعدهم وت أبيهم الذي جعل لهم ملكه اذا مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا على  
المتصدق عليهم بالبين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح اذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة  
على أقوام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فلكه المتصدق عليهم ما لملكه المتصدق كما لملكهموه فهذا ملك صحيح  
(قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل  
ملك مال الى مال لا ينفع به انتفاع المال ببيع ما صار في أيديهم من غلته ويوهب ويورث وان كان مسكيا أسكنوا  
فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن فلانا تصدق بهذه الدار على فلان  
(١) لعله فلك المتصدق عليهم ما لملكهم المتصدق كما لملكهموه أى على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للتصدق من ولد صدقة موقوفة محترمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى  
 الآخر أن قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي  
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحدث قبله فإن حدث  
 آخر نقصنا لك وكلما حدث ولد بعد الولدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل  
 وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فن حلف من الكبار كان على حقه ومن  
 بلغ خلف كان على حقه ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو يأبوا  
 فيرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له  
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محترمة  
 بعضها ميراث وبعضها موقوف (١) فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فن حلف أخذ  
 حقه ومن أبى لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل  
 عشرة شهد شاهد أن ميتا أوصى لهم بدار خلف واحد فله عشرة فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهم ميراثا وكان  
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا لثلاثها  
 له وأبى الاثنان فجعلنا نصيب ما منها ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما يوقف لهما نصيب ما حتى يبلغا  
 فيحلفا أو يموتا فيخلف وارثهما فإن أبى وارثهما رد ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما  
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له  
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتها لأنه إنما يكون له الحق بموتها فأما ما كان من غلة قبل أن يولد  
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهد اشهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولدته ماتت أو ماتت أو ماتت أو ماتت  
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما  
 حدث ولدي دخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين  
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كونه وقف لاثنتين  
 حدث ناسدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل  
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليهم ما الصدقة في نصف عمر الذين وقف  
 لهما فإن بلغا فأبى البين فرد نصيب ما على من معهما رد عليه فأعطى ورثته ما استحق مما رد عليه وذلك خمسة  
 وترد الخمسة على التسعة الباقيين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبيين الذين بطل ما وقف  
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له  
 حصة بقدر عدد هم قتلوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب لا يحصون أبدا أو على مساكين  
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها فلان ولقوم يحصون هو كحدهم وقيل فإن أوصى بها له ولبنى أب  
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف  
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خيرا أعطيناها النصف وجعلنا النصف  
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه  
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) الآن يقال له إن شئت فأحلف فكن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيناها  
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أو نقصوا حاصهم كواحد  
 (١) قوله فإنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وقفت الخ (٢) قوله الآن يقال متعلق بالقياس أى  
 لأرى المعقول فيها الآن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم  
 عددا لا وفي الناس أكثر  
 منه وكان (١) في قبولهم  
 على اختلافهم مقبولا  
 من وجوه مما وصفت  
 من كتاب أو سنة أو قول  
 عوام أهل العلم لأن  
 ما ثبت وشهد به عندنا  
 من قطعنا الحكم بشهادته  
 احاطة عندنا على الغيب  
 ولكنه صدق على  
 الظاهر بصدق الخبر  
 عندنا وإن أمكن فيه  
 الغلط ففيه ما دل على  
 الفرض علينا من قبول  
 الخبر عن رسول الله  
 ولا يؤخذ عدد من يقبل  
 خبره عنه صلى الله عليه  
 وسلم إلا بأحد الدلائل  
 التي قبلنا بها عدد من  
 الشهود فرأينا الدلالة  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بقبول خبر  
 الواحد عنه فلم نأله  
 أعلم أن نقبل خبره إذا  
 كان من أهل الصدق  
 كما لمنا قبول عدد من  
 وصفت عدده في الشهادة  
 بل قبول خبر الواحد  
 عنه أقوى سببا بالدلالة  
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا  
 من أحد من ماضى  
 أهل العلم بعد رسول الله

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل إذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه ان كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فإذا ضاق السكن اصطلاحاً أو كروا ولم يؤثر واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع وإذا كانت غلة أو شيء فيها بين الفقراء وان قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل إذا لم يسم فقراء قبيلة فهو على فقراء قرابته قياساً على الصدقات التي يعطاها جيران المال المأخوذ منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوى قرابة المتصدق فإن لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد وولدها فيخرجان من يده فتكون أم ولد للشهود له الخالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يده عبد سترقه أنه كان عبداً له فأعتقه ثم غصبه إياه بعد العتق خاف وكان هذا مولاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا الباب كله قياسه وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه أعتقه لأن العبد هو الذي فيه الخصومة كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب والولاء شيئان يصير لصاحبهما بهما منفعة في غير نفسه وان كانت لا تملك فهي منفعة للخصم في غير نفسه والمملوك لا ينفع بشئ غير نفسه

### (الخلاف في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخالفنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلاف ذلك أسرف فيه على نفسه فقال لو حكمتم على الأتراء حقاً من رأيكم لم زده وان حكمتم باليمين مع الشاهد ردناها فقلت بعضهم رددت الذي يلزمك أن تقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه لأنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف عليك في المأثم قال إنها خلاف كتاب الله ونحن زردها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جاهدت أن أتقصي ما كلوني به في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كلني به بعض من ردها أن قال لم تروها إلا من حديث مرسل قلنا من نسبها بحديث مرسل وانما ثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضى بها في الأموال دون غيرها فجعلتموها تامة في شئ ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمرو بن دينار وهو جله أفضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من أقيمت من حلتها والحكام بها قلنا إذا قيل قضى بها في الأموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى بها فيه لأن الشاهدين أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه فإن كان شئ يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فإذا أقام رجل شاهداً على عبد أنه له حلف مع شاهد واستحق العبد قال فإن أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعتق قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق البين قال وما هو قلت أرأيت أن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الأموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للمقيم شاهد الخالف هو ما ليس بالمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه إلى يدي المقضى له به فلكه إياه كما كان المقضى عليه له مال كما قال بلي

فتابعهم إلى اليوم خبراً نصاً عنهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلناه فيه وقد كتبت في كتاب جاع العلم الدليل على ما وصفت مما اكتفيت (١) في رد كثير منه في كتابي هذا وقد رددت منه جلا تدل من لم يحفظ كتاب جاع العلم على ما رواها ان شاء الله فان قال قائل أف يكون الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً أو أكثر قيل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران فخير عامة عن عامة عن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بالسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم وهذا ما لا يسع جهله وما كان على أهل العلم والعوام أن يستووا فيه لأن كلا كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش وأن لله عليهم حقاً في أموالهم وخبر خاصة في خاص (١) أي في إعادة تأمل



قلت وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي ما لك المقضى عليه الى مالك المقضى له قال نعم قلت  
أفليس تجدمعنى العبد اذا أقام شاهداً أن سيده أعتقه غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود  
عليه لانه انما يتنازع في نفسه قال انه يخالفه في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي ما لك الى  
ملك نفسه فيكون عليك من نفسه ما كان سيده عليك كما كان المقضى عليه على المال ثم أخرج من يده  
فلكه المقضى له قال أجل قلت فكيف أفضي باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما قضى به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال فانك تعتقه بالشاهدين قلت أجل وأقتل بالشاهدين لانهم أحكم مطلق واليمين مع  
الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض  
الاشياء دون بعض أفرأيت الشاهدين ألبساتا من في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرأيت  
الشاهد والامرأتين ألبساتا من في الاموال ناقصين في الحدود وغيرها قال بلى قلت أرايت شهادة النساء  
في الاستهلال والرضاع وعبوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون  
لمن شهدت له امرأته عندك أن فلانة ولدت له والمشهود عليه ينكر أن يلحق به نسبة فيعفو دمه ويرى بناته ويرث  
ماله قال بلى قلت أرايت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على  
مسلم بفلس لم يجز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجز قال بلى قلت  
فأسمعك فيما عدا شهود الزنا من المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا  
وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا ما حيث وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا  
حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال فاذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجالا لو كان غائبا  
عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو وصي له بهاميت أو شهد لابنه بحق وهو يوم شهد الشاهد  
صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو ان حلف  
حلف على ما لا يعلمه (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم  
يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب  
عنه الخبر يصدقه فيسعه اليمين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه  
وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد عكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علما أحلفه عليه قال فقلت  
له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه أو يراها أو يبين قال كل لا ينبغي  
الا هكذا وان الشهادة لأولاها أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم  
أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أقيشهد الرجل على أن  
فلانا بن فلان وهو غريب لم ير أباه قط قال نعم قلت فانما سمعته ينتسب بهذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه  
ولا من شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد  
يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو أعيرها أو يمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذا لم يرد افعاله في الدار  
والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به  
ولكن يشهد على الأغلب قلت أرايت لو اشترى رجل من رجل عبدا ولد بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن  
مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه  
لقد باع العبد برياً من الابق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرق وقد عكن أن يكون  
أبني قبل أن يولد جدي قال وان يسئل قلت وكيف عكن المسئلة قال كما أمكنتك قلت وكيف يجوز  
هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن يأتى ولا يدرى  
به قلت بلى قال فهذا لا تختلف الناس في أنهم يحلفون على البت لقد باع برياً من الابق ولكن يسعه أن

(١) أي تولاه عبده أو وكيل الخ فتنبه كتنبه مصححه

الاحكام لم يكلفه العامة  
لم يأت أكثره كجاء  
الاول وكلف علم ذلك  
من فيه الكفاية للخاصة  
به دون العامة وهو ذا  
مثل ما يكون منهم في  
الصلاة سهو (١) يجب به  
سجود السهو وما يكون  
منهم فيما لا يجب به  
سجود سهو وما يفسد  
الحج وما لا يفسده وما  
يجب به البدنة ولا يجب  
مما يفعل مما ليس فيه  
نص كتاب وهو الذي  
على العلماء فيه عندنا  
والله أعلم بقول خبر  
الصادق على صدقه  
ولا يسعهم رده كما  
لا يسعهم رد العبد من  
الشهود الذين قبلوا  
شهادتهم وهو حق  
صدق عندهم على  
الظاهر كما يقال فيما  
شهد به الشهود فن  
أدخل في شيء من قبول  
خبر الواحد شيئاً دخل  
عليه في قبول عدد  
الشهود الذين ليسوا  
بنص في كتاب ولا سنة  
مثل الشهود على القتل  
وغيره ان شاء الله فان

(١) قوله يجب به سجود  
الحج لعل مراده بتأكد  
به تأمل كتنبه مصححه

قال قائل فأين الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قيل له ان شاء الله كان الناس مستقبلين بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأتى أهل قباء أتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن النبوة حوّات الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلحة وجماعة كانوا يشربون فضيخ بسر ولم يحرم يومئذ من الاشرية بشئ فأتاهم أت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمروا أناساً فكسروا جرار شربهم ذلك ولا شك أنهم لا يجدون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحوّلوا عنه اذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم أو يعلمكم جماعة أو عدد

يخلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخالف على الحق بصيرته بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شئ يليه عبده أو وكيله غائب عنه بشئ الا لزمك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا بدا وما زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فاذا أجازوا الشئ فلم لم يحيزوا مثله وأولى أن يكون علياً يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فان مما ردّدناه اليه مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلوكأن أنكرها ثم عرفها وكنتم أئمة اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم انه انما أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيدا عنها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلمهم سمع بصير حريص على حفظ فعله والاعتداء به فخرج أسامة فقال أريد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها بفعل كلما استقبل منها ناحية استدبر الاخرى وكره أن يستدبر من البيت شأ فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى فإنا نقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهد والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على رضي الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الجنب سنة ولم تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود والتيمم وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء وقول الله عزذكره ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلما أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قديعرب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الخدك بن سفيان وحل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعدها رهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها فان كان لكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتججت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة الا بشاهدين الا أن يكون عندي ثبوت بشاهد ويخلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهى في الزهري وأضعف منها فبين أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أكان لأحد خلافها وردها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أذهب عليك من العلم شئ قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شئ تأمل

قلت فاعلم هذا مما قد ذهب عليك واذا قد سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فانه قد باعنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسألته من أخبره فأذهرني أي بخبره عفيف لا يثبت مثله عندنا ولا عذره فقلت له أرايت لو كان خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت قال وأين خالفته قلت أبعده وخزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فان جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما قال لا ولكن أعطيه حقه بغير عيب قلت له فهذه إذا سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفها لانه ان كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وان كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيأمر ويأعنه فقد قضى قضيتين خالفتهما معا قال فلعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية أما باقرار من المدعى عليه أو بينة المدعى أن يقال لعله إنما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به البينة حق فلا يجوز لأحد بعده أن يقضى بينة ولا باقرار إلا أن أحد بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر إلا أن هذا لا يعلم إلا من جهة الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بلعل قال نعم قلت فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بلعل وقلت له وأكلمك على لعل أفرأيت لو أنك رجل يدعى على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضى بعله فتأخذها له منه ولا تكلفه شاعدا ولا عينا أو من لا يأخذ بعله فلا تعطيه إياها إلا بشاهدين سواك قال ما أعدوهذا قلت له فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعى حق كنت خالفته قال فلعل المطلوب رضى بيمين الطالب قلت وقد عدت إلى لعل وقلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطلوب بيمين الطالب أكنت تكافه شاهد أو تحلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهد والمطلوب يرضى بيمينه لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهد شيئا ولكن إن أقر بحقه أعطيته قلت أنت تعطيه إذا أقر ولا تحلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى ان كانت كما قلت خالفها قال فأتقول أنت في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فاحكمه من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس وحرم وما حكم به بين الناس بالبينة فعلى الظاهر حكمه قال فما يدل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلي فقلل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه وإنما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه إنما يقضى بينهم بما ينظرونه وأن الله ولي ما غاب عنه ويستن به المسلمون فيحكموا على ما ينظرونهم لان أحد بعده من ولاية المسلمين لا يعرف صدق الشاهد أبدا إنما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود الكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون إلا من جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا حلفتكم الحرم مع شاهد فكيف أحلفتكم المملوك والكافر الذي لا شهادته قلت أرايت الحر العدل اذا شهد لنفسه أتجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت فكيف توهمت أنا جعلناه شاهد لنفسه قال لأنكم أعطيتموه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتناه بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وإن أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أي من أجل أن خزيمة الخ فهو خصوصية له تأمل

يسمهم لهم ويخبرهم  
أن الحجة تقوم  
عليهم بثلثها لا بأقل منها  
ان كانت لا تثبت عنده  
بواحد والفساد لا يجوز  
عند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا عند عالم  
وهرافقة حلال فساد فلو  
لم تكن الحجة أيضا تقوم  
عليهم بخبر من أخبرهم  
بتحريم لأشبه أن يقول  
قد كان لكم حلالا ولم  
يكن لكم إفساده حتى  
أعلمكم أن الله جل وعز  
حرمه أو يأتكم عدد  
يخبرهم وأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أم  
سلة أن تعلم امرأة أن  
تعلم زوجها ان قبلها  
وهو صائم لا يحرم عليه  
ولولم ير الحجة تقوم عليه  
بخبرها اذا صدقها لم  
يأمرها ان يشاء الله به  
وأمر رسول الله أنيسا  
الأسلمى أن يغدو على  
امرأة رجل فان اعترفت  
رجها فاعترفت فرجها  
وفي ذلك أدلة نفسها  
باعترافها عند أنيس  
وهو واحد وأمر عرو  
ابن أمية أن يقتل  
أبا سفيان وقد سن عليه  
إن علمه أسلم لم يحل له قتله  
وقد يحدث الاسلام



قيل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمراة نيسا أو عبد الله بن أنيس « شك الربيع » أن يقتل خالد بن سفيان المهدي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فتصور الحكم بإخبارهم وبعث رسول الله بعماله واحدا واحدا ورسوله واحدا واحدا وانما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقبضوا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام ولم يبعث منهم واحدا المشهورا بالصديق عند من بعثه إليه ولولم تقم الحجة عليهم بهم إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها أهل صديق عندهم ما بعثهم نساء الله وبعث أبابكر أعلى الج فكان عماله ثم بعث بأول سورة في مجمع وأبو

وهل تجد على ما تقول دلالة قلت نعم إن شاء الله تعالى قلت له أ رأيت أن ادعى عليه حق بغاء بشاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيبرأ قال نعم قلت فإن حلف ولا بينة عليه أيبرأ قال نعم قلت أفقوم يمينه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفيمينه شاهدان قال لا وهما ان اجتماعا في معنى فقد يفتقران في غيره لانه لو حلف فأبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت يمينه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فلهذا قلنا في اليمين وإن أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فلست كالشاهد في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أ رأيت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى عليه في زمان أهل عدل واصلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له وإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطالب الحق كان الحر العبد وغيره سواء فيها والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خبر الناس لو كان يعرف إذا ادعى عليه يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان وقلت له أ رأيت أهل محلة وجهدين أظهرهم قبيل فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقيم شاهدين أن يحلفهم وتعطيهم الدية قال نعم كما تعطيهم إذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه إذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم يقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال نعم أعطيت بالاثني قلت ولا يانملك ههنا حجة قال لا قلنا فمن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف ذعرت أن الحجة منمتنا قلت له فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كما يمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل حقا فنكل عن اليمين أن يعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد أعطيت به بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا هذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبتته وثبتاه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمرو بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فردته وهو أكثر وأثبت وثبتنا وبنا معنى الذي هو دونه وقلت له أ رأيت أن حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فإن لم يكونوا رجلين فرجل واحد أو امرأتان أو امرأتان أو امرأتان أو امرأتان العلم إلى إجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا ولم يقولوا أن واحدا منهم ما نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهم ما على ما جاء فيه قال بلى قلت فإذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أ يجوز أن يقال إذا حذر الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا وامرأتين فلا يجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة إذا كان أقل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز إذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بعني القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أ لزم أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم تردت السنة في اليمين مع الشاهد وتاوت القرآن ولم تردأربا أقل من شاهدين وعين فتأوت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة لم أردوها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فإن عارضك أحد عث ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال أذا رآه الثقات فليس له هذا قلت فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وثق وأعرف من روى عن عمرو وعلى

مارويت أفرد القوي وتأخذ بأضعف منه وقلت له لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محرماً أن يجوز  
أقل منه فانت تجيزه ولا يكون محرماً ذلك فانت تحطى بقولك أنه محرماً أن يجوز أقل منه وقد بينا بعض  
ذلك في موضعه وسكتنا عن كثير اهله أن يكون أكثر مما بينا كغناء بما بينا عمالين وإن الحجة لتقوم بأقل  
مما بينا والله تعالى أعلم

(المدعى والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فأتقول في البيعة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه أم عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فأتقول إنها عامة  
قلت حتى يطل بها جميع ما حلفتنا عليه قال فان قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت  
في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد وامرأتين قلت فأتقول في مولى  
وجده قتيلاً في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال تخلف منهم نجسين رجلاً نجسين يميناً ثم  
نقض بالدية عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من  
شاهدين أو شاهد وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم أن يعطى إلا بالبيعة  
وهي شاهدان عدلان أو شاهد وامرأتان وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين  
براءة لمن حلف فكيف أعيت بلا شاهد وأحلفتنا ولم تبرئنا فالتفت في محلة قولك الكتاب والسنة قال لم  
أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرايت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة  
وما قال عمر من أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال  
قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواه أن الكتاب يحرم أن يعطى بأقل من شاهدين وأن السنة  
تحرم أن يجوز حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يخلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بغام على جميع  
الأشياء كما قلت قال نعم ليس بغام ولكني إنما أخرجت هذا من جملة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت  
أفرايتنا قلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن  
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرايت أن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
البيعة على المدعى فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أفعدي علينا قال كأنكم  
قلنا وكانكم لمن أو يعين هذا ولي القتل لا يزعم أن اقتلناه وقديعكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا  
فكيف أحلفتنا ولسنا مدعى علينا قال فأجعلكم كالمدعى عليهم قلنا فقالوا لم نجعلنا ولي الدم لا يدعى  
علينا وإذا جعلتنا أفعضنا مدعى عليه أو قلنا فقال بل كلكم قتلنا فقالوا فأحلفنا كلنا فلعن فينا من  
يقر فسقط الغرامة عنا وتزعم قال فلا أحلفكم كلكم إذا جاوزتم نجسين قلنا فقالوا لا يدعى علينا درهما  
أحلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فأنت تطلم ولي القتل إذا لم تخلف كلنا وكلنا مدعى علينا وتعلمنا إذا  
أحلفنا ولسنا مدعى علينا وتخص بالظلم خيارنا ولا تقتصر على يمين واحدة على إنسان لو كان يميناً أحلفت  
كل واحد ما نجسة وعشرين يميناً أو واحداً أحلفته نجسين يميناً وإنما الأيمان على كل من حلف من كان  
فيما سوى هذا عندك وإن عظم يمين واحدة وتحلفنا ونعزمنا فكيف جاز هذا قال روي هذا عن عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تنهم الخبرين عنه وتتركه  
بان ظاهر الكتاب بخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله بخالفه  
ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فان قيل أنه غلط من رواه عن عمر لأن عمر  
لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن تنهم  
من أتق به ولكني أقول أن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه وأستعمل الأخبار إذا  
وجدت إلى استعملها سبيلاً ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلامه  
بعشه بغير الذي بعث به  
صاحبه ولولم تكن الحجة  
تقوم عليهم بعشه كل  
واحد منهما إذا كان  
مشهورين عند عوامهم  
بالصدق وكان من  
جهلهم من عوامهم  
يحدث من يثق به من أصحاب  
يعرف صدقهما ما بعث  
منهما واحداً فقد بعث  
عليهما يعطيه نقض يده  
واعطاه مدد ويند إلى قو  
ونهى عن أمور وأمر  
بأخرى وما كان لأحد  
من المسلمين بلغه على أن  
لهم مدة أربعة أشهر  
أن تعرض لهم في مدتهم  
ولا مأمور بشيء ولا  
منهى عنه برسالة على  
أن يقول له أنت واحد  
ولا تقوم على الحجة بأن  
رسول الله بعثك إلى  
بنقض شيء جعله لي ولا  
بأحداث شيء لم يكن  
لي ولا لغيري ولا ينهى  
عن أمر لم أعلم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى  
عنه ولا بأحداث أمر  
أعلم رسول الله أنه  
وما يجوز هذين النجس  
في شيء قطع عليه وس  
برسالة إليهم إذا كان  
أيامهم والله تعالى ينص

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم تحز لنا ما أجزت لنفسك وقلت له أرايت ان قال لك أهدا الحديث ثابت  
عن عمر قال نعم هو ثابت فقلت فقال لك فقلت به على ما قضى به عمر ولم تلتفت الى شيء ان خالفني أصل  
الجملة وقلت عمر فيه قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال لك خالف الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل وجد بن خيران ووداعة  
أن يقاس ما بين القريتين فالي أيهما كان أقرب أخرج اليه من أجساد رجلين حتى يوافوه بمكة فدخلهم الحجر  
فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال  
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقنتم بآيمانكم دماءكم ولا يطل دم مسلم قال وهكذا  
الحديث قلنا أفلحكم اليوم أن يرفع قوم من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم ما يجرى حركه قال لا  
ولامن مسيرة ثلاث قلنا فقدر فرفعهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام تجوز أحاسيسهم  
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلحكم أن يكتب الى الحاكم يخرج حسين رجلا أو غلاما الى ولى الدم يختار بينهما  
حسين رجلا قال بل الى ولى الدم قلنا فمراعاتنا كتب الى الحاكم برفع حسين فرفعهم رجعت ولم يجعل رفقهم  
الى ولى الدم ولم يأمره بتخيرهم فرفعهم الحاكم بآيمانهم فرفعهم الى ولى الدم فرفعهم الى ولى الدم فرفعهم  
حيث يحكم قلنا فمراعاتنا لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا وألحناكم لولم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمراعاتنا  
يختار بينهم انما حقنوا دماءهم بآيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم لولم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها  
عمر لا تخالف لغيرها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه فيها وتقبل عنه حكمي يخالف  
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد  
وجد عبد الله بن سهل بينهم افتأخذ ببعض ما روي عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتقبل  
ما روي عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأرى تجهل  
أين من قولك هذا قال أفتأبى هو عندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور  
مجهول ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ بالمسدين فلما لم يحلفوا قال  
أفتبرئكم يهودي بخمسين يمينا فاذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار يرون إيمانهم وداه النبي  
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بن أظهرهم شيئا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم  
ردوا الايمان على المدعين وهذا جميعا يخالفان ما روي عنه وقلت له اذعمت أن الكتاب يدل على أن  
لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الا سنة فأتقول في رجل قال لامرأته  
ما ولدت هذا الولد مني واما استعرت به ليلحق بي نسبه قال ان جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له الحقته  
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والاولاد تحير فيه شهادة امرأة واحدة قال نعم قلت فممن روي  
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أميد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل  
على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في  
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل اعماض حدوده على ما يحل فلو أن  
شاهدين عمد أن ينظر الى فرج امرأة لتلدشهد الهان ذلك كاتنا ذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل  
في القرآن استثناء الا لا يراه الرجال قال لا قلت فقد خالف في أصل قول القرآن قلت أفرأيت شهود  
الزنا اذا كانوا يديعون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتان حتى يشبوا ذلك يدخل منه دخول المروءة  
المكحلة فيرون الفرج والدبر والفضحين وغير ذلك من بدنهما (١) الى ما لا يحل لهم نظره أم الى ما يحرم عليهم  
قال لي الى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم الى الخ تأمل كتبه معصده

عنه بان يقول لم أسعه  
من يثبت الله أو يقبله  
الي عند أول أقبل فيه  
خبره وأنت واحد  
ولا كان لأحد وجه  
اليه رسول الله عاملا  
يعرفه أو لا يعرفه من  
بصدقه صدقه أن يقول  
له العامل عليك أن  
تعطى كذا وكذا أو  
تفعل بك كذا فيقول  
لا أقبل هذا منك لأنك  
واحد حتى أتني رسول  
الله فخصبرني أن علي  
ما قلت انه على فافعله  
عن امر رسول الله لا عن  
خبرك (١) وقد يمكن أن  
يغلط أو يجهل بينة  
عامة بشرط في عددهم  
واجماعهم على الخبر  
عن رسول الله وشهادتهم  
معاً ومتفرقين ثم لا يذكر  
أحد من خبر العامة  
عدداً ابدأ الا وفي العامة  
عدداً أكثر منه ولا من  
اجتماعهم حين يخبرون  
وتفرقهم ثبिता لا يمكن  
في زمان النبي صلى الله  
عليه وسلم أو بعض  
له حين كثر أهل  
الأم فلا يكون  
لاخبار غاية  
الشيء ثم  
أحد من  
له الخ

قلت فان كان عمر بن الخطاب يجهل ما دعى من نظر الى ما يحرم عليه لانه انما نظر لشهد لا ليقضي فكيف زعمت انك ترد شهادته من نظر الى ما يحرم عليه لانه قد سبقه قال ما اردتها قلت قد زعمت ذلك اولا فانظر وان كانت امرأه مسلمة صالحة عند فاسق فقالت هو ينكر ولدي فيقلدني ولدي عارا وانت تزعم ان الكتاب والسنة لا يبحران اقل من شاهدا وامرأتين فاجلس شاهدين او شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء معي فاذا خرج رأس ولدي كشفني ليرى واجر وجهي فيلحق بابسه فهذا نظر لتثبت به شهادة لي وللولود وهو من حقوق الناس وانت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بنظر يتلذذه الشاهدان بل هو نظر يقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين انه أطول من نظرهما الى ولادتي وأعم لعامة البدن وانه نظر لذهيجه الشهوة ويدعو اليها فخر هؤلاء كما أخرجت شهادة شهود الزنا وأردت شهادة شهود الزنا ففهموا أولى أن يردوا اذا كان ذلك يجوز لقولك ان من نظر الى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته اذا كان حسد الله عز وجل وانت تدرا حسد الله بالشبهات وتأمر بالستر على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكلفك هذا قلت فقد خالفت ما قلت أولا من ان الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين وما ادعيت في السنة وما احتجبت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت رأيت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه شهادة امرأته والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت في الكتاب والسنة قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا وبالقتيل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تحتاج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص وقلته رأيت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن تجعله للذي له البيت أو للزنا لأنهم لم يجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا البينة أو تجعله في أيديهما فتقسم بينهما وهذا نقول نحن فنقسم بينهما وانت تخالف هذا فتعطيها على غير بينة ولا معنى أكتسبونة الشيء في أيديهما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد علك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أو رأيت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعله بينهما وكذلك نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن فنقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن مالك الجدار وقد بني الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم الا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكذا أو رأيت الرجل يتكاري من رجل يتنافى مختلفان في رفاف البيت والرفاف بناء فلم تجعل البناء لصاحب البيت وكذلك نقول زعمت أنت أن الرفاف ان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وان كانت ملتصقة فهي للسكان وقد بني صاحب البيت رفافا ملتصقة وبني الساكن رفافا فيصغر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في هذا كله بلا بينة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب نفسك الى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان محرمان أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيه بأقل من هذا وخالفته بلا عذر وخالفته ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد البينة فيه وفي غيره مما هذا كاف منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فانه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عني فاعرضوه على القرآن فان وافقه فأنقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غيره عروفا عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أراد خاصا وعاما وفرضا وأدبا وناسحا ومنسوخا لا بسنة صلى الله عليه وسلم فيما أمر الله عز وجل به فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

(١) قوله لم تقبل هي لام التعليل وما الاستفهامية فتنبه

الناس أجوز منه فلن قال هذا رسول الله بين ظهرانيه لانه قد يدرك لقاه رسول الله ويدرك ذلك له أبوه وولده وأخوته وقرابته ومن يصدق في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر له فلن الكاذب قد يصدق نظرا له واذا لم يجز هذا لاحد يدرك لقاه رسول الله ويدرك خبر من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله عن لا يلقاه في الدنيا أولى أن لا يجوز ومن زعم أن الخبيثة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذ ذبحته رسول الله الى أهل اليمن والبا ومخاربا من خالفه ودعا قوما لم يلقوا النبي عليه السلام الى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقاتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله ولم يكن عندهم قاتل معه أو أكثرهم الا حلق معاذ عندهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتلهم اذ كانوا مطيعين لله تعالى نصبر



عنه فأتتهوا فقدموا له عرو وجل أن الرسول قد يسر وفرض الله على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما نهايت عنه أو أمرت به فيقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتاً كنت قد تركته فيما وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنا منه إن شاء الله تعالى وقال لي بعض من يخالفنا في الميّن مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيدان من رجالكم فكيف أجزمت أقل من هذا فقلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتملاً أن يكون الشاهدان تأمين في غير الزناو يؤخذ بهما الحق لطلبه ولا عين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز الميّن مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بهادلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيدان من رجالكم ليس محرم أن لا يجوز أقل منه وأنه تعالى أعلم ونحن نسألك فإن قلت بمثل قولنا الزمك أن ترجع إلى الميّن مع الشاهد وإن خالفته لزمك أن تترك عامة قولا وإن تبين لك أن ما قلت من هذا ونجحتنا على غير ما قلت وأنت أولى بما نجتنا من الخطأ في القرآن منا قال فسل فقلت حدثني كل حكم في شهيدان من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير ميّن من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال حران مسلمان عدلان قلت له فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت فلم أجزت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتين بينتان أنهما في المؤمنين وانما قلت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا يجوز شهادة أهل الذمة فيما بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيت في الآيتين إلا إجازة شهادة أهل الذمة كنتم محجوجين ليس لكم أن تتأولوا على أحد ما قلتم لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم قال فانما أجزت شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أنا نسخة هذه الآية عندك لشهيدان من رجالكم أو نسخة بها قال ليست بنسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فأنت تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أَرْضِي يقول فيه غير ما قلت قال فأناتقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن كلهم مشرك وأجزت شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فمن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت أن قال قائل أجزت شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتاباً انما وجدوا آباءهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَمَّا بَانَ لَنَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ عَدَوْا الْكُذْبَ عَلَى اللَّهِ لَمْ تَكُنْ شَهَادَتُهُمْ جَائِزَةً فَأَخْبَرْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُمْ كَذِبَةٌ وَإِذَا كُنَّا بُنْطُلُ الشَّهَادَةِ بِالْكَذْبِ عَلَى الْآدَمِيِّينَ كَانُوا هُمْ أَوْلَىٰ فإِذَا تَقُولُ لَهُ مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَحْسَنَ مَذْهَبًا وَأَقْوَىٰ بَصِيحَةً مِنْكَ قُلْتُ لَهُ أَفَصِيرُ شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ الْيَوْمَ كَمَا زَعَمْتَ أَنَّهُ نَهَى الْقُرْآنَ قَالَ لَا قُلْتُ وَلَمْ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ قُلْتُ عِمَّا ذَا قَالَ يَقُولُهُ ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ قُلْتُ وَمَا نَسَخَ لِمَعْلُومٍ بِهِ وَعَمِلَ بِالَّذِي نَسَخَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَقَدْ زَعَمْتَ بِلِسَانِكَ أَنَّكَ خَالَفْتَ الْقُرْآنَ إِذْ زَعَمْتَ أَنَّ اللَّهَ شَرَطَ أَنْ لَا يَجُوزَ إِلَّا لِلْمُسْلِمِ وَأَجْزَتْ كَافِرًا وَإِذَا نَسَخَتْ فِيمَا زَعَمْتَ أَنَّهُ نَزَلَتْ فِيهِ أَفْتَشَبْتَ فِي غَيْرِ مَا نَزَلَتْ فِيهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالْحُجَّةُ فِي إِجَازَةِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَالَ إِنْ شَرِيحَا

(١) لعله وانما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

معاذ وتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومعاذ الله مطيع وما يقول فبين كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى بعث فيدعوهم إلى الإسلام أو اعطاء الجزية فان أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فيمن قاتلوا ومن امتنع ممن دعوه محجوجا وقد كانت سراياه تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا فان زعم أن من جاءه معاذ وأمراء سراياه محجوجا بخبرهم فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد وان زعم أن لم تقم عليهم حجة فقد أعظم القول وان قال لم يكن هذا أسكر خبر العامة عن وصفت وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ ببادية من الله عليه بالاسلام ثم نهي إلى باديته فإما أخوه وأبوه وهما صاقدان عنده

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم أو شهدين من رجالكم يعني المؤمنين ثم يخالف هذا قال فان شريحا أعلم منى قلت فلا تقل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفي كتاب الله الحجة التي هي أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه مخالف مثله قال الى لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه مخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أجزت شهادتهم للرفق بهم لثلاث بطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكاهم لم يزوايا تراصون بهم لاندخل في أمرهم فان أرادوا دخولنا في أحكامهم لم ندخل إلا بما أمرنا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرأيت اذا اعتلت بالرفق بهم لثلاث بطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب أو الرفق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له ما تقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بوضع في صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فما تقول في أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخالفهم غيرهم اذ لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذ لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فأنالنا بطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدل والاحرار فاذا كانوا عدولا غيرا حرا فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا أحرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأجزت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبر اسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحتاط لهم في أن لا نبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرأيت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسح على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس في رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من مخالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم نقول بهذا في البين مع الشاهد وغيره مما يخالف فيه الحديث وتريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج عثل معنى قولك في البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كثرن ويجلد كل من لزمه اسم الزنا لم لو كان أو حرا محصنا وغير محصن وزعمت أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه جلد الزاني ورجسه فلم يرغب عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيئا موثقا دون غيره ورجحه ما عزا ولم يجلدوه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم معنى ما أراد الله عز ذكره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بحديث كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرته في أمر الموارث كلها وما ورث الله الوالد والوالدة والاخت والأخوات والزوجة والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الأب كافرا أو مملوكا أو قاتلا عدا أو خطا لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله فخرمه أو أحله أي يكون مطيعا له بقبول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمالم أعلم فيه مخالفا فاني لم أحفظ عن أحد لقبيته ولم أعلم حكى لي عن لم ألق من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم الأعمى تقومه به الخجة لمن يبعث اليه وعلى من بعث اليه النبي ولم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل اليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سمينا أو لم نسّم من عماله ورسله أن يمنع شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكاه به عليه ولا أن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الخجة وكل من بعث رسول الله واحد ثم لم أعلم لناس

حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما يرث الكافر المسلم كما لا يرث لهم نسأونا  
 فلم يقل به قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وان قال لك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم  
 ولا نزعم أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر  
 وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين قال بقول علي  
 رضي الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا لا أن احتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه حجة فإن لم تكن فليست  
 في جملتك بقول علي رضي الله تعالى عنه حجة وإن كانت فيه حجة فقد خالفنا مع أن هذا غير ثابت عن علي عند  
 أهل العلم منكم وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث  
 المسلم الكافر فثبت ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم باليمين وهو أصح منه وقلت له في الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن سلا وعمر بن شعيب يروى مستندا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال  
 ولاديه وتردد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما أحجبت به وقلت له قد قال الله عز وجل  
 فإن كان له أخوة فلائمه السدس وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وحجبتها  
 بأخوين وخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضي الله تعالى عنه  
 وقال توارث عليه الناس قلنا فان قيل لك قائل ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم  
 بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضاً أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف  
 ما ترك أزواجكم أن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها وأدين  
 ولهن الربع مما تركن أن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم ولهن الثلثين مما تركن من بعد وصية يوصون بها وأدين  
 فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد أنما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والذين فلم يختلف  
 الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أتى ذلك على المال كله أفرأيت أن قال لنا ولك  
 قائل الوصية مذكورة مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت  
 بها على الثلث هل الحجة عليه الآن يقال الوصية وإن كانت مذكورة بغير توقيت فإن اسم الوصية يقع على  
 القليل والكثير فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص وإن كان مخرجها عاما استدللنا على ما أريد بالوصية  
 بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ماله جواب  
 الأهدأ قلت فإن قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد  
 الثالث والثلث كثير قلنا فان قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد  
 الخمس أحب إلى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن  
 رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة قلنا  
 فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث قال نعم أبين الدلالة قلنا فقال لك  
 أفتأبى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك  
 نوهبه بان مخرج الوصية كخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب  
 قلت فأى حجة على أحد بين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب  
 الله أن أقرع بين مماليد أعتقهم ست فاعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالفنا ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مبينة فرق بها بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيها واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كاهم يعتقون

منذ قبض الله رسوله  
 اختلفوا في أن خليفهم  
 ووالى المصر لهم وقاضى  
 المصر واحد وليس  
 من هؤلاء واحد  
 عدل يقضى فيقول  
 شهد عندي فلان وفلان  
 وهما عدلان على فلان  
 أنه قتل فلانا وأنه  
 ارتد عن الإسلام وأنه  
 قذف فلانا وأنه أتى  
 فاحشة مما يجوز فيه  
 شاهدان إلا جاز أن يقام  
 عليه ما وصفه هؤلاء ولا  
 حاكم يعرف بعدل  
 يكتب بأنه قضى لفلان  
 على فلان بكذا من المال  
 وبالدار التي في موضع  
 كذا ولا لأحد بانه ابن  
 فلان وورثه ولا شيء من  
 حقوق الناس إلا أنفذه  
 الحاكم المكتوب إليه  
 وكل حاكم جاء بعده ولا  
 يكتب به إلى حاكم يبلد  
 من بلدان أهل الإسلام  
 لأحد ولا على أحد إلا  
 أنفذه وليس فيه عند  
 أحد أنفذه علم إلا يقول  
 الحاكم الذي قضى به  
 ولا عند الحاكم المكتوب  
 إليه أن أحدًا شهد عند  
 القاضي الذي ذكر أنه  
 شهد عنده إلا بخبر ذلك  
 القاضي والقاضي



ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد  
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن  
أين قلت أرايت المعتق ستة أليس معتق ماله وماله غيره فأنفذه ماله وردت مال غيره قال بلى قلت فكأن  
الستة يتجزؤن والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان  
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤن بخلافهم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أقترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما  
كجاءه قال بلى أمضي كل واحد منهما كما جاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على  
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما لا نطرح  
الضعيف للقوى وحديث الاسنعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً  
أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الانتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم مخالفوه في معنى آخر من هذا الحديث  
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع  
الموارث مثل هذا المعنى فانما ملك الله الاحياء ما كان ملك غيرهم باليراث بعد موت غيرهم فاما ما كان  
مالك المال حيا فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً وصحياً حاله لا يتحول مال من أن يكون له مالك وهذا مالك  
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بنات أو هبة بنات حاز العتق والهبة وإن مات لانه  
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما ذلك على هذا قال حديث  
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق سنة مملوكين لاملاله غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم  
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث  
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا  
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك  
المعنى أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف  
جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم  
واحد وترك بعضه كترك كل كاه مع أنك تركت جميع ظاهر معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة أورأت  
لوجاز لك أن تعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيئاً وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض  
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك  
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أفسر به لأجنبي في ماله ولو أحاط بماله جاز وما أتلّف من ماله بعق  
أو غيره ثم صح لم يرد لانه أتلّفه وهو مالك ولو أتلّفه وهو غير مالك لم يجز له به وقلبه أرايت حين نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال  
بلى قلت فان قال قائل فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة ووجدت لكل واحد منهما مخرجاً  
بنيهما جميعاً وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت  
ويثبت الذي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها  
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأفدت  
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل  
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم  
وعماتكم ونعلاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات  
نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

واحد فقد أجاز واخبره  
في جميع أحكام الناس  
فكذلك الخليفة والوالي  
العدل وفيما وصفت  
من أنهم لم يختلفوا في  
هذا دليل على أن الحجة  
في الحكم الذي يكلفه  
العباد كلهم تقوم بخبر  
الواحد مع أني لم أعلم  
أحداً حكى عنه من  
أصحاب رسول الله  
والتابعين الا ما يدل على  
قبول خبر الواحد وكان  
عمر بن الخطاب في لزومه  
رسول الله حاضراً  
ومسافراً وصحبته له  
ومكانه من الاسلام وأنه  
لم يرايل المهاجرين بمكة  
والمهاجرين والانصار  
بالمدينة ولم يرايله عامة  
منهم في سفره وأنه مقدم  
عندهم في العلم والرأي  
وكثرة الاستشارة لهم  
وأهم يبدونه بما علموا  
فيقبله من كل من جاء  
به وأنه يعلم أن قوله حكم  
ينفذ على الناس في  
الدماء والاموال والفروج  
يحكم بين أظهرهم أن  
في الابهام خمس عشرة  
من الابل وفي المسبعة  
والوسطى عشراً وعشراً  
وفي النسي ثلثي الخنصر  
تسعا وفي الخنصر ستا  
قضى على ذلك كثير



فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وان كانوا ولداً والداً وحجت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله المطلقة قبل أن تمس نصف المهر ولم يجعل عليها عتة ثم قلت ان خلاصها وان لم تمس فلها المهر وعليها العتة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لا نأخذكم بشاهدين ولا يمين فإذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين وليس هذا بخلاف لظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلتعن الزوج ثم تلتعن المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة قلت فلم قلت لا تتناكحان ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلده إذا كذب بنفسه وألحقته به الولد قال بقول بعض التابعين قلت فلم قلت إذا أبت أن تلتعن حبست قال بقول بعض لفقهاء قلت قسمك في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام وليس هو مما سمي الله منصوصاً محرماً قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه ويقول لم أسمعه حتى جئت الشام قال وان كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقة من أهل الشام قلنا ولا توهمه بتوهمين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع علمه بيمينه كل ذي ناب من السباع قال ليس في باحتهم كل ذي ناب من السباع ولا في أباحه أمثالهم حجة إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقد تخفى عليهم السنة يعلمها من هو أبعد داراً وأقل للنبي صلى الله عليه وسلم صحبة وبه علمهم ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وتراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والأتصار ما حفظ الضحالك ابن سفيان وهو من أهل البادية وحمل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فحريم كل ذي ناب من السباع يختلف فيه قال وان اختلف فيه إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بعني ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما ورن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريم كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمعك استدلال بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستر وقول عثمان أن حجت الأم من الثلث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت أن أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية فلم قلتم يحزبه من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه انما يحزبه من قتله عمداً قال بحديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أوطئاً طيباً قلت قد يوطئ أنه عامدين فإذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل ما مثل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لوقتلوا صيداً جزوه بعشرة أمثال قال شبهته بالكفار في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة ولوقيل لك ذلك أفتدع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن نفيس ثم تخطي أيضاً القياس أرايت الكفار أموات قال نعم قلت بفراء الصيد موقت قال لا لا بقيمته قلنا بفراء الصيد

ففضل بعضها على بعض ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل اصبع عشرة صرنا إلى ما قال عمر أو ما شبهه وعلمنا أن المختصر لا تشبه إلا بهام في الحال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ولا يزده غيره وان واقفه قوة ولا يوهنه ان خالفه غيره وأن بالناس كلهم الحاجة اليه والخبر عنه فانه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله ان كان مخالفه فعلى الناس أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم العصبية الواسع العلم الشيء يعلمه غيره وكان عمر بن الخطاب يقضي أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن رسول الله كتب اليه أن يورث امرأة أشيم

إذا كان قيمته بديهة المقتول أشبه أم بالكفارات فثأته عنده لوقت أو لرجل لم يكن عليهم إلا بديهة واحدة فلو لم يكن فيه إلا القياس كان بالبدية أشبه وقيل له حكم عمره في اليربوع بحفرة وفي الأرنب بعناق فلم زعت والله تعالى يقول في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون هديا وقلت لا يجوز ضخمة وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل في جزاء مثل ما قتل من النعم وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم حكم ما حكمهم في النعامة ببدنة والنعامة لا تسوى بدنة وفي جزاء الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى بكبش وفي الغزال يعزى وقد يكون أكثر ثمنها أضعافا ومثلها ودونها وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بحفرة وهما لا يسويان عناقا ولا بحفرة أبدا فهذا يدل على أنهم إنما نظر إلى أقرب ما يقتل من الصيد شيئا بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولنا مختلفا فقلت بجزاء الأسد ولا يعدي به شاة فلم تنظر إلى بدنة لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته أن كانت قيمته أكثر من شاة وهذا مكتوب في الحج بحججه قال لي أرا له تنكر على قول في اليمين مع الشاهد هي خلاف القرآن قلت نعم ليست بخلافه القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما كان اسم السرقة يلزم سراقا لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت الثيب تزن في قترجم ولا تجلد والعبد يرنى فيجلد نحسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما يريد بهذا بعض الزنا دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن لاختلافه وقولنا خلاف القرآن في إجماع فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا نزع من أن النهي عن نكاح المسراة على عمتها وأختها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال وما هما قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فتثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا إجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل وقولنا فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بينا وفيما سنين إن شاء الله تعالى قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروق أو تسريح باحسان وقال المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء إلى قوله أصلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهرهاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على أمر أنه ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتدأه الزوج فهو عكس فيه الرجعة في العدة فان قال لامرأته أنت طالق ملك الرجعة في العدة وإن قال لها أنت خلية أو برية أو بائن ولم يرد طلاقا فليس بطلاق وإن أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق في الرجعة وكذلك إن قال أنت طالق البتة لم ينو إلا واحدة فهي واحدة وعكس الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا أليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق قال بلى قلت ونقول في الخلية والبرية والبتة والبائنة ليست بالطلاق لأن يريد طلاقا قال نعم قلت

الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فأخبره رجل بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بعتة فقال عمر بن الخطاب إن كدنا أن نقضى في مثل هذا رأينا أو قال لو لم نسمع هذا القضية فيه بغير هذا وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صادقا عنده من أخبره ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضاحالة أنت رجل من أهل نجد ولجل بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم يرا رسول الله ولم تعبه إلا قليلا ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والانصار فكيف عذب هذا عن جماعتنا وعلمته أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتسي بل رأي الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في تركه تورث المرأة من دية زوجها وقضى في الجنين بما أعلم من خبر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئا



قضى فيه بغيره كنه  
يرى إن كان الخنين حيا  
ففيه مائة من الابل  
وان كان ميتا فلا شيء  
فيه ولكن الله تعبد  
والخاسق بما شاء على  
لسان نبيه فلم يكن  
له ولا لأحد ادخال  
لم ولا كيف ولا شيئا من  
الرأى على الخبر عن  
رسول الله ولا رده على  
من يعرفه بالصدق في  
نفسه وان كان واحدا  
وقبل عمر بن الخطاب  
خبر عبد الرحمن بن  
عوف في أخذ الجزية  
من المحوس ولم يقل لو  
كانوا أهل كتاب كان  
لنا أن كل ذبايحهم  
ونسكح نساءهم وان لم  
يكونوا أهل كتاب لم  
يكن لنا أن نأخذ الجزية  
منهم وقبل خبر عبد الرحمن  
ابن عوف في الطاعون  
ورجع بالناس عن خبره  
وذلك أنه يعرف صدق  
عبد الرحمن ولا يجوز له  
عنده ولا عندنا خلاف  
خبر الصادق عن رسول  
الله فان قال قائل فقد  
طلب عمر بن الخطاب  
من مخبر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم خبرا  
آخر غيره معه عن النبي

واذا قال طالق لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لان هذا  
قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق فإذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم  
زعمت أنه ان أراد بهذا طلاقا لم يكن ملك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لأنه قياس على طلاق  
فالطلاق القوي ملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا ملك فيه الرجعة قال فقد روينا بعض قولنا هذا  
عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فحين قدر وينا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة ملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد الا واحدة وروينا مثل ذلك عن  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين  
يؤولون من نساءهم تبص أربعة أشهر إلى قوله سمع عليم قلنا فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما  
أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاه فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأول أو جاتني أربعة أشهر  
لم يكن لك أخذ حقتي حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه اذا مضت الأربعة الأشهر واحدا  
من الحكيم إما أن يفي وإما أن يطلق فقلنا بهذا وقلنا لا يلزمه طلاق بمضى أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا  
فرعتم أنه اذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه بائنة فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيئة له الا في الأربعة الأشهر  
(١) فما نقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفية ولم زعمتم أن الفية له فيما بين أن يولى الى  
أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزمة الطلاق الا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا  
لا فصل بينهما ولم زعمتم أن الفية لا تكون الا بشئ يحدثه من جاع أو في بلسان ان لم يقدر على الجاع  
وأن عزمة الطلاق هي مضى الأربعة الأشهر لا بشئ يحدثه هو بلسان ولا فعل رأيت الا بلاء طلاق هو قال لا  
قلت أفرايت كلاما قط لبس بطلاق جاءت عليه مدة فخلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت  
ما قلت يكون طلاقا انما قلت ان كتاب الله عز وجل يدل أنه اذا آلى فضت الأربعة الأشهر على أن عليه اما  
أن يفي وإما أن يطلق وكلاهما شئ يحدثه بعد مضى الأربعة الأشهر قال فلم قلت ان فاع في الأربعة الأشهر  
فهو قائم قلت أفرايت لو كان على دين الى أجل فخلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا عني قال  
بلى قلت فكذلك الرجل يفي في الأربعة الأشهر فهو مهمل قال فليسننا نحاجل في هذا ولكنا  
اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تحالفه في الأيلاء قال ومن  
أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي  
يخلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما رويت منه عن  
ابن مسعود فرسل وحديث علي بن بذاعة لا بسنده غيره علمته ولو كان هذا تابعا عنه فكنت انما بقوله  
اعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد  
أو اثنين قال فنأين لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار  
قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رجه  
الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة  
وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت الى الكثرة فن قال يوقف أكثر  
وطاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا الى قوله ستين  
مسكينا وقلنا لا يجوز له الا رقبه مؤمنة ولا يجزيه الا أن يطعم ستين مسكينا والاطعام قبل أن يتاسا فقال  
يجزيه رقبه غير مؤمنة فقلت له اذهب في هذا القول الى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو فلم نقصتموه تأمل وحرر كتبه رحمه الله

صلى الله عليه وسلم قيل  
له ان يقول عمر الخشبر  
واحد على الانفراد يدل  
على أنه لا يجوز عليه  
أن يطلب مع خبر مخبر  
غيره الا استظهارا لا  
أن الحجة تقوم عنده  
بواحد مرة ولا تقوم  
أخرى وقد يستظهر  
الحاكم فيسأل الرجل  
قد شهد له عنده  
الشاهدان العدلان  
زيادة شهودان لم يفعل  
قبل الشاهدين وان فعل  
كان أحب اليه أو أن  
يكون عمر جهل المخبر  
وهو ان شاء الله لا يقبل  
خير من جهله وكذلك  
نحن لا نقبل خبر من  
جهلناه وكذلك لا  
نقبّل خبر من لم نعرفه  
بالصدق وعمل الخير  
وأخبرت الفريضة بنت  
مالك عثمان بن عفان  
أن النبي عليه السلام  
أمرها أن تمكث في  
بيتها وهي متوفى عنها  
حتى يبلغ الكتاب أجله  
فاتبعته وقضى به وكان  
ابن عمر يخبر الأرض  
بالثلث والرابع لا يرى  
بذلك بأسا فأخبره رافع  
أن النبي نهى عنها فترك  
ذلك بخبر رافع وكان زيد

قال لا ولكن اذا سكنت الله عن ذكر المؤمنة في العتق فقال رقبة ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمنة ذكرها قلت له أو ما تكتفي اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقبة مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقبة بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئا يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال وأشهدوا اذا تابعيهم ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال في القاذف لو اجأوا عليه بأربعة شهداء وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت لم يذكرهننا عدلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال لك قائل أجزي في البيع والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق لأني لم أجزي في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك فديكتفي بقول الله عز وجل وذوي عدل منكم فلذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكنت عن ذكر العدل فاجتماعهما في أهمها شهادة يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقل بهنا فتقول اذا ذكر الله رقبة في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبة أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهما مجتمعان في أنهما كفارتان فان لم يكن لنا عليك بهنا حجة فليست على أحد لولا خلفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما أرى ان فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعا الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضا عليه فيه عتق به ذميا وقتلناه زعمت أن رجلا لو كفر باطعام فأطعم مسكينا عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوما لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوما أجزأه أما يدلك فرض الله عز ذكره باطعام ستين مسكينا على كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكينا بفرقه عليه في ستين يوما ولم يجزه له أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرايت رجلا وجبت عليه ستون درهما لستين رجلا يجزيه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة وخمسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم بحقه قلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكينا طعاما فرضت أنه أن أعطاه واحدا منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أتقول انه أراد أن يشهد للطالب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة أو انما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد غدا أجزأه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحدا لستين قلنا فقد سمي ستين مسكينا فجعلت طعامهم لواحد وقلت اذا جاء بالطعام أجزأه وسعى شاهدين بخاف شاهد منهم امرتين فقلت لا يجزئ فافرق بينهما فرجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليهن كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقيين لم يخص أحدا من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان التعن الزوج ولم تلتعن المرأة حدث اذا ثبت أن تلتعن لقول الله عز وجل ويدرأ عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدراء باللعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال نفلنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدود في قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال رويناه عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبتت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين مع

الشاهد والقسامة وعدداً أحكام غير قليلة فقلنا بها وخالفنا وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف نتحجج مرة بروايته على ظاهر القرآن وتدعيها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفاً كما قلت فلا ينبغي أن نتحجج به في شيء وأما أن يكون قوياً فاتباع ما رواه مما قلناه وخالفته وقلنا أنه أنت أيضاً قد خالفنا ما روينا عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت إن كان ظاهر القرآن عاماً على الأزواج ثم ذكر عمرو أربعاً للعنان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الأربع من العنان ثم تقول يلاعني غير الأربع لأن قوله أربعاً للعنان بينهم يدل على أن العنان بين غير الأربع فليس في حديث عمرو ولا يلاعني المحدود في القنف قال أجل ولكن قلنا قلناه من قبل أن العنان شهادة لأن الله عز وجل سماها شهادة فقلت له انما معناها معنى البين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة المرد لنفسه قال لا (١) قلت أفستكون شهادته أربع مرات الا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أفصحك الشاهد قال لا قلت فهذا كله في العنان قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة ألا اتحاد المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتها نصف شهادة قال نعم قلت فالتعت ثمان مرات قال نعم قلت أفبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم اتلاعني بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهم إذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قالوا قد تبننا نقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أفرأيت العبد من المسلمين العبدلن الأيمنين إذا بى العنان بينهم لأنهم ما في حال عبودية لا تجوز شهادتهم ما لو اعتق من ساعتها أتجوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب الى جواز الشهادة لأنك لا تختبرهما بكيفك منهما الخبر لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا يجيز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أبيت العنان بينهما وهما أقرب من العبدلن إذا تحوالت حالهما ولا عنت بين الفاسقين الذين هما أبعدين من العدل ولم أبيت العنان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعمين (٢) بتحقيق خلقاً كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الأعميين ثلثان احداهما لا يرايان الزنا والاخرى أن لا تجيز شهادتهما بحال أبداً ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادتهما واحدة منهما أبداً كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبداً وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم ما زوجان قلنا فهذه الحجة عليك والذي أبيت قبوله من أن العنان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذفة المحصنات فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تبنوا لهن الشهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون الذين تابوا وقلنا إذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكره تب تقبل شهادته أو أن تب قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مراراً ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمى رجلاً فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سفيان أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك

(١) كذا في النسخ وعبارته في العنان هكذا «قلت ولو شهد ليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) البخاري بالتحريك العور بالتحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في العنان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كنهه معججه



(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبي أبو بكر أن يرجع فرد شهادته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا اسمعيل بن علفية عن ابن أبي نجيع في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكلنا نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المحدث في القذف أبدا قلت أفرأيت القاذف إذا لم يتحدث حدثا تاما لم تجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا دخل عليك خلاف القرآن من موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه أن لم يجلد قبلت شهادته قال فانه عندي انما ترد شهادته إذا جلد قلت أفتمجد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا وأما في ظاهر القرآن فان الله عز وجل يقول فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت أقبالقذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندي قلت وكيف كان ذلك عندك والجلد انما وجب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمنزل جحشك فقال ان الله عز وجل قال في القاتل خطأ فتمر بر رقية مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فتمر بر الرقية لله والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي لا دميين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد الشهادة وردها عن الأدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا دميين أخذ منه وكان آخره جل وعز فينبغي أن يؤخذ منه أو يؤديه فان لم يؤخذ منه ولم يؤديه لم يسقط ذلك عنه حتى الأدميين الذي أوجبه الله عز وجل عليه قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته ردحرفا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه وان سبقوه الى العلم وكانوا عنده ثقة مأموين فقلت لا تقبل الا ما جاء فيه كتاب أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له اذ قال الله عز وجل والذين تابوا فكيف جازلك أو لأحد ان تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وان تاب ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزل فلان ولا أعتق عبدي فلان ولا أطلق امرأتي فلانة ان شاء الله ان الاستثناء واقع على جميع الكلام أو له وآخره فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف الا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال فانه شريح فقلنا فعمر أو لى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وكرم الله أو لى أن يكونوا أعلم بكتاب الله ولسان العرب لانه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكر استشهدوا غيري فان المسلمين فسقوني فقلت له فلما رأيتك تحتج بشئ الا وهو عليك قال وما ذلك قلت احتججت بقول أبي بكر استشهدوا غيري فان المسلمين فسقوني فان زعمت أن أبا بكر تاب فقد ذكر أن المسلمين لم يزلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يرأ عنه اذا تاب اسم الفسق ولا تجوز شهادته وقول أبي بكر ان كان قاله انهم لم يزلوا عنه الاسم بدل على أنهم لم يزلوا عنه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفقبل عن هو أشد تقدما في الدرك والسن والفضل من صاحبك أن تحتج بما اذا كشف كان عليك وبما طاهر القرآن خلافه قال لا قلت فصاحبك أو لى أن يرد هذا عليه وقلت له أمة قبل شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم هؤلاء قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنبامنهم قلت فسلم قبلت من التائب من الاعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح اماء أهل الكتاب بحال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لمن يجسد طولاً لحره ولا وان لم يجسد طولاً لحره حتى يخاف العنت فحصل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح اماء أهل الكتاب ونكاح الامم المسلمة لمن لم يجسد طولاً

قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى اليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن ابن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة ابن مضر عن النبي وثبتوه سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك ابراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبتوه سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فحين لقبوا أعلم

أحدانهم الاوقدر وى  
هذا عنه فيما لوذ كرت  
بعضه لطلال \* حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أنبأنا  
سفيان عن عمرو بن  
دينار عن سالم بن  
عبدالله بن عمر أن  
ابن الخطاب نهى عن  
الطيب قبل زيارة  
البيت وبعد الجرة قال  
سالم فقالت عائشة  
طابت رسول الله بيدي  
لأحرامه قبل أن  
يحرم ولعله قبل أن  
يطوف بالبيت وسنة  
رسول الله أحق  
قال الشافعي فترك  
سالم قول جده عمر في  
امامته وقبل خبر عائشة  
وحدها وأعلم من حديثه  
أن خبرها وحدها سنة  
وأن سنة رسول الله  
أحق وذلك الذي يجب  
عليه وصنع ذلك الذين  
بعد التابعين المتقدمين  
مثل ابن شهاب ويحيى  
ابن سعيد وعمرو بن  
دينار وغيرهم والذين  
لقيناهم كلهم ثبت خبر  
واحد عن واحد عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ويجعله سنة جدم  
تبعها وعاب من خالفها  
فحكيت عامة معاني

لحره وإن لم يخف العنت (١) في الأمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فحرم  
المشركات جملة وقال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن  
مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أوثوا الكتاب  
فأحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحه من أهل الكتاب والثاني أن  
تكون حرة لأنه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوثوا الكتاب من قبلكم هن  
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما مَلَكتْ أيمانكم  
قرأ الربيع إلى قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه إنما  
أباح نكاح الأماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا  
مادل على أنه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت معنى كتاب الله  
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فتقلدهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا إن احتمله الآيتان قال لا فلنا قل  
خالفت فيه ظاهر الكتاب قال إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الأماء قلنا ولم لا يحرم  
الأماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الأماء المؤمنات لمن لا يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله  
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أ رأيت  
لوعارضك جاهل عثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع  
إلى قوله وما ذبح على نصب وقال في الآية الأخرى إلاما اضطررت إليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم  
جملة أي يكون له إباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا وإباحة قائمة قال لا قلنا  
وتقول له التحريم بحاله والإباحة على الشرط فبي لي كمن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا  
في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من  
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أف رأيت لو قال قائل إنما حرم الله بنت  
المرأة بالدخول وكذلك الأم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم مبهمه والشرط  
في الرتبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أباح وحده مصحلا لغيره قال نعم قلنا فهذا  
قلنا في إماء أهل الكتاب والأماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا إذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن نمسح على البرقع والقفازين  
والعمامة قال لا قلنا ولم أنتم الجلة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا  
كله حجة عليك وقلنا أ رأيت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب  
فقلت يحل نكاح الأماء منهن لأنه ناسخ للتحريم جملة وإباحته حرائرهن تدل على إباحة أمائهن فإن قال لك  
قائل نعم وحرائر أماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم لأن المستثنيات بشرط أنهن  
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن أماء  
والأمة غير الحرة كالكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في أماء المؤمنين يلزمه  
فيه أن لايجل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل فإن الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف  
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء  
ذلكم وقال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبواكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على  
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذا آيات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصت سنة  
بهذه الآيات إنما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلوان

(١) كذا في التنسخ ولعله من زيادة النسخ تأمل

رجلا ناله أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته أو نظرت  
إلى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لأنها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة  
حرمت على زوجها فقلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام  
يحرم الحلال قال لا قلت فأنت تذكر شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن  
وقال هذا موجود فان ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما فلنا رأيت لو عارضك معارض بمثل يحتك  
فقال إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها الثالثة من الطلاق فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زواجا غيره فان نكحت والنكاح العقد حلت لزوجه الذي طلقها قال ليس ذلك لأن السنة تدل على  
أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فان السكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن  
بحلها فان كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقتها فالعنى إنما هو في أن يجامعها  
غير زوجها الذي فارقتها فإذا جامعها رجل برزنا حلت وكذلك إن جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت  
قال لا وليس واحد من هذين زواجا قلنا فان قال لك قائل أو ليس قد كان التزويع موجودا وهي لا تحل  
فإنما حلت بالجماع فلا يضره من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح  
صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وان كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها  
سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وان كان حلالا فلا يضره بزواج لا يحل لزوجه الأول حتى يجتمع  
أن يكون زواجا ويجامعها الزوج قلنا فإما حرم الله بالحلال فقال وأمهات نسائككم وقال ولا تنكحوا  
ما نكح آبائكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبت ذلك في المرأة يفارقها زوجها  
والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف  
أو تسرع بإحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زواجا غيره فان قال لك قائل فلما كان  
حكم الزوجة إذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زواجا غيره فلما كان رجلا تنكح بالطلاق من امرأة يصيرها  
بفجور أفتكون حرم عليه حتى تنكح زواجا غيره لان الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد  
تحريما قال ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت  
قال فان صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فأين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فإذا نكحتم حرمت الصلاة  
قلنا وهذا أيضا فإذا نكحتم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها أو حرمت صلاة غيرها بكلامه فيها  
قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي تنكح كنت تقول له  
لعلك كنت تقول له ما يحل لك تكلم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لأنها لا تجزى عندك إذا تكلمت  
فيها وذلك رجل جامع امرأة فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها  
حرام ليه أن يصلها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وإن قلته فأيهما تحرم عليه أترزعم أنها حرام عليه  
أن يصلها أبدا كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة  
المرأتان محرمان لو شبهتهما بالصلاة قلت له يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال  
وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسته به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه  
صاحبنا قلنا أفعمدت قياسه قال لا ما صنع شيئا وقال فان صاحبنا قال فالماء حلال فإذا خالطه الحرام نجسه  
قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أنتجد  
الحرام في الماء مختلطا فاللحلال منه لا يميز أبدا قال نعم قلت أفتبجد بدن التي رزني بها مختلطا بدين ابنتها لا يميز  
منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا إذا خالطه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتبجد الرجل إذا  
رزني بامرأة حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابنتها قال بل هي حلال له قلت فهما

ما كتبت في صدر كتابي  
هذا العدد من المتقدمين  
في العلم بالكتاب والسنة  
واختلاف الناس  
والقياس والمعقول فما  
خالف منهم واحد واحد  
وقالوا هذا مذهب أهل  
العلم من أصحاب رسول  
الله والتابعين وتابعي  
التابعين ومذهبنا نحن  
فأرق هذا المذهب كان  
عندنا ما فارق سبيل  
أصحاب رسول الله وأهل  
العلم بعدهم إلى اليوم  
وكان من أهل الجهالة  
وقالوا معا لا نرى إلا جماع  
أهل العلم في البلدان على  
تجهيل من خالف هذا  
السبيل وجاوزوا أو  
أكثرهم فممن يخالف  
هذا السبيل إلى مالا  
أبالي أن لا أحكيه وقلت  
لعدد ممن وصفت من  
أهل العلم فان من هذه  
الطبعة الذين خالفوا  
أصل مذهبنا ومذهبكم  
من قال (١) أن خلافتنا  
(١) قوله أن خلافتنا لما  
زعمت إلى قوله فأتأول الخ  
كذا في النسخ ولعل  
مراده أن خلافتنا لما  
زعمت من القرآن أن  
علينا فيه حجة والقرآن  
والسنة كلام عربي  
فأتأول الخ تأمل

لما زعمتم في القرآن  
والحديث بأمر بأن  
لنا فيه حجة على أن  
القرآن عربي  
والأحاديث بكلام  
عربي فأتاؤا كلاً  
على ما يحتمل اللسان  
ولا أخرج ما يحتمله  
اللسان وإذا تأولت على  
ما يحتمله اللسان فليست  
أخالفه فقلت القرآن  
عربي كما وصفت  
والاحكام فيسه على  
ظاهرها وعمومها ليس  
لأحد أن يحيل منها  
ظاهراً إلى باطن ولا عاماً  
إلى خاص إلا بدلالة من  
كتاب الله فإن لم تكن  
فسترسول الله تدل  
على أنه خاص دون عام  
أو باطن دون ظاهر أو  
اجماع من عامة العلماء  
الذين لا يجهلون كلهم  
كأبائنا ولا سلفنا ولا  
ولجنا في الحديث أن  
يحال شيء منه عن ظاهره  
إلى معنى باطن يحتمله  
كان أكثر الحديث  
يحتمل عدداً من المعاني  
ولا يكون لأحد ذهب  
إلى معنى منها حجة  
على أحد ذهب إلى  
معنى غيره ولكن الحق  
فيها واحد لأنها على  
ظاهرها وعمومها

حلال لغيره قال نعم قلت أفترأى قياساً على الماء قال لا قلت أفترأى أن خطأه في هذا ليس يسيراً  
إذا كان بعض الله عز وجل في امرأة فزنى بها فإذا نسكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاحاً بنتها لم تحل له  
فتمحل له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثاً لم يكن ذلك طلاقاً لأن الطلاق لا يقع إلا على الزوج  
ومحرم عليه أختها التي لم يعص الله تعالى في أمرها وانما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست  
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها قلت وما أدري لعلى من زنى بامرأة ولم يفرج  
ابنتها ملعون وقد أوعده الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئاً يحرم عليه ففعل به ملعون  
من نظر إلى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه أن زنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته ففرج  
بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال  
قوامين على النساء والطلاق إليهم فرعوا هم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق إليها فإذا كرهت المرأة زواجها  
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الأمر بها وقتلنا نحن وهم وجميع الناس لا يختلفون  
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو إلى منبأ وتظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمهظهار ولا إيلاء قال  
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على  
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في  
العدة لم يلزمها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون  
من نسائهم تربص أربعة أشهر إلى آخر آيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون  
لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا وقلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن  
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن  
لم يكن لهن ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً  
فتأقول في المختلعة أن آية من آيات العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الظهار قال لا قلت فإن  
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها العدة قال لا قلت ولم وهي تعتد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة  
وانما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادتان أن انفصلت بينهما  
واذرى المختلعة في العدة أيلاعها قال لا قلت أفبالحديثين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف  
زعمت أن الطلاق لا يلزم الأزوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق  
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا  
بحديث شامي قلنا أفكيف يكون مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا تتحج به قال فقال ذلك إبراهيم الخفي وعامر  
الشعبي قلنا فهم إذا فالأولان لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق  
ظاهر القرآن ولعلمهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزمه الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل  
قال أحد بقولك قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس  
وابن الزبير أنهما قالاً لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا عليك قلت له لولم يكن في هذا الأقول ابن  
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفهما وخالف في قولك عدد أي من كتاب الله  
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان وأن  
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها  
الطلاق والطلاق لا يلزم الأزوجة أنك خالفت حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الإيلاء والظهار  
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأرد شيئاً إلا أن قال قال بهذا أصحابنا



فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا أرخى ستره وأوجب المهر وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يسها فلها نصف المهر واغلاق الباب وارضاه الست ليس بالميسر ثم ترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهم ما نحن آيات من كتاب الله تعالى كالماتدل على أن المختلعة في العدة ليست بزوجة ومعهم القياس والمعقول عند أهل العلم وتترك قول عمر في الصيدانة ففنى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي اليربوع بجفرة وفي الارنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين أو طائطيا بشاة والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل فخرأء مثل ما قبل من النعم فرعمت أنه يجزى بديارهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزأ آن وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقال لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يحدوهن فقرأ الى المحسنين فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها فوطى ولم يفرض لها مهر فطلقت وللطقة المدخول بها المفروض لها بأى الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة الاتي فرض لها صدق ولم يدخل بها فخصها نصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدلال بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه إنما أراد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئا فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئا وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها بخالفها حكم المطلقات بالقرآن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا له أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم تزعم بالآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدلتنا بقول الله عز وجل حقا على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وانما قال الله عز وجل فيها حقا على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقا على المحسنين حق على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن احدهما عامة والأخرى خاصة فان كان هذا حقا على المتقين لم يكن حقا على غيرهم هل معك هذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع فاعلمته ردأ أكثر مما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتل سبيلهم في أحكامهم ويحتل ما يهونون وأيهما كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فقلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الاسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض

الابدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنهم على خاص دون عام وباطن دون ظاهر اذا كانت اذا صرفت اليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عبددا من متقدمي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال لبعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الرجال الذين يشبهون حديثهم ولا يشبهونه في التأويل فقلت لأهل بعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد بعده الابدلالة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أو لا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجز أن نطرحه أخرى بحال أبدا إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لانه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

(١) أي أحتاج بقول الصحابي وان خالف ظاهر القرآن كما قلت إذا أرخى الخ ثم ترك قول ابن عباس الخ تأمل

هذا أبدا وهذا العدل  
قلت وهكذا كل من فوقه  
ممن في الحديث لذلك  
تحتاج في كل واحد  
منهم إلى صدق وحفظ  
قال أجل فقلت وهكذا  
تصنع في الشهود ولا  
تقبل شهادة رجل في شيء  
وترد هاهنا مثله قال أجل  
وقلت له لو صرت إلى غير  
هذا قال لك من خالفك  
مذهبه من أهل الكلام  
إذا جاز لك رد حديث  
واحد وسعى رجلا ورجالا  
فوقه بلا حجة في رده  
جاز لي رد جميع حديثه  
لأن الحجة بصدقها أو  
تهمته بلا دلالة في واحد  
الحجة في جميع حديثه  
ما لم يختلف حاله في  
حديثه واختلافها أن  
يحدث مرة ما لا يخالف  
له فيه ومرة ما له فيه  
مخالف فإذا كان هذا  
هكذا اختلف حاله في  
حديثه بخلاف غيره  
له ممن هو في مثل حاله  
في حديثه كما تقبل شهادة  
الشهود ويقضي عما  
شهدوا به على الكمال  
فإذا خالفهم غيرهم حال  
الحكم بخلاف غيرهم  
لهم عنه إذا كانوا شهدوا  
غير مخالفين لهم في  
الشهادة فقال من قلت

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهادتين من رجالكم وذوي عدل منكم وأنت  
لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجرت غير من أمر الله تعالى به قال يقول  
الله عز وجل اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتزويل والله  
تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقنة للمسلمين ويقول الله  
تبارك وتعالى فيقسمان بالله أن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قربى وائما القرابة بين المسلمين الذين كانوا  
مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك  
وتعالى ولا تكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين فائما تأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة  
قال فإنا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فأنت تترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحيز شهادة غير أهل  
ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم  
مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة أو رأيت لو قال لك فائل أراك قد خصصت  
بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آبائهم ولم يبدلوا كتابا  
كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك له وفيهم قوم  
لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالناس مجتمعون على أن لا يحيزوا شهادة أهل الأوثان  
قلنا الذين يحتاج باجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل وذوي عدل  
منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فإن كانوا أخطوا فلا يحتاج باجماع المخطئين معك وإن كانوا  
أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يحيزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا أجاز شهادة  
أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأجازوا شهادة شريحا من  
المسيب وأبو بكر بن خرم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب برأيك قال أني لأفعل قلت ولم  
قال لأنه لا يلزم مني قوله قلت فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقلوه فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن  
لا يلزمك قال فإذا لم أجز شهادةهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم يرأوا يسألون ذلك منهم  
ولا تمنعهم من حكامهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من أجازوا شهادة المسلمين وقلت له أرايت عبيدا  
أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخلطهم غيرهم في أرض  
رجل أو يضيعته فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماءهم وحقوقهم قال فأنالهم  
أبطلها وانما أمرت بأجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف  
عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخلط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أتبطل الدماء والأموال التي  
بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخلطهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط  
الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا أجازت شهادتهم من غد ولو أسلم ذمي لم تجز شهادته  
حتى نختبر إسلامه ولب أنه إذا احتججت باثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفحيزها على وصية المسلم  
حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنها منسوخة قلنا أفتنسخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك  
كنت شبهها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقي بهم قلنا الرقي  
بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزمتك من الرقي بأهل الذمة فلم  
ترفق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرفق  
بهم ولم تجاوز في المسلمين للرفق بهم قلت أيضا على هذا المعنى إذا اتحاكوا السناو فذري منهم ميسر رجناه  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجم يهوديين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أرجهما إذا زنيا لأن

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجمها اذا نزيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام فقلت لبعضهم أرايت اذا أربوا فيما بينهم والرباعدهم حلال قال أرتد بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى ما عندهم من احلاله قال لا قلت أرايت ان اشترى محبوسي منهم بين يديك غنما بألف ثم وفدها كلها البيعهها فباع بعضها موقوذا بربح وبقى بعضها فخرها عليه مسلم أو محبوسي فقال هذا مالي وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه بربح والباقي كنت بائعه بربح ثم حرقه هذا قال فليس لك عليه شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندي قال أقول له عندي قلت فقال هو حلال عندي قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندي على وما كان حراما على فهو حرام عليك قلت فان قال فانت تقرني على أن آكله أو أبعه وأنافي دار الاسلام وتأخذمني عليه الجزية قال فان أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصيرك شريكاً بأن أحكم لك به قلت فأتقول ان قتل له خنزيراً أو أهرق له نجساً قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام قال بل حرام قلت أفقتضيه ببقية الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة لئمة كانت أولى أن يقتضى له بثمنها لان فيها أهاباً قد يسلب خفافيد بعضها فقتل له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ما تقول في مسلم أودى مسلخ جلود ميتة ليدبغها فخرق تلك الجلود عليه قبيل الدباغ مسلم أودى قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوي مالا كثيراً ويحل بيعها قال لانها حرقت (١) في وقت فلما اتلفت في الوقت الذي ليست فيه حلالاً لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا أسمعك الا ظلمت المسلم والمعاهد أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بئس الا هب وقد تصير حلالاً وهي الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم تحل له وكان عليك ردّها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبة وعن ميتة أو ظلمته حين أعطيت ثمن الحرام من الخمر والخنزير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بيان مما لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين قرأ الربع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن الامام أن يعطى صنفاً منهم ويحرمها صنفاً بحدّهم لأن حق كل واحد منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطى صنفاً واحداً ويمنع من بقي معه فقبل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها في صنف واحد (٢) وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والأصناف موجودون أحرأ وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها ردّ حصته على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحداً أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما والأصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أن لا نعلم أحداً قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر مجتمع عليه ولا أمرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد ذكرنا من الحجة على من خالف البين مع الشاهد أكثر مما كتبنا كتفاء بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وودينا ان شاء الله تعالى أنهم لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالبين مع الشاهد بشيء زعموا أنه يخالف ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول (١) لعله في وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يحد الأصناف كذا في النسخة وعبارة في كتاب قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد جزءاً ورد الامام عليه بما هنا فتنه كنبه معجده

له هذا من أهل العلم هذا هكذا وقلت لبعضهم ولو جاز لك غير ما وصفت جاز لغيرك عليك أن يقول أجعل نفسي بالخيار فأرد من حديثه ما قبلت وأقبل من حديثه ما رددت بلا اختلاف لحاله في حديثه وأسلك في ردّها طريقاً فيكون لردّها كلها لأنك قد رددت منها ما شئت فشئت أنا ردّها كلها وطلب العلم من غير الحديث ثم أعتل فيها معنى عتلت ثم لعله أن يكون ألحن بحجته منك قال ما يجوز هذا لأحد من الناس وما القول فيه الا أن يقبل حديثهم كما وصفت أولاً ما لم يكن له مخالف أو يختلف حالهم فيه وقلت له واجبة على من تأول بلا دلالة كتاباً أو سنة على غير ظاهرهما وعمومهما وان احتملا الحجة لك على من خالف مذهبك في تأويل القرآن والحديث فقال ما سمعنا منهم أحداً تأول شيئاً الا على ما يحتمله احتمالاً حائزاً في لسان العرب وان كان ظاهره



رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل أئين من أن يكون قوم يحتاجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

### (باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فأقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه يمين نظري في قيمة المال فإن كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان عليه يمين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا إذا كان هذا هكذا حلف في الحجر فإن كانت عليه يمين في الحجر أحلف عن يمين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا إذا كان ما يحلف عليه من أرض جناية أو غيرها من الأموال كلها ولو قال قائل يحبر على اليمين بين البيت والمقام وإن حنت كما يحبر على اليمين لوزنه وعليه يمين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا أو على العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد وينى عليه أن الذين بشرت به بعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال إذا بلغ أرشها عشرين دينارا فإن لم يبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق أن بلغت قيمته عشرين دينارا أحلف سيده والام يحلف قال وهذا قول حكاه المصنفين ومقتبسيهم ومن يحتجهم فيه إجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعلى عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي ملبكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في حاريتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكذب إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ علم ما أن الذين بشرت به بعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن بإسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المحصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنع يحلف على المحصف قال ويحلف الذمبون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والانجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها أو كثر أو زوج لآعن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفت بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر وبعثوا كذبه الإيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه يمين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت والقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه إذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده ما كم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين والآخر أنه إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت أو على المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحدا من بلده ما كم يجوز حكمه

على غير ما تأوله عليه لسبعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استعلال ما كرهنا نحن وأنت استعلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقتله قدرونا ورويت أن رسول الله أمر امرأته أن تحجب عن أبيها ورجلا أن يحجب عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معالا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال لا يحجب أحد عن أحد أقرأت أن احتج له أحد من خالفنا فيه فقال الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمل المرء إلا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل وأن لبس الإنسان الأماشي وتأول فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل ذرة شرا يره وقال السبيعي العمل والمحبوج عنه غير عامل فهل الحجة عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول

الله عن يثيث أهل  
الحديث حديثه وإن  
الله فرض طاعة رسوله  
وأن ليس لأحد خلافه  
ولا التأول معه لانه  
المنزل عليه الكتاب  
المبين عن الله معناه وأن  
الله جل ثناؤه يعطى  
خلقه بفضله ما ليس  
لهم وأن ليس في أحد  
من أصحاب النبي لو قال  
بخلافه حجة وأن عليه  
أن لو علم هذا عن رسول  
الله أتباعه قال هذه  
الحجة عليه قلت وروينا  
ورويت أن رسول الله  
قال من أصر عمرى له  
ولعقبه فهى للنبي  
يعطها فأخذنا نحن  
وأنت به وخالفنا بعض  
أهل ناحيتنا أفرأيت  
إن احتج له أحد فقال  
قد روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه  
قال المسلمون على  
شروطهم فلا يؤخذ مال  
رجل إلا بمأشروط أهل  
الحجة عليه إلا أن قول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
إن كان قاله المسلمون  
على شروطهم فله فلا  
يرد بالجملة نص خبر  
عن رسول الله فلا ترد  
الجملة نص خبر يخرج  
من الجملة ويستدل على  
أن الجملة على غير ما أراد

في العظيم من الامور الى مكة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه ما كمل به باليمين ببلده فان كان المحكوم عليه يقهرها كمل به بجند أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه اليسر أيت رفعه ان لم يكن حاكم يقوى عليه غيره فان كان يقوى عليه ما غير هو أو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون البالغون رجالهم ونسأولهم ومما ليكمهم وأحرارهم سواء في الأيمان يحلفون كما وصفتنا والمشركون من أهل الذمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفتنا يحلف كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرف المسلمون مما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون وان كانوا يعظمون شيئا يحببهم المسلمون اما يحببهم لسانهم فيه واما يشكون في معناه لم يحلفوه به ولا يحلفونهم أبدا الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه لثابت عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا افتقاره ولا شيئاً منه مقتضى بأمره ولا حال به ولا بشئ منه على أحد ولا أبرأ فلانا المشهود عليه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه عليه لثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان كان الحق لا به عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علم أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شيئاً منه ولا أبرأه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان ما شهد به فلان بن فلان بن فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينطق اليمين كما وصفت لك ويتحفظ الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل يأخذ بها وعلى أحد يبرأ بها فساء في الموضوع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين والذي هي عليه خلف عندا كما أوفى موضوع اليمين على ما ادعى ودعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل عينه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال قائل ما الحاجة في ذلك فالجبة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير ابن عبد ريد أن ركانة بن عبيد بن زيد طلق امرأته البتة ثم أت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقت امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم أن أحلفه بمثل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت بعد خروج الحكم تعد ثانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأرض أوله أحلف وكذلك ان كانت على من بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالإشارة ويفهم عنه بها أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان معتوها أو مجنونا فكانت اليمين له وقفته حقه حتى يفتق فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه قيل لمذعها انتظر حتى يفتق ويحلف فان قال بل أحلف وأخذ حق فيسل له ليس ذلك انما يكون ذلك اذا ارد اليمين وهو لم يردها وان أحلف الوالى رجلا فلما فرغ من عينه استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين ابدأ حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله عز وجل تحبسونه من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل في المتلاعنين فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاستدل بالنكاح الله عز وجل على تأكيده اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد الصلاة وعلى الحالف في اللعان بتكرار اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنة رسول الله

رسول الله مما يخالف  
جلتها وأن في الحديث  
الذي روى عن النبي  
المسلمون على شروطهم  
أن قال النبي الاشرطا  
أحصل حراما أو حرم  
حلالا وهذا من تلك  
الشروط وقد شرط أهل  
بريرة على عائشة أن تعتق  
بريرة ولهم ولا بريرة  
بفعل النبي الولاء لمن  
أعتق قال فهذه الحجة  
عليه وكفى بهذه حجة  
وقلت فإن أخرج بان  
القاسم بن محمد قال في  
العمري ما أدركت الناس  
الأعلى شروطهم قال  
هذا مذهب ضعيف  
ولا حجة في أحدنا ف  
ما ثبت عن رسول الله  
بحال وذكرته بعض  
ماروينا ورووا من  
الحديث وخالفه بعض  
أهل ناحيتنا واحتجبت  
عليه بعمان شبيهة بما  
وصفت واحتج بخو  
ما ذكرت فقلت له  
فأقلت فيمن قال  
هذا من أهل ناحيتنا  
قال قلت له خالف السنن  
فماذا كرنا وكان أقل  
عذرا لما خالف فيها من  
الذين أصل دينهم طرح  
الحديث ولم يدخل  
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين يمينا لفظه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل  
أصحابه وأهل العلم ببلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة عن أبي وقاص  
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين  
آئمة تبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الضحالة بن عثمان الخراحي عن نوفل بن  
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح  
في وثاق فأحلفه خمسين يمينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوى (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا عطفان بن طريف المزني قال اختصم زيد بن ثابت  
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار ففضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلفه مكاني فقال  
مروان لا والله الا عند قاطع الحقوق ففعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر ففعل مروان  
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فانقاها  
واقضى منها وقال أخاف أن يوافق بدر بلاء فيقال يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما  
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

### ( الخلاف في اليمين على المنبر )

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف  
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا المدينة أن يحلف اليمين  
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاعن أربعة  
أيمان وخامسة وهو قاذف لامرأته وأحلفت القاذف لغير امرأته يمينا واحدة وكيف أحلفت في الدم خمسين  
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان يمينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غير فعله  
ثم أحلفته في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال اتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أثر وفي بعضه قول  
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أئزم من احلافك في القسامة  
ما قتلت ولا علمت قال فان صاحبنا قال انما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا  
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر  
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكروا صاحبنا هذا وقال ان زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له  
فصاحبك ان كان علم سنة فسكت عنها فلم ينصف وان كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من  
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أي حمل بيع الر بافقال مروان أعوذ بالله قال فالناس  
يتابعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يرتونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلوم يعرف  
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر يميني على المنبر ولما كان عند مروان لزيد أن لا يفتي  
عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يرضيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم حلف زيد ان حقه لحق فلما واما  
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فاذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولم يكن على

(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن  
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نغير عليه فخر ركتبه مصححه

صاحب حجة الاما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهي بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر  
وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحلف من بالأمصار على العظيم من الامر قلنا بعد العصر  
كما قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة وكأمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الجارية  
بعد العصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ففعل فاعترفت (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

### (باب رد اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل  
ابن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحوصة وعجينة  
وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بدأ الانصار بين فلان يحلفوا رد الأيمان على يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا  
مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلاً من بني ليث بن سعد أبحر فرساً فوطئ أصبع رجل  
من جهينة فنزى فيها فتقال لعمر الذين ادعى عليهم تحلفون نجسين مينا ما مات منها فأبوا وتحرجوا من  
الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اليمين على الانصار بين يستحقون بها فلما يحلفوا حوّلها على اليهود يبرؤون بها ورأى عمر على البثنين  
يبرؤون بها فلما أبوا حوّلها على الجهنيين يستحقون بها فكل هذا يحوّل بين من موضع قدر ثبت فيه الى الموضع  
الذي يخالفه فهذا وما أدر كآلية أهل العلم بلناقلنا في رد اليمين وقد قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد  
الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على أنهم استحقوا ثماناً فأتوا بقومان مقامهما من  
الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فهذا وما أدر كآلية أهل العلم بلدنا يحكونه عن مفاهيم وحكامهم  
قديم واحد بناقلنا رد اليمين فاذا كانت الدعوى دماً فالسنة فيها أن يبدأ المدعون اذا كان ما تجب به  
القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا اسحقوا وان أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم  
فان حلفوا برئوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في العمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير  
دم وكانت الدعوى مالاً أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين قيل للمدعى ليس النكول باقرار  
فتأخذ منه حقه كما تأخذه بالافرار ولا بئنه فتأخذ به حقه بغير يمين فاحلف وخذ حقه فان أثبت أن تحلف  
سألتك عن إياك فان ذكرت أنك تأتى بينة أو تدكر معاملة ينك وبينه تركاك فتي جئت بشئ تسحق  
به أعطيناك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا أو نكر ذلك لشيء غير أني لا أحلف أبطلت يمينك فان طلبتها بعد  
لم تعطك بها شيئاً وان حلف المدعى عليه فبرئ أو لم يحلف فنكل المدعى فأبطلنا يمينه ثم جاء بشاهدين أخذنا  
بحقه واليمين العادلة أحق من اليمين الفاجرة وقد قيل ان بعض أصحابنا لا يأخذ به بالشهود اذا حلف المدعى  
عليه ويقول قدم مضى الحكم باطل الحق عنه فلا أخذه بعد أن بطل ولو أي المدعى اليمين فأبطلت أن  
أعطيه بيمينه ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو  
ادعى عليه حقا فقلت لا أزعى عليه احلف فأبى ورد اليمين على المدعى فقلت للمدعى احلف فقال المدعى عليه بل  
أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحوات اليمين على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف  
أبطلت حقه بلا يمين من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولزاد في رجلان شيا في أيديهما

معنى الادخل فيما  
خالف منه في مثله بل  
هم أحسن حجة فيما  
خالفوه منه وتوجهه له  
منه فقلت له فاذا كانت  
لنا ولا بهذه الحجة على  
من سلك هذه السبيل  
فهى عليك اذا سلكت  
في غير هذه الأحاديث  
طريقه فاذا جددت  
باتباع حديث لرسول  
الله ذممتك على رد آخر  
مثله ولا يجوز أن أجده  
بموافقة الحديث وخلافه  
لأنك لا تخالو من الخطا  
في أحدهما قال أجل  
وقلت له قدر روى أصحابنا  
أن النبي قال من وجد  
عين ماله عنده عدم  
فهو أحق به وقالوا قلنا  
به ونالفته وروى  
أصحابنا أن النبي قضى  
باليمن مع الشاهد  
وقلنا وقالوا به ونالفته  
وذكرت له أحاديث  
خالفها أخذ بها أصحابنا  
وذكرت من الحجة عليه  
في تركها شيها بما  
ذكرت له عن بعض  
أصحابنا فيما أخذنا  
نحن وهو به من الحديث  
ونالفوه وان كنت أعلم  
أنه ألحن بحجته ممن  
أخذ من أصحابنا من



وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلفت كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشي بينهما نصفان كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قبل الحالف انما أحلفناك على النصف الذي في يده فلما أحلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفاً في يده فأبى أن يحلف فأحلف أنه لك كما ادعت فان حلف فهو له وإن أبى فهو للذي في يده ولو كانت دار في يدي رجل فدعى آخر أنها داره يملكها بوجه من وجوه الملك وسأل عمن الذي الدار في يده أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي فان أبى ذلك الذي الدار في يده أحلفناه بالله كما يحلف ما لهذا المدعي بيمينه باسمه في هذه الدار حق بلاك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد اشتريتها ثم تخرج من يديه ويتصدق بها عليه فتخرج أيمان من يديه وتوجب له ولا يقبضها فإذا أحلفناه كما وصفت فقد احتطنا له وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحلفنا في رد اليمين بعض الناس وقال من أين أخذتموها فكيف له ما كتبت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهما مع ثبوت الحجج عليه فيها قال فاني انما رددتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيناه في كتاب الدعوى والبيئات فان كانت بيعة أعطى بها المدعي وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعي عليه أنه ان لم يحلف أخذ منه الحق قال فاني أقول هذا عام ولا أعطي مدعياً إلا بيعة ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عمن فإذا لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرأيت مولاي وجدته قتيلاً في محلة فحضرتك أنا وأهل المحلة فقالوا لك أيدعي هذا بيعة فقلت لا بيعة لي فقلت فاحلفوا أو اغرموا فقالوا لك قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعي عليه وهذا لا يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا فإذا حكمت بكأن وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كننا أو على بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا فأحلف كننا والأفأنت تظلمه إذا اقتضت بالأيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادعى درهما على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذا أحلفتنا لم تبرئنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت بلا بيعة فخرجت من جميع ما احتجبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فان كان عن عمر خاصة فلا بطله بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر ونضى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال نعم قلنا ولا يختلفان عندك قال لا قلنا ويدلك خصوصه حكماً يخرج من حجة قوله أن حجة قوله ليست على كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتجبت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الأيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه والذي احتجبت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدالت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاءت فيه وسنته في البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى والبيئات واكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقا على رجل كثير أو قلت فقا عين غلامى أو قطع يده أو رجلاه فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كما هاهنا ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف

(١) كذا في النسخ وقوله بعد هي فيما كان فيه ليس كان أي هذه القصة ليست مما المظنة فيه كالمثنية تأمل

الحسد يثبت بما خالفه قال حديث التعليل وحديث اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري وحديث أن يبيع أحد عن غيره قلت أماهما مما ثبت نحن وأنت مثله قال بلى قلت فالحجة بهما لازمة ولو كان غيرهما أقوى منهما كما تكون الحجة لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين خرجا من أن يكونا مجروحين وكما تكون الحجة لنا بأن نقضى بشهادة مائة عدول عاين وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع الغاية في العدل وإن كانت النفس على العدل وعلى الأكثر أطيب فالحجة بالعدل إذا كان علينا بقوله ثابتة وقلت له قد شهد عليك أصحابنا الجازيون وعلى من ذهب مذهبك في رد هذين الحديثين وفيما رددت مما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن وانتدعتم خلافها ولعلهم قالوا فيكم ما أحب الكف عمن ذكره لأفراطه وشهدت على

أن يقتل ولكن استحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيسبأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أجبسه وأحلتها جميعا في العبد وهو عندكم لادية فيه فقال أحدكم هو حكم الخطأ وقال الآخر أجبسه ونالفتما أصل قولكم أن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم إن لا عنتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبست المرأة لتعن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهد ونحن نقول متحدان لم تلتن ونالفتما أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للدي على المدعي عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن ربح امرأته أن يأنى بأربعة شهاد أو يحد فجعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا أن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكحت لزمتها ما نكحت عنه وليس بنكولها فقط لزمتها ولكن بنكولها مع يمينه فلما اجتمع النكول وبين الزوج لزمتها الحد وبعدنا السنة والخبر برد اليين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليين ردتاها على الذي يخالفه فان حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرارا ووجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج لا إذا نكحت فقط اتباعا وقياسا بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا بينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليين فلم تلتن لم تحذ بترك اليين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف فاجتمعت بين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الاجنبي ونكولها عما لزمتها التعان وهو عيسته حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

### (في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما سمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا قول وفي هذا البيان الذي لا اشكال معه بمحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالخلال والحرام على ما يعلم الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلأن رجلا زور بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار فقضى بها القاضي لم يحل للقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضي علم المقضى له والمقضى عليه ولا يجعل للخلال على واحد منهم ما حراما ولا الحرام لواحد منهما حلالا فلو كان حكم أبايزيل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرما عليه فأباحه له القاضي أو علمه حلالا فخرمه عليه القاضي بالظاهر عنده حائلا بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الاحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن نظرم ما حل لك فان حكم لك به أخذته وما حرم عليك فحكم لك به لم تأخذ ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم جدد فأحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضرب به وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهدا زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبدا إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعا سواها وكان له أن يصدمها حيث قدر عليها إلا أن انكره

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة موداهم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابله بما خالفت من الحديث وعيبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفت وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم أن عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئا بعيثه ترك حديث الانفراد فيكون مخطئا في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فقتلوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعتذرانياً فيجد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حصه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه والبيوع بمعاملة ما وصفناه من الطلاق في الاصل وقد تختلف هي وهي في التصريف فيعتمد أن يكون معناها لا يفترقان للاجتماع في الاصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية فجده البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد البينان كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل للبائع فرجها بالتفاسخ البيع فإن لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يجده البيع وحلفه بحلفها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري وأن يقول هذا ربيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً وقال وجدت السنة إذا أفلس بثمنها كان البائع أحق بها من الغرماء فلما كانت البيوع تلك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالأحاطة للقاضي أن أحلف المدعي عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول للبائع اقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأولى وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحدل للشراء ففسخ البيع وقول من لم يره وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وادعوا أو ماتوا فجد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نكحتها فهي طالق إن كان لم يدخل بها وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا عليك رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعي عليه انكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يتحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أن نكحهما لم يصابها خوفاً من أن يعتذرانياً فيقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركه إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك لها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوفاً من الحبل وأن تعتذرانية كان لها أن شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيها لم يخف وهي تخاف الحبل أن تعذب بابطائه أو بابطائه غير مزانية متحد وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للوالى أن يقول له افسخ البيع والبائع اقبل الفسخ فإن لم يفعل فلبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالفلس فله اجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد ثمن الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذته فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبها إذا قدر وإن كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستتر بجهدا ثلاثاً تعتذرانية وإن كانت تشك ولا تدري أصداقاً أم كذاباً لم يسعها ترك الزوج الذي شهد عليه أن يصيبها وأحبب لها الوقوف عن النكاح وإن صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان ممن يشك ذلك عليه أحبب أن يقف حتى يسأل فإن رآه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضي عليه بما للقبض له أن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحبب له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البعدة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنقرد فلم يكن في تبيت الحديث المنقرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تبيينه من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت وأحجة بهذا ثالثة لكل من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أحببنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه قلت فسنذكر من التأويل

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحصد الوارث فان صدقهما وسعه أخذها وان كذبهما لم يسعه أخذها وان شك أحبت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلانا قد فقه فان صدقهما وسعه أن يحده وان كذبهما لم يسعه أن يحده وان شك أحبت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال مرحت فان صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وان كذبه وكان صادقا بالقرار الاول عنده وسعه أخذ ما أقر له به وان شك أحبت له الوقوف فيه

### (الخلاص في قضاء القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الفنا بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤهم يحل الامور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنهم ما شهدا بوزور ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان بوزور أن فلانا قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقود أن يقتله ولو شهد له على امرأة أن تزوجها بولي ودفع اليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيها ولو ولدت له جارية فحدها فأحلفه القاضي وقضى بانته جارية له جازله أن يصيها ولو شهد له على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ما له ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا أو أكثر فقال فيه بما ذكرنا أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فحدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعه أن يصيها وكان لها إذا أراد أصابته قتلته وهذا القول بعيد من القول الاول والقول الاول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال خالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بوزور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيها فقبيل أنكره ذلك لثلاثا يقام عليه الحد فنكره أم لم يغير ذلك قال لذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابته فقبيل له أو لبعض من يقول قوله أريت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي انما كان بشهادة وزور فرأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه ان علم بطل ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا جوابا بآثار كثير مما وصفت

### (الحكم بين أهل الكذب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وفيما سعه أنهم لا ينظرون فيما بين أهل الكذب ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فان فعلوا فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه الا مسلم فهذا الموضوع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم أو أهل ملة وملة أخرى لا يرضى حكمهم وان تداعوا إلى حكمنا شاء المتنازعون معامترا ضين فالحاكم بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم وأحب الينا أن لا يحكم فان أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن ينظر فيه اني انما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجز بينكم الشهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الاسلام من الربا ونحوه والخزير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جناية

ان شاء الله ما يدل على أن الجنية فيه وما سأل فيه سأل طرريقا خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشتبه ٣ على كل من يسمعه منك من أصحابك لانكم قاتم ولكم علم بما ذهب الناس وبيان العقول وكتبه وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وخطوا بوجوده شقي أمثل مما حضري منها مثلا لا يدل على ما رويها ان شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فطاب لهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشئ عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه جل ثناؤه قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فلا وربك



لا يؤمنون حتى يحكموا  
فيما شجر بينهم  
لا يجحدوا في أنفسهم  
حرجا مما قضيت ويسلوا  
تسليما قال وقد  
اختصرت من تمثيل  
ما يدل الكتاب على أنه  
نزل من الأحكام عاما  
أريده العام وكتبته في  
كتاب غير هذا وهو الظاهر  
من علم القرآن وكتبته  
معه غيره مما أنزل عاما  
يراد به الخاص وكتبته  
في هذا الكتاب مما نزل  
عام الظاهر ما دل الكتاب  
على أن الله أراد به الخاص  
لابانة الحجة على من تأول  
مارأناه مخالفافي  
طريق من رضىنا مذهب  
من أهل العلم بالكتاب  
والسنة من ذلك قال الله  
جبل ثناؤه فاذا انسلخ  
الاشهر الحرم فاقتلوا  
المشركين حيث  
وجدتهم الآية وقال  
وقاتلوهم حتى لا تكون  
فتنة ويكون الدين كله  
لله فكان ظاهره ج  
هذا عاما على كل مشرك  
فأنزل الله قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله ولا  
باليوم الآخر ولا يحرمون  
ما حرم الله ورسوله ولا  
يدينون دين الحق من  
الذين أتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها الا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكم به ان شاء وان لم يرضوا لم يحكم فان رضى بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجة في أن لا يحكم بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا ثم يكون بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل لنبيه فان جاوله فأحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جاوله وجاوله كأنها على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فأحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فاننا نزع أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت له فافرق الآية ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يقتولوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من أرضي علمه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فأحكم بينهم أو أعرض عنهم فتلك مفسرة وهذه جملة وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزامناهم للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لانهم انما تولوا بعد الاتيان فاما ما لم يأتوا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا لم يأتوا فيما يكون لم يحكم بينهم لأنه يتفقد من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم وان كان أهل الذمة دخلا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغي للوالى أن يتفقد منهم ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم وان تولي عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرد زوجين من المسلمين لو توليا عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفدك ووادي القرى وباليمن كانوا وكذلك في زمان أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أحلهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولالية عمر بن الخطاب وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهم يحكم الاربعة يهوديين موادعين تراصيا بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلفون ويحدثون فلو لم يحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفقد من المسلمين ولو لم يحكم بينهم اذا جاء الطالب لكان الطالب اذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكماء بلحا وبالحا المطلوب اذا رجا القرع عند المسلمين ولحاوا في بعض الحالات مجتمعين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة الهدى بعده لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى وولت له لو كان الأمر كما تقول فكانت احدي الآيتين ناسخة للآخرة ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية جاز أن يكون قول الله عز وجل فأحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما وصفنا في التنزيل قال فما جئت في أن لا تجز بينهم الشهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت فأحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله والذي أنزل الله حكم الاسلام فحكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين الا احرار اعدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بغير شرط الله من البيعة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحدهم من أصحابه ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلبه أرايت الكذاب من المسلمين أتجيز شهادته عليهم قال لا ولا أجيز عليهم من المسلمين الا شهادة العدول التي يجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله يشتر وانما قليل لا فويل لهم مما كتبت بأيديهم

(١) أي أو بالسنه الخ أي انه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

وويل لهم عما يكسبون قال فالكذاب من المسلمين على الآدميين أخف في الكذب ذنباً من العقاد الكذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه والله أعلم

### (الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جأؤا عليه بأربعة شهداء فاذلم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعداً قال يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتني بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكاتب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكاتب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل قال والاجماع يدل على أنه لا يجوز إلا شهادة عدل حراً بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء أمتي زانماً كان زناحرين أو عبيدين أو مشركين لأن كله زنا ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا وعلى رجل أو عليهما معاً لم ينبغ لهما أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرد وفي المكحلة فأثبتوه حتى تغيب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجلاً أو جليداً وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويبرر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبره فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت وقالت أنا عذراء أو رتقاء أو بها النساء فاشهد أربع حرائر عدول على أنها عذراء أو رتقاء فلا حد عليها لأنها لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا وإن قبلنا شهادة النساء فمبارين على ما يجوزن عليه فإننا لا نحدد شهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهب ذاهب إلى أن عيرين الخطأ رضي الله تعالى عنه قال إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالمسيس وإن لم يكن أرخت سترا ويجب بارضاء الستر وإن لم يكن مسيس وذهب إلى أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أعلق عليها باباً أو أرخت ستراً أو أقام معها حتى تلى ثيابها وتلبت سنة ولم يقر بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والحد ليس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم مات أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربع على محصن أنه زنى بدمية حد المسلم ودفعت الذممة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال يحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فحدوها حد هان كانت بكرًا فثانته ونفي عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربع على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتى وقالت ذلك أو قال هي جارية قال قول قولهما ولا يكشفان في ذلك ولا يخلعان فيه إلا أن يحضرهما من يعلم غير ما قالوا وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة بلا دغرة وينقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويعنون ويشترى الجارية بغير بينة وبينة فيغيبون فتكون الناس أمناً على هذا لا يحدون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجامع

(١) لعل هذا هو جواب قوله ذن ذنب وغرض الامام إيراد الفرق بين العدان والحد فلا يقاس أحدهما بالآخر فتأمل كتبه مصححه

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فدل أمر الله جل ثناؤه بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلبوا وقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى لأن لأعمالهم ما معاً وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفتين صنفت أهل الكتاب وصنفت غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنن مثل هذا قال والتاسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر يخالفه كما حول

الآن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاري فان كنت  
أدرا عن الفاسق بأن يقول جبرانه رأيت أنه يدعى أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلمون أصل نكاحه درأت عن  
الصالح الفاضل يقول هذه جاري لأنه قد يشترها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم  
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحسد إذا ادعى ما وصفت والناس لا يحذون إلا بأقرارهم أو بينة  
تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحسد قال وهكذا الوجودات ما لا فادعت تزويجا  
أو أكرها لم تحسد فان ذهب ذاهب في الحامل خاصة إلى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز  
وجل حق على من زنا إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عرفيه بالبيان عنه بالخبر أنه  
يرجم بالحبل إذا كان مع الحبل اقرارا بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدربها الحد

### (باب اجازة شهادة المحدث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدثين في القذف وفي جميع المعاصي إذا تابوا فأما من أتى  
محزما حذفه فلا تقبل شهادته إلا بعد أشهر يخبر فيها بالانتقال من الحال السيئة إلى الحال الحسنة والعفاف  
عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل  
شهادته حتى يخبر بهذه المدة في الانتقال إلى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حدف أنه شهد  
على رجل بالزنا فلم يتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد تبنت وكذب نفسه تقبل شهادته  
مكانه لأننا وجدناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذفة ألا ترى أنهم إذا كانوا أربعة لم تحذهم ولو كانوا  
أربعة شاتين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل  
شهادته وسماء فاسقا ثم استثنى له الآن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جميع  
ما يذهب إليه أهل الفقه الآن يفرق بين ذلك خبر وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الشبهة إنما  
هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلني بعضهم  
فكان من حجة أن قال إن بابكرة قال لرجل أراد أن يستشهدا مستشهدا غيري فان المسلمين فسقوني فقلت  
له لوم تكن عليك حجة الإهذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت بابكرة  
هل تاب من تلك الشهادة التي حذبتها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء  
استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم تب قلت فحين لا تخالف في أن من تبلم تقبل شهادته قال فتأوبته  
إذا كان حسن الحال قلت أكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما تحتاج  
مع القرآن إلى خبر ولا مع القياس إذا كنت تقبل شهادة الرأي والقائل والمحدث في الجزاء تاب وشهادة  
الزنديق إذا تاب والمشرع إذا أسلم وفاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل إذا تاب لا تقبل شهادة شاهد الزنا فلم  
تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل  
العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تبنت قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفص الذي سماه  
الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت  
لسفيان فهو سعيد قال نعم إلا أنني شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت عن الزهري حفظا (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يحبس شهادة القاذف إذا تاب وسئل الشعبي عن  
القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته . أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب  
قبلت شهادته وقال كلنا بقوله عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن  
يحد مثله حين لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لأن

الحدود كفارات الذنوب فهو بعدما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله وأما رددتها بأعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى يتقل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بالزنا عند الحالك فلا يحده الحالك بحجابه أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهد ثم كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لأنه ليس في معاني القذف

### (باب شهادة الاعمي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة انما وقعت وهو بصير إلا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أنه كذب كما ثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حاد الله في القذف غير الأذى واج اذا لم يأت بأربعة شهداء فإذا جاء بهم خرجوا من الحد وحد الأذى واج إلا أن يخرجوا بالاتعاين ففرق بين الأذى واج والأجنبي في هذا المعنى وجع بينهم في أن يحذوا ما إذا لم يأت هؤلاء بيينة وهو لاء بالاتعاين أو بيينة وسواء قال الزوج رأيته امرأتى ترى أو لم يقله كما سوا أن يقول الاجنبيون رأيتها ترى أو هي زانية لا فرق بين ذلك فأما إصابة الاعمي أهله وجاريتيه فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الاعمي وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكتفي بها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة مخجعا ومحسها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المحسبة والمخجع وقد وجد من شهادة الاعمي بذلك أن أكثر الناس غير عمي فإذا أبطنا شهادته في نفسه فنحن لم ندخل علمه ضررا وليس على أحد ضرورة غيره وعليه ضرورة نفسه فهو مضطر إلى الجماع الذي يحل له في ضرورة نفسه ما لا يحل لغيره في ضرورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرورته المبتة ولو صحبه من لا ضرورة له في ضرورة لم يحل له المبتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل على صدق المخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته وزد حديث العدل اذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

### (شهادة الوالد للولد والولد للوالد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد للولد والولد للوالد بانيه ولا لبني بانيه وان تسفلوا ولا لأبائه وان بعدوا لأنه من آباءه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكأنه شهد لبعضه وهذا ما لا أعرف فيه خلافا ويجوز بهد شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم وزوجة لاني لا أجد في الزوجة ولا في الأخ علة أرد بها شهادته خيرا ولا قياسا ولا معقولا وإنى لو رددت شهادته لزوجه لانه قد رتبها وترتب في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل اذا لم يكن له ولد لانه قد رتبته في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب ولست أجدهم ماله امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر إلى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجده في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جدهم الأدي ورددتها لابن جده الذي يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أردناها على مائة أب وأكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من ابانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عند الصلاة ومواقبتها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة الاحرار والماليل من الرجال والنساء الا الحيض فأبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الحيض وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وظاهروا بغير الجوارح على أن على كل قائم إلى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم إلى



الصلاة في حال دون حال  
لأنه صلى صلاتين  
وصلوات بوضوء واحد  
وقد قام إلى كل واحدة  
منهن وذهب أهل العلم  
بالقرآن إلى أنها على  
القائمين من النوم ودل  
رسول الله على أشياء  
توجب الوضوء على من  
قام إلى الصلاة وذكر

الله غسل القدمين  
فسح رسول الله على  
الخفسين فدل على أن  
الغسل على القدمين  
على بعض المتوضئين  
دون بعض وقال الله  
جل ثناؤه لنبيه خذ من  
أموالهم صدقة تطهرهم  
وتركهم بها وقال وأقيموا  
الصلاة وأنوا الزكاة  
فكان طاهر يخرج  
الآية بالزكاة عامياد  
به الخاص بدلالة سنة  
رسول الله على أن من  
أموالهم ما ليس فيه  
زكاة وأن منها ما فيه  
الزكاة ما لا يجب فيه  
الزكاة حتى يبلغ وزنا  
أو كيلاً وعددًا أو إذا بلغه  
كانت فيه الزكاة ثم دل  
على أن من الزكاة شيئاً  
يؤخذ بعدد شيئاً يؤخذ  
بكيل شيئاً يؤخذ بوزن  
وأن منها ما زكاته حس

أو شهد عليه أحد بحق فترجاه قبلت شهادتهما ولو ترددت في إحدى الحالتين لرددتها في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو مملوك أنه أعتق وكذلك لو حووا شاهدين شهدا عليه بحديث قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة للاح قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزون إلى أنفسهم الميراث إذا صار حراً قيل له أفرايت أن كان له ولد أحراراً أو رأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه إن مات ولأولاده أو رأيت أن كان رجل من أهل العشيرة مترائخ النسب أتد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو يعتقه فإن قال نعم قيل أفرايت أن كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصهاراً فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويعدون معاً من علم وغيره فإن ردد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا ففهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

### (شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس القاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعتق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نزلوا في العبد والصبي بعتلة سقطت في أعمالهما ولا كذبهم ما ولا بحال سيئة في أنفسهم ما ولا تنقل عنها وهما بحالهما قبلناهما إنما رددناهما لأنهم ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهما وسكاتهما في حالهما تلك سواء وأنا لأنسأل عن عدلها ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وإن كان ما مؤناً على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا بمن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اخترنا أنه يجزى ح فيها بعل شيء أو كذب فاختبر فرددنا شهادته فلا تجزىها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً وغير عدول ففهم عدول أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله وأقوله والله تعالى الموفق

### (شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرت إلا ومعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا تجوز اثنتين ويحلف معهما إلا بشرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما غيره قال الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب العين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فإنهم يجزى فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهداً وأمرأتين فإن انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فان نكل رددت اليمين على المدعى وأخذت له بحقه وان لم يحلف المدعى لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأقر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور والاقرار عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوروا على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا بالمشاهدة عدلين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أدّوه وان لم يكن رجوت أن يؤثر به ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم على بر والفطر ترك عمل أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمره الناس بالصيام وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان أحسبه «شك الشافعي» قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام بالمشاهدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان علي رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الالتزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن رضي من الشهداء وإنما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من رضي ومن قبلنا شهادة قبلنا حاجين بشهادتها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علم أن عقل الشاهد هكذا فمن أجازنا أن نقبل شهادة من لا يدري ما لله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس رذها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن رضي أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوزا لرجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدن على أصل المال انما يشهدن على تثبيت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبننا أن لا نجيز شهادة النساء الا في مال أو فبا لا يراه الرجال لم نجيز لنا أن نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليمين مع الشاهد في القصاص أجزناها في القتل وأجزناها في الحدود ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر أو نصراني قتله حر مسلم أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجوز اذا انفردن ولا عين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب داهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهدين النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيعضى فيه بالقسامة ويجعلها نجس عينا ولا يفرق بين دعوى بين النسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشرون وبع عشر وثي  
بعدد وقال الله ولله على  
الناس حج البيت من  
استطاع اليه سبيلاً الآية  
فدل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على  
مواقيت الحج وما يدخل  
به فيه وما يخرج به منه  
وما يعمل فيه بين الدخول  
والخروج وقال الله  
جبل ثأوه والشارق  
والسارقة فاقطعوا  
أيديهما وقال الزانية  
والراني فجلدوا كل  
واحد منهما مائة جلدة  
وكان ظاهر مخرج هذا  
عاماً فدل رسول الله  
على أن الله جل  
ثأوه أراد بهذا بعض  
الشارقين بقوله تقطع  
اليدين ربيع دينار  
فصاعدا ورجم الحرين  
الزانيين الثيبين ولم  
يجلدهما فدلّت السنة  
على أن القطع على بعض  
السراق دون بعض  
والجلد على بعض الزناة  
دون بعض فقد يكون  
سارقاً من غير حرز  
فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ  
سرقته ربع دينار  
فلا يقطع ويكون  
زانياً نيباً فلا يجلد  
مائة فوجب على كل  
عالم أن لا يشك أن سنة  
رسول الله اذا قامت

هذا المقام مع كتاب الله  
في أن الله أحكم فرضه  
بكتابه وبين كيف  
ما فرض على لسان  
نبيه وأبان على لسان  
نبيه صلى الله عليه وسلم  
ما أراد به العام والخاص  
كانت كذلك سنته في  
كل موضع لا يختلف  
وأن قول من قال تعرض  
السنة على القرآن فان  
وافقت ظاهره والا  
استعملنا ظاهر القرآن  
وتركنا الحديث جهل  
لما وصفت فأبان الله لنا  
أن سنن رسوله فرض  
علينا بأن نقتضي اليها  
لأن لنا معها من الأمر  
شيأ الا التسليم لها واتباعها  
ولا أنها تعرض على  
قياس ولا على شيء غيرها  
وأن كل ما سواها من  
قول الأديمين نبعها  
قال فذكرت ما قلت  
من هذا لعدد من أهل  
العلم بالقرآن والسنن  
والآثار واختلاف الناس  
والقياس والمعقول  
فكلهم قال هذا مذهبا  
ومذهب جميع من  
رضينا من لقينا وحكي  
لنا عنه من أهل العلم  
فقلت لأحسن من  
خبرت منهم عندي  
بحجة وأكثرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون الا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان أو شاهد  
واصرأتان في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال  
والقصاص ليس بحال قال فلا ينبغي الا أن لا يجاز على القصاص الا شاهدان الا أن يقول قائل في الجراح ان  
فيها قسامة مثل النفس فاذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاهد او امرأتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لان  
يقبل عينا وشاهدا أشدأياه

### (شهادة الوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين  
يشهدان له أن أباه أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأبائهما ويقيم الآخر  
شاهدا أنهما لا اختلاف بينهما فن رأى أن يستوي بين شاهد وعين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع  
شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين ومن لم يرنك لان الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنيا عن أن  
يحلف بجعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث اذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر  
تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما نصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن  
وصيته للمشهود له وصيره الى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما  
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا ثبت ما ثبتا وثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين  
عددا فاقسموا أولهم يقسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أوصى له بالثلث فان كان عدلا حلف مع  
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعا وان كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيأ  
وأحلفوا وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عسرا من الورثة لا رجس معهن أخذ ثلث ما في  
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت  
ترك ألفا نقدا وألفا دين على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أوصى له بالثلث فان كان عدلا  
أعطاه ثلث الألف التي عليه لانها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وان  
كان مفلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء  
الاقراء الأول والاقراء الآخر لان الوارث لا يعد وأن يكون اقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث  
أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لا خزل منه ذلك كله ويتحصان  
في ماله أو يكون اقراره سافلا لأنه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمه بل هما  
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلا حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلا كانت كالمسئلة الأولى  
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال وإذا مات رجل وترك وارثا أو ورثة فأقر أحد الورثة في  
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو لا ول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم  
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان لا ول منهما وذلك أنه حينئذ  
كالقرفي مال غيره فلا يصدق على ابطال اقراره قطعه لا خرب أن يخرج به الى آخر وليس في معنى الشاهد  
الذي شهد بما لا يملك لرجل ثم رجع قبل الحكم فيشهد به لا خرب قال وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد  
أحدهما لرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا اذا  
حلف المشهود له وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه  
لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أنه انما له في يدي المقر وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وان كان الآخر مفلسا لان عين مال الميت عنده وقد استحق الموصى له منها ثلثها تأمل

ولم أعطه من الجاهل شيئا وليس هذا كاهلك من مال الميت ذلك كالميت ترك الأتري أنه لوترك ألفين فهلكت أحدهما وثبت عليه دين ألف أخذت ألف وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذ ثلث ألف وكانت الهالكه كالميت ترك ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يقبل رجوع به على من أنلس وهذا الشاهد لا يرجع أبدا على أخيه بشيئا عما هو أقرب به قال ولوترك الميت رجلا وارثا واحدا فأقر لرجل أنه هذا العبد بعينه ثم أقربه بعد لهذا فهو الأول ولا يضمن للأخر شيئا وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول أو لم يدفعه لافرق بينهما ولو زعمت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقربه للأخر ضمن للأخر قيمة العبد لأنه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني إذا أخرجت أقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر باقرار كنت أقررت في مال غيري فلا يكون ضامنا لذلك وسواء كان الوارث إذا كان منفردا بالبراث من تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادة في شيء قد أقربه لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أباه أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به لهذا لم أقبل قوله من قبل أني قد ألزمت أن أخرج من يديه ثلث مال أبه إليه فإذا أراد إخراجه إلى غيره جعلته خصما الذي استحقه أولا بإقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو أقيم الورثة ثم نسق الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة أن تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن يثبت بعنالهذا في أحضر ما ترك الميت ونقضنا القسم بفسخكم ولم نسع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية ألا ترى أنه لوترك دارا وأرضا وقرقما وثيابا ودرهما وترك ديننا أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبسه على غائب يباع ولم نسع له مال الميت كله وبعنا له من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

### (الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق للآدميين من مال أو حدا أو قصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان أحدهما أنها تجوز والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج وتثبت الشهود على الشاهدين مثل ذلك ثم يقيم عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زنا لا يقبلها الحاكم فيجدها حتى يشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فأنهم يصفوا أنهار رؤية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم أو غابوا لم يحدده ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن لفلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما أشهدا فليس عليهما أن يقوم بهما هذه الشهادة فان قاما بها فليس للقاضي أن يحكم بهما لأنه لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن لفلان عليه ألف درهم وعدها باها أو من وجه لا يجب لأنه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤدبها إلى القاضي أو يسترعى من يؤدبها إلى القاضي لم يكن ليفعل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه فان قال باقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازة فان قال هذا ولم يسأله القاضي كان موضع غبا ورأيت جاز من قبل أنه انما شهد بها على الصحة قال وإن شهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤدبها وليس للقاضي أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل يقول لرجل

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه

فيما علمت أرايت اذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه قال لا قلت وجبتا حجتك على من ردالأحاديث واستعمل ظاهرا القرآن فقطع السارق في كل شيء لان اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم لان الله يقول الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يسمع على الخفسين لان الله قد قسد القدمين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن لقول الله قل لا أجد فيما أوحى إلى محسرا على طاعم بطعمه الآن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وقالوا قال بما قلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فمرنا كل ذي ناب من السباع نخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه حجتنا وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله



ولافي أحدث حديث  
رسول الله بلا حديث  
مثله عن رسول الله وقد  
يخفى على العالم برسول  
الله الشيء من سنته يعلمه  
من ليس مثله في العلم  
وهؤلاء وإن أخذوا  
ببعض الحديث فقد  
سلكوا في ترك تحريم  
كل ذي ناب من السباع  
ورك المسح على  
الخفين طريق  
من رد الحديث كله  
لأنهم إذا استعملوا بعض  
الحديث وتركوا بعضه  
لا يخالفه عن النبي  
فقد عطلوا من الحديث  
ما استعملوا مثله وقلت  
ولا حجة لهم بتوهين  
الحديث إذا ذهبوا إلى  
أنه يخالف ظاهر  
القرآن وعمومه إذا  
احتمل القرآن أن يكون  
خاصا وقولهم لمن قال  
بالحديث في المسح  
وتحريم كل ذي ناب  
من السباع وغيره إذا  
كان القرآن محتملا لأن  
يكسون عاما يراد به  
الخاص خالف القرآن  
ظلم قال نعم فلت ولا  
تقبل حجتهم بأن أنكر  
على بن أبي طالب رضي  
الله عنه المسح على  
الخفين وابن عباس

بمال وصف ذلك من غضب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلازم له أن يؤديها وعلى القاضي أن يقبله  
وذلك أن أقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان  
حقا لم يلزم فلان لأنه لم يقرب به وأقرار غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهدا عليه والشهادة  
عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يسترعيها شاهدا فإما أن ينطق بها وهي عنده كالمزاح فيسمع منه ولا يسترعيها  
فهذا بين أن ما أقر به على غيره ولا يلزم غيره أقراره ولم يكن شاهدا به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد  
الشاهدان على رجل أنه قد سرق مالا لرجل فوصفا المال ولم يصفاه من حيث سرقه أو وصفاه من حيث سرقه ولم  
يصفاه الميال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقا لا قطع عليه وذلك أن يتخلص أو يسرق من غير حرز أو يسرق  
أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ماتا تخلى بعد أن يحلف فاذا غابا جالس حتى يحضرا  
ويكتب إلى القاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب  
القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفا السرقة ولم يصفاه الحرز أو غرهما السارق ولم يقطع قال وإذا شهد  
شهود الزنا على الزنا لم يقم الحديث حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا  
(١) أو ماتوا أو غاب أحداهم حبس حتى يصفه فإن مات أحداهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبدا حتى يجتمع  
أربعة يصفون زنا واحد أو يحلفه ويخلفه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أربع  
بأمر الله لأنهم قد يصدقون الزنا وقع على بهيمة ولعلهم أن يعدوا الاستمنا عن زنا فلا يتحدوا بداح حتى يثبتوا الشهادة  
ويبينوها فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأتوه فقال الرابع رأيت ناله منها  
ولا أدري أعاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المفتين أن يحد الثلاثة ولا يحد الرابع ولو كان الرابع قال  
أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحد في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدوا  
وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدوا ولم يحدوا ولو قالوا زني بهذه المرأة ثم لم يثبتوا  
حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن  
يلتقه الخجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد  
إما بأن يكون مسلما بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون كافيا ببادية أهل جفاء لم أر بأسا بأن  
يعرض له بأن يقول لعله لم يسرق فأما أن يقول له أجد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد  
الشاهدان على سرقة واختلفا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبش الفلان وقال الآخر بل سرقه  
من هذه الدار وشهد بالبرؤية معا وقال الآخر سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيبة أو قال  
أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال  
الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشا وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا  
على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما  
شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشا ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشا ووصفه عشيبة  
فلم يدع المسروق إلا كبشا حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو ثمنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع  
شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوونا وصفا أن السرقة واحدة واختلفا في صفتها فهذه  
سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم وشاهد  
آخر أنه شرب خمر أمس لم يحد من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة  
في بيت كذا وشهد آخر أن زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتواربعة  
حدهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلا اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحد من قبل أنه  
(١) قوله أو ماتوا لعله مقدم من تأخير والافلومات أو قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعله ثم قالوا تأمل

ليس ثم اثنان يشهدان على فنف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحد أو الطلاق والعق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب شيء مضى منه قال ويحلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استخلفته ولم يكن عليه شيء قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لان كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهداثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهاداتين يجب فيها القطع والأخرى لا يجب بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن نأخذ الحد وبالشبهة وهذا أقوى ما يدبر به الحد ونأخذ بالآقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف والآخر بالعين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهودا لزيادة بأولى من شهود النقص وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عبثهم وجهلهم بما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الخيف له فإن محسوا الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها اختلافا يفسد الشهادة ألغاهما قال وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ما نوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو خسروا أو عمو قال وإذا كان الشهود عدولا أو عدلوا عند الحاكم أطردهم المشهود عليه جرحهم وقبلها منه على من كان من الناس لافرق بين الناس في ذلك لانا زده شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا نقبل الجرح من الخارج إلا بتفسير ما يجرح به الخارج المجروح فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء ويكفر بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج فقيها أو غير فقيه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو لم يقله حتى على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالعون مسلون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحهم فإن جاء بها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نعله إلا أن يكون قليلا يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطه ما بشئ من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية وترك المروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب لا تظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقيما على معصية فها حذوا وأخذ فلا نجح شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستعبر لم تجز شهادته وكذلك كل من جرح بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان انما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حذوا ولم يكن لم ترد شهادته بذلك ألا ترى أن من حل عنه الدين ونصب علما في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بان ينكح الرجل المرأة أيا ما بدرهم سمائة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الدينار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وألزم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه انما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال لا قبل من هذا شيئا وأيس في أحد رديخا عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلته وانما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم مسح النبي بعد المائدة فانما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال ان النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرد ذلك عن النبي قلته ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أرأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فلزمه مناسنة ثم نسخ الله

ب عشرة دنانير يدا بيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك  
 الدماء ولا نعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من  
 حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند  
 غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا  
 فاختلطوا فيه ولم يحرخوا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة  
 فإذا كانوا هكذا فالأغلب بالشرط نيج وان كرهنا هاله وبالحمام وان كرهنا هاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى  
 ولا يقدر فأما من قاهر رجل بالحمام أو بالشرط نيج رددنا بذلك شهادته وكذلك لو قاهر غيره فقاهر على أن  
 يعادى أنسانا أو يدا بقة أو يفاضله وذلك أننا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها  
 سبقات أو كالمسبق في الرمي وفي الخيل قبل له قد أخطأ خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه  
 بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود  
 الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم فأما من عصر عن باعها عصيرا فهو في الحال التي  
 باعها فيها حلال كالعنب يشتره كيايا كل العنب وأحب إلى له أن يحسن التوقي فلا يبيعه عن يراه يتخذ  
 نجران فأن فعل لم أفسح البيع من قبل أنه باعه حلالا ونية صاحبه في أحداث المحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد  
 شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد باو يتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعها فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان  
 قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا  
 شهد الشهود بشئ فلم يحكم به لحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه  
 حتى يكونوا عدولا ولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم  
 لأنه انما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل  
 في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقار به فان جاء بها والا أنفذ عليه الحكم ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه  
 الحكم وان جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع  
 عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشهد  
 فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لان الخطأ موضوع عن بني آدم  
 فيها هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تنبئ في الشهادة قبل أن تثبت عليها فان قال قد غلطت  
 على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر طرحتها عن الأول ولم أجزها على الآخر لانه قد أطلعني على أنه قد شهد  
 فغلط ولكن لو لم يرجع حتى يعرض الحكم بها ثم يرجع بعد مضى الحكم لم أرد الحكم وقدمضى وأغرمهم ما ان  
 كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حاله لانهما قد أخطأ عليه وان قال أعدنا أن نشهد عليه  
 ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع إذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخيار ان شاء أن يقطع يد بهما فصاوا ان شاء أن  
 يأخذ منهم مادية يده . أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان  
 الرجوع شاهد واحد بعد مضى الحكم والقول فيه كالقول في الأول يضمن نصف دية يده وان عمد قطعت  
 يده هو فأما إذا أقر بعد شهادة الزور في شئ ليس فيه فصاوص فاني أعاقبه مادون الحد ولا تجوز شهادتهم على  
 شئ بعد حتى يتخبرا ويجعل هذا أحادنا منهم ما يحتاج إلى اختبارهما بعده إذا بنا أنهما أخطأ على من شهدا  
 عليه فأما لو شهدا ثم قال لا تنفذ شهادتنا فنادى شك ذقهما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها  
 لان قولهما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود رجل بحق في قصاص أو قذف  
 أو مال أو غيره فأكد الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشئ من ذلك الذي شهدوا  
 له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به إذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا  
دخل هذا كله وكان  
فيه تعطيل الأحاديث  
قلت وكذلك لا يجوز  
أن يقبل قول من قال  
إن النبي لم يمسخ على  
الخفين بعد المائدة اذ لم  
يرو ذلك خبرا عن النبي  
لأنه إنما قاله على علمه  
وقد يعلم غيره أنه يمسخ  
بعدها ولا يرد عليه قول  
غيره لم يمسخ بعدها  
اذ لم يروه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
لأن هذا الواجواز أن  
يقال لا يقبل أبدا أن  
رسول الله قال شيئا مثل  
هذا إلا بان يقال قال  
رسول الله ويجعل  
القول قول صاحبه دون  
قول النبي ولا يجعل في  
قوله حجة وإن وافق  
نظار القرآن اذ لم يعزه  
إلى النبي بخبر يخالفه  
قال نعم قلت إن هذا الواجواز أن يقال إن  
النبي إنما قال تقطع يد  
السارق في ربع دينار  
فصاعدا ورجم الثيبين  
ثم نزل والسارق والسارقة  
فاقطعوا أيديهما ونزل  
الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة  
جلدة فتمسخ وجهه بالجلد  
ودلالة أن لا يقطع إلا

ولو لم يكذب الشهود ولكنهم رجعوا وقد شهدوا له بقذف أو غيره لم يقض له بشيء منه (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى الرجوع عن الشهادات ضربان فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه  
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعوا فقلوا عسدا نأ أن ينال ذلك منه  
بشهادتنا فهي كالجنابة عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه  
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا عسدا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا  
وأخذ منهم العقل وكان هذا عسدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه وما لا يقتص منه ولو قالوا خطأ نأ وشكنا  
لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا  
على رجل أنه طلق امرأته فلا تفرق بينهما الحالك ثم رجعوا أغرمهم الحالك صدق مثلها إن كان دخل بها  
وإن لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدق مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا الفت  
إلى ما أعطاهما قل أو كثر إنما ألقت إلى ما أتلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانوا عسدا شهدوا على الرجل  
بمال يملك فأخرجوه من يديه بشهاداتهم إلى غيره عاقبتهم على عسده شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم  
من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قائمة أنخرجتها فرددتها إليه لم يجوز أن أغرمهم شيئا  
قائما بعينه قد أخرجته من ماله ملكه وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فتردد الدار  
إلى الذي أخرجها من يديه أولا (١) وإنما منعنا من هذا أننا جعلنا عدلا بالاول فأمننا به الحكم ولم يرجع  
قبل مضيه أننا نقضناه جعلنا الآخر في غير موضع عدالة فنجيز شهادته على الرجوع ولم يكن أن تلف شيئا لا يوجد  
إنما أخرج من يد رجل شيئا فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كبت شهادته لا يجوز  
شهادته وهو لم يأخذ شيئا نفسه فأنزعه من يديه ولم يفت شيئا لا يتفع به من أفاته وإنما شهد بشيء انتفع به  
غيره فلم أغرمه ما أقرب يدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده أو أن هذا العبد  
حر الأصل فرددت شهادتهما ملكاه وأحدهما اعتق عليهما وعلى المالك أنه منهما لأنه أسر به حر لا يحل  
لأحدهما ملكه ولا قبل منه أن يقول شهدت أو لا ببالي قال وهكذا لو قال العبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية  
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئا لأنه قد أقر له بالحرية قال وإذا شهد الرجلان  
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبدا أو مشركا أو أحدهما نكاحا لم يرد الحكم ثم يقضي  
بين وشاهدان كان أحدهما عدلا وكان مما يجوز فيه البين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غريبين من جرح بين في أديانهم ما لأجد بينهما وبين العبد  
فرقا في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال فإذا كانوا بشيئ ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية  
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقطى بها كان القضاء نفسه خطأ بنا عند كل أحد ينبغي أن  
يرده القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أين خطأ من القاضي بشهادة العبد  
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء وليس الفاسق  
واحدا من هذين فنقض بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد فضائه ورد شهادة العبد  
إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذه القاضي  
ثم بان له لم يكن عليهما شيء لانهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من  
القاضي تحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أو إرثه إذا كان جاء ذلك بخطأ وان أقر أنه جاء  
ذلك عسدا وهو يعلم أنه ليس ذلك فعليه القصاص فبإفاهه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك  
أبنا وارثا لا وارث له غيره فأقر أن هذا ألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فعنا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله يدي غيره كذا في النسخ وتأمل



(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحد حداث حداثه تعالى لما أراد من تنكيل من غشيه عنه وما أراد من تطهيره به أو غير ذلك مما هو عليه وليس للآدميين في هذا حق وحداً وجهه الله تعالى على من أتاه (١) من الآدميين فذلك اليهم ولهم ما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقوله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما علمهم من الحد الآن يتوهم من قبل أن يقدر عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكر فيه الاستثنى واحتمل ذلك أن لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل كتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ما عز الأثر كتموه أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حد لله عز وجل كتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحقوق الآدميين واحتج بالمرتد عن الإسلام ثم رجع الى الإسلام فيسقط عنه القتل فبه ظل القطع عن السارق ويلزمه المال لأنه قد اعترف بشيئين أحدهما الله عز وجل والآخرا لآدميين فأخذناه بما للآدميين وأسقطناه عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب ليس الا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم فأما حد ود آدميين من القذف وغيره فتقام أبدأ لا تسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أطن أنه يذهب اليه « قال الربيع » والحجة عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب خاصة حديث ما عز حين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجه ولا نسل أن ما عز اليه النبي صلى الله عليه وسلم فيخبره لا تناب الى الله عز وجل قبل أن يأتيه فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سارق لهذا كذا وكذا قطع السارق اذا ادعى المسروق المتاع لأنه قد قام عليه شاهدان بأنه سارق متاع غيره ولو لم يزيد على أن قال هذا سارق من بيت هذا كان مثل هذا سوا اذا ادعى أنه له قطعت السارق لأنني أجعل له ما في يديه وما في بيته مما في يديه قال ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه عليه عليه هذا أو باعه أباه أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطعه لأنني أجعله خصمه لا أترى أنه لو نكل عن المين أحلفت المشهود عليه بالسرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه بيعة دفعته اليه ولو أقام عليه بيعة في المسئلة الأولى فأقام المسروق بيعة أنه متاعه جعلت المتاع الذي للمناع في يديه وأبطلت الحد عن السارق لأنه قد جاء بيعة أنه له فلا أقطعه فيما قد أقام البيعة أنه له وان لم أقض به له وأنا أدرك الحد أقل من هذا ولو أقر المسروق منه بعد ما قامت البيعة على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن ينقب بيته وأخذ ما له من متاعه لم أقطعه وكذلك لو شهد له شهوداً كذب الشهود اذا سقط أن أضنه المتاع بافرار رب المتاع له لم أقطعه في شيء أنا أفضى به له ولا أخرج من يديه والشهادة على اللواط وتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لان كلا جماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بحد أو قصاص أو غيره فلم ينجز شهادته بمعنى من المعاني اما بأن لم يكن معه غيره واما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه ولا عقوبة الا لشهود الزنا الذين يقذفون بالزنا فاذا لم يتوفا الأثر عن عمر وقول أكره المقتين أن يحدوا والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاهدة التي يعز فيها من ادعى الشهادة أو يحد أن يكون الشاهدان غائبين عن الإمام الذي يقيم الحدود أو عند شهود يشهدهم على شهادته أو عند مفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لا على معنى الشتم ولكن على معنى الاشهاد عليها فاما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحدان كان حداً

(١) أي لاجل الآدميين فهو من حقوقهم تأمل

من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار قال نسيم وقتله ولا يجوز اذا ذكر الحديث عن النبي عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي فقضى رجل من أصحاب النبي المتقصدى العجبة بخلاف ما روى أحمد هؤلاء عن النبي الا أن يؤخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال بنجر صادق عنه وعلى بأن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه عليه وسلم قال بنجر صادق عنه لعله من التابعين وخبر صاحب النسي أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستوياني أن يثبتا فاذا استويا علم بأن النبي قال أو أن رجلاً من أصحابه قال ولا يسمع مسلماً أن يشك في أن الفرض اتباع قول النبي وطرح كل ما خالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الاصابع على بعض وكما صنع عمر بقول نفسه اذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى وجد ووجدوا خلافه عن النبي قال نعم هذا هكذا ولا يسمع (١) يتأمل هذا المقام

مسبلاً أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا نأخذ وجدناه عذب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحسبتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أجمل على خلاف ما جرت عليه ولا يجوز إلا أن تنتقل عما أفت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على قهله تعلم شيئاً أفت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فاذكر من ذلك شيئاً قلت له قلنا ان رسول الله قضى بالبين مع الشاهد

أو التعزير ان كان تعزيراً قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأه القاضي عليهما ويعرفانه وكتبه اليه كالصكولة للناس على الناس لا أقبله مختومة وان شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك ان شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه اليه وقال اشهدوا أن هذا كتاب القاضي فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقربه ثم لا بألى كان عليه حاتم أو لم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضياً أتاه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه اليه وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب من يدعي الفقه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما كتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه أياه وذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل انبغى للمكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لومات القاضي المكتوب اليه انبغى للقاضي الوالي بعنه أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أن لا يجز شهادته خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سبباً إذا كان الخصم يطلبه بنسبته قال ولو أن رجلاً قذف رجلاً أو جماعة فشهدوا عليه برئاً أو بحد غيرهم لم أجز شهادته المذوف لأنه خصمه له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم هذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لأنها كانت قبل أن يكون نواله خصماً ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة لأنها كانت بعد أن كانوا خصماً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلاً وكان المذوف عبداً فأقام شاهدين أن سيده أعترفه قبل قذف هذا بساعة أو أكثر حتى قاذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنايته والجناية عليه جناية أخرى قال وكذلك لو أصاب هو حداً كان حده حدة حر وطلافه طلاق حر لا في انما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إلى يوم يقع به الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعترفه يوم أعترفه السيد وحكمت بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخدمه وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لأن يوم وقع الحكم وهكذا نقول في القرعة وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول في عتق من التلث قيمتهم يوم مات المعتق لانه يومئذ وقع العتق ولا تلف إلى وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه انما ينتظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرة إلى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهدان على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقر أنه غصبها إياها فهذه شهادة مختلفة ويحلف مع أحد شاهديه ويأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبها إياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلاً جارية وفد رطتها وولدت له ولاداً فله الجارية وما نقص منها ومهرها وأولاده رقيق فإن أقر أنه غصبها ووطئها حد ولا يلحق به الولد وان زعم أنها له وأن الشهود وشهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لانهم لم يشهدوا عليه برئاً انما شهدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطاً والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتيبه صححه

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الحاربه لم يقض عليه بقيمة عفة حتى يثبتوا على قيمتها ويقال لهم أشهدوا أن ثبت على أن قيمتها دينار أو أكثر فلا تأمروا إذا شهدتم بما أحطتم به علما ووقفتم عما لا تحيطون به علما فان ما تأولم يثبتوا قبل الغاصب قل ما شئت في قيمتها مما يحتمل أن يكون عن شر ما يكون من الجوارى وأقله ثمننا وحلف عليه وليس عليك أكثر منه فان قال لا قيل للعصوب ادع وحلف فان فعل فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه وكذلك كل ما أخذ من يده قضى عليه برده عليه لانه أولى بما في يده من غيره قال ولو شهد شاهدان على رجل يغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للعصوب له ما كان عبدا أو ثوبا أو دنانير أو دراهم قال واذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلونه باع ولا وهب ولا قضيت له بها إلا أنهم لم يشهدوا أنها له الا وهولم يبيع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها أحلفته له أنها في ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال واذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له أعتقه ولا وارث له غيره قضى له بميراثه وليس على أحد قضى له بینه تقوم له أن يؤخذ منه كفيل انما الكفيل في شيء ذهب اليه بعض الحكماء يسأله المقتضى له فيستطوع به احتياط الشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بینه على أنه مولاه أعتقه هو وكانت البينة شاهدين وأكفر فسواء اذا كانا شاهدين تجوز شهادتهما ومن هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أن رجلا أعتق عبدا له في مرضه الذي مات فيه عتق بئنا وهو يخرج من الثلث فهو حر كان الشاهدان وارثين أو غير وارثين اذا كانا عتقين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لا خراة أعتقه عتق بئنا سئل عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولا قدم وأبطل الآخر وإن كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولا أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق بئنا والآخر عتق وصية كان البئنا أولى فان كانا جميعا عتق وصية أو عتق تدبير فكله سواء يقرع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين اذا شهدا على ما يستولف الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهم نصفه « قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبد اذا استويا في الدعوى والشهادة لم يدرا أيهما عتق أولا فاستولف به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما اذا كان الثلث وانما أردت شهادتهما فيما جارا الى أنفسهما التوفير فأما اذا لم يجرا الى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهدا الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بها لغيره وهو غير وارث أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخرجان الثلث من أيديهما فاذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه ما يملك كان ملك الأموال لم أردت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك ملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء شيء ولو كانا بطلها بانهما قديران المولى يوما ان مات ولا وارث له غيرهما أبطلناها الذوى أرحامهما وعصبتها ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة الأجنبيين فان شهدا الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهدا الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان

(١) ولو أقام رجل بعد هذا بینه الخ أى لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

بينهما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان بأن الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهداه وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيرهما فقيمه مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يترزنا إلى أنفسهما فضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أردهن شهادتهما إلا ما رده عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين نسمة مرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فليس يراد أن على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي لهما به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه من الثلث في وصيته رده وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول لأنهما يجزان إلى أنفسهما فضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حجة هاتين من هذا الآخر لأنهما يشهدانه أنه حر من الثلث ولو لم ير يد على أن يقولان شهد على أنه أعتق هذا أجزت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث وإذا شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتا أوصى له ثلث ماله وشهد وارثان أن أباهما أعتق هذا العبد من عبده عتق بتات في مرضه فعتق التتات ببدأ على الوصية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم إن فضل منه شيء أعطى صاحب المال وإن لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا سواء عالم بينهم وإلى أنفسهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لآخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويتنسان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث واحد أنه أوصى له بالثلث وشهد أجنبيان لآخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهد من أن المشهود له يأخذ بهما بهر عين والشاهد أنه لا يأخذ إلا باليمين وكأنا حكمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أوصى سبعا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا عين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهدين كما أعطى بشاهدين فأجعل الشاهد واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهدين فأما أر بع شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن أعطى بهما عطاء واحد بلا يمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لآخر أنه رجع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث للآخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزان إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه أنزعه منه وأوصى به لآخر وشهد أجنبيان أن أنزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لآخر غيرهما جعلت الأول المنزعه من الشيء أنه بشهادة الوارثين أنه رجع في الوصية للأول ثم أنزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه أنزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لآخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه أنزعه منه وأعطاه لآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لآخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان

فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتصدق وتكون لك الحجة في ردّها لو قلت انها رويت من حديث منقطع لانا وإياك وأهل الحديث لا نثبت حديثا منقطعا بنفسه بحال فكيف خبرت بانها خلاف القرآن فزعمت أنك تردها إن حكم بها حكم وأنت لا ترد حكمها كما برأيه وإن رأيت أنه أنت جورا قال فذرع هذا فقلت نعم بعد علمي بذلك أغفلت أو عدت أنك تشع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة وهذا طريق غفلة أو ظلم قال فهل تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما سناد متصل فاعلمنا فها نحن منقطعان وحديثنا روى عن سهيل بن أبي صالح متصلا فينكره سهيل ويرويه رجل ليس بالحافظ فيحتمل له مثل هذا قلت ما أخذنا باليمين مع الشاهدين واحد من هذين ولكن عندنا فيها حديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا ذكره قلت أخبرنا



قال واذا شهد شاهدان أن فلانا قال ان قتلنا فعلناحي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه قد مات موتاً بغير قتل ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول به أكثر المفتين ومن قال لأجعل الذين أبتوا له القتل أولى من الذين طرحو القتل عن القاتل ولا آخذ القاتل بقتله لان ههنا من يبرئه من قتله وأجعل البنتين تهاترا ليعتق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال رجل ان مات في سفرى هذا أوفى مرفى هذا أوسطى هذه أو بلد كذا وكذا فخصرنى الموت في قت من الأوقات أوفى بلد من البلدان فعلناحي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لانه أعنته على شرط فلم يكن الشرط فلا يعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد رجلان أن رجلاً قال ان مات في رمضان ففلان حر وان مات في شوال ففلان غيره حر فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم أنه تثبت الشهادة للأول وتبطل للأخر لانه اذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلها تهاترا فنبتل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى عبداً فقال أحدهما قال مالكي ان مات من مرضى هذا فأنت حر وقال الآخر قال ان برأت من مرضى هذا فأنت حر فادعى الاول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء ان كانوا عدواً ولا فان شهدوا الواحد بعد عتق ورق الآخر قال وان شهد الورثة لواحد وشهد الاجنبى لواحد فالقياس على ما وصف أولاً الا أن الذى شهد له الوارث يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم على كل حال لانه يقر أن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال ان مات من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع عينه الا أن يأتي العبد ببينة أنه مات من ذلك المرض

### ﴿ الإيمان والنذور والكفارات في الإيمان ﴾

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقيل ان نقول ان الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن كذا وكذا فنكون مخبرين في فعل ذلك ان كان جائزاً فاعله وفي أن تكفر وتدعه وان كان مما لا يجوز فاعله فانه يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وان فعل (٢) ما يجوز له من ذلك لم تكن عليه كفارة والثاني « ولك والله لأفعلن كذا وكذا فنكون مخبرين في فعل ذلك وعليك الكفارة ان كان مما لا يجوز لك فاعله ومخير في الإقامة على ترك ذلك ولا كفارة عليك الا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فهو مبرر بفعله ويكفر عن عينه ونقول ان قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعز الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله ان عليه في ذلك كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول انه ان قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم ولم يقل بالله أو قال الله انه ان لم يكن أراد به عينا في ذلك كما انه لا حنث عليه وان أراد به عينا فحنث قوله والله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باس من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ غير الله جل وعز مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لعمرى لا كهارة عليه وكل عين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو بأيسر ذلك أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال ألا ان الله ينهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهره فأمل (٢) لعله ما لا يجوز تأمل كتبه مصححه

عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي قضى باليمين مع الشاهد وأخبرنا ابراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس عن النبي مثله قال ما سمعته قبل ذكر كرك الآن قلت أثبت نحن وأنت مثله قال نعم قلت فلزمك أن ترجع اليه قال فأردتها من وجه آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على من ادعى واليمين على المدعى عليه وقد كتبت هذا في الأحاديث المجلد والمفسرة وكتبت فيه بما علم من حضر بأنه لم يحتج فيه بشئ وقد وصفت في كتابي هذا المواضع التي غلط فيها بعض من عجل بالكلام في العلم قبل خبرته وأسأل الله التوفيق والحديث عن رسول الله كلام عربي ما كان منه عام المخرج عن رسول الله كما وصفت في القرآن يخرج عاماً وهو يراد به العام ويخرج عاماً وهو يراد به الخاص والحديث

أن تحلفوا بأبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذكرا ولا أنثرا (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون يمينه معصية وأكراه الأيمان بالله على  
 كل حال الا فيما كان الله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن  
 حلف على يمين فرأى خيرا منها فوأسع له وأختار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن يمينه لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف عامدا  
 للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كفو وقد آثم وأساء بحيث  
 عمدا الحلف بالله باطلا فإن قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمدا الباطل قيل أقر بها قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل  
 منكم والسعة أن يؤثوا أولى القربى نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه  
 وقول الله عز وجل وأنهم يقولون منكر من القول وزورا ثم جعل في الكفارة ومن حلف وهو يرى  
 أنه صادق ثم وجد كذبا فاعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بيمين  
 فإن قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفت قديما عينا بالله فليست بيمين حادثة وإنما هو خبر عن يمين ماضية  
 وإن أراد بها عينا فهي عيين وإن قال أقسم بالله فإن أراد بها الإيقاع عيين فهي عيين وإن أراد بها موعدا أنه  
 سيقسم بالله فليست بيمين وإنما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وإن قال لعمر الله فإن أراد اليمين فهي  
 بيمين وإن لم يرد اليمين فليست بيمين لأنها تحتتمل غير اليمين لأن قوله لعمر الله لعمر الله وحقوقه وعظمته  
 الله وجلال الله وقدره الله يريد بهذا كله اليمين أو لانية له فهي عيين وإن لم يرد بها اليمين فليست بيمين لانه  
 يحتتمل حق الله وأوجب على كل مسلم وقدره الله ماضية عليه لأنه عيين وإنما يكون عينا بأن لا ينوي شيئا  
 أو بأن ينوي عينا وإذا قال بالله أو بالله في عيين فهو كما وصفت إن نوى عينا أو لم تكن له نية وإن قال (٢) والله  
 لا أفعل كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لأن هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينويه وإذا قال أشهد بالله  
 فإن نوى اليمين فهي عيين وإن لم ينو عينا فليست بيمين لأن قوله أشهد بالله يحتتمل أشهد بأمر الله وإذا قال  
 أشهد لم يكن عينا وإن نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولانية له فليست بيمين لأن قوله أعزم بالله إنما  
 هي أعزم بقدره الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستحلافه لصاحبه لا عينية هو مثل قولك للرجل  
 أسألك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فإن أراد المستحلف بهذا عينا فهو عيين وإن لم يرد به عينا فلا  
 شيء عليه فإن أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أسألك بالله عينا فهي عيين وكذلك أن تكلم بها وإن لم ينو  
 فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه وكفأله ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوي بها عينا وكذلك ليست  
 بيمين لو تكلم بها لا ينوي عينا فليس بيمين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه  
 ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والمكفالة

(الاستثناء في المين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله انه ان كان أراد بذلك الدنيا فلا يمين عليه ولا كفارة ان فعل وان لم يرد بذلك الدنيا وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله أو قال ذلك سهواً واستهتاراً فإنه لا شئنا وعلمه الكفارة ان حنث وهو قول

(١) أي متكلما به عن نفسي ولا مخبرا به عن غيري كما يؤخذ من لسان العرب وانظره (٢) كذا في النسخ بالواو والظاهر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما بشر إليه قوله ابتداء كلام تأمل كسبه مصدحه

وفي الحديث ناسخ  
ومسوخ كما وصفت  
في القبلية المنسوخة  
باستقبال المسجد الحرام  
وإذا لم يحتل الحديثان  
الاختلاف كما اختلفت  
القبلية نحو بيت المقدس  
والبيت الحرام كان  
أحدهما ناسخا والآخر  
مذسوخا ولا يستدل  
على النسخ والمسخ  
الاخبار عن رسول الله  
أو يقول أو بوقت يدل  
على أن أحدهما بعد  
الآخر فيعلم أن الآخر  
هو الناسخ أو بقول من  
سمع الحديث أو العامة  
كما وصفت أو بوجه  
آخر لا يبين فيه النسخ  
والمسخ وقد كتبت  
في كتابي وما ينسب إلى  
الاختلاف من  
الاحاديث ناسخ ومسخ  
فيصار إلى النسخ دون  
المسخ ومنها ما يكون  
اختلاف في الفعل من  
جهة أن الأمرين مباحان  
كاختلاف القيام  
والقعود وكلاهما مباح  
ومنها ما يختلف ومنها  
ما لا يخلو من أن يكون  
أحد الحديثين أشبه  
بمعنى كتاب الله أو أشبه  
بمعنى سنن النبي صلى الله  
عليه وسلم مما سوى

مالك رحمه الله تعالى وأنه ان حلف فلما فرغ من يمينه نسق الثياب أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء  
يمينه ولم يصل الاستثناء باليمين فأدان كان نسقا بها تباعا فلا له استثناء وإن كان بين ذلك صمات فلا استثناء  
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتار أو غيره أو واجب على  
نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من اليمين ان حنث والوصل أن يكون  
كلامه نسقا وإن كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام التذكرا والعي أو النفس أو انقطاع الصوت  
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهي أو غيره  
أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فإن حلف فقال والله  
لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فإنه يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فإن مات أو خرس أو غاب لم يفعل  
وإن قال لا أفعل كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان وإن مات فلان  
أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلان شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف فقال  
والله (١) لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحنث ان شاء فلان وإن مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى  
فلان حتى يمضي وقت يمينه حنث لأنه انما يخرج من الحنث مشيئة فلان ولو كانت المشيئة بحالها فقال  
والله لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وإن غاب عنامعنى فلان فلم نعرف شاء أو لم يشأ  
لم يفعل فإن فعله لم أحسنه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

### (لغو اليمين)

قيل للشافعي رحمه الله تعالى فإنا نقول ان اليمين التي لا كفارة فيها وإن حنث فيها صاحبها انها ميم واحدة  
الأن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبها ويرجى له أن لا يكون عليه فيها ثم لا نه لم يعقد فيها على اثم ولا كذب  
وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله  
تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤخذ كم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذ بما عقدتم الأيمان  
والوجه الثاني أنه ان حلف عامد للكذب استخفافا باليمين بالله كاذبا فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة  
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وأنه لما قال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير  
أخبر ناسفان قال حدثنا عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة وهي  
معتكفة في شرفنا لها عن قول الله عز وجل لا يؤخذ كم الله باللغو في أيمانكم قالت هولا والله وبلى والله  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل  
لا والله وبلى والله وذلك إذا كان على الجحاح والغضب والهمة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يثبتها  
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة  
لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عمد المأثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم  
حرما وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وانهم ليقولون منكرا من القول  
وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى  
غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه

### (الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب إلى أن يكفر حتى يحنث وإن  
(١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت إلا أن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال  
يخلافه في جامع الإيمان تأمل كتبه معصمه

كفر قبل الحنث بالطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه وذلك أن نازعهم أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالخلق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدمه وصدقته الفطر قبل أن يكون الفطر ففعلنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأسماء التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت وقضاؤه بعد الوقت والحج الذي لا يجزى إلا بعد ولا الصغير من حجة الإسلام لانهما يجزى قبل أن يجب عليهما

### (من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) وجه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة عتاك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عذتها وفعف عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت قبل أن يتزوج عليها ومات تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بهما من الحنث دخل بها ولم يدخل ولا يخرج من الحنث الاتزوي صحيح يثبت فامات تزويج فاسد فليس بنكاح يخرج من الحنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجعوا أن الله عز وجل أنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه أن لا شيء من المبتوتة فلا يكون عليه يلاء وإن طاهر فلا يطهر عليه وإن قذفها لم يكن له أن يلاعن ولم يرأ من الحد وإن ماتت لم يرثها فلما عزموا أنها حرة في هذه الأشياء من معاني الأزواج وأنما ورث الله تعالى الزوجات لم يورثها والله تعالى الموفق

### (الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة اليمين مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنث ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويقا وإن كان أهل بلد يمتنون الذرة أو الرز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مذهب النبي صلى الله عليه وسلم وأنما فلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك أن من مداه فلكل مسكين مده وإن قال قاتل فقد قال سبعين المسبب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا وعشرون صاعا فيل فأكثر ما قال ابن المسيب دوربع أو ثلث وأنما هذا شك أخذ به ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالمدنية ونجد ومصر والقبر وإن والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجرى في ذلك إلا مكيمة الطعام وما أرى أن يجزىهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقبض أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مذكأقط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أو مذكأما يقبض أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تلزمه نفقة من قريته وهم من عدا الوالد والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان ينفق عليهم من غير ما أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عشرة أو يكسو تسعة لانه أنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزئه

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسرا وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه روي بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هما وصفت من سعة لسان العرب وأنهما تنطق بالشيء منه عاماتر يديه انخاص وهذا يستعملان معا وقد أوصفت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه أن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن حمله كان كالميات لانه ليس بثابت



(باب الاختلاف من جهة المباح)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرير بن محمد عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً \* أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله بن زيد هل تستطيع أن تربني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فلما جاء ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح رأسه وغسل رجليه (قال الشافعي) ولا يقال شيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو تسعة ويضع واحداً لأنه حينئذ لا أطعم عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة إيمان مختلفة فثبت فيها فاعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الطعام ولا عن أيها الكسوة أجزأه نية الكفارة وأيها شاء أن يكون عتقاً أو طعماً أو كسوة كان وما لم يشأ والنية الأولى تجزئ به فإن اعتق وكسا وأطعم ولم يستكمل الطعام كله ونواه عن أي الكفارات شاء ولو كانت المسئلة بمحالفها فكسا واعتق وأطعم ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئ به حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها أو ماما كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئ به من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور أو استأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين كين بأمره كقبض وكيله لهبة وهباله وكذلك أن قال اعتق عني فهي هبة فاعتقا عنه كقبضه ما وهبه له ولأولاهم العتق عنه لأنه قبل ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى اعتقه كان العتق مثل القبض ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة واعتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجزئ عنه وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما علمت ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالولاء إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولا شيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزئه الصوم عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غيرها ليس الجوع والعمر بالخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيهما نفقة وأن الله فرضهما على من وجد إليهما السبيل والسبيل بالمال

(من لا يطعم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الإيمان الأحرار مسلماً محتاجاً فإن أطعم من هذا مذهباً محتاجاً أو رام مسلماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزئه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعيد وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعيد وهكذا لو أطعم من تلمذه نفقة ثم علم أعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط

(ما يجزئ من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المسكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسو رجلاً أو نساء وكذلك يكسو الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعيد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اعتق في كفارة اليمين أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزئه الأربعة مؤمنة ويعتق فيها الأسود والأحر والسوداء والأحر وأقل ما يقع به اسم الإيمان على العبيد أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبواه أو أحدهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الإيمان ويجزئ في الكفارات ولذا رزنا وكذلك كل ذي نقص يعيب لا يضر بالعمل ضرراً ينال العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينال ويجزئ

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل يابسها ولا الديدن يابسها ويجزى الأصم والخصى المحبب وغير المحبب ويجزى الميض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحاربة حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها أعتقها في كدارة أجزأت عنه وانما لا تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه أياها ووضعها لسته أشهر فصاعدا لئلا تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن يشتري رقبة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه ولا يعتق عليه إلا الآباء وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والدون كلهم أو مولودون وسوا ذلك من قبل البنات والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها ثم تجزى عنه من رقبة واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يهجر فيعود رقبة فاعتقه بعد الهجر ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشترى عبدا فاعتقه وهو ممن لا يجزى في الرقاب الواجبة فالعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعبد عادله فأخذ منه قيمة ما بينه وبينه صحبا ومعيان الثمن وإن كان معيانيا يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمسروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعا أجزأه أن يكون متفرقا قياسا على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعدد صوم لاوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعا فافطريه الصائم والصائمة من عذر وغير عذر تأثما للصيام إلا الحائض إنهما لا تستأنف

(من لا يجزيه الصيام في كفارة البين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الأ طعام أو الكسوة أو العتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فإما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق وإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنيا وكان ماله غائبا عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال إلا بطعام أو كسوة أو عتق

(من حنت معسر ثم أيسر أو حنت موسرا ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الرجل موسرا ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياط أن يصوم فإذا أيسر كفر وانما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنث فيه ولو أنه حنت معسر ثم لم يصم حتى أيسر أحسب له أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن الكفر من حنت الصيام « قال الربيع » والشافعي قول آخر أنه انما ينظر إلى الكسرة يوم يكفر وإذا كان معسرا كان له أن يصوم وإن كان موسرا كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة البين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعا أو واجبا فإذا كان الصوم متتابعا فافطريه الصائم من الأيام

(من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والتذمرا أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك في أكل فيها أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامدا أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعا أو واجبا فإذا كان الصوم متتابعا فافطريه الصائم من عذر وغير عذر والصائمة استأنف الصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

والامر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزى من الوضوء مرة وأكل ما يكون من الوضوء ثلاث أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله توصا وسمح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسمع رسول الله على الخفين خلاف غسل رجليه على المصلى انما يقال الغسل كمال والمسح رخصة وكال وأيهما شأ فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسعر عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حرب قال سمعت النبي يقرأ في الصبح والليل إذا عسعس قال الشافعي يعني يقرأ في الصبح إذا الشمس كورت - أخبرنا سفيان عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ والتخل بأسفقت قال الشافعي يعني بقاف

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي أخبرنا  
الثقة عن الثم من سعد

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه  
 \* أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء  
 لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه  
 ناقته وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية  
 لم تمنع من كلا ترع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فم  
 أخذتني وأخذت سابقه الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزيرة حلفائك ثقيف قال وحبس حيث  
 عير به النبي صلى الله عليه وسلم فز به النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك فقال يا محمد اني مسلم فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لو قلتها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة  
 أخرى فقال يا محمد اني جائع فأطعمني وطمأن فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بداه ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم أنه أغار على المدينة عدو  
 فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد  
 أسروها وكانوا يرجون النعم عشاء فاعتصموا المرأة ذات ليلة إلى النعم فجعلت لا تبجي إلى بعير إلا راح حتى انتهت  
 إليها فلم ترغ فاستوت عليها فاجتبت فلما قدمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة اني نذرت  
 أن الله أن يجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله  
 ولا فيما لا يملك ابن آدم . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخبر مثلها أو تخبرها ولا  
 تكفر قال وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينكر مال غيره فهو هذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك  
 نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل فهو كالأمر بما سواه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال  
 حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة حتى أوى بقصر وذلك  
 كمال عمرة هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى  
 بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كايكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه  
 لو كان متطوعا بالحج أو نذر له أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمرة فإذا كان  
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمرة (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشيا فلا  
 عيشي لانهما جميعا حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا  
 من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمرة إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وإن لم يسجد حجة الاسلام  
 ونوى به نذرا أو جماعا غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشيا  
 أو غير ماش (قال الربيع) « هذا إذا كان المشي لا يضرب عن عيشي فإذا كان مضرا به فترك ولا شيء عليه  
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أباسرائيل أن يتم صومه ويتنجى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر  
 ولا يضربه ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عشي إذا كان المشي تعذيبا له  
 يضربه تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال لا شيء الله فلا نذره على أن  
 أمشي لم يكن عليه مني حتى يكون نوى شيئا يكون مثله فإن لم ينو شيئا فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى  
 غير مواضع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي إلى أقر بتمه أرأته راق أو غيرها  
 من البلدان لم يكن عليه شيء لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان وإنما يكون المنى إلى الموضع

(١) أي أن يبطل وبلغه وقوله لا يسقط المشي أي لا يلغو فوجب إعادته ماشيا تأمل

عن أبي الزبير عن سعيد  
 وطاوس عن ابن عباس  
 قال كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يعلمنا التشهد  
 كما يعلمنا السورة من  
 القرآن فكان يقول  
 التحيات المباركات  
 الصلوات الطيبات لله  
 سلام عليك أيها النبي  
 ورحمة الله وبركاته سلام  
 علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين أشهد أن  
 لا إله إلا الله وأن محمدا  
 رسول الله « قال  
 الربيع » هذا حدثنا  
 به يحيى بن حسان  
 قال الشافعي وقدرى  
 أين بن نابل بإسناده  
 عن جابر عن النبي عليه  
 السلام تشهدا يخالف  
 هذا في بعض حروفه  
 وروى البصريون عن  
 أبي موسى عن النبي  
 عليه السلام حديثا  
 يخالفهما في بعض  
 حروفهما وروى  
 الكوفيون عن ابن  
 مسعود في التشهد  
 حديثا يخالفها كلها  
 في بعض حروفها فهي  
 مشبهة متقاربة واحتمل  
 أن تكون كلها ثابتة  
 وأن يكون رسول الله  
 يعلم الجماعة والمفردين  
 التشهد فحفظوا أحدهم



على لفظ ويحفظ  
الآخر على لفظ يخالفه  
لا يختلفان في معنى انه  
انما يريد به تعظيم الله  
جسلا ثناؤه وذكره  
والشهادة والصلاة على  
النبي فيقر النبي كلا على  
ما حفظ وان زاد بعضهم  
كلمة على بعض أو لفظها  
بغير لفظه لانه ذكر وقد  
اختلف بعض أصحاب  
النبي في بعض لفظ  
القرآن عند رسول الله  
ولم يختلفوا في معناه  
فأقرهم وقال هكذا  
أنزل ان هذا القرآن  
أنزل على سبعة أحرف  
فأقرؤا ما تيسر منه  
هاسوى القرآن من  
الذكر أولى أن يتسع  
هذافيه اذ لم يختلف  
المعنى قال وليس لأحد  
أن يهدأ أن يكف عن  
قراءة حرف من القرآن  
الا نفسيان وهذافي  
التشهد وفي جميع  
الذكر أخف وانما قلنا  
بالتشهد الذي روى  
عن ابن عباس لانه أعما  
وأن فيه زيادة على  
بعضها المبارك

﴿باب في الوتر﴾

حدثنا الربيع قال قال  
الشافعي وقد سمعت أن

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن نذركم عشي إلى مسجد المدينة أن عشي إلى مسجد  
بيت المقدس أن عشي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام  
ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض  
والبر باتيان هذين نافله وإذا نذركم عشي إلى بيت الله ولا نيته فلا اختيار أن عشي إلى بيت الله الحرام ولا يجب  
ذلك عليه إلا بان يوفيه لأن المساجد بيوت الله وهو اذا نذركم عشي إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشي إليه  
ولو نذركم أمرناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لا كمين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين  
الله عز وجل لا يلزمه إلا بما يجابه على نفسه بعينه وإذا نذركم الرجل أن ينحر بحكمة لم يجزه إلا أن ينحر بحكمة وذلك  
أن النحر بحكمة بر وان نذركم أن ينحر بغيرها ليتصدق لم يجزه أن ينحر الا حيث نذركم يتصدق وانما وجبته وليس  
في النحر في غير هاهنا لانه نذركم أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فاذا نذركم أن يتصدق على مساكين ببلد فعله  
أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتي هذه  
أو في يومى هذا أو شاء فلان أن لا يكون حرا أو امرأته طالق إلا أن شاء أن لا تكون طالق في يومى  
هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذى استثنى مشيئة لم يكن العبد حرا والمرأة طالقا (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فعليه أن يهديها وعليه أن عشي إلا أن يكون  
أراد أني سأحدث نذرا أو أني سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغيره يجب فاذا نذركم الرجل أن يأتي موضعا  
من الحرم ما شيا أو را كبا فعليه أن يأتي الحرم حاضرا ومعتبرا ولو نذركم أن يأتي عرفة أو مزا أو موضعا قريبا من  
الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذركم في غير طاعة وإذا نذركم الرجل بحج أو لم يسم وقتا فعليه حج يحرمه  
في أشهر الحج متى شاء وان قال على نذركم أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان انما النذر ما أريد الله عز  
وجل به ليس على معاني العلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذركم أن يهدي شيئا من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا  
نذركم أن يهدي متاعا لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فان كانت نيته في هذه أن  
يلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذركم أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين  
والدور باع ذلك فأهدى ثمنه وبلى الذي نذركم الصدقة بذلك وتعليقه على البيت وتطيينه به أو يوكل به ثقة  
بلى ذلك له وإذا نذركم أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا في من الأبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصى  
وأكرها نأما أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعدا وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم  
ثنيافصاعدا ان كن معزى أو جذا فصاعدا ان كن ضائنا وان كانت نية على بدنة من الأبل دون البقرة فلا  
يجز به أن يهدي مكانها من البقر والغنم الأبقمتها وإذا نذركم الرجل هديا ولم يسم الهدى ولم ينوشها فأحب  
إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مدخلة أو ما فوقه أخره لأن كل هذا هدى وإذا نذركم أن يهدي هديا ونوى  
به همة جديا رضيعا أهده انما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وإذا نذركم أن يهدي شاة عوراء أو عياء أو عرجاء أو مالا يجوز أخيه أهده ولو أهدي تاما كان أحب  
إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتلته منكم تمتعوا بخرامته مما قتل من النعم يحكم به  
ذوا عدل منكم هديا فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وانما يجز به مثله ألا ترى أنه يقتل الجراد  
والعصفور وهما من الصيد فيجزى الجراد بتمرة والعصفور بقميمته ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله  
هديا وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو ببيعة من الحرم أهدي وإذا نذركم الرجل بدنة لم تجز إلا  
بحكمة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحر هاهنا أخره وإذا نذركم الرجل عند صوم صامه أن شاء متفرقا وان  
شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذركم صيام شهر فصام منها بالآله صامه عند ما بين

النبي صلى الله عليه وسلم  
أوترأول الليل وآخره في  
حديث ثبت مثله  
وحديث دونه وذلك  
مما وصفت من المباح  
له أن يوتر في الليل كله  
ونحن نبيح في المكتوبة  
أن يصل في أول الوقت  
وآخره وهذا في الوتر  
أوسع منه ، حدثنا  
الربيع أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان قال  
أخبرنا أبو يعقوب عن  
مسلم عن مسروق عن  
عائشة قالت من كل  
الليل قد أوتر رسول الله  
فاتمى وتره إلى السحر

### (باب سجود القرآن)

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا محمد بن اسمعيل  
عن ابن أبي ذئب عن  
الحريث بن عبد الرحمن  
عن محمد بن عبد الرحمن  
عن ثوبان عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قرأ بالنجم  
فسجد وسجد الناس  
معه الأرجل قال أراد  
الشهر ، أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
محمد بن اسمعيل عن  
ابن أبي ذئب عن يزيد

الهلالين أن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوما وإذا نذر صيام سنة  
بعضها صامها كلها إلا رمضان فإنه يصوم له رمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كالأصوم  
فصد فنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة بغير عينا قضى هذه الأيام كلها حتى  
يوفي صوم سنة كاملة وإذا قال الله على أن أحج عاى هذا الحال بينه وبينه عدوا أو سلطان - ليس فلا قضاء عليه  
وإن حال بينه وبينه مرض أو خطأ عددا أو نسيان أو توان فضاء إذا زمت أنه يسهل بالجمع فيه صر بعد فلا  
يكون عليه قضاء كان من نذر حيا بعينه مثله وما زعمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره  
فأحصر وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعضها فرض قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها فإن قال  
قاتل فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا قلت أمره بالخروج من الإحرام وهذا لم يحرم  
فأمر بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم  
كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه وإذا نسى بعد الفجر وهو لا يعلم  
أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس يصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فإن كان صوما متبعا فعليه أن يستأنفه  
وإذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليل فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لأنه قدم  
في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لو صامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك  
اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعا أو لم يأكل فعليه أن يقضيه لأنه نذر والتندر  
لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاء من  
قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائما عن نذره وإنما قلنا بالاحتياط أن جازا أن يصام وليس هو كيوم  
الفطر وإنما كان عليه صومه بهدء مقدم فلان فقلنا عليه قضاؤه وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح  
فيه صائما من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصومه لنذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان  
ولو أن فلانا قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه لأنه ليس  
في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا  
فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كما استقبله وإن تركه فيما يستقبل  
قضاء إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أخفى أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه وكذلك إن كان في  
رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كالأول أن رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالنسبة ويصومه  
بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحي أو أيام التشريق ولو كانت المسئلة بمجالها  
وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فبهما ولا يشبه هذا  
شهر رمضان لأن هذا شيء أسخفه على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجب الله  
تعالى لشيء دخله على نفسه ولو كانت المسئلة بمجالها وكان الدار امرأة فكل رجل رتقضى كل مامر  
عليها من حیضتها وإذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حیضتي فليس عليها صوم ولا قضاء  
لأنها لا تكون صائمة وهي حائض وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان  
ومن الصوم يوم لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم إلا الوتر « قال الربيع » وفيه قول آخر يجزيه  
ركعة واحدة وذلك أنه يرى عن عمر أنه تغل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر  
ركعات وأن عثمان أوتر بركعة ، قال الربيع ، فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصل صلاة ولم ينو عددا  
فصل ركعة كانت ركعة صلاة عما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الله على عتق رقبة فأى  
رقبة أعتق أجزاء

(فمن حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا يرى عليه حنثاً أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حائث إذا أقام يوماً وليلة أو يقول نويت أن لا أجعل حتى أجد منزلاً فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حنث ولكنه يخرج منها ببدنه متحولاً ولا يضره أن يتردد على حل متاعه منها وأخرج أهله لأن ذلك ليس بسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها وكان الحالف مع المحلوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت أو في المقصورة يوماً وليلة كان حائثاً وإن أقام أقل من ذلك لغير المسكنه لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقام جميعاً ساعة بعد ما أمكنه أن يتحول عنه حنث وإن كانا في بيتين فجعل بينهما حائراً لكل واحد من الحجرين باب فليست هذه مسأله وإن كانا في دار واحدة والمسأله أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما ومداخلهما واحد فإما إذا افترق البيتان والحجرتان فليست مسأله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف لانية له إنما خرجت اليمين منه بلانية فإما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نستحب له أن ينقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئاً من متاعه وإن خلف شيئاً منه أو خلفه كله فلا حنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حائث لأنه ساكن بعد والمسأله كناية التي حلف عليها هي المسأله منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقطة والمسأله كناية على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل ببدنه وترك أهله وولده وماله فقد بر وان قال قائل ما الحاجة فيل رأيت إذا سافر ببدنه أيقصر الصلاة ويكون من أهل السفر وأريت إذا انقطع إلى مكة ببدنه أكون من حاضري المسجد الحرام الذين انتموا لم يكن عليهم فإذا قال نعم قيل فإنا نقول النقطة والحكم على البدن لا على المال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فتركه عليه بعد اليمين أنازاه حائثاً لأنه قد لبسه بعد عينه وكذلك نقول فيه أن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن نزل مكانه والا كان حائثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يلبسه فغسل المستلثين الأولين إن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه حنث وكذلك أن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل مكانه والاحتث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن بيتاً ولا نبهة وهو من أهل الحضارة فسكن بيتاً من بيوت الشعر فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالامر الذي له حلف مثل أن يكون مع يقوم أنهدم عليهم بيت فمهم تراه فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وإن لم يكن له نية حين حلف وإن كان أعما وجهه عينه أنه قيل له إن الشمس محتجة وإن السكنى في السطوح والخروج من البيوت معجبة ويسر خلف أن لا يسكن بيتاً فإنا نراه حائثاً إن سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتاً وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نية له فأى

ابن عبد الله بن قسيط  
عن عطاء بن يسار عن  
زيد بن ثابت أنه قرأ  
عند رسول الله بالخيم  
فلم يسجد فيها (قال  
الشافعي) وفي هذين  
الحديثين دليل على أن  
سجود القرآن ليس بحتم  
ولكنه أحب أن لا يترك  
لأن النبي عليه السلام  
سجد في الخيم وترك \*  
حدثنا الربيع بن سليمان  
قال الشافعي وفي الخيم  
سبعة ولا أحب أن يدع  
شيئاً من سجود القرآن  
وإن تركه كرهته له  
وليس عليه قضاء لأنه  
ليس بفرض فإن قال  
قائل ما الدليل على أنه  
ليس بفرض قيل  
السجود صلاة وقد قال  
الله تعالى إن الصلاة  
كانت على المؤمنين كتاباً  
موقوتاً فكان الموقوت  
يحتمل موقوتاً بالعدد  
وموقوتاً بالوقت فأبان  
رسول الله أن الله جل  
ثناؤه فرض خمس  
صلوات فقال رجل  
يا رسول الله هل على  
غيرها قال لا إلا أن تطوع  
فلما كان سجود القرآن  
خارجاً من الصلوات  
المكتوبات كان سنة  
اختياراً وأحب اليانان

بيت شعراً وأدم أو خيبة أو ما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدرسكن حنث قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يسكن دار فلان فسكن دارا بينه وبين رجل آخرانه يحنث وكذلك إن كانت الدار كلها فسكن منها بيتا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينها فسكن دارا له فيها شركاً أكثرها كان له أو أقلها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرمه طعاما ولا نية له لم يحنث ولا أقول بقولكم أنكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل كل من طعام اشتراه فلان فأكل كل من طعام اشتراه فلان وأخرمه أنكم تحنثونه أن كل منه قبل أن يقتسمه وزعمنا وزعمهم أنهم ما اقتسموا فأكل الحالف مما صار الذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبته في صدر المسئلة قال فإنا نقول من حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان أنه ان كان عقدي يمينه على الدار لا نهاده لا يحنث أن سكنها وهي لنفسه وإن كان اتعاقد يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزوقة فذهب تزويقها فأرأى حائثا أن سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها وباعها فلان فإن كانت نيته على الدار حنث بأى وجه سكنها وإن ملكها هو وإن كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث إذا خرجت من ملكه وإن لم يكن له نية حنث إذا قال دار فلان هذه

(فمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله)

(قيل الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقاً وخربة يذهب الناس فيها ذاهبين وهائين أنه ان كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد في يمينه حل على ما استدل به وإن لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فإنا لا نرى عليه حنثا في دخولها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانهدمت حتى صارت طريقاً فدخلها لم يحنث لأنها ليست بدار قال فإنا نقول فيمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل من بابها فدخل من بابها هذا المحدث أنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار ولا نية له فدخل فدخل من بابها إلى موضع آخر فدخل منه لم يحنث وإن كانت له نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو قيص فقطعه قباء أو سراويل أو حبة أنازا ما حانثا إلا أن تكون له نية يستدل بها على أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو رداء فطعمه قيصا أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه فلانس أو تباين أو حلف أن لا يلبس سراويل فآثر بها أو قيصا فارتدى به فهذا كله لبس وهو يحنث في هذا كله إذا لم تكن له نية فإن كانت له نية لم يحنث الأعلى نيته أن حلف أن لا يلبس القميص كما تلبس القمص فارتدى به لم يحنث وكذلك إن حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية فلبسه قيصا لم يحنث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا أمر أنه وقد كانت منت بالثوب عليه أو ثوب رجل من علبه فأصل ما أبى عليه أن لا أنظر إلى سبب يمينه أبداً وإنما أنظر إلى مخرج اليمين ثم أحنث صاحبها أو أبره على مخرجها وذلك أن الأسباب متقدمة والإيمان محدثة بعدها فقد يحدث على مثالها وعلى خلاف مثالها فلما كان هكذا لم أحنثه على سبب يمينه وأحنثه على مخرج يمينه أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد نحلكت داري أو قد وهبتك مالي خلف ليضرب به أما يحنث أن لم يضرب به وليس حلفه ليضرب به يشبه سبب ما قال له فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب أمر أنه فوهبته له أو باعته واشترى يمينه ثوبا أو أتفع به لم يحنث ولا يحنث أبداً إلا لبسه قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر يمينه أنه يحنث لأنه دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها فلم

لا يدعه ومن تركه تركه فضلا لا فرضا وإنما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجم لأن فيها سجودا في حديث أبي هريرة وفي سجود النبي صلى الله عليه وسلم في النجم دليل على ما وصفت لأن الناس سجدوا معه الأرجل والرجلان لا يدعان أن شاء الله الفرض ولو تركاه أمرهما رسول الله بأخذه (قال الشافعي) وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فهو والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القاري فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه فرضا فأمره النبي به «حدثنا الربيع» أخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي السجدة فسجد فسجد النبي ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال



التي عليه السلام كنت  
اماماً فلو سجدت سجدت  
معك قال الشافعي اني  
لأحسبه زيد بن ثابت  
لانه يحكى أنه قرأ عند  
النبي النجم فلم يسجد  
وانما روى الحديثين  
معاً عطاء بن يسار قال  
وأحب أن يسجد الذي  
يقرأ السجدة فيسجد  
ويسجد وامعه فان قال  
قائل فلعل أحدهذين  
الحديثين نسخ الآخر  
قيل فلا يدعى أحد أن  
السجود في النجم منسوخ  
الاجاز لغيره أن يدعى  
أن ترك السجود منسوخ  
والسجود ناسخ ثم يكون  
أولاً لان السنة السجود  
لقول الله فاسجدوا لله  
واعبدوا ولا يقال لواحد  
من هذين ناسخ ولا منسوخ  
ولكن يقال اختلاف  
من جهة المباح

باب القصر والاعمام  
في السفر في الخوف  
وغير الخوف

حدثنا الربيع قال قال  
الشافعي قال الله جل  
ثناؤه وانما ضربت في  
الارض فليس عليكم  
جناح أن تقصروا من  
الصلاة الآية قال  
الشافعي وكان بينا

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتاً منها وعرضتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل  
بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكراهة فيبحث لانه يتيه مادام ساكناً فيه (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكراهة لم يبحث لانه ليس  
بيت فلان الآن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكناً بكراهة  
حنت الآن يكون نوى مسكناً عليه (قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتله انسان  
فأدخله قهراً فانه ان كان عليه على ذلك ولم يتراخ فلا حنت عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته  
فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله  
تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخلها لم يبحث الآن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي  
أو لم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت  
شهرًا ان انظرى عليه أنه ان كانت عليه في عينة بيته فانه لا يصدق بيته وان دخلها حنت وان كان لا بيته عليه في  
عيته قبل ذلك منه مع عيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل  
دار فلان فقال نويت شهرًا أو يومًا فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه البين فاما في الحكم فتدخلها  
فهى طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتاً فدخل عليه فلان ذلك بيتاً انما حانت الآن  
أقام معه في البيت حسين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد بالبين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الآن  
تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولاً ثم دخل عليه الآخر فلا حنت عليه واذا  
كان هذا هكذا نيته يوم حلف فاننا نرى عليه حنتاً اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه آخر بيته فأقام  
معه لم يبحث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل على جاره بيته  
فأذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يبحث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه  
مسجداً لم يبحث الآن يكون نوى المسجد في عيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن  
لا يدخل على رجل بيتاً فدخل على رجل غيره بيتاً فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يبحث من قبل أنه  
ليس على ذلك دخل « قال الربيع » والشافعي قول آخر انه يبحث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه  
بيتاً كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت  
فدخل عليه حنت في قول من يبحث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتاً فدخل  
عليه المسجد لم يبحث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما انه حانت الآن يكون نوى  
في عيته أن لا يكسوها ايها ما جيعا لحاجته الى أحدهما أولاً لأنها لا حاجة لهما فجميعاً فقال أنت طالق ان  
فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين  
أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يبحث  
وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلاً لم يبحث الآن يأتي على الشئيين الذين حلف  
عليهما الآن يكون ينوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئاً أولاً يأكل كل من هذا الطعام شيئاً فيبحث واذا  
قال والله لا أشرب ماء هذه الادوية ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يبحث الآن يشرب  
ماء الادوية كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذه الادوية

ولامن ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب منه شيئاً حثت إلا أن تكون له نية فيصنث على قدر نيتته وإذا قال والله لأأكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً ولحمياً بحث وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس ببحث وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولحمياً كذلك كل ما أكل مع اللحم سوى الزيت قال فأنانقول لمن قال لأمتسه أو امرأته أنت طالق أو أنت حرة أن دخلت هاتين الدارين فدخلت أحدهما ولم تدخل الآخرى أنه حانت وإن قال إن لم تدخلهما فأنت طالق أو أنت حرة فأنانخرجيه من عينيه لا بدخولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين الدارين أولاً ثم أنت حرة إن دخلت هاتين الدارين لم يحنث في واحدة منهما إلا بان تدخلهما معاً وكذلك كل عين حلف عليها من هذا الوجه قال فأنانقول فمين قال لعبدتي له أتناحران إن شئت ما أو شأنا جميعاً الحرية فهما حران وإن شأنا جميعاً الرق فهما رقيقان وإن شأنا أحدهما الحرية وشأنا الآخر الرق فالذي شاء الحرية منه ما حرة ولا حرية بمشبهة هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبدتي له أتناحران إن شئت ما أو شأنا لم يعتق إلا بان يشأ أو لم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أتناحران إن شأنا فلان وفلان لم يعتقا إلا أن يشأ فلان وفلان ولم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أيكما شاء العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فأنانقول في رجل قال والله لن قضيتني حتى في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا فقضاه بعض حقه أنه لا يلزمه الميئن حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق حلف لن قضيتني حتى في يوم كذا وكذا لأهبن لك عبد من يومك فقضاه حقه كله إلا درهماً ولفسافي ذلك اليوم كدلم يحنث ولا يحنث إلا بان يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهيب له عبداً

(من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فأنانقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففقر منه أو أفلس أنه حانت إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق غريمه حتى يأخذ حقه منه ففقر منه غريمه لم يحنث لأنه لا يفارقه هو ولو كان قال لأقتري أنا وهو حنث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحنث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما من حلف لا يفارقه حتى يأخذ حقه ففلس فيحنث في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس وانطأ ولا يحنث في قول من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فأنانقول فمين حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فآحاله على غريمه آخر إن كان فارقه بعد الحالة فإنه حانث لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه ولم يستوف لم آحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرط فيه حتى فرمته فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي منه حقه فآحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقه حنث وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحنث لأنه وإن لم يستوف أولاً بالحالة فقد برئ بالحالة قال فأنانقول فمين حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بيتاً نقصانه أنه حانث لأنه فارقه ولم يستوف وأنه أن أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بأبعه ولم يحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فيأري ثم وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حنث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الإيمان ولا يحنث في قول من يطرح عن الناس ما لم يمدوا عليه في الإيمان لأن هذا اليمين مد أن يأخذ الأوفاء حقه وهو قول عطاء أنه يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورء عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

في كتاب الله أن القصر في السفر في الخوف وغير الخوف معارضة من الله لأن الله فرض أن تقصروا كما كان بينا في كتاب الله أن قوله لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن رخصة لأن حتماً من الله أن يطلقوهن من قبل أن يمسهن وكما كان بينا في كتاب الله ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا رخصة لأن الله تعالى حتم عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا من بيوت آبائهم ولا جميعاً ولا أشتاتا وإذا كان القصر في الخوف والسفر رخصة من الله كان كذلك القصر في السفر بلا خوف فمن قصر في الخوف والسفر قصر بكتاب الله ثم بسنة رسول الله ومن قصر في سفر بلا خوف قصر بنص السنة وإن رسول الله أخبر أن الله تصدق بها على عباده فإن قال قائل فأين الدلالة على ما وصفت قيل أخبرنا

فان كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدين لم يحث وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدين ربح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لغريمه والله لا أقار قل حتى آخذ حتى لا يبقى عليك من حتى شيء أخذ منه عرض يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحث لأنه قد أخذ شيئاً ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه وكذلك إن كانت نيته حتى أستوفي ما أرضي به من جميع حتى وكذلك إن قال رجل لرجل والله لا قضيتك حق فذهب صاحب الحق حقه الخالف أو تصدق به عليه أو دفع به إليه سلعة لم يحث إن كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقه لأنه دفع إليه شيئاً ورضيه فقد استوفي فان لم تكن له نية فلا يرأب إذا إلا بأن يأخذ حقه ما كان إن كانت دنائير دنائراً ودرهم قدراً هم لا ن ذلك حقه ولو أخذ فيه أضعاف ثمنه لم يرأب لأن ذلك غير حقه وحده الفراق أن يتفرق من مقامهما الذي كانا فيه ومجلسهما

(من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول فبين حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه إن استثنى في حاله أن لا مال عليه فلا حث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فبين حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكالاته وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حث عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليه فيها سبيل لنفسه فان نوى هذا فتكفل لو كفل له في مال للمحلف حث وإن كان كفل في غير مال المحلف لم يحث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحث

(من حلف في أمر أن لا يفعله غداً ففعله اليوم) (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول في رجل قال لرجل والله لا قضيتك حق غداً فقضاء اليوم أنه لا حث عليه لأنه لم يرد يمينه الغداً إنما أراد وجه القضاء فإذا خرج الغد عنه وليس عليه فقد بر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لرجل والله لا قضيتك حق غداً ففعله له حقه اليوم فان لم تكن له نية حث من قبل أن قضاء غداً غير قضاءه اليوم كما يقول والله لا كلمتك غداً فكله اليوم لم ير وإن كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غد حتى أفضيل حقه فقضاء اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لا كلن هذا الرغيف اليوم فأكل بعضه اليوم وبعضه غداً أنه حائث لأنه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وإنما يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك أنه حلف أن لا يلبس من غزل أمر أنه فباع الغزل واشترت طعاماً فأكله فهو عندهم حائث لأن بساط اليمين عندهم أن لا ينتفع بشيء من غزلها فإذا أكل منه فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال « قال الربيع » قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل فقال والله لا كلن هذا الطعام غداً أو لا لبس هذه الثياب غداً ولا ركب هذه الدواب غداً فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب إلى طرح الإكراه عن الناس طرح هذا قياساً على الإكراه فان قيل فإيشبهه من الإكراه قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة أنهم إذا كرهوا عليه فجعل قولهم الكفر مغفوراً لهم مرفوعاً عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقبل في الحكم وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف ليفعل فيه شيئاً فقد غلب بغير فعل منه وهذا في أكثر من معنى الإكراه ومن أكره المكره يمينه ولم يرفعها عنه كان حائثاً في هذا كله (قال الشافعي)

مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني ابن أبي عمار عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا فقد أمان الناس فقال عمر عبت مما عبت منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فسدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر وإن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر « حدثنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمناً لا يخاف إلا الله فصرى ركتين « حدثنا الربيع »

رحمه الله تعالى وكذلك لو حلف لمعطينه حقه غدا فمات من الغد بعلمه أو بغير علمه لم يحث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك الأيمان بالطلاق والعناق والأيمان كلها مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب إليه أن يمين المكره غير ثابتة عليه لما احتججت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف لمقضين رجلا حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فمات صاحب الحق أنه لا حث عليه ولا يمين عليه ورثة الميت من قبل أن الحث لم يكن حتى مات المحلوف لمقضينه وكذلك لو حلف لمقضينه حقه إلى أجل سماه إلا أن يشاء فلان فمات الذي جعل المشيئة إليه قال فإنا نقول فبين حلف لمقضين فلان ماله رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل الهلال ويومها حتى تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف لمقضينه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر وإلى استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فإن حلف لمقضينه ليلة يهل الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حث كما يحث لو حلف لمقضينه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لأقضيتك حقل إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حث وذلك أنه حث بالهلال كما تقول في ذكر حقي فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هل الهلال فقد حل الحق قال فإنا نقول فبين قال والله لأقضيتك حقل إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك ستة ستة سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لأقضيتك حقل إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبره ولا يحث وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له إنما حلفت على ما لا تعلم ولا أعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لان الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحث أبدا لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

(من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول فبين حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا أنه حاث لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له الآن يكون له في ذلك نية أو يكون عينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما أراد أن لا يشتريه هو لأنه قد غيب غير مرة في شرائه فإذا كان كذلك فليس يحث وإذا كان إنما كره شراء العبد أصلا فأمره أن يشتريه أو أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحث الآن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا لم يحث الآن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتريه لأنه لم يكن ولي عقدة شرائه والذي ولي عقدة شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقدة شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله مالا يتعاب الناس فيه أو برئ من عيب لزمه البيع وكان للآخر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته بفعل أمرها بغيرها فطلق نفسه لم يحث الآن يكون جعل اليمين طائلا لها وكذلك لو جعل أمرها إلى غيره فطلقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف لمضرب بن عبده فأمر غيره فضربه لم يبر إلا أن يكون نوى لمضرب بن أمره وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فضربه لم يحث الآن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر فإذا حلف لمضرب بن عبده فإن كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبر حتى يضربه بيده فإن كان مثل الوالي أو من يلى الأشياء بيده فلا تغلب

حدثنا الشافعي أخبرنا  
ابراهيم عن أبي يحيى  
عن طلحة بن عمرو عن  
عطاء عن عائشة قالت  
كل ذلك قد فعل رسول  
الله أتم في السفر وقصر

(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال قال  
الشافعي رضي الله عنه  
قال لي بعض الناس من  
أتم في السفر فسدت  
صلاته لأن أصل فرض  
الصلاة في السفر ركعتان  
إلا أن يجلس قدر التشهد  
في مشى فيكون ذلك  
كالقطع للصلاة أو يدركه  
مقيما يأتى به في صلاته  
قبل أن يسلم منها فيتم  
قال يقال له ما قلت  
للسافر أن يتم ولا صححت

عليه قولك أن يقصر  
قال فكيف قلت أرايت  
لو كان المسافر إذا صلى  
أربعاً كانت اثنتان منها  
نافلة أكان له أن يصلي  
خلف مقيم لقد كان  
يلزمك في قولك أن  
لا يصلي خلف مقيم أبدا  
الافسدت صلاته من  
وجهين أحدهما أنه  
خطئ عندك نافلة  
بفريضة والآخر أنك  
تقول إذا اختلفت  
نية الإمام والمأموم



فست صلاة المأموم  
ونيسة الامام والمأموم  
مختلفة ههنا في أكبر  
الاشياء وذلك عسدد  
الصلاة قال اني اقول  
اذا دخل خلف المقيم  
حال فرضه قلت بانه  
يصير مقبما او هو  
مسافر قال بل هو  
مسافر قلت فمن  
اين يحول فرضه قال  
قلنا اجماع من الناس  
أن المسافر اذا صلب  
خلف مقيم اتم قلت  
وكان ينبغي أن لو لم تعلم  
في أن للمسافر أن يتم ان  
شاء كتابا ولا سئنه أن  
يدلك هذا على أن له أن  
يتم وقلت له قلت فيه  
قولا بحال قال وما هو قلت  
أرأيت المصلى المقيم  
اذا جلس في مشى من  
صلاته قدر التشهد  
أيقطع ذلك صلاته قال  
لا ولا يقطعها الا  
السلام أو الكلام أو  
العمل الذي يفسد  
الصلاة قلت فلم زعمت  
أن المسافر اذا جلس  
في مشى قدر  
التشهد وهو ينوي حين  
دخل في الصلاة في كل  
حال أن يصلي أربعا  
فصلى أربعا تمت صلاته  
الآن الا ولتين الفرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضر بفقير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئا فدفع المحلوف عليه سلعة الى رجل فدفع ذلك الرجل السلعة الى الخالف فباعها لم يحنث لانه لم يبيعها للذي حلف أن لا يبيعها الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع له رجل سلعة فدفعها الى غيره ليبيعها فدفع ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخالف من قبل ان يبيع الثالث غير جائز لانه اذا وكل رجلا يبيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفعها اليه فباعها وان كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث لانه قد باعها

﴿ من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى ثم قال لها قبل أن تسأله الاذن أو بعد ما سألتها يا ه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يحنث لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنها عاصية عند نفسها حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله بارا الا أن يكون خروجهما بعلمها باذنه قيل أرأيت رجلا غصب رجلا حقا أو كان له عليه دين فخله الرجل والغاصب المحلل لا يعلم أما يرا من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخله الرجل بعهد الموت أما يرا قال فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذنى فانت طالق ثم قال لها ان خرجي حيث شئت فخرجت ولم يعلم فانه سواء قال لها في يمينه ان خرجت الى موضع الاباذنى أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فاعما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك كله أقول لاحنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عبادة مريض فأذن لها في عبادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العبادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها في عبادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلاحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول انه لاحنث عليه قال فاننا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج الى العبادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى وان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذنى فاليين على مرة فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لانه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت طالق ان خرجت الان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت الاباذنى أو طالق في كل وقت خرجت الاباذنى كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه فهو حانث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فان الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لانه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فيمن حلف بعق غلامه ليضرب به ابنا محال بينه وبين بيعه لانه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله مكاتبون وأمهات وأولاد ومدر ون وأشقاص من عبيد يحنث فهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن ينويه في ماله لانه لا يظهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

(١) لعله نقوله بالضمير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتبه مصححه

أخذ ماله واستخدمه وأرش الخناية عليه فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب ولا يكون عليه زكاة القطر فيه وليس هكذا أم ولده ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرش الخناية عليهم وتكون عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذهاب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فاعما يعني عبدا في حال دون حال لأنه لو كان عبدا بكل حال كان مسلطا على بيعه وأخذ ماله وما وصفت من أنه يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضر به غدا فباعه اليوم فلما مضى غدا اشتراه فلا يحنث لأن الحنث إذا وقع مرة لم يعد ثانية وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس أو كل رأس الحيتان أو رأس الجراد أو رأس الطير أو رأس شئ يخالف رأس البقر والغنم والأبل لم يحنث من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس أنها الرأس التي تعمل مقيمة من الأجساد يكون لها سوق كما يكون اللحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام ويميز لجهام من رؤسها فتعمل كما تعمل رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حنث بها وهكذا ان كان ذلك يصنع بالحيتان والجواب في هذا اذا لم يكن للحالف نية فاذا كان له نية حنث وبر على نيته والورع أن يحنث بأى رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الحيتان فلا يحنث به الا نية لان البيض الذي يعرف هو الذي يرأى بأرضه فيكون مأكولا وبأرضه حيا فاما بيض الحيتان فلا يكون هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يأكل لحما حنث بلحم الأبل والبقر والغنم والوحوش والطير كله لانه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنث في الحكم بلحم الحيتان لان اسمه غير اسمه فالأغلب عليه الحوت وان كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا حلف أن لا يشرب سويقا فأكله أو لا يأكل خبزا فانه فشر به لم يحنث لانه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله والبن مثله وكذلك ان حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل سمنا فأكل السمن بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لان السمن هكذا لا يؤكل انما يؤكل بغيره ولا يكون مأكولا الا بغيره الا ان يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا منفردا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقع في التمر فأكل التمر كله حنث لانه قد أكلها وان بقى من التمر كله واحدة أو هلك من التمر كله واحدة لم يحنث الا ان يكون يستيقن أنها فيما أكل وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئا الا حنث نفسه ان أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق ولا هذه الخنطة فأكله حنطة أو دقيقا حنث وإذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الخنطة أو خبزها أو قلاها فجعلها سويقا لم يحنث لان هذا لم يأكل دقيقا ولا خنطة انما أكل شيئا قد حال عنهما بصنعة حتى لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحما فأكل لحمما أو لا يأكل لحمما فأكل لحمما في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن لا يأكل رطبا فأكل تمرا أو لا يأكل بسرأفا فأكل رطبا أو لا يأكل لحما فأكل بسرأفا أو لا يأكل طمعا فأكل لحما لان كل واحد من هذا غير صاحبه وان كان أصله واحدا وهكذا ان قال لا آكل زبدا فأكل لبنا أو قال لا آكل خلافا فأكل مرقا فيه خل فلا حنث عليه لان الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يشرب شيئا فمأقه ودخل بطنه لم يحنث بالذوق لان الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلان فاسلم على قوم وهو فهم لم يحنث الا بأن ينويه فيمن سلم عليهم « قال الربيع » وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنث الا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا امر عليه فسلم عليه وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه ففيها قولان فاما قول عطاء فلا يحنثه فانه ينهض إلى

والآخرتين نافلة وقد وصلهما قال كان له أن يسلم منهما قلت وقولك كان له يصيره في حكم من سلم منهما أو لا يكون في حكمه الا بالسلام فان علمته زاد على أن قال فانا أضيق عليه ان قلت تفسد قلت فقد ضيق ان سها فلم يجلس في منى وصلى أربع ركعات أن صلاته تفسد لانه يحل نافلة بفريضة فاعلمت وافقت قولاً ما ضيا ولا قيا سا حيا وما زدت على أن اخترعت قولاً أحدثته محالاً قال فذبح هذا ولكن لم تقبل أنت ان فرضه ركعتان قلت أقول له أن يصلي ركعتين بالرخصة لأن حتما عليه أن يصلي ركعتين في السفر كما قلت في المسح على الخفين له أن يغسل رجله وله أن يمسه على خفيه قال فكيف قالت عائشة قلت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر قال الزهري

قلت فاشأن عائشة  
كانت تتم الصلاة قال  
انها تأولت ما تأول  
عثمان قال الشافعي  
فقال فأتقول في قول  
عائشة قلت أقول ان  
معناه عندي على غير  
ما أردت بالدلالة عنها  
قال ومعناه قلت ان  
مسألة المسافر أقوت  
على ركعتين ان شاء  
قال ومادل على أن هذا  
معناه عندها قلت انها  
أعت في السفر قال فما  
قول عروة أنها تأولت  
ما تأول عثمان قلت  
لا أدري أتأولت أن لها  
أن تتم وتقتصر فاختارت  
الانتماء وكذلك روت  
عن النبي ومارت عن  
النبي وقالت بمثله أولى  
بها من قول عروة انها  
ذهبت اليه لو كان  
عروة ذهب الى غير هذا  
وما أعرف ما ذهب اليه  
قال فلعله حكاه عنها  
قلت فاعلمته حكاه عنها  
وان كان حكاه فقد  
يقال تأول عثمان أن  
لا يقتصر الاثنا عشر وما  
نقف على ما تأول  
عثمان خيرا صححا قال  
فلعلها تأولت أنها أم  
المؤمنين قلت لم تزل  
للمؤمنين أما وهي تقتصر

أن الله جل وعز وضع عن الأمة الخطأ والتسيان وفي قول غير يحنث فاذا حلف أن لا يكلم رجلا فأرسل  
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا أو روع أن يحنث ولا يبين لي أن يحنث لأن الرسول والكتاب غير الكلام  
وان كان يكون كلاما في حال ومن حنثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا  
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بآياته ما يشاء الآيات وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل  
لا تعتذر والذين يؤمنون لكم قد نبأنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحى الذى ينزل به جبريل على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يحنث قال ان كلام الآدميين  
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة محرمة عليه فوق  
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هذا من هجرته التي يأتى بها (قال الشافعي)  
رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الارتفاع اليه فأت ذلك القاضى فرأى ذلك الشيء  
بعد موته لم يحنث لانه ليس ثم أحد يرفع اليه ولو رأه قبل موته فلم يرفع اليه حتى مات حنث ولو أن قاضيا  
بعده لم يرفع اليه لم يحنث لانه لم يرفع اليه القاضى الذى أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضى لم يكن  
عليه أن يرفع اليه القاضى الذى خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضى فان كانت نيته  
ليرفعه اليه ان كان قاضيا فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفع اليه ولو لم تكن له نية خشيت  
أن يحنث ان لم يرفع اليه وان رآه فجعل ليرفعه ساعة أمكنه رفعه فأت لم يحنث ولا يحنث الابان يمكنه رفعه  
فيفتر حتى يموت وان علماء جميعا فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلسا واحدا واذا حلف الرجل ماله مال وله  
عرض أو دين أو هماً حنث لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئا فلا يحنث الا على نيته (قال الشافعي) رجه الله  
تعالى واذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها  
ماسته كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لا مائة سوط فجمعها فضربه بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها  
فضربه بها ضربه لم يحنث في الحكم ويحنث في الورع فان قال قائل فما الحجة في هذا قيل معقول أنه اذا  
ماسته أنه ضربه بها مجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث وضرب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا بانكأ النخل وهذا شئ مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسته  
(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة ولم يقل ضربا شديدا فأى ضرب ضربه  
إياه خفيفا أو شديدا لم يحنث لانه ضارب في هذا كله (قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا حلف الرجل أن  
فعل عبده كذا ليضربن فعل ذلك العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحنث ولا يكون الحنث الا مرة واحدة  
(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يهب لرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حانث  
وكذلك لو نحل له فالتحل هبة وكذلك ان أعمره لانها هبة فاما ان أسكنه فلا يحنث انما السكنى عارية لم يملكه  
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحنث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)  
رجه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان يركب دابة بعبه حنث وان حلف أن لا يركب  
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما أسكنها مضاف اليه كما يضاف اسمها  
الى سائرها وان كان حراً أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدار الى القيم  
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف اللجام الى الدابة والسرير الى الدابة فيقال للجوام  
الحمار وسرج الحمار وليس علك الدابة اللجام ولا السرير (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف العبد  
بالله فحنث أو أذن له سيده فحنث فأصاب شيئا مما عليه فيه فدية أو تظاهراً أو ألى فحنث فلا يجزى به في هذا كله  
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مالاً كمال وأن لمالكه أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر

بوجهه الشئ فيصدق به لان الحر عليه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شئ منه باذن مولاه فليس له أن يمنعه منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعلم المولى كان له أن يمنعه فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنعه فيها أجزأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحسن الناس في الحكم على الظاهر من أعيانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفك لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعهم أن يناكحوا المسلمين وينكحوهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيه بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل حدًا ثم قام خطيبًا فقال أيها الناس قد آن لكم أن تتبوا عن محارم الله فن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئًا فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفحته ننقم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجفاني وأمر أنه وفدها برجل بعينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به كذا فهو الذي يتهمه وان جاءت بها كذا فلا أراه الا قد كذب عليها ففأفأت به على التعت المكره وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان أمر ملين لولا ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يتحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما لم يجعل في غيره من التوفيق فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الاعلى الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الاعلى الظاهر وانما جونا بنافي هذه الأيمان كلها اذا حلف الرجل لآبته له فأما اذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب فانا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

### (باب الاشهاد عند الدفع الى البتاي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا البتاي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها سرا فادعوا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة لاحتمال وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيبا كالدليل على الارخاص في ترك الاشهاد لأن الله عز وجل

(١) لعله فان كان هذا أوشى منه أي ان كان ماوجب فيه الذب والحنث أوشى الخ تأمل

(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذ تبايعتم ويد كان قبل هذا الباب باب الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه

ثم أتت بعد وحالها في أنها أتم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء وقد قصرت بعد رسول الله وأتمت قال أما إن ليست لي عليك مسألة بأن أصل ما أذهب اليه وتذهب اليه أن ليس في أحد مع رسول الله حجة وانك تذهب الى أن فرض القرآن أن القصر رخصة لاحتم وكذلك روايتك في السنة قلت ما خفي على ذلك ولكنني أحببت أن تكون على علم من أتى لم أر له سلكت طريقا في صلاة السفر الا أخطأت في ذلك الطريق فتكون أو هن لجميع قولي قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان اتعابه عني قلت وقام فصلي بأصحابه في منزله فأتهم فقيل له عبت على عثمان الاتعاب وأتممت قال الخلاف شر قال نسيم قلت وهذا مما وصفت من احتجابك بما عليك قال وما في هذا مما عني قلت أتري أن ابن مسعود

كان يتم وهو يرى الاتعاب ليس له قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم



يقول وكفى بالله حسيبا أي أن لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع اليه ماله والأشهاد به عليه يبرأ بالأشهاد عليه أن يجده اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأمورا بالأشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدقه اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية محتملة للمعنيين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فيها وفي غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن الشهادات حكم وحكمها والله تعالى أعلم أن يقطع به بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع سند كره في موضعه قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا الآية فسمي الله في الشهادة في الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا بأربعة شهداء لا امرأه فيهم لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون فإن قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فإدال على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالما خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يسكن حتى يجعل الله لهن سبيلا ثم نزلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد انما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم في ذلك مخالفا من أهل العلم فإن قال قائل ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء قيل له الآيات من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون يقول لولا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الاكتفاء بالنزول السنة ثم الأثر ثم الإجماع «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أي هريرة رضي الله تعالى عنه أن سعدا قال يا رسول الله أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل وجعل جمع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بالزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلفوا في أن لا يقيم الحد في الزنا بأقل من أربعة شهداء

((باب ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى))

قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لأن المؤمنين الخاطبون بالفرائض يجمع هذا أن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن في الزنا وفي هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك كما قال ابن المسيب إن شاء الله تعالى منسوخة «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأنكحوها إلا بأبي منكم فهن من أباي المسلمين وقال الله عز وجل فأمسكوهن في البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون إذا لم تقطع العصمة بالزنا فالموارثة بأحكام الإسلام ثابتة عليها وإن زنت

ويدل اذا لم تقطع العصمة بينها وبين زوجها بالزنا بأس أن ينكح امرأة وان زنت إن ذلك لو كان يحرم نكاحها قطعت العصمة بين المرأة تزني عند زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من النساء بأن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأي ما وصفت من ذلك قيل إن شاء الله تعالى أرايت إذا أمر الله في اللاتي يأتين الفاحشة أن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا أليس ينأ هذا أول ما أمر به في الزانية فإن قال هذا وإن كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون عندى حد الزنا في القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه إلا أن يدل عليه غير هذا قيل له إن شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن عباد بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنونهن حتى نزلت آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والتيب بالتيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقاشي أم لا فإن الحسن حدثه عن حطان الرقاشي عن عباد بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن الثقة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك ويبين أن حد الزانيتين كان الحبس أو الحبس والأذى فكان الأذى بعد الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيتين من العقوبة في أبدانهم بعد هذا عند قول النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والجلد على الزانيتين الثلاثين منسوخ بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث اليها أن يسأل يجلدها وكانا يبين (١) فإن قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له أرايت إذا كان أول ما حد الله به الزانيتين الحبس أو الحبس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة والتغريب والتيب بالتيب والجلد والرجم أليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من العقوبة في أبدانهم الحبس والأذى فإن قال بلى قيل فإذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا لا بعد الأول فإذا حد ثان بعد الأول تخفف من حد الأول شيء فذلك دلالة على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

### (باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسعى فيها عدد الشهادة فأتتهى إلى شاعدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان فإذا كان ذلك كمالها لم يجز فيها شهادة أقل من شاهدين لأن ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمرنا بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه ما قبله من نفي أن يجوز فيه إلا ذلك رجالا لانساء معهم لأن شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا إلا رجلين فأحتمل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما أحتمل أمره بالأشهاد في البيوع ودل ما وصفت من أني لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداؤه أن فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما أحتمل الطلاق ويشبه أن تكون في مثل معناه لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة تثبت الرجعة (١) قوله فإن قال قائل الخ الباب كذا في غير نسخة ولا تحلوا العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على قوله أولا وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أضيق عليك من خلاف من امتنعت من أن تعطى خلافه قال فتقول ماذا قلت ما وصفت من أنهم مصيئون بالاعتماد بأصل الفرض ومصيئون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لا موضع لعب الاعتماد إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة

### (باب الفطر والصوم في السفر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه في فرض الصوم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى

للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فكان بنا في الآية أنه فرض عليهم عدة بفعل لهم أن يفطروا فيها مرضى ومسافرين ويحصىوا حتى يكملوا العدة وأخبر أنه

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادق على الطلاق ثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الا لشهادته

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بين دين الى أجل مسمى فاكتبوه الآية والتي بعدها وقال في سياقتها واستشهدوا شهود من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فخذ احداهما الاخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حذلا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريرهم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود لانه وصي ثم لم أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجال وعلت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن يتطرق كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال وكان انما يلزمها حق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة ويتطرق كل ما شهد به مما أخذه المشهود له من المشهود عليه ما لا فيجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لأحد خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فخذ احداهما الاخرى دلالة على أن لا يجوز شهادة النساء حيث نخيرهن الا مع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعدا لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الا مع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أجزت شهادتهما أنهم ماعين رجل فينبغي أن لا يخاف امرأته ان أقامت شاهد او الذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يحلف مشرك ولا عبدا ولا غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لأحد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لأنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجرنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبدا ولا كافرا ولا غير عدل فان قال قائل فما هي قيل عين أعطى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطينا بها كما كانت عينان في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم تنفق المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لأنهم من الشهادات بسبيل

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يحصل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عددا اذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة ان شأوا لئلا يجرحوا ان فعلوا وكان فرض الصوم والامر بالفطر في المرض والسفر في آية واحدة ولم أعلم مخالفا أن كل آية انما أزلت متتابعة لا متفرقة وقد نزل الايتان في السورة مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها

كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل الا معالا مفترقة فدللت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر ارضا لهما مثلا يخرجوا ان فعلوا لأنهما (٣) لعلة لا لأنها لا يجزى بهما تأمل

## (باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت بما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالديليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير بين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة ذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمي معه فلما احتمل المعنيين معاً لم أعلم مخالفاً لقيته من أهل العلم الا واحداني أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيته من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدماً ما إذا احتمل القياس خلاف قوله وإن احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على الخمر وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لأن الله حكم في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا أربعة فهو قاذف يحدوا عما أراد بالاربعة أن يثبت عليه الزنا فخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المذوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا لأنهم شهادات على الزنا لا على القذف فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً لأنه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحد له الأربعة شهداء يثبتون الزنا على المذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان تفريق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفرقة واحتمل إذا كان أول ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود بينة إذا أتى بكل الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول لأن عليه دلالة السنة ثم الآثار وبعض الإجماع والقياس فقلنا يقضى باليمين مع الشاهد فسلنا سائلاً ما رويت من مخالفتنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو وفي الأموال «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه يميناً أظهركم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكىنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواه وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد بخلافه شهادة النساء مع الرجال وما لم يحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نحرفه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفته في شهادتهم: رجل هذا

يجزى بهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان لأن الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله ابن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أفضى إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهد الصوم أو كلة نحو هذه فقال



((باب الخلاف في اليمين مع الشاهد))

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال أردت حكم من حكم بها لأنها خلاف القرآن فقلت لا على من لقيت ممن خالفنا فيها علماً أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال نعم فقلت ففيه أن حسم من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال فإن قلته فقلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له إن كان كما زعمت فقد خالف حكم الله عز وجل قال وأين قلت إذا خرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأخرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذا وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبع رسوله فعن الله فقلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقتلنا وأكثرتنا قال أقنوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما مسحاً ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً خيراً من أني كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كذب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فخر من أني أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه عايق قطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أرادنا صواعماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالف في هذا كله بعض أهل العلم ووافقتنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وإن كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

((باب شهادة النساء لرجل معهن))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعبوب النساء مما لم أعلم مخالفته في أن شهادة النساء فيه جائزة لرجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمر اثنين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين حكم لا يمين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا بخلاف الشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ فإن قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء فجعل أمر اثنين يقوم مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ليس من البر أن تصوموا في السفر \* أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في السفر ليس من البر أن تصوموا في السفر \* أخبرنا مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النسب أمر الناس في سفر عام الفتح بالفطر وقال تقووا العهد وصام النبي قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش وأمن الحر فقيل يا رسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقصدح فشرب فأفطر الناس \* أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يحلف معها المشهود له شاهدين أو شاهد أو امرأتين لم يحز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

### (الخلافا في اجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأته وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أجزئها وإن كان من قبل الشهادات أجزئها لم أجزأها ما ذكرت من أربع أو شاهد أو امرأتين فقل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يفترون قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأته واحدة ورجلا واحدا وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خليا والعامة وانما تلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفتري هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فاقبل في أن تحبرك امرأته عن امرأته امرأته رجل ولدت هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أقف التي شهدت أو يشهد عليهما من تجوز شهادته بأمر قاطع قلت وأترتبه منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت في أي شيء أترتبه منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسمعتك إذا نضع الأصول لنفسك قال فمن أصحابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذ كررك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أن خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدماً يلزم قوله فقلت له أن تقتل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تنفل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكلفه نحن ولا أنت ولولا عرضك لترفع قولك وتخطئة من خالفك كنا شيبها أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجزئ الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء لرجل مهين قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساقوا ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فإدلتني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن حذاف له أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظر وامرأة المرأة إلى محرم ومن الرجل إلى محرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان إقامة شهادة لم يحز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإجماع لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله وللناس فليس يحرج ومن نظر لتلذذ وغير شهادة عامداً كان جرحاً لا أن يعفو الله عنه

### (باب بشرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضييون المسلمون من قبل أن رجلاً ومن رضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا (١) لعل من محرفة عن ما النافية أي ما ذهبنا إليه فيحيز الواحدة ولا إلى ما ذهبنا إليه فلا يجوز أقل من أربع تأمل كتبه معصية

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النجم فصام الناس معه فقيل له يا رسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فلما بعد من ماء بعد العصر فشرب والناس يتظرون فأفطر بعضهم الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقفوا بعددكم على عدوكم فقيل له ان الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فلما بعد من ماء فشربه ثم ساق الحديث أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن جعفر عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائم ومنا المفطر لم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ثم أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله

أصوم في السفر وكان  
كثير الصيام فقال رسول  
الله إن شئت فقصم وإن  
شئت فأفطر (قال  
الشافعي) رحمه الله  
فقال قائل من أهل  
الحديث ما تقول في  
صوم شهر رمضان  
والواجب غيره والتطوع  
في السفر والمرض قلت  
أحب صوم شهر  
رمضان في السفر  
والمرض إن لم يكن  
يجهد المريض ويؤيد  
في مرضه والمسافر  
فيخاف منه المرض  
فلهما مع الرخصة فيه  
قال فما تقول في قصر  
الصلاة في السفر  
وإنما فقلت قصرها  
في السفر والخوف  
رخصة في الكتاب والسنة  
وقصرها في السفر بلا  
خوف رخصة في السنة  
أختارها وللسافر إنما  
فقال أما قصر الصلاة  
فبين أن الله إنما جعله  
رخصة لقول الله وإذا  
ضربتم في الأرض  
فليس عليكم جناح أن  
تقصر وإن الصلاة  
أن خفتم أن يفتكم  
الذين كفروا فلما كان  
إنما جعل لهم أن  
يقصر وأخافين

لأنما ليكن الذين يغلبهم من يملكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا وأن الرضا إنما يقع على  
العادل منا ولا يقع الأعلى البالغين لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة  
ليقطع به لم يجز أن يتوهم أحداً أنه يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم  
غيره فرضاً بشهادته ولم أعلم مخالفاً لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من  
أصحابنا من ذهب إلى أن يجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يفرقوا فإذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده وقول  
الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فان قال قائل أجازها ابن  
الزبير قيل فان ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي  
مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن  
ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم  
فان قال أردت أن تكون دلالة فيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما  
تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز  
شهادته هو من وصفت بمن يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء وإن قل  
ولا شهادة غيره عدل

### (باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماه فاسقاً لأن يتوب فقلنا  
يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق الآن يتوب إذا تاب  
قلنا شهادة وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فان قال قائل فكيف  
تكون التوبة إلا كذاب قيل له إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف  
باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول بها بالإيمان  
الذي ترك فان قال قائل فهل من دليل على هذا فقص ما وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
موضعه فان كان القاذف يوم عذف من تجوز شهادته فخذ قيل له مكانه إن ثبت قبلت شهادته وإذا كذب  
نفسه قبلت شهادته وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا كذب  
نفسه فقد تاب وإن عذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين  
أحدهما سوء حاله قبل أن يعذف والآخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن  
يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فإذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء  
الحال حتى تختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذذى حسن الحال ثم عتق لم تقبل  
شهادته إلا بكذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذذى حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا بكذابه نفسه في  
القذف فقال لي قائل أفنتدكر في هذا حديثاً فقلت إن الآية لمكتفي بهما من الحديث وإن فيه حديثاً «أخبرنا  
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة  
القاذف لا تجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكر تب  
تقبل شهادته أو أن ثبت قبلت شهادته قال سفيان شككت بعد ما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت  
فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيد إن شاء الله تعالى  
(قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي نجيم أنه قال في القاذف إذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا نقوله فقلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد

### (باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نفي القاذف بعض الناس في القاذف فقال إذا ضرب الحد ثم تاب لم تجز شهادته أبدا وإن لم يضرب الحد أو ضربه ولم يوف به جازت شهادته فذكرت له ما ذكر من معنى القرآن والآثار فقال وأنا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا فقبلنا منهم عنهم اسم الفسق ولا تقبل لهم شهادة فقلت لقائل هذا أو تجادل أحكام عندك فيما يستثنى على ما رصفت فيكون مذهبا ذهبت في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما رصفت فقال أوضع هذا إلى قلت أرايت رجلا لو قال والله لا أكلم أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا آكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوبا إن شاء الله تعالى أي يكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن إن أبابكرة قال لرجل أراد أن يشهد ما استشهد غيري فإن المسلمين فسقوني قلت فالرجل الذي وصف امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة إلا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف قلت إن كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه إذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق إلا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوزون شهادته إلا وقد أسقطوا عنه اسم الفسق لأنهم لا يفرقون بين إسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه وإذا كنت تقبل شهادة القاتل والزاني والمستتاب من الردة إذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنبا من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولت خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل شريحا حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا كثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت أن لم يطهر بالحد قبلت شهادته وإذا طهر بالحد لم تقبل شهادته إذا كان تابيا في الحالين والله تعالى أعلم

### (باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الله عز وجل لا من شهد بالحق وهم يعلمون «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وحكي أن أخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال أرجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبا نائيل إنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا لغيب حافظين قال ولا يسع شاهد أن يشهد إلا بما علم والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعينة ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما تناظرته به الأخبار مما لا يمكن في أكثرها العيان وثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أقر به لم يجز إلا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يثبت به المعينة والآخر أن يكون يثبت به سمعاً ما أثبت بصره فيكون الفعل وهذا قلت لا تجوز شهادة إلا بمعنى الأن يكون أثبت شيئا معينة أو معينة وسمعاً عي فتجوز شهادته لأن الشهادة إنما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت به سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافر من فهم إذا قصر أو مسافر من بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصة لا حتماً أن يقصر أو لأن قول الله فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا رخصة بينة وظاهر الآية في الصوم أن الفطر في المرض والسفر عزم لقول الله ومن كان مريضاً أو على سفر فعذرة من أيام أخر كيف لم تذهب إلى أن الفطر عزم وأنه لا يجزى شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم وأن عمر أمر رجلاً صام في السفر أن يقضى الصيام قال فكيف تله قلت في قول الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعذرة من أيام أخر أنها آية واحدة وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام



واحد وأن الكلام  
الواحد لا ينزل الاجتماع  
وانزلت الآيات في  
السورة مفترقتين لأن  
معنى الآية معنى قطع  
الكلام قال أجل قلت  
فاذا صام رسول الله في  
شهر رمضان وفرض  
شهر رمضان انما أنزل  
في الآية أليس قد علمنا  
أن الآية بفطر المرض  
والمسافر رخصة قال  
بلى فقلت له ولم يبق  
شيء يعرض في نفسك  
الا لأحاديث قال نعم  
ولكن الآخر من أمر  
رسول الله أليس الفطر  
قال فقلت له الحديث  
يبين أن رسول الله لم  
يفطر لعنى نسخ الصوم  
ولا اختيار الفطر على  
الصوم ألا ترى أنه  
يأمر الناس بالفطر  
ويقول تقووا  
لعدوكم ويصوم ثم يخبر  
بأنهم أو أن بعضهم أي  
أن يفطر اذ صام فأفطر  
ليفطر من تخلف عن  
الفطر لصومنه بفطره  
كما صنع عام الحديبية  
فانه أمر الناس أن  
ينصروا ويحلّقوا فأبوا  
فانطلق فنحروا وحلق  
ففعلوا قال فاقوله ليس  
من البر الصيام في السفر

صاحبه فاذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز واذا كان القول والفعل وهو أعمى لم يجز  
من قبل أن الصوت يشبه الصوت واذا كان هذا هكذا كان الكتاب أحرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه  
والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاهر الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعاه في الدار  
والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه ينتسب زمانا أو سمع غيره ينتسب الى  
نسبه ولم يسمع دافعا ولم يرد لالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها اذا تظاهرت له اخبار من يصدق  
بأنها فلانة ويراهما مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه  
الوجوه فيما أخذ به مع شاهد وفي رد البين وغير ذلك والله تعالى الموفق

### (باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد  
ويوم رأى وسمع أو رأى وان لم يسمع اذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم  
يذكروا من ذلك شيئا وكانت حجتهم فيه أن قالوا انا احتجنا الى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا الى أن  
يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أولى به من الأخرى  
فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وان يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فاذا  
كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد ذلك أعمى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول  
لا يجوز إلا بأمرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى يعمت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى  
الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فاعلمت أن ثبت لنفسك حجة الا خلفتها  
ولو كنت لا تجيزها اذا أنتم بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لمن أن  
لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما المبت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب ببلد  
فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فان رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد  
عليك من الغائب قال لا قال فان من أصحابك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال اذا أثبت كما ثبت أهله  
فقلت ان كان هذا صوابا فهو بذلك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا  
القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون الا بعيان أو عيان وإثبات سمع ولا يجوز أن تجوز  
شهادة من لا يثبت بعيان لان الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن  
تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متنافض ويرعون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد  
الا وأناذا كر ويرعون أني ان عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من  
كتاب غيري ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري ولا يجوز واحد  
منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فانا نحتاج عليك في أنك تعطي بالقسمه وتخلف الرجل  
مع شاهد على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه  
الثلاثة التي وصفت لك قلت فان قال لا يكون الا من المعاينة والسماع فقلت له أتترك هذا القول اذا سئلت  
قال فاذا كذلك قلت أرايت الشهادة على النسب والملك أتقبلها من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت  
وقد يمكن أن ينتسب الرجل الى غير نسبه لم يراه يقر به ويمكن أن تكون الدار في يد الرجل وهو لا يملكها  
قد غصبها أو أعارها ياها غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على اجازة هذا فلنا وان  
كانوا أجمعوا فافضه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو أرايت عبد ابن نجسين ومائة سنة ابتاعه ابن  
نجس عشرة سنة ثم باعه وأبق عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه اياه بربا من الاباق فقلت  
وقال لك هذا اولد بالمشرق وأنا بالمغرب ولا تمكنني المسئلة عنه لانه ليس هاهنا أحدم من أهل بلده أثق به قال

يخلف على البت وانما يرجع في ذلك الى عمله قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال نعم قلت أرايت قوما قتل أبوه فأمسكتهم أن يعترفوا القاتل أو يعانينوه أو يخبرهم من عاينه من مات أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي أليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يخلف والله تعالى أعلم

### ﴿باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالقسط ولا تجرمكم شئاً من قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهادة لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ولا تعجلوا عليه وقال وأقيموا الشهادة لله وقال عز وجل ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقدر زمته الشهادة وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والديه وولده والقريب والبعيد والبعيض القريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يحابي بها ولا يمنعها أحداً قال ثم تفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتب غير هذا

﴿باب ما على من دعي بشهادة قبل أن يستلها﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانيتهم دين إلى أجل مسمى فاكتموه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب أن يكتب كماله الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم به من يكتفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفايتها والشهادة عليها فيكون فرضاً لازماً على الكفاية فإذا قام بها من يكتفي أخرج من المتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الخنازير وذا السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا ينار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضراراً وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والخنازير وذا السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قرياً من هذا المعنى ولم أحفظ خلافاً عن أحد أذكره منهم

﴿الدعوى واليمينات﴾ «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المذنب

### ﴿باب في الأقضية﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلاً عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن حاولوا فاحكم بينهم وأعرض عنهم إلى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت قد أتني به جابر مفسراً فذكر أن رجلاً أجهد الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خلفه أثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حراً فواحد أو جارساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في أمر حرة بن عمرو إن شاء صام وإن شاء أفطر وفي قول أنس سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لأن قبول

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الأمانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما حجب بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لمفت ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بهما ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسن على غير الاجتهاد كإليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع يكمله في كتاب جامع علم الكتاب ثم السنة

### (باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرب إذ نفشت فيه غم القوم وكلا لحكمهم شاهدان ففهمنا هاسلين وكلا آتينا حكمنا وعلمنا قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الحكماء قد هلكتوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاد «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراودي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فاعلم كاف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره من رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسان أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فيشبه هذا الأصل ويشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن يتظر فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن أشبه أحدهما في خصتين والآخر في خصلة ألحقه بالذي هو أشبه في خصتين ومن اجتهد من الحكماء ثم رأى أن اجتهاده خطأ وقد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شأ في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يرده من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة ليلافتنا في البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جامع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا أنما يتفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة تحتم بأنهم به من تركه قال فإمر عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لأعرفه عنه وإن عرفته فالجدة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالجدة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلته من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهب الله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منهي عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهيا عنه فيعيده كالوصام يوم العيدين من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد بنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالأخرف الآخر من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لا متناع من أمره بالفطر من الفطر حتى أفطر وجاء

(باب التثبت في الحكم وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال اذا ضر بتم في سبيل الله فتبينوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله من عصى أمره على أحد من عباده أن يكون مستبينا قبل أن يعضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الخاكم وهو غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يغيره معه العقل ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً ولا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضى حتى تذهب وأى حال صيرت له سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها فيكون ما كما عندها وقدر وى عن الشعبي وكان قاضياً أنه رأى أنه يأكل خبزاً بين فقيل له فقال آخذ حكى كنه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتوق النفس إلى الماء كل فيشتغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً وتعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره أو أشد يتوق الحكم ويتوقاه على الملااة فإن العقل بكل مع الملااة وجماعه ما وصفت

(باب المشاورة) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم (قال الشافعي) قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغنياً عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط تلك الحكم بعينه اذا نزل بالحاكم الأمر في محتمل وجوهاً ومشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور رجلاً لأنه لا معنى لمشاورة ولا عالم غير أمين فانه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحجة عليه

(باب أخذ الولي بالولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى أم لم ينأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لاتزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك ابن أبيجر عن أبان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قال ابني يارسل الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما انه لا ينبغي عليك ولا ينبغي عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بدين غير حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لاتزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لاتزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ أحد بدين غير وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذاً لم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بدينه فيما بينه وبين الله تعالى لأن الله جل وعزاً جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها وكذلك أموالهم لا ينبغي أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جنابة الخطأ من الحر على الأديمين على عاقلة فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنابة غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجنابة

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقص من المرض اه كتبه صححه

غيره بما وصفت في حزة ابن عمرو وهذا ما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناوله ولا يسمع غيره ولا يمنع من علم الأمرين أن يقول بهما معا

(باب قتل الاسارى والمقاتلة بهم والمن عليهم)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله رجلاً من بني عقييل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين الذين أسرتهم ما ثقيف قال وقدر وى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضر في ذكر من فوقه في الاسناد أن خيلاً للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت ثمانية ابن أنال الحنسى فأنى به مشركاً فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد لا تأثم من عليه



وهو مشرك فأسلم بعد  
(قال الشافعي) وأخبرني  
عددمن أهل العلم من  
قريش وغيرهم من أهل  
المغازي أن رسول الله  
أسر النضر بن الحارث  
العبدري يوم بدر وقتله  
بالبادية أو بين البادية  
والأنيل صبرا ، حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال وأخبرني  
عددمن أهل العلم أن  
رسول الله أسر عقبة بن  
أبي معيط يوم بدر فقتله  
صبرا وأن رسول الله  
أسر سهيل بن عمرو وأبا  
وداعة السهمي وغيرهما  
فقتلهم بأربعة آف  
وفادى بعضهم بأقل وأن  
رسول الله أسر أبا عزة  
الجمحي يوم بدر فقتله  
ثم أسره يوم أحد فقتله  
صبرا (قال الشافعي)  
فكان فيما وصفت من  
فعل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما يدل على  
أن للإمام إذا أسر ربلا  
من المشركين أن يقتل  
أو أن يمن عليه بلا شيء  
أو أن يفادى به  
ياخذ منه أو أن يفادى  
بأن يطلق منهم على أن  
يطلق له بعض أسرى  
المسلمين لأن بعض

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئا ما كان من مال  
وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى  
فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام إقرار في شيء حتى يكون مع النكول  
يمين المدعى فإن قال قائل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجهملت الأيمان كلها  
تجب على المدعى عليه وتجعلها كلها ترد على المدعى قيل له إن شاء الله تعالى قلت استدلالا بكتاب الله ثم سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإن قال وأين الدلالة من  
الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ  
الراعي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجه ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلى قوله أن غضب  
الله عليها إن كان من الصادقين فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالجلد ولم يجعل له مخرجا منه إلا بأن  
يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد  
ويلزمها إن لم تخرج أربعة أيمان والتعانها وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يني الولد (١) والتعانه وسن  
بينهما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية  
في شيء فهي مجامعة في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكلان  
الحد والطلاق والنفي معاد أخلافها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا بيمين الزوج وتنكح عن اليمين ألا  
تري أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم تلتعن ألا  
ري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد  
الأيمان على اليهود ليسبر وأبها فلما لم يقبلها الانصار يون تركوا حقهم ألا تری أن عمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردتها على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما يختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوبا فخطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء  
فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ «يعني  
أبا يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك \* ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف  
رب الثوب والخياط في عمله فإن أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال  
الأقبا حنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن  
أبي ليلى يقول هدم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تكن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء  
شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجيرا أمر ببيع  
أوجال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يكن فيه  
واحد من الأجزاء أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما  
أن من أخذ أجزا على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال إنما ضمن العارية لمنفعة فيها  
للاستعير فهو ضامن لها حتى يؤذيها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية  
مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به  
وإنما منعتك في شيء فعله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكرة فتنتفع منها بعوض  
تؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال  
تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أ رأيت لو احترق بيتك كنت تترك له أ جرتك (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأهدأ وأن يضمن

(١) لعله بالتعانه تأمل كتبه مصححه

كل من أخذ على شيء أجزا ولا يخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضمونا والمضمون ضامن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدير ويمن وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ضمن الغسل والصباغ وقال لا يصلح الناس الا ذلك أخبرنا بذلك ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال ذلك ويروي عن عمر بن قيس عن بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولم نعلم واحدا من مائثبت وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجر من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جئت أيدى الأجر والصناع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جئت يده والحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضامنوا « قال الربيع » الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصناع الا ما جئت أيديهم ولم يكن يسو بح ذلك خوفا من الصناع

### (باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لانه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فأعتقها أو باعها من أعتقها أو باعها من أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لانه غير مالك وهي مملوكة للمالك الاول البائع بيعا فاسدا ولو تناسخا ثلاثون مستريفا كثر وأعتقها أيهم شاء اذ لم يعتقها البائع الاول فالبيع كاه باطل ويترا دون لأنه اذا كان بيع المالك الاول الصحيح المالك فاسدا فباعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالمالك عنه والبيع اذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الرجل الجارية ففوطئها ثم اطاع المشتري على عيب كان بهادلسه البائع له فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهرها ولها والمهر في قوله يأخذ العشر من قيمته ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك ولأن المشتري لم يطأ الجارية ولكنه حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبها وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد ما نقصها العيب الذي حدث عنده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية ثيبا فأصابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها لان الوطء لا ينقصها شيئا وانما ردّها بمثل الحال التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخراج بالضممان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليهما من خدمة أو خراج لو أدته بالضممان وان كانت بكرًا فأصابها فمبادون الفرج ولم يفتنضها فكذلك وان اقتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بذهاب العذرة فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يشاء المشتري أن يجسها بمعية ولا يرجع بشئ من العيب ولا نعله ثبت عن عمر ولا على ولا خلافا لهذا القول وإذا اشترى الجارية ففوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يترّج به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع

هذا ناسخ لبعض ولا مخالف له الا من جهة اباحت ولا يقال لشيء من الاحكام مختلف مطلقا الا ما قال حاكم حلال وما كرم حرام فأما ما كان واسعا فيقال هو مباح وكل من صنع فيه شيئا وان خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون التائم مخالفًا للقاعد والمائى مخالفًا للقائم وكل ذلك مباح لأن حتما على المائى أن يقسوم ولا على القائم أن يقعد

### (باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي ابن كعب قال قلت يا رسول الله اذا جامع أحدنا فأكسل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل (قال الشافعي) وهذا من أثبت اسناد الماء من الماء أخبرنا ما عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب أن  
أبا موسى الأشعري أتى  
عائشة أم المؤمنين فقال  
لقد شق على اختلاف  
أصحاب محمد في أمرنا  
لأعظم أن أسئلك  
به فقالت ما هو ما كنت  
سألا عنه أملك فلسي  
عنه فقال لها الرجل  
يصيب أهله ثم يكسل  
ولا ينزل فقالت اذا  
جاوزا الختان الختان فقد  
وجب الغسل فقال أبو  
موسى لا أسأل عن هذا  
أحد بعدك أبنا  
حدثنا الربيع أخبرنا  
الشافعي قال أخبرني  
ابراهيم بن محمد عن  
محمد بن يحيى بن زيد  
ابن ثابت عن خارجة  
ابن زيد عن أبيه  
عن أبي بن كعب أنه  
كان يقول ليس على من  
لم ينزل غسل ثم نزع عن  
ذلك أي قبل أن يموت  
(قال الشافعي) وانما بدأت  
بحديث أبي في قوله  
الماء من الماء وزوعه  
أن فيه دلالة على أنه  
سمع الماء من الماء  
عن النبي ولم يسمع  
خلافه فقال به ثم لا  
أحسبه تركه إلا لأنه  
ثبت له أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غتره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما  
أحدث وهو الذي وطئ أريت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على  
البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الحارية فوطئها  
ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما يتكبح به مثلها ويرجع المشتري على  
البائع بثمن الحارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذه رب الحارية منه لانه كشي استهلكه هو فان  
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن  
نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة تزوج المهر ولا يكون للصيب الرجوع على  
من غتره لأنه هو الاخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غتره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارة له  
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الحارية فندلس له فيها  
بعب عليه البائع أولم يعلم فسواء في الحكم والبائع أنتم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري  
عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق  
واذا كان مشتريا فكان له أن يردّها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه  
للبائع مثل ما كان له في البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن  
للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن  
يرد العبد بالعيب وللمشتري اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه  
به كما أصف لك أن تقوم الحارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون  
وقيمتها ومقبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر عنما على البائع كأنما كان  
قل أو كثر فان اشترىها بعشرين رجوع بعشرين وان كان اشترىها بخمسين رجوع بخمسة إلا أن يشاء البائع  
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء  
\* واذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباح خيفة رضى الله  
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يحجته ما على الرجوعا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما  
أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجلان  
الحارية صفقة واحدة من رجل فوجداهما عيبا فأراد أحدهما الرد ولا آخر التمسك فللذي أراد الرد الرد وللذي  
أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد  
كأن كل لو باعه كمالو باع لأحدهما نصفها ولا آخر نصفها ثم وجداهما عيبا كان لكل واحد منهما رد  
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبه \* واذا اشترى  
الرجل أرضا فيها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط  
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمره ثم رفته  
للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ  
وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمره النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى واذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المتاع وان كانت  
لم توبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف الا في وقت الابار والابار حين يسد والانكشاف وما لم يسد  
الانكشاف في الثمرة هو كالجنين في بطن أمه علكه من ملك أمه واذا بدامن الانكشاف كان كالجنين قد زایل  
أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو ثمر ما كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا  
فالثمره للبائع وذلك أنهما منكشفة لاحتال دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا اذا باع عبدا له مال فماله للبائع  
الآن يشترط المتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه بمعناها لا يخالفه

### (باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الحاريرة أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة فإن لم تكن له بيعة فعلى البائع اليمين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أردت اليمين عليه فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا أرد اليمين عليه ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي ردا لليمين عليه فيقال أحلف ورد بها أن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عينه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به الآن يأتي المشتري على دعواه بيعة فتكون البيعة أولى من اليمين وإن نكل البائع رددا لليمين على المشتري اتهمناه أو لم تنهه فان حلف رددا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن اليمين لم نرددها عليه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط إنما نعطي بالنكول إذا كان مع النكول عينه فان قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصار بين الأيمان يستحقون به أدم صاحبهم فذكروا رد الأيمان على يهود يربونهم ثم رأى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الأيمان على المدعي عليهم اليوم يربونهم فأنكروا فرددوا على المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى ردوا الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الحجة وكذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ذلك جلة دل عليها نص حكم كل واحدة منهما والذي قال لا يعدو باليمين المدعي عليهم بخلاف هذا فيكثر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الأفضية واليمين بين المتبايعين على البت فيما يتبايعان به وإذا باع الرجل بيعا فبرئ من كل عيب فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول البراءة من كل ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن يرد به عيبا كانتا ما كان الأثرى أنه لو أبرأه من الشجاج برئ من كل شعبة ولو أبرأه من القروح برئ من كل قرحة وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسبى العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن يضع يده عليها (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب والذي ذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ويقفه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يتغذى بالصحة والسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أبرأه ببرئه منه فإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه وإن أصبح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من تفرق الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يبرأه صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه \* وإذا اشترى الرجل دابة أو خادماً أو داراً أو ثوباً أو غير ذلك فدعى فيه رجل دعوى ولم يكن للمدعي على دعواه بيعة فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يده ذلك المتاع على دعواه فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول اليمين عليه البتة بالله ما لهذا فيه حق وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى اليمين عليه بالبت ما لهذا فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقاً وهكذا عامة الأيمان والشهادات وإذا اشترى المشتري بيعاً على أن البائع بالخيار شهراً أو على أن المشتري بالخيار شهراً فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

قال بعده ما نسخته \* أخبرنا الثقة عن يونس عن الزهري عن سهرل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهرل بن سعد قال كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل إذا مس الختان الختان \* أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جعدان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى سأل عائشة عن التقاء الختانين فقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان أو مس الختانان فغسل فقد وجب الغسل \* أخبرنا سفيان بن إبراهيم قال حدثنا علي بن زيد بن جعدان عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد بين الشعب الأربع ثم ألقى الختان بالختان فقد وجب الغسل \* أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو عن يحيى بن



بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة مخفلة فهو بخير النظر من ثلاثة أيام  
 إن شاء ردها وردها معها أصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير بفعل الخيار كاه على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى  
 الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معاً إلى مدة يصفانها فإن كانت  
 المدة ثلاثاً أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل  
 وكيف جاز الخيار ثلاثاً ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون  
 الخيار بعد تترق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك  
 أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون البائع الانتفاع بثمن سلعة  
 ولا للمشتري أن ينتفع بخياره ولو رغبنا أن لهما أن ينتفعا عنهما أن عليهما أن شاء أحدهما أن يردده فإذا كان  
 من أصل مذهبنا أنه لا يجوز أن يبيع الجارية على أن لا يبيعها صاحبها لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته  
 من الملك شيئاً ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذته إلا مملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك  
 حتى حظرت عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً لا نافسداً لبيع بأقل منه  
 مما ذكرنا فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه  
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع انتهين إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من الخيار ولم يجاوز ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ  
 لغايته من قبل أن المصراة تعرف تصريتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان  
 الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك أو قصر كما  
 يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره  
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده بساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دل على أن  
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشترياً بغير عيب (قال) وإذا  
 اشترى الرجل بيعاً على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهل عنده فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه  
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه أخذ على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك  
 لاشئ عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهل عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً أو أقل وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن  
 لقيمته وإنما منعنا أن نضمنه عنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع  
 يأخذ من المشتري به عوضاً فلا يجعل البيع المضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً  
 فيما لا عيب ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة وإنما عسكه لمنفعة ربه لا لمنفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات وإذا اشترى الرجل الجارية  
 فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه  
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها  
 والأفلاح للثوبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها  
 وكذلك قولهم في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل  
 الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف  
 بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي  
 أو احبس وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو أعتقت فصارت لا ترد بحال أو حدث

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشد الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنبه

باب الخلاف في أن  
 الغسل لا يجب إلا  
 بخروج الماء

حدثنا الربيع قال قال  
 الشافعي يخالفنا بعض  
 أصحاب الحديث من  
 أهل ناحيتنا وغيرهم  
 فقالوا لا يجب على الرجل  
 إذا بلغ من أمره ما شاء  
 الغسل حتى يأتي منه  
 الماء الدقيق واحتج فيه  
 بحديث أبي بن كعب  
 وغيره مما وافقه وقال  
 أما قول عائشة فعلته  
 أنا ورسول الله فاعتسلنا  
 فقد يكون تطوعاً منهما  
 بالغسل ولم تقل أن النبي  
 عليه السلام قال عليه  
 الغسل (قال الشافعي)  
 فقلت له الأغلب أن  
 عائشة لا تقول إذا مس

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردّها وإذا أمكن أن يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص العيب (١) \* (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرط أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يخرج منه فالبائع فيه كاه فاسد لأن هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعا للسنة ولفرق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبائع جائز فان قال رجل مافرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلامك لما ملك فان أعتقه وأناموسرعتي على نصيب شريك الذي لأملك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريك بغير أمره وأعتق الحمل فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يحز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما \* (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع خلّ المال فأخره عنه إلى أجل آخر فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول تأخيرها جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أوى وجه كان فأظفره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست بأخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا فله به أياه للعوض الذي يأخذه منه أو نفسده ويردّ العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاخا في البيع والمبيع قائم فيجب علانه ببيعاً غيره بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعاً مستألفاً إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدهما .. ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتغيب عنه المطالب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه ثم ظهر له بعد فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لأنه تغيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال ان ظهر لي فله بما عليه كذا وكذا لم يكن قوله هذا واجب عليه شيئا في قولهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل حط عنه وهو متغيب شيئا وأخذ منه البقية ثم قال انما حطت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الأكرام التي نظر بها عن أكرامها لأن الأكرام موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا أكراماً قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب ويظن أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب ان ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعثك عبد على أن لا تبعه أو شيئا سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبدك الآن نشأ فالبائع فيه باطل من قبل أني إذا ملكتك عليك العوض منه فلك أن تملكه كما كنت أنا ملكه فإذا بعثك على أن لا تبعه فقد نقصت مما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت مما كنت أنا أملك فيه فلم تملكه ملكاً تاماً كما كنت أنا ملكاً كالاعتق وحده بحديث بريرة فان هذا خاص مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبد لم يكن على لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسراً فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا الا خبراً عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيحتمل أن تكون لما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسلت ورايته واجبا ولم تسع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه قال وأما حديث علي بن زيد فليس مما يثبت أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فان أبي بن كعب قد رجح عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمراً من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجح الابن خبر يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئاً أكبر من هذا قال فمن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم

سكارى الى قوله حتى  
تغتسلوا فكان الذى  
يعرفه من خطب  
بالجناية من العرب أنها  
الجماع دون الزنا ولم  
تختلف العامة أن الزنا  
الذى يجب به الحد  
الجماع دون الزنا  
وأن من غابت حشفته  
في فرج امرأة وجب  
عليه الحد وكان الذى  
يشبه أن الحد لا يجب  
الا على من أجنب من  
حرام وقلته قد يحتمل  
أن يقال حديث أبى  
إذا جامع أحدنا فأكسل  
أن ينزل أن يقول إذا  
صار الى الجماع ولم يغيب  
حشفته فأكسل فلا  
يكون حديث الغسل  
إذا التقي الختانان مخالفا  
له قال أفنقول بهذا  
فقلت ان الأغلب أنه  
إذا بلغ أن يلتقي الختانان  
ولم ينزل وكذلك والله  
أعلم الأغلب من قول  
عائشة فعلته أنا والنبي  
صلى الله عليه وسلم  
فاغتسلنا على  
إيجاب الغسل لأنها  
توجب الغسل إذا التقي  
الختانان قال فإذا التقاء  
الختانين قلت إذا صار  
الختان حذو الختان  
وان لم يتماسا قال

لأنه عطية مخاطرة ، وإذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فإن أباح خيفة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك  
البيع فاسد وكان ابن أبى ليلى يقول البيع جائز والمال الـ وكذلك قولهما في كل مبيع الى أجل لا يعرف  
فان استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبى حنيفة وان حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب وان  
كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقلك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبى حنيفة وبه  
ياخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز  
وجل أذن بالدين الى أجل مسمى والمسي الوقت بالأهلة التي سمى الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن  
الآهلة قل هي مواقيت للناس والحج والآهلة معروفة المواقيت وما كان في معناها من الايام المعلومات فانه  
يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن  
قط فيما علت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لادخله التقدم والتأخر  
« أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس  
قال لا تباعوا الى العطاء ولا الى الأندرو ولا الى العصير (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر  
وكل بيع الى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رجه الله تعالى فان هلكت السلعة التي  
ابتعت الى أجل غير معلوم في يدى المشتري رد القيمة وان نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب  
فان قال المشتري أنا أرضى السلعة بنى حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له اذا انعقد البيع فاسد لم يكن  
لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبى حنيفة رأيت اذا زعمت أن البيع فاسد فتي صلح  
فان قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون باعاً مشترى أو انما هذا مشترى ورب السلعة بائع  
فان قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعا غير البيع الاول فان قال لا قيل فقوله  
متناقض تزعم أن بيعا فاسدا حكمه كالم يصرفه بيع يصير بيعا من غير أن يبيعه ماله

### (باب بيع التمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشترى الرجل ثمار قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فان  
أباح خيفة رجه الله تعالى قال اذا لم يشترط ترك ذلك الثمر الى أن يبلغ فان البيع جائز الا ترى أنه لو اشترى قصبلا  
يقضه على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزا قال ولو اشترى شيئا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزا وإذا  
اشتراه ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ  
وكان ابن أبى ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ ولا بأس اذا اشترى شيئا من ذلك قد بلغ أن يشترط  
على البائع تركه الى أجل وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي)  
رجه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أصنافا من التمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان  
البيع فيه فاسدا لانه انما يشترى ثم يترك الى أن يبلغ ابائه ولا يحل بيعه منفردا حتى يبدو صلاحه الا أن  
يشترى منه شيئا يراه بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس اذا كان موضوعا بالارض  
فليس هذا من المعنى الذى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة  
أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت ان منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تنجم من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك الى مدة يكون المنع دونها وكذلك  
انما أتى العاهة على ما يترك الى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كال موضوع بالارض \* وإذا  
اشترى الرجل أرضا فيها نخل فيها حل فلم يذ كر النخل ولا الجبل فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول

فيقال لهذا التقاء قلت  
 نعم أرايت اذا قيل التقى  
 الفارسان أليس انما  
 يعنى اذا توافقا فصار  
 أحدهما وجاء الآخر  
 أو اختلفت دوابهما  
 فصار أحدهما الرجلين  
 وجاء صاحبه ويقال  
 اذا جاوز بدن أحدهما  
 بدن صاحبه فتخلف  
 الفارس الفارس قال  
 بسلى قلت ويقال اذا  
 تماسا التقيا لانه أقرب  
 اللقاء وبعض اللقاء أقرب  
 من بعض قال ان  
 الناس ليقولونه قلت  
 وهذا كله صحيح جائز  
 في لسان العرب فانما  
 يراد به هذا أن تغيب  
 الحشفة في الفرج حتى  
 يصبر الختان الذي  
 خلف الحشفة حذو  
 ختان المرأة وانما يجعل  
 هذا من جهل لسان  
 العرب

### ( باب التيم )

حدثنا الربيع قال  
 قال الشافعي رضي الله  
 عنه نزلت آية التيمم  
 في غزوة بني المصطلق  
 انحل عقد لعائشة فأقام  
 الناس على التماسه مع  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وليسوا على

النخل للمشتري تبعا للارض والثمره للبائع الا أن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال من اشترى نخلا مؤبرا فثمرته للبائع الا أن يستثنيه المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة  
 للمشتري (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفي النخل ثمرة فالثمره للبائع  
 اذا كان قد أبر وان لم يؤثر فهو للمشتري والارض بالنخل للمشتري (قال) وإذا اشترى الرجل مائة ذراع  
 مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجزأة من أرض غير مقسومة فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان  
 يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه  
 من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ وان كانت  
 الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار ان شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن  
 أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة  
 سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد  
 أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة لم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل  
 أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره  
 من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذه كلها معلوم  
 من جميعها وهذا مثل شرائه سهما من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت  
 كان البيع فاسداً وان كانت الأجام محظورة وقد حظر فيها سمي فاشترى رجل فان أباح خيفة رضي الله  
 تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشتر والسمل في الماء فانه  
 غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وابراهيم الخفي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول  
 في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان  
 السمل في بئر (١) أو ما جل أو أجنة محظورة وكان البائع والمشتري يرايه فباعه ماله كأه شيئا منه يراه بعينه وهو  
 لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع  
 فيدفع وقد يمكن أن يموت فينتن قبل يقبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان  
 في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ بالسمل مكانه جائز بيعه كما يجوز اذا أخرج موضع على الارض وإذا حبس  
 الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فإن أباح خيفة  
 رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التفليس شيء ألا ترى  
 أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقده  
 ولا هيبته ولا صدقته بعد التفليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن  
 أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التفليس ولا يجوز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدا حتى يقضى  
 دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذابن أو غير ذى  
 دين وذو أفاء أو غير ذى وفاء حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه بشيء  
 انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره  
 بأن يجتهد في التسوم أو يأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا  
 لم يبق عليه دين أحضره فاطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين  
 غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود وإذا أعطى  
 الرجل الرجل متاعا يبيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول  
 هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمر من لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الماحل كل ما في أصل جبل أو واد والأجنة الشجر الملتف فتمتبه كتبه بتحججه



فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بمارأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن فأت بالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لم يضمن من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فها لم يتم \* (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعث وأنا بالخيار وقال المشتري بعثي ولم يكن لك خيار فإن أباحنيضة رضى الله عنه كان يقول القول قول البائع مع يمينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعثي ولم تشترط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم باختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما في الثمن وننقضه بأداء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يصر بالبيع إلا بالخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا \* (قال) وإذا باع الرجل جارية تجارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحنيضة رضى الله تعالى كان يقول يردّها أو يأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها أو يأخذ قيمته الصحيحة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحیوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل جارية تجارية وتقااضا ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا ردها وأخذ الجارية التي باعها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية ردها وأخذ قيمة الجارية الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كإردّها أو يأخذ الثمن الذي دفع \* وإذا اشتري الرجل ببعالغيره بأمره فوجده عينا فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا نبالي أحضر الأمر أم لا ولا نكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد \* وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن أباحنيضة رضى الله عنه كان يقول ما اشتري من ذلك فوجده عينا فله أن يردّه ولا يستحلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضى بالعيب وإن لم ير المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد المشتري به عينا يخاصم البائع في ذلك أو يكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا يكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فأشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشتري متاعا ولم يره أكان للمشتري الخيار إذا أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشتري عبدا فوجده أعني قبل أن يقبضه فقال لأحاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر الأمر يلى له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا اقراضا فاشترى به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المال فيما اشتري لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضي بما اشتري لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشتري

ماء وليس معهم ماء فأنزل الله آية التيمم أخبرنا بذلك عن عبد من أهل العلم بالمغازي وغيرهم \* أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فانقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فقلت آية التيمم \* أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمار ابن ياسر قال فتيممنا مع رسول الله إلى المناكب قال الشافعي ولا أعلم بنص خبر كيف تيمم النبي صلى الله عليه وسلم حين زلت آية التيمم \* أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقلت آية التيمم فتيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب (قال الشافعي) فلو كان لا يجوز

أن يكون تبهم عمار إلى  
 المناكب الأبا مر النبي  
 عليه السلام مع التنزيل  
 كان منسوخاً لأن عماراً  
 أخبر أن هذا أول  
 تبهم كان حين نزلت آية  
 التيمم فكل تبهم كان  
 للنبي صلى الله عليه وسلم  
 بعده مخالفة فهو ناسخ  
 له \* أخبرنا الربيع أخبرنا  
 الشافعي أخبرنا إبراهيم  
 ابن محمد عن أبي الحويرث  
 عبد الرحمن بن معاوية  
 عن الأعرج عن ابن  
 الصمة قال مررت بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو  
 يقول فسبح بحمد ربك ثم  
 أعظم وجهه وذراعيه (قال  
 الشافعي) وابن الصمة  
 وبنو الصمة معروفون  
 بدريون وأحديون  
 وأهل غناء في الإسلام  
 ومكان منه والأعرج  
 وأبو الحويرث ثقة ولو  
 كان حديث ابن الصمة  
 مخالفاً لحديث عمار  
 ابن ياسر غيرين أنه  
 نسخه كان حديث ابن  
 الصمة أولاهما أن  
 يؤخذ به لأن الله جل  
 ثناؤه أمر في الوضوء  
 بغسل الوجه واليدين  
 إلى المرفقين ومسح  
 الرأس والرجلين ثم ذكر  
 التيمم ففاجبل ثناؤه

شأنه في فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون  
 التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضاً رب المال حلف على عمله لأعلى  
 البت \* وإذا باع الرجل ثوباً بمرا بحة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خافه في المراجعة  
 وزاد عليه في المراجعة فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان  
 عنده الثوب كان له أن يردّه أو يأخذ ما نقداً شاء ولا يحطه شيئاً وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة  
 وحصلها من الريح وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً بمرا بحة فباعه ثم وجد البائع  
 الأول الذي باعه بمرا بحة قد خافه في الثمن فقد قيل تحط عنه الخيانة بحصتها من الريح ويرجع عليه به ولو كان  
 الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه وإنما منعنا من أفساد البيع وأن يردّه إذا كان قائماً ويجعله بالقيمة إذا كان  
 قائماً أن البيع لم ينقد على محرم عليهم ما عا و إنما انعقد على محرم على الخائن منهما فإن قال قائل ما يشبه هذا  
 مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل يدلس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه وما  
 أخذ من ثمنه محرماً كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيار في رده  
 وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينقد الاثنان مسمى فإذا وجد غيره فلم  
 يرض به المشتري ففسد البيع لأنه يرد إلى من مجهول عند المشتري لم يرض به البائع \* وإذا اشترى الرجل للرجل  
 سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول له أن يردّها إن أقام البيعة  
 على العيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أقبل شهوداً على العيب حتى ينقد الثمن (قال  
 الشافعي) وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقر به البائع أو يرى  
 أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كماله الرد بعد النقد \* وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير دار أو متاعاً من  
 غير حاجة ولا عذر فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ وكان ابن أبي  
 ليلى يقول بيعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل يلى مال نفسه فباع أبوه عليه  
 شيئاً من ماله بأكثر مما يسوى أضعافاً أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة زلت بأبيه فالبيع باطل وهو  
 كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فيمفق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله  
 \* وإذا باع الرجل متاع الرجل والرجل حاضر ساكت فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز  
 ذلك عليه وإس سكوتيه إقراراً بالبيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول سكوتيه إقراراً بالبيع (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل ثوباً بالرجل أو خادماً والرجل المبيع ثوبه أو خادماً حاضر البيع لم يוכל البائع  
 ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع إنما يكون الصمت رضا بالسكرو وأما  
 الرجل فلا \* (قال) وإذا باع الرجل نصيباً من داره ولم يسم ثلثاً أو ربعاً أو نحو ذلك أو كذا وكذا سهمها فإن  
 أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار  
 إذا علم أن شاء أخذ وان شاء ترك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة  
 أجزت بيع النصيب وإن لم يسم وإن كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 وإذا كانت الدار بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيباً من هذه الدار ولم يقل نصيباً فالبيع باطل من قبل  
 أن النصيب منها قد يكون سهماً من ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع  
 والمشتري ولو قال بعثك نصيباً لم يجز حتى يتصافا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع \* وإذا ختم الرجل  
 على شراء فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك بتسليم البيع حتى يقول سلت وبه يأخذ  
 وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أتى الرجل  
 بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فلو ختم ليس باقراراً إنما يكون الاقرار بالكلام

عن الرأس والرجلين  
وأمر بأن نهم الوجه  
والبيدين وكان اسم  
البيدين يقع على الكفين  
والذراعين وعلى الذراعين  
والمرفقين فلم يكن معنى  
أولى أن يؤخذ به مما  
فرض الله في الوضوء  
من غسل الذراعين  
والمرفقين لأن التيمم  
بدل من الوضوء والبذل  
أنما يؤتى به على ما يؤتى  
به في المبدل عنه (قال  
الشافعي) وروى عن  
عمار أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أمره أن  
يهم وجهه وكفيه قال  
فلا يجوز على عمار إذا  
كان ذكر تيمم مع النبي  
عند نزول الآية إلى  
المناسك أن كان عن  
أمر النبي إلا أنه منسوخ  
عنده أذروى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أمر  
بالتيمم على الوجه والكفين  
أو يكون لم يرو عنه إلا  
تيمما واحدا فاختلفت  
روايته عنه فتكون  
رواية ابن الصمة التي لم  
تختلف أثبت فإذا لم  
تختلف فأولى أن يؤخذ  
بها لأنها أوفق لكتاب  
الله من الروايتين اللتين  
رويتا مختلفتين أو يكون  
أنما سمع آية التيمم عند

\* وإذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه  
فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز  
وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعا  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الأمام  
على من هي في يديه أخرجهما من يديه وفسخ البيع وردته بالثمن على من اشتري منه \* وإذا باع الرجل المسلم  
الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه  
كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على  
النصراني ولا يرجع على المسلم بشئ وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خالف  
الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عدلين غير ظنينين فيما يشهدان  
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد \* وإذا باع الرجل مريضا ببعاء من بعض ورثته وهو مريض  
فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه  
جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض ببعاء من بعض ورثته بمثل  
قيمه أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد \* وإذا استهلك الرجل ما لأولاده  
وولده كبير والرجل غني فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يهودين على الأب وبه يأخذ وكان  
ابن أبي ليلى يقول لا يكون لهدين على أبيه وما استهلك أبوه من شئ لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لابنه ما لا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على  
الأجنبي ولو أعتق له عبد الممحر عتقه والعق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك \* وإذا اشترى  
رجل جارية بعبودية زاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبديا وقد ماتت الجارية عند المشتري فإن أبا حنيفة  
رضي الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد ويأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية تصحى فأن كانت الجارية هي  
التي وجد بها العيب وقد ماتت العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له  
ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن  
وجد بالعبديا مائة درهم وأخذ قيمته صحيحا وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وإذا اشترى الرجل جارية بعبودية زاد مع الجارية مائة درهم فتباضا ثم ماتت الجارية فوجد بالعبديا  
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وأنما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها  
لو كانت قائمة ردناها بعينها لأنها من العبد والمائة الدرهم وكذلك إن مات العبد وجد بالجارية العيب  
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لأنه لو كان قائما لأخذه فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بيعا  
فأصاب عيبا رده ورجع بما أعطى في ثمنه \* وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد  
وجد بالثوب الآخر عيبا فأراد رده فاختلفا في قيمة الهالك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول  
البائع مع يمينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده وجد بالآخر عيبا فاختلفا في ثمن الثوب فقال  
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري  
أن أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب يرجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال  
الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه متصححة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما أو وجد بالآخر عبافليس إلى الردسبيل ويرجع بقيمة العيب لأنه اشتراها صفقة واحدة فليس له أن ينقصها

### (باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فيبينهما نصفان أو أعطاه دارا بينهما أو يؤجرها على أن أجرهما بينهما نصفان فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجر مثله على رب الثوب والباري الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائر والأجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للزراعة والنخل للعمالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فزاد فهو بينهما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكرها بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجر مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فادانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فادانه اشتري به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما أدان من ذلك فهو جائر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرض ضمن في قولهما جميعا لأن القرض ليس من المضاربة أبوحنيقة عن جدي بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أعطى مال تيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدرى كيف قاطعه على الربح أبوحنيقة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أعطى زيدا بن خليفة مالا مقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فادان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقره رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

### (باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو جائر بلغنا عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنه ما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم فحل الأجل قراضا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا أن يتفاسخا نصف البيع ويشتا نصفه وفدسئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لأنه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أخاذ وجنوب ونحو هذا فهو جائر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فاسلف جائر

حضور الصلاة فقيموا واحتاطوا فاتوا على غاية ما يقع عليه اسم البذلان ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فلما صاروا إلى مسئلة النبي أخبرهم أنه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار عاوصفت من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيمس الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بأن البذل من الشيء إنما يكون مثله

### (باب صلاة الإمام جالسا ومن خلفه قياما)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الإمام على القيام فصل بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلي هو قائما ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالسا فصل كل فرضه وقدرى عن



(باب الشفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقص من دار فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبم يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأرشدريك المترزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوباً فترتجها بما قد علمت من الصداق فإن تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينفسخ المهر ويرد إلى ربه ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل داراً وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي اشترى اياه صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيباً من دار ثم قام فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بنى غير متعد فلا يكون عليه هدم ما بنى \* واذا اشترى الرجل أرضاً أو داراً فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر اطلب فذكر عذراً من مرض أو امتناع من وصول إلى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه البين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تر كالحقة فيه فان كان غائباً فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج أو التوكيل ولم يكن له جاس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته \* واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فإذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهده على المشتري الذي أخذ منه وعهده المشتري على بائعه انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذ الشفعة كان له رده ، واذا كانت الشفعة لليتم فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حياً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الحيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريك

النبي عليه السلام فيما  
قلت شيئا منسوخ  
وناسخ \* أخبرنا الربيع  
أخبرنا الشافعي أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن  
أنس بن مالك أن رسول  
الله ركب فرسا فصرع  
فحش شقه الأيمن  
فصلى صلاة من الصلوات  
وهو قاعد فصلينا وراءه  
فعودا فلما انصرف قال  
انما جعل الإمام ليؤتم  
به فإذا صلى قائما فصلوا  
قياما وإذا صلى جالسا  
فصلوا جالسا أجمعون  
(قال الشافعي) وهذا  
نابت عن رسول الله  
منسوخ بسنته وذلك  
أن أنس راوى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى  
جالسا من سقطه من فرس  
في مرضه وعائشة تروى  
ذلك وأبو هريرة يوافق  
روايتهما وأمر من  
خلفه في هذه العلة  
بالجلوس إذا صلى جالسا  
ثم تروى عائشة أن النبي  
صلى في مرضه الذي  
مات فيه جالسا  
والناس خلفه قياما قال  
وهي آخر صلاة صلاها  
بالناس حتى لقي الله  
تعالى وهذا لا يكون  
إلا ناسخا \* أخبرنا  
الثقة يحيى بن حسان

الذي لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الا للشرى الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الحجاز وكذلك بلغنا عن علي  
وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا بيع الشقص من الدار  
والبيت فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فالولي التيمم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة ان كانت غبطة  
فان لم يفعلا فإذا بلغا أن يليا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علم بعد البلوغ فتر كالترك الذي  
لو أحدث البيع في تلك الحال فتر كما انقطعت شفعتهم ما فقد انقطعت شفعتهم ولا شفعة الا فيما لم يقسم فإذا  
وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقسما الدار والأرض وتر كوا بينهم طر يقا وتر كوا بينهم مشربا لم تكن  
شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم بشرط في طريق ولأما وقد ذهب بعض أهل البصرة الى جملته قولنا  
فقالوا لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق يملوك لههم أو مشرب يملوك لهم فان  
كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لانهم شركاء في شئ من الملك ورووا وحديثا عن عبد الملك بن أبي  
سليمن عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيه بهذا المعنى أحسبه يحتمل شبيه بهذا المعنى  
ويحتمل خلافه قال الحارثي أحق بسبقه اذا كانت الطريق واحدة وانما منعتنا من القول بهذا أن أبا سلمة  
وأبا الزبير سمعا جابرا وأن بعض حجازيين روى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة  
شئ ليس فيه هذا وفيه خلافه وكانا ثنائيا اذا اجتمعا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أو لا يلتفت  
في الحديث اذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائما في هذا المقسوم ألا ترى  
أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجزأ حد قال  
بهذا القول مخرجا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فان قال واني انما جعلتها فيما  
وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من الملك شئ لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة  
فان احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وان لم يتمم فلا تجعل  
الشفعة في غيره وقال بعض المشركين الشفعة للجار والشرى إذا كان الجار ملاصقا أو كانت بين الدار  
المسعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت اذا لم يكن فيها طريق نافذة وان كان فيها طريق نافذة وان  
ضاققت فلا شفعة للجار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شئ اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا شافعيان بن  
عمينة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحار  
أحق بسبقه فقل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جملته وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف  
حديثكم قلنا الشري الذي لم يقاسم يسمى جار أو يسمى المقاسم ويسمى من ينسك وينسك أو بعون دارا  
فلم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الحيران دون بعض فإذا قلنا لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بد لاله  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت  
الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الحار أحق بسبقه على بعض الحيران دون بعض وأنه الحار  
الذي لم يقاسم فان قال وتسمى العرب الشري جارا قيل نعم كل من قارب بدنه بدنه صاحبه قيل له جار قال  
فادلني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احداهما الأخرى

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي رافع عن  
عميد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب اذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن  
عبد الله بن ادريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال اذا وقعت الأربعة فلا  
شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا معلى بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن  
الحكم قال قال اذا وقعت الحدود فلا شفعة

أخبرنا جاد بن سلمة عن  
هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة أن  
رسول الله كان وجعا  
فأمر أبا بكر أن يصلي  
بالناس فوجد النبي خفة  
لخاء فقع على جنب أبي  
بكر فأمر رسول الله أبا  
بكر وهو قاعد وأم أبو  
بكر الناس وهو قائم  
\* وذكر ابراهيم عن الاسود  
عن عائشة عن النبي  
مثل معناه \* أخبرنا  
عبد الوهاب الثقفي عن  
يحيى بن سعيد عن ابن أبي  
مليكة عن عبيد بن عمير  
عن النبي مثل معناه  
لا يخالفه (قال الشافعي)  
وفي حديث أصحنا  
مثل ما في هذا وان ذلك  
في مرض النبي صلى الله  
عليه وسلم الذي مات  
فيه فحسب لم يخالف  
الأحاديث الأولى الا بما  
يجب علينا من أن  
نصير الى الناسخ الأولى  
كانت حقا في وقتها ثم  
سخت فكان الحق  
فيما نسخها وهكذا كل  
منسوخ يكون الحق  
مالم ينسخ فإذا نسخ كان  
الحق في نسخه وقد روى  
في هذا الصنف شئ يغلط  
فيه بعض من يذهب  
الى الحديث وذلك أن

عبد الوهاب أخبرنا  
عن يحيى بن سعيد عن  
أبي الزبير عن جابر أنهم  
خرجوا ليشيعوه وهو  
مريض فجلس جالسا  
وصلوا خلفه جالسا  
\* أخبرنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي أخبرنا  
عبد الوهاب عن يحيى  
ابن سعيد أن أسيد بن  
حضير فعل ذلك قال  
الشافعي وفي هذا ما يدل  
على أن الرجل يعلم  
الشيء عن رسول الله  
لا يعلم خلافه عن رسول  
الله فيقول بما علم ثم  
لا يكون في قوله بما علم  
وروى حجة على أحد علم  
أن رسول الله قال قولا  
أو عمل عملا ينسخ العمل  
الذي قال به غيره وعلمه  
كالم يكن في رواية من  
روى أن النبي صلى جالسا  
وأمر بالجلوس وصلى  
جابر بن عبد الله وأسيد  
ابن الحضير وأمرهما  
بالجلوس وجلسا من  
خلفهما حجة على من  
علم عن رسول الله شيئا  
ينسخه وفي هذا دليل  
على أن علم الخاصة يوجد  
عند بعض ويعزب  
عن بعض وأنه ليس  
كعلم العامة الذي لا يسع  
جهله ولهذا أشبه كثرة

(١) بمسطح فقلت جئتنيما تفقضي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرعة وقال الاعثنى لامرأته  
\* أحارثا بيني فأنت طالق \* فقيل له فأنت إذا قلت هو خاص على بعض الحيران دون بعض لم تأت  
فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من لزمه اسم الحوار وحديث إبراهيم بن ميسرة  
لا يحتمل إلا أحد المعنيين وقد خالفتهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف  
ذراع فأكثر إذا لم يكن فيها طريق نافذة فيكون فيها الشفعة وإن كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع  
لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لا بعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لغيره قسما  
وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالف  
حديثنا وحديث إبراهيم بن ميسرة الذي احتجبت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم قلنا نعم ولا يضربنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به  
قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز  
رحمة الله تعالى عليه وغيره \* وإذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفع ثم علم  
بعد ذلك أنه أخذها دون ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعته لأنه إنما سلم بأكثر  
من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له لأنه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن  
عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهم قالوا لا شفعة إلا بشرط لا يقاسم  
الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل النصيب من  
الدار فقال أخذته بما أنه فسلم ذلك الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة  
وليس تسلمه بقاطع شفعته إنما سلمه على من علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن  
أكثر من الذي سلمه لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان لا أكثر وأولى أن يسلمه به

### (باب المزارعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل أرضا مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى  
تخلأ أو شجرًا معاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله  
باطل لأنه استأجره بشيء مجهول يقول رأيت لولم يخرج من ذلك شيء ليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان  
ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خبيرًا بالنصف فكانت كذلك  
حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وإنما قياس هذا عندنا مع الأثر  
الآتى أن الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة  
وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع  
والثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل التخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل  
نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من خزم منها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أهل خيبر وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا بيضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من  
شيء فله منه جزء من الأجزاء فهذه المحاقلة والمخاربة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كبير عمود الخباء اهـ (٣) كذا هـ لا ساند في هذا الموضع من النسخ

وفي هذا دليل على ما في  
معناه منها

باب صوم يوم  
عاشوراء

\* حدثنا الربيع  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا ابن أبي فديك  
عن ابن أبي ذئب  
عن الزهري عن عروة  
عن عائشة قالت كان  
رسول الله يصوم يوم  
عاشوراء ويأمر بصيامه  
\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة أنها قالت كان  
يوم عاشوراء يوماً تصومه  
قريش في الجاهلية  
وكان النبي يصومه في  
الجاهلية فلما قدم النبي  
صامه وأمر بصيامه  
فلما فرض رمضان كان  
هو الغريضة وترك يوم  
عاشوراء في شاء صامه  
ومن شاء تركه. أخبرنا  
سفيان عن الزهري عن  
حميد بن عبد الرحمن  
ابن عوف قال  
سمعت معاوية بن أبي  
سفيان يوم عاشوراء  
وهو على المنبر منبر  
رسول الله وقد أخرج  
قصة من شعر يقول

فأحللنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحررنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حررنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن  
نطرح بأحد سنته الأخرى ولا نحرّم بما أحل كالأصل بما أحل ما حرّم ولم أر بعض الناس سلم  
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلها جميعا ولا الذي حرّمها جميعا فاما  
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم مَدَفَعُوا أرضهما من أزارعة فلا يثبت هو مشله ولا أهل الحديث ولو ثبت  
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة  
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كانه يلتبس أن يشبهه بأن توافي الخبر  
عن أصحابه فهذا جهل إنما جعل الله عز وجل الخلق كالهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا  
يغلط في القياس إنما أجازنا المضاربة وقبضت عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في النخل  
فكانت تبعاقياسا لا متبوعة مقياس عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة فيل النخل  
قائمة لرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقاة على ربحه صلاح ثم راعى أن له بعضهما فلما كان المال  
المدفوع قائما لرب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه على ربحه الفضل جازله أن يكون له بعض ذلك  
الفضل على ما تشارطا عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض  
ليست بالنخل تصلح فيؤخذ منه الفضل إنما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم يباع ويؤخذ فضله  
كالمضاربة ولا نبي ثم راعى بالغ فيؤخذ ثمرة النخل وإنما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من  
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياسا بما جاز أن  
يقاس شيء منه صلى الله عليه وسلم فيحل به شيء حرّمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليها المفسد للصلاة بالجماع وكل أسد فرضا بالجماع

باب الدعوى والصلح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك  
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر ذلك فان أباحني فنه رحمه الله كان يقول في هذا جاز  
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما  
يكون الصلح على الإنكار وإذا وقع الأقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل  
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح  
باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان للحلال المعروفة فإذا كان هذا هكذا عندنا  
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا دعوى وألغى العوض كله عن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادقا  
عليه المعوض والمعوّض إلا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثرا  
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب  
متغيب فان أباحني فنه رضي الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح  
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخر عنه دين عليه وهو متغيب كان قوله ما جعلا على  
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أظفرو  
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا بطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني  
الأكراه الذي أُرِدَ به وإذا صالح الرجل الرجل أو باع بعباءة أو قر بدين فأقام البيعة أن الطالب أكرهه



أين علماءكم يا أهل  
المدينة سمعت رسول  
الله ينهى عن مثل هذه  
ويقول إنما هلكت  
بنو إسرائيل حين  
اتخذها نسأؤهم ثم قال  
سمعت رسول الله يقول  
في مثل هذا اليوم اني  
صائم فمن شاء منكم فليصم  
\* أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا مالك عن ابن  
شهاب عن حميد بن  
عبد الرحمن أنه سمع  
معاوية عام حج وهو على  
المنبر يقول يا أهل  
المدينة أين علماءكم  
سمعت رسول الله يقول  
له - ذا اليوم هذا يوم  
عاشوراء ولم يكتب الله  
عليكم صيامه وأنصائم  
فمن شاء منكم فليصم ومن  
شاء فليفطر \* أخبرنا  
الثقة يحيى بن حسان  
عن الألب بن سعد عن  
نافع عن ابن عمر قال  
ذكر عند رسول الله يوم  
عاشوراء فقال النبي  
كان يوما يصومه أهل  
الجاهلية فمن أحب  
منكم أن يصومه فليصمه  
ومن كرهه فليدعه  
\* أخبرنا شفيان أنه  
سمع عبيد الله بن أبي يزيد  
يقول سمعت ابن عباس  
يقول ما علمت رسول

على ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كما جاز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ  
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الأكرام وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان  
الأكرام في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الأكرام وتفسير ذلك أن رجلا لوشهر على رجل سيف فقال  
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البينة على الأكرام وأبطل عنه ذلك الاقرار (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو اقرار أو صدقة ثم أقام المكروه البينة أنه فعل ذلك كما هو ومكره  
أبطلت هذا كما عنه والاكرام من كان أقوى من المكروه في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من  
الكره ولا يمنع هو بنفسه سلطانا كان أو لصا أو حارجيا أو رجلا في صغره أو في بيت مغلق على من هو أقوى  
منه . واذا اختلف الرجلان الى القاضي فأقر أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت  
عليه بذلك بينة وهو يحسد ذلك فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جاز وبه يأخذ وكان  
ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خاصم الاعندي ولا صلح لهما الاعندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا  
اختلف الرجلان الى القاضي فأقر أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت  
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضي القاضي بعلمه لانه  
انما يقضي بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كاشهدا قضى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين  
وشهود كثيرة لانه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال  
ان حكم بينهما لم يكن شاهدا وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه كحكم من لم يسمع شيئا ولم يعلمه وهذا قول  
شريح قد جاءه رجل يعلمه حقا فسأله أن يقضي له به فقال انتني بشاهدين ان كنت تريد أن أقضي لك قال  
أنت تعلم حق قال فاذهب الى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ  
منهم الحقوق اذا تجاحدوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تطل اذا حادوا بها وليس الحكم على يقين من أن  
ما شهدت به البينة كاشهدة وقد يكون ما هو أقل منها عددا أذكر كي فلا يقبل وماتم العدد نقص من الزكاة  
فيقبلون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن  
يكون شاهدا كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي  
يذهب اليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كراهة اظهار ذلك  
لثلاثيكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس \* واذا اختلف الرجلان على حكم يحكم بينهما ففرض  
بينهما بقضاء مخالف رأى القاضي فارتفع الى ذلك القاضي فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي  
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه علمه ما جاز  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اختلف الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه  
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع الى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الا واحد  
من قولين اما أن يكون اذا اختلفا جميعا على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون  
للقاضي أن يرد من حكمه الا ما ردى من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في  
معناه واما أن يكون حكمه بينهما كالفتيا فلا يلزم واحد منهما شيء فيبتدئ القاضي النظر بينهما كما يبتدئه  
بين من لم يحكم الى أحد

### (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة لزوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت  
أكرهني وجاءت على ذلك بينة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينها وأمضى عليها ما فعلت

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بينتها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها ومن دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كاه \* وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شئ من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب به شئ لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولدا كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو دارا فردت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكرناه وهب للشواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني النما بنى ما يملك فلا يكون له أن يبطل بناء ولا يهدمه ويقال له أن أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يبنى فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها دارا فبنتها لم يرجع بنصفها لأنه مبنيا أكثر قيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوب به لأنه حادث في ملكه بآئن منها كباينة الخراج والخدمة لها كالأولاد في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للراة أو يرجع بنصف الجارية أن أراد ذلك \* وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه وإن كان قد أدرك هذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لأمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فإن كان الابن بالغ لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغارا وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطى \* وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعا فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهما حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبدا لا يقسم فقبضاه جميعا الهبة والهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جازت الهبة \* وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها جذاذ عشرين وسق من نخل له بالعبية فلما حضره الموت قال لعائشة إنك لم تكوني قبضته وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

الله صام يوما يتكسرى صيامه فضله على الأيام الأهذا اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الأحاديث شئ مختلف عندنا والله أعلم الأشياء ذكره في حديث عائشة وهو ما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه لو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضا وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صام في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك إيجاب صومه إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس  
ولعل عائشة ان كانت  
ذهبت الى أنه كان واجبا  
ثم نسخ قائله لانه يحتمل  
أن تكون رأت النبي  
لمصاميه وأمر بصومه  
كان صومه فرضا ثم نسخها  
ترك أمره فمن شاء أن  
يدع صومه ولا أحسبها  
ذهبت الى هذا ولا  
ذهبت الا الى المذهب  
الاول لان الاول هو  
موافق القرآن ان الله  
فرض الصوم فبان انه  
شهر رمضان ودل  
حديث ابن عمر  
ومعاوية عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
على مثل معنى القرآن  
بأن لا فرض في الصوم  
الا رمضان وكذلك  
قول ابن عباس ما علمت  
رسول الله صام يوما  
يتحرى فضله على الايام  
الا هذا اليوم يعني يوم  
عاشوراء كأنه يذهب  
يتحرى فضله في التطوع  
بصومه

### (باب الطهارة بالماء)

« حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي رضي الله  
عنه قال الله تعالى  
وأزولنا من السماء ماء  
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب به لا وكيل معه  
فيها أو يسلمها ربا ويحلي بينه وبينه واحتى يكون لاحائل دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا  
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم  
يكن قبضا في الهبة \* وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوَّضه به بذلك منها عوضا وقبض  
الواهب فإن أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا  
بمنزلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء وبأخذ الشفعين بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع  
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل  
الرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوَّضه الموهوب به له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبتها لثواب  
كان فيها الشفعة وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول  
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب أن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع  
في شيء وهبه ولا الثواب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من  
قبل أنه اشترط عوضا مجعولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو  
معنى قول الشافعي \* وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب به له حتى مات الواهب فإن  
أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية إلا أن  
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا  
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب به له حتى مات لم يكن للموهوب به شيء وكانت للورثة الحاجز  
أرطاة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عمن  
عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز الا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ  
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس  
لواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو أكثر

### (باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان  
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ  
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليين (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع  
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى  
\* وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاء آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه  
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فإن أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما ثالث  
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أتلف ما استودع بجهالة لا ترى أنه لو قال هذا  
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن للآخر  
مثل ذلك لان قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه هو بجهالة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول  
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل  
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعير والدار فقال هي لأحدكما  
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

لا يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه له  
دونه أو يحلفا فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له وإن نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر  
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا  
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسمه بينهما والذي هو في يديه برغم أنه لأحدهما لهما  
\* وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لانه  
خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لانه ما ن عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل  
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضى بامانته لا أمانته غيره ولم يسلطه على أن  
يودعها غيره وكان متعديا ضامنا ان تلفت \* وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها فإن  
أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ  
وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة لان الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال  
أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن  
جماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتخاصمون الغرماء وأصحاب الوديعة  
الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضى  
الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بيعة وعليه  
دين محيط بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بيعة تقوم ولا إفراز من الميت وعرف لها  
عدد أو قيمة كان صاحب الوديعة كغيره من الغرماء

### (باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل  
برضا صاحبه فهلك من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه  
وقد بطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لانه لم يكن في يدي  
المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه  
منه أو قبضه عدل رضيا به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسوا الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص  
منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا \* وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة  
رضى الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول  
الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من  
الغرماء وقولهم جميعا فيه واحد (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد  
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بتمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه  
منه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال  
الميت \* وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى  
كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فأسد وقع فأسد فاصحاب المال  
أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة  
رضى الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضى الله تعالى  
عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما سبق من الدار رهنا بجميع  
الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا

فلم تجسدا ماء فقيموا  
صعيدا طيبا فسد على  
أن الطهارة بالماء كله  
\* حدثنا الربيع  
أخبرنا الشافعي حدثنا  
الثقة عن ابن أبي ذئب  
عن الثقة عنده عن  
حدثه أو عن عبيد  
الله بن عبد الرحمن  
العدوي عن أبي سعيد  
الخدري أن رجلا سأل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ان تبرأ بضاعته  
يطرح فيها الكلاب  
والحيض فقال النبي ان  
الماء لا ينجسه شيء

\* أخبرنا الثقة من  
أصحابنا عن الوليد بن  
كثير عن محمد بن عباد بن  
جعفر عن عبد الله بن  
عبد الله بن عمر عن أبيه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا كان  
الماء قلتين لم يحمل  
نجسا \* أخبرنا شفيان  
عن أبي الزناد عن موسى  
ابن أبي عثمان عن أبيه  
عن أبي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يبولن أحدكم في  
الماء الدائم ثم يغتسل  
منه وبه عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم



قال اذا ولفغ الكلب في  
 لئناه أحدكم فليغسله  
 سبع مرات \* حدثنا  
 الربيع أخبرنا الشافعي  
 أخبرنا مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة عن النسي  
 بنه الا أن مالك جعل  
 مكان ولفغ شرب \* أخبرنا  
 سفيان عن أيوب عن  
 ابن سيرين عن أبي هريرة  
 أن رسول الله قال اذا  
 ولفغ الكلب في لئناه  
 أحدكم فليغسله سبع  
 مرات أولا هسن أو  
 احداهن بالتراب (قال  
 الشافعي) فهذه الأحاديث  
 كلها نأخذ وليس  
 منها واحد يخالف عندنا  
 واحدا أما حديث بئر  
 بضاعة فان بئر بضاعة  
 كثيرة الماء واسعة كان  
 يطرح فيها من الأنجاس  
 ما لا يغير لها لونا ولا  
 طعما ولا يظهر له فيها  
 ريح فقيل للذي صلى الله  
 عليه وسلم نتوضأ من بئر  
 بضاعة وهي بئر يطرح  
 فيها كذا فقال النبي  
 والله أعلم بحبيبا الماء  
 لا ينجسه شيء وكان  
 جوابه محتملا كل ماء  
 وان قل وبينا أنه في الماء  
 مثلها اذا كان محببا عليها

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن \* واذا وضع الرجل الرهن  
 على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول  
 للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس  
 له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللمسلط أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في  
 قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند  
 محل الحق فهو فيه وكيل فاذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فاذا مات لم يكن له البيع الا بأمر  
 السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وان رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين  
 لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة انما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فاذا  
 كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كالة يبيع غير الرهن ولو كالة لم يطل لم يبطل الرهن  
 \* واذا ارتهن الرجل دارا ثم أجزها باذن الراهن فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من  
 الرهن حين أذن له أن يجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها  
 والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها الى  
 المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لانه مالك الدار ولا يخرج به ذامن الرهن وانما  
 منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المهرن ألا ترى أنه لو باعه  
 دارا فسكنها واستغلها ثم ردها بعب كان السكن والغلة للمشتري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن  
 يردّها لان ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن رقبة  
 الدار وكانت رقبة الدار للراهن الا أنه شرط للمرتهن فيها حق ما يجوز أن يكون النماء من الكراء والسكن الا  
 للراهن المالك الرقبة كما كان الكراء والسكن للمشتري المالك الرقبة في حنبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله  
 واذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبض في البيع جاز أن  
 يكون رهنا وقبض في الرهن واذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن  
 ينفع بالدار أو الدابة فانتفع بهما لم يكن هذا اخراجه من الرهن وما لهذا و اخراجه من الرهن وانما هذا منفعة  
 الراهن ليست في أصل الرهن لانه شيء يملكه الراهن دون المرتهن واذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض  
 المرتهن الاصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

### ﴿ باب الحوالة والكفالة في الدين ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به عنه رجل فان أباحنيقة رضى الله  
 تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيها ما شاء فان كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لانه قد  
 أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيهما جميعا لانه حيث قبل منه  
 الكفيل فقد أبرأه من المال الا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الاصل وان  
 كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيها ما شاء في قوله ما جمعا (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا  
 يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان للغريم أن  
 يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم بشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها انما تحول حق على  
 رجل الى غيره فاذا تحولت عن رجل لم يجوز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بتجديد عودته عليه ويأخذ المال

فلما روى أبو هريرة  
عن النبي أن يغسل الأثاء  
من ولوغ الكلب سبها  
دل على أن جواب رسول  
الله في بتر بضاعة عليها  
وكان العلم أنه على مثلها  
وأكثر منها ولا يدل  
حديث بتر بضاعة  
وحده على أن مادونها  
من الماء لا ينجس وكانت  
آنية الناس صغاراً  
انما هي صحون وصحاف  
ومخاضب الحجارة وما  
أشبه ذلك مما يحلب  
فيه ويشرب ويتوضأ  
وكبيراً ينتهم ما يحلب  
ويشرب فيه فكان  
في حديث أبي هريرة  
عن النبي إذا ولغ الكلب  
في آثاء أحدكم فليغسله  
سبع مرات دليل على  
أن قدر ماء الأثاء ينجس  
بمخالطة النجاسة وإن  
لم تغيره طعماً ولا ريحاً  
ولأنه لا يمكن فيه بيان  
أن ما يجاوزه وإن لم  
يلغ قدر ماء بتر بضاعة  
لا ينجس فكان البيان  
الذي قامت به الحجة على  
من علمه في الفسوق  
بين ما ينجس وبين ما لا  
ينجس من الماء الذي لم  
يتغير عن حاله وانقطع  
به السك في حديث

عليه دون المحبل بكل حال \* وإذا أخذ الرجل من الرجل كفلاً بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن  
أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول  
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفلاً بنفسه ثم أخذ منه كفلاً آخر  
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه \* وإذا كفل الرجل للرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة  
رضي الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان  
في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء  
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى  
وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم  
يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضي له ولا يقضي ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما  
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمناً وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة  
\* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فإن أباحنيقة  
رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن  
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن  
لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو  
فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يترك \* وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه  
الله تعالى كان يقول كفالته باطلة لأنها معروفة وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول  
كفالته جائزة لأنها من التجارة \* وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع  
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا  
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله  
تعالى وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة الكسالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب  
مال وإذا كذا نفعه أن يستهلك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نفعه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل أو كثر  
\* وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس  
له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمراً أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا  
أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان صحيحاً حاضراً فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن  
يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما عارض بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل  
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يرد لها لأن الموكل لم يرض  
بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل \* وإذا وكل رجل رجلاً  
بخصومة وأثبت الوكالة عند القاضي ثم أفر على صاحبه الذي وكاه أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي  
يخاصمه أقرب به عند القاضي فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن  
أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فأقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند  
القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا  
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكاه بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر  
ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فمافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكلاً فيما لم يوكله  
\* وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص أو حد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحنيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المذمى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة الا من المذمى ولا أقبل في ذلك وكيلا وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل الرجل الرجل بطلب حادثة أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تثبيت البيعة واذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقتص حتى يحضر المحدود والمقتص له من قبل أنه قد يقبله فيبطل الحق ويكذب البيعة فيبطل القصاص ويعفو \* واذا كانت في يدي رجل دار فاذا عاها رجل فقال الذي هي في يديه وكفى بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدق إلا أن يأتي على ذلك بيعة وأجعله خصما وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد ان كان متهما أيضا لم أقبل منه بيعة وجعلته خصما إلا أن يأتي بشهود أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدق ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول اذا اتهمته سألت البيعة على الوكالة فان لم يقيم البيعة جعلته خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كانت الدار في يدي رجل فادعها رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء أو نافيها وكيلا فنقض على الغائب سمع من المذمى البيعة وأحضر الذي هي في يديه فان أثبت وكالته قضى عليه وان لم يثبتا قضى بها الذي أقام عليه البيعة وكتب في القضاء اني قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فان جاءها على أنها في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصما فان جاء بالبيعة على الوكالة جعلته خصما « قال الربيع » وحفظي عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب \* قال واذا كان للرجل على الرجل مال بفاء رجل فقال قد وكنت يقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه اياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأجبره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه وأقول أنت أعلم فان شئت فأعطيه وان شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده بفاء رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه اليه فان دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقرب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه اياه وذلك أن قراره اياه به اقرار منه على غيره فلا يجوز اقراره على غيره \* واذا وكل الرجل رجلاً في شيء فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه خصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل بيعة على الوكالة ونثبتها له وليس معه خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا جاءه رجل فذكر فيه يريد أن يغيب فقال هذا وكيلا في كل حق لي يخصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته واذا تغيب الخصم وكل له وكيلا وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيعة على الوكالة وجعله وكيلا لحضر معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا بسبيل وإنما أثبت له الوكالة على الموكل وقد تثبت له الوكالة ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة انما هي شهادة للخصم تثبت له حقا على الموكل \* واذا وكل رجل رجلاً بكل قليل وكثير فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه لانه لم يملكه بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا وكله في كل قليل وكثير فباع داراً أو غير ذلك كان جائزاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير لم يزد على هذا قالو كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يملكه ببيع القليل والكثير ويملكه بحفظ القليل والكثير لا غيره ويملكه بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجوز

الولد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح باسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وشياً (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديما وحديثا كبار لعز الماء بها فاذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلان بقلال هجر وفي قول النبي اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا دلالتان احدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسا لان القلتين اذا لم تجسأ لم تجسس أكثر منهما وهذاوافق جملة حديث بربضاعه والدلالة الثانية أنه اذا كان أقل من قلتين حمل النجاسة لأن قوله اذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على انه

أن يكون وكما لا حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عارة أو غير ذلك \* وإذا وكلت المرأة وكلا بالخصومة وهي حاضرة فإن أباحني فخره الله كان يقول لا أقبل إلا أن يرضى الخصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكّل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن للخصومة قماوان الشيطان يحضرها

### (باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معلومة بعينها فإن أباحني فخره الله تعالى كان يقول ماترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودعة بالخصص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودعة شيء لأن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلكت ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه ديون فالودعة قرب الودعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودراهم وما لا يعرف بعينه حاص رب الودعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلك الودعة فيكون القول قوله لأنه أمين \* وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاء فإن أباحني فخره رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للدين أقر لهم في المرض بالخصص ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئا ولا تجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقر له في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفة من بيع أو وجبايات أو شيء استهلكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لأنسان فذلك كله سواء ويتخاصون معالا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقره باطل كأقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يخاص به غمأوه فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص وإن لم يكن بينة لم يخاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجز له وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقّه فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يخاص به \* وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أباحني فخره رضي الله تعالى عنه كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لا شيء لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح بهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن أمره فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن انفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضرا ألزمناه نفقتها وبعتها في ماله ثم يغيب عنها أو يمنعها النفقة ولا يجعل لها عليه دين لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقا والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضي على غائب إلا زوجه فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطررها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرر حقا بترك صاحبه القيام عليه ويحب من قول أصحابنا في الحياة لا يقول الحق جديد والترك غير

أذالم يكن كذا جل النجاسة وما دون القلتين موافق جلة حديث أبي هريرة أن يغسل الاناء من شرب الكلب فيه وأذنية القوم أو أكثر آنية الناس اليوم صغار لاتسع بعض قرية فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بئر بضاعة ولا إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كثير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بئر بضاعة على أنه انما هي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجسه كما ينهي الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما



يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قذر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى ابن أبي عثمان يضاد حديث بئر بضاعه وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول نجس كل ماء دائم قبل فعلك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً بال في البحر أن نجس بوله ماء البحر وإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل نهى ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر نجس فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينجس فإن حدثته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة \* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً \* وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال بخلاف ذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حين معافاهو قصاص فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا بتراضٍ ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به اليسوع \* وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر وإن كانوا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباهم ما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنتين غير عدلين فأقرأ أحدهما على أبيه بدين فقد قال به أصحابنا للغريم المقر أنه أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقربه الآخر ذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا ففي أقوله الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكونا في الميراث سواء \* وإذا كتب الرجل بقرض في ذكرك ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول أخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاءه البينة أنها مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهذا رب المال ودعاه المشهود له أحلفناه وإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أولى من شهوده شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها ضمن أو يكونوا كذبوا \* وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بما في ذكرك من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من رباؤه قد أقر أنه قد كتب ذكرك من شيء جائز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بأقراره أنه من شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من رباؤه فإن شهدت البينة على أصل بيع رباؤه الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها \* وإذا أقر الرجل بما في ذكرك من شيء ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنية قبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألتفت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخر الفرع كذا في النسخ وتأمله

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعث هذا فإن قال نعم قلت فأقيم البينة على أنك قد وقفته متاعه فإن قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء بذكرك حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما أقر بقبضه فإن لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا أن يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكرك حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته ياءه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وإن قال قد أقرني بالألف فخذني باقراره أخذته به وأحلفته على دعوى المشهود عليه \* وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بألفين فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لأشهادة لهما لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجبر من ذلك ألف درهم ويقضي بها الطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف ونجسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لأنه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر نجسمائة فصارت هذه مفصلة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد له أحدهما بألف والآخر بألفين سألتهم أن زعم أنهما شهدا بها عليه باقراره أو زعم الذي شهد بألف أنه سئل في الألفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين أن أراد أخذه بلا يمين وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهد وإن كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بها عليه من ثمن ثياب قبضها فقد بينا أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ الابيمين مع كل واحد منهما فإن أحب حلف معهما وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر إذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا ونجسمائة . وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الا شاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وأبراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد الا شهادة شاهدين معا « قال الربيع » من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها إلّا كما لا يشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا إلى أنفسهما اجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها إلّا كما فلم تجز الا شهادة شاهدين على كل شاهد وإذا شهد الشهود على دار أنهما فلان مات وتركها ميراثين فلان وفلان فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ان شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم . وإذا وارث غيرهم بيينة أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان وفلان مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا الا فلان وفلان وبطل القاضي شهادتهم فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة بالباطنة

أن يكون ما آن تخاطبهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينحس أحدهما ولا ينحس الآخر الانحسير لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون الانحسير عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينحس ما دون نجس قرب ولا ينحس نجس قرب فما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينحس ماء ولا ينحس آخروهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلقون فتنبع اجاعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحهم بحرم مخالطه لم يظهر الماء أبدا حتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فإذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحها أولونه كان نجساروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

به قضى لهم بالميراث وان جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فان كانوا من غير أهل المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فسل أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثا غيرهم فان قالوا نعم قد بلغنا فان لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم فان تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال ودفعه اليه ولم يجبره أن يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك على الاحتاط لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيه ما رد شهادتهم لان الشهادة على البت تؤول الى العلم \* واذا شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فان أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضى بالمال ويتطرق في المهر لانه قد وطئ فاذا لم يقيم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال أيعا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته ذلك فأنما شاهدوا على ضعف فلا شهادة لهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فاما السكران فان أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه وان كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع الى الوالى حتى ذهب السكر عنه الا أنه في بدى الشرط أو عامل الوالى فانه يحذر (قال الشافعي) رحمه الله واذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فيه شيء لله عز وجل وللناس مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأبوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه ذلك الحد الا أن يحدث توبة قبل زمه بالناس ويسقط عنه ماله قيسا على قول الله عز وجل في المحاربين الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط عنه والتوبة مما كان ذنبا بالكلام مثل القذف وما أشبه الكلام بالرجوع عن ذلك والتوبة عما كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من الشيء تركه الذي دخل به فيه « قال الربيع » للشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وان تاب لان الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت به ان شاء الله تعالى الا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل الا في المحاربين خاصة فاما ما كان للادمية فانهم ان كانوا قتلوا فأولياء الدم مخيرون في قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وان كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بوزور وقال أنا أخرجهم وأقيم البينة أنهم استؤجروا وأنهم قوم فساد فان أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل الجرح على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فاما غير ذلك من محدودي قذف أو شريك أو عبد فهم يقبلان في هذا الجرح جميعا وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح اذا شهد من أعرفه وأتق به (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعندوا انبى للقاضي أن يسبهم وما شهدوا به على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فان جاء بجرحهم قبلها وان لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل في جرحهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وان كانوا عدولا ويقبل جرحهم عما تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحهم ولا يقبل منهم الجرح الا بان بينوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحا فان من الشهود من يجرح بالتأويل وبالامر الذي لا جرح في مثله فلا يقبل الجرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كان الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل \* واذا شهد الوصى للوارث الكبير على الميت بدین أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فان أنا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل فأوصى الى رجل فشهد الوصى لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصى فشهادته جائزة وليس فيها شيء تزله وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي - واذا شهد الوصى على غير الميت للوارث الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولهما جميعا (قال الشافعي) وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على





لم ينبغ أن يرجه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فاتركوه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفه لا تتركوه إلا بعد وقوع الحجارة \* وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أو بيعتهم قتلهم ولا نغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا عفا فإن قالوا ترك القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عدا القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا \* وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحاولوه وصغروه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافقت الحلية وهو ينتفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرأيت لو كانت جارية جميلة والرجل غييراً أميناً كنت أبعث بهما معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاءه بالكتاب كفيلاً ثم يبعث به إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيلاً وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتاباً إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحاولها فالتقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فرددت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها إجارة عوضت تلفاً غير مضمونه ولو جعل ضمانها من المدفوعة أنه وجعل عليه كراءها في مغيبها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وأما ضمن المتعدى وهذا لم يتعد وأما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليها وليس على الشهود أن يكفوا الذهاب من بلدانهم والأتان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان \* وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدا بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصر به الشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدا بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أو أوطنة أو مات رده شهادة العدل قبل ذلك منه ووردهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قد زالا فيها مصر وصار إيهامها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغيرت إليها قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صار إيهامها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مدة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيرا قبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانجاس  
كان قولاً لا يستطيع  
أحدره ولكن زعمت  
أن الماء الذي يطهر به  
ينجس بعضه فقلت له  
إلى زعمته بالعرض من  
قول رسول الله الذي  
ليس لأحد فيه الإطاعة  
الله بالتسليم له فأدخل  
حديث موسى بن أبي  
عثمان لا يبولن أحدكم  
في الماء الدائم ثم يغتسل  
فيه فأدخلت عليه  
ما وصفت من أجماع  
الناس فيما علمته على  
خلاف ما ذهب إليه منه  
ومن ماء المصانع الكبار  
والبحر فلم يكن عنده فيه  
حجة \* حدثنا الربيع  
قال قال الشافعي وقلت  
له ما علمتكم اتبعتم في  
الماء سنة ولا أجماعاً  
ولا قياساً ولقد قاتم  
فيه أقاويل لعله لو قيل  
لعاقل تخاطماً فقال  
ما قاتم لكان قد أحسن  
التخاطم ثم ذكرت فيه  
الحجج بما ذكرت من  
السنة وقلت له أفى  
أحدمع النبي حجة فقال  
لا وقلت أليست تثبت  
الأحاديث التي وصفت  
فقال أما حديث الوليد  
ابن كثير وحديث ولوغ

الكلب في الماء وحديث  
مسوسى بن أبي عثمان  
فتثبت بأسنادها  
وحديث بئر بضاعة  
فيثبت بشهرته وأنه  
معروف فقلت له لقد  
خالفتها كلها وقلت قولاً  
اخرته مخالفاً للخبر  
خارجاً من القياس  
فقال وما هو قلت  
اذكر القدر الذي اذا  
بلغه الماء الراكد لم  
ينجس واذا نقص منه  
الماء الراكد نجس  
قال الذي اذا حرل  
أدناه لم يضرب أقصاه  
فقلت أقلت هذا خبراً  
قال لا قلت فقياساً قال  
لا ولكن مع قول أنه  
يختلط بتحريل  
الآدميين ولا يختلط  
قلت أرايت ان حركته  
الريح فاختلط قال ان  
قلت انه ينجس اذا  
اختلط ما تقول قلت  
أقول أرايت رجلاً  
من البحر تضرب  
أمواجها فتأتى من  
أقصاها الى أن تفيض  
على الساحل اذا  
هاجت الريح اختلط  
قال نعم فقلت أفتنجس  
تلك الرجل من البحر  
قال لا ولو قلت نجس  
تفاحش على قلت فن

أعلمهم ما من عدل له ما غريباً ومن أهل بلدهما لأن الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله  
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترصون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل  
العلم مخالفاً أن هذا معنى الآية واذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم الا بربع أن يكون الشاهدان  
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكان مسلماً عدلاً لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط  
الاربعة واذا زعموا هذا فنقص الاسلام أولى أن لا تجوز معه الشهادة من نقص الحرية فان زعموا أن هذه الآية  
التي جمعت هذه الأربعة الخصال حتم أن لا يجوز من اليهود الا من كانت فيه هذه الخصال الاربعة المجتمعة فقد  
خالقوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وان زعموا أنها دلالة وأنها غير مانعة أن  
يجوز غير من جمع هذه الشروط الاربعة فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبيد وقد سألتهم فكان أعلى على من زعموا  
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أيجز  
على شهادة عبد فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء فان زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير ان في الآية  
شرط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهي محتملة لها وفي الآية بيان شرط الاسلام فلم وافق شريحاً  
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الأقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد  
ولا على أحد حتى يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه  
ي واذ شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد الشاهدان من النصارى على رجل من اليهود  
فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى  
لا يجيز ذلك ويقول لانهم ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودى من النصرانى والنصرانى من  
اليهودى ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وان اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث  
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تكلم أهل الملل الينا فكلنا بينهم لم نورث مسلماً  
من كافر ولا كافراً من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودى النصرانى والنصرانى اليهودى  
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الاسلام ملة لأن الاصل انما هو ايمان أو كفر . واذ شهد اليهود عند  
قاضى الكوفة على عبد وحواله ووصفوه أنه لرجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أكتب له وقال ابن  
أبي ليلى أكتب شهادتهم الى قاضى البلد الذى فيه العبد فيجمع القاضى الذى العبد في بلده بين الذى جاء  
بالكتاب وبين الذى عنده العبد فان كان الذى عنده العبد حجة والا بعث بالعبد مع الرجل الذى جاء بالكتاب محتوماً  
في عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب الى القاضى بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضى الكوفة بين البينة وبين  
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذى جاء به الى قاضى البلد الذى كان فيه العبد حتى يجمع بينه  
وبين خصمه ثم يعرض عليه القضاء ويبرأ كفيلاً وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجب تهمة  
أو أمر يستريه من الغلام . واذ اسافر الرجل المسلم فأسهده الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب  
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي  
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ اسافر المسلم فأشهد على  
وصيته ذميين لم يقبله ما لم اوصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى  
على شاهد الزور تعزيراً غير أنه يعثبه الى سوقه ان كان سوقياً الى مسجد قومته ان كان من العرب فيقول  
القاضى يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهداً ورؤا حذره وحذروه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة  
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يعثبه ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال  
أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا يبلغ به أربعين سوطاً ويطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

كافك قولاً يخاف  
السنة والقياس  
ويتفاحش عليك فلا  
تقوم منه على شيء أبداً  
قال فان قلت ذلك قلت  
فيقال لك أيجوز في  
القياس أن يكون ما أن  
خالطتهما نجاسة لم تغير  
شيئاً لا ينحس أحدهما  
وينحس الآخران كان  
أقل منه بقدرح قال لا  
قلت ولا يجوز الآن  
لا ينحس شيء من الماء  
الابان يتغير بحرام  
خالطه لأنه يزيل  
الأنجاس أو ينحس  
كله بكل ما خالطه قال  
ما يستقيم في القياس الا  
هذا ولكن لا قياس مع  
خلاف خبر لازم قلت  
فقد خالفت الخبر اللازم  
ولم تقل معقولاً ولم تنقس  
وزعمت أن فأرة لو وقعت  
في بئر فانتزح منها  
عشرون أو ثلاثون  
دلو ثم طهرت البئر فان  
طرحت تلك العشرون  
أو الثلاثون دلو في بئر  
أخرى لم ينزح منها الا  
عشرون أو ثلاثون  
دلو وان كانت ميتة  
أكبر من ذلك نزح  
منها أربعون أو ستون  
دلو فمن وقت هذا  
في الماء الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزور أو علم القاضي يقيناً أنه قد شهد بزور وعززه  
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقفه في المسجد وان كان من أهل القبلة وقفه  
في قبيلته وان كان سوقياً وقفه في سوقه وقال أنا وجدنا هذا شاهداً زوراً فاعرفوه واحذروه وإذا أمكن  
بحال أن لا يكون شاهداً زوراً وشبه عليه بما يغلط به مثله قبل له لا تقدمت على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه  
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم  
يعززا ولا واحد منهما لأن لا ندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما  
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعززا واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب  
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعززا لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين  
\* وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فان أحسنه رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها  
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على اقرار فانه كان  
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعاً وان اختلفا في الافرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما  
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى  
فان أباحنيفة رحمه الله كان يقول لا نضربهما وتتهم المدعي عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عزرهما وضربهما  
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعزرها إذا أمكن صدقهما \* وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد  
فان أباحنيفة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ  
\* وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة  
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن  
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرقوا ولا بعد  
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا بمن شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي  
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادة من اذ لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه باقران  
والقياس لأعرف شاهداً يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا  
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

### (باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فان أباحنيفة رضي الله عنه  
كان يقول لا ترضى عليه عينا مع شهوده ومن حجت في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
اليمين على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على  
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستخلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فان قال المدعي عليه أنا  
أرد اليمين عليه فانه لا يرد اليمين عليه إلا أن يثمه فيرد اليمين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)  
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شاهديه ولو جعلنا عليه اليمين مع شاهديه  
لم يكن لاحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على  
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وان نكل قلنا  
لصاحب الدعوى لسانا نعطيك بنكوله شيئاً إلا أن تخلف مع نكوله فان حلفت أعطيناك وان امتنعت لم نعطك  
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية \* وإذا ورث الرجل ميراثاً داراً أو أرضاً أو غير ذلك فادعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له يئنة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيقة رضى الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه ان شاء وان أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول واذا كان الشيء لا يلزمه الا بقبوله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لا أقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرنا من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله واذا ورث الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بخلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غيره فوثره على العلم وإذا استخلف المدعى المدعى عليه على دعواه فخلفه القاضي على ذلك ثم أتى باليئنة بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيئنة العادلة وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البيئنة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه ببينة وأخلفه القاضي خلف ثم جاء المدعى ببينة قبلتها وقضيت له بها ولم أمتنع البيئنة العادلة التي حكم المسلمون بالايعطاء بها باليمين الفاجرة

### (باب الوصايا)

واذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا أو بخدمة عبدا أو بغلة بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو غمرة بستانه والثلث بحمله فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وان لم يحمله الثلث العبد جاز له منه ما حل الثلث ورد ما لم يحمله وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا (قال) واذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف ماله كله ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بطم حرام ولولونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أيتجنس بعضه أم ينجس كله قال بل ينجس كله قلت أفأريت شيئا قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس ورحمة الله عليهم قلت أفقتل ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخلفت مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت الغارة في بئر نزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزح زمزم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فلعل البئر تغيرت بدم قلت فتحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زمزم ولا



## (باب الموارث)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وحيده فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالته مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من إثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب إننا طرحنا الأخ بالجد ثلاث خصال أنهم مجتمعون معنا عليها أنكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تقصونه من السدس وكذلك منزلة الاب وأنكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت إنما يحجب به بنى الام خبرا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الام بنت ابن ابن متسلسلة وهذه وإن وافقت منزلة الاب في هذا الموضع فلم تحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره وإذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره وأما أن لا تنقص من السدس فإننا لم ننقصه خبرا ونحن لا نقص الجدة من السدس أفرأيتنا وأياك أفتناها مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة ف نحن وأنت نلزم من يبننا وبين آدم اسم الابوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو قاتلا والموروث مقتولا وكان الموروث حرا والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثناه هؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولسكننا انما ورثناهم خبرا لا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فهم قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ إذا طلبا ميراث الميت أي دليلان بقراءة أنفسهما أم بقراءة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فقراءة أبي الميت دليلان معالي الميت قلت فأجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أنه أو أبوه قال بل ابنه لأن له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف يجب الأخ بالجد والأخ إذا مات الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالأخر ينبغي أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيما معالجوز ولو كان له معنى ينبغي أن نجعل للاخ أبدأ حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أم بنيت الفرض في كتاب الله قال نعم قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا الا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث كل التثبيت فلا أعلم الا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف \* وإذا أقربت الأخت وهي لأب وأم وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول نعطيها نصف ما في يدها لأنها أقربت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيها مما في يدها شيئا لأنها أقربت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء في الورثة كلهم ما قال جيعا (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أنه لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وهو وارث فكان إقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئا من قبل أنه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه إذا كان وارثا بالنسب كان

(١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قال من الاعطاء مما في يديها وعدمه تدبر

فيها هو أكثر ماء منها وأوسع حتى ينزح فليس لك في هذا شيء وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفهم مالو كان نابتا وزعت لو أن رجلا كان جنباف دخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يظهر ثم هكذا ان دخل ثانية ثم يظهر الثالثة فإذا كان ينجس أولا ثم ينجس ثانية وكان نجسا قبل دخوله أولا ولم يظهر بها ولا ثانية أليس قد ازداد في قولك نجاسة فله كان نجسا بالجنابة ثم زاد نجاسة عماسة الماء النجس فكيف يظهر بالثالثة ولم يظهر بالثانية قبلها ولا بالاولى قبل الثانية قال ان من أصحبتنا من قال لا يظهر أبدا قلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس قلت فن كلفك خلاف السنة وما يخرج من أقاويل الناس وقلته وزعت أنك ان أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن توضعها نجست البئر كلها لانه ماء توضع به

موروثاته واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجر أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بألف فحده المقر له بالبيع لم تعطه الدار وان كان بائعها قد كان أقرباؤها قد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقرأ أنها كانت ملكا له الا وهو مملوك عليه بهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في غنمه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك الى مالك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أخطأ أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته واذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاته واذا مات الرجل وترك امرأته وولدها ولم يقر بحمل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحني فدرجه الله تعالى كان يقول لا قبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أوزنه بشهادة امرأته وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأوزنه بشهادتها وحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك ولدا ووزنه فولدت فأنكر ابنه ولدها فغضت باربع نسوة يشهدن بأنها ولدته كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا قبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لان الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا او امرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزنا النساء فيما يغيب عنه الرجل لم يجر أن نجز منهن الا بأربع قياسا على ما وصفت وجلة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح : واذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحني فدرجه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ورثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل أمتان لازم ج واحد منهما فولدتا ودين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنازرهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وان لم تكن قافة وكانت فأسكل عليهما لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرعنا بينهما فأما مخرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق : واذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتها والذى هي في يديه منكرك لذلك فان أباحني فدرضى الله عنه كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجدتر كهاميرانا لا به ولا ي صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثا لهذا لا يعلمون له وارثا غيرهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي خنيفة ولا يقولان لا نعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتها أبي أبهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بهادار الجدتها ولم أقسمها بينهما حتى تثبت البينة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لاني لا أدري لعل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البينة اذا قالوا مات جدتهما وترك كهاميرانا لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهودا على ما لا يعلمون لانهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم اذا قالوا لا نعلم وارثا غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل الخبرة المشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة بجوار أو غيره فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت : واذا توفي الرجل وترك امرأته وترك في يته متاعا فان أباحني فدرضى الله عنه كان

ولا تظهر حتى تنزع كلها واذا سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلو أو ثلاثين دلو افرغت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس كلها فلا تطهر أبدا وانها تطهر من الميتة بعشرين دلو أو ثلاثين دلو رأيت أحدا قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجس الميتة وزعمت أنه ان أدخل يده ولا ينوي وضوءا طهرت يده للوضوء ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تحييسها أو ينوي أولا ينوي شيئا أن ذلك سواء قال نعم النجاسة كلها سواء ونيت لا تصنع في الماء شيئا قلت وما ناظره اما طاهر واما نجس قال نعم قلت فلم زعمت أن نيت في الوضوء تنجس الماء اني لأحسبكم لو قال هذا غيركم لبلغتم به الى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الجازييين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ قلت وأقام عليه وهو يقول هذا فيه

يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزئها من متاعها في ذلك كله لانه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته أو صنائع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فناع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن تقوم لاحدهما بيعة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة أو الرجل أو بعد ما يموتان واختلفت في دلائل ورثتهما بعد موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البيعة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيعة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغيبة عنه على الاجماع أن هذا المتاع في أيديهما معافوه بينهما نص فان كان يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخسوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قديما تلك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيعة على متاع النساء والمرأة البيعة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيعة فاذا قال بلى قيل أفليس قلزعت وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البيعة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليهم الظنون وتركت الظاهر فيل كفا تقول في عطار ودباغ في أيديهما معطر ومتاع الدباغ تداعياهما فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعياهما يقولوا لولوا فان زعمت أنك تجعل للموسر وهو بأيديهما معا خلفت مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل والاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذى نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له وان أبي فليت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عم له فمات وترك مالا فسألا ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعمالا لولاء لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعتق والآخر أنه لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

### (باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصيا للآخر الا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا للآخر الا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء أو يذ كر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى بحاله وولده ووصية الذى أوصى اليه الى رجل آخر فلا يكون الآخر بوصية الأوسط وصيلاً للأول ويكون وصيلاً للأوسط الموصى اليه وذلك أن الأول رضى بأمانته الأوسط ولم يرض أمانة الذى بعده والوصى أضعف حالاً فى أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلاً وكل رجلاً بشئ لم يكن للوكيل أن يוכל غيره بالذى وكله به ليستوجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى الى الوصى أن لك أن توصى بما أوصيت به اليك الى من رأيت فأوصى الى رجل بتركة نفسه لم يكن وصيلاً للأول ولا يكون وصيلاً للأول حتى يقول قد أوصيت اليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصيلاً له ولو أن وصيلاً أيتام تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن ابراهيم الخفي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على التامى الزكاة فى أموالهم فان أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على تيم زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعى) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصياً بتركة ميت يلى أموالهم كان أحب الي أن يجزى لهم بها لم تكن التماره بها عندى تعدياً وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً تلفت وقد اتجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بحال تيم كان يليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بنى محمد بن أبي بكر فى البحر وهم أيتام وتلبسهم وتؤدى منها الزكاة وعلى ولي التيم أن يؤدى الزكاة عنه فى جميع ماله كما يؤدى بها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطى من مال التيم ما لزمه من جناية لوجنائه أو نفقة له من صلاحه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ان عندنا مالاً لليتيم قد أسرعت فيه الزكاة وذكر أنه دفعه الى رجل يتجرفيه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى إما قال مضاربة وإما قال بضاعة وقال بعض الناس لازكاة فى مال التيم الناض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدى عنه وجنائه التى تلزم من ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا فى كتاب الزكاة (قال) ولو أن وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول فى ذلك بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز فى كل شئ كان منه بداً ولم يكن ولا يجوز على الكبار فى شئ من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ باع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً مات وأوصى الى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن عليه دين باع الوصى عقاراً مما ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر فى بيعه على الصغار فان كان باع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به أو باع عليهم نظراً لهم ببيع غبطة كان بيعاً جائزاً وان لم يبع فى واحد من الوجهين ولا أمر لزمهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان فى يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذى هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

(باب فى الشركة والعق وغيره)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر من ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفاوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف

قولكم فى الماء قلت أفترجع الى الحسن فاعلمته رجع اليه ولا غيره ممن ترأس منهم بل علمت من ازداد من قولنا فى الماء بعدا فقال اذا وقعت فأرة فى بئر لم تظهر أبداً إلا بان يحفر تحتها برفيفرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا وفى هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يجمله عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب الى بعض قولهم فى الماء والحجة عليه بالحجة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل الا نام من الكلب سبعة ويكفى فيه دون سبع فالجحة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ووافقنا بعض أهل ناحيتنا فى غسل الاناء اذا ولغ الكلب فيه وأن يهرق الماء ثم عاد فقال ان ولغ الكلب بالبادية فى اللبن شرب اللبن وكل وغسل الاناء لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا



القول عما وصفنا من  
قول غيره أرايت اذ زعم  
أن الكلب بلغ في اللبن  
فينجس الاناء بمساسة  
اللبن الذي ماسه لسان  
الكلب حتى يغسل  
فكيف لا ينجس اللبن  
واذا نجس اللبن فكيف  
يؤكل أو يشرب فان  
قال لا ينجس اللبن فكيف  
ينجس الاناء بمساسة اللبن  
واللبن غدير نجس  
أرايت قوله ما زالت  
الكلاب بالبادية فمن  
أخبرها أنها اذا كانت  
بالبادية لا ينجس واذا  
كانت بالقرية نجست  
أترى أن البادية تظهر  
أرايت اذا كان القمار  
والوزغان بالقرية أكنه  
من الكلاب بالبادية  
وأقدم منها أوفي مثل  
قدمها أو أخرى أن  
لا يمتنع منها أفرأيت اذا  
وقعت فارة أو وزغ أو  
بعض دواب اليبوت في  
سمن أولبن أو ماء قليل  
أينجسه قال فان قال لا  
ينجسه في القرية لانه  
لا يمتنع أن يموت في  
بعض أنيتهم وينجسه  
في البادية فقد سوى  
بين قوله وزاد في الخط  
وان قال ينجسه قيل

شيأ من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفاوضة باطلة الا أن يكون ناشر يكن يعدان المفاوضة خلط المال  
بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان  
فاذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير  
هذا المال الذي اشتركا فيه معان تجارية أو إجارة أو كزاً أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما  
بان المفاوضة عندهما بان يكونا شريكين في كل ما أفاد ابوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة  
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشتري الرجلان بمائتي درهم فيجدا أحدهما كزاً  
فيكون بينهما أرايت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا على كمال يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية  
مالم يكن للعطى ولا للعطى مالم يعلمه واحد منهما فحينئذ على مائتي درهم اشتركا بها فان عدوه بيعا فيبيع مالم  
يكن لا يجوز أرايت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد المالا من عمل أو هبة أي يكون الآخرفها  
شريكا لقد أنكرنا وأقل من هذا (قال) ولو أن عبد ابن رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان  
الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد  
في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على  
العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شيء وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى  
يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخبر  
صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة  
للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها والولاء بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء  
بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع  
بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر ان يعتق منه شيأ وكان يقول اذا أعتق  
شخصاً مملوكاً فقد أعتقه كله ولا يتبع العبد فيكون بعضه رقيقاً وبعضه حراً به يأخذ أرايت ما أعتق  
منه أي يكون رقيقاً فان كان ما أعتق منه يكون رقيقاً فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق  
الآخر أن لا يجتمع في امرأه بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة للزوج على حالها وكذلك  
الرقيق وبهذا يأخذ الاخضلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شيء رقيق أو يسعى في قيمته أرايت لو أن  
الشريك قال نصيب شريكي منه حراً وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منه مالا يملك واذا أعتق منه مالا يملك  
فكيف يعتق منه مالا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد  
بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسراً بان يؤدي نصف قيمته والعبد حر كله والولاء للعتق  
الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسراً فالنصف الأول حر والنصف الثاني ماله ولا سعاية  
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الا انا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم كان مما  
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما  
لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياساً على المرأة  
قيل له أيجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة فان قال لا لا تكون الامنكوحة كلها أو غير منكموحة قيل له  
أفيجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فإين العبد من المرأة وقيل له أيجوز له أن يكتتب المرأة  
على الطلاق ويكون منوعاً حتى تؤدي الكتابة أو تهز فان قال لا قيل أفيجوز هذا في العبد فان قال  
نعم قيل لم يجمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعلت بينهما ويقال له  
أيضاً أن تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكاً لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجته له

كما يكون العبد اذا وهبه صار عبد المولى وبهله فان قال لا قيل فبال المرأة تقاس على المولى ويقال له  
 رأيت العبد اذا عتق مرة أو يكون لسيده أن يسترقه كما يكون له اذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان  
 قال لا قيل فاعلم شيئا بعد مما قاسه به منه . (قال) ولو أن عبدين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن  
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيئا فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان  
 يقول المكاتب باطلة ولصاحبه أن يردها لأنها منمنعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن  
 أبي ليلى يقول المكاتب جائز وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول  
 ابن أبي ليلى حتى يتطهر ما يصنع في المكاتبه فان أذاه إلى صاحبه أعتق وكان الذي كاتب ضامه نصف القيمة  
 والولاء كله وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز  
 عنها وان شاء سعى فيها فان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان  
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما  
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين رجلين فكتاب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه  
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤدي جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف  
 المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق  
 منه ما عتق ولوردت الكتابة قبل الاداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الاداء  
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد لان عقد  
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن  
 يحددها \* (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ليس للأخر  
 أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته . واذا ورث أحد  
 المتفاوضين ميراثا فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ قال وتنتقض المناوضة اذا  
 قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين  
 رجلين فدبره أحدهما فلا خير بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب  
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة  
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال  
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين بطوها  
 أحدهما فتلد أنها أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس بواقع مكانه انما هو واقع بعدمدة كعتق المدبر  
 يقع بعدمدة \* وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى  
 كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعتق  
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول  
 التدبير باطل والعتق جائز والمعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد  
 ثم يرجع على المعتق والولاء كله للمعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته  
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما  
 نصيبه وأعتق الآخر بتاتا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولأولاه وان كان معسرا فنصيبه  
 منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجهله مدبرا كله  
 اذا كان المدبر الأول موسرا لان تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القصار  
 الذين لم يبيعوا المدبر

تكفي لم يقل هذا في  
 الكلب في البادية وأهل  
 البادية يضبطون أو عتقهم  
 من الكلاب ضبطا  
 لا يقدر عليه أهل  
 القرية من الفارة  
 وغيرها لانهم يكوون  
 على ألبانهم القرب  
 ويقل حبسه عندهم  
 لانه لا يبقى لهم ولا  
 يقونه لانه مما لا يدخر  
 ويكفون عليه الأنية  
 ويزجرون الكلاب عن  
 مواضعه ويضربونها  
 فتزجر ولا يستطيع شئ  
 من هذا في الفارة ولا  
 دواب البيوت بحال  
 وأهل البيوت يدخرون  
 إدامهم وأطعمتهم  
 للسنة وأكثروا كيف  
 قال هذا في أهل البادية  
 دون أهل القرية وكيف  
 جازلن قال ما أحكى أن  
 يعيب أحدا بخلافه  
 الحديث عن النبي عيا  
 يجاوز فيه القدر والذي  
 عابه لم يعد أن ترد الاخبار  
 ولم يدع من قبولها  
 ما يكثر به على قائله  
 أو آخر استمر من رد  
 الاخبار ووجهها وجوها  
 تحتلها أو تشبه بها  
 فعينا مذهبهم وعابه  
 ثم شرهم في بعض

## (باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباحنيقة رجه الله كل يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبنيده العبد مال فالملك للسيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله البائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يعد والمكاتب أن يكون مشتر بالنفس فرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعلق فذلك أحرى لأنك على مولاه ما لا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون مال الكمال العبد بشرائه العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردته مولاه في الرق فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول ذلك جائز وهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه ردم مكاتبه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان رده وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردته حتى يجتمع عليه نجمان قد حلا عليه في يوم خاص إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أردته حتى أنظر فإن كان نجمه قريبا وكان يرحى لم يجل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب ببيعته سيده ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقفى وابن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه ردم مكاتبه عجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد بشريحار دما كاتبا عجز في الرق \* وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفاله باطل وما تكفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوكا فذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف تجوز الكفالة عنه لمولاه أرى رجلا كفله رجل عن عبده كفالة ألبست باطلا فكذلك مكاتبه وهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبته عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلافا لماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

## (باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثك فأنت حر ثم باعه فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق انما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حر فباعه ثم كلف فلانا فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يعتق إلا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف أرى بتألفه المشتري أيرجع إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أمورهم فرد هذا من  
الأخبار بلا وجه تحمله  
وزاد أن ادعى الأخبار  
وهو يخالفها (١) وفي رد  
من ترك أسوأ السر  
والعلاينة ما لا يشك  
على من سمعه

(باب الساعات التي  
تكره فيها الصلاة)

\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن محمد  
ابن يحيى بن حبان عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا تحركوا  
الصلوات بعد العصر حتى  
تغرب الشمس وعن  
الصلوات بعد الصبح حتى  
تطلع الشمس \* أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا تحركوا  
أحدكم فيصلي عند  
طلوع الشمس ولا عند  
غروبها \* أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا مالك

عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار عن  
الصنابحي أن رسول الله  
قال إن الشمس تطلع

(١) كذا في النسخة وتأمل

ومعها قرن الشيطان  
 فاذا ارتفعت فارقتها  
 فاذا استوت فارقتها فاذا  
 زالت فارقتها اذا دنت  
 للغروب فارقتها فاذا  
 غربت فارقتها ونهى  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن الصلاة  
 في تلك الساعات وروى  
 عن اسحق بن عبد الله  
 عن سعيد بن أبي سعيد  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله نهى عن الصلاة  
 نصف النهار حتى تزول  
 الشمس الا يوم الجمعة  
 أخبرنا مالك عن ابن  
 شهاب عن ابن المسيب  
 أن رسول الله نام عن  
 الصبح فصلاها بعد أن  
 طلعت الشمس ثم قال  
 من نسي صلاة فليصلها  
 اذا ذكرها فان الله عز  
 وجل يقول اقم الصلاة  
 لذكري \* أخبرنا  
 الربيع قال أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا  
 سفيان عن عمرو بن  
 دينار عن نافع بن جبير  
 عن رجل من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال كان رسول الله في سفر  
 فعرس فقال لأرجل  
 صالح يكلون الليلة لا نرقد  
 عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري ادعاه وزعم أنه ابنه فأثبت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كلم  
 البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء الى الأول وكان  
 ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 واذا قال الرجل لعبده ان بعثك فأنت حرفاعه بيعا ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع وانما  
 زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)  
 وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تباعا فيه فلما كان مالك العبد الخالف بعثه اجازة البيع ورده  
 كان لم ينقطع ملكه عنه الا بقطع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبده الذي باعه عتق فعتق بالحنث  
 ولو كان باعه يبيع خيار كان هكذا عندى لأنى أزعم أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز  
 مع عقد البيع لم يعتق لان الصفقة أخرجه من ملك الخالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج  
 من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لغلامه أنت حر لو كئت فلانا ودخلت الدار  
 فباعه وفارق المشتري ثم كلم فلانا ودخل الدار لم يعتق لان الحنث وقع وهو خارج من ملكه واذا قال  
 الرجل لامرأته أنت طالق ان كئت فلانا ثم طلقها واحدة بائة أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها ثم كلم  
 فلانا فان أباحني فرجعه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لانه قد خرجت من ملكه  
 ألا ترى أنها لو تزوجت رجلا غيره ثم كلم الاول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره  
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لانه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كئت فلانا ثم طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليها الطلاق  
 وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليها الطلاق لان الطلاق  
 لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو نكحها نكاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وان كلمه كلاما  
 جديدا الا أن الحنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه (قال) واذا قال الرجل كل امرأه  
 أتزوجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأه فان  
 أباحني فرجعه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك  
 وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ما ملك  
 فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال اذا تزوجتها أو ملكتها فهي طالق صارت طالقا وهذا يأخذ  
 ألا ترى أن رجلا لو قال لأخته كل ولد تلديه فهو حر ثم ولدت بعد عشر سنين كان حرا فهذا عتق ما لم يملك  
 ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائة ثم تزوجها  
 في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لانه حلف وهو يملكها ووقع الطلاق وهو يملكها أرأيت ليقال لعبده  
 ان اشترينك فأنت حرفاعه ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا  
 أن يوقت وقتا فان وقت وقتا في سنين معا مدة أو قال ما عاش فلان أو فلانة أو وقت مضى من الأمصار أو مدينة  
 أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى فانه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت  
 وقتا وقبيلة أو ما عاش فلانة وقع \* واذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترىها فوطئها فان أباح  
 حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله  
 تعالى يقول تعتق فان قال ان اشترينك فوطئت فأنت حرة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا  
 « قال الربيع » لاشافعي رحمه الله تعالى هاهنا جواب



(باب في العارية وأكل الغلة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يني فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرج به بعد ما بني فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بني انقض بناءه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرج به قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يني فيها بناءه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بناءه حتى يعطيه قيمته فأما يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعزتكها عشرين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يغرأ بما هو غتر نفسه \* (قال) وإذا أقام الرجل البينة على أرض ونخل أنهما وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثروة يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البينة أنهما منذ عشرين سنة وقد أصاب الذي هي في يديه ثم هاندا عشرين سنة أخرجت من يديه وضمن ثم هاندا ما أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البينة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض \* (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان \* (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل أجر سنة وعملها وأقام فيها سنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكرار الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعبيد والدواب وكل شيء استوحر \* (قال) وإذا وجد الرجل كزاً فادعى في أرض رجل أو داره فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس وليس للذي وجد منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجدته وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كزاً جاهلياً في دار رجل فالكز لرب الدار وفيه الخمس وإنما يكون الكز لمن وجدته إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكز إسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو له بطله يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفاً وتراد في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تفاوت لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فصار له الإجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفاً وتراد الإجارة وإن كان عمل تحالفاً وتراد أجر مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقر به المستأجر إذا بطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

أنا يا رسول الله قال قال  
فاستند بلال إلى راحلته  
واستقبل الفجر قال فلم  
يفزعوا إلا بجمرة الشمس  
في وجوههم فقال  
رسول الله يا بلال فقال  
بلال يا رسول الله أخذ  
بنفسي الذي أخذ  
بنفسي قال فتوضأ  
رسول الله ثم صلى ركعتي  
الفجر ثم اقتادوا  
رواحلهم شيئاً ثم صلى  
الفجر قال الشافعي  
وهذا روى عن النبي  
متصلاً من حديث  
أنس وعمران بن حصين  
عن النبي ويزيد أحدهما  
عن النسبي من نسي  
الصلاة أو ناسى عنها  
فليصلها إذا ذكرها يزيد  
الآخر أي حين ما كانت  
\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا سفيان عن أبي  
الزبير المكي عن عبد الله  
ابن باباه عن جابر بن  
مطم أن رسول الله قال  
يا بني عبد مناف من ولي  
منكم من أمر الناس  
شيئاً فلا يمنع أحداً  
طاف بهذا البيت  
وصلى أية ساعة شاء من  
ليل أو نهار \* أخبرنا  
مسلم وعبد المجيد عن

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل بالمفسوخ ولا الصحيح على شيء \* (قال)  
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أباحنيقة  
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع  
 عليه الضمان والأجر وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم  
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثرى الرجل  
 الدابة إلى موضع فخاوزه إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين  
 تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وفيما  
 وهذا مكتوب في كتاب الإجازات . (قال) وإذا تكاثرى الرجل دابة ليحمل عليها عشرة فخاتم حمل عليها  
 أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو ضامن وفيه الدابة بحسب ما زاد عليها  
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قتيها نامة ولا أجر عليه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثرى الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل سمائة حمل  
 عليها أحد عشر مكابلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كانه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكابيل حمل عليها أحد عشر  
 فيضمنه سهما من أحد عشر سهما ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه  
 تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل  
 قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى  
 بها حتى ردها ولو كان الكراء مقبلا ومدير إقامات في المائة الميل . وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها  
 وقد جملها بأجر فغرق من مدها ومعالجته السفينة فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو ضامن وبه  
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخاسة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل  
 الذي يفعل بمثله في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

### (باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بها فإن  
 أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول أيهما طلب القسمة وأي صاحبه فسم له ألا ترى أن صاحب القليل  
 ينتفع بنصيب صاحب الكثير وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا  
 كانت الدار أو البيت بين شركاء فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء  
 ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

### (باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق وقد سبقه ركعة وسلم الإمام  
 عند فراغه فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضى ولا يكبر معه لأن التكبير ليس  
 من الصلاة أعاهو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضى (قال) وإذا صلى الرجل  
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في  
 جماعه في غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن  
 عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة  
 ربه يأخذ مجالد عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء  
 عن النبي مثله أو مثل  
 معناه لا يخالفه وزاد  
 عطاء يابني عبد المطلب  
 أو يابني هاشم أو يابني  
 عبد مناف \* أخبرنا  
 الربيع قال أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا  
 سفيان عن عبد الله بن  
 أبي ليلى قال سمعت أبا  
 سلمة قال قدم معاوية  
 المدينة فيبناهو على  
 المنبر إذ قال يا كثير بن  
 الصلت اذهب إلى  
 عائشة أم المؤمنين  
 فسلها عن صلاة النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 الركعتين بعد العصر  
 فقال أبو سلمة فذهبت  
 معه وبعث ابن عباس  
 عبد الله بن الحر بن  
 نوفل معنا فقال اذهب  
 واسمع ما نقول أم  
 المؤمنين قال فساءها  
 فسألهما فالتله عائشة  
 لا علم لي ولكن اذهب  
 إلى أم سلمة فسلها قال  
 فذهبتا معه إلى أم سلمة  
 فذهبتا فدخلت على  
 رسول الله (ذات يوم بعد  
 العصر صلى على عسدي  
 ركعتين لم أكن أراه  
 بصليهما فقلت يا رسول  
 الله أتدري ما هذه الصلاة

لم أكن أراك تصلحها  
قال اني كنت أصلي  
ركعتين بعد الظهر وانه  
قدم علي وفد بني عسيم  
أو صدقة فشغلوني  
عنهما فهما هاتان  
الركعتان \* أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
سفيان عن ابن قيس  
عن محمد بن ابراهيم  
التميمي عن جده قيس  
قال رأيت النبي صلى الله  
عليه وسلم وأنا أصلي  
ركعتين بعد الصبح  
فقال ما هاتان الركعتان  
يا قيس فقلت اني لم أكن  
صليت ركعتي الفجر  
فسلت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال  
الشافعي) وليس بعد هذا  
اختلافا في الحديث  
بل بعض هذه الاحاديث  
يدل على بعض فمما  
نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم والله أعلم  
عن الصلاة بعد الصبح  
حتى تطلع الشمس وبعد  
ما تبدو حتى تبرز عن  
الصلاة بعد العصر حتى  
تغرب الشمس وبعد  
مغيب بعضها حتى  
يغيب كلها وعن الصلاة  
نصف النهار حتى تزول

التشرى فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فاذا سلم كبر وذلك أن التكبير  
أيام التشرى ليس من الصلاة إنما هو ذكر بعدها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة  
ويكبر في أيام التشرى المرأة والعبد والمسافر والمصل منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا  
وعلى كل حال \* واذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة  
رضي الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم  
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته \* وكان أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا  
شهر واحد حارب حيام من المشركين فقتل يدعو عليهم وأن أبا بكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله  
عز وجل وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر وأن عمر بن الخطاب لم يقنت وأن  
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنت وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنت وقال يا أهل العراق أنبت  
أن إمامكم يقوم لا قارى قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنت في حرب يدعو على  
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقنت معاوية بالشام يدعو على علي رضي الله عنه فأخذ أهل الشام  
عنه ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر  
ويرى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم أنتستعينك ونستغفرك  
ونتقئ عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد  
واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وكان يحدث عن ابن عباس  
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنت (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى يرفع الامام رأسه يسجد مع الامام ولم يعتد بتلك  
السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم  
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام ويقنت في صلاة الصبح بعد  
الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علناه القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى  
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها  
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل  
أهل بئر معونة وبعد وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله  
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من  
سبق بالصلاة الركعة

### (باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الامام  
ركعة وسجدتين ويسجدون معه فيقتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي  
كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى ويسجدون ويسلم الامام فيقتلون  
هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك  
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم  
النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهم وبين القبلة فيكبر  
ويكبرون ويركعون ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

رفع الامام رفع الصف الأول ورؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم  
 الصف المؤخر ويتأخر الصف الاول فيصلى بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن  
 عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو  
 في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا  
 ويركع ويركعون. يعاظم يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون  
 فيسجدون ويصلى بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا ويسجد معه الصف الذي معه ثم يفتلون  
 فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويركعون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى  
 الامام صلاة الخوف مسافرا جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم أتى قائما يقرأ  
 وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا ثم انصرفوا وقاموا براء العدو وحانت الطائفة التي  
 كانت بازاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلوا بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فاذا جالس في التشهد قام وافصلوا  
 الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتشهدوا فاذا رأى الامام أن قد قضوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى  
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدرى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا  
 مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لا حائل بينه  
 وبينهم ولا ستره وحيث لا يناله النبل وكان العدو قليلا مأمونين وأصحابه كثيرا وكانوا بعيدا منه لا يقدر  
 في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فاذا ركع ركعوا كلهم  
 واذا رفع رفعوا كلهم واذا سجد سجدوا كلهم الا صغيا يكونون على رأسه قياما فاذا رفع رأسه من السجدة  
 فاستوى قائما أو قاعدا في اثني اثنين فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في غزاة الخديجة بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس منتبذا  
 من النبي صلى الله عليه وسلم في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف  
 وأربعمائة ولم يكن خالد فيما يرى يطعم بقتالهم وانما كان طليعة يأتي بخبرهم (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى واذا جهر الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقرءة عمدا فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء  
 وصلاته نامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام  
 في الظهر والعصر وأخافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة وقد أساء ان كان عمدا . واذا صلى الرجل  
 أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها ذان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى  
 يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار  
 من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدرى عنه  
 خبر يثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان إذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل  
 أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا  
 تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلها . قال وهكذا  
 ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والشكيب على الخنازير أربع ومعلمت  
 أحدا حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو خنيفة يكبر على  
 الخنازير أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر جسا على الخنازير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويسلم الله الرحمن  
 الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فان جمع في ركعة سوراجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل  
 كل سورة وكان أبو خنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول  
 اذا جهرت فحسن واذا أخفيت فحسن . قال وذو كرع ابن أبي ليلى عن رجل توضأ ومسح على خفيه من  
 حدث ثم نزع الخفين قال يصلى كما هو وحذث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذو كرع أبو خنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة  
 ليس على كل صلاة لزمت  
 المصلي بوجهه من الوجوه  
 أو تكون الصلاة  
 مؤكدة فأمر بها وان  
 لم تكن فرضا أو صلاة  
 كان الرجل يصلها  
 فأغفلها فاذا كانت  
 واحدة من هذه الصلوات  
 صليت في هذه الاوقات  
 بالدلالة عن رسول الله  
 ثم اجتمع الناس في  
 الصلاة على الخنازير  
 بعد الصبح والعصر  
 (قال الشافعي) رحمه الله  
 فان قال قائل فأين  
 الدلالة عن رسول الله  
 قيل في قوله من نسي  
 صلاة أو نام عنها فليصلها  
 اذا ذكرها فان الله  
 يقول اقم الصلاة لذكرك  
 وأمره أن لا يمنع أحد  
 طاف بالبيت وصلى أي  
 ساعة شاء وصلى المسلمون  
 على جنازتهم بعد العصر  
 والصبح (قال الشافعي)  
 وفيما روت أم سلمة من  
 أن النبي صلى في بيتها  
 ركعتين بعد العصر كان  
 يصلحها بعد الظهر  
 فشغل عنها بالوفد  
 فصلاهما بعد العصر  
 لانه كان يصلحها بعد  
 الظهر فشغل عنها قال  
 وروى قيس جديجي



ابن سعيد بن قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما فلا يجوز إلا أن يكون نهيهم عن الصلاة في الساعات التي نهي عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها وشغل عنها وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فرضاً ركعتي الفجر والكسوف فيسكون نهي النبي فيما سوى هذا ثابتاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز الاختلاف فيه لأنه نهي واحد قال وهذا مثل نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة لأن من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة الخروج الإمام وهذا مثل الحديث في نهي

عن جاد عن إبراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم زعهما أحبت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لأن الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الأعضاء كلها فإذا لم يزد على غسل رجله أجزأه وقد روى عن ابن عمر أنه توضأ وخرج إلى السوق ثم دعى لحنازة فسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضاً عن إبراهيم أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة \* قال ولو ترك عدا الآي في الصلاة كان أحب إلى وإن كان انما بعدتها عقدا ولا يلفظ بعدها لفظا لم يكن عليه شيء وإن لفظ بشيء من ذلك لفظا فقال واحسنة وثنتان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئذان \* قال وإذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يمه حتى جف ما قد غسل فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن كان في طلب الماء أو في الوضوء فإنه يتم ما بقي وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين على مثل ما توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم فمن جاء به كذلك ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بي على وضوئه ومن قطعه لغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفاً أنه أخذ في عمل غيره فأحب إلى أن يستأنف وإن أتم ما بقي أجزأه ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا يمسه وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ \* أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأساً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب إلى فإن فعل فلا شيء عليه

### (باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكاه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثله فلا زكاة عليه وإن كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو عمل الزكاة كان أحب إلى وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله فإن قبضه زكى مما في يديه وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع» من قبل أن الذي في يديه ان تلف كان منه وإن شاء وهبها وإن شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة \* قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على الناس فإن كان حالاً وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له وديعة في يدي رجل عليه أن يزكاه إذا كان قادراً عليه وإن كان لا يدرى لعله سيفلس له به أو كان متغيبا عنه فعليه إذا كان حاضرًا طلبه منه بألح ما يقدر عليه فإذا انقض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فإن تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيبا عنه \* قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فإن أباح خيفة رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

كما يكون عليه في زرع أرض رجل تكاراها منه وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة \* قال وإذا كانت الأرض من أرض العشر فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء وإن كانت خزمة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعدا والوسق عندنا ستون صاعا والصاع مختوم بالحجاجة وهو ربع بالهاشمي الكبير وهو ثمانية أطلال والمدرطلان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله وليس في الخضرة زكاة والزكاة فيما اقتيت وليس وأدخر مثل الحنطة والذرة والشعير والزبيب والحبوب التي في هذا المعنى التي يمت الناس \* قال وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة وما زاد فبحسب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثه أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لاشئ في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاشئ في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبع ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها تبعان ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها تبع ومسنة ثم ليس في الفضل على السبعين صدقة حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت الثمانين ففيها مسنتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من الماشية فلا شيء فيها فيما بين الفريضتين وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى والفضل فيه عفو صدقة صدقة الأسفل \* قال وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم قال عليها الحول فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يزكيه إن كانت الدنانير أقل من عشرة دراهم بدینار تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب فيزكيه في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم بدینار تقوم الدنانير دراهم وأضافها إلى الدراهم فتكون أكثر من مائتي درهم ففي كل مائتين خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين درهما فإذا بلغت في كل أربعين زادت بعد المائتين درهم وكان ابن أبي ليلى يقول لازكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائتي درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى لما زاد على المائتي درهم والعشرين المثقال من شيء فبحسب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقوم الذهب ولا الفضة إنما الزكاة على وزنه جاءت بذلك السنة إن كان له من خمسة عشر مثقالا ذهبيا لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لأن الحديث إنما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يزك حتى يكون نجسين درهما فإذا

النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه

(باب الخلاف في هذا الباب)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم فقال يصلى على الخنازير بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تغرب الشمس واحتج في ذلك بشئ رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (قال الشافعي) وابن عمر إنما سمع من النبي أنه أن يتحرى أحد فيصلى عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن الهى مطلق على كل شيء فمنه عن الصلاة على الخنازير لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلى عليها بعد الصبح وبعد العصر لأنهم تعلمه روى النهي عن الصلاة

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصليهما بعد الظهر فشكل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

كامل من الأخرى أوجب فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجزأه ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فبالعلم الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو صنف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض يدابيد كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبه من الفضة بالذهب وأقرب غنا بعضه من بعض وكما لا يضم الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم \* قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويركبه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويركبه وكذلك الذهب والفضة وقديما نعان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيركبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يركب التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر أو خمسة أوسق زبينا أو أصاغير زكى التمر ولا يركب الزبيب

### (باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا احتل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به بدهن يجبد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتحل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأى دهن شاء غالية أو غير غالية \* وإذا أصام الرجل يوما من شهر رمضان فشكل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يجزيه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه ذلك وعليه قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقديت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر « قال الربيع » قال الشافعي في موضع آخر لا يجزيه لأنه صام على الشك \* وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعمدة ثم حاضت من آخر النهار فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليها القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لا شيء عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شئ يحدته فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يحدته \* قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفطار من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذاك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتبايعين وذكر أبو حنيفة نحوه من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليسا متتابعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجبد المحجم في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار ولا يجزى عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجبد عتقا \* قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذا كركل صومه فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذا كركل صومه حين توضأ فدخل الماء حلقه فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن حماد بن عمار وكان ابن

أبي ليلى يقول لأقضاء عليه إذا توضع الصلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا توضع الصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان توضع الصلاة تطوق فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا توضع الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراد أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان انما أراد المضمضة فسبقه شيء في حلقه بلا أحداث ازدراد تعيده الماء إلا إذا حال النفس واخرجه فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه

### (باب في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنم من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أستمهاو البقر في أستمها ومواقع الأسمه ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركا قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر \* قال وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يحجزه أن يقضيها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحجزه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها فلا يحجزه أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العمره التي أفسدها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فاما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وانما يحجز قضاء الكل لا لبعض ومن قال له أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهله بعمره وأنهم أرفضت العمره وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن تقضيها من التنعيم وهذا ليس كما روى إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمره فكانت قارئة وانما كانت عمرتها شيئاً استحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعترت لأن عمرتها كانت قضاء \* وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد المحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حبش الحرم فقال أكره أن يرعى من حبش الحرم شيئاً أو يحتش منه \* قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحتش من الحرم ويرعى منه \* قال وسألت الحاج بن أوطاة فأخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكره أن يحتش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجرة وممرعاً ولا خير في أن يحتش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يختل خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظراً لم ير الشمس طلعت فركب حتى أناخ بذى طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو

مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لأصل الصلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتنام مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ينهاه أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال



والاختلاء الاحتشاش تنفواو قطعوا حرم أن يعضد شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كره أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل شيئا وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يبعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلى به بعد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من جارة الحرم ولا ترابه شيئا إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بين بهما مساوها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائزا لأحد أن يزله من الموضع الذي يابن به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أو قال جدتي مكة فأتتها صفيية بنت شيبه فأكرمتها ووفعت بها ففقات صفيية ما أدري ما أكا فثابها فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجت بها فافترنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمي أو جدتي ما أرانا آتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم أنطلق بهذه القطعة إلى صفيية فردتها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئا فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا لي فما هو إلا أن تحيناد خولك الحرم فكانما أنشطنا من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره \* وإذا أصاب الرجل جاما من جام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في جام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة جاما من جامها فعليه شاة اتباعا لعمرو وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في جام مكة \* وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجزى في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيما أو أثنين من المعز والبقر والابل فما فوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة \* وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقا أو حلا قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأنز في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيدا صغيرا ففداه بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيرا كان كبيرا وإذا كان الذي يفدى صغيرا كان صغيرا ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يرزعم أن الصيد محرم كله فرزعم أنه يفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلة قيمتها وتفدى بقرة الوحش ببقرة لكبرها فكيف لم يرزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحايا وهدي المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب المحرم البقرة بأن قال يكفيه شاة كما يكفي المتع أو المضحى أو فاسه حين أصاب المحرم جرادة بأن قال لا يجزى المحرم إلا شاة كما لا يجزى المضحى والمتع إلا شاة فان قال لا قيل لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيرا أو كبيرا على قدر المصايب فان قال نعم قيل فما أضالك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لا جهة لك في شيء منها الاتقليد فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا من أحيض قد صنعت فنحن حرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر عن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله علم أبو أيوب النهي فراءه مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معا قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها لذهاب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي  
اليربوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع  
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حملا وذ كر عن خضيف  
الخررى عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم عنه داود بن أبي هند عن  
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته  
قياسا على الجراد وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

### (باب الديات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا وللقول ورثة صغار وبكار فإن أباحنيفة  
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا صاحبهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى  
يكبر الا صغرو به يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل  
ابن ملحج بعلي وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا  
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وبكار أو بكار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر  
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم  
يجمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا يهمل من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من  
الدية من مال الخاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لا ولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا  
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن  
قال قائل كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل  
وان عفا إلا آخرون فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال  
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة  
والقياس على الإجماع فإن قال تأين السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا  
فأهلكه بين خيرتين أن أحبوا أخذوا القصاص وإن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن لولاة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثة لم يحل لوارث أن  
ينعم الميراث من ورثته حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل  
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما خلفه  
من الأقاويل لا حاجة فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا اذ زعموا أنهم امتنعوا  
من أن يأخذوا الدية من القاتل لأنه انما عليه دم لا مال فلوزعموا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم ما لا  
ما لم يوافق لهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحد يقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه  
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العقوبة القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم  
لواصطلحوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لو اصطلحوا على مال في الحد لم يجز وإذا قتل  
القوم فأنجلوا عن قتيلا لم يدأ بهم أصابه فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي  
وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا  
اقتلوا جميعا الآن يدعى أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا  
اقتل القوم فأنجلوا عن قتيلا فدعى أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلته أحدي

وفي هذا المعنى أن  
أسيد بن حضير وجابر  
ابن عبد الله صليبا  
مريضين قاعدتين يقوم  
أحدهما فأمرهم بالقعود  
معهما وذلك أنهم والله  
أعلم علما أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى  
جالسا وصلى وراءه قوم  
قياماً فأمرهم بالخلوس  
فأخذوا به وكان حقا  
عليهما ولا شك أن قد  
عزب عليهما أن النبي  
صلى في مرضه الذي  
مات فيه جالسا وأبو بكر  
إلى جنبه قائما والناس  
من وراءه قياما فنسخ  
هذا أمر النبي بالخلوس  
وراءه اذ صلى شاكيا  
جالسا وواجب على كل  
من علم الأمرين معان  
يصير إلى أمر النبي  
الآخذ كان ناسخا  
للاول وأولى أمر النبي  
الدال بعضه على بعض  
(قال الشافعي) وفي مثل  
هذا المعنى أن على بن  
أبي طالب خطب  
الناس وعثمان بن عفان  
محصور فأخبرهم أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن امساك لحوم  
الغنم يابعد ثلاث وكان  
يقول به لأنه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيهنما قتلته قبل لهن ان جثتم عما يوجب القسامة على احدى الطائفتين أو بعضهم أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم ان تخلفه لكم على قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذالم أقبل دعواه فيها هو أقل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً لقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الأعلى خلاف ما قال فيها دعوى وللولث من بينة \* واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ديت على تلك القبيلة التي أصيب فيهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء وكان أبوحنيقة رضي الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والجدة وبنت الابن وكل وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية \* واذا وجد القاتل في قبيلة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطية والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين شيء وبه يأخذ ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطية وكان ابن أبي ليلى يقول الدية على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطية وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبوحنيقة رحمه الله تعالى يقول على عاقلة أرباب الدور خاصة وان كانوا مشترين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله الى قول ابن أبي ليلى وقول أبي حنيقة المعروف ما بقي من أهل الخطية رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطية أو سكان أو عسكرة أو فكلهم سواء لا عقل ولا قود الا بينة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناهم وأبرأناهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى بين قبريكم يهود بخمسين عينا فلما أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل على يهود شيئاً وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده منقطعاً . واذا قطع رجل يدا امرأة أو امرأة يدرجل فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبوحنيقة عن حماد عن ابراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون القصاص بينهم في النفس وهي الاكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس والجراح في كتابه ذكر واحد وأما الصبيان فلا قصاص بينهم . واذا قتل الرجل رجلاً بعصاً وبمحجر فضر به ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل بحديدة تموراً وبشئ تمور فارق فيه موران الحديد فمات من ذلك ففيه القصاص واذا أصابه بعصاً وبمحجر أو مالا يمور موران السلاح فأصله شيء ان كان ضربه بالجر العظم والخشبة العظيمة التي الأغلب منها أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو خصره أو مقتلان من مقاتله أو رجل عليه الضرب بشئ أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان هذا عمد القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا والسوط أو الحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية مغلظة ولا قود فيه

\* واذا عض الرجل يد الرجل فانزع العضوض يده فقلع سنن من أسنان العاض فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأصمان عليه في السن لانه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا عض يد رجل فانزع يده من فيه فترع نتيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانزع العضوض ماعض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لانه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعديا بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلا عض يد رجل فانزع العضوض يده من في العاض فسقطت نتيته أو نتيته فأعذرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في فيك فلما نفخت الدابة برجلها وهي تسير فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأصمان على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وأركبها ما أصابت أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئا إلا أن يحملها على أن تتأشأ فيضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كدابة من أدانته حتى بها فأما أن نقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو اذا كان سائقا لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لان الحفظ لم يحفظوا هكذا وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل اذا قتل العبدان قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لانها إنما تعقل جناية حر في نفس محرمة يد يكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجمع الاموال في معنى الا في أن دية قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للاموال يجمع بالنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

### (باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعدا فان أباحنيقة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول ان لم أقطعه جعلته عليه دينا ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الاقرار وكانت مما نقطع فيه اليد طع وسواء اقراره مرة أو أكثر فان قال قائل كمالاً أقطعه الابشاهدين فهو اذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يلتفت الى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فان قال قائل فهكذا لو رجعت الشهود لم يقطعه قبل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه عار جوعا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدن والمتعقب وان كان المسروق منه غائبا فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه اذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئا الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي ان ضمانه لا يكون الا في هذه الحالة تأمل

بعض من نظري العلم  
ليعلم من علمه أن من  
متقد في العجبة وأهل  
الفضل والدين والأمانة  
من يعزب عنه من سنن  
رسول الله الشيء يعلمه  
غيره ممن اعلمه لا يقاربه  
في تقدم صحبته وعلمه  
ويعلم أن علم خاص  
السنن انما هو علم خاص  
عن قبح الله علمه لأنه  
عام مشهور وكثرة  
الصلاة وجل الفرائض  
التي كلفت العامة ولو  
كان مشهورا شهرة جل  
الفرائض ما كان الامر  
فيما وصفت من هذا  
وأشباهه كما وصفت  
ويعلم أن الحديث اذا  
رواه الثقات عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فذلك ثبوته وان لا نقول  
على حديث ليثبت أن  
وافقه بعض أصحاب  
رسول الله ولا يردلان  
عمل بعض أصحاب  
رسول الله عملا يخالفه  
لان بأصحاب رسول الله  
والمسلمين كلهم حاجة  
الى أمر رسول الله  
وعلمهم اتباعه لا أن  
شيئا من أقاويلهم تبع  
ما روى عنه ووافقه  
يزيد قوله شدة ولا شيئا



خالفه من أقاويلهم  
يوهن ماروي عنه الثقة  
لأن قوله المفروض  
اتباعه عليهم وعلى الناس  
وليس هكذا قول بشر  
غير رسول الله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
فإن قال قائل أنهم  
الحديث المروي عن  
النبي إذا خالفه بعض  
أصحابه جازله أن يتم  
الحديث عن بعض  
أصحابه بخلافه لأن كلاً  
روى خاصة معاون  
يتهما فمأروى عن  
النبي أولى أن يصار إليه  
ومن قال منهم قولاً لم  
يرو عنه النسب لم يحز  
لأحد أن يقول إنما قاله  
عن رسول الله لما  
وصفت من أنه يعزب  
عن بعضهم بعض قوله  
ولم يحز أن نذكره عنه إلا  
رأى الله ما لم يقله عن رسول  
الله فإذا كان هكذا لم  
يحز أن نعارض بقول  
أحد قول رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولو  
قال قائل لا يجوز أن  
يكون إلا عن رسول الله  
لم يحل له خلاف من  
وضعه بهذا الموضع  
وليس من الناس أحد  
بعد رسول الله إلا وقد

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المسروق منه غائباً بحبس السارق  
حتى يحضر المسروق منه لأنه لا يأتى له بخروج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان \* وإن كانت  
السرقة تساوي خمسة دراهم فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم وبهذا  
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عاتشة رضي الله عنها  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فإنها ليست من  
وجه يثبت مثله لو انفرد وأما ما روي عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحدمع النبي صلى الله  
عليه وسلم حجة ولا أعلى ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة  
يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً  
في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسري أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت  
القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة \* قال وإذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة  
والمسروق منه غائب فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت  
لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل الشهادة عليه وأقطع  
السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبل  
الشهادة وسألت عن اليهود وأخرت القطع إلى أن يقدم المسروق منه \* قال وإذا اعترف الرجل  
بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ندرأ عنه الحد فيما  
جيءوا بضمه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمر به  
أن يرحم حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل خلت سبيله حدتنا بذلك أبو حنيفة  
رحمه الله يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل رجوعه فبها جميعاً  
وأما ما ذهب إليه (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه  
قبل أن تأخذه السياط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أو لم يأت به غير أو لم يعير قياً ساعلي أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال في ما عزمه فلا تتركوه وهكذا كل حد لله فأما ما كان للآدميين فيه حق فلزمه  
ولا يقبل رجوعه فيه وأعزمه السرقة لأنها حق للآدميين وإذا دخل الرجل من أهل الحرب إلى أمان  
فسرق عندنا سرقة فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لأنه لم يأخذ الأمان تجرى  
عليه الأحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب دار الإسلام بأمان فسرق ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له  
ننبذ إليك عهدك ونبلغك مأمنك لأن هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها إلا من يجزى عليه الحكم « قال الربيع »  
لا يقطع إذا كان جاهلاً فإن كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطى أحداً أما  
على أن لا يجزى عليه حكم الإسلام مادام مقيماً في دار الإسلام

### (باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أثبت القاضي في دوائه الإقرار وشهادة الشهود ثم رفع إليه ذلك وهو لا يذكره  
فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يحيز ذلك وبه يأخذ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان يذكروه ولم يثبت عنده أجاز به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجيزه حتى يثبت عنده وإن ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطه أو خط كاتبه باقرار رجل لا آخر أو ثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يذكر منه أو يشهد به عنده كما لا يجوز إذا عرف خطه ولم يذكر الشهادة أن يشهد \* وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض والقاضي لا يعرف كتابه ولا كاتبه فإن أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى مافي الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب والخاتم ولم يعرفه ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت لأنه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأه عليهم وأعطاهم نسخة معهم يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتمه ولم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا بشاهدين أن هذا كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على مافي الكتاب بما يحفظ له وإما نسخة معه ما وافق ما فيه ولا يرى أن يقبله محتوما وهو ما يقولان لا ندرى ما فيه لأن الخاتم قد يصنع على الخاتم ويبدل الكتاب \* وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فإن أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لأجبهه على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ \* قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ أو ينكر وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فإن لم يحلف فضي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للديعي إن أردت أن نحلفه عرضنا عليه اليمين فإن حلف برى إلا أن تأتي بينة وإن نكل قلنا لك احلف على دعوائك وخذ فإن أبى لم نعطف بشكوكه شيأ دون يمينك مع نكوله \* وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على المخرج منه فإن أبو حنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه بعد الانكار بخرجا وتفسير ذلك أن الرجل يدعى قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فقيم الطالب البينة على ماله وقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إياه وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ديناً فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بينة فجاء المشهود عليه بنجرح مما شهد به عليه قبلته منه وليس انكاره الدين كذبا للبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالخروج منه ولعله أراد ألا يقطع عنه المؤنة \* وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندى المخرج فإن أبو حنيفة رحمه الله كان يقول ليس هذا عندى باقراراً عما يقول البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقراراً فجاء بنجرح والآخره الدعوى وأبو حنيفة يقول إن لم يأت بالخروج لم تلزمه الدعوى إلا بينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال المدعي عليه عندى منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقراراً يأخذه به إلا أن يجيئ عنه بالخروج فليس هذا باقراراً لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا يأخذ المدعي إلا بينة يثبتها ويقبل من المدعي عليه المخرج وإن شهد عليه \* قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم يثبت في ديوانه ثم خاصمه البقية بعد ذلك فإن أبو حنيفة رحمه الله قال إذا ذكر القاضي ذلك أمضاء عليه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمتضى ذلك عليه وإن كان ذا كراهه حتى يثبت في ديوانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأنبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهه

أخذ من قوله وتزلز  
لقول غيره من أصحاب  
رسول الله ولا يجوز في  
قول رسول الله أن يرد  
لقول أحد غيره فإن  
قال قائل فاذا كرر في  
هذا ما يدل على ما  
وصفت فيه قيل  
له ما وصفت في  
هذا الباب وغيره  
مفرداً وجملة ومنه أن  
عمر بن الخطاب إمام  
المسلمين والمقدم في  
المنزلة والفضل وقدم  
الصحة والورع والفقه  
والثبوت والمبتدئ بالعلم  
قبل أن يسئل والكاشف  
عنه لأن قوله حكم  
يلزم كان يقضى بين  
المهاجرين والانصار أن  
الدية للعاقلة ولا ترث  
المرأة من دية زوجها  
شيأ حتى أخبره أو كتب  
إليه الغصاة بن سفيان  
أن النبي كتب إليه أن  
يورث امرأته أشيم الضبابي  
من دية فرجع إليه  
عمر وتزلز قوله وكان  
عمر يقضى أن في  
الابهام خمس عشرة  
والوسطى والمهبة  
عشر عشر وفي السقي  
تلي الخمسة تسعا وفي  
الخنصر ستا حتى وجد  
كتاب عند آل عمرو بن حزم

لاقراره ولم يثبت في ديوانه فسواء فان كان ممن يأخذ بالاقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكرواذا كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يحجز الاقرار عند القاضي وانما كره أن يتكلم باجازته لحال ظلم بعض القضاة

(باب القرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أولست من بني فلان لقييلة فإن  
أباحنيقة رحمه الله كان يقول لاحذعليه في ذلك وإنما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا  
أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس  
هو من ولد فلان لصلبه وإنما هو من ولد الولدان القذف ههنا إنما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية  
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فهما جميعا الحد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل  
من العرب يا بنطي وقفته فإن قال عنت بنطي الدار وبنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه إلى  
النبط فإن حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وإن أبي أن يحلف أحلفت المقول له  
لقد أراد نفيك فإذا حلف سألت القائل عن نفي فإذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا  
على أم المقول له فإن كانت حرة مسلمة حددته أن طلبت الحد فإن عنت فلا حد لها وإن كانت ممة فلا ينهها  
القيام بالحد وإن قال عنت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الإسلام وعزته ولم  
أحده وإن قال لست من بني فلان لحدته ثم قال إنما عنت لست من بني لصلبه إنما أنت من بني بنيه لم أقبل  
ذلك منه وجعلته قاذفا لأمه فإن طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك لأن يقول نفيته الحد الأعلى الذي هو  
جاهلي فأعززه ولا أحده لأن القذف وقع على مشركة \* وإذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمهم أمة  
أو نصرانية وأبوهم مسلم فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاحذ على القاذف إنما وقع القذف ههنا  
على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وإذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى نفيه أو أمة فلا حد عليه لأن القذف إنما وقع على من لاحده  
ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لاحد \* قال وإذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقد مات  
الابوان فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إنما عليه حد واحد لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ قلت  
إن فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في  
مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وأبواه  
حران مسلمان ميتان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحبس ثم يحبس حتى إذا برأ جلده  
حد حدًا ثانيًا وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد  
منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد أو قرأ حر بالزنا حد للطلاب الثالث حدًا ثالثًا  
ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلاث حد لأن حدين قد سقط عنه أحدهما باعتراف  
صاحبه والاخر بترك صاحبه الطلب وعفوه وإذا كان الحد حقًا لمسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل  
رجل ثلاثة أو عشرة معًا ما كان عليه لكل واحد منهم دية إن قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا ودية لكل  
من لم يقدمه لأنهم لا يجحدون إلى القود سبيلًا \* وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل  
يا ابن الزانية والابوان حيان فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على  
قاذفهما الحد إلا أن يأتيا يطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن جاء عليه جميعا وبه يأخذ  
\* قال ولا يكون في هذا أحد الاحد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قائمة ويضربها حين في كلمة واحدة ويقوم الحد في المسجد أطلق أباحنيفة رحمه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذه بعضهم خفله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحد أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحد الآخر ولا يحد في مسجد ومن قذف أبا رجل وأبوه حتى لم يحد له حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأبهم قام به حمله وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن وجبا عليه جميعا ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يسحب حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وإنما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كاه مرارا أو زنا مرارا فاعلم عليه حد واحد قال ولو كان الابن المقذوفان حين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى يجيئ الوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وإنما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في الحدود قديما وفي التعزير وترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوسا وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لئلا ينكشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة وإذا قذف الرجل رجلا ميتا فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحد الميت الا الولد أو الوالد وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضا الأخ والأخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حد الميت ولده وعصيته من كانوا وإذا قذف الرجل امرأة وشهد عليه الشهود بذلك وهو يحد فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على الاعان منها إذا جحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحد لها ويحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحد وإن لم تلاعن حددناك

### (باب النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نساءها لا وكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساءها وأخواتها وبنات عها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساءها وأما غيرها فلا (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساءها ونساء عاصبتها الأخوات وبنات العم وليس الأم ولا الخالات إذا لم يكن بنات عاصبتها من الرجال ونساءها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سنه وجمالها وبالها وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات وإذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتم في حجره فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم يرجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء الا أن يزوجهن الاباء والأجداد إذا لم يكن لهن أباء فانهم أباء وإذا زوجهن أحد سواهم فالتكاح مفسوخ ولا يتوارثان فيه وإن كبرا فان دخل عليها فأصاها فلها المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا ايلأوه لانها لم تكن زوجة قط وإذا تزوج الرجل المرأة وأمرأة أبيها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضي الله عنه وابنته جميعا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفو فافيه وأما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النقي وقسم الغنينة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يتنعم أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لما حكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وإن كان حكمهم قديما بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرتد على من ادعى أن حكم حكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يرتدو عليه فلا يكون الا قدرا أو رأيه من قبل أنهم لو رأوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا ان كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولا ولا آخر وكذلك



لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتهما فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن مالهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا لافتراق الآباء والأولياء وأن الأب يملك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغها ولا يرد عنها وان كرهت ولا يكون ذلك للعلم ولا للاشخ ولا ولي غيره فان قال قائل فانما لا يجوز لآباء أن يعقد على البكر بالغها ويجعل فيها وفي الثيب مثل غيره من الأولياء قيل فأنت تجعل قبضه للمهر البكر قبضا ولا تجعل ذلك لولي غيره الاوصى بمال وتجعل عقده عليها صغيرة جائزا لا خيار لهما فيه وتجعل لهما الخيار ان عقدها على ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح « واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خال لبخار يقه بخردها وأن ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلبسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم عليه بالنظر دون المس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا بأختين وحرم الام والبنت احدهما بعد الاخرى وهذه ليست بأب وأم بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنه ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يلبسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زنا الرجل بالمرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحلل والحرام ضد الحلل وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن « واذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤا لها فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفافة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ابنتها بأولياءها وانما هم الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز علي النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤ أو أجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا « واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسرا قبل ذلك مهر أو شهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحنيقة

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا الجاع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فاعله والى عمر فاعله والى علي فاعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قوله وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفقدهم هذا قلنا انما بدأنا به لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلوا فيه وأن لا يجعله العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبابكر جعل الحد أباشم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي ومن ذلك أن أبابكر رأى على بعض أهل الردة فداء وسبوا وحبسهم بذلك فأطلقهم عمر وقال لا سبي ولا فداء

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسبعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ  
 وكان ابن أبي ليلى يقول السبعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال إذا أسر  
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية \* أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح  
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسرق قبل ذلك مهرها  
 أقل منه فالمهر المهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحدا فيثبتون  
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلنا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن  
 المرأة بعد العقد أقربت بأن ما شهد لها به منه سبعة لاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز  
 النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح لا في الأمة فإن سیدهان زوجها وبكرها فإن أباهما  
 يزوجهما ومن لم يبلغ فإن الأب يزوجهنهما وهذا مكتوب في كتاب النكاح قال وإذا تزوج الرجل ابنته  
 وقد أدركت فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها لأنها قد أدركت  
 وملكت أمرها فلا تكره على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها  
 وأذنها صامتا فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح  
 جائز عليها وإن كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة  
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها  
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالموأمة والمواقرة قد  
 تكون على استطابة النفس لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله  
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحدا لقال الأيم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله  
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح وإذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما  
 بينة فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها إلا أن يكون ما دعت أقل من ذلك  
 فيكون لها ما دعت وكان ابن أبي ليلى يقول إنما لها ما سألها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم  
 قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قربا منه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بها ولم يدخل بها فاختلعا في المهر تحالفا وكان لها مهر  
 مثلها كل أقل مما دعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية إلا أن لا يزد العقد  
 في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة  
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة وإذا اعتقت الأمة  
 وزوجها حر فإن أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار إن شاءت اختارت نفسها وإن شاءت أقامت  
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا  
 ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول إن الأمة لا تملك نفسها ولا تنكحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان حرا (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتقت الأمة فإن كانت تحت عبد فلها الخيار وإن كانت تحت حر فلا خيار  
 لها وذلك أن زوجها بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح وإذا تزوجت وزوجها غائب كان  
 قد نفي بها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الأول فإن أباه خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الولد  
 للأول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش والعاشر الحجر  
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للآخر لأنه ليس بعاشر والعاشر الزاني لأنه متزوج وكذلك بلغنا عن  
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فأعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم ترعه إلا جملةا وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فحدثه فقال له عمر لانت الرجل الذي لا يأتي بخير فأقرع ذلك فأرسل إليها عمر فقال أحببت فقالت نعم من مر عرس بديرهمين فإذا هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا قاضطجع فقال علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد فقال أشير علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أشير علي أنت قال أراها تستهل به كأنها لا تعلم وليس الحد إلا على من علمه فقال عمر

صدقت صدقت  
والذى نفسى بيده ما  
الحد الا على من علمه  
بجلدها عـ مائة  
وغر بها عما (قال  
الشافعى) يخالف  
عليا وعبد الرحمن فلم  
يحبدها حذوها عندهما  
وهو الرجم وخالف  
عثمان أن لا يحبدها  
بحال وجلدها مائة  
وغر بها عما فلم يرو  
عن أحد منهم من  
خلافه بعد حذوها ياها  
حرف ولم يعلم خلافتهم  
له الا بقولهم المتقدم قبل  
فعله قال وقال بعض  
من يقول ما لا ينبغي له  
اذ قيل حد عمر مولاة  
حاطب كذا لم يكن  
ليجلدها الا باجتماع  
أصحاب رسول الله  
جهالة بالعلم وجرأة  
على قول ما لا يعلم ومن  
جتراً (١) على أن يقول  
ان فول رجل أوعلمه  
فى خاص من الاحكام  
مالم يحل عنه وعنهم  
فال عندنا مالم يعلم  
(قال الشافعى) وقضى  
عمر أن لاتباع أمهات  
الاولاد ونخالفه على

[illegible]

(١) لعله على أن يقول  
في قول رجل الخ تأمل

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال الآخر قد أثبت الطلاق وهو ثلثان لزمته واحدة لانهما يجتمعان عليها  
 \* واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وقد دخل بها فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكني  
 والنفقة حتى تنقضي عدتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة  
 لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جلهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
 عنه أنه جعل للطاقة ثلاثا السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا  
 ولا حبيل بها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق \* واذا آلى الرجل من امرأته  
 خلف لا يقربها شهرا أو شهرين أو ثلاثا لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق لان يمينه كانت على أقل من أربعة  
 أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو  
 قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء  
 تطليقة بئنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقيم عليه  
 حكم الإيلاء لان حكم الإيلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا يمين  
 عليه واذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الإيلاء وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء \* واذا حلف الرجل  
 لا يقرب امرأته في هذا البت أربعة أشهر فزكها أربعة أشهر فلم يقربها فبئنة ولا في غيره فإن أباحنيقة رجه  
 الله ~~كان~~ يقول ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أن له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تنب عليه  
 الكفارة وإنما الإيلاء كل يمين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر عيته وبه يأخذ  
 وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئنة (قال  
 الشافعي) رجه الله واذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع يسميه  
 فليس على هذا حكم الإيلاء إنما حكم الإيلاء على من كان لا يصل إلى أن يصيب امرأته بحال لزمه الخنث  
 فأما من يقدر على أصابه امرأته بلا خنث فلا حكم للإيلاء عليه \* واذا ظاهر الرجل من امرأته فقال أنت  
 علي كظهر أمي يوما أو وقتا أو كثيرا من ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو مظاهر منها  
 لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فاذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن  
 يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبدا وان مضى ذلك الوقت فهو مظاهر  
 لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله واذا ظاهر الرجل من امرأته يوما فأراد  
 أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وان مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة لاظهار عليه كما  
 قلنا في المسئلة في الإيلاء اذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار عين لا طلاق \* واذا ارتد الزوج عن  
 الاسلام وكفر فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته اذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر  
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فإن تاب فهي امرأته وان أبي قتل  
 وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتد الرجل عن الاسلام فنكاح امرأته موقوف  
 فان رجع الى الاسلام قبل أن تنقضي عدتها فمعا على النكاح الاول وان انقضت عدتها قبل رجوعه الى  
 الاسلام فقد بانت منه واليمين فسخ لا طلاق وان رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقا وهذا مكتوب  
 في كتاب المرتد \* قال واذا رجعت المرأة من أهل الاسلام الى الشرك كان هذا والباب الاول سوا في  
 قولهما جميعا غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الاسلام فإن أسلمت خلى سبيلها وان أبت  
 حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول  
 ان لم تب قتلت وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتدت المرأة

وغيره وقضى عمر  
 الضرس بجمل وخالفه  
 غيره بفعل الضرس  
 سنا فيها جس من الابل  
 وقال عمر وعلى وابن  
 مسعود وأبو موسى  
 الأشعري وغيرهم للرجل  
 على امرأته الرجعة  
 حتى تظهر من الحيضة  
 الثالثة وخالفهم غيرهم  
 فقال اذا طغت في  
 الدم من الحيضة الثالثة  
 فقد انقطعت رجعتها  
 عنهام أشياء كثرما  
 وصفت فدل ذلك على  
 أن قائل السلف يقول  
 برأيه ويخالفه غيره  
 ويقول برأيه ولا يروى  
 عن غيره فيما قال به شيء  
 فلا ينسب الذي لم يرو  
 عنه شيء الى خلافه ولا  
 موافقه لانه اذا لم يقل  
 لم يعلم قوله ولو جاز أن  
 ينسب الى موافقه جاز  
 أن ينسب الى خلافه  
 ولكن كذا كذب اذا لم  
 يعلم قوله ولا الصدق فيه  
 الا أن يقال ما يعرف  
 اذ لم يقل قولاً وفي هذا  
 دليل على أن بعضهم  
 لا يرى قول بعض حجة  
 تلزمه اذا رأى خلافها  
 وأنهم لا يرون اللزم  
 الا الكتاب أو السنة



عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستتاب فان تاب والاقبلت كما يصنع بالرجل تخالفنا في هذا بعض  
الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله  
وقدر وي شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم ير أن  
نحتج به ادا كان اسناده مما لا يثبت أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنة التي ارتدت عن  
الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قدر وبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن قتل الكيكر الفاني وعن قتل الاجير ورويت أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرأيت ان  
ارتد شيخ فان أوجير أئدع قتلها ما وارتد رجل راهب أئدع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة  
حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف لحكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتجبت  
بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم تره حجة في قتل الكيكر الفاني والاجير والراهب ثم قلت لئنا ندع أهل  
الحرب بعد القدرة عليهم ولا نقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب علمنا اقتراحهم في المرأة فان  
المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل \* واذا قال الرجل كل امرأة تزوجها فهي طالق فان  
أباحنفة كان يقول هو كما قال وأي امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى  
يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأة تزوجها فإذا سمى امرأة سماء أو مصرا بعينه أو جعل ذلك  
الى أجل فقولها ميه سواء ويقع به الطلاق «قال الربيع» الشافعي فيه جواب \* قال واذا قال الرجل  
لامرأة ان تزوجت فأنث طالق أو قال اذا تزوجت الى كذا وكذا من الأجل امرأة فهي طالق أو قال كل  
امرأة تزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فجميعا كانا يقولان اذا تزوج  
تلك فهي طالق وان دخل بها فان أباحنفة كان يقول لها مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر  
بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في  
قولها جميعا \* قال واذا قذف الرجل امرأة وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أباحنفة كان يقول  
لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد \* ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد  
في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان  
(قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما مما يدركها الحد فيه ثم قذفها زوجها فمها سئل فان قذفها حاملا  
وانتفي من ولدها وعن يمينها لان الولد لا ينفي الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو بزنا غيره فلا حد  
عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال غيب ذلك الوطء الذي هو محرم فلا حد عليه وعليه التعزير  
\* واذا قال الرجل لامرأة لا حاجة لي فيك فان أباحنفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق  
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو غيلة لا شهيد ولا أريد ولا أهوال ولا أجل  
فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأة لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا  
فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا  
الا أن يكون أراد به ابتعاد طلاق فان كان انما قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى  
يوقعه بطلاق غير هذا \* واذا قذف الرجل وهو عبدا امرأته وهي حرة وقد اعتق نصف العبد أحد الشرين  
وهو يسعي للآخر في نصف قيمته فان أباحنفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد مابق عليه شيء من  
السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة  
أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبحد العبد والأمة في كل شيء  
حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأنهم لم يذهبوا قاطن  
شاء الله الى أن يكون  
خاص الاحكام كلها  
اجمعا كاجماعهم  
على الكتاب والسنة  
وجمل الفرائض وأنهم  
كانوا اذا وجدوا كتابا  
أو سنة اتبعوا كل واحد  
منهما فاذا تأولوا ما يحتمل  
فقد يختلفون وكذلك  
اذا قالوا فيما لم يعلموا  
فيه سنة اختلفوا (قال  
الشافعي) رضي الله عنه  
وكفي حجة على أن دعوى  
الاجماع في كل  
الاحكام ليس كما ادعى  
من ادعى ما وصفت من  
هذا ونظائر له كثر منه  
وجملته أنه لم يدع الاجماع  
فيما سوى جمل الفرائض  
التي كلفتها العامة أحد  
من أصحاب رسول الله  
ولا التابعين ولا القرن  
الذين من بعدهم ولا  
القرن الذين يلونهم  
ولا عالم علمته على ظهر  
الارض ولا أحد نسبه  
العامة الى علم الا حينا  
من الزمان فان قائلا  
قال فيه بمعنى لم أعلم  
أحدا من أهل العلم  
عرفه وقد حفظت عن  
عدد منهم ابطاله ومتى  
كانت عامة من أهل

وكذلك لا يحسد له حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية \* ولو قذف رجل هذا العبد الذي يسمى في نصف قيمته لم يكن عليه حتى قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ \* ولو قطع هذا العبد يدرج له بمنزلة العبد عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثير أو حد أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد ما دام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما جميعا لو عتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته ان شاء الله تعالى \* وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليا وقضى عليها بالسعاية لا نحر لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق علما وبه يأخذ \* ولو طلق يومئذ كانت عتبتها وطلقاتها في قول أبي حنيفة عتدة أمة وطلاق أمة وكانت عتبتها وطلقاتها في قول ابن أبي ليلى عتدة حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية فيوم تكمل فيها الحرية فلها الخيار فإن طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عتبتها عتدة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة \* وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدرى أحيى هو أم ميت أو فلان ميت قد علم بذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن يشأ فلا تكون طالقاً بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضرا حيا ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الملاق بمشيئته فإذا مات قبل أن يشأ علمنا أنه لا يشأ أبداً ولم يشأ قبل فطلق بمشيئته وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها البينة وهو يجحد فإن أبا حنيفة كان يقول بلاعن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بلاعن ويضرب الحد \* وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فإن أبا حنيفة كان يقول ليس هذا باقرار بالنكاح انما امرأته بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقرارا بالنكاح وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار بالنكاح (قال الشافعي) وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجاز له مولاه فالنكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لأن أصل ما نذهب إليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها أو لا حد فسخرها فهي فاسدة لا يجيزها إلا أن تجدد ومن أجازها باجازه أحد بعدتها فإن لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجيز أن ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في البيوع \* وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائة فأراد أن يتزوج في عتتها حامسة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أحيز ذلك وأكرهه وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعاً وهي في العتدة وكان له أن كان لا يجسد طولاً لحرة وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسيلة لأن المفارقة التي لا رجعة له عليها غير زوجة \* وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد انقضاء العتدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تتزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وتطليقة لم يكن يبق لها غيرها وهو مريض ثم مات بعد انقضاء عتتها فإن عامة أصحابنا يذهبون إلى أن لها منه الميراث ما لم تتزوج وقد خالفنا في هذا بعض الناس

العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم نعلم لهم مخالفوا تأخذه ولا نزعهم أنه قول الناس كما هم لا نالنا نعرف من قاله من الناس الامن سمعنا منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصا واستدل لا (قال الشافعي) رضي الله عنه والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع اتباع كتاب فان لم يكن فسنه فان لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً فان لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل فان لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له ولا يجوز القول الا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلوا وسع كلاً أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى

اليه اجتهاده بخلافه  
والله أعلم

### (باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »  
قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا مالك عن  
نافع عن ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سئل عن  
الضب فقال لست  
بأكله ولا يحرمه  
\* أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن عبد الله بن دينار عن  
ابن عمر عن النبي نحوه  
\* أخبرنا مالك عن ابن  
شهاب عن أبي أمامة  
سهل بن خنيفة عن ابن  
عباس « قال الشافعي  
أشك » قال مالك عن  
ابن عباس عن خالد بن  
الوليد أو عن ابن عباس  
وخالد بن الوليد  
أنهما دخلا مع النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بيت ميمونة فأتى بضب  
محمود فأهوى اليه  
رسول الله بيده فقال  
بعض النسوة اللاتي  
في بيت ميمونة أخبروا  
رسول الله ما يريد أن  
يأكل فقالوا هو ضب  
يارسول الله فرفع رسول  
الله يده فقلت أحرام هو

بأقوال فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه  
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق  
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول  
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته أن شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم آلى  
منها لم يكن موليا وإن تظاهروا لم يكن متظاهرا وإذا قدفها لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحد وإن ماتت  
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه \* وإذا طلق الرجل امرأته في حجة ثلاثا  
فحد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استحلقة القاضي فإن أباحنيقة رضي الله  
عنه كان يقول لا ميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث إلا أن تقر بعد موته أنه كان طلقها  
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا البتة فأحلقة القاضي بعد  
انكحاره وردّها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيئا أن كانت تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لأنها تقر  
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كاذبة حلّ لها فيما بينها وبين الله أن ترثه \* وإذا خلا الرجل بامرأته  
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لها نصف  
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا \* وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأه  
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأه أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف  
عليها فإن أباحنيقة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها إليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى  
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأه  
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدتها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد نكاحها جديدا فلا طلاق عليها وهو لم يضم  
إليها امرأه أنما ضمها هي إلى امرأته \* وإذا قال الرجل ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها على مهر مسمى  
ودخل بها فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بآنة وعليها العدة ولها مهر ونصف  
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس  
لها بالدخول شيء ومن حجه في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم آلى  
ابن مسعود فامرأته أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطاء صداقا ومن  
حجة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولو لم  
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جماع يدرأ فيه الحد ففيه صداق لا بد من الصداق إذا  
درأت الحد وجب الصداق وإذا لم أجعل الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد  
عن إبراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة \* وإذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار  
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فإن أباحنيقة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء  
الله ولم يقل ان دخلت الدار فإن أباحنيقة رضي الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا الأول سواء وبه  
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن  
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل  
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق \* وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها  
فتزوجت ورجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فإن أباحنيقة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ  
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقي (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها  
ونكحت رجلا غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها فكحت الزوج الأول فهي عنده على  
ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد انفأ في بعض هذا بعض الناس فقال إذا هدم الزوج ثلاثاً هدم واحدة واثنين واحتج بقول ابن عمر وإن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمناه بالامر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال وما هو قلنا حرّمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث أصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالة فلم يكن للزوج ما عايناهم فرغمنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له الأبوه وكان حكمه قائماً ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالة بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الأهل لا يفعل غيره شيء فلما أحل الله له بفعله غيره أحلنا له حيث أحل الله له ولم يجز أن نقبس عليه ما حلفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول بقول أبي حنيفة والله أعلم

### (باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فإن أباحني فترجعه الله تعالى كان يقول لأنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفي بالنفي فتنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ينفي سنة إلى بلد غير البلد الذي خبر به وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينفي الزايمان البكران من موضعهما الذي زنا به إلى بلد غيره بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بوجه واحد وإذا زنى المشركان ومائيدان فإن أباحني فترجعه الله تعالى ليس على واحد منهما الرجيم وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم ما لرجيم وروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنه رجم يهودي ويهودية وبه يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحدود في المساجد وقد فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تخاكم النسا أهل الكتاب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا به رجمنا الشيب وضربنا البكر مائة ونفينا سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنا وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لأن حكم الله واحد ولا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل جارية أمه فقال ظننت أنها تحل لي فإن أباحني فترجعه الله تعالى كان يقول يدرأ عنه الحد فإذا أقر بذلك في مقام واحد أربع مرات لم يحد وبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عندي رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة ووطئتها قال نعم قال ابن أبي ليلى فأمرت به بخلد الحد وأمرت الجواز فأخذه بيده فأخرجه من باب الحسرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمه وقال ظننتها تحل لي أحلف ما ووطئها إلا وهو يراها حلالة ثم درى عنه الحد وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم ووطئتها لا يقبل هذا إلا من أمكن فيه أنه يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه الحد باقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال ووطئتها جارية أمي في أربعة واطئها لم يكن عليه حد لأن الوطء قد يكون حلالة أو حراماً فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأحدثني أعافه قال خالد فاجترته فأكته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله امتنع من أكل الضب لأنه عافه لأنه حرمة وقد امتنع من أكل البقول ذوات الرجب لأن جبريل يكلمه ولعله عافها لا يحرمها لها وقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه عافه وقال ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحرمه قال بقاء يعني ابن عباس بينا وإن كان معنى ابن عمر أين منه قال لست أحرمه وليس حراماً واستأكله نفسير وأكل الضب حلالة وإذا أصابه المحرم فداء لأنه صيد يؤكل

### (باب الحمل والمفسر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله عز وجل فإذا انسلخ



(( اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ))

(( أبواب الوضوء والغسل والتيمم ))

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجباً » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي اسحق أن علياً رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين

(( باب الوضوء ))

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضأ على رضي الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي طبيان قال رأيت علياً رضي الله عنه بال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن جبيب عن زيد بن وهب أنه رأى علياً رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أكث بن سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن علياً فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من المفتين خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي بصير عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البئر فتوت قال ترح حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بمار وينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجساً وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأي أنت وأمي إن أبي قد مات قال اذهب فواره فقلت أنه مات مشركاً قال اذهب فواره فواريته ثم آتته قال اذهب فأغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتاً مشركاً غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من اللبس وفيها الوضوء عن شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يحالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا لمس الحتان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرث بن الأزيم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يبعده غسله وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس بالخطمي بطهور وإن خالطه الماء الطهور إنما الطهور الماء محضاً فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يظهر وحده

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقتلوا هؤلاء حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره من منع الصدقة اليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

## ( أبواب الصلاة )

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها غير التكبير بالتسبيح ورجع صاحباه إلى قولنا وقولنا لا تنتقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملهما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسدها فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم قدر التشهد ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأاً ورعاً فلا ينصرف فليتوضأ فإن تكلم استقبل الصلاة وإن لم يتكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاف فصلاة تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاف لأنه لم يخالفه في رز غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج اليائسين ينظر إلى تبشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقبلت الصلاة ( قال الشافعي ) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أليت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل فقلت اني أريد الصوم فقال وأنا أريده فدوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما ثبت أنه كان يغسل بأقصى غايه الغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الغليس ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التميمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد قيل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن وهم نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزئ عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغسل من الحمامة ولسنا ولا يأتهم يقولون بهذا ( قال الشافعي ) أخبرنا ناسريك عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إليك والي الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفئك الذين لا يوقنون وجوابهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاة فاسدة ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم ابن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت والاشعفت ولك أسأت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندى كلام حسن وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شبه به ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن علية عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرب الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق ونسي أسنده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به ( قال الشافعي ) أخبرنا هشيم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلام عليكم سلام عليكم ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويريدون

الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية \* أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدوهم فادعهم إلى المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال « شئ علقمة » ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجزى عليهم حكم الله كما يجزى على المسلمين وليس لهم في النفي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقتلهم ( قال الشافعي ) وليست واحدة

فيه ورجع الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلاناً بادننا وفلاناً حتى عذفوا وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهذا أصلاته لأنه يشبه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال إني صليت ولم أقرأ قال آتمت الركوع والسجود قال نعم قال عنت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الإمام وهم لا يقولون بهذا يقولون إنا يقرأ فيما يقضى لنفسه فاما هو ورواء الإمام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الإمام والإمام يقرأ فيما لا يسمع فيما أقرأ فيها هشيم ويزيد عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في إمام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا حماد بن سلمة عن زياد الأعمى عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال إني كنت جنباً فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد عنت صلاته ولسنا ولا يابهم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثاً كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أحمد بن حنبل عن أبي إسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح الصلاة قال لا إله الا أنت سبحانك طلمت نفسي فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام إذا افتتح الصلاة وبهذا ابتدأ يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخالفونه ولا يقولون منه بحرف يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان إذا تشهد قال بسم الله والله وليسوا يقولون بهذا وقد روي عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن علياً رضي الله عنه قرأ في الصبح بسم اسم ربك الأعلى فقال سبحان رب الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبهم وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلود الثعالب ولسنا ولا يابهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلاة

من الآتين ناسخة  
للأخرى ولا واحد من  
الحديثين ناسخاً للآخر  
ولاحتمال الفالة ولكن أحد  
الحديثين والآتين من  
الكلام الذي مخرجه  
عام يراد به الخاص ومن  
المحمل الذي يدل عليه  
المفسر فأمر الله بقتال  
المشركين حتى يؤمنوا  
والله تعالى أعلم أمره  
بقتال المشركين من  
أهل الأوثان وهم أكثر  
من قاتل النبي صلى الله  
عليه وسلم وكذلك  
حديث أبي هريرة  
عن النبي وذكر أبي بكر  
وعمر وإياهم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في المشركين من أهل  
الأوثان دون أهل  
الكتاب وفرض الله  
قتال أهل الكتاب حتى  
يعطوا الجزية عن يد  
وهم صاغرون ان لم  
يؤمنوا وكذلك حديث  
ابن بريدة في أهل الكتاب  
خاصة كما كان حديث  
أبي هريرة في أهل  
الأوثان خاصة قال  
فالفرض في قتال من  
دان وآبؤه دين أهل  
الأوثان من المشركين  
أن يقاتلوا إذا قدر

في جلود الثعالب اذا دبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا ولا أحد علمته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ولا تسالوا ياهاهم ولا أحد علماه يقول بهذا بل نكره جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا مخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصلى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها بعضها إذا كان علي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلهما

### (باب الجمعة والعبدان)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك روينا عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جريد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرب بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال أتموا ولسنا ولا ياهاهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجهه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا أما نحن فقول يصلي أربعاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آجر فجاء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا بمجالسهم فجعل يتخطى حتى دنا وقال غلبتنا عليك هذه (١) الحمراء فقال علي ما بال هذه الضياطرة يتخلف أحدكم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهه على رضي الله عنه وتكلم على وأحسبهم يقولون يتدنى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو جرد عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية

(١) المراد بهم الفرس والضياطرة جمع ضبطر وهو الخنم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والفرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عربا أو عجماء قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينبا بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكريور داود فقال وأنه لن يذبر الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتابهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم « حدثنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بجالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي



عن أبي إسحق عن حنبل بن المعتمر أن علياً رضي الله عنه قال صلوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات  
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن  
سفيان عن أبي إسحق أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد  
ركعتين وهذا حديثان مختلفان ولستأولاً أياهم نقول بواحد منهما ما يقولون الصلاة مع الإمام ولا  
جماعة إلا حيث هو فإن صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع  
بها رجس في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحد صلاها وقرأ وفعل كما يفعل الإمام فيكب في الأولى سبعاً  
قبل القراءة وفي الآخرة نحسب قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر  
ابن عباس عن أبي إسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس وليسوا  
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن  
زاذان أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ  
بسم الله ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما  
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين  
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن  
أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون  
يقنت قبل الركوع قال لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدنا السهو « أخبرنا الربيع »  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله تعالى عنه كان  
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل  
أن علياً رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح \* أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي  
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام  
وعياش بن أبي ربيعة وذ كرا الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثني مثني حتى يصبح « أخبرنا  
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة عن عطاء بن حطان بن عبد الله قال قال  
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة يصلي  
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل  
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون إذا أوتر صلى مثني مثني « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه خرج  
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس  
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا عبد الله بن عاصم الأحول عن فرعة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع  
سجعات خمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة ولستأقول بهذا نقول لا يصلي  
في شيء من الآيات إلا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه  
لقلناه وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

صلى الله عليه وسلم  
أخذها من مجوس  
هجر (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ودان  
قوم من العرب دين  
أهل الكتاب قبل نزول  
القرآن فأخذ رسول الله  
من بعضهم الخزينة فذل  
ذلك على أن أهل  
الكتاب الذين أمرنا  
بقتالهم حتى يعطوا  
الجزية عن يد أهل  
التوراة وأهل الانجيل  
(١) دون غيرهم فإن قال  
قائل هل حفظ أحد  
أن المجوس كانوا أهل  
كتاب قلت نعم . أخبرنا  
سفيان عن أبي سعد  
سعيد بن المرزبان  
عن نصر بن عاصم  
قال قال فروة بن نوفل  
الاشجعي علام توخذ  
الجزية من المجوس  
وليسوا بأهل كتاب  
فقام اليه المستورد  
فأخذ بلبية فقال يا عدو  
الله تطعن على أبي بكر  
وعمر وعلى أمير المؤمنين  
يعني علياً وقد أخذوا  
منهم الجزية فذهب به  
إلى القصر ففرج على  
علمها فقال البسدا  
فخلصنا في ظل القصر  
فقال علي أنا أعلم الناس

(١) لعل هذا زيادة أو  
سقطا من النسخ تأمل

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات ولسنا ولا ياهم نقول بهذا أمان نحن فنقول بالذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجعات أخبرنا بذلك مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين وسجدة في كل ركعة ركعتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا هم يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين خالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفوا ما روي عنه عن علي رضي الله تعالى عنه

### (الحنائز)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن معقل قال صلى على علي سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف خمساً ثم التفت للناس وقال أنه بدري وهذا خلاف الحديث الأول ولسنا ولا ياهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الحنائز أربع وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن غير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكلف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرطبة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأمان نحن فنأخذ به لأنه موافق لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عدي بن زيد بن ثابت وكان أكبر من زيد بن ثابت الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

### (سجود القرآن)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبة عن عاصم عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزيل وحمل تنزيل والتجمل وأقرأ بأسم ربك الذي خلق ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يسجد في الحج سجدة واحدة وهذا قول العامة قبلنا يروي عن عمرو بن عمرو وابن عباس وهم ينكرون السجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالحدج خرساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وهم ينكرونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لعله على أبي مكلف وهو كحسن زيد الخليل صحابي اه كتبه جميعه

بالجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صاحوا أو يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم قد كان آدم ينكح بنيسه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فاتبعوه وقتلوا الذين خالفوه ثم حتى قتلوه ثم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا فقلت نعم رأيت إذا أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أمافي ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب فقال بلى لأنه إذا قيل خذ من صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه قلت رأيت

## ﴿ الصيام ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلوف فيها ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولسنا ولا ياهاهم ولا أحد علمناه يقول بهذا أعماله يورق قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

## ﴿ أبواب الزكاة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيام في حجره وبهذا أخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال الناحي وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من الغنم ولسنا ولا ياهاهم ولا أحد علمناه أخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر ياهاهم بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كلباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي زكريا أنه كتبه السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم إلى قول إبراهيم وشي يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له حمل وهو محرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كره ذلك ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا أمانحن فنقول بمحدث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقتل المشركون حتى لا تكون قننه ويكون الدين كله لله وأمر إذا انسليخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصهوا ويقعد لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان قال أما القرآن فيدل على وصفت (قال الشافعي) وقلت له وكذلك السنة فإن قال قائل إن حديث ابن بريدة عام بأن يدعو إلى إعطاء الجزية فتند يحتمل أن يكون عنى كل مشرك وثني أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كفاي ولا

غيره ولا يقبل منه الا  
الاسلام أو القتل هل  
الحجة عليه الا كهى  
على من ذهب الى جلة  
حديث ابن بريدة  
وادعى ان حديث أبى  
هريرة ناسخ له قال ما  
لو احدثتهما فى الحديثين  
شئ الا كما صاحبه مثله  
لو لم يكن الا الحديثان

(باب الخلاف)

فمن تؤخذ منه الجزية  
وفمن دان دين أهل  
الكتاب قبل نزول  
القرآن

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة نحوه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فبين أصاب بيض نعام قال يضرب بقدرهن نوقا قيل له فإن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارا ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول يغرم ثمنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي بن عيسى قال يجعل عليه المشي قال يعني فإن عجز ركب وأهدى بدنة وهم يقولون يعني إن أحب وكان مطيقا والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن يمشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن صح مشي الذي ركب وركب الذي مشى حتى أتى به كما نذر « قال الربيع » وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة يمين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية وأتوا الج والمرة لله قال أن يحرم الرجل من دويرة أهله وهم يقولون أحب إلينا أن يحرم من الميقات « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش « أخبرنا الشافعي » قال أخبرنا ابن أبيان عن سفيان عن سماعة عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو موافق لما ذكرنا عن عمرو بن مرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون يغرم قيمته في الموضع الذي أصاب فيه لا يحلون فيها شاة موقنا

(أبواب الطلاق والنكاح)

حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي نخالفنا  
بعض الناس فقال  
تؤخذ الجزية من أهل  
الكتاب ومن داني  
أهل الأوثان ما كان  
الإنها لا تؤخذ من  
العرب خاصة إذا دانوا  
دين أهل الأوثان فأما  
العجم فتؤخذ منهم وإن  
دانوا دين أهل الأوثان  
قال فقلت لبعض من  
يقول هذا القول  
ومن أين قلت هذا  
قال ذهبت إلى أن  
الذين أمر بقتالهم  
حتى يسلموا العرب  
قلت أفرأيت العرب

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لانسكاح الابولي فإذا بلغ الحقائق النص فالعصبة أحق وهذا نقول لأنه يوافق ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيا امرأة لم ينكحها الولاة فنكاحها باطل فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا بذلك الزنجبي عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان الزوج كفوا وأخذت صداق مثلها جاز النكاح وإن كان غير ولي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سماعة بن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فزني بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاهما نصف الصداق ولسناه لا يابعهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو وجد نام أو برص قال إذا لم يدخل بها فرق بينهما فإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأة على كل حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في البصري أني تسلم امرأة قال هو أحق بها ما لم يخرجها من دار الهجرة ولسنا ولا يابعهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم موت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا فإن لها الميراث وعلها العدة ولا صداق لها وهذا نقول الآن ثبت



حديث بروع وقدر وبناه عن ابن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون لها صدق نساءها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن جابر بن سلمة عن بديل عن ميسرة عن أبي الوضي أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما إلى أخيه زوجها فأصابها فقضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما مصادق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه ويقولون لا يرجع بالصدق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصدق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليم عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله عنه يقول في الخبر أن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا القول أما نحن فنقول إن اختارت زوجها فلا شيء ويروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد ذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا لانا ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا أما نحن فنقول إن نوى الطلاق فهو مانوي من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن أراد اثنتين فاثنتين ويملك الرجعة وأما هم فيقولون إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنتين فلا يكون اثنتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليم عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الحرام ثلاث ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن رياش بن عدى الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله عنه جعل البتة ثلاثا ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكر بن الأخنس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي ثعلبة عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا نقول وهو موافق لما روي عن ابن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر رأت منه « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجب المتوفى عنها لا يتطربها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولسنا ولا ياهاهم نقول بهذا نقول بحديث فريضة ابنة مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل ابنته في عذتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم يموت أو يطلق وبهذا نقول ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عمار عن أبي عمار عن أبي الضحى عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأخر الأجلين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبدربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

إذا دانوا دين أهل الكتاب أنا أخذناهم الجزية قال نعم قلت ويدخلون في معنى الآية التي نزلت في أهل الكتاب قال نعم قلت فقد تركت أصل قولك وزعمت أن الجزية على الدين لا على النسب قال فلا أقدر أن أقول الجزية وتترك الجزية وأن يقتلوا حتى يسلموا على النسب وقد أخذ النبي الجزية من بعض العرب فقلت له فلم ذهب أولاً إلى الفرق بين العرب والعجم ولست تجد ذلك في كتاب ولا سنة قال ذن من أصحابك من قال تؤخذ الجزية من كل من دعا إليها وثني أو غيره أو أعجمي أو عربي فقلت له أجدت قول من قال هذا قال لا وذلك أن أكثر من قاتل رسول الله العرب فلم يأخذ الجزية إلا من عربي دان دين أهل الكتاب وسأقوم لمن خالفنا وإياك من أصحابك بقوله فأقول إن النبي أخذ الجزية من الجوس ورأيت المسلمين لم يخلعوا في

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة قد خلت على أم سلمة فسألتهما  
عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاته وجهها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر شيخ  
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيا فراجا إذا جاء أهلها أن يؤثر وجهها فباعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكح من شئت فهذا يقول وهم يقولون بقولنا فيه ويشكرون ما روى  
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه . وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج  
في عدتها قال تم ما بقي من عدتها من الأول ونستأنف من الآخر عدة جديدة وكذلك يقول وهو موافق  
لما روي نافع بن عمر وهم يقولون عليها عدة واحدة ويشكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه  
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل  
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي  
الله عنه لشريح قل فيها فقال إن جاءت بيته من بطنها أهلها يشهدون صدقت فقال له على قالون وقالون  
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة  
وحسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثون يوما لأن أقل  
الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما  
نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل  
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا  
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها  
قالت قالت فاطمة بنت أبي حنيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني لأظهر أفادع الصلاة فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فأركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي  
عنك الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال إذا  
أقبلت وإذا أدبرت : وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوالد  
الخفي ولست أنقول بهذا لا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن  
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وأيسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نروى عن عدد من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي  
رضي الله عنه قال اكملوا الصبيان النكاح فإن كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه ولست أنا أخذ بهذا ونقول  
لاطلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم وروى عن حماد بن سلمة عن حميد  
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز  
وحامد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها  
واستكم الشاهدين حتى أنه نضت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليا  
رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سماعة عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأته أخيه وهي ترضع ابن  
أخيه فقال والله لا أقربها حتى تطفم فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال على أن كنت إنما تريد  
الإصلاح ولا بن أخيك فلا يلاء عليك وإنما يلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية  
ولا تؤكل ذبائحهم  
ولا تنكح نسائهم  
وروى هذا عن النبي  
وأهل الكتاب تؤكل  
ذبائحهم وتنكح نسائهم  
وفي هذا دليل على أن  
المجوس ليسوا بأهل  
كتاب (قال الشافعي)  
فأنت له قلت إن  
المجوس ليسوا بأهل  
كتاب مشهور عند  
العامة باق في أيديهم  
فهل من حجة في أن  
ليسوا بأهل كتاب  
كما عرّب قال لا إلا  
ما وصفت من أن  
لا تنكح نسائهم ولا  
تؤكل ذبائحهم قلت  
فكيف أنكرت أن  
يكون النبي دل على  
أن قول الله حتى يعطوا  
الجزية من دان دين  
أهل الكتاب قبل نزول  
الفرقان وأن يكون  
احلال نساء أهل  
الكتاب احلال نساء  
بن إسرائيل دون أهل  
الكتب سواهم فيكونون  
مستوين في الجزية  
مخلفين في النساء  
ولا يأتي كما أمر الله  
بقول المشركين حتى  
لا تكون فتنة ويكون



نساهم من أهل الكتاب  
وأكل ذبائحهم أهل  
التوراة والانجيل  
من بني إسرائيل  
دون غيرهم

﴿باب في المرور بين  
يدي المصلّي﴾

حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي حدثنا  
مالك عن الزهري عن  
عبيد الله بن عبد الله  
عن ابن عباس قال  
أقبلت راكباً على أتان  
وأنا يومئذ قد راهقت  
الاختلام ورسول الله  
يصلي بالناس فررت بين  
يدي بعض الصف فترلت  
فأرسلت حماري يرتع  
ودخلت في الصف فلم  
ينكر ذلك علي أحد  
«حدثنا الربيع  
أخبرنا الشافعي أخبرنا  
سفيان عن كثير بن  
كثير عن بعض أهله  
عن المطلب بن أبي  
وداعة قال رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم  
يذكر من الحديث  
والذي يؤخذ من بقية  
الباب أنه في الصلاة إلى  
الستره بل أنه يؤخذ  
منه أن هناك أحاديث  
أنحسقت من هذا  
المقام وكلها تتعلق  
بالمرور بين يدي المصلّي  
إلى ستره وغيرها فتنبه  
وحرر كتبه

يخالفونه في فرقون بينهما أبو معاوية ويعلي عن الأعشى عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها  
لو أن الأمر الذي بيدك بيدي طلق نفسي فقال قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسها ثلاثاً فسأل عمر  
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وبهذا نقول إذا جعل الأمر إليها  
ثم قال لم أرد إلا واحدة والقول قوله وهي تطليقة عاك الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة بائنة  
«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم رأيت حيان عن الشعبي  
أن رجلاً قال من يذبح للقوم شاه وأزوجه أول بنت تولد في ذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح  
ولسنا ولا إياهم ولا أحدهم الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا نكاحاً «أخبرنا  
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن  
يطأ الرجل امرأته إذا فرغت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لا بأس أن يطأها قبل  
الفجور وبعده «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي  
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب  
الميراث لأهله والله أعلم

﴿ما جاء في البيوع﴾

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله  
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنها وهواً أنها عتيقة فقتلني به عمر حياته وعثمان بعده فلما  
وليت رأيت أنها رقيق ولسنا ولا إياهم يقول بهذا نقول يقول عمر لا تباع «أخبرنا الربيع» قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً  
باع نجبية واشترط (١) ثمنها ففرغ فيها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي  
اذهب إلى السوق فإذا بلغت أقمعي ثمنها فأعطوه حساب ثمنها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم  
بيع فاسد فافوا عليها ولا تعلم له مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن  
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيزيمهم أن يقولوا لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد «أخبرنا  
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان البتي عن الحسن أن علياً رضي الله عنه  
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون إن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن  
يخلصها بثمن ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيزيمهم  
أن يثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة  
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الحمام من السحت وليسوا  
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الحمام بأساً ونحن لا نرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
أعطى الحمام أجره ولو كان محتملاً يعطيه إياه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم  
وحفص وغيرهما عن الجراح عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درهماً منسوجة بالذهب  
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندهم بيع مفسوخ لانه إلى غير أجل «أخبرنا  
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله  
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار إن أحب أخذه بالثمن أخذه  
«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثمن بالضم من الجزر الرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها كتبه مصححه



(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شي من هذا احتلافاً وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم تنقص المؤدى لها أسماؤها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالدون من السرة اختصاراً لأنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولأن شيئاً غير بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قد صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سرة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس بمعنى صلاة جماعة إلى غير سرة لأن قول ابن عباس إلى غير غير يعني والله أعلم إلى غير سرة ولو كانت صلاته تفسد بغير شيء بين يديه لم يصل إلى غير سرة ولا أحد وراعه بعلمه وقد مر ابن عباس على آتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختصاراً وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الأمثل بمثل وعن الذهب بالذهب الأمثل بمثل وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما رجع قال ما أرى به بأساً وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصرقة فهو بالخيار إن شاء ردها وصاعاً من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلبها فليس له ردها لأنه قد أخذ منها شيئاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها واسنأولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه أعتق أمهات الأ ولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعاً تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأساً ببيعها وشرائها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأساً ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن علياً رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الأمطونحاً وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول هذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدنا يؤذي نابر يح الثوم وهذا الذي نأخذ به

### (باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخسبة والجحر الخضم ثلث حقائق وثلث جذاع وثلث ما بين نيسة إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجحر الخضم والخسبة هذا عمد فيه القودو يعيرون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطائفة عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبياً وشهدا الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى علي رضي الله عنه على الثلاثة بخمسة الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنجاس الدية ولسنا ولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتصوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحداً يقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن علياً رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفاً وهم يقولون الدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية تركت جارية فقرصتها جارية فقصصت الحمولة فاندق عنقها فجعلها أثلاثاً وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد ويزعمون أن ليس على الموقوفة شيء وأن ديتها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلبسان بقلة فقال أحدهما لحذار وقال الآخر حذار فأصاب نيفته فكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون مارو وافية « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد عن قتادة عن خلاص عن علي قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلاً فأنما هو كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أيدي الناس قال لا الآن يؤتي الله عبداً فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون مارو وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سماعة بن حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة نشرب الخمر فمطأنا عبودية كانت معافراً فنعنا إلى علي رضي الله عنه فمختلفات منا ثمان فقال أولياء المتوفيين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم ما تقولون فقالوا نرى أن نقتلهما قال فلعن أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندرى قال وأنا لا أدرى وسأل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك ففعل دية المقتولين على قبائل الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سماعة عن حنش بن المعتمر أن ناساً حضروا يوماً لأسد فزحمت الناس عليها فتردى فيها رجل فعلق برجل وتعلق الآخر بأخر فزحمتهم الأسد فاستخرجوا منها فتوافقت شجرة وفي ذلك حتى أخذوا السلاح فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أربعة تعالوا فلتنقض ينكم بقضاء إن رضيتم وإلا فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أول ربع الدية والثاني ثلث الدية والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين ازدجوا على البر فزحمتهم من رضي ومنهم من لم يرض فترفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا ان علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأما قضى قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموضحة وما خلا في النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فيموت قال على الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لأنه فعل فعلاً كان له أن يفعله

### ﴿ باب الأفضية ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون ولد أسألهم أن يسلم بعضهم بعضاً فقال أنتم شركاء متشاكسون ثم أقرع بينهم ففعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بثلاثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل وأبان الخليل أن ثلاثة نفر اشترى كوا في طهر فلم يدر لمن الولد فاختصموا إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتروا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للأخرين ثلثي الدية وليسوا يقولون بهذا وهم يثبتون هدا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما يمر بين يديه  
فيسير إلى أن يحدث  
ما يفسدها لمرو ما يمر  
بين يديه وكذلك ما يكره  
للأمرين بين يديه ولعل  
تشديده فيها أنما هو  
على تركهم نهيه عنه  
والله أعلم وقوله إذا صلى  
أحدكم إلى غير سترة فليس  
عليكم جناح أن تمرؤا  
بين يديه يدل على أن  
ذلك لا يقطع على المصلي  
صلاته ولو كان يقطع  
عليه صلاته ما أباح  
لمسلم أن يقطع صلاة  
مسلم وهكذا من معنى  
مرور الناس بين يدي  
رسول الله وهو يصلي  
والناس في الطواف  
ومن مرور ابن عباس  
بين يدي بعض من  
يصلي معه بنى لم  
ينكر عليه وفيه دليل  
على أنه يكره أن يمر  
بين يدي المصلي المستتر  
ولا يكره أن يمر بين يدي  
المصلي الذي لا يستتر  
وقوله صلى الله عليه وسلم  
في المستتر إذا مر بين  
يديه فليقاتله يعني  
فليدفعه فإن قال قائل  
فقد روي أن مرور  
الكلب والحمار يفسد  
صلاة المصلي إذا مر بين

يديه قبل لا يجوز اذا  
 روى حديث واحد  
 أن رسول الله قال  
 يقطع الصلاة المرأة  
 والكلب والحمار وكان  
 محالفا لهذه الاحاديث  
 فكان كل واحد منها  
 أثبت منه ومعهما ظاهر  
 القرآن أن يترك ان  
 كان ثابتا الا بان يكون  
 منسوخا ونحن لانعلم  
 المنسوخ حتى نعلم  
 الآخر ولسنا نعلم الآخر  
 أو يرد ما يكون غير  
 محفوظ وهو عندنا غير  
 محفوظ لان النبي صلى  
 وعائشة بينه وبين  
 القبلة وصلى وهو حامل  
 أمامة يضعها في السجود  
 ويرفعها في القيام ولو  
 كان ذلك يقطع صلاته  
 لم يفعل واحد من  
 الامرين وصلى الى غير  
 ستره وكل واحد من  
 هذين الحديثين يرد  
 ذلك الحديث لانه  
 حديث واحد وان  
 أخذت فيه أشياء فان  
 قبل فابطل عليه  
 كتاب الله من هذا قبل  
 قضاء الله لاترزوا زرة  
 وزر أخرى والله أعلم  
 أنه لا يبطل عمل رجل  
 عمل غيره وأن يكون

وسلم قلنا به ونحن نقول ندعو القافله فان الحقوه بأحدهم فهو ابنة وان الحقوه بكلهم أو لم يلحقوه بأحدهم  
 فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فينتسب الى أيهم شاء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون هو ابنتهم  
 يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة  
 عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسبارا فانكسر المسبار فاصمه الى على رضي الله  
 عنه فقال أعطه درهما مكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لانقول به ومن ضمن الأجير  
 ضمنه قيمة المسبار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة  
 وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن  
 عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال  
 (١) فأضربه وقال لا أمسى وفيك درهم فأمر رجلا من بني أسد فقسمه الى الليل فقال الناس لو عوضته  
 فقال ان شاء الله لكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال على  
 سحت وهم يروون عن علي رضي الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم نقول لا يحل لأحد أن  
 يعطى السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضي الله عنه يعطى شيئا يراه سحتا ان شاء الله تعالى  
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال  
 أتى على رضي الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراهم الا جورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون  
 اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد  
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش  
 أن عليا رضي الله عنه مرأى الحلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستحلون أحد مع بيئته وهم يروون  
 عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا تعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة  
 عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أنه أتاها رجل بصرة محتومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم  
 يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورو واحدنا عن  
 عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره  
 فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة فخالفوا السنة في اللقطة التي لا جهة فيها وخالفوا حديث عبد الله  
 ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما  
 هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشترى أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

### (باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة  
 عن علي رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما أحبهم  
 فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول يقول زيد بقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا  
 ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول علي ويرون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وسخر منه انظر اللسان كتبه معصمه

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر وعبد الله وورثان الأرحام دون المولى (٢) وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا لم يكن أهل فرائض مسماة ولا عصبه وورثنا المولى ونقول نحن لأنورث أحدا غير من سميت له فريضة أو عصبه وهم يورثون الأرحام وليسوا بعصبه ولا مسمى لهم إذا لم تكن موال وقالوا القول قول زيد والقياس عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه ورث نفر بعضهم من بعض ويقولون في هذا يقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله أنه لم يترك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم أن عبد الله أشركه ونحن نقول بتركه وهم يخالفونه ويقولون لا نتركه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله في ابنتين وبنات ابن وبنات ابنة بنتين الثلاث وما بقي فلبى الابن دون البنات وكذلك قال في الأخوة والأخوات للاب مع الأخوات لاب وأم ولسنا ولا أحد علمته يقول بهذا إنما يقول الناس للبنات والأخوات الثلاث وما بقي فلبى الابن وبنات الابن والأخوة والأخوات من الأب لذلك كرم مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يترك الجدة مع الأخوة فإذا كدروا أو فاه السدس ولسنا ولا أحد يقول بهذا أما نحن فنقول أنه إذا كان مع الأخوة لم ينقصه من الثلث وأما بعضهم فكان يطرح الأخوة ويجعل المال للجد وبذلك يقولون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يجعل الأكدرية من ثمانية لأسمهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللجد سهم وللأخت ثمانية أسهم وللجد سهم وللأخت ثمانية أسهم وللجد سهم وللأخت ثمانية أسهم ثم يقاسم الجد والأخت فيجعل بينهما لذلك كرم مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن رجل عن الثوري عن اسمعيل بن رجاء عن إبراهيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سمع الشعبي يقول في جد وأم وأخت فلأخت ثلاثة أسهم وللجد سهم وللجد سهم وللأخت سهمان بهذا إنما يقولون يقول زيد يجعلها من تسعة لأسمهم وللجد سهم وللأخت سهم وللجد سهم وللأخت سهمان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الله قال أهل الكتاب والمملوكون يحجبون ولا يورثون وليسوا يقولون بهذا يقولون يقول زيد لا يحجبون ولا يورثون وهم يقولون في هذا يقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكا ولم يدع وارثا قال يشتري من ماله فيعتق ثم يدفع إليه ماتركه وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك ولا يورث ونحن نقول ماله في بيت المال وكذلك يقولون هم أن لم يوص به

### باب المكاتب

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن طارق عن الشعبي أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في المكاتب يعتق منه بحساب وقال ابن عمر وزيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه شيء وروى ذلك عمرو بن شعيب وبذلك نقول ويقولون به معناهم يخالفون الذي روي عن علي رضي الله

سعي كل لنفسه وعليها فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يكون مورو رجل يقطع صلاة غيره

باب خروج النساء إلى المساجد

حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وإذا خرج من فلخرجن تفلات « قال الربيع » يعني لا يتطيبن « أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها (قال الشافعي) وهذا حديث كلفه جماعة من الناس بكلام قد جهلت على تقصى ما تكلو في فيه فكان مما قالوا أو بعضهم فظاهر قول رسول الله انتهى عن إماء الله مساجد الله والنهي عندك عن النبي تحريم الأدلة عن رسول الله



أنه أراد به غير التحريم وهو عام على مساجد الله والعام عندك على عمومه الا بدلالة عن النبي أو عن جماعة لا يمكن فيهم جهل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص فاقول في هذا الحديث أهو عام فيكون تحريم أن يمنع أحداء الله مساجد الله بحال أو خاص فيكون لهم منعهم بعض المساجد دون بعض فانه لا يحتمل الا واحد من معنيين قلت بل خاص عندي والله أعلم قال ما دل على أنه خاص عندك قلت الاخبار الثابتة عن النبي بما لا أعلم فيه مخالفا قال فاذكر ما جاء عن النبي من الدليل على ما وصفت قلت أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستسعى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا انما نقول اذا عجز فهو رقيق وحدثنا أن عليا رضي الله تعالى عنه قال لا يهجر المكاتب حتى يدخل نجما في نجم وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وهم يقول اذا حلت نجومه فان لم يجد فهو عاجز رقيق ولا ينتظر بهجيره النجم الآخر وكذلك يقول مفتو الناس لا أعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج بن خالد الخياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص قال قال عبد الله اذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن زوى عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي عليه شيء وبه نقول

### ( باب الحدود )

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد سراحه يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة وقال أجلدها بكتاب الله وأرجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقدر جرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عاز ولم يجلد له وقال لا يساغد على امرأه هذا فان اعترفت فأرجعها فعدا أنيس فاعترفت فرجعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد امرأه أفي الزنا وعلها درع قيل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك هشيم عن الشيباني عن الشعبي أن عليا نفي الى البصرة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه نفي الى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرغمون أنه لا نفي على أحد وأما نحن فنأخذ به لانه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين اللذين اختصما اليه لأقضي بينك بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خليف الثوري أن رجلا أقر عند علي بحبب فهد عليه أن يخبره ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى عن أبي جيلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم وهم يخالفون هذا الى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت فقال اذا زنت أمة أحدكم فأجلدوها ثم ان زنت فأجلدوها ثم ان زنت فابعوها في الرابعة ولو بضعف رجل قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة والضعف الرجل « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتيين زناها فليجلدها ولو بضعين من شعر يعني الجبل وهم يخالفون ما رويوا عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وماروينا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن حجر بن عبيس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيالنا لكانت عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأتيافدرا الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نسترب الشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أرا السراق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قطعه أحد منهم قلت وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود فمن شاء الخاكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده أمرًا وشاهدين يقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلين أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتياه بأخرفقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر غير مهمادية بد الأول وقال لو أعلمكما تعدما لقطعكما وبهذا نقول إذا قالوا أخطأنا على الأول غير مهمادية بد المقطوع وإن قالوا عمدنا أن نشهد عليه باطل قطع أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله عنه في الشاهدين إذا تعدا ويقولون لا تقطع أيديهما بيد ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فسل في احتلامه فأمر به فقطع بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتلم أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب يعتمد عليه وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا القول بل يقولون يقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله عنه أتى برزاق فخرج بهم إلى السوق فحضر لهم حضرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فحرقهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أمانحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلناه ولا نحرق حيوا ولا ميتا « ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا تنصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لأدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فاذا هو قدمات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل الامام أحد هذه القتل ولا يقتل إلا بالسيف أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي المغيرة قوم دخلوا على امرأته في دار قوم فخرج

قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول لا يحلون رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر إلا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله اني اكتب في غزوة كذا وكذا وإن امرأتني انطلقت حاجة قال فانطلق فاجبج بامرأتك قال فقلت أفترى أن فرضا على قيمها أن يمنعها أكبر مساجد الله لأن أكبرها أو جيبها ومن كل سفر قال نعم قلت فمن أين قلته قال قلته بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غيري محرم معصية وفرض الله أن تمنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال ما أجده من هذا بدا وقال غيره أنا أكلك بغير ما كلك به فأقول ليس لقيمها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا ولها

اليهم بعض أهل الدار فقتلوه فاصبحوا وقد جاءت عشائرتهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوهم إليه فقال  
 علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلها بظهر البطن ثم قال لصوص قتل  
 بعضهم بعضا فقوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا أضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا  
 يقولون بهذا أما نحن فنروى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فستل  
 علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط ريمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد  
 عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول  
 فإن لم يكن يعرف بالصوصية قتل القاتل وإن كان يعرف بالصوصية درى عن القاتل القتل وكانت  
 عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن  
 بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا يزعم أنه احتلم على أم الآخر فقال  
 أقمه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا  
 يزيد بن هرون عن جادين سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان تواجد جارية له فكان في  
 خلاء فعملت جارية بذلك فأنته فغضبها جارية فوطئها ثم علم فأتى عمر فقال أنت عليا فسأل عليا رضي الله تعالى  
 عنه فقال أرى أن تضرب الحدي في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدرا عنه  
 الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة متحد كرا ووا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم  
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن جحيفة بن  
 عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأنته امرأته فقال أن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوني  
 صادقة نرجه وإن تكوني كاذبة تجلدك وبهذا أخذنا لأن زناه بجارية امرأته كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن  
 يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنهم إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما  
 \* وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر فقطع يده وترك ابهامه فقلت من قطع فقال  
 علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا  
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علقمة عن سعيد بن عبد الله عن حنيفة بن المنذر أن عليا رضي  
 الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروى عن علي  
 رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا  
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي  
 رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن  
 القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن منذ كور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا أخذنا رجم اللوطي  
 محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرحم اللوطي أحسن  
 أو لم يحصن « رجع الشافعي » فقال لا يرحم إلا أن يكون قد أحصن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو نلوط وهو محرم لم يفسد أحرامه ولا غسل  
 عليه ما لم ين وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرحم إن أحصن ويجلد إن لم يحصن ولا يكون  
 اللوطي أشد حلا من الزاني وقد بين الله عز وجل فرق بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح  
 والاخر ملك الميمن وحرم هذا من كل الوحوه فمن أين يستقيم أن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا الأعشى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال اني سرق فطرده ثم  
 قال اني سرق فقطع يده وقال انك شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع  
 مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بتنزله الشهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل الأسلي

أن يغدو على امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقل أربع مرات ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر أربع مرات ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحد الزاني حتى يقرر بأقبا ساعلى الشهادات ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة أو كثر سواء ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه \* وكيع عن سفيان الثوري عن سماعة عن قابوس بن خمارق أن محمد بن أبي بكر كتب الى علي يسأله عن مسلم زنى بنصرانية فكتب اليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية الى أهل دينها وهم يقولون أيضا يقيم الحد على النصرانية ويخالفون هذا الحديث \* يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرين باع أحدهما صاحبه ففقطعهما على جميعا وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه \* أبو بكر بن عياش قال حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى برجل فقال ما شأن هذا فقالوا يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدتموه على تنف فأنطلقوا به الى نتن مثله فرغوه فيه فرغوه في عذرة وخلي سبيله وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يخالفون في ذلك \* سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا ترى على الذي يصيب وليدة امرأة أنه حد أو لاعقرا \* رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر له أنه أصاب جارية امرأة فقال استغفر الله ولا تعد وهم يخالفون هذا ويقولون يعزر وأما نحن فنقول ان كان من أهل الجهالة وقال قد كنت أرى أنها حلال لي فإندرا عنه الحد وعزرائه وان كان عالما حدناه حد الزاني \* ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في قيمة خمسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أننا قطع في ربع دينار وخمسة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم \* رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل في لحافها على فراشها فاضربه نجسين فذهبوا فاشكوا ذلك الى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لا نرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون الى أنه يبلغ بالتعزير هذا أو أكثر منه الى مادون الثمانين بقدر الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رواه عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما \* يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد ترى بعد موت سيدها تجلد وتنفي وهم لا يقولون بهذا يقولون لا ينفي أحد زان ولا غيره ونحن نقول بنفي الزاني بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قدر أو لا تنفي \* جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا \* ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم ينهون عن هذا ويخالفونه \* ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير يغسل \* رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيثاني قال كان عبد الله يصلي بنا الصبح بسواد أو قال بغسل فيقرأ بسورتين وبهذا اجابت السنة وهو قولنا وهم يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذناه أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء تلفعات بر وطهن ما يعرفن من الغسل \* مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله \* ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منعها إذا أكثر مساجد الله قال فكل ما قلت من هذا يخالف قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت إبانة ذلك لتعرف أن ما ذهب إليه فيه كاه على غير ما ذهب إليه وهل علت مخالفا أن للرجل أن يمنع امرأته مسجد عشرتها وان كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر قال وما علمته قلت فلو لم يكن فيما تسألت عنه حجة إلا ما وصفت استدللت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزواج المرأة وفيها منعها من الجمعة ومسجد عشرتها كان معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله خاصا على ما قلت لأن أكثرهم لا يجهل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب الى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئا من مساجد الله وقد بقي عليه أن تسئل ما معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله



ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلس به وكان يقرأ بالسنتين الى المائة \* ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له في الصلاة أو قالو أصليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين \* رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا ناخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويرغمون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته \* أبو معاوية وحفص عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدة السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لانه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سهوا سجد سجدة السهو ونحن ناخذ بهذا \* مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر \* ابن علية وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتهم ما بين من صلاته ثم سجد سجدة السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد للسهو بعد الكلام \* رجل عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لوقتها الا بالزلفة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الأول \* ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو أن منسحرا تسحر لحاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غداة جمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن \* مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهل به السير يجمع بين المغرب والعشاء \* مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك \* أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلحهما معا \* أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلحها في وقت العصر وهذه موطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عرفة وليلة جمع \* ابن علية عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخريتين بفاتحة الكتاب وبهذا نقول ولا يجزيه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخرة عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعها امام الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجبها ممن مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحجب معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا لأصلي لكم فقمتم إلى حصير فضمتمته  
 بجاء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراه والعجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين  
 ثم انصرف \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال خلت على عمر بالهجرة  
 فوجدته يسبح فقمتم وراه فقر بنى حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء برقا تأخرت فصفقنا وراه  
 \* أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والاسود قال ادخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق  
 بين كفيه فجعلهما بين يديه فلما انصرف قال كأي أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بين يديه وأقام أحدا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذ  
 بحديث رواه يحيى القطان عن عبد الجيد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي  
 أنه سمعه في عذبة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه \* أخبرنا ابن علية عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن  
 خلاد الزرق عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا ركعت فضع  
 يديك على ركبتيك \* أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة  
 فحضر وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر  
 وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس \* أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن  
 مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع \* سفيان عن الأعمش عن  
 إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثا وتوتر ولكن خسا أو سبعا وليسوا يقولون بهذا يقولون  
 صلاة الليل مثنى مثنى إلا التور فأنها ثلاث موصلات لا يصلي التور أكثر من ثلاث وأما نحن فنقول بالسنة  
 الثابتة \* أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة  
 توتره ما قد صلى \* أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه \* أخبرنا سفيان عن الزهري عن  
 سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح  
 فليوتر بواحدة \* سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 \* هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن نمون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الحارث أن طه عن  
 عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فثودم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار درهم الكبير  
 أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم نعلم أحدا من مضي قال إذا كان الدم في الثوب أو على الجسد مقدار  
 درهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد \* أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع  
 فربه رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قيل له كان  
 الرجل راكعا قال أجل أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد  
 طرقا وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا  
 حين يريد به الجواب وهم لا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه  
 لم يتكلم به \* أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن  
 مسعود إذا أمر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يرتد ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون أن هذا ينقض الصلاة ولا يرون قولهم هذا عن  
 أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة \* أخبرنا أبو معاوية

تركها والجمع مع نسوة  
 ثقات إذا كانت طريقها  
 آمنة من كان وليها  
 زوجها أو غيره قال فما  
 معنى نهيا عن السفر  
 قلت نهيا عن السفر  
 فيما لا يلزمها قال فإدل  
 على ما وصفت من أنها  
 إنما نهيت عن السفر  
 فيما لا يلزمها قلت بين  
 رسول الله عن الله أن  
 حد الزانية البكرين  
 جلد مائة وتعريب عام  
 والتعريب سفر وقد  
 نهى رسول الله أن  
 يخلى بامرأة الأعمى ذى  
 محرم وفي التعريب  
 خلوها مع غير ذى  
 محرم وسفر فدل ذلك  
 على أنه إنما نهى عن  
 سفرها فيما لا يلزمها  
 ولم أعلم مخالفا في أن  
 امرأه لو كانت ببلدنا  
 لاحاكم فيه فأحدثت  
 حديثا يكون عليها فيه  
 حد أو حق لم أو  
 خصومة له جلبت إلى  
 الحاكم فدل هذا على  
 ما وصفت من أنها إنما  
 نهيت عن السفر فيما  
 لا يلزمها فإذا اقتضت حجة  
 الإسلام فلوليها من كان  
 منعها من الحج ومن  
 جميع المساجد الأشياء

عن الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى  
وإذا فاتك الركوع فصل أربعا وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
خالف هذا بعضهم فرعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعا رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم  
إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين يخالف هذا الحديث والذي قبله \* أخبرنا  
رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هبثت عظام ابن آدم لل سجود  
فأسجد واحتي بالرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن  
داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخراشي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالقاع من غمرة ساجداً فرأيت بياض بطنه \* أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن  
عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد أو أراد تبهيمه أن تمر من  
تحتة لم ترمي بجافي \* أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خطب عبد الله الحصاب بسده خطبة في المسجد  
فقال ليلاً وسعديك \* رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله  
نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله  
عز وجل ودعوته به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم  
أنج الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مفسر  
واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع \* ابن مهدي  
عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة  
وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين \* أخبرنا  
إسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن عمر مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن  
مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالخف وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا أما هم  
فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يرون هذا عن أحد من مضى عن  
قوله حجة بل يرون عن حذيفة خلاف قولهم \* رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه  
قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون  
يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة  
أربعة برد \* أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة  
إلى عساف وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحوه من ذلك \* أخبرنا مالك عن نافع عن  
سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن  
حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم \* ابن مهدي عن سفيان الثوري عن  
قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وبأسواكم فأنما أسواكم من كوفتكم يعني لا تقصر  
إلا في صلاة السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها  
في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها \* ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال  
سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن نقرأ الجهر بالقراءة ليعلم من  
خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو  
على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه \* ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن الأسود أن عبد الله  
كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر \* ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذ كره في العبد  
أن شاء الله قال أفصح  
على هذا دلالة قلت نعم  
ما وصفت لك من أن  
الله لم يفرض على أحد  
قط أن يسافر إلى مسجد  
غير المسجد الحرام للحج  
وأن الأسفار إلى  
المسجد نافلة غير  
السفر للحج وفي منع  
عمر بن الخطاب أزواج  
النبي بالحج بقول رسول  
الله أنما هي هذه الحجة  
ثم ظهر بالحصر قال  
وإن اتيان الجمعة فرض  
على الرجال الأمن عذر  
ولم نعلم من أمهات  
المؤمنين امرأة خرجت  
إلى الجمعة ولا جماعة في  
مسجد وأزواج رسول  
الله بمكانهن من رسول  
الله أولى بأداء الفرائض  
فإن قيل فأنهن قد  
ضرب عليهن  
الحجاب قيل وقد كن  
لاحجاب عليهن ثم ضرب  
عليهن الحجاب فلم يرفع  
عنهن من الفرائض  
شيء ولم نعلم أحد أوجب  
على النساء اتيان الجمعة  
كل روى أن الجمعة على  
كل أحد إلا امرأة أو  
مسافراً أو عبداً فإذا  
سقطت المرأة فرض

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة  
الصباح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس  
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصباح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول  
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سمينا وما روى عن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقاويل  
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقت تنقضي إليه وذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون  
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وآخر صلاة تكون عن صلاة  
الصباح من آخر أيام التشريق \* ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن سليم بن حفظة قال قرأت  
السجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة واجبة  
على من قرأ وعلى من سمع وأحب النيان أن يسجد وإذا سجد القارئ أحبنا للسمع أن يسجد وقدر وينا هذا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وروا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرجمون أنها واجبة  
على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وعن عمر \* ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول  
انما هي توبة تبي \* ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها  
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة \* ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن  
عبد الله في الصلاة على الجنائز لا وقت ولا عدد \* رجل عن شعبة عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول  
صلى الله على رجل ميت فكبر عليه خمسا ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعاً  
\* مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعاً ولم  
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعاً وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على  
الجنائز أربعاً أربعاً لا يرد فيها ولا ينقص نألفوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا \* أخبرنا هشيم عن يزيد بن  
أبي زياد عن أبي جحيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات  
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة \* أخبرنا إسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي إسحق  
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير  
الراكب فرسخاً فيخالفون ما رواه ما لم يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها  
لا نار وينا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قضاء أياتهم والشمس بيضاء نقية  
\* هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الجنائز  
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الجنائز وأما نحن فنقول بهذا نقول بقراءة الإمام بفاتحة الكتاب  
\* أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على  
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته عن ذلك فقال سنة وحق  
\* أخبرنا ابن علية عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على  
الجنائز ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة \* أخبرنا إسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن  
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحریم الصلاة وانقضائها التسليم وليسوا يقولون بهذا يرمعون أن  
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحریم الصلاة التكبير وانقضائها  
التسليم لأنه يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم \* أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن  
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها  
من اللوات المكتوبات  
والنافلة في المساجد  
عنهن أسقط قال فقال  
وما فرض آتيان الجمعة  
الأعلى الرجال وليس  
هذا على النساء بفرض  
وما هن في آتيان المساجد  
للجماعات كالرجال  
فقلت له إن الجمعة  
لتقوم بأقل مما وصفت  
لك وعرفت بنفسك  
وعرف الناس معك  
وقد كان مع رسول  
الله نساء من أهل  
بيته وبناته وأزواجه  
ومولياته وخدمه  
وخدم أهل بيته فما  
علمت منهن امرأة  
خرجت إلى شهود الجمعة  
والجمعة واجبة على  
الرجال باكتراث من  
وجوب الجماعة في  
الصلوات غيرها ولا إلى  
جماعة غيرها في ليل  
أونها ولا إلى مسجد  
قضاء فقد كان النبي  
يأتيه راكبا ومشيا  
ولا إلى غيره من المساجد  
وما أسألك إلا أن كن على  
الخبر بمكانهم من  
رسول الله أحرص  
وبه أعلم من غيرهن  
وأن النبي لم يكن يسدع



أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فبهن ومالهن فيه من الخير وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالحجاب وما علمت أحدا من سلف المسلمين أمر أحد من نسائه بآتيان جعة ولا جاعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمر وهن به وأذنوا لهن البسه بل قدرى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرته واصلاتها في حجرته خير من صلاتها في المسجد أو المساجد \* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقوم حتى يأتي شعبان رزى إذا استأذنت آدمك أمر أنه لتشهد له شيء

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حد الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير إلى التسليم فهو يفسدها لأن من الدخول فيها إلى الخروج منها صلاة فلا يجوز أن يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا تفسد \* هشيم عن حصين قال أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الرضف أحب إلى من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الخالس التربع ونحن نكره ما بكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة \* أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عثمان بن عفان مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش فحدثني معاوية بن أنقرة أن عبد الله صلاها بعد أن بعاف قيل له عبت على عثمان وتصلى أن بعاف قال الخلاف شر وهم يقولون لا يصلح للمسافر أن يصلى أن بعاف أن صلى أن بعاف لم يجلس في الثانية مقدار تشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته \* أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث \* أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحسب المعوذتين من المحف ويقول لا تخطو به ما ليس منه وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهم في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المحف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأهم في صلاتي \* أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن هبيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولأننا أخذنا من العطاء ونحن نروي عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك \* أخبرنا ابن علية وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي التيمم أحص ما مر من السنين فإذا دفعت إليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فإن شاء تركه ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالاحصاء لأن من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر بالاحصاء السنين كما لا يؤمر الصبي بالاحصاء سنينه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكها الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فإذا بلغ الصبي ودفع إليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزك لأناروين ذلك عن عمر وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم \* أخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا نذها أو تستهلكها الصدقة

### (باب الصيام)

\* أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عبيد بن عمير أن عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلافها وليسوا يقولون بهذا يقولون لأبأس بقبلة الصائم \* أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما السحور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم \* أخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي معاوية أن عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائماً فليتم صيامه ومن كان مفطراً فلا يأكل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطراً فلا يصوم \* أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الله بن مرة عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيخالفون علياً رضي الله تعالى عنه \* أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لأبأس أن يقبل الصائم \* أخبرنا ابن مهدي وإسحق الأزرق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الحنف قال جاء رجل فصلى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لاصائم ولا مفطر كنت أتقاضى غيري فإذ انزى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت \* أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بدله بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويزعمون أنه لا يكون صائماً حتى ينوي الصوم قبل الزوال \* أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو شرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

### باب الحج

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة وليسوا يأخذون بذلك ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج \* أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لأبأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا \* أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عرياباً أمية حج واشترط فان لك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئاً وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لانه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روي عن عائشة \* أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أمارتين الحج فقالت اني شاكية فقال حجني واشترطي أن محلي حيث حبستني \* أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أختي هل تستتي اذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حبسني حابس فحبي عمره \* أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لم يعل على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال اذا استلم الركن وهو قول ابن عباس وبهذا نقول \* أخبرنا رجل عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضاً فاما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد \* أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى اللهم ليلى ليلى لا شريك لك ليلى ان الحمد والنعم لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا خالفوه لان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والملك لا شريك لك \* أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بان لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن أوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الأذن لامرأته إلى الجمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى الحج لانه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان كما قلت دليل على أن لا يجبهوا معنى حديث رسول الله اذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزوج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لانه اذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث فاذا قلت لا يمنعها الفريضة من

الحج فلم أخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إمام الله مساجد الله كلها وفيه والله أعلم دلالة على أن لهم منعهن بعضها قال وأجبر زوج امرأة وولهم من كان على أن يدعها والغريضة من الحج والعمرة في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منهما فإذا أذن لها إلى الحج فلم يمنعها مساجد الله لأنه قد أذن لها في الحرام قال وقد روى حديث أن يترك النساء إلى العيدين فإن كان ثابتاً قلنا به

(باب غسل الجمعة)

\* حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الآية قال فدللت السنة على أن الوضوء من الحدث وقال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا

سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله تنفل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئاً \* أخبرنا الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وبهذا نقول \* أخبرنا ابن علي عن أبي حنيفة عن يونس عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال نساكن أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما شعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه يقتضون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن \* أخبرنا سفیان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه حكم في البر بوع جفرا أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون تحكم فيه بقيمته في الموضع الذي يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ الاثنى فصاعداً ما يكون أنجيبة فيخالفونه من وجهين ولا يقولون علمته في قولهم هذا بقول أحد من السلف وأما نحن فنقول لا لأنه مثل ما روي عن عمر وهو قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

### (كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

\* أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأي شيء ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الحجة في كتاب جماع العلم فقلت أعدم من هذا مذهبا ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدثت الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً الا حديثنا وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فلا اختلاف فيها وجهان أحدهما أن يكون بها نسخ ومنسوخ فتعمل بالناسخ وتترك المنسوخ والآخراً أن تختلف ولا دلالة على أيها النسخ فنذهب إلى أن ثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهبنا إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأئمة من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله لا يخالفه عنه وكان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن دون رسول الله حديث يخالفه لم ألقت إلى ما خالفه وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما يروى عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على شيئاً يوافقه فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أئمة أهلنا فاستغنونا مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس \* قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قالان الشمس خسفت فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ووصفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأئمة به وخالفنا غيركم من الناس فقال صلى ركعتين كصلاة الناس وروى حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله وخالفنا غيرهم من الناس فقال صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات وأخبرنا ابن عباس عن

في زلزلة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت يجتمع عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد بعده حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فقلنا نحن وأتتم هذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاته الصبح فاتت من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت يجتمع عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معا أفرايتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا المروي عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتمع عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأتتم به أفرايتم أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا بعد ولم يذهب بعد فلما لم يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالابراد ولم يرووه عن واحد منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا تثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولولم يرو عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جعدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة أنها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأتتم به فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء بفضلها أفرايتم أن قال لكم قائل حديث جعدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن نوهه بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا تؤضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب نجس ما مور بغسل الإناء منه سبعاً ولا تؤضأ بفضلها وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو إلا من وجه واحد إذا كان الوجه معروفاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم كره فليتوضأ فقلنا نحن وأتتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكر واحتج بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتمع عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثه معروف واحتج علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا وروى عن سعد قولكم وروى عنه خلفه وروى عنه ابن عمر ومن روى عنه أكثر وأتم لا توضؤون لو مسستم أن نجس منه فكانت يجتمعان ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الوضوء عاماً في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجيه بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً يبين على أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره قال وقد روى في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل (أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتل





على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتاج فيه إلى أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن بكينة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فوجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا قلنا وقتلنا بسجد السهو في النقص من الصلاة قبل التسليم خالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج برواينا فقال من احتج عن مالك سجدهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدتهما كذلك وسجدهما في النقص قبل السلام فسجدتهما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح ابن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لا لأنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجتنا أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى صلاة الخوف ولا أمروا بها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا عن ابن عباس في زمانهم فهذا يدل على أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام لا بدلالة لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا بالدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

### (باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون خمس أواق صدقة فأخذنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خزن أموالهم صدقة وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جبل وعز ما لدون مال ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لدون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقيل ففيه العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الميّن عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء بجملة والمفسر يدل على الجملة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلاما يريده قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاء عاموا زمانا طويلا فإروى

(١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنه كتبه معجمه

فلما علمنا أن عمرو وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عنا أن نتوهم أن يكونا نسيا علمهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة إذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضحا فيه عثمان يوم الجمعة ولم يقتل ولم يخرج عثمان فيغتسل ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد ممن حضرهما من أصحاب رسول الله ممن علم أمر رسول الله بالغسل معهما أو بأخبار عمر عنه دل هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي بالغسل على الأحب لأعلى الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره وكذلك والله أعلم دل على أن علم من سمع مخاطبة عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان إما أن يكون علموه علما وإما أن يكون علموه بخبر عمر كالدلالة عن عمرو وعثمان وروى عائشة الأمر بالغسل يوم الجمعة. أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وللهي صلى الله عليه وسلم عهد ما هذا في واحد منها وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت يجتناعله أن المحدث به لما كان ثقة اكتفى بخبره ولم يزد به تأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحسن الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بينة لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جملة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقاً له ولا يكون مخالفاً فيه ولم يوهنه أن لم يروه إلا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة \* (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلاً لم يؤثر بالثمرة للمشتري فقلنا بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر فقد زایل أن يكون مغيباً في شجره لم يظهر كما يكون الخل مغيباً لم يظهر وكذلك إذا زایلها وان لم يؤثر فهو للبائع وقال هكذا يقولون في الأئمة تباع حاملها للمشتري فإذا فرقها فولدها للبائع والثمر إذا خرج من النخلة فقد فارقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت يجتناعلهم أن قلنا أن الثمرة أن كانت خارجة من النخل حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمها بعد الإبراد على فرق بين حكم حال الثمرة قبل الإبراد وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياساً على الآخر ونسوي بينهما أن تظهر أفيها ولم نقسهما على ولد الأئمة ولا نقيس سنة على سنة ولكن نقضى كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى أمضاها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتماع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقهم واستغنيا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

### (باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جيد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى فقيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال أريت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث نحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحرة ومثلها الصغرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه أنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدو صلاحها فله تركها حتى تجرد وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من اشتري ثمرة فدبد صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماه ولا يجوز أن يشترطه لأنه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الجارة فكانت يجتناعله أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه أنما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشترطه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة لو احتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغنيا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه \* (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيداً أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

### (باب نكاح البكر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانة والمزانة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأتت بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها بخمرها فقلنا المزانة بيع الخراف كله بشئ من صنفه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شئ واحد متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الاستويا وذلك إذا كان موضوعاً بالأرض وأحلنا بيع العرايا بخمرها تمر وهي داخلة في معنى المزانة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معاً ونالنا في هذا بعض الناس فلم يخرجهما العرايا وردها بالحدِيثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا بأحداهما وكان الذي أخذناه أشبه بسنته في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلاً بكيل فرائنا لنا الحجة ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديثين وجهاً متضهماً فيهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتبسهما إلى الاختلاف وقد يوجد لهما وجه عريضان فيه معاً فلم ندعهما بوصفنا من حجة غيرنا بحيثنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغنيا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكراً لحيته أبل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكراً فقلت لم أجده في الأبل إلا جلاً خياراً رابعاً فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأتت بهذا وقلنا لأبأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياساً على هذا ونالنا بعض الناس في هذا فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

### (باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأتت به وانما أخذنا نحن به من قبل أنار ويناها من حديث المكين موتلاً صحيحاً ونالنا فيه بعض الناس فاحتج في شئ منه قطعت له أكثر من حجة فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعي عليه وقاله عمر فكان هذا دلاله على أن لا يجوز عين إلا على المدعي عليه ولا يحلف مدع واحتج بآب شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكرهما غاية النكرة واحتج بأن لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شئ يوافق ولا عن علي من وجه يصح عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين وبأننا أحلفنا في المال ولم نحلف في غيره وأن أربعة بن أبي عبد الرحمن قال انما أخذنا باليمين مع الشاهد أن وجدناه في كتب سعد وقال تأخذون يمين وشاهدان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه ألا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة

(١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديناً يعلم المراد اه كتبه مصححه

عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنوا لصاحبتها \* أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهمع ابن يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكسرت ذلك فأنت النبي فرد نكاحه \* أخبرنا إسحاق بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني وأنا ابنة تسع وكنت ألعب بالبنات فكنت جواراً بآنتي فإذا رآين رسول الله تقمعن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولي الذي قال رسول الله الأيم أحق بنفسها من الأب خاصة لأنه لا يكون لاحد ولاية معه وانما تكون الولاية لنفسه إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحديث ابن عباس في الأيم أحق



بأنه شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة انما الحجة في الخبر لافي الانكار وراينا هذا الناحية ثابتة فاذا كان  
 مثل هذا يكون لنا حجة فعليه مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه \* (قال الشافعي) رحمه الله  
 أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار فأخذنا نحن  
 وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مجبورا  
 على اليمين لا متطوعا بها وانما يجبر الناس على الأيمان بالحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن  
 قال هاشم بن هاشم ليس بالمشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا  
 رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقديت طوع الرجل فيحلف على المنبر كما  
 يتطوع فيحلف بطلاق وعناق ولم يستحلف ولم تحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا  
 على منبر في غم ولا غيره واحتج بأبي النبي صلى الله عليه وسلم لاعتن بين الزوجين فحكى اللعان ولم يحل أنه  
 كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأت أهل البلدان أن يجلبون الى المدينة أو يحلفون  
 ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم زله في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر الا مجبورا كما وصفنا

### (كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه  
 العبد والافقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه بالاستسعاء وشركنا الرق والحرية  
 في العبد اذا كان المعتق العبد مقلسا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال روادا سالم عن ابن عمر فلم يقل  
 فيه والافقد عتق منه ما عتق ورواه أبو بوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب ورواهما قال نافع والافقد عتق  
 منه ما عتق ورواهما لم يقل وأكرهنا أن يكون شيء كان يقوله نافع رأيته ووهنه بأن قال حديث روادا بن عمر وحده  
 وقدر روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم يروى عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافقه بل روي عن عمر خلافه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليه أن سالما وان لم يروه فنافع ثقة وليس في قول أيوب ورواهما  
 ورواهما يقوله اذا قاله عنه غيره حجة ومار روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف فيه  
 فالخفاط يرويه ولا يخالف حديثا وغيرهم يرويه ويخالف حديثا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث  
 الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الخفاط يخالف حديثنا وانما كانت لنا الحجة بهذا على من  
 خالفنا فهكذا ينبغي لما أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وان لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه  
 أن عبدا يكون نصفه حرا ونصفه عبدا فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يرث وتكون حقوق الحرية كلها فيه  
 معطلة الا أنه يترك لنفسه يوم ما يتم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع القياس مع السنة فقلت للشافعي  
 قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن أثبتنا أحاديث  
 كثيرة لم تأت الا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافقه ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا الى الحديث عن النبي صلى الله عليه

وسلم وتر كنا ما خلفه (١) في القسامة وقدر وبناعن عمر في القسامة خلاف ما روي بناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك روي بناعن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روي بناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت الشافعي أفتبين لي أنار وبناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تركنا ما لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فما حجة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئاً يكون عندي أو عند أحد من أهل العلم حجة يعذر بها فلم أجده وذلك أن الذين رويتم عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقضتمهم والذين رويتم عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم منهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا نأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول أنما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره من هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم إن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليكم أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليكم وعلى غيركم أن يقال كله يحتمل الغلط فتدعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجع الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيء روي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روي عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فاذكر مما روي شيئاً فقال الشافعي لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لا وضع الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولي وقد أعطيتك جلة تعني أن شاء الله لا تدع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فلست أريد مسائل تلك ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن أوضح لي فيه الحجة قال فسل

### باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً

سألت الشافعي هل للإمام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أيصلون قعوداً أو قياماً فقال يأمر من يقوم فيصلي بهم أحب إليّ وإن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معا وكان كل صلي فرضه كما يصلي الإمام إذا كان صحيحاً قائماً يصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يؤكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وانما نعلمه صلى الله عليه وسلم بالناس جالساً في مرضه إلا مرة لم يصل بهم بعده علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز أن عنده معا وكان صلاتهم مع غيره بأمر ما كثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلوا وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة إذا صلى الإمام قاعداً أن يصلوا قعوداً أجعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فجحش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد روي هذا فكيف لم تأخذ به فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد روي الخ تأمل كتبه صححه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فنقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنها لزمها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فادل على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها ذكر وجهها أبوها وانكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله تبيينه وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لآدم مع نبيها أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أوجبوا أو كرهوا فإن قيل فما معنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استجابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غير قبل نعم

(باب النجش)

أن هذا كان في صرعة صرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فانسخه فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالجلوس ولم يجلسوا ولولا أنه منسوخ صاروا إلى الجلوس بتقديم أمر ما يأمهم بالجلوس ولو ذهب ذلك عليهم لأمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائما ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت فاذا كرا الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبو بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فاستأخر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أتت بفلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بمثل معناه لا يخالفه وأوضح منه قال وصلى أبو بكر إلى جنبه قائما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كأنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه \* قال وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بمثل معنى حديث هشام وعبيد بن عمير \* فقلت للشافعي فانا نقول لا يصلي أحد بالناس جالسا ونحتج بأنا روي عن ربيعة أن أبا بكر صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان كان هذا ثابتا فليس فيه خلاف لما أخذنا به ولا ما تركنا من هذه الأحاديث قلت ولم قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليسالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس الصلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمتنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة وكذلك لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر عمره \* فقلت للشافعي فقد ذهبنا إلى توهمين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة قال فأتنا ذهبنا إليه لجهالتكم بالحديث والحجج حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ووافقه عبيد بن عمير فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا يعني فيوهن حديثنا وهذا منكم جهالة بالحديث وبالجهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أو رأيت أذهلتكم الحديث والجهة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون نامخا لحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره إذا صلى جالسا يصلي من خلفه جالسا أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه أو يكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخا للحديثين لم يكن أن تأمرنا من صلى خلف الإمام قائما أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وان كان حديث هشام ناسخا فقد خالفتم الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم \* فقلت للشافعي فهل خالفنا في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعدى جالسا قلت فما كانت حجة عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج بهذا أن ليس فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره \* فقلت للشافعي فان قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ما نرى أننا لو أنتم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعد ما استغنا عن الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعاده فقالت الشافعي فهل قال قولك هذا أحد من المشرقيين فقال نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحباه فقالت الشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقالت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فأسأله عنه فقال لا يثبت لأنه من رسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقالت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخالف به عنه والله أعلم

### (باب رفع اليدين في الصلاة)

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال برفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله أن جده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله أن جده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة والحق في هذا أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البراس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك فقالت الشافعي فإنا نقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنتم إذا تركون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا علماً إلا أن تكونوا رويتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتم اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركتموه ويتركه حيث اتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسياً أو ساهياً فقالت الشافعي فإما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئاً فتخذونه أصلاً يني عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئاً في الصلاة فتركتموه عليه وهو موافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتم من اتخاذ قول ابن عمر منفرداً حجة ثم تتركون معه سنة رسول الله لا تخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا اتبعي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقيين وخالفكم فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقالت هل رويتم فيه شيئاً قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أنتم

به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوها سومه قال فمن نجش فهو عاص بالنجس إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه ومن اشتري وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن النجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل النجش ما نهى عنه وهو غير المتابعين فلا يفسد على المتابعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن النجش معصية قال وقد بيع فمين يز يد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء

(باب في بيع الرجل على بيع أخيه)

حدثنا الربيع قال



قال الشافعي أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
لا يبيع بعضكم على بيع  
بعض \* أخبرنا مالك  
وسفيان عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا يبيع بعضكم على بيع  
بعض \* أخبرنا سفيان  
عن الزهري عن ابن  
المسيب عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
لا يبيع الرجل على بيع  
أخيه \* أخبرنا سفيان  
عن أيوب عن ابن سيرين  
عن أبي هريرة عن النبي  
مثله (قال الشافعي)  
وبهذا تأخذ فتنهى  
الرجل إذا اشترى من  
رجل سلعة ولم يتفرقا  
عن مقامهما الذي  
تبايعا فيه أن يبيع  
المشترى سلعة تشبه  
السلعة التي اشترى أو لا  
لأنه لعله يرد السلعة التي  
اشترى أو لا ولا أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
جعل للتبايعين الخيار  
مالم يتفرقا فيكون  
البائع الآ خر قد أفسد

ولا أهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبا في رفع الأيدي ثلاث مرات  
في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

### (باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهامن  
خلفه أصواتهم \* فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب  
وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبرا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمّنوا  
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمّنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من  
خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بأن يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين \* فقلت  
للشافعي فاننا نكره للامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبغى أن نستدل بأن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه  
وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطه اياها وكان  
أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن  
خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين  
حتى ان للسجد للجنة (قال الشافعي) رأيتك في مسئلة امامة القاعد ومسئلة رفع اليدين في الصلاة  
ومسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار ووافقت منفردا من بعض المشرقين الذين ترغب  
فيما يظهر عن آقاويلهم

### (باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه هريرة قرأ  
لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال  
الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام  
فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن  
يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت \* وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدة  
فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج بسجدة \* قال الشافعي  
أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج بسجدة \* ثم قال ان هذه  
السورة فضلت بسجدة \* فقلت للشافعي فانا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة  
ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما اذالت أهل العلم فقبل  
لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم مخالفا  
فيما قلتم اجتمع الناس عليه فاما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم  
أنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأتم النظر بهما لا أنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سجع  
قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذ كنتم انما أنتم معضدون على علم مالك رحمنا الله وإياه وكنتم

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه ريرة سجد فيها ثم تروون عن  
عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها \* قال وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز  
أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل للذي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركت قول  
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه لقول عمر ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في إذا  
السماء انشقت ومعه سبعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي هريرة فتركونه ولم تسموا أحدا مخالفا هذا  
وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه ريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين  
والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه ريرة سجد  
في إذا السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس  
اجتمعوا أن لا يسجدوا في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع  
الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم  
ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سور قاف سجدتين وتقولون ليس  
فيها إلا واحدة وتزعمون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف  
ما تقولون وهذا لا يعذر أحد بأن يجبه ولا يرضى أحد أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد  
يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا يسجدوا في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس  
السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجودا أولى بكم من أن  
تقولوا أجمع الناس أن لا يسجدوا في المفصل فان قلتم لا يجوز أذالم نعلمهم أجعوا أن تقولوا أجمعوا فقد قلتم  
اجعوا ولم ترووا وعن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحدا منهم وما  
ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا إلا اجاعهم فأحسنوا النظر لا تفكسكم واعلموا أنه  
لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالفة من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا  
فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الاجماع فتدعوا ما يوجد على السنتكم خلافة فما أعلمه يؤخذ على أحد نسب إلى  
علم أقم من هذا \* قلت الشافعي أرايت أن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة  
وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم يذهب إلى قول من خالف قول من أخذت  
بقوله أجمع الناس أي يكون صادقا فان كان صادقا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول  
فان كنتم صادقين معا بالتأويل فبالمدنية اجماع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الاجماع هو ضد الخلاف  
فلا يقال اجماع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تغارقه ولا تدعوا الاجماع أبدا إلا  
فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة الا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم  
يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل  
ما وصفنا على هذا الباب كافيًا لا دالا على ما سواه اذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه  
فقله وان كانوا يختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

### (باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة وإذا صلى الرجل  
وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفصلي فوق ظهرها فقال ان كان بقي فوق ظهرها من  
البناء شيء يكون سترة صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وان لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلي لم يصل إلى غير  
شيء من البيت فقلت الشافعي فما الحجة فيما ذكرته فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه  
ثم لعل البائع الآخر  
يختار نقض البيع  
فيفسد على البائع  
والمبتاع بيعه (قال  
الشافعي) لا أنهي  
رجلين قبل أن يتبايعا  
ولا بعد ما يتفرقان عن  
مكانهما الذي يتبايعا  
فيه عن أن يبيع أي  
المتبايعين شاء لأن ذلك  
ليس بيعا على بيع غيره  
فينهى عنه (قال) وهذا  
يوافق حديث المتبايعان  
بالحيار ما لم يتفرقا لما  
وصفت فاذا باع رجل  
رجلا على بيع أخيه  
في هذه الحال  
فقد عصى اذا كان  
عالما بالحديث فيه  
والبيع لازم لا يفسد  
فان كان قائل وكيف  
لا يفسد وقد نهى عنه  
قبل بدلالة الحديث  
نفسه أرايت لو كان  
البيع يفسد هل كان  
ذلك يفسد على البائع  
الأول شيئا اذا لم يكن  
للمشتري أن يأخذ  
البيع الآخر فتركه به  
الأول بل كان ينفع  
الأول لأنه لو كان يفسد  
على كل بيع بيعه كان  
أرغب للمشتري فيه  
أفرأيت ان كان البائع

الاول اذا لم يتفرق  
 المتبايعان عن مقامهما  
 لازما بالكلام كلزومه  
 لوتفرقا ما كان البيع  
 الآخر يضر البيع  
 الاول أو رأيت لوتفرقا  
 ثم باع رجل رجلا على  
 ذلك البيع هل يضر  
 الاول شيئا أو يحرم على  
 البائع الآخر أن يبيعه  
 رجل سلعة فداشترى  
 مثلها ولزمتها هذا لا يضره  
 وهذا يدل على أنه إنما  
 ينهى عن البيع على  
 بيع الرجل اذا تباع  
 الرجلان وقبل أن  
 يتفرقا فأما في غير تلك  
 الحال فلا

باب بيع الحاضر  
 للبادي

\* حدثنا الربيع  
 أخبرنا الشافعي  
 أخبرنا مالك عن نافع  
 عن ابن عمر أن رسول  
 الله قال لا يبيع حاضر  
 لباد \* أخبرنا سفيان  
 عن أبي الزبير عن جابر  
 ابن عبد الله أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يبيع حاضر لباد  
 دعوا الناس يرزق الله  
 بعضهم من بعض (قال  
 الشافعي) ليس في  
 النهي عن بيع الحاضر

التي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة  
 وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة نظر فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئا من البيت لظهوره  
 فكره أن يدع شيئا من البيت لظهوره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا  
 الحديث وهذه العلة \* فقلت للشافعي فما يحتل عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهدا ومن قال  
 لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلى خارجا من البيت إنما يستقبل  
 منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان  
 البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا  
 الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان \* فقلت للشافعي فأنقول يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه  
 المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غايه في الجهل ان كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه  
 النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وان كان كإرويت فان النافلة في الأرض لا تصلح الا حيث تصلح المكتوبة  
 ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم النوافل  
 حول المدينة وبين المدينة ومكة والمحصب ولم يصل هناك مكتوبة أيحرم أن يصلي هناك مكتوبة وان  
 صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

### (باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بركعة واحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر  
 ركعات ثم أوتر بركعة واحدة فقلت للشافعي فما الحجة في أن يجوز بركعة واحدة فقال الحجة فيه السنة والآثار (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة وتوتره ما قد صلى (قال الشافعي)  
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى  
 عشرة ركعة يوتر منها بركعة واحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر  
 بركعة \* أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته  
 قال وكان عثمان يجيئ الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بركعة واحدة فقال ابن عباس أصاب به \* فقلت  
 للشافعي فأنقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال  
 الشافعي لست أعرف لما تقول وجهها والله المستعان ان كنتم ذهبت إلى أنكم تكبرون أن يصلي ركعة  
 منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمرونه بأفراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها عما  
 بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منهما منقطعتين  
 من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فقضاها  
 في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخر وجهه من كل صلاة بالسلام  
 فان كان إنما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها فأنما استحب  
 أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها بركعة واحدة وان كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى  
 مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بركعة واحدة في الوتر كما أمر بعنتي (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منهن فقلت للشافعي فامعنى هذا قال  
 هذه نافلة يسهل أن يوتر بركعة واحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وفولسكم والله يغفر لنا

ولكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقارب الناس إماما أن يقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض المشرقيين ولا يسلم في واحدة منهن لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأتم تأمرون بالسلام فيها فإذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهناه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

### (باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأى شيء يحب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسألت به بأى شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية إذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أوسع اسم ربك الأعلى كان حسنا لأنه قدر وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخاع بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فأنالنا بأى سورة قرأ فقال ولم لا تألون وهذه ويتكلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأنه يجزيه فقال أو رأيت أياكم إذا أمرنا بالغسل للالهلال والصلاة في المعمر وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا تستحب أو لا نبالي أن لا نفعله لأنه ليس بواجب هل الحجة عليه إلا كهى عليكم أو رأيت إذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا نبالي أن لا أفعل من هذا شيئا هل الحجة عليه إلا أن تقول قولكم لا أبالي جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

### (باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المسكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجتمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجتمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وإنما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لثلاث يخرج منهم أحد أن جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما رواه من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحدا في الحضر في مطر أو غيره وامتنعوا من تبيته وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتناه لزمنا مثل قول من قال يجمع لأنه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كسبه مصححه

البادى بيان معنى والله أعلم لم ينهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق وبحاجة الناس إلى ما قدموا به ومستغفلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المسترون سلهم فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يشغل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لبادق هو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر البادى إلا الضرر على البادى من أن تحبس سلعته



ولا يجوز فيها بيع غيره  
حتى يلى هو أو باد  
مثله بيعها فيكون  
كمكسدها وأخرى  
أن يروق مشترية  
منه بارتخاها ياها  
با كسادها بالامر الاول  
من رد البيع وغرة  
البادى الآخر فلم يكن  
ههنا معنى يخاف يمتنع  
فيه أن يروق بعض  
الناس من بعض فلم يجوز  
فيه والله أعلم بالما قلت  
من أن بيع الحاضر  
للبادى جائز غير مردود  
والحاضر منه عن

### (باب تلقى السلع)

« حدثنا الربيع »  
قال أخبرنا الشافعى  
قال أخبرنا مالك عن  
أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تلقوا السلع  
(قال الشافعى) وقد  
سمعت في هذا الحديث  
فمن تلقاها فصاحب  
السلعة بالخيار بعد  
أن يقدم السوق (قال  
الشافعى) وهذا تأخذ  
ان كان ثابتاً في هذا  
دليل على أن الرجل إذا  
تلقى السلعة فاشترها  
فالباع جائز غير أن

مطر ولا غيره بل قال من حل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فذهبتم  
ومن ذهب مذهبكم المذهب الذى وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع  
في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر رأيت أن قال لكم قائل بل يجمع بين الظهر والعصر  
في المطر ولا يجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجة عليه الآن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجوز أن يؤخذ  
ببعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر وقبلنا نجد لكم  
قولا يصح والله المستعان رأيت أن أثار وريم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جع بين الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء فاحتجبتكم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم  
بهذا حجة فان كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وان لم تكن لكم بهذا  
حجة على من خالفكم فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنتم خارجون  
من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أو رأيت أنذر وريم الجمع في السفر لو قال  
قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما  
في النهار والليل أهول من النهار هل الحجة عليه الآن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمتنع أحدهما من بعضهما دون  
بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

### (باب إعادة المكتوبة مع الامام)

سألت الشافعى عن الرجل يصلي في بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلي معه (قال الشافعى) رحمه الله  
تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الديل يقال له بسر بن مجح عن أبيه أنه كان في مجلس  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجحن في مجلسه فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس ألت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنني قد صليت  
في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت (قال الشافعى)  
وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعدلها  
\* فقلت للشافعى فأن تقول يعيد كل صلاة لا المغرب فانه إذا أعادها صارت شفعا (قال الشافعى) وقد  
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الا وجهين  
أحدهما وهو أظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة  
والانفراد وقد روى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمر من صلى في بيته أن يعود لصلاته مع الامام  
وقال السائل أيتهما أجعل صلاتي فقال أولئك البك انما ذلك الى الله وروى عن أبي أيوب الانصاري أنه أمر  
بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا الما وصفنا من أن حديث النبي صلى  
الله عليه وسلم جلة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح  
أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافلة بعد واحدة منهما فكذلك قال بعض المشركين  
وأما ما قلتم بخلاف حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وابن العمل  
وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعا فكيف تصير شفعا وقد فصل بينهما بسلام أنزى العصر حين صليت  
بعد المغرب شفعا أو العصر وترأ أو ترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل  
المغرب نصيران وترأ بان المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها وبعدها ولو  
كتمت قلتم يعود للمغرب ويشفعها بركة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فاما ما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة في المغرب) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني لقد ذكرتني بقرآنك هذه السورة أنها لا تحرم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب \* فقلت للشافعي فإنا نكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات ونقول يقرأ بأقصر منهما فقال وكيف تكروهون ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر ورويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه فاخترتم إحدى الروايتين على الأخرى أو رأيتم لولم أستدل على ضعف مذهبي في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تقولون نكروه ولم ترووا غيره فأقول أنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلاو العلم ضعفاء المذهب

### (باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس واجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق ف صلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة سورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى إن ثيابي لتسكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب \* فقلت للشافعي فإنا نكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أترام القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال إن كنت لعلني غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم للعمل عمل أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأمر القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة \* فقلت للشافعي فإنا نخالف هذا كله ونقول لا يراد في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فأين العمل ما رواه في القراءات في الصلاة في هذا الباب شيئا إلا خالفتموه فمن اتبعتم ما رأكم قلتم يعني نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فبنون عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ بها بسورة البقرة في الركعتين كاتهما \* فقلت للشافعي إنا نخالف هذا ونقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تثقيب على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صليت وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ بها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأ بطيئة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل \* فقلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه تثقيب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمار الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان أباهما في الصبح من كثرة ما كان يرتدها \* فقلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا أثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الأول من المفصل

صاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقيا حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومين من القرية بوجه النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين انفاذ البيع ورده ولا خيارا لتلقى لأنه هو الغار لا الغرور

### (باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلت مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال أليس يسر لك أن يكونوا في البر

اليك سواء قال بلى قال  
فارجعه \* حدثنا الربيع  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مسلم بن خالد  
عن ابن جريج عن  
الحسن بن مسلم عن  
طاوس أن النبي قال  
لا يحل لواهب أن يرجع  
فيما وهب إلا والدمن  
ولده (قال الشافعي)  
وحديث النعمان ثابت  
وبه نأخذ وفيه الدلالة  
على أمور منها حسن  
الأدب في أن لا يفضل  
رجل أحدا من ولده  
على بعض في تحمل  
فيعرض في قلب المفضل  
عليه شيء يمنعه من بره  
لأن كثيرا من قلوب  
الآدميين جبل على  
الاعتصار عن بعض البر  
إذا أوزع عليه والدلالة  
على أن تحمل الوالد بعض  
ولده دون بعض جائز من  
قبل أنه لو كان لا يجوز  
كان يقال أعطوا له أياه  
وتركه سواء لأنه غير  
جائز فهو على أصل ملكك  
الاول أشبه من أن يقال  
ارجعه وقوله صلى الله  
عليه وسلم فارجعه  
دليل على أن للوالد  
ما أعطى الولد وأنه  
لا يخرج بارتجاعه منه  
فقدر وي عن النبي أنه

في كل ركعة سورة \* قلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا تثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من جهة التثقيب وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة بلارواية رويتموها عن أحد منهم هذا مما بين ضعف مذهبهكم أذروا يترجم هذا ثم خالفتموه ولم يكن عندكم فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا قط يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا ثم يخالفه غيركم وأنه لا خلق أشد خلافا لاهل المدينة منكم ثم خلافتكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا يجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أنتم أشد الناس معاندة لاهل المدينة وجد السبيل الى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر ون على دفعه عنكم ثم الخجة عليكم في خلافتكم أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيت القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من لم يدع من اتباعهم ما ادعيت فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم أن فيكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تقتوا خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتيا وتطاولتم على غيركم ممن هو أقصد وأحسن مذهبا منكم

### (باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال ان الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض المرأة فيكون دمه ما شتبه لا ينفصل اما تخين كله واما رقيق كله وإذا كان هكذا نظرت عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فبهن ان كانت تحيض نجسا من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضى أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند طهرها ثم توضع لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر الى طهر كان أحب الي وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من الشهر ودمها أجزالى السواد محتم ثم بصير بعد تلك الأيام رقيقا الى الصفرة غير محتم فإيام حيض هذه أيام احتدام دمه وسواده وكثرته فإذا مضت اغتسلت كغسلها لو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة وصلت \* فقلت للشافعي وما الخجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يارسول الله انى لا أظهر فأدع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا قبلت الحيضة فاترك الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسل الدم عنك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدة الليالي والا يام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انقراق حال المستحاضتين وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستنفر بطرقه عين وذلك أنه أمر احداهما اذا ذهبت مدة الحيض أن تغسل عنها الدم وتصلى وأما الأخرى أن تربص عددا لليالي والا يام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى والحديثان جميعا يفيان الاستظهار فقلت للشافعي فإنا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى ونقول توضأ لكل صلاة (قال الشافعي) خديثاكم اللذان تعبدون عليهما عن رسول الله يخالفان الاستظهار

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأما ويل أكثر أهل العلم فقللت ومن أين فقال الشافعي أرايتم استظهارها من أيام حيضها أم أيام طهرها فقللت هي من أيام حيضها فقال فأسعكم عديم إلى امرأة كانت أيام حيضها نجسا فطبق عليها الدم فقلتم نجعلها ثمانيا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجعلتم لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي فيها قال أفرأينم أن قال لكم فائل لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد لا يخبر عن رسول الله أو إجماع المسلمين ولقد وقته بخلاف ما روته عن رسول الله وأكثر أهل المسلمين ثم قلتم فيه قولا متناقضا فرعتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثا استظهرت عتلى أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها اثني عشر استظهرت عتلى ربيع أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشيء وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثا ومرة يومين ومرة يوما ومرة لاشيء \* فقلت للشافعي فهل روته في المستحاضة عن صاحبنا شيئا غير هذا فقال نعم شيئا عن سعيد بن المسيب وشيئا عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنشرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عذرنا على حديث هشام بن عروة \* فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة وندع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركتوه كله ثم ادعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلا واحدا يعني كما تغتسل المتطهرة وتتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقى عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل الثاني يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفت الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفتم ما روى صاحبنا عنهم كله أنه لين في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة لجمع آقاويلهم منكم مع ما تدين في غيره ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلدهم فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما روته وروى غيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

### ((باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره))

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الاناء في الماء لا يكون فيه قلتان أو في اللبن أو المرق قال يهراق الماء واللبن والمرق ولا يتفعون به ويغسل الاناء سبع مرات وما مس ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لأنه نجس فقلت وما الخبة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان بينا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الاناء فينجس الاناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بماء الماء فكان الماء أولى بالنجاسة من الاناء الذي إنما ينجس بماءه وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بماءه من الماء \* فقلت للشافعي فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الاناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الاناء سبعاً لأن الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذن الولد أو تزوج رغبة فبما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته متى شاء قال وقد حمد الله جل ثناؤه على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمرهم بما فقال وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكنا ويتما وقال ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا لا كتب لهم وقال إن تبدوا الصدقات فنعمها وقال لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فإذا جاز هذا للأنجبين وذوى القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذاق رابته غير واده أو أجنبيا فقد منعه واده وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محمودا على هذا كان محمودا أن يعطيه بعض واده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن



يسوى بينهم ثلاثا يقصر  
واحد منهم في بره فان  
القرابة تنفس بعضها  
بعضا ما لم تنفس البعاده  
« قال الربيع » يريد  
البعدها وقد فضل أبو  
بكر عائشة بنخل وفضل  
عمر عاصم بن عمر بن  
أعطاه إياه وفضل  
عبد الرحمن بن عوف  
ولد أم كشوم (قال  
الشافعي) ولو اتصل  
حديث طائوس أنه  
لا يحل لواهب أن  
يرجع فيما وهب إلا  
الوالد فيما وهب لولده  
لزمت أن من وهب  
هبة لمن يستثيه مثله  
أولا يستثيه وقيضت  
الهبة لم يكن اللواهب  
أن يرجع في هبته  
وان لم يثبه الموهوب له  
والله أعلم

### (باب بيع المكاتب)

« حدثنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة أنها قالت  
جاءتني بريرة فقالت  
اني كائنت أهلى على  
تسع أواق في كل عام  
أوقيصة فأعنيني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون نجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس  
ولاً كله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا  
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فاذا سق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده  
الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون  
أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل  
البادية هل زعموا لكم أنهم يلغون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نهايتسرح مع  
مواشيهم ولهم أشمخ على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يتخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل  
البادية ليس يتنجس بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لوقاه لكم منهم قائل أيؤخذ الفقه  
من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرايتهم ان اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة  
بأن يقول الفأر والوزغان والحكاء والدواب لأهل القرية ألزمن الكلاب لأهل البادية وأهل القرية  
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذا ماتت فأرة أو دابة في ماعرجل قليل  
أو زينة أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الآن يقال الذي ينجس في الحال التي ينجس فيها ينجس ما وقع  
فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قليب لا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس  
ان كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحدا روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه  
قال فيه الا بمثل قولنا الآن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس  
جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولين ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم  
من يجتال فيه فيشبهه والذي رأيتمكم تختالونه لاشبهه فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكنى سامع  
قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السن الحامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة  
تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولاعاما وفي الكلب قولاعاما فان ذهبتم الى أن الفأرة  
تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتهم بين قولكم وزدت في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم  
من الدواب غير الفأرة والكلاب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فاما أن تقولوا الوزغ ينجس  
ولا خبر فيه قياسا وترغمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

### (باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس التجاشي  
اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال  
وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم ببلد آخر قالت الشافعي نحن نكره الصلاة على  
ميت غائب وعلى القبر فقال فقدروا يسمعون النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على التجاشي وهو غائب ورويت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساند موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت  
عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعا لليت وهو اذا كان ملففا بيننا يصلى عليه فانما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لاندعوه غائبا وهو في القبر بذلك الوجه

### (باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد . قلت للشافعي فانما نكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويت هذا أنه صلى على عوفي في المسجد فكيف كرهتم الا مرفيه وقد ذكره صاحبكم أذكر حده يثاخلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخترتم أحد الحديتين على الآخر فقلت ماذا كرهه شيئا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بهر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لا نالنا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدا حضرموت عمر فتخلف عن جنازته فتركتهم هذا بغير شيء رويتموه وكيف أجزتم أن ينام في المسجد ويعرفه الجنب طريقا ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد فخرج أبو يعقوب البوبطي وخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعا وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

### (باب في قوت الحج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فخاضه امرأته من خنم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيئا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الا حجاج به معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فخاض ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأ غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي يحجوز كبيرة لا نستطيع أن نركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تموت أفأج عنها قال نعم . فقلت للشافعي فانما نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم علي بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعة بالمدينة يقولون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملا فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يقولون بأن يحج الرجل عن الرجل . فقلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روى عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرويت لوفال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر رأى أنفسكم ورأى مثلكم ورأى بعض التابعين فتجعلونه لاجحة في قوله اذا سئتم لأنكم لو كنتم

فقلت عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عدتها ويكون ولاؤي لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسألها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترط ليهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

في قوله واشترطى لهم  
الولاء وأحسب حديث  
عمرة أن عائشة كانت  
شرطت لهم بغير أمر  
النبي وهي ترى ذلك يجوز  
فأعلمها رسول الله أنها  
ان أعتقتها فالولاء لها  
وقال لا يمنعك منها  
ما تقدم فيها من شرطك  
ولا أرى أمرها أن  
تشرط لهم ما لا يجوز  
(قال الشافعي) وبهذا  
نأخذ وقد ذهب فيه  
قوم مذاهب ساذ كرها  
حضرني حفظه منها ان  
شاء الله (قال الشافعي)

فقال لي بعض أهل العلم  
بالحديث والرأى يجوز  
بيع المكاتب قلت  
نعم في حالين قال وما هما  
قلت أن يحل نكح من  
نجوم الكتابة فيعجز  
عن أدائه لأنه انما عقت  
له الكتابة على الاداء  
فاذا لم يؤد فسق نفس  
الكتابة أن للولي بعه  
لأنه اذا عقتها على شيء  
فلم يأت به كان العبد  
بحاله قبل أن يكتبه  
ان شاء سيده قال قد  
علت بهذا فما الحال  
الثابتة قلت أن يرضى  
المكاتب بالبيع والعجز  
من نفسه وان لم يحل له

ترون في قوله حجة لم تخالفوه لرأى أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله  
ما ليس فيه من النبي عن الحج قياسا وما للحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلت قد  
يشبهان لأنه عمل على البدن أفرايتم ان قال لكم قائل أنتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر  
النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة  
عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحجة عليكم أو أرايتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا  
منها فكيف فرقت بينه فان قلت ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى  
عن المزابنة وأجاز بيع العربا وهو داخل في المزابنة وداخل في بيع الرطب بالتمر ولم يحزها فلما أجازها فرقنا  
بينهما بالسنة وقلنا تجوز العربا وهو رطب بتمر وكيل بجوزاف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالأرض فكان التمر  
والرطب في الأرض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله  
وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشركين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالجدة  
عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروونه عن أحد من  
أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرايتم اذا كنتم تجيزون  
أن يحج أحد عن أحد اذا أوصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجرتهم مثل ما رددتم  
فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجرتوه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون  
عمل آخر لغيره وان لم تجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

### (باب الحجامة للحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للحرم فقال يحتجم ولا يحلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة  
فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو  
يومئذ بلحي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما  
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم فقلت الشافعي فانا نقول لا يحتجم المحرم الا  
من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم  
الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه لم يذكر في حجامته النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة وأولى بنامن الذي رواه عن ابن عمر ولعل  
ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أرا لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه ان  
شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه لقول ابن  
عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كره للناس قديتوق المرء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن  
عمر لرأى أنفسكم أفرايتم ان كرهتم الحجامة الا من ضرورة أو تعدوا الحجامة من أن تكون مباحة كما يباح له  
الاغتسال والاكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعرا وتكون محظورة عليه كحلاق الشعر  
وغيره والذي لا يجوز له الا الضرورة فهو اذا فعله بخلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة افتدى فينبغي أن  
تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يقتدى والا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون  
في الحجامة قول متناقضا

### (باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أي وقد فرق بينه فبعضه الح تأمل كتبه مع صححه

نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون مضرا قتله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحدأة مع ضعف ضررها إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحا في الاحرام . قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضر الا ما سمى وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ما سواه من على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرا يتم الحية أسيت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كبا عقورا قال أو تعرف العرب أن الحية كبا عقورا نعم الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة تحلق الكلب فان قتلتم انها قد تضر فقتل قيل غير مكبرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكبرة وان ذهبت إلى أنها تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنور في الاحرام والزنور انما هو كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمر بها عمر ما سمعكم تأخذون من الأحاديث الاما هو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلتم يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير واذا قتلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قتلتم انما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك والفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم انزعتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضرمته فان قال لابل الحديث جلة للمعنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لانه غراب . سألت الشافعي عن خلق قيل أن ينحروا ويحرقوا أن يرى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئا قبل شيئا أو جاهلا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس يعني يسألونه بفداء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج بفداء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله تأخذ

### (باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحر ونها عن هدى احصار أو تمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرني مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحدبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم يحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فخير في البدنة والبقرة عن سبعة متمعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأى وجهه ما كان ملكا ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم . قلت للشافعي فإنا نقول لا تنجز البدنة الا عن واحد ولا البقرة وانما يذب بها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فلا وانما سمعنا لا يشتري في البدنة في التسك

تجم قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شرطان إلى السديعه في أحدهما وهو إذا لم يوفه قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يك بالكتابة (قال الشافعي) قلت واذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا لشرط للعبد على سيده والسيد على عبده (١) قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال ففعا لم يجز له قلت فان عفاه باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن (١) لعله قال نعم تأمل



يطلبها قال وقلت  
لهذه بريرة إلى أهلها  
مساومة بنفسها  
لعائشة ورجوعها إلى  
عائشة بجواب أهلها  
بأن اشترطوا ولأهلها  
ورجوعها بقبول  
عائشة ذلك بدل على  
رضاها بأن تباع ورضا  
الذي يكاتبها بذلك لأنها  
لا تشتري إلا من كاتبها  
قال أجل فقلت  
فقد كان في هذا ما  
يكفي كما سألت عنه  
قال فان قلت فلعلها  
عجزت قلت أفقرى من  
استعان في كتابته بمجرا  
قال لا قلت فحديتها  
يدل على أنها لم تعجز  
وان كانت قد عجزت  
فلم يعجزها سيدها قال  
فلعل لأهلها بيعها قلت  
بغير رضاها قال لعل  
ذلك قلت أفقرها راضية  
إذا كانت مساومة  
بنفسها ورسولا لأهلها  
والبهم قال نعم قلت  
فينبغي أن يذهب  
توهمك أنهم باعوها  
بغير رضا وتعلم أن من  
لقيناه من المفتين إذا لم  
يختلفوا في أن لا يباع  
المكاتب قبل أن يعجز  
أو يرضى بالبيع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في النسك أن يوجب الرجل النسك ثم بشره  
فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لأنه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لأنه فعل النبي صلى الله  
عليه وسلم وألف وأربع مائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال  
كنا يوم الحديبية ألفا وأربع مائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت  
أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فإذا وجدتم السنة  
وفعل ألف وأربع مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

### (باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
وانما اخترنا لا لفراد لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز إذا كان فعل  
التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها \* فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الأحاديث  
الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضالة بن قيس عام حج معاوية بن أبي  
سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الفضالة لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بثبنا  
قلت يا ابن أبي فقال الفضالة فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه  
\* فقلت للشافعي قد قال مالك قول الفضالة أحب إلى من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم  
من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد  
انما روى مالك عن عمر أنه قال افصلوا بين حجتكم وعمركم فإنه أتم حج أحدهم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج  
ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة  
أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فقام من أهل يمحج ومنهم من أهل بعرة ومنهم من جمع الحج والعمرة  
وكنتم من أهل بعرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله  
عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر  
هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتقر قبل الحج وأهدي  
أحب إلى من أن أعتقر بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذان الحديثان من حديث  
مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جاز لكم  
وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وادعيت من  
خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد تكرر كون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لقولكم  
فإذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما  
روى عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما روينا وتخالفون اختياره

### (باب الطيب المحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما بقي ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجرة والخلاق قبل الإفاضة

لا يجهلون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاهما مذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجبل (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بريدة قلت إن بينا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليتكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يجوز أن يحولوا عن مواليتهم إلى آباءهم وكما لم يجوز أن يحولوا عن مواليتهم إلى مواليتهم وولاءهم وولاءهم وقال الله واذنوا لذي أنتم الله عليه وأنعت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء لمن أعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال الولاء لجمعة كلمة

فقال جاز وأحبه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت فقلت للشافعي فأنكره الطيب للحرم ونكره الطيب قبل الأحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت وروى ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي أتى أراكم لا تدرّون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله ليس أنما عرفنا بأن ابن عمر رواه عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخير عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فإذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن الطيب علما واحدا هو خير الصادقين عنهما معا فلا أحسب أحدا من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فإن جاز أن يهزم الغلط على بعض من يبتنا وبين النبي صلى الله عليه وسلم من حدثنا جاز مثل ذلك على من يبتنا وبين عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عن الطيب من روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها تعذر وأبأن تكونوا ذهبت إلى مذهب بل أراكم أنما ترسلون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة أنما كان ينبغي أن تقولوا بمن كرهه الطيب للحرم أنما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه جبة وحلوق فأمره بنزع الجبة وغسل الصفرة فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة أو أنما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال إن كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا مختلفين كان أباحته التطيب ناسخا لمنعه وليس بمختلفين أنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يترعرع الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يترعرع الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وإن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من روى الجرة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لراى أنفسكم فالعلم إذا اليكم تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه أرايتم إذا خالفتم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الأحرام لأنه يبق بعد الأحرام وقد كان الطيب حلالا فاذا كرهتموه إذا كان يبق بعد الأحرام فلا وجه لقولكم الآن تقولوا وجدناه إذا كان محرما ممنوعا أن يبتدى طيبا فاذا تطيب قبل يحرم فما يبق كان كابتداء الطيب في الأحرام قلت فأنتم تحيرون بأن يدهن المحرم بما يبق لينة وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشيرق وغيره قال هذا لا يصلح للحرم أن يبتدى الأدهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا وعندكم وأنما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء يبق في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب إذا كان قبل الأحرام ولولم يكن في هذا سنة تبسع أنبغى أن لا يقال إلا واحدا من هذين القولين

## (باب في العمري)

النسب لا يباع ولا يوهب  
فما بلغهم هذا كان  
من اشترط خلاف  
ما قضى الله ورسوله  
عاصيا وكانت في المعاصي  
حدود وآداب وكان من  
آداب العاصيين أن  
تعطل عليهم شروطهم  
ليشكلوا عن مثلها وينكل  
بها غيرهم وكان هذا  
من أحسن الأدب

## (باب الضحايا)

حدثنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا اسمعيل  
ابن ابراهيم بن عليه عن  
عبد العزيز بن صهيب  
عن أنس بن مالك أن  
رسول الله صلى بكبشين  
أملحين ، قال وروى  
مالك عن يحيى بن  
سعيد عن عباد بن عيم  
أن عويم بن أشقر  
ذبح أضحية قبل أن يغدو  
يوم الأضحية وأنه ذكر  
ذلك لرسول الله فأمره  
أن يعود بضحية أخرى  
قال وروى مالك عن  
يحيى بن سعيد عن بشير  
ابن يسار أن أبا بردة بن  
نيار ذبح قبل أن  
يذبح النبي صلى الله عليه  
وسلم يوم الأضحية فزعم  
أن رسول الله أمره

قال سألت الشافعي عن عمر عمري له ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها فقلت وما  
الحجة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعارجل أعمر  
عمري له ولعقبه فأعماهي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال  
وبها نأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقد روى هذا مع جابر  
ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت للشافعي فإنا نخالف هذا فقال أتحالفونه  
وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان جئتكم فيه أن مالكا قال أخبرنا يحيى بن سعيد  
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحول الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها  
فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب إلى أن يقول العمري  
من المال والشرط فيها جاز فقد شرط الناس في أموالهم شروطا لا يجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل  
الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء للمشتري والشرط باطل فان قال  
السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة  
وتركها مرة قول القاسم لو كان قصده قصده العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في ذلك ما يرد به  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانهم لم أن القاسم قال هذا لا يجزئ يحيى  
عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن  
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما  
قاله أناس بعده قد يمكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه شئ وانهم لناس لا نعرفهم فان  
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجهلون النبي صلى  
الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أبا من جهة الرأي ولا يجمعون إلا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة تقوم فقال لا هلهاشأنكم بها فرأى الناس  
أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها تطليقة قلتم لا ندري  
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو  
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم انما برأيكم  
وانا لحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا  
سفيان عن عمرو بن دينار وجديد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فساء رجل من  
أهل البادية فقال لي وهبت لابني ناقة حياته وانما تانجحت إبلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي  
تصدق عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي  
نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)  
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارفا قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي  
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن حجر المدي عن زيد بن ثابت أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي  
رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمروا ولا ترفوا فن أعمريشأ أو أرقبه فسيبيله سبيل

الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريحاضي  
لأعبي بالعري فقال له الأعبي يا أبا أمية بما قضيت لي فقال له شريح استأنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله  
عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعمر شيئا حياته فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتتكون  
ما وصفت من العري مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر  
وسلم بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنتم  
تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه برأيكم  
وماروى القاسم عن الناس والله أعلم

(باب ما جاء في العقيقة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم  
ابن الحرث التيمي قال تستحب العقيقة ولو بعصفور \* قلت للشافعي فأن تقول ليس عليه العمل ولا نلتفت إلى  
قوله تستحب قال قد يمكن أن لا يكون استحبابها لأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الثقي عن يحيى  
ابن سعيد عن سلم بن يسار أن الناس كانوا يقضون في الجوس بثمانمائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا  
أصيبوا يقضى لهم بقدر ما يعقلهم قومهم فيما بينهم \* قلت فأن تقول في اليهودي والنصراني نصف دية المسلم  
ولا نلتفت إلى رواية سلم بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سلم بن مثل القاسم في السن أو أسن منه فإن  
كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهمي عليكم بقول سلم بن يسار لأن لا يثبت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في اليهودي والنصراني قول

### (باب في الحرب يسل)

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربين يسلم الزوج قبل المرأة والمرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما  
في دار الاسلام أو خرج فقال ذلك كله سواء ولا يحل للزوج إصابتها (٣) ولله أن يصيبها إذا كان واحدا منهما  
مسلمًا ونظرتهما إلى انقضاء العدة فان انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما  
وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين  
الزوج والمرأة في ذلك \* فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال على ما أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا  
اختلاف من أن بأسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأته صفوان وعكرمة أسلتا قبلهما ثم استقرا على النكاح  
وذلك أن آخرهم اسلاما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرني ذكرها وقد حضرني منها  
حديث مرسل وذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم وشهد حنينًا والطائف مشركًا وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب فكان  
بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر \* فقلت له أرايت أن قلت مثل ما قلت إذا أسلت قبل زوجها خرجت  
من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فهم على النكاح ما لم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت  
الفرقة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر  
(قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس وما القول في رجل يسل  
قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتموها  
بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى  
أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم تقولوا بهذا وزعمتم أن العصمة انما تنقطع بينهما  
إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبت وقد يعرض عليها الاسلام من ساعتهاء يعرض عليها بعد سنة وأكثر  
فليس هذا بظاهر الآية ولم تقولوا في هذا الخبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية إلا بخبر لازم فقلت

أن يعود بنخبة أخرى  
قال أبو بردة لا أجد  
الاجد عا فقال النبي  
وان لم تجد الاجد عا  
فأذبجه (قال الشافعي)  
فاحتمل أن يكون انما  
أمره أن يعود بنخبة  
أخرى لان النخبة واجبة  
واحتمل أن يكون انما  
أمره أن يعود ان أراد  
أن يضحى لان النخبة  
قبل الوقت ليست  
بنخبة تجزئه فيكون  
في عداد من ضحى قال  
ووجدنا الدلالة عن  
رسول الله أن النخبة  
ليست بواجبة لا يحل  
تركها وهي سنة يجب  
لزوجها ويكره تركها لا  
على إيجابها فان قيل  
فأب السنة التي دلت  
على أنها ليست بواجبة  
قيل أخبرنا سفيان  
ابن عيينة عن عبيد  
الرحمن بن جريد عن  
سعيد بن المسيب عن  
أم سلمة قالت قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
إذا دخل العشر فإن  
أراد أحدكم أن يضحى  
فلا عيس من شعره ولا  
بشره شأ (قال الشافعي)  
وفي هذا الحديث دلالة  
على أن النخبة ليست



بواجبة لقول رسول  
الله فان أراد أن يفتحي  
ولو كانت الخصية واجبة  
أشبهه أن يقول فلا  
يمس من شعره حتى  
يفتحي ونأمر من أراد  
أن يفتحي أن لا يمس من  
شعره شيئا حتى يفتحي  
انبعا وأختاراً فان  
قال قائل ما دل على  
أنه اختيار لا واجب  
قيل له روى مالك بن  
أنس عن عبد الله بن أبي  
بكر عن عمرة عن عائشة  
قالت أنا قتلت فلانة  
هدى رسول الله بيدي  
ثم قلدها رسول الله بيده  
ثم بعث بها مع أبي فلم  
يحرم على رسول الله شيء  
أحلله الله له حتى نحر  
الهدى (قال الشافعي)  
في هذا دلالة على  
ما وصفت من أن المرأة  
لا يحرم بالبعثة بهديه  
يقول البعثة بالهدى  
أكبر من ارادة الخصية

(باب المختلقات التي  
يوجد على ما يوجد منها  
دليل على غسل القدمين  
ومسحهما)

حسنة الربيع قال  
قال الشافعي نحن نقرأ  
آية الوضوء فأنعسلوا  
وجسوهكم وأيديكم

فان قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بهدا اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيتم  
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكما لا تكلم أو مغمى عليها فان قلت تطلق فقد تركتم العرض وان  
قلت ينظر بها فقد أقامت في حباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتحنة مثلها  
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فسوى  
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها تان الآيتان أن تكونا تدلان  
على أنه اذا اختلف ديننا الزوجين فكان لا يحل للزوج جماع زوجته لاختلاف الدين فقد انقطع العصمة  
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مدة ولم يسلم المتخلف عن الاسلام  
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة لا بخبر يلزم لان رجلا لو قال مدت مني أسبوعاً أو شهراً أو يوماً  
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأه  
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت  
بعد أيام فاستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصغوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت ووجتاهما  
ثم أسلمتا فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب حل أحداً الحديتين أو هما معافذ كرفيه توفيت العدة دل ذلك  
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منها لا لأن انقطاع  
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلماً ويكون الفرع ممنوعاً حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقيل لبعض من يذهب الى التفریق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أنجهلون امرأه أبي  
سفيان قالوا لا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيراً قيل أما علمتم أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هند  
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل أوليس بقيت عقدته عليها وقد أسلم قبلها قال بلى  
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم  
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم وإذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة  
لا تجوز لا بخبر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتأباه فاذا  
عرض عليها الاسلام فأنسخ النكاح قيل فاذا كانت ببلاد نائية فاذا انقضت عدتها انفسخ النكاح  
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها  
انبغي أن يخرجها من يده قبل عرض الاسلام وان كان ذلك بعدة فالعدة قاتلى نذهب اليها نحن وأنتم العدة

### (باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم  
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الحجّة  
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الاجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأي أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم  
بعضاً وغصب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرفاء في يدي من أسلموا  
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فإذن الملك لأحق  
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حراً مع أنه أخبرنا مالك عن ثور بن زيد انه دلي  
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمان داراً وأرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم  
الجاهلية وأيمان داراً وأرض أدر كها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى  
فيه حديثاً ثبت من هذا بمثل معناه

## ﴿باب البيوع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيهما الضراب بدنانير مضروبة ويريده على وزنها قال هذا الرباعينه المجعل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ، فقلت للشافعي فأنزعم أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزمونه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أجزمونه وإن لم يكن منه فلم يحرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية تمرًا بمثل ولا مثلاً بمثل وإن لم يكن في البادية مكيال وأجزم هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

## ﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تبايعاه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار ، فقلت فأنقول ليس لذلك عندنا حجة معروفة ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال مالك بن أوس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظري حتى يأتي خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فإن قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده فإن عمر الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يعبه أن يجبه فارق صاحبه فشي قليل لا مرجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

﴿باب بيع البرناج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المشتريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة ، فقلت للشافعي فأنقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الفرار المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفة تقع منها على ثياب مختلفة ، فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتضي به في العلم أجازوه فإن قلتم إنما أجزأناه على الصفة فيسوع الصفات لا يجوز الاضمانة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج أريت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فإن قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معني فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بفصلهما ما أشرف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشرف واجتمع كعباحي نقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يغسل : حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديل عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى التميميين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فأتى سمعت

(باب بيع الثمر)

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وفيه دلالة بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحرة أو الصفرة لأن الآفة قد أتت عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر براء البائع والمشتري كما كان يراه إذا ريث فيه الحرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبدا حتى ترثي وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلنا بالجملة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخبز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القثاء ولا الخبز حتى يرى فيه النضج كان بيع مال لم ينضج من القثاء والخبز حرام لأنه لم يسد صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون \* فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القثاء حل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القثاء ما نبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرتين فإن زعمتم أنه يجوز في الخل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع ثمرة تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخبز \* سألت الشافعي عن القثاء والخبز والفجل يشتري أيكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشيء منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خيره فيه نسيت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيت وهذا في حكم الطعام من التمر والخططة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس ما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض وبيع منها واحد بعشرة من صنفه نسيت أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

(باب ما جاء في ثمن الكلب)

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب للرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتنا ثمنه في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعا لأمير النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تقبض فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينفع به فيها فإن قال قائل فإن من المشرقين من زعم أنه إذا قتل فقيهه ثمنه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أكل الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سبله عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسيع الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهره وقدميه ويطنوهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهره وقدميه وروى أن رسول الله رش على ظهره وأحدهما وحده الحديثين من وجه صالح الإسناد قال فان قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشمهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وإن لم يثر كل لهما المنفعة فيهما ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لو ماتت كان له أن يسلم جلودها فيدبغها فإذا دبغت حل بيعها ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئاً لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرث الجزار وتوجب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خللاً فإذا صار خللاً حل ثمنها ولو استهلكها مستهلك وهي نجس أو بعدما أفسدت وقبل تصير خللاً لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن أصلها محرم ولم تصر خللاً لأنهم يقولون ما يقولون وانما صاروا محجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأحكامكم لم تبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمناً إذا كان حياً وتجعلون فيه ثمناً إذا كان ميتاً أو رأيتم لوفال لكم قائل لا أجعل له ثمناً إذا قتل لأنه قد ذهب منفعة وأجزأ أن يباع حياً ما كانت المنفعة فيه وكان حلالاً لأن يتخذ هل الخفة عليه إلا أن يقال ما كان له مالاً وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون نجسة أو سق صدقة قال وبهذا نقول وتقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضمن صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمه مناه فقد أخذنا فيما دون نجسة أو سق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أنه لا يكون في نجسة أو سق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمون الحنطة والسلت والشعير معاً لأن سعد الم بجر الحنطة بالشعير الأمشلا بمثل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الحنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الحنطة وأنتم لا تضمون أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن يحتكمم فيها أن عمر أخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والحنطة والتمر العشر أو فيضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الحنطة والزبيب نصف العشر أو فيضم الزبيب إلى الحنطة إن هذا لا حالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحاولون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضموها وهي عندكم مختلفة وكيف حاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير إلا خلافاً للسنة والآثار والقياس

### (باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الخلق في ذلك قال أديت ثابتة فأما من حديث مالك فإن ما سألت أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صامتاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو السلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقتلنا لا يجوز نكاح الابن بولي ونحن نقول فيه بأحد من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيان امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة قال جمع الطريق ركباً فيهم امرأة ثيب ففعلت أمرها بغير رجل فزوجها رجلاً ففعلت أمرها بغير رجل

المسح عليهما يضاد غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كعبيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار وقال ويل للعراقيب من النار ولا يقال ويل لهما من النار إلا وغسلهما واجب لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله لا عصى يتوضأ بطن القدم بطن القدم بفعل الأعمى يغسل بطن القدم ولا يسمع النبي فسمي البصير فإن قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما قيل أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان



منفرداً ثبت والذي يخالفه  
أكثر وأثبت منه وإذا  
كان هكذا كان أولى  
ومع الذي خالفه ظاهر  
القرآن كما وصفت  
وهو قول الأكثرين  
العامه

باب الاسفار  
والغليس بالفجر

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن محمد

ابن عجلان عن عاصم

ابن عمر بن قسادة عن

محمود بن لبيد عن رافع

ابن خديج أن رسول

الله قال أسفروا بالصبح

فإن ذلك أعظم لأجوركم

أوقال للاجر \* أخبرنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري عن

عروة عن عائشة قالت

كن نساء من المؤمنات

يصلين مع النبي وهن

متلفعات بر وطهرن

ثم يرجعن الى أهلهن

ما يعرفهن أحد من

الغلس قال وروى زيد

ابن ثابت عن النبي

ما يوافق هذا وروى

مثله أنس بن مالك

وسمى بن سعد الساعدي

عن النبي عليه السلام

والمنكح وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لا  
نكاح إلا بولي مرشد وشاهد عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة \* قلت للشافعي نحن  
نقول في الدنية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدم لما سددتم من أمر  
الأولياء فنقضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار  
على كل امرأه فن أمركم أن تنكحوا الشريعة بالحياطة لها واتباع الحديث فيها وتخالقون الحديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتم لو قال لكم قائل بل لا حيز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب  
من أن تدلس بالنكاح وتصل إلى المكر ومن الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من منعها أما كان  
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكايته  
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما أبيحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا  
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة  
منهن ولا يحرم منها إلا ما حل للآخرى وحرم منها

### (باب ما جاء في الصداق)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق ثمن الاثمان فتراضى به الأهليون في  
الصداق بماله قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان بماله قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة  
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلاً  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأه فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد فقال  
لا أجد فزوجه أياها بما معكم من القرآن \* قلت للشافعي فأنقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار  
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم وقال وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فأي شيء يعطيهن لو أصدقها درهم قلنا نصف درهم وكذلك  
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل  
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن  
المسيب يقول لو أصدقها سوطاً فافرقه جازوربيعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل  
وإنما تعلمت هذا فيما رزى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبا حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع  
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فقل لبعض من يذهب مذهبه أبي حنيفة أو خالفتم ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ومن بعده فإني قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئاً لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره لا يكون مهر  
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة  
إننا استقمبنا أن يباح الفرج بشئ يسير قلنا أفرأيت إن اشتري رجل جارية بدرهم يحل له فريضة قالوا  
نعم قلنا فقد أبحتم فراجعوا زيادة رقبته بشئ يسير ففعلتموهما تلك رقبتهما ويباح فراجعوا بدرهم وأقل وزعمتم  
أنه لا يباح فراجعوا ما كوه الأربعة دراهم أفرأيت عشرة دراهم لسوداء فقيرة تنكحها شريف أليست  
بأكثر لقد رها من عشرة دراهم شريفة غنية تنكحها دني فقيرة أرايتم وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه  
اليد فجعلتم الصداق قياساً عليه أليس الصداق بالصدأ أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع  
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو  
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته  
إلا يكون أقرب منكم أوقال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

(قال الشافعي) فقلنا اذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبان معترضا فالنفل ليس بالصحيح أحب لنا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب لنا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما واذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذنا به لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي رأيته ان كانا مختلفين فلم صرت الى التغليس قلت لان التغليس أولا هما يعني كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بحمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرهما عند أهل العلم قال فاذا كرك ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فذهبنا الى أنها الصحيح وكان أقل ما في الصحيح ان لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر اذا بان معترضا فقد جاز أن

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب الى الصواب منكم وان كان كل واحد منكم غير مصيب واذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه الا اتباع السنة والقياس رأيتم ان كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون اليه يوجز فيها التغاير برضا المتبايعين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم \* (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تزوجها الرجل أنه اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيدا بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس ارخاء الستور يوجب الصداق عندى لقول الله جل ثناؤه اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا نوجب الصداق الا بالمسيس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

### (باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهولة ابنة سهيل أن ترضع سالما جس رضعات فيحرم بهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع الى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد الى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتابا أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخن بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن ورويت عن عائشة وحفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالقتموه ورويت عن ابن المسيب أن المصة الواحدة تحرم قدر كتم رواية عائشة ورأيها ورأي حفصة بقول ابن المسيب وأتمت تركون على سعيد بن المسيب رأيه برأي أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا ناس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان \* فقلت للشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

### (باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

يصلي الصبح علمنا أن  
مؤذي الصلاة في أول  
وقتها أولى بالمحافظة  
عليها من مؤخرها  
وقال رسول الله أول  
الوقت رضوان الله وسئل  
رسول الله أي الأعمال  
أفضل فقال الصلاة في  
أول وقتها ورسول الله  
لا يؤثر على رضوان الله  
ولا على أفضل الأعمال  
شيء (قال الشافعي)  
ولم يختلف أهل العلم  
في امرئ أراد التقرب  
إلى الله بشيء يتجمله  
مبادرة ما لا يخلو منه  
الآدميون من النسيان  
والشغل ومقدم الصلاة  
أشد فيها تمكنا من  
مؤخرها وكانت الصلاة  
المقدمة من أعلى أعمال  
بني آدم وأمر نابتغليس  
بها ما وصفنا قال فأبى  
أن حديثك الذي  
ذهب إليه أثبتهما  
قلت حديث عائشة  
وزيد بن ثابت وثالث  
معهما عن النبي صلى  
الله عليه وسلم بالتغليس  
أثبت من حديث رافع  
ابن خديج وحده في  
أمره بالأس- فإرفان  
رسول الله لا يأمر بأن  
تصلي صلاة في وقت

فقلت للشافعي أنا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعي)  
وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولا لأن واحدا  
من هؤلاء لم يعتق والعتيق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديتين وأصل قولكم فتقولون إذا  
أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه وإذا أعتق الذي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصراني يعتق عبده مسلما أن يكون أم لا الكين يجوز عتقهما فقد  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فمن قال لا ولاؤه لهذين فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذي جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له  
العتق إذا كان لا يثبت لهما الولاء فإذا أعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلما لم يكن واحد منهما  
حر إلا أنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما تتركون ولا ما تأخذون فقد تركتم على عمر  
أنه قال للذي التقط المنبوذ ولاؤه لك وتركتهم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته  
ولاء مسلمين بن يسار وتركتهم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدي  
الرجل له ولاؤه وقلم الولاء لا يكون إلا لمعتق ولا يزول هبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق  
وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاؤه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصراني  
أولى أن تقولوا ولاؤه السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصراني إذا أعتقه وقد فرقتهم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف  
حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تتبعوه لأن فيه آثارا مما لا أثر فيه

### ﴿ باب الإفطار في شهر رمضان ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن  
رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعتيق رغبة أو وصيام شهرين أو إطعام  
ستين مسكينا فقال اني لا أجده فأقضى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال  
يا رسول الله ما أجده أخرج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال كله (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل  
تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأقضى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعي)  
بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعمتم أن أحب اليكم أن لا تكفروا  
إلا بإطعام ياسجان الله العظيم كيف ترون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا تخالفونه ولا تخالفون  
إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدنا قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد  
خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ باب في اللقطة ﴾ سألت الشافعي عن وجد لقطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسرا  
كان أموعسرا فإذا جاء صاحبها ضمنها فقلت له وما اللقطة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من مياسير الناس  
يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن  
اللقطة فقال اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها أو الأفسأ نلت بها (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر عزها على أبواب المساجد واذا كره المثل  
يقدم من الشام سنة فاذا مضت السنة فشاؤها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة ثم خالفتم ذلك وقلتم نكروا كل اللقطة (١) للغني والمسكين (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطة فأتى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطة فماذا  
تري فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا أمرك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها  
(قال الشافعي) فإن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وأنتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره الذي وجد  
اللقطة أكلها غنيا كان أو فقيرا وأنتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كرهه أخذها وابن عمر كرهه أن يتصدق  
بها وأنتم لا تتركهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تركها ضاعت

### (باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يسح المسافر والمقيم إذا لبس على كمال الطهارة فقلت وما الخبة  
قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن  
شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة بولس ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة  
على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل  
أباك فسأله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء  
أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط \* أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ  
ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس  
ابن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن  
الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا يسح  
المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه يسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن  
شهاب قال يضع الذي يسح على الخفين يدا من فوق الخفين ويد من تحت الخفين ثم يسح \* فقلت للشافعي  
فإن أنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من  
أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعا (قال الشافعي) أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهود حين افتتح خيبر أقر كم أقركم الله  
على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخصر بينه وبينهم ثم يقول  
إن شئتم فلنكم وإن شئتم فلي

### (باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى  
أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما  
التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته  
من ورائه فضررته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على نفسي ضمة وجدت منهار مج الموت ثم أدركه الموت  
فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله

(١) قوله للغني والمسكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه صححه

و يصلها في غيره (قال  
الشافعي) وأثبت الحج  
وأولها ما ذكرنا من  
أمر الله بالمحافظة على  
الصلاة ثم قول رسول  
الله أول الوقت رضوان  
الله وقوله أذن لي أي  
الاعمال أفضل قال  
الصلاة في أول وقتها قال  
فقال فيخالف حديث  
رافع بن خديج حديثكم  
في التغليس قلت إن  
خالفه فأخذه في أخذنا  
بحد ينما وصفت وقد  
يحتمل أن لا يخالفه  
بأن يكون الله أمرنا  
بالمحافظة على الصلاة  
فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إن ذلك  
أفضل الأعمال وأنه  
رضوان الله فاعمل من  
الناس من سمعه فقدم  
الصلاة قبل أن يتبين  
الفجر فأمرهم أن  
يسفروا حتى يتبين  
الفجر الآخر فلا يكون  
معنى حديث رافع  
ما أردت من الاسفار  
ولا يكون حديثه مخالفا  
حديثنا قال فما ظاهر  
حديث رافع قلت  
الامر بالاسفار لا  
بالتغليس وإذا احتمل  
أن يكون موافقا



للأحاديث كان أولى  
بنا أن لا نسبها إلى  
الاختلاف وإن كان  
مخالفاً للحجة في تركنا  
إياه بعد بنا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وبما وصفت من  
الدلائل معه

(باب رفع الأيدي  
في الصلاة)

\* حدثنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان بن  
عيينة عن الزهري عن  
سالم بن عبد الله بن عمر  
عن أبيه قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
إذا افتتح الصلاة رفع  
يديه حتى يجاذي  
منكبيه وإذا أراد  
أن يركع وبعد ما رفع  
رأسه من الركوع ولا  
يرفع بين السجدين  
\* أخبرنا سفيان عن  
عاصم بن كليب قال  
سمعت أبا يقول حدثني  
وائل بن حجر قال رأيت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا افتتح  
الصلاة يرفع يديه خذو  
منكبيه واداركع  
وبعد ما رفع رأسه قال  
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه ففقت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي  
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة في الثالثة ففقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا باقتادة  
فاقتصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال  
أبو بكر لاها الله إذا لا يبعد إلى أسد من أسد الله يقتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بنى سلمة فله لأول مال تأتله  
في الإسلام قال مالك المحرف النخيل (قال الشافعي) وبهذا نقول السلب للقاتل في الإقبال وليس للإمام  
أن يمنعه بحال لأن إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين  
وأعطاه بيدر وأعطاه في غير موطن \* فقلت للشافعي فإنا نقول إنما ذلك على الاجتهاد من الإمام فقال  
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل  
فكيف ذهبتم إلى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة  
أنجاس الغنمة فلوقال قائل هذا من الإمام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه إلا أن يقال إعطاء النبي  
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول  
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيسمى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم  
والآخر اجتهاد بلا دلالة وإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فإن قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال هذا اليوم حنين قال الشافعي ولو لم يقله اليوم حنين أو أخرج غزوة غزاه أو أولى لكان أولى  
ما أخذ به والقول أو أحده منه يلزم لزوم الاتفاويل مع أنه قد قال وأعطاه بيدر وحنين وغيرهما وقولكم ذلك  
من الإمام على الاجتهاد فإن لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان أن لا يجتهد مرفعه عليه ويجتهد  
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد إذا تراءت السنة إنما الاجتهاد قياس على السنة فإذا لزم الاجتهاد له صار تبعاً  
للسنة وكانت السنة ألزم له أو كان يجوز له في هذا شيء إلا ما من رسول الله وأجمع المسلمون عليه أو كان قياساً  
عليه \* فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتجج (قال الشافعي) قال  
إذا قال الإمام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاً له سلبه فهو له وإن لم يقله فالسلب من الغنمة بين من حضر الواقعة  
إذا أخذ خمسة \* فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله  
بعد تنقضي حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فإن كان  
له عند بخلافه فهو أقرب العذر منكم فإن قلتم تأولوه فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي إنما أعطاه  
إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فإن قلت هذا تأويل قيل والذي قلت تأويل أبعد منه \* وقلت للشافعي  
ما رأيتم ما وصفت لك أنا أخذناه من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه هو أصح رجالا  
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنت تتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل  
نلقائه (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو  
أثبت من الأثر مما كنتم تأخذون به وأولى ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل  
الحديث فقلت مثل ما إذا فقال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن  
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها إلا لثبوتها من غير وجه  
من روايتكم ورواية أهل الصدق \* فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث  
وصرت إلى ما أمرت به ورأيت الرشد فيما دعيت إليه وعلمت أن العباد كما قلت الحاجة إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ورأيت في مذاهبنما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا سألك عمار وينا في كتابنا  
الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر لك

فرايتهم يرفعون أيديهم في السبرانس (قال الشافعي) وروى هذا الحديث أبو جريد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصذوقه معا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نقول فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع رفعهما وكذلك أيضا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا الأحاديث تركا ما انفكها من الأحاديث (قال الشافعي) لأنها أثبت أسنادا منها وأنها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد فان قيل فأننا رأينا أبا المصلي يرخي يديه فلعله أراد رفعهما فلو كان رفعهما مباحا احتل مدا حتى المنكبين واحتل ما يجاوزهما ويجاوز الرأس ورفعهما ولا يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يجاذي منكبيه وحديثنا عن الزهري أثبت أسنادا ومعه عدد يوافقونه

وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا زبدنا عينا نقول ونصبت عنه أنه على ذلك قادر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كاتهما \* فقلت للشافعي فأننا كرمنا لا ما أن يقرأ بقريب من هذا لأن هذا ينقل قال أفرايت أن قال لك فائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في الركعتين معا وأقل أمره أنه قسمها في الركعتين وأنك تكره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من الإسلام وأهله بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ورويت عن عمرو وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عباد بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية ثم بنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهب بنا الآية \* قلت للشافعي فأننا كره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى بشئ غير أم القرآن فهل تستحب أنه قال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرهونه وقد رويته عن أبي بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا مما نكرهه فقال أرويت مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وأخافتموهما معا فقلت للشافعي أتستحب أنت هذا قال نعم وأفعله

(( باب ما جاء في الرقية )) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يري الرجل بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله قلت أرى في أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقا بعباء يعرف من كتاب الله أو ذكر الله فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبنا فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقيها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله فقلت للشافعي فأننا كره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأتمت تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله جل ذكركه طعم أهل الكتاب ونساءهم وأحسب الرقية إذا رقا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

### (( باب في الجهاد ))

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العام ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والتخل والبهايم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر مثمر وبناء عامر وغيره فيخربونه ويهدمونه ويقطعون وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحل بالذبح ليؤكل فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثمرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة أو بعيرا إلا ما كلة وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك المنقطع وقد يعرفه أهل الشام بأسناد أحسن من هذا فقلت للشافعي وقد روي أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهمم وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف

ويحدونه تحديدا  
لابسبه الغلط والله أعلم  
فإن قيل أفيجوز أن  
يجاوز المنكبين قيل  
لا ينقص الصلاة ولا  
يوجب سهوا والاختيار  
أن لا يجاوز المنكبين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

نخالفنا بعض الناس

في رفع اليدين في الصلاة

فقال إذا افتتح الصلاة

المصلي رفع يديه حتى

يخاض أذنيه ثم لا يعود

يرفعهما في شيء من

الصلاة واحتج بحديث

رواه يزيد بن أبي زياد

عن عبد الرحمن بن أبي

ليلى عن البراء بن عازب

قال رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة يرفع يديه قال

سفيان ثم قدمت

الكوفة فلقبت بزيد

بها فسمعت يحدث

بهذا وزاد فيه ثم لا يعود

فظننت أنهم لقنوه

قال سفيان هكذا

سمعت يزيد يحدثه

هكذا ويزيد فيه ثم

لا يعود قال وذهب

سفيان إلى أن يغلط

يزيد في هذا الحديث

ويقول كأنه لقن هذا

وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها \* فقلت للشافعي فكيف كرهت عقروا ذوات  
الارواح وتحريقها الاتوكل فقال بالسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها  
حوسب بها قيل وما حقها قال يذبحها فأكلاها ولا يقطع رأسها فيلقيه فرأيت اباحه قتل البهايم المأكولة غير  
العدوة منها في الكتاب والسنة انما هو أن تصاد فتؤكل أو تذبح فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الارواح  
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فانا نقول شيها بما قلت قلت قد خالفتم ما روي عن أبي بكر فقد خالفتموه  
بما وصفت فما أعرف ما ذهب اليه الذي اتبعناه فقلت ان كان خالفه لما وصفت مما روي عن أبي بكر لانه  
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا بترك مرة  
حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد لأي نفسه فالعمل اذا اليه  
يفعل فيه ماشاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا \* سألت الشافعي عن الرجل يقر بوطئه أمته فتأتي بولد  
فينكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحبسها في بيتي فقال يلحق به الولد اذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء  
بعد الوطء ولا التفت الى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تجبل وهو يعزل ولا الى تضييعه ياها بترك التحصين  
لها وان من أصحابنا من يرى القافة مع قوله فقلت فالجدة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تدسم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة  
يعترف سيدها أن قد ألم بها الا لحقت به ولدها وأعزلوا بعد وأتركوها \* فقلت للشافعي صاحبنا يقول  
لا يلحق ولدا لامة وان أقر بالوطء بحال حتى يدعى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع  
عن صفية عن عمر في ارسال الولد يوطأ أن يمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) فهذه  
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر بن وجهين وروا غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يترك ما روي عن عمر الى قول أحد من أصحابه \* فقلت  
للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين قلت فما كانت حجتهم قال كانت حجتهم أن  
قالوا انتي عمر بن وجهين ولدا جارية له وانتي زيد بن ثابت من ولدا جارية له وانتي ابن عباس من ولدا جارية له فقلت فما  
جنتك عليهم فقال أما عرفو روى عنه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد بن عباس فأعماه أنكر  
إن كانا فعلا أن ولدا جارية بن عرفة أن ليس منهما فخلال لهما فكذلك ينبغي لهما في الامة وكذلك ينبغي  
لزوج الحرة اذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وانما قلت هذا فيما بينه  
وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها ثلاثا فلا ينبغي لها الا الامتناع منه بجهدا وعلى الامام أن  
يخلفها ثم يردّها فالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتنا عليهم من  
قولهم انهم زعموا أن ولدا لامة لا يلحق الا بدعوة حادثة وأن الرجل بعد ما يحصن الامة وتلد منه أولادا يقر  
بهم أن ينفي بعدهم ولدا أو يقر بآخر بعده وانما جعلوا له النفي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولدا لامة بحال الا بدعوة  
حادثة ثم قالوا ان أقر بولد جارية ثم حدث بعد أولادهم لم يدعهم ولم ينفعهم لحقوبه وكان الذي اعتدوا  
في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تركوا القياس فازلهجهم فقد كان  
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا وترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولدا لامة  
الا واحد من قولين إما قولنا وما لا يلحق به الا بدعوة فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها ثم ولدت بعده عشرة  
عنده ثم مات ولم تقم بينة باعتراف بهم نفوا معانته

(باب فيمن أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال اذا لم يكن للوات مالك فن أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فانا نقول الى قوله سألت كذا في الاصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمل

ولم يكن سفيان يرى  
يزيد بالحفاظ لذلك  
قال فقلت لبعض من  
يقول هذا القول  
أحدث الزهري عن  
سالم عن أبيه أنبت عند  
أهل العلم بالحديث  
أم حديث يزيد قال بل  
حديث الزهري وحده  
قلت فمع الزهري أحد  
عشر رجلا من أصحاب  
رسول الله منهم أبو جند  
الساعدي وحديث  
وائل بن حجر كلها عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بما وصفت وثلاثة  
عشر حديثنا أولى أن  
ثبت من حديث واحد  
ومن أصل قولنا وقولك  
أنه لو لم يكن معنا إلا  
حديث واحد ومعد  
حديث يكافئ في  
العدة فكان في حديثك  
أن لا يعود لرفع اليمين  
وفي حديثنا يعود لرفع  
اليمين كان حديثنا  
أولى أن يؤخذ به لأن  
فيه زيادة حفظ ما لم  
يحفظ صاحب حديثك  
فكيف صرت إلى  
حديثك وتركت  
حديثنا والجهة لنا فيه  
عليك بهذا وبان اسناد  
حديثك ليس كاسناد  
حديثنا بأن أهل  
الحفظ يرون أن يزيد

ولا أبالي أعطاء إياه السلطان أو لم يعطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاء وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم  
أحق أن يتم لمن أعطاء من عطاء السلطان فقلت فما الجهة فيما قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من أحبنا أرضاميته فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم  
عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحبنا أرضاميته فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره بانسناد  
غير هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وعطية رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أحبنا أرضامونا تأناها له أكثره من عطية الوالي \* فقلت الشافعي فأنكره أن يحيي الرجل  
أرضاميته إلا باذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأبتم للوالي أن يعطى وليس للوالي أن يعطى أحدا ما ليس له ولا يمنعه  
ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله وإذا أحبنا أرضاميته فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما  
لادفع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا باذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره  
فهو لا يكشف الا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مال له فإذا أعطاه رجلا ثم جاءه من يستحقها دونه  
ردها إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحبها بغير إذن فلا أبتم للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا  
أعطاه لم يكن لأحد استحقاقها أخذها من يديه فأما ما كان لأحد لو استحقها بعد أعطائه السلطان إياها  
أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون  
ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمناه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأيكم  
وتضيقون على غيركم أوسع من هذا \* فقلت الشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا من  
الناس خالف في هذا غيركم وغير من رتبته هذا عنه إلا بأحيفة فاني أراكم سمعتم قوله فقلتم به ولقد خالفه أبو  
يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومما في معنى  
ما خالفتم فيه ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف له أن مالكا أخبرنا عن عمرو  
ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم اتبعه في كتابه حديثنا  
كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم حاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها  
معرضين والله لا يمنع بها بينا كفاكم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لعمرك أنه يراهما من صفته  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النخاع بن خليفة ساق  
خليفه له من العريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلم فيه النخاع عمر بن الخطاب  
فدعا بمحمد بن مسلمة وأمره أن يحل سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع  
تسرب به أولا وآخرا ولا يضرك فقال محمد لا فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن  
أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعاه صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر فقضى عمر أن  
يمر به قربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويته في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا  
صحيحا ثابتا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلتم في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس  
وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافا ولا خلاف واحد منها فعمل من تعنى تخالف به سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردودا عندنا وتخالف عمر مع السنة لأنه يضيق

(١) كذا في الأصل وحرر كتبه محمده



لقن ثم لا يهود قال

فان ابراهيم النخعي  
أنكر حديث وائل بن  
حجر وقال أترى وائل  
ابن حجر أعلم من علي  
وعبد الله قلت وروى  
ابراهيم عن علي وعبد الله  
أنهم روي عن النبي  
خلاف ما روى وائل  
ابن حجر قال لا ولكن  
ذهب الى أن ذلك لو كان  
رواه أو فعلاه قلت  
أفروى هذا ابراهيم  
عن علي وعبد الله نسا  
قال لا قلت نفني عن  
ابراهيم شيء رواه علي  
وعبد الله أو فعلاه قال  
ما أشك في ذلك قلت  
فتمدرى لعلها ما قد فعلاه  
نفني عنه أو روياه فلم  
يسمعه قال ان ذلك لم يكن  
قلت أفرأيت جميع  
ما رواه ابراهيم فأخذه  
فأحل به وحرّم أرواه عن  
علي وعبد الله قال لا  
قلت فلم احتجبت بأنه  
ذكر عليا وعبد الله  
وقد يأخذ هو وغيره  
عن غيرهما ما لم يأت عن  
واحد منهما ومن قولنا  
وقول أن وائل بن حجر  
اذ كان ثقة لو روى عن  
النبي شيئا فقال عدد  
من أصحاب النبي  
لم يكن ما روى كان  
الذي قال كان أولى أن  
يؤخذ بقوله من الذي  
قال لم يكن وأصل قولنا

خلاف عمر وحده فاذا كانت معه السنة كان خلافه أضيّق مع أنك أكلت على العمل وما عرفنا ما تريد  
بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

### (باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب  
أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من منبنة فأتى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت  
أن يقطع أيديهم ثم قال عمر اني أراكم تجيعهم والله لا غرم لئلا غرمنا منكم عليكم ثم قال للمزني كم غنمناقتك  
قال أربعائة درهم قال عمر أعطه ثمانمائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم القرامة  
ولا يقضى بها على مولاهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة \* فقلت للشافعي بما قال مالك  
نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضى به  
بالمدينة بين المهاجرين والانصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه  
عندكم حكم مشهور وظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فاذا حكم كان حكمه عندكم  
قولهم أو قول الأكر منهم فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة  
المزني وأنت تقولون حكمه بالمدينة كالأجاء من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون  
فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أتم وأنتم  
لا ترون عن أحد أنه خالفه فتحالفون بغير شيء رويتموه عن غيره ولا اسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا  
تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجيز والغيركم  
ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم في غير هذا

### (باب في الأمة تغرب بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت  
أنها حرة فولدت أولادا فقضى أن يفدى ولدهم بمثلهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة \* قلت للشافعي فحقن  
نقول بقول مالك (قال الشافعي) فروبتم هذا عن عمر أو عثمان ثم خالفتم أيهما قاله ولم نعلمكم رويتم عن  
أحد من الناس خلافه ولا تركه يعمل ولا إجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عنز أو قيمتهما بخلاف قيمة الضبع  
والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل  
في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبي  
جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فجاءه به الى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه  
النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفاً يا أبا عبد الله المؤمنين انه رجل صالح فقال أ كذلك قال نعم  
فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولأولاده وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبذ أنه حر وأن ولأه  
للمسلمين \* فقلت للشافعي فيقول مالك ناخذ (قال الشافعي) تركتم ما روى عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعله وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن  
على وعبد الله لم يقبل  
منه لأنه لم يلق واحدا  
منهما الا أن يسمى من  
بينه وبينهما فيكون  
ثقة للقيم ما ثم أردت  
ابطال ما روى وائل بن  
حجر عن النبي بأن لم يعلم  
إبراهيم في نفسه قول على  
وعبد الله قال فلعله  
عليه قلت ولعله لم يكن  
عنده في حجة بأن  
رواه فان كنت تريد  
أن توهم من سمعناه  
رواه بلا أن يقول هو  
رويته جاز لنا أن نتوهم  
في كل ما لم يرو أنه علم  
فيسمى لم يقبل لنا علمنا  
ولو روى عنهما خلافة لم  
يكن عنده في حجة  
فقال وائل أعرابي  
فقلت أفرأيت قرئعا  
الضبي وقرعة وسهم بن  
منجاب حين روى  
إبراهيم عنهم وروى  
عن عبيد بن نضلة  
أهم أولى أن يروى  
عنهم أم وائل بن حجر  
وهو معروف عندكم  
بالصحابة وليس واحد  
من هؤلاء فيما زعمتم  
معروفا عندكم بحديث  
ولا شيء قال بسل وائل  
ابن حجر قلت فكيف  
ترد حديث رجل من  
الحدابة وترى عن  
دونه ونحن انما قلنا

تركتوه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فرعتم أن في ذلك دليلا على أن لا يكون الولاء الا لمن  
أعتق ولا يزل عن معتق فقد خالفتم عما استدلالا بالسنة ثم خالفتم السنة فرعتم أن السائبة لا يكون ولاؤه  
للذي أعتقه وهو معتق فخالفتوهما جميعا وخالفتم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فرعتم أن لا ولاؤه  
وهو معتق وخالفتم السنة في المنبوذ أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول نعم الولاء لمن أعتق وهذا نفى أن  
يكون الولاء للمعتق والمنبوذ غير معتق فلا ولاؤه فمن أجمع على ترك السنة والخلاف لغيره فيا ليت شعري  
من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون فان لا نعرفهم والله المستعان ولم يكلف الله أحدا أن يأخذ دينه عن  
لا يعرفه ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل عن لا يعرف ان هذه لفظة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ  
عليه مثل هذا في قوله وأجده بترك ما روى في القبط عن عمر السنة وبدع السنة فيه وفي موضع آخر في  
السائبة والنصراني يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا فكان قوله  
أستدوجها من قولكم قالوا تتبع ما جاء عن عمر في القبط لانه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون  
السنة في المعتق من لا ولاؤه ويجعل ولاؤه الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن  
عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فرعنا أن عليهم حجة بأن  
قول النبي صلى الله عليه وسلم فائما الولاء لمن أعتق أن لا يكون الولاء للمعتق ولا يزل عن معتق فان كانت  
لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أبين لانكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه وافقتموه حيث كانت  
لكم شبهة لو خالفتموه

### ﴿ باب القضاء في الهبات ﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان  
ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصله رحمه أو على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب  
هبة يرى أنه انما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها وقال مالك ان الهبة اذا تغيرت عند  
الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فان على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها . فقلت للشافعي  
فاننا نقول يقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عن عرفي الهبة يراد بها ان الواهب على هبته ان لم يرض  
منها أن الواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها  
ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة  
فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وان زاد العبد المبيع أو الامة المبيعة وكثرت  
زيادته ومذهبكم خلاف ما روينا عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على  
رقبتي الخس وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها  
قال مالك لا تنفي العبيد . فقلت للشافعي نحن لا تنفي العبيد قال ولم يزل يروا عن أحد من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما روينا عن عمر أفيجوز لأحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول  
عمر ولا يعلم له مخالف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لرأى نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على  
السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو اذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فان جاز أن يكون الخيار الى من  
سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذته حيث تركتموه فلم يقم الناس  
من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسع أحدنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضري جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يده هذا فانه  
سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مراة لأمي ثمنها ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

رفع اليدين عن عدد

لعله لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيا قط عدداً أكثر منهم غير وائل بن حجر ووائل أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل

عن بعض أهل ناحيتنا

إنه لم يرو عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رفع اليدين في الاقتراح

وعند رفعه من الركوع

وما هو بالمعمول به ثم

قال ان الناس كانوا اذا

ناموا من الليل في شهر

رمضان لم يأكلوا ولم

يجامعوا حتى نزلت

الرخصة فأكلوا وشربوا

وجامعوا الى الفجر فأما

قوله ليس بالمعمول به

فقد أعيانا أن نجد

عند أحد علم هؤلاء

الذين اذا عملوا بالحديث

ثبت عنده فاذا تركوا

العمل به سقط عنده وهو

يروي أن النبي فعله

وأن ابن عمر فعله ولا

يروي عن أحد يسميه

أبه تركه فليت شعري

من هؤلاء الذين لم

أعلمهم خلقوا ثم يحتج

بتركهم العمل وغفلتهم

فأما قوله في الناس كانوا

لا ياكلون بعد النوم

في شهر رمضان حتى

أرخص لهم ان أشياء

قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم \* قال الشافعي بهذا نأخذ لان العبد ملك لسيدته أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخطة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لانه لم يسأله أن يأمنونه أو لا تأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا تخالفه علماء فقلتم يقطع العبد فيما سرق لانه ليس له أن يأمنه ان كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

### (باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنها اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال اذا دخل بامرأته فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لاصداق الا بالميسر واحتجوا بأحد هما يقول الله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال هذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت الى الاغلاق وانما يجب المهر كاملاً بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر باغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذنبن ان جاء العجز من قبلكم فخالفتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهب اليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عذته تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمرو زيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها اذا دخلت بينه وبين نفسها واختل بها فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب الى ميسر وعمر يدين ثم يقضى بالمهر وان لم يدع الميسر لقوله ما ذنبن ان كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والارخاء اذا لم تدع المرأة جماعاً وانما يجب بالجماع ثم عدتم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم اذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى ثيابها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم ابلاء الثياب وان بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت ان قال انسان اذا استمتع بها يوماً وقال آخر يومين وقال آخر شهراً وقال آخر عشرين سنة أو ثلاثين سنة ما الحجة فيه الا أن يقال هذا توقيت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان تنهيا الى قولهما ولا يوقت الابحجر يلزم فهكذا أنتم فما عرف لما تقولون من هذا الا أنه خروج من جميع أهوايل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحد سبقكم به فالله المستعان فان قلتم أنما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم أنما يؤجل سنة من يوم ترافعه امرأته الى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

### (باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعمران بن مالك أن رجلاً من بني سعد بن ليث أبحر فرسافوطى على اصبع رجل من جهينة فترامها فأتى فقال لعمر بن الخطاب الذين ادعى عليهم أن يحلفون بالله نجسين عينا مامات منها فأبوا وتحرجوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) خالفتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه اذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطربة ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت الى ما ذهبنا اليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئاً فالى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا الى

سنترسل الله دون ما خالفها من الأشياء كلها وما كان شيء من الأشياء أولى أن تأخذ وافية بحكم عمر من هذا لان الحكم في هذا أشهر من غيره وانه قد كان يمكنكم أن تقولوا هذا دم خطا والذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عمد فتنبع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم في العمد وما حكم به عمر كما حكم في الخطا وليس واحد منهما خلاف الآخر فان صرتم إلى أن تقولوا انهم يجتمعان أنهما قسامة فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم ونجعل الخطأ قسامة على المصدف كان لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الا على خلافه أولى أن نصير وافية إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن تختلف أفاويلكم

### (باب القضاء في الضرر والترقوة والضرع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن خنبد عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر قضى في الضرر بجمل وفي التروقة بجمل وفي الضلع بجمل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضرار ببغير بعير وقضى معاوية في الأضرار بخمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وترد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضرار ببغيرين ببغيرين فذلك الدية سواء فقالت الشافعي فانا نقول في الأضرار خمس خمس ونزعم أنه ليس في التروقة وفي الضلع حكم معروف وانما فيها حكومة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كله فقلتم في الأضرار خمس خمس وهكذا نقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن خمس كانت الضرر سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس مما أقبل من القيم مما اسمه سن فاذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول الضرر سن ونذهب إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وان توجهه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتتركوا قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد أن شاء الله قال وخالفتم عمر في التروقة والضلع فقلتم ليس فهم ما شئ موقت (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فهم ما معالانه لم يخالفه واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى رأيي وأخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن سعيد أنه روى عن عمر في الأضرار ببغير بعير وعن معاوية خمسة أبعرة وقال فيهما ببغيرين فاذا كان سعيد يعرف عن عمر شيئا ثم يخالفه ولم يذهب أيضا إلى ما ذهبنا إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا اذا قال قولاً لم يقل به الا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وهما أنتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكايتهم اذا حكموا وحكيتم عنهم اخلافا فافكن ذلك حكاية غيركم في أكثر الأشياء انما الاجماع عندهم فيما يوجد الاجماع فيه عند غيرهم وان أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه اجماع بالمدينة الديات لان ابن طاوس قال عن أبيه ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصدقات فاتمنازل به الوحي وعمر من الاسلام موضع الذي هو به من الناس فقد خالفتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما ادعيت وما أراكم قلتم عن عمر هذا وما أجدكم تقبلون العلم الا عن أنفسكم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجعت (قال الشافعي)

الله ما نسخها وينسخه رسول الله أفيجوز أن يقال لما قال رسول الله هو منسوخ بلا خبر عن رسول الله أنه منسوخ فان قال لا قيل فأين الخبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة فان قال قلعه كان ولم يحفظ قبل أفيجوز في كل خبر رويته عن النبي أن يقال قد كان هذا ولعله منسوخ فبردت علينا أهل الجهالة السن بلعله (قال الشافعي) وان كان تركت أحاديث رسول الله مثل ما وصفت من هذا المذهب الضعيف فكيف لنا ولا موامن تركت من الأحاديث شيئا من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن وأقوى من هذا المذهب الضعيف

### (باب صلاة المنفرد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن هلال بن يساف سمع ابن أبي بردة قال أخذ بيدي زيار بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال



له وابصة بن معبد فقال  
أخبرني هذا الشيخ أن  
رسول الله رأى رجلا  
يصلي خلف الصف  
وحده فأمره أن يعيد  
الصلاة (قال الشافعي)

وقد سمعت من أهل  
العلم بالحديث من يذكر  
أن بعض المحسنين  
يدخل بين هلال بن  
يساف ووابصة فيه رجلا  
ومنه من يرويه عن هلال  
عن وابصة سمعه منه  
وسمعت بعض أهل  
العلم منهم كأنه يوهنه بما  
وصفت وسمعت من  
بروي باسناد حسن أن  
أبا بكر ذكر للنبي أنه  
ركع دون الصف فقال  
له النبي زائد الله حرصا  
ولا تعد فكان أنه أحبه  
الدخول في الصف ولم ير  
عليه العجلة بالركوع  
حتى يلحق بالصف ولم  
يأمره بالعادة بل فيه  
دلالة على أنه رأى ركوعه  
منفردا يجزئ عنه ومن  
حديثنا حديث ثابت  
أن صلاة المنفرد خلف  
الامام تجزئته فلا وثبت  
الحديث الذي يروى عن

وابصة كان حديثنا  
أولى أن يؤخذ به لأن  
معه القياس وقول  
العامية فان قال قائل  
وما القياس وقول العامة  
قبل أرايت صلاة الرجل

وقد خالفتم هذا وقلتم النكاح مفسوخ ولا حد عليه فخالفتم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس  
أنه لا يجوز النكاح بشاهد واحد حتى يعرفوا ذلك لرجت فيه من فعله بعد تقدري

### (باب ما جاء في المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب  
فقلت إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فمלט منه نفر ج عمر يجرداء فزاعوا وقال هذه المتعة ولو كنت  
تقدمت فيها لرجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا  
كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فبدر أعنهم بالاستحلال أنه  
لو كان تقدم فيها حتى يعلم أن حكمه أنها محرمة ففعلوها رجمهم وجلهم على حكمه وإن كانوا يستحلونها منها  
ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار بن يدا بيد فيفسخه عليهم من يراه حراما فخالفتم عمر في المستلثين  
معا وقلتم لا حد على من نكح بشاهد واحد أو لا من نكح متعة كازعت فيهما (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أعمار رجل تزوج  
امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على ولها قال مالك وإنما  
يكون ذلك لزوجها غرم ما على ولها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها وأخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا  
فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها ويترك لها قدر ما استعملها به إذا مسها \* فقلت للشافعي  
فأنا نقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على ولها لأنه  
غاز والغار علم ولم يعلم بغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا  
لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده ألا يرجع بقيمة ما غرم على من غره  
علم أو لم يعلم قال ورويت الحديث عن عمر ونالفتوه فيه بما وصفته فلوزيهم فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا  
كان الصداق ثمنًا للميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض المشركين  
إلى هذا كان مذهبا فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب  
إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن أمره يوافيني  
في الموسم فيينا عمر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك  
فقال عمر أنت سدد رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استعملته في  
في غير هذا المكان ما صدقت أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فهذا نقول وفيه دلالة  
على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فان كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد  
طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتم عمر في هذا فزعمتم  
أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

### (باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أعيأ امرأة  
فقدت زوجها فلم تدري أين هو فأنهت تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت  
عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزبادة فاذا تزوجت فقدم زوجها  
قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فان دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته  
والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعا لقول عمر وعثمان وأنتم نخالفون ما روى عن عمر

فان قال نعم قلت وصلاة الامام امام الصف وهو في صلاة جماعة فان قال نعم قيل فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالامام المنفرد امامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفرداً فان قيل فهكذا سنة موقف الامام والمنفرد قيل فسنة موقفهم اتدل على أن

ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة فان قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا فان قيل فاذا ذكر حديثك قيل اخبرنا مالك عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي الى طعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فلأصلي لكم قال أنس فقمتم الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بالماء فقام عليه رسول الله وصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلينا لئلا ركعتين ثم انصرف ، حدثنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سفيان عن اسحق بن عبيد الله أنه سمع عه

وعثمان معا فترجمون أنها اذا نكحت لم يكن لزوجها الأول فيها خبرا هي من الآخر \* فقلت للشافعي فان صاحبنا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر فقال الشافعي قد راينا من ينكر قضية عمر كلها في المفقود ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجبة عليه الا أن الثقات اذا جلاوا ذلك عن عمر لم يثبوا كذلك الحجبة عليه وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع بعضا أرايت ان قال لك فائل آخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجبة عليه الا أن يقال من جعل قوله غاية ينهي اليها آخذ بقوله كما قال فأما قولك فاما جعلت الغاية في نفسك لافين روى عنه الثقات فهكذا الحجبة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت بعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي يقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا جعل على المتوفى عدة وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يجها الا بموت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال ان الشيطان ينقر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فأخبر أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج يقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

### (( باب في الزكاة ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبد الله بن الجراح خذ منا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب الى عمر فأبى ثم كملوه أيضا فكتب الى عمر فكتب اليه أن أجوا نخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها الى فقراءهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن زيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين درهما فقلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فان كنتم تركتموه لشيء رويتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالقون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها هو أبين من هذا وتعملون فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولاً يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة اذا كان فرسه مربوطا لمطية فأما خيل نتاجنا فخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب بعض المعتزلة ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فان لم تقولوا وصرتم الى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا فاولئك ان شاء الله

### (( باب في الصلاة ))

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس \* قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاة بالمهاجرين والانتصار فزعم أنه لم يرا ذلك كان الركوع والسجود حسنا بأسا ولا تجدون عنه شيئا أخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والانتصار عليه عادة من هذا اذا كان علم الصلاة طاهرا فكيف خالفتموه فان كنتم انما ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

صليت أنا وتسلم لنا  
خلف النبي في بيتنا وأم  
سلة خلفنا (قال الشافعي)  
فأنس يحكي أن امرأة  
صليت منفردة مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ولا فرق في هذا بين امرأة  
ورجل فإذا أجزأت  
المرأة صلاتها مع الامام  
منفردة أجزأ الرجل  
صلاته مع الامام منفردا  
كما تجزئها هي صلاتها

(باب المختلقات التي  
يوجد على ما يؤخذ  
منها دليل على صلاة  
الخوف)

حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي قال الله  
جل ثناؤه في صلاة  
الخوف وإذا كنت فيهم  
فأقمت لهم الصلاة الآية  
\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن يزيد  
ابن رومان عن صالح  
ابن خزان عن علي مع  
النبي يوم ذات الرقاع  
صلاة الخوف أن طائفة  
صفت معه وصفت  
طائفة وجاء العدو فصلى  
بأذن من معه ركعة ثم ثبت  
قائما وأتموا لأنفسهم  
ركعة ثم انصرفوا  
وصفوا وجاء العدو  
وجاءت الطائفة الأخرى  
فصلى بهم الركعة التي  
بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جازي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء أن خالفه  
غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا الصلاة لا تقراء لمن كان ذا كرا  
والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا ما كنتم أن تقولوا هذا في الصلاة  
فلم تقولوا وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وزكتم ما رويتم عن عمر ومن خلفه من  
المهاجرين والأئمة نصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم منصوصا بينا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتمل هذا من التأويل بالنسيان

### (باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلقة في الأحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يفدي المحرم ما قتل  
مما يؤكل لحمه فقلت له ما الحلبة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي  
عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقول لعير في طين بالسقياء فقلت للشافعي فان صاحبنا يقول لا ينزع  
الحرام قرادا ولا حلبة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قرادا وحلقة من بعير قال وكيف تركتم قول  
عمر وهو يوافق السنة يقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فان كنتم ذهبتم إلى التقليد قلتم بمكانه من  
الإسلام وفضل علمه ومعه ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تترك قول ابن عمر رأى  
أنفسكم ولا رأي غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم  
على عمر تقرير البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى رأى أنفسكم والعلم اليكم عند أنفسكم صار فلا  
تبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر  
يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف  
وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقهاء فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف  
أحلمن الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر التسلط الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما يرى والله أعلم لقول  
الله جل ثناؤه ثم حملها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضأوها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رجه  
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رتب رجلا من مظاهران لم يكن ودع البيت  
قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريبا فراجع  
فلا أنتم عذرتهم بالجبهة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أتبعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن  
أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فله رقه دما وهو يقول في  
مواضع كثيرة يقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فله رقه دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه  
ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

### (باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاء بمنزله من النمل لان  
الله تبارك وتعالى يقول فجاء مثل ما قتل من النمل والمثل لا يكون إلا الدواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله  
قيمه إلا أن في حمام مكة أتباعا لا تارشا (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه  
عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي  
البربع بجفرة \* فقلت للشافعي فأننا نختلف ما روي عن عمر في الأرنب والبربع فنقول لا يفديان بجفرة  
ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

بهم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله ابن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أوجهتها غير مأمونين لثبوتها عن النبي وموافقته للقرآن قال وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئا يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاء العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة ثم استأخروا ولم يتنوا الصلاة فوقفوا بأزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بأزاء العدو فصلوا معه الركعة التي بقيت عليه ثم انصرفت وقامت الطائفتان معا فأعموا لأنفسهم (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر فبطل لعينين أحدهما موافقة

مسعود وهم أعلم بعاني كذب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل لأن الله جل ثناؤه إذا حكم في الصيد بمثله من النعم فليس يعدل المثل أبدافاله مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شها في البدن فدي به وهذا إذا كان كذا فدى الكبير بالكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشرقين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منهما مع خروجه مما وصفنا من الآثار وترعون في كل ما كان فيه ثنية فصاعدا أنه مثل النعم فترفعون وتحفظون فإذا جاء مادون ثنية قلتم مثل من القيمة وهذا قول لا يقبل من أحد ولم يخالف إلا نثار فكيف وقد خالفها وكل ما فدى فأنما القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقاولكم فيها متناقضة فكيف تجاوز الثنية التي تجوز ضخمة في البقرة فتغديها ويكون يصيد صيدا صغيرا دون الثنية فلا تغديه بصغير دون الثنية (قال الشافعي) فتصرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الإحرام وتركون فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتصرون إلى تركه قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن تزوئها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخالفون عمر ولا تخالفه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وابن مسعود ومن التابعين عطاء وأصحابه (قال الشافعي) وقد جهدت أن أجد أحدا يخبرني إلى أي شيء ذهبتم في ترككم ما رويتم عن عمر في الربوع والأربع فوجدت أحدا يزيدني على أن ابن عمر قال الضحايا والبدن التي فافوقه (قال الشافعي) وأنتم أيضا تخالفون في هذا لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يجيز من الضحايا والبدن إلا التي فافوقه فإن كان هذا فأنتم تجيزون الجذعة من الضأن ضخمة وإن كان قول ابن عمر أن التي فافوقه وفاء ولا يسع ذلك مادونه أن يكون ضخمة فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقتم على غيركم ما دخلتم في مثله (قال الشافعي) وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى الضحايا والبدن بسبيل ما نجد أحدا منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لا أحد أن يحكيه لضعف مذهبه بكم به وخروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمعقول ثم تناقضه فان قال قائل فجزاء الصيد ضحايا قلنا ماذا الله أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدل من الصيد (١) والبدل يكون منه ما يكون بقرة مثله فأرفع وأخفض منها ثمرة والتمرين وذلك أن من جزاء الصيد ما يكون بقره ومنه ما يكون بدنة ومنه ما يكون بين ذلك فان قال قائل فافرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل أرأيت الضحايا ما يكون على أحد فيها أكثر من شاة فان قال لا قيل أفرأيت البدن أليست تطوعا أو نذرا أو شيئا واجب بافساد حج فان قال بلى قيل أفرأيت جزاء الصيد أليس أعما هو غرم وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هديا بالغ الكعبة للساكنين الحاضري الكعبة فان قال بلى قيل فكأنكم تكلمتم لساك الصيد على رجل لو قتله بالبدل منه فان قال نعم قيل فاذا قتل نعامة كانت فيها بدنة أو بقرة وحش كانت فيها شاة فان قال نعم قيل أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو أفساد الحج فان قال قديفتر فان قيل أليس إذا أصيبت نعامة كانت فيها بدنة لأنها أقرب الأشياء من المثل وكذلك البقر والغزال فان قال نعم قيل فإذا كان هذا بدلا لشيء أئلف فكان على أن أغرم أكثر من الضحية فيه لم لا يكون لي أن أعطي دون الضحية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فجعل في الجرادة ثمرة (قال الشافعي) فان قال فأنما جعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون ضخمة قيل فن قال لك ان شيئا يكون بدلا من شيء فجعل على من قتله المثل ما كان ضخمة فأعلى ولا تجعل الضحية تجزى فيما قتل منه مما هو أعلى منها وإذا كان شيء دون الضحية لم تطرحه عنى بل تجعله على بمنزل من الثمن لأنه لا يجوز ضخمة فهو في قولك ليس من معاني الضحايا فان قال أفيجوز أن يكون

(١) قوله والبدل يكون الخ كذا في النسخة ولا يخفى ما فيه ولعل أصل العبارة والبدل منه ما يكون بقرة مثله وأرفع وأخفض منها إلى التمرة والتمرين وذلك الخ تأمل كسبه مصححه



انه عدل بين الطائفتين  
 وأخرى أن لا يصيب  
 المشركون غسرة من  
 المسلمين فان قال فأتين  
 موافقة القرآن قلت  
 قال الله واذا كنت فيهم  
 فأقت لهمم الصلاة  
 فلتقم طائفة منهم معك  
 الى وأسلمتهم الآية  
 (قال الشافعي) فذكر  
 الله صلاة الطائفة الاولى  
 معه قال فاذا سجدوا  
 فاحتمل أن يكون اذا  
 سجدوا وما عليهم من  
 السجود كله كانوا من  
 ورائهم ودلت السنة  
 على ما احتمل القرآن  
 من هذا فكان أولى  
 معانيه والله أعلم وذكر  
 الله خروج الامام  
 بالطائفتين من الصلاة  
 ولم يذكر على واحدة  
 من الطائفتين ولا على  
 الامام قضاء وهكذا  
 حديث خوات بن جبير  
 قال ولما كانت الطائفة  
 الاولى أمورة بالوقوف  
 بازاء العدو في غير صلاة  
 كان معلوما أن الواقف  
 في غير صلاة يتكلم بما  
 يرى من حركة العدو  
 وإرادته ومددا اداياه  
 فيفهمه عنه الامام  
 والمساوون فيخفف أو  
 يقطع أو يعلمونه أن  
 حركتهم حركة لا خوف  
 فيم اعلمهم فيقيم على

هذا ناقصا وخفية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمر وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولو لم يجوز كنت قد أخطأت انزعمت أنه اذا أصبت صيدا مريضا وأعورا ومنقوصا قوم على مثل تلك الحال ناقصا ولم تقل يقوم على وافيًا فقلت الصيد الصغير مريء بالانسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافرا وان كان قياسا على المال يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله هديا قلت الهدى شيء فصلته من مال إلى من أمرت بفصله اليه كالهدي تخرجها من مال إلى غيرك فيقع اسم الهدى على تمر وبعير وما بينهما من كل تمر وما كول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال أفيجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تتصدق بتمر والهدى غير الضحية والضحية غير الهدى الهدى بدل والبذل يقوم مقام ما أتلف والضحية ليست بدلا من شيء (قال الشافعي) وقد قال هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما تخالفتم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محرما أتى جوالقا فأصاب يربوعا فقتله ففرض فيه ابن مسعود بحجرة بحجرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بحجرة وأوجفر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حيين بحلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن محارق عن طارق قال نحر جناحي جافا وطأ رجل منا يقال له أربد ضيفا فزطرطه ففقد منا على عمر فسأله أربد فقال عمر أحكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تتركني فقال أربد أرى فيه جديا قد جع الماء والشجر فقال عمر فذاك فيه (قال الشافعي) لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبهكم ويتم عن عمر توجع امرأته المفقود ثم تعدد عذرة الوفاة وتنكح وروى المشركيون عن علي لتسبر حتى يأتيها يقين موته وجعل الله عذرة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال المشركيون لا يجوز أن تعدد عذرة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفى عنها زوجها ويقينا فقلت عمر أعلم بعني كتاب الله فاذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لاتقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة في امرأته فقط قلت لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد بعني كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم تخالفتموهم لا مخالف لهم من الناس الا انفسكم لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال من أصاب ولد طبي صغيرا ففداه بولادة مثله وان أصاب صيدا أعور ففداه بأعور مثله أو منقوصا ففداه بمنقوص مثله أو مريضا ففداه بمرض وأحب الى الوفاة بواف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أجزيت أنا وصاحبي فرسين نستبق الى غرة نيسة فأصبتا طبييا ونحن محرمان فاذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أنا وانت فحكما عليه بعنز وذكروا الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقف عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي قلت للشافعي فان صاحبا يقول ان الرجلين اذا أصابا طبييا حكم عليهم ما بعزتين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاذا جاز لكم أن تخالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

وتخالفهم الطائفة التي بازاءهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى إذا حرس الأولى اذ صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معافى بعض الصلاة ليس لهما حارس إلا الامام وحده وانما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجامعة لا الامام الواحد قال وانما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى بنى قرد

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالتمن وهو الدية في الحر والتمن في العبد والابذل لا يزد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلا حرا أو عبدا لم يفرموا الدية أو قيمة فان قال قائل فالظبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تقضى النعامة ببذنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزد فيها ولا ينقص منها ان كان طعاما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول بغيره مثل ما قتل من النعم ففعل فيه المثل فن جعل فيه مثلين ففسد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نضر أبا صيدا قال عليهم كلهم خزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نفر أبا صيدا قال عليهم خزاء قيل على كل واحد منهم خزاء قال انه لم يفر ربكم بل عليكم كلكم خزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب الى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله واني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به فقلت للشافعي فانا نقول يقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما روينا عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا الاجتماع وهو لا يروى شيئا يخالفه ولا يوافق له فإني الاجماع فيما لا روية فيه فان كان ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أو أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا حد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أيخمر المحرم وجهه فقال نعم ولا يخمر رأسه وسألت عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يأكله فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الخبة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل أنت قال اني لست كهيتكم انما صيد من أجلي .. فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت الى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمت مات محرما أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ويكفن في ثوبه الذين مات فيهما فدللت السنة على أن للمحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلا وابن عمر واحد ومعهم امرؤان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويشترا صاحبه من العيب ففضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وبطائفة ركعة ثم سلوا

فكانت الامام ركعتان  
وعلى كل واحدة ركعة  
وانما تركناه لان جميع  
الاحاديث في صلاة  
الخوف مجتمعة على أن  
على المأمومين من عدد  
الصلاة مثل ما على الامام  
وكذلك أصل الفرض  
في الصلاة على الناس  
واحد في العدد ولأنه  
لا يثبت عندنا مثله  
لشيء في بعض استناده  
قال وروى في صلاة  
الخوف أحاديث لاتضاد  
حديث خوات بن جبير  
وذلك أن جابر أروى أن  
النبي صلى بطن نخل  
صلاة الخوف بطائفة  
ركعتين ثم سلم ثم جاءت  
الطائفة الاخرى فصلى  
بهم ركعتين ثم سلم  
وهاتان الطائفتان  
محروستان فان صلى  
الامام هكذا أجزأ عنه  
(قال الشافعي) وقد  
روى أبو عبيد الله الرزقي  
أن العدو كان في القبلة  
فصلى النبي بالطائفتين  
معا بعسفان فركع  
وركعوا ثم سجد فسجدت  
معه طائفة وقامت  
طائفة تحرسه فلما قام  
سجد الذين يحرسونه  
وهكذا نقول لان أصحاب  
النبي كانوا كثيرا والعدو  
قليل لا حائل بينهم وبينه

يبرئه مما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسبعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاه بين  
المهاجرين والانصار كانه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان اذ كان معه ما وصفت  
في تخمير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد وهو وان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين  
بالبلدان \* فقلت للشافعي فاننا نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت  
حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكثر أن تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني  
بقولك وما فوق الذقن من الرأس أتعني أن يحكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أقصم المرأة المحرمة  
ما فوق ذقنها فان للحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفيجب على الرجل اذ لبس رأسه حلقه أو تقصيره  
فقلت نعم قال أفيجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق  
الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعملنا أن الوجه ما دون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال  
امسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخمير الوجه بكاله ولا باحقة تخميره  
بكاله انه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفيعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه  
سبيل لأرأك تعرفها فاتق الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا الا أن يقول  
القول ثم يصمت وذلك أنه « قال فيما روى » يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنظرة غيره الا بما ان صحت أمثله . قلت  
للشافعي فن أن قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغر فيه فقال لان الله جل ثناؤه انما أوجب  
غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير  
محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل  
ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا زور وازرة وزر أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأمسك المحرم عن  
أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لافدية فيه  
حين قتل وبأكله بشر لافدية عليه ثم فاذا أكله واحد فداء وانما تقطع الفدية فيه بالقتل فاذا كان القتل  
ولافدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد هاقتلا بوجوب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرم وانما  
أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نجر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا  
وهو أنم بالأكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل . فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال  
ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشركين من قال له أن  
بأكله لانه مال لغيره أطعمه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث  
نخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لما علمت بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول  
وان زل عندنا واستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا مما تقولون أ رأيت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا  
ليقتويه على قتل حر أو عبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى آثم بتقوية التماثل  
قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجنائيه على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رجه الله أفلا ترى هذا أولى أن  
يكون عليه عقل أو قود وكفارة عن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود  
بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل ينحى بالشاة  
الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباهاة

( باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو العين )

فقلت للشافعي ما لغو العين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقطه لعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه مصححه

يخاف جلتهم فإذا كانوا هكذا صليت صلاة الخوف هكذا وليس هذا مضادا للحديث الذي أخذناه ولكن الخالفين مختلفان

### باب صلاة كسوف الشمس والقمر

«قال الربيع» أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال خسفت الشمس فصلى رسول الله فبكى ابن عباس أن صلاته ركعتان في كل ركعة ركوعان ثم خطبهم فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله \* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة \* وحدنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خسفت الشمس فصلى النبي فبكى أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعان \* أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد المطلب أن رسول الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله . فقلت للشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع اللغو يكون الخطأ (قال الشافعي) نفالفتموه وزعمتم أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد اللغو هذا هو الايثاب في اليمين بقصد ما يحلف لا يفعله يمنع السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ما عقدتم ما عقدتم به عقدا لايمان عليه ولو احتمل اللسان ما ذهبتم اليه ما منع احتماله ما ذهبتم اليه عائشة وكناب أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم باللسان منكم مع علمها بالفتنة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة التثني قال نفالفتموه فافيه الى قول عمر

«باب في بيع المدبر» (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فسحرتها بالسحر فأمرت بها عائشة أن تباع من الأعراب بمن يسيء ملكها فيبيع قال نفالفتموه فافيه لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

«باب ما جاء في لبس الخنزير» فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير قال لا بأس به إلا أن يدعه رجل ليأخذ بأفصده منه فأما لبس الخنزير حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروينا أن القاسم دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خز فألقاه علمها فلم تذكره . فقلت للشافعي وإننا نكره لبس الخنزير فقال أوما رويتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأسا فلم يزل القاسم يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا فإذا شتمت جعلتم قول القاسم حجة وإذا شتمت تركتم ذلك على عائشة والقاسم ومن شتم والله المستعان

### «باب خلاف ابن عباس في البيوع»

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك وذلك فيما نرى لأنه أراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقلتم به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة (قال الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لانه اذا باع شيئا اشتراه قبل أن يقبضه فقد باع مضمونا له على غيره وأصل البيع لم يبرأ اليه منه وأكل ربح ما لم يضمن ونفالفتموه أجرتهم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي ابتاع منه وغيره فرقان لم يكن ذلك فهل الحجة عليه إلا أن يقال مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن عباس وأتم لاترون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مشيا الى مسجد فباعت قبل أن تقضي وأمر ابن عباس أن المشي الى قباء نسل فأمرها أن نسل عنها (قال الشافعي) أحسب ابن عباس أنما ذهب الى أن المشي الى قباء نسل فأمرها أن نسل عنها وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه



الشمس ركعتين في كل

رکعت رکوعان \* آخرنا

سفیان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

عن حازم عن أبي مسعود

انصاری قال انکسفت

الشمس يوم مات ابراهيم

ان رسول الله فقال

مناس انكسفت الشمس

لموت ابراهيم فقال النبی

ان الشمس والقمر آيتان

و آیات الله لا تنكسفان

لموت أحد ولا حماة

فاذا رأيت ذلك فاقفوا

الى ذكر الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقبول اذا كسفت

الشمس والقمر صل.

الامام بالناس، وكعتين

فہرست کتب کا واحد

منضاف، کا رکعت

و کہ عاتق فارانہ مصباح

الامام صاحب الزمان عليه السلام

کننا: (قال الشافعی)

مما لا ينبغي أن ننسى:

و بھٹکے ان سماں میں  
مذاہب کا فک

۱۔ نماز صلیبی کی تسویف

۲۔ کتب و مذاہب کا

الشمس روعینہ کی ہے  
کے تے کے

رابعه نوعان

١٠٠٠

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

✽ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ

قال قال الشافعي

فأقمنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فَقَالَ يَصْلَى فِي كَسُوفٍ

الشمس والقمر وكعتن

کما یصلی الناس فی کل

100

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرم وهو مخي قبل أن يفيض ذممه أن ينصر بدنة (قال الشافعي) وبهذا أخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تأمة ورواه عن ربيعة فقلنا قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافه وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والجبلة أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي مرة ويروي عنه فلنا ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذا نأخ نصاري العرب وغيره وسكت عن عكرمة وإنما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمافيقس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوصا لغير معنى هل رى أحد قط تم حجه يعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاء بهمرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من أحرامه في الحج ثم نقول أحرمة بهمرة عن حج ما علمت أحد من مقل الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عما الله عنا وعن من ضرب من أفطر يوما من رمضان قضى باثني عشر يوما ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والجبلة لكم وأنتم لا تستوحشون من التلذذ على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زید بن ثابت فی الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فقتل نفْسَهَا ثلاثاً فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكها امرها في واحدة لاقى ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحق في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد ابن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكت امرأتي أمرها فقارقتني فقال له زيد اربحها ان شئت فانما هي واحدة وانت أحق بها فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث الا أن بناكرها وروى شيها بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحنك (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خالفتكم فان ذهبتم الى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم اليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها اذا طلقت نفْسَهَا ثلاثاً ان يكون أصل التليك اخراج جميع ما في يده من طلاقها لها فاذا طلقت نفْسَهَا مرة ولم تنفعه منها كرتها أولاً يكون اخراج جميعه فيكون محتملاً لاخراج الجميع والبعض فيكون القول قوله فيه واذا كان القول قول الزوج فلو ملكها واحدة فطلقت نفْسَهَا ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكحة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب فی عین الاسود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيدا بن ثابت قضى في العين القائمة إذا أطقت أو قال تحقت بمائة دينار قال مالك ليس بهذا العمل انما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفتدي وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن خرم

يوم وليس في كل ركعة  
ركوعان (قال الشافعي)  
فذكرت له بعض حديثنا  
فقال هذا ثابت وانما  
أخذنا بحديث لنا غيره  
فذكر حديثنا عن أبي  
بكرة أن النبي صلى  
في الكسوف ركعتين  
نحو من صلاتكم هذه  
وذكر حديثنا عن سمرة  
ابن جندب في معناه  
فقلت له ألسنت زعم أن  
الحديث إذا جاء من  
وجهين فاختلفا وكان  
في الحديث زيادة كان  
الحائي بالزيادة أولى أن  
يقبل قوله لانه أثبت  
مالم يثبت الذي نقص  
الحديث قال بلي فقلت  
ففي حديثنا الزيادة التي  
تسمع فقال أصحابه  
عليك أن ترجع إليه  
وقال فالنعمان بن  
بشير يقول صلى النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا  
يذكر في كل ركعة  
ركوعان فقلت فالنعمان  
يزعم أن النبي صلى  
ركعتين ثم نظر فلم يجعل  
الشمس فقام فصلى  
ركعتين ثم ركعتين ثم  
ركعتين أفتأخذ به قال  
لا قلت فانت إذا تخالف  
حديث النعمان وحديثنا  
وليس لك في حديث  
النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قبص فقلت اننا نكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع تمر حائطه ويستثنى منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك  
عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع تمرها وتستثنى منها (قال  
الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة قوم فقال  
لا هلهاش أنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع تمر حائط  
فلا بأس أن يستثنى منه ما بينه وبين ثلث التمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا يروى عن القاسم وعمرة  
الاستثناء ولم يرو عنهما أحد الاستثناء ولو جاز أن يستثنى منه سهم من ألف سهم ليحوز تسعة أعشاره وأكثر  
ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن  
يكون البيع واقعا على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك تمر حائطي إلا كذا وكذا تخلط  
فيكون النصف خارجا من البيع أو أبيعك تمره إلا نصفه أو الثلاثة فيكون ما استثنى خارجا من البيع (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال اني أفضت وأفضت معي بأهلي فعدلت إلى شعب  
فذهبت لا دونها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسي بأشياء ثم وقعت بها  
قال ففعل القاسم ثم قال فرها فلما أخذ من رأسي بالجلمين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر  
من رأسي بأشياء أخر أعني من الجلمين قال مالك يهرق دما وخالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي)  
أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرمي جرة العقبة قال من حيث تيسر قال مالك  
لا أحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

#### باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عسور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصر في زمان  
الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مربك من المسلمين فخذ  
مما ظهر من أموالهم مما يدير ون للتجارات من كل أربعين دينارا ديناراً فانقص فبحساب ذلك حتى يبلغ  
عشرين دينارا فان نقص من عشرين دينارا ثلث دينار فدفعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مربك من أهل الذمة  
فخذ مما يدير ون من التجارات من أموالهم من كل عشرين دينارا ديناراً فانقص فبحساب ذلك حتى يبلغ  
عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدفعها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم بما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول  
(قال الشافعي) ويقول عمر تأخذ لا يؤخذ منهم إلا مرة في الحول وخالفتموه وإن اختلفوا في السنة مرارا  
وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عشرين دينارا ان نقص ثلث دينار فأخبرت عنه أنه قال إن جازت جواز الوازنة  
أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الوازنة وهي تنقص ثلث دينار أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها  
زكاة وزعم أن الدراهم انقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الوازنة أخذت منها الزكاة (قال  
الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة فهو  
كما قال رسول الله فلا ونقصت حبة لم يكن فيها صدقة لأن ذلك دون خمس أواق وأنتم لم تقولوا بحديث النبي صلى  
الله عليه وسلم الذي يروى ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر وخالفه مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا  
من زيتة وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب انما الصدقة  
في العين والحرق والمأشاة قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرث أو مأشاة وقال مالك في العرض الذي يدار  
صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيدا يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار شلاهل في الشفعة

حديث أبي بكر وسفرة  
وأنت تعلم أن اسنادنا  
في حديثنا من أثبت  
اسناد الناس فقال روى  
بعضهم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى  
ثلاث ركوعات في كل  
ركعة قال فقلت له  
فقهول به أنت قال لا  
ولكن لم تقبل به أنت  
وهو زيادة على حديثكم  
قلت لم تنبئه قال ولم  
لأنه قلت هو من  
وجه منقطع ونحن  
لأنه ثبت المنقطع على  
وجه الانفراد ووجه  
نراه والله أعلم غلطاً قال  
وهل تروى عن ابن  
عباس صلاة ثلاث  
ركوعات قلت نعم  
أخبرنا سفيان عن  
سليمان الأحول يقول  
سمعت طاووس يقول  
خفت الشمس فصلى  
بنا ابن عباس في صلاة  
زهرم ستر ركعات في  
أربع سجعات قال  
الشافعي هذا ومع  
المحفوظ عندنا عن ابن  
عباس حديث عائشة  
وأبي موسى وكثير بن  
عباس عن النبي موافقة  
كلها أن النبي صلى  
ركعتين في كل ركعة  
ركوعان قال فما جعل  
زيد بن أسلم عن عطاء  
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقل لا يجعالتهم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)  
وبهذا نأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى  
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا غل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرصة دار وإن صلح فيها  
القسم وقال فممن اشترى شقصاً من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم  
خالفتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحرار بما يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن  
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهما كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته إذا مضت أربعة  
أشهر فهي تطليقة ولزوجهما عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا  
آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك  
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل  
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكره على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها  
قال فعلى الأمير

(باب في سجود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في سورة الفاتحة فقال فيها سجدتان فقلت  
وما الخفية في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة  
الفاتحة سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري  
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالجابية بسورة الفاتحة فسجد فيها سجدتين \* فقلت  
للشافعي فأنالنا سجدتها واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله  
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر  
وحده حجة حتى ردتوا بكل واحد منهما السنة وتنبون عليهم ما عدا من الفقه ثم يخرجون من قولهم ما رأى أنفسكم  
هل تعلمون يستدلون على أحد قول العورة فيه أي من مناهيا وصفته من آفاو يلكم \* وسألت الشافعي  
عما روى صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت \* قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعالم أن يفعل  
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فان  
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً فان  
كان نسكاً فقد تركتم أصل قولكم وإن كان منزلاً سفلراً منزلاً نسكاً فلا تأمر عالماً ولا جاهلاً أن ينزله

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل  
من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا مما تركتم على ابن عمر ولم  
تروا عن أحد خلافه فإذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم  
تدعون عليه لأنفسكم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأنفسكم

(باب في الرعاف) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رجع أقصر ف  
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فقال روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)  
أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه  
رعاف أو من وجع رءفاً أو مذى أو قيء أقصر فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم  
زعم أنه إنما يغسل الدم وعيده الله بن عمر روى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الطاهر في روايتكم انما هو وضوء الصلاة وهذا يشبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

(باب الغسل بفضل الجنب والحائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً وجنباً قال مالك لا بأس أن يغسل بفضل الجنب والحائض \* قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل وعائشة فاذا اغتسلوا معا كان كل واحد منهما يغسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فليعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف حتى اذا كانوا بالمريدي نزل فتيمم معيدا فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم عمر بد الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد العصر \* قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر بد بطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف خالعتموه في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلنا بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهها ان تقولوا بخلاف ابن عمر لغير قول مثله ثم تخالفه أيضا في الصلاة وابن عمر الى أن يصلى ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بكة والسماء متغمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلا فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره \* قلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه يوتر بركعة قلت أفنتقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي نافع عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة عني والنافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام عني أربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى عني أربعا لانه لا يجتمعا الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم عني لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد اتوا باتمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتم بقوم لم تفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقوه وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة عني ثم قام فأتوها فقبل له في ذلك فقال الخلفاء شرو لو كان ذلك يفسد صلاته ليم وتختلف فيه ولكنه رآه واسعا فاتهم وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعر وف عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهارا \* قال قلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأين الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الكسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسيار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحوال كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فسرقي بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثنا أكثر وأثبت



مما رويت فاخذنا  
بالاكثر الا ثبت  
وكذلك نقول نحن وانتم  
قال ومن اصحابكم من  
قال لا يصلي في خسوف  
القمر صلاة جماعة كما  
يصلي في خسوف  
الشمس قلت فقد خالفنا  
نحن وانتم فلا علينا  
ان لا نذكر قوله قال فما  
الحجة عليه قلت حديثه  
حجة عليه وهو يروي  
عن ابن عباس ان النبي  
قال ان الشمس والقمر  
آيتان من آيات الله  
لا يخسفان لموت أحد  
ولا يحيىنه اذا رأيت ذلك  
فانزعوا الى ذكر الله ثم  
كان ذكر الله الذي فرغ  
اليه رسول الله الصلاة  
لكسوف الشمس وأمره  
مثل فعله وقد أمر في  
خسوف القمر بالفرع  
الذي ذكر الله كما أمر به  
في خسوف الشمس  
وقد قال الله عز وجل  
قد افلح من تذكرك

واستحبتم ما كرهه ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استئمان من الناس لانه لا ينبغي لاحد أن يخالف الجماعة عنده

### ( باب القنوت )

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات ( قال الشافعي ) وانتم ترون القنوت في الصبح ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه « الشك من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة اذا قضى قراءته ( قال الشافعي ) وانتم تحالفون عسرة فتقولون يقنت بعد الركونع . فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركونع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال انتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل بقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهل ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي قدي ذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عسره وأبو بكر وعمر وأبو بكر ويذهب عليه حفظه فقلت نعم ( قال الشافعي ) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم ترون عنه انكار القنوت ويروي غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة . وادعوا عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليه في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد ( قال الشافعي ) ومخالفته الى قول عمر فاذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وما روى فيه مالك صاحب الأثر الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فها عرو وعمر يعلم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف اذا ادعى أن يكون الحاكما اذا حكم ثم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذاهب يجيزه كانت الأحاديث رد الاجازة

### ( باب الصلاة قبل الفطر وبعده )

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو الى المصلي أربع ركعات ( قال الشافعي ) والذي يروي الاختلاف فأين الاجماع اذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون انتم قالوا لا نرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها ( قال الشافعي ) فاذا خالفتم ابن عمر وادعوا خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين يجوز تغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الا عن النبي

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك فيه (قال الشافعي) فإذا تركت على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تترك كون حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان رأي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرف لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

### (باب نوم الجالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي) وهكذا نقول وإن طال ذلك لا فرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان مضطجعا عادا الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه \* فقلت للشافعي فأنقول أن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم المضطجع قليلا وكثيره سواء وأما جاز من ذلك الحكم فلا ينقض الوضوء قليلا ولا كثيرا \* فقلت للشافعي فأنقول أن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدمى للبخانة فسحق على خضبه ثم صلى \* قلت للشافعي فأنقول لا يجوز هذا إنما مسح بخضرة ذلك ومن صنع مثل هذا استأنف فقال الشافعي إني لأرى خلاف ابن عمر عليكم خفيقال أي أنفسكم لابل لانعلمكم ترون في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وإنما زعمتم أن الخجة في قول أنفسكم فلم تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد \* فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فقد أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أهله أن يحجج عن أبيها ورجلا يحجج عن أبيه فقال لا يحجج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لرسول الله أن يدع ما يروى عن رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدع لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر وأدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع

### (باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود \* فقلت للشافعي فما الخجة

الشمس ثم أهلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك قال فمن أين تراه أنت قلت ما يعلم كل الناس كل شيء وما يؤمن في العلم أن يجهله بعض من ينسب إليه

### (باب من أصبح جنبا في شهر رمضان)

\* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ميمر الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلا قال لرسول الله وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله إني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمى مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عندهم وإن ابن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن  
لتذهبن إلى أي المؤمنين  
عائشة وأم سلمة فتسألهما  
عن ذلك قال أبو بكر  
فذهب عبد الرحمن  
وذهب معه حتى دخلنا  
على عائشة فسلم عليها  
عبد الرحمن وقال يا أم  
المؤمنين أنا كنا عند  
مروان فذكر له أن أبا  
هريرة يقول من أصبح  
جنباً أفطر ذلك اليوم  
فقلت عائشة ليس  
كما قال أبو هريرة يا عبد  
الرحمن أترغب عما كان  
رسول الله يفعل قال  
عبد الرحمن لا والله  
قلت عائشة فأشهد على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إن كان ليصبح جنباً  
من جاع غير احتلام  
ثم يصوم ذلك اليوم قال  
ثم خرجنا حتى دخلنا  
على أم سلمة فسألها  
عن ذلك فقالت مثل  
ما قالت عائشة فخرجنا  
حتى جئنا مروان فقال  
له عبد الرحمن ما قلنا  
فأخبره قال مروان  
أقسمت عليك يا أبا محمد  
لتركن دابتي بالباب  
فلتاثنين أبا هريرة فلتخبره  
بذلك قال فركب عبد  
الرحمن وركبت معه  
حتى أتينا أبا هريرة  
فتحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا  
فقلت فأنقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتداء  
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد رويتم عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء  
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لرأى  
نفسه وأعلى النبي صلى الله عليه وسلم لرأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب  
فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت  
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيه  
اثنتين أو يأخذ بواحدة ويترك واحدة ويجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه  
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي فإن  
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة  
معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس  
من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر ما لم يروا واحداً روى عنه  
رفع الأيدي في الصلاة تثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي  
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان  
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيت في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت  
برنسله (قال الشافعي) وهذا أناخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا  
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها  
كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا ما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى  
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفضى بيده إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر  
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفضى بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

### (باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها  
فقال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال  
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي)  
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم  
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمريضة المريضة يخاف على نفسها والحامل خافت  
على غيرها لا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد  
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان  
(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز  
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا ينبغي على متأمل فخر ركبته معجبه

ساعة ثم ذكر ذلك

فقال أبو هريرة لا أعلم في ذلك أنما أخبرني به خبر \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سفيان بن أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله بعمان منها أنهم أجازوا جنته وزوجته أعلم بهذا من رجل أنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي المعروف في المعقول والأشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر وممنوعا بعد

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه التيء فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التيء فليس عليه القضاء \* فقلت للشافعي فأنقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهم ما فيها هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي نخالفهم في مثل معناه فقال روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع امرأته نهارا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق ليجزى به الأبعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق فالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة إلا جوع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم \* فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجماع نهارا فقال ما قلنا من أن لا يقياس عليه شيء غيره وذلك أننا نعلم أحدنا خالف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعط والمزدر الحصى والمفطر قبل تغيب الشمس والمتسحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره ويلزم في الكل الناسي أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطر له وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

### (باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يزيده شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير احتلام ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فلهكذا ينبغي أن تتركوا عليه كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فنبغي في مرة أخرى أن لا تنكروا أن يذهب على ابن عمر للنبي صلى الله عليه وسلم سنة وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمها ما خلفها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم \* فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بعيرا وبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاة وزويه عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه للنبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا





وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فأمراً بأن يقضى لأن بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فإن قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمته به حجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم مالم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا انفردا في الحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويجوز حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان الأقلين

(باب الجماع للصائم)

\* حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن

(باب في الغدو من منى إلى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدو من منى إلى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدو إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأنكره هذا ونقول يغدو من منى إذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم تتبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما نسب ابن عمر عندهم إلى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدو الإمام من منى إذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجب الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً \* فقلت للشافعي فأنكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكروه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما زلتكم تبالون من خالفتم إذا شئتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فإن أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غير واحد من علماءنا \* فقلت للشافعي فأنكره أن ينكح أحد أمة وهو يجحد طولاً للحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لأنهم لم ينكحوا في روايتكم الا الجمع بين الحرة والأمة لأنهما كرهما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجزتم خلاف من شئتم لقول أنفسكم

(باب التملك) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها الرجل فيقول لها ألم أردا لا تطليقة واحدة فيخلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عدتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيشة تدمعان فقال له زيد ما شأنك قال ملكت امرأتي أمرها ففارقني فقال له زيد ما حالك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارتجعتها ان شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بغيرك الحجر فقالت أنت الطلاق فقال بغيرك الحجر فاخصمنا إلى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها إليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يهيبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك \* قلت للشافعي أنا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها وأتلاك أمرها بما تملك القضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها زوجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اختارت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فإني قول من ذهب في الخيرة وعن تقول إن اختار وأمر بك بيدك سواء وأنت لا تعلم رويت في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً لا يوافق قولك فأن رويت في هذا اختلافاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعيت الإجماع وإذا حكيت فأكثر ما تحكي الاختلاف

## (باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تحس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة \* فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلتم وأتم تخالفونه \* قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة إلا التي فرض لها ولم تحس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات أن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة ومتهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فإنا نذهبنا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتدأ الزوج طلاقه فيها رأيت المختلعة والمسلكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله إنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فإن اختلفت عنده فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لم يذكر أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سميان النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لأن الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل اليمين الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فذلك المختلعات ومن سميان من مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

## (باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهب أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لا امرأته أنت طالق ثلاثاً ولا ينويه شيئاً من ذلك ومن قال المدخول بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتموه في بعض فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أرادوا واحدة فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قسوله فيقول لا أتفت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتموه معاني معنى ومال الناس فيها قول الأقدمين منه إنما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأولئك استعملوا الأغلب ففعلوا الخلية والبرية والبة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وآخرون قالوا يقول عمر في البتة يدين فإن أراد ثلاثاً فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين ففعلوا عليه الأقل ففعلوا الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا ما خالفتموه ويتم وجيع الآثافي بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فربتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن بناكرها ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فحكمنا وإن كانت غير مدخول بها نؤتموه والبة ليست مذهبكم إنما البتة مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتل الكلام الطلاق وغيره إلا بإرادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم \* أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً (قال الشافعي) وسماح ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يحجبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس بحجامة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فإن كانا بتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطار الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشته وحديث ابن عباس أمثلها اسناداً فإن توفي رجلاً الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيقطر وإن احتجم فلا يفطره الحجامة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو

(باب في بيع الحيوان)

قال سألت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمأكل والمشروب فقلت وما الحجة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك الأحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالريضة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله قاله عصفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وإنما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وحبل الحيلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكفروا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتهم وأن يجابتهما فيجوز فإن أردتم بها قياسا على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلا يسكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقلتم فيه قولنا منقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمرى أن حرم البعير بالبعير مثله في الرحلة والتجابه ما يعدو أن يحرم خيرا والخبر يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما ألتز في زيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأخزتم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز أن يجر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين بمكة والألمصار على خلاف قولكم وإن قولكم بخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروي غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت ثم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة لي عليها مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسالت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كب ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابته خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسالت عطاة بن أبي رباح وغيره فقالوا عليلك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشئت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدي فخالفتم في أمرها بهدي وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاة وغيره أمروها بهدي ولم يأمروه بتمشي فخالف في رواية نفسه عطاة وابن عمر والمدنيين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا لهما فيمار و يتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الواحد من قولين إما قول ابن عمر يمشي ماركب حتى يكون بالمشي كله وإما أن لا يكون عليه عودة لأنه قد جاء بحجج أو عمرة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كفه الأمرين معا وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على يمين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) فخالفتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجزئ فيه إطعام عشرة مساكين نراكم تستوحشون

لم يحتجتم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الأن لا يخرج منه الصائم من جوفه متقبأ وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور فلا يبطل صومه وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقبي فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحاجة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أجمع ل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن



عثمان أن رسول الله

قال المحرم لا ينكح ولا  
يخطب \* أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
مالك عن نافع عن نبيه  
ابن وهب أحد بني  
عبد الدار عن أبان بن  
عثمان عن عثمان أن  
رسول الله قال لا ينكح  
المحرم ولا ينكح ولا  
يخطب \* أخبرنا  
مالك عن ربيعة بن أبي  
عبد الرحمن عن سليمان  
ابن يسار أن رسول الله  
بعث أبا رافع مولا  
ورجلا من الانصار  
فزوجاه ميمونة والنبي  
بالمدينة \* أخبرنا  
الشافعي أخبرنا سعيد  
ابن مسعدة عن اسمعيل  
ابن أمية عن سعيد بن  
المسيب قال وهل فلان  
ما نكح رسول الله  
ميمونة الا وهو حلال  
(قال) وقد روى بعض  
قراة ميمونة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نكح  
ميمونة محرما (قال  
الشافعي) فكان أشبه  
الأحاديث أن يكون  
نابتا عن رسول الله  
أن رسول الله نكح  
ميمونة حلالا فان قيل  
ما يدل على أنه أثبت  
قيل روى عن عثمان  
عن النبي النهي عن أن  
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غير أنارنا كما اذا وافقتم قول ابن عمر وغيره من الصحابة  
أومن بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا  
فأجروا أن لا تقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافهم غاية التعظيم ولعل  
من خالفهم من عتب عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافه لأن من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق  
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم  
ولا ما تركتم وما صنعتم من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لأنه اذا  
لم يجز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس  
حجة ولا قياسا بعد \* قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم  
كفارة الظهار فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري  
إلى أي شيء ذهبتم إلى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل عبد  
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهبا هشام وقد أنزل الله الكفارات على  
رسوله قبل يولدا أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مذ  
هشام فان زعمت أنهم كفر وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لأن  
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة  
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهبا وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به  
السلف إلى أن كان لهشام مذ وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن  
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الظهار فانها عبد النبي صلى الله عليه  
وسلم هل الحجة عليه إلا أن تقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم \* فقلت للشافعي فهل  
خالفت في أن الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلمات غيركم  
قال ان شيئا من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقول بعض المشركين قلت قول  
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين  
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم  
تبلغ جهاتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مدين النبي صلى الله عليه وسلم \* فقلت للشافعي فلعل  
مذهبا من مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مد ونصف \* فقلت للشافعي  
أفتعرف لقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعد أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة  
الكفارات إلا أن تقول هي مد مد عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشركين مدان  
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات فلا

### (باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده  
قبل الفطر يومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله  
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن تحل ويقول ابن عمر وغيره \* فقلت للشافعي فأنكره لأحد  
أن يؤدى زكاة الفطر إلا مع الغد ويوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن  
عمر في روايتكم وما روى غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها  
لغير قول واحد علمكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأي معنى

تحمّلون ما حلتهم من الحديث ان كنتم حلتوه وتعلو الناس أنكم قد عرفتوه فالتفتوه بعد المعرفة فقد وقعتم بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم حلتوه لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما تركتم منه كثير في قليل ما روئتم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما وافقتم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطأ فيما صح اذ تركتم مثله وأخذتم بعثله ولا يجوز أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

### (باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده \* فقلت للشافعي فانا نقول لا يقطع السيد يد عبده إذا أبى السلطان يقطعه فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولادة أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه وفي هذا دليل على أن ولادة أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة كانوا يختلفون فيما أخذوا من أرائهم رأى بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لأنكم كنتم توهمون أن قضاء من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعم لا يختلفون وليس هو كما توهمتم في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد علمتم رأي سعيد وهو والى وابن عمر وهو المقتى فأين العمل ان كان العمل فيما عمل به والى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرين فيما خبرنا وما وجدنا لكم منه مخرجا الا أن تكونوا سميت آقاو يلزمكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع تعنون آقاو يلزمكم وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية غيركم اختلاف لا اجماع للناس معكم فيه لا يخالفونكم \* قلت للشافعي قد فهمت ماذا كرت أن ألتصير الى الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفناه فيه فهل تجد في ما روى غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد بن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر فرأيت فيه آقاويل تخالفها ووجدته تروى عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدته تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنت تروى أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها ثم عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك موضع أن لا تقبل الا اذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعندكم عبت عليه عقل صحيح ومعرفة محتج بها عما يقول ولم نزلك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل المدينة اجماعا كله أو الاكثر منه فقد خالفته لابل قد خالفنا أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض آقاويلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رجع الله تعالى وما حفظتكم مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تركتها في مثل الذي ادعيتها فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

ومن روى أن النسبي نكحها محرما لم يصحبه الا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة وانما نكحها قبل عمرة القضية وقيل له واذا اختلف الحديثان فالمتصل الذي لا شك فيه أولى عندنا ان ثبت لو لم تكن الحجة الا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقنا وان لم يكن متصلا اتصاله فان قيل فان من روى أن رسول الله نكحها محرما قرابة يعرف نكاحها قيل ولا بن أخيها يزيد بن الاصم ذلك المكان منها وسليمان بن يسار منها مكان الولاية يشابه أن يعرف نكاحها فاذا كان يزيد بن الاصم وسليمان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكحها حلالا وكان ابن المسيب يقول نكحها حلالا ذهب العلة في أن يثبت من قال نكحها وهو محرم بسبب القرابة وبأن حديث عثمان بالاسناد المتصل لا شك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت فأى محرم نكح أو أنكح فنكاحه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم عن نكاح  
الحرم

(باب ما يكره في الربا  
من الزيادة في البيوع)

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا سفيان أنه سمع  
عبد الله بن أبي يزيد  
يقول سمعت ابن عباس  
يقول أخبرني أسامة  
ابن زيد أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال إنما  
الربا في النسيئة (قال  
الشافعي) وروى من  
وجه غير هذا ما وافقه  
فكان ابن عباس لا يرى  
في دينار بدينارين ولا  
في درهم بدرهمين بدا  
بيد أساورا في النسيئة  
وكذلك عامة أصحابه  
وكان يروى مثل قول  
ابن عباس عن سعيد  
وعروة بن الزبير رأيا  
منهما لا أنه يحفظ عنهما  
عن رسول الله (قال  
الشافعي) وهذا قول  
المكيين ، أخبرنا  
عبد الوهاب عن أيوب  
ابن أبي تيممة عن محمد  
ابن سيرين عن مسلم بن  
يسار ورجل آخر عن  
عبادة بن الصامت أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تبيعوا  
الذهب بالذهب ولا الورق  
بالورق ولا البر بالبر ولا  
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما وافقها والآخرون لا تجد الناس اختلافوا فيها وتردها أن لم تجد لالا ثم فيها قولاً وتجده الناس  
اختلفوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا  
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئاً وافقه بل أنت تروى في القسامة عن عمر خلاف حديثك عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها  
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردها عليك أهل البلدان رداً عنيفا  
وكذلك أكثر أهل البلدان رداً عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردها عليك  
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما  
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب الأحرار وبغنى قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب  
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فتترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز  
لعالم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواء فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معا فإني روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معا فلا تدفع الرواية عن أحد  
أخذت عنه وأنت تتهمه قات للشافعي أفيجوز أن تنهم الرواية لا إلا أن يروى حديثان عن رجل واحد  
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تنهم ولو جاز أن تنهم لم يجز أن  
نحتج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً  
ويروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن  
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم ثبتت على ما وصفت من مذهبي حتى تركت قول عمر  
في المنبوذ هو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا  
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القسامة  
المدعى عليهم فأبوا المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ  
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل  
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العالج ثم يقتله لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا قتلت  
خالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفنا مما تركت على عمر الرجل من الصحابة ثم تخلص إلى أن  
ترك عليه لرأى نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك  
أبداً ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرب رجل وعن ابن المسيب في الضرس  
بجلان ثم تركت عليهما معاقولهما ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن  
نحس وإن الضرس قد يسمى سناً ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج  
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعة وكل من عرفت قوله من كل أهل بلد  
غير أصحابك لا أعلمهم يختلفون فيه فتركته لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم  
أحد عن أحد فقلت وألج يشبههما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الإقامة  
فأسرع المشي إلى المسجد فتركته عليه لا أعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها  
تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من  
الجناية وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافة ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من  
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لغير قول أحد من الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

بالتمر ولا الملح بالمخ الا  
سواء بسواء عينا بعين  
يدابيد ولكن بيعوا  
الذهب بالورق والورق  
بالذهب والبر بالشعير  
والشعير بالبر والتمر بالمخ  
والمخ بالتمر يدايد كيف  
شتم ونقص أحدهما  
المخ أو التمر زاد أحدهما  
من زاد أو ازداد فقد أربى  
\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن موسى  
ابن أبي تميم عن سعيد  
ابن يسار عن أبي هريرة  
أن رسول الله قال الدينار  
بالدينار والدرهم بالدرهم  
لا فضل بينهما \* أخبرنا  
مالك عن نافع عن أبي  
سعيد الخدري أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تبعوا  
الذهب بالذهب الا مثلا  
بمثل ولا تشفوا بعضها  
على بعض ولا تبعوا  
الورق بالورق الا مثلا  
بمثل ولا تشفوا بعضها  
على بعض ولا تبعوا  
غائباً منها بآخر \* حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
مالك أنه بلغه عن جده  
مالك بن أبي عامر عن  
عثمان بن عفان قال  
قال رسول الله لا تبعوا  
الدينار بالدينار ولا  
الدرهم بالدرهم (قال

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يسجد على سبع فيها  
الكفان فخالف ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فاذا كنت تخالف ما رويت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لعل عمر وما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لعل عمر وما  
رويت عن ابن عمر فيما وصفتنا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم اذا اعلكت ولا اعلكت تدري لأى شئ  
تحمل الحديث اذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم  
تعتمدوا على أمر تعرفونه \* فقلت للشافعي انما ذهبنا الى أن ثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها  
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا تأخذ بالاجماع الا أنهم ادعوا اجماع الناس  
وادعيت أنتم اجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليكم معهم الصمت كان أولى بكم  
من هذا القول قلت ولم قال لانه كلام ترسلونه لا بعرفة فاذا سلمت عنه لم تقفوا منه على شئ ينبغي لأحد  
أن يقبله أرايتم اذا سلمت من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه  
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا  
أمران أحدهما أنه لو كان لهم اجماع لم تكونوا الى الخبر عنهم الا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم  
مثله في الخبر عن رسول الله فان ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به  
والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شياً متفقاً كيف تسمون اجماعاً لا تجدون فيه عن غيركم قولاً  
واحداً وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل  
العلم فان قلتم فاذ ذهبنا الى أن اجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة  
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي انه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول  
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة الا علماء طاهرا غير مستتر وهم مجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علم عنهم منها يسألون عنها على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد  
وفي عوام الناس ويتدوّن فيخبرون بما يسمعون من أخبارهم ما أخبرهم اذا ثبت لهم فاذا حكم  
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه الا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها  
فان جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من جهة الانفراداتهم لما وصفت \* فقلت للشافعي  
هذا المعنى الذي ذهبنا اليه بأى شئ احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما يحتج به عليكم من هذا أنكم  
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل لا يخبر الانفراد الذي رددتم مثله اذا روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن غيره لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أجزم  
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم \* فقلت  
للشافعي فارد عليك فقال ما كان عنده في هذا شئ أكثر من الخروج منه وأنا أعلم ان شاء الله أنه يعلم أنه  
يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضر في قال \* فقلت للشافعي وما حجتك عليه سوى هذا فقال  
الشافعي قد وجدتم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه  
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فرجع عن حكمه الى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض  
حكمه بعده الى ما بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد يعزب عن الكثير العصبية الشئ من العلم يحفظه  
الأقل علماً وصحة منه فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من ترددها بما وصفت في كتابي هذا وكتاب جاع  
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه ترك لما زعم أن الصواب فيه  
منكم قلت فكيف قال قدرتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه وزعمتم لان الحديث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما تركتموه لان ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لراى أن نفسه



الشافعي) فأخذنا بهذه

الاحاديث التي توافق  
حديث عبادة وكانت  
يجتنبنا في أخذنا بها  
وتركنا حديث أسامة  
ابن زيد اذا كان ظاهره  
يخالفها قول من قال  
ان النفس على حديث  
الأكثر أطيب لانهم  
أشبهه أن يحفظوا من  
الأقل وكان عثمان  
وعبادته أسن وأشد تقدم  
صحة من أسامة وكان  
أبو هريرة وأبو سعيد  
أكثر حفظا عن النبي  
فبإعلنا من أسامة  
فإن قال قائل فهل  
يخالف حديث أسامة  
أحاديثهم قبل ان كان  
يخالفها فاجبة فيما دونه  
لما وصفتنا فان قال فاني  
تري هذا قيل والله أعلم  
قد يحتمل أن يكون سمع  
رسول الله يسئل عن  
الرباني صنفين مختلفين  
ذهب بفضة وتعمر بخطة  
فقال انما الرباني النسبة  
فحفظه فأدى قول النبي  
ولم يؤد مسئلة السائل  
فكان ما أدى منه عند  
من سمعه أن لا ربا الا في  
النسبة

(باب من أقيم عليه حد  
في شيء أربع مرات  
ثم عادله)

\* حدثنا الربيع قال

لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما  
وصفتنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم لتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم  
وحفظت أنك تروى عن أبي بكر ستة أقاويل تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى  
في نهيه عن عقور الشجر وتخريب العمار وعقر ذوات الأرواح الا لا كلمة وحفظت أنك تركت على عثمان  
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وماتركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة  
أضعاف ما تركتم عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة روايتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم فلم ترووا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتهم وان ذهبتم الى التابعين فقد  
خالفتم كثيرا من أقاويلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتم أقاويلهم مما رويتهم وروى غيركم  
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتهم وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتم  
بأقاويلكم فلا تنسكوا في أنكم لم تذهبوا مذهبنا الا فارقتموه فان كانت جنتكم لازمة فالحكم بفرأقها  
غير محمود وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم \* قال فقلت للشافعي  
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بجنتنا فيما ذكرنا من الاجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال  
لكن فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية بمالم أحل وما تنصع بمالم نقله أنت في جنتك \* فقلت للشافعي  
قد ذكرت الذي قام بالعدري في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما  
ذكرت وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرى في مذهبه شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضر له  
(قال الشافعي) قلت له أرايت الغرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر  
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لامة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل  
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد  
بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت لانه لم يكن بينهما امام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا  
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت أرايت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره  
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)  
لو أجبنا الى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان الامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده  
من الأئمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتبع العمل به الامام الأول والثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا  
(قال الشافعي) فما تقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه  
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفينبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت  
وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولى الأئمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون للنبي  
صلى الله عليه وسلم سنة الاعمال بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سنن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال  
الشافعي) فقلت استغنى فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن بالخلق الحاجة  
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فقل لي ما علمت أنه ورد على من بعده  
من خلفائه فلم يحل عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة  
لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القامعين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا محمد بن اسمعيل  
 عن ابن أبي ذئب عن  
 الحرث بن عبد الرحمن  
 عن أبي سلمة عن أبي  
 هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 قال وذكر فاجلدوه  
 وذكر الحديث (قال  
 الشافعي) وقد بلغني  
 عن الحرث بن عبد  
 الرحمن فضل وعنده  
 أحاديث حسنة ولم  
 أحفظ عن أحد من  
 أهل العلم بأرواية عنه  
 إلا ابن أبي ذئب ولا  
 أدري هل كان يحفظ  
 الحديث أولا وقد روى  
 من وجه عمرو بن شعيب  
 أن النبي قال من أقيم  
 عليه حد في شيء  
 أربع مرات أو ثلاث  
 مرات « قال الربيع  
 أنا شككت » ثم أتى به  
 الرابعة أو الخامسة قتل  
 أو خلع وروى من  
 حديث أبي الزبير من  
 أقيم عليه حد أربع  
 مرات ثم أتى به الخامسة  
 قتل ثم أتى النبي صلى الله  
 عليه وسلم برجل قد أقيم  
 عليه الحد أربع مرات  
 ثم أتى به الخامسة فحده  
 ولم يقتله (قال الشافعي)  
 رحمه الله فان كان شيء  
 من هذه الأحاديث ثبت  
 عن النبي فقد روى عن

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت اذا كان يرد علينا  
 الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير الى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لان لكل غاية  
 وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أتعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها  
 عن غيرها قال نعم وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فان وجدها رجع اليها وان وجدها من بعده صار اليها فهذا  
 يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين  
 ألف رجل ان لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قول واحد عن ستة نعم اختاروا القول عن الواحد والاثنتين  
 والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر المتفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت  
 له ضع لقولك اذا كان الأثر مثالا قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولا  
 متفقين عليه وقال ثلاثة قولا مخالفا لقولهم فالأكثر أولى أن يجمع فقلت هذا قلما يوجد وان وجد أيجوز  
 أن تعدد إجماعا وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأثر كثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم ترو عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة  
 موافقة الأثر كثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأثر قول الأثر كثر  
 بمن وافقهم لا تدرى لعلهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم بمن أنه أن  
 يقول في العلم قال ما أدرى كيف قولهم لو قالوا وان لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبدأ أن لا يقول أحد شيئا  
 لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا  
 خالفوا بالصمت قلت هذا الصدق قلت فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال  
 الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة  
 ولا بأق من آفاق الدنيا أحدا من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الاحدثنا  
 ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأناكر عليه جميع من  
 سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شيئا روى عن نفر من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عنه منهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على  
 إجماع من لم يرو عنه منهم لانه لا يدري مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من  
 السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول أيجوز أن ندعي أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجد منهم  
 يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا اذا قال لنا قائل شيئا أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولا يخالفه ولا يوافقه أن  
 ندعي موافقته جاز لغيرنا ممن خالفنا أن يدعي موافقته له ومخالفتنا ولكن لا يجوز أن يدعي على أحد فيها  
 لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعا قلت يصح في الفرض  
 الذي لا يوسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على  
 العوام والذي انما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحدا من قولين  
 نقول لا نعلمهم اختلفوا فيما لا نعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه  
 أقوالهم بالسكاتب والسنة وان لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما وقلبا يكون الأثر يوجد أو أحسنها عند  
 أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح اذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر  
 اختلفوا فيه فذهبنا الى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فان الإجماع قضاء  
 على من لم يقل ممن لا تدرى ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض وأما الخ تأمل

النبي نسخة بحديث أبي

الزبير وقدرى عن

النسبي مثلها ونسخه

مرسلا حديثا للربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان عن

الزهري عن قبيصة بن

ذؤيب أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

شرب فاجلدوه فإن قال

قائل فهل في هذا حجة

غير ما وصفت قيل نعم

أخبرنا الثقة عن

جاء عن يحيى بن

سعيد عن أبي أمامة بن

سهيل بن حنيف عن

عثمان أن رسول الله

قال لا يحل دم مسلم إلا

من إحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أو زنا بعد

إحصان أو قتل نفس

بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا حديث لا يشك

أهل العلم بالحديث

في ثبوته عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

قال قائل قد يحتمل أن

يكون هذا على خاص

ويكون من أمر يقتله

فقتله بنص أمره

فلا يكونان متضادين

ولا أحدهما ناسخا

لآخر إلا بدليل على

أن أحدهما ناسخ

لآخر قيل له فلا

نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة  
أفوجد فيها اختلاف فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى  
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجاعة من التابعين  
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الأطهار فإذا طعنت في الدم من  
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات  
الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال علي بن أبي طالب بعد آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله  
وقال عمر بن الخطاب إذا وضعت ذابطها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من  
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان  
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار  
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفى واما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر  
المسح على بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي صلى الله عليه وسلم ومسح عمر  
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون في هذه الأشياء وفي كل واحد منها كتاب  
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول  
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معا لا تساع لسان العرب وأما السنة فتذهب  
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها إن شاء الله ولم يخالفها لأن كثير منها يأتي واحدا ليس فيه  
تأويل (قال الشافعي) وذكر له مس الذكرك فإن عليا وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود  
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعد وابن عباس يريان فيه الوضوء وبعض  
التابعين بالمدينة وفيه النبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذانها وقدير وروى عن سعيد أنه لا يرى  
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى  
الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان ورواه أن  
يتكلف هذا في الإجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أباي به من نص الحديث  
الذي لا يلزم عنده قال أنه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو خمسة فقد طلبنا  
أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)  
فقال فإن قلت إذا وجدت قرنان من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك  
إجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون إلا أكثرهم يتفقون على شيء بجهالة ما كان  
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وإن لم يذكره قلت أفرايت إذا  
أخبرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم لشيء علموه أتجيز ذلك بتوهمك  
عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة وإن لم يذكرها وقد يمكن أن لا يكونوا علموا قول من قبلهم فقالوا بآرائهم  
أتجيز لن بعدهم أن يدعوا عليهم أو يلهيهم التي قبلها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا  
بحجة وإن لم يذكرها قال فإن قلت نعم قلت إذا جعل العلم بأبد الآخرين كما قلت أولا قال فإن قلت لا  
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فإن قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاعمازعت أنك

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر إذا مضت أربعة أشهر فهي

تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا فخر ركتبه مصححه

الفتيا يخالف في أن  
من أقيم عليه حد في شيء  
أربع مرات ثم أتى به  
خامسة أو سادسة أقيم  
ذلك الحد عليه ولم يقتل  
وفي هذا دليل على أن  
ما روى عن النبي أن  
كان ثابتاً فهو منسوخ  
مع أن دلالة القرآن  
بما وصفت بيته فإن  
قال وأين دلالة القرآن  
قبل إذا كان الله وضع  
القتل موضعاً والجلد  
موضعاً فلا يجوز والله  
أعلم أن يوضع القتل  
موضع الجلد إلا بشيء  
ثابت عن النبي لا يخالف  
له ولا ناسخ

### باب لحوم الفخايا

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن أبي  
الزبير عن جابر بن عبد  
الله أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن  
أكل لحوم الفخايا بعد  
ثلاث ثم قال بعد ذلك  
كلوا وترودوا وأذخروا  
حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن عبد  
الله بن أبي بكر عن عبد  
الله بن واقد بن عبد الله  
أنه قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
عن أكل لحوم الفخايا

أنت العلم فأجرت جاز وما رددت رداً فتجعل هذا الغيرك في البلدان فامن بلاد المسلمين بلد الا وفيه علم قد  
صار أهله الى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أوقاويله أفتري لأهل مكة حجة أن قلدوا إعطاء فوافقه من  
الحديث وافقوه وما خالفه خالفوه في الأ أكثر من قوله أوتري لأهل البصرة حجة بمن هذا في الحسن أو ابن  
سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وأبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من  
بعدهم وانما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول  
ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سماعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا  
فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة  
فتتبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر من  
يقتي الرجل أو الثفر وقد يأخذ بفتياه أو يدعها أو أكثر المقتنين يقتنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعني  
العمامة بما قالوا عنيتهم بما قال الإمام وقد وجدنا الأئمة يتدثرون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة  
فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من الخبر ولا يستنكفون على أن  
يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأتبع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طمقات شتى الأولى الكتاب  
والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك  
الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وانما يؤخذ  
العلم من أعلى وبهض ما ذهبت إليه خلاف هذا ذهبت إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالدينه تقول  
نفر من التابعين متابعا لأغلب الأ أكثر من قول من قال فيه متابعتهم وان خالفهم أحد منهم كان أقل عددا  
منهم فنترك قول الأغلب الأ أكثر لم تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فاذكره واحدا  
قلت ابن الفحل لا يحرم قال فن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب  
الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن العلى الانصارى أن رجلا أرضعته  
أم ولد رجل من مزينة ولزني امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزنية جارية فلما  
بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس وبلغ أنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن اسمعيل  
فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع أخبرنا الشافعي أخبرنا الدارود روى  
عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعه بنت أبي بكر  
ولا يدخل عليها من أرضعه نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن  
عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زبعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر  
امرأة الزبير فقالت زينب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أنمضط فإخذ بقرن من قرون رأسي  
فيقول أقبلي علي فخذيني أراه أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرمة أرسل إلى نخطب  
أم كلثوم بنتي علي حرة بن الزبير وكان حرة للكلية فقلت لرسوله وهل تحل له انما هي بنت أخته فأرسل إلى  
عبد الله انما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من  
غير أسماء فليسوا لك باخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
متوافرون وأمها المتؤمنين فقالوا لها ان الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فأنكحتها إياه فلم تزل عنده حتى  
هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن



بعد ثلاث قال عبد الله

ابن أبي بكر قد كرت  
ذلك لعمرة فقالت صدق  
سمعت عائشة تقول دف  
ناس من أهل البادية  
حضرة الاخصى في زمان  
رسول الله فقال رسول  
الله ادخروا لثلاث  
وتصدقوا بما بقي قالت  
فلما كان بعد ذلك قلنا  
لرسول الله لقد كان  
الناس يتفجعون من  
ضخاياهم يحملون منها  
الودك ويتخذون منها  
الأسقية فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وما ذاك أوتجا قال قالوا  
يا رسول الله نهيت عن  
أكل لحوم النخايا بعد  
ثلاث فقال رسول الله  
انما نهيتكم من أجل  
الدافة التي دفت حضرة  
الاخصى فكلوا وتصدقوا  
وادخروا (قال) فيشبهه أن  
يكون انما نهى رسول  
الله عن امساك لحوم  
النخايا بعد ثلاث اذ  
كانت الدافة على معنى  
الاختيار لا على معنى  
الفرض وانما قلت  
يشبه الاختيار لقول الله  
عز وجل في البدن فاذا  
وجبت جنوبها فكلوا  
منها وأطعموا وهذه  
الآية في البدن التي  
يتطوع بها أصحابها لا  
التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد  
عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن  
سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا  
عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم  
شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن  
سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاعة من قبل الرجال تحرم شيئا  
قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في اللقاح  
واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحد يشك في هذا إلا أنه روى  
عن الزهري خلافاً لفهمه في التفتيم إليه وهو لا أعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاء عبي من الرضاعة أفطح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب  
فلم آذنه فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبره فقال انه عمل فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر  
أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت وكان  
أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف ستة ولا  
يدعون شيئا إلا ما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا  
ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أو لى أن يكون  
علما طاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله اذا كنا نجد في  
الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سمينامن  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا عمل أكثر من روى  
عنه بالمدينة اذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ناليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه الا ما ثبت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فانما يختلف  
بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء الى أن أدعه لأكثر أو أقل مما خالفنا  
في لبن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان من النساء دون الرجال فأخذت  
بأظهر معانيه وان أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر من روى عنه بالمدينة ولو ذهبت الى الاكثر وتركتم  
خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الاكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال  
الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه بجرأح  
الحرق ديتة وقال الزهري وان ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن  
خالفه نخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هودونه عندكم إجماع بالمدينة وقتلتموه لا  
خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأقاويل بني آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في غنه  
بجرأح الحرق ديتة في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة  
فيكون فيها نقصه فلم تحضروا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن  
سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب الى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
في صداقها التمس ولو خاتم من حديد وحفظنا عن عمر قال في ثلاث قبضات من زيب فهو مهر (قال  
الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال  
لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له \* أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تطوعوا بها وأما  
أكل النبي صلى الله  
عليه وسلم من هديه أنه  
كان تطوعاً فاما واجب  
من الهدى كله فليس  
لصاحبه أن يأكل منه  
شيئاً كما لا يكون له أن  
يأكل من زكاته ولا  
من كفارته شيئاً وكذلك  
أن وجب عليه أن  
يخرج من ماله شيئاً  
فأكل بعضه فلم يخرج  
ما وجب عليه بكامله  
وأحب لمن أهدى نافلة  
أن يطعم البائس الفقير  
لقول الله فكلوا منها  
وأطعموا البائس الفقير  
وقوله وأطعموا القانع  
والمعسر القانع  
هو السائل والمعسر  
الزائر والمأربلا وقت  
فاذا أطعم من هؤلاء  
واحداً أو أكثر فهو  
من المطعمين فأحب  
إلى ما أكثر أن يطعم ثلثاً  
ويهدى ثلثاً ويدخر ثلثاً  
ويهبط به حيث شاء  
والضحايا من هذه السبل  
والله أعلم وأحب  
كانت في الناس مخصة  
أن لا يدخر أحد من  
أخصيته ولا من هديه  
أكثر من ثلاث لأمر  
النبي صلى الله عليه  
وسلم في الدافعة فإن  
ترك رجل أن يطعم من  
هدى تطوع أو أخصية  
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأهليون فقلت وإن كان ذرهما قال وإن كان نصف درهم  
قلت وإن كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وخبر عن عمر وعنه ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأجماع وقد سألت الدراوردي هل قال  
أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحد قاله قبل مالك وقال الدراوردي  
أراه أخذته عن أبي حنيفة ، قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلى قول أهل  
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحد التحمل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم  
ولو شئت أن أعدد عليكم ما ملأ به ورقاً كثيراً بما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عدت بها عليكم وفيما ذكرت  
لك ما دل على ما وراءه أن شاء الله ، فقلت للشافعي إن لنا كتاباً قد صرنالي إنباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا  
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أضغنا لكم ما يدلكم على أن ادعاء  
الأجماع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الإجماع اختلاف وأما قلتم  
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وأن شئتم مثلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت  
فأذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في المفصل منها شيء قلت  
نعم (قال الشافعي) وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد  
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم  
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في المفصل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وعمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجوعوا على السجود دون المفصل  
وهؤلاء الأئمة الذين ينهي إلى أقاويلهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد السجود في المفصل ولو  
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس  
أن المفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك إلى من قاله وذلك الصدوق ولا أدعي الإجماع  
الاحتمل لا يدفع أحد أنه أجمع أقترى قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في المفصل  
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في المفصل سجوداً كثيراً صاحبنا على أن  
في سورة الحج سجدتين وهم يرون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا ما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم  
لا تعتدون في الحج إلا سجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروى عن عمر  
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم اختلفتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد اختلفوا  
عليكم بالقرآن فقلتم رأيتم الرجل يدعى على الرجل الحق أليس يحلفه فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي  
خلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شئ فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فإذا أقر به هذا فليقر  
باليمين مع الشاهد وأنه ليسكتفي من هذا بثبوت السنة ولكن الإنسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا  
تيان ما أشكل من ذلك أن شاء الله قال بلي وهكذا نقول (قال الشافعي) أفتعرفون الذين خالفوك في اليمين  
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال تعرفونهم يحلفون المدعي عليه فإن نكل رد اليمين على المدعي  
فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد  
اليمين خطأ وأن المدعي عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلي قال فقد رويتم عليهم ما لا يقولون  
قلت نعم ولكن لعلة زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس شئ عن الناس كافة وإن جاز الزلل  
في الأثر كجزا في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم إذا زللتم  
في أن تر وامن الناس عامة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين  
مع الشاهد نكتفي منها بثبوت السنة حجة عليكم أنتم لا ترون فيها الأحاديث جعفر عن أبيه منقطعا

أن يعود الضحية وعليه  
أن يطعم إذا جاءه قانع  
أو معترا أو بأش فقير  
شبا ليكون عوضا  
منع وأن كان في غير أيام  
الاخشي (قال) ومن ضحى  
قبل الوقت الذي يمكن  
الامام أن يصلي فيه بعد  
طلوع الشمس ويتكلم  
فيخرج فأراد أن يضحي  
أعادولا أنظر إلى انصراف  
الامام اليوم لان منهم  
من يؤخر ويقدم وكذلك  
لو قدم الامام فصلى  
قبل طلوع الشمس  
فضحى رجل أعاد انما  
الوقت في قدر صلاة  
النبي التي كان يضعها  
موضعها

باب العقوبات في  
المعاصي

(قال الشافعي) كانت  
العقوبات في المعاصي  
قبل أن ينزل الحد ثم  
نزلت الحدود ونسخت  
العقوبات فيما فيه  
الحدود . حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
مالك عن يحيى بن  
سعيد عن النعمان بن  
حرمة أن رسول الله قال  
ما تقولون في السارق  
والزاني وذلك  
قبل أن تنزل الحدود  
فقالوا الله ورسوله أعلم  
فقال رسول الله هن

ولا ترو ونفهم احدينا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة ينكرانها  
بالمدينة . وعطاء ينكرها بحكة فان كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم  
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمن مع الشاهد فان كنتم تثتموها باجماع  
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وان كنتم تثتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتا به قلت  
فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي تثتموها بحديث . متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به  
ولا اجماع ولو لم تثبت الابعل واجماع كان بعيدا من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة (قال الشافعي)  
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به عمار ويتم على الناس أن منهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم  
في اليمن مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمن فبالسنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمين  
ولا نكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة  
الشهادات الا بشاهدين أو شاهد واحد أمرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست  
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به واذا احتججتم بغير حجة فهو أشكل ما بان من  
الحجة لبيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله  
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
قضيا في المظنة نصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد  
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع  
يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا  
في الحديث أفتى فيمادون الموضحة بشئ (قال الشافعي) ففتيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث  
قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما  
قضيا فيمادون الموضحة بشئ وموقت . ولست أعرف لمن قال هذا معروايتيه وجهان ذهب اليه والله المستعان  
وما عليه أن يسكت عن رواية مروي من هذا وأذا رواه فلم يكن عنده كإرواه أن يتركه وذلك كثير  
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل وال من الدنيا (٣) شيئا تركه يقضى فيما  
دون الموضحة بشئ كان جائزا له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين  
عظيمين من أئمة المسلمين أنهما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير تركه أن قضى فيمادون  
الموضحة بشئ ولا نجد وقد رويناه أن يزيد بن ثابت قد قضى فيمادون الموضحة حتى في الدائمة فان قال رويت  
فيه حديثا واحدا أفرأيت جميع ما ثبت مما أخذ به انما روى فيه حديثا واحدا هل يستقيم أن يكون يثبت  
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا ألا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من  
حديث واحد . قال سألت الشافعي من أي شئ يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعا أو يحدث  
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يلسها أو عس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد  
قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم تجميعون أنكم توضئون من مس  
الذكر والمس والجس للراءة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقا ينفي عن نفسه أن يوجب الوضوء الا من  
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم الى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من  
بنى آدم غيركم والله المستعان ثم ترو كدونه بأن تقولوا الا مرعندنا قال فان كان الا مرعندكم اجماع أهل  
المدينة فقد خالفتموهم وان كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلك أحد اتكلم بها وما كملت  
منكم أحد اقط فرائته يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا اذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

## (كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسبته للناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده الاتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواه ما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تبني الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبته إلى الفقه فيه تفرقا ما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرياسة وسأمثل لك من قول كل فرقة عرقا مثالا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب إلى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها الوحي شاك قد لبس عليه القرآن بحرف منها استتبهته فان باب والاقتلته وقد قال الله عز وجل في القرآن تبيان لكل شيء فكيف جاز عند نفسك ألا تحدث في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذابا حة وأكثر ما فرقت بينه من هذا عند حديث ترويه عن رجل عن آخر عن أحد يثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدتكم ومن ذهب مذهبا لا تبرؤن أحد القيموه وقد تمتوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت من لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتكم تقولون لو قال رجل الحديث أحلتم به وحرمت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بسم ما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفت فيه وتيقه ون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما تعطى من وجه الاماطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت أعطاني من الرجل باقراره وبالبيئة وإبائه اليمين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البيئة والبيئة أقوى من إباء اليمين وعين صاحبه ونحن وإن أعطيناها إعطاء واحدا فأسبابها مختلفة قال وإذا اقمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرتم من أمركم بقبول أخبارهم وما يحتكم فيه على من ردها قال ولا قبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا قبل إلا ما شهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحد الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاماطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علم بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدبر بما تقول قال أفتوجدني مثل هذا مما تقوم به لك الحجة في قبول الخبر فإن أوجدهت كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم نهتد إليهما فخر وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جدا لم نهتد إلى غيرها بعد البحث والتنقيب وننتهي إلى كتاب القرعة كتبه مصححه

فواحش وفيه عقوبات وآسوا السرقة الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث قال ومثل معنى هذا في كتاب الله قال واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت إلى آخر الآية فكان هذا أول العقوبة للزانية في الدنيا ثم نسخ هذا عن الزناة كلهم الحر والعبد والبكر والثيب فحدا الله البكرين الحريين المسلمين فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة \* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجل سم في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيئة أو كان الجبل أو الاعتراف \* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر يا كم أن تهلكوا عن آية الرجل أن يقول قائل لا أحد حدين في



كتاب الله فقد رجم  
رسول الله ورجنا والذي  
نفسى بيده لولا أن  
يقول الناس زاد عمر في  
كتاب الله لكتبها الشيخ  
والشيخة اذا زنيا  
فارجوهما البتة فانافد  
قرأناها \* حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
مالك وابن عيينة عن  
ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله عن أبي  
هريرة وزيد بن خالد  
وزادسقيان وسئل أن  
رجلا ذكر أن ابنه زنى  
بامرأة رجل فقال  
رسول الله لأقضين  
بينكما بكتاب الله فجلس  
ابنه مائة وغر به عاما  
وأمر أن يسأ أن يغدو  
على امرأته الآخر فان  
اعترفت فارجعها  
فاعترفت فرجها (قال  
الشافعي) رجه الله  
كان ابنه بكرا وامرأة  
الآخر ثيبا قال فذكر  
رسول الله عن الله حد  
البكر والثيب في الزنا  
فدل ذلك على مثل  
ما قال عمر من حد  
الثيب في الزنا (قال  
الشافعي) قال الله  
جل ثناؤه في الاماء اذا  
أحصن فان أتى  
بفاحشة فعليه نصف  
ما على المحصنات من  
العذاب ففعلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقسم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه  
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال فاذا كرشيا أن حضرك قلت  
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة  
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله في الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفصحت  
أن يكون يعلمهم الكتاب بحلة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل  
ما بين لهم في حلة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرها فيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه  
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال انه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب  
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب  
تكرير الكلام قلت وأيهما أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل  
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاها وفي  
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذا كرنا ما يتلى في  
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا فأخبر أنه يتلى في بيوتكن شيئا قال فهذا القرآن  
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في  
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت  
قال الله عز وجل فلا ورب لا يؤمنون حتى يحكوا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت  
ويسلو تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فيحذر الذين يخالفون عن أمره أن  
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحكمته انما هو لما أنزل له لكان من لم يسلم له أن ينسب الى التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد  
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليلين  
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت  
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم  
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد  
قبلك أو بعده ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان  
في أن لا أخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
وقلت له أيضا يلزمك هذا في نسخ القرآن ومنسوخه قال فاذا كرمه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم  
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد  
منهما للسدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له إخوة فلأمه  
السدس فزعمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين  
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجة عليه الا بالخبر عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرنا وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست  
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحجة فيه بل أتدين بأن على الرجوع عما

نجسين لانه لا يكون  
النصف الاما يتجزأ  
فاما الرجم فلانصفه  
لان المرحوم قد يموت  
بأول حجر وقد لا يموت  
الابعد كثير من الحجارة  
\* أخبرنا عبد الوهاب  
عن يونس بن عبيد عن  
الحسن عن عباد بن  
الصامت أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال خذوا  
عني قد جعل الله لهن  
سبيلا البكر بالبكر  
جلد مائة وتغريب عام  
والثيب بالثيب جلد مائة  
والرجم (قال الشافعي)  
رحمه الله وقد حدثني  
الثقة أن الحسن كان  
يدخل بينه وبين  
عبادة حطان الرقاشي  
ولأدري أدخله عبد  
الوهاب بينهما فزال من  
كتابي حين حولته من  
الاصل أم لا والاصل  
يوم كتبت هذا الكتاب  
غائب عني (قال  
الشافعي) فكان هذا  
أول ما نسخ من حبس  
الرائين وأذاهما وأول  
حد نزل فيهما وكان فيه  
ما وصفت في الحديث  
قبلة من أن الله أنزل  
حد الزنا للبكرين والثيبين  
وان من حد البكرين  
النسي على كل واحد  
منهما مائة

كنت أرى الى ما رأيته الحق ولكن رأيت العام في القرآن كيف جعلته عاما مرة وخاصة أخرى قلت له  
لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عاماتريد به الخاص فيبين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر الاجتهاد لازم  
وكذلك أنزل في القرآن فيبين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذا كرمنا شيئا قلت قال الله عز وجل  
الله خالق كل شئ فكان يخرج بالقول عاما يراد به العام وقال لنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا  
وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه  
الخصوص وقال ان أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون الا للبالغين غير المغلوبين على  
عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له  
وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لان فيهم  
المؤمن ومخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واسئله عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ  
يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرته شيئا مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت  
كله ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألست تجدها  
على الناس عامة قال بلى قلت وتجدها الخيض مخرجات منه قال نعم وقلت وتجدها الزكاة على الأموال عامة  
وتجدها بعض الأموال مخرجاتها قال بلى قلت وتجدها الوصية للوالدين منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض  
الموارث للآباء والأمهات والولد عاما ولم يورث المسلمون كافرين مسلم ولا عبدا من حر ولا قاتلا بمن قتل  
بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فما ذلك على هذا قال السنة لانه ليس فيه نص قرآن  
قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من  
الابانة عنه ما أنزل خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من  
ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما فريقين لا يقبل خبرا وفي كتاب الله البيان قلت  
فما زلنا قال أفضي به ذلك الى عظيم من الامر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم  
زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم وفي كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله  
فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس  
فيه قرآن قد دخل عليه ما دخل على وأقرب منه ودخل عليه أن صار الى قبول الخبر بعد رده وصار الى أن  
لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما أو خطأ قال ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست  
أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن يبيع المحرم باحاطة بغير احاطة قلت نعم قال ما هو قلت  
ما تقول في هذا الرجل الى جنبي أصحرم الدم والمال قال نعم قلت فان شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا  
وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه الى ورثة المشهود له قال قلت أو  
يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة  
بشاهدين وليس باحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفصح في كتاب الله تعالى نص أن تقبل الشهادة  
على القتل قال لا ولكن استدلالا أنه لا يأمر بها الا بمعنى قلت أفصح ذلك المعنى أن يكون الحكم غير  
القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فان الحجة في هذا أن المسلمين اذ اجتمعوا أن القتل بشاهدين  
قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما اجعوا عليه وان لا تحطى عامتهم معنى كتاب الله وان أخطأ بعضهم فقلت له  
أراك قد رجعت الى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على  
وقلت له فبجده اذا أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة بشهادة وهي غير احاطة قال كذلك أمرت قلت  
فان كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتها على الظاهر ولا يعلم الغيب الا الله وانا  
لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فخير شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

ونسخ الخلد عن الثمين

وأقرأ أحدهما الرجم

فرجم النبي صلى الله

عليه وسلم امرأة الرجل

ورجم ما عزين مائة

ولم يجلد واحدا منهما

فان قال قائل ما دل

عسلي أن امرأه

الرجل وما عز بعد قول

النبي صلى الله عليه وسلم

التيب بالتيب جلد مائة

والرجم قيل اذ كان

النبي يقول خذوا

عني قد جعل الله

له من سبيل التيب

بالتيب جلد مائة والرجم

كان هذا لا يكون الا

أول حد حذبه الزانيان

فإذا كان أول فكل شيء

جد بعد يخالفه فالعلم

يحيط بأنه بعده والذي

بعد ينسخ ما قبله اذا

كان يخالفه وقد أثبتنا

هذا والذي نسخ في

حديث المرأة التي رجمها

أنيس مع حديث ما عز

وغيره فكانت الحدود

نابذة على المحدودين

مأثوا الحدود وان كثر

اثباتهم لها لانهم في كل

واحد من الاحوال

جانون ما حدوا فيه وهم

زناة أول مرة وبعد

أربع عشرة وكذلك

القذف الذين أنزل الله

أن يجلدوا ثمانين

وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه من شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات قال فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ودمثله أخرى مع ما وصفت من بيان الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الخجة عليهم وعلى غيرهم فقال في قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم يجده نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعتك تسئل عنه فتحيب بالحياب شيء وباطاله من أين وسعتك القول بما قلت فيه وأنت لا تعرف الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه اجتهدا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفا فن أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود تحتذي عليه فان أجزت ذلك لنفسك جازا غيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال يصير اليه ولا عبرة توجد عليه تعرف بها خطأ من صوابه فأين من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الخجة والا كان قولك بما لا حجة لك فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه الا أن يجحد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزمه في حاله لا يكون داخل في واحد من هذه الاخبار فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهد به (١) على طلب الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن يقول معناه بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف أن القول عليك ضيق الأبان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الخجة في أن لك أن تقبس والقياس باحاطة كالحبر انما هو اجتهد فكيف ضاق أن نقول على غير قياس واجعل جوابك فيه أخصر ما يحضر لك قلت ان الله أنزل الكتاب تبيا نالك كل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلماته خلقها في عبادته دلهم بها على وجه طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك ذلك والله أعلم دلتان احدهما أن الطلب لا يكون الا مقصودا بشي أن توجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والأخرى أنه كافيه بالاجتهاد في التأني لما أمره بطلبه قال فاذ كر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قدرزى ثقل وجهك في السماء فقلوليت قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه فقام من يرى البيت فلا يسعه الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأنى داره عن موضعه في توجهه اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت أصبت قلت أما على احاطة من أني اذا توجهت أصبت ما أكف وألم أكف أكثر من هذا فنتم قال أفعل احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كلفت الاحاطة في أصله وانما كلفت الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالكليف وليس يعلم الاحاطة بصواب موضع البيت آدمي الا ببيان فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبت به وان من قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتمتبه

(قال الشافعي) وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها ثم قال فليبيعها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً ثم يقتل ثم حفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به فخلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل عن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتى به الخامسة منسوخ بما وصفت وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

\* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كلفت الاحاطة بأن أصيب يزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو التأخي والاجتهاد لا الاحاطة فقال أذكر غير هذا أن كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فإمرأته مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فإمرأته العديل أن يحكم بالمثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهم ما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد يطلب الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أما من لا آله فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل العمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه فليدأ شاهدنا على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستنبط خلافه ولكن لم تكلف المغيب فلم يرض لنا إذا كنا على غير احاطة من أن باطنه كظاهرة أن نجيز شهادته من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم غير ما وصفتنا قال أفتوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت أرأيت الثوب يختلف في عيبه والرقيق وغيره من السلع من يريه الحاكيم ليقومه قال لا يريه إلا أهل العلم به قلت لأن حالهم مخالف حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفتهم فيه بالاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد أذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فأنت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال أهل العلم به أذ كنا على غير احاطة فمن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعرا اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهل أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عما دنا غير اجتهاد أو بآتونه جاهلين قال أفتوجدني حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فإذا كررها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا حكمهم وأفتى مقتهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفتوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراودي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فاسمعك تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رد خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي



كأن نغزو مع رسول الله  
وليس معنا نساء فأردنا  
أن نخضعي قهنا ناعن  
ذلك رسول الله ثم رخص  
لنا أن ننكح المرأة إلى  
أجل بالشئ (قال  
الشافعي) ثم ذكر ابن  
مسعود الأرحاص في  
نكاح المتعة ولم يوقت  
شياً يدل أنه وقبل خبير  
أم بعدهما فاشبه حديث  
علي بن أبي طالب في  
نهي النبي عن المتعة أن  
يكون والله أعلم ناسخاً  
فلا يجوز نكاح المتعة  
بحال وإن كان حديث  
الربيع بن سبرة ثبت  
فهو يبين أن رسول  
الله أحل نكاح المتعة  
ثم قال هي حرام إلى يوم  
القيامة قال فإن لم يثبت  
ولم يكن في حديث علي  
بيان أنه ناسخ لحديث  
ابن مسعود وغيرهما  
روى إجماع المتعة سقط  
تحليلها بدلائل القرآن  
والسنة والقياس وقد  
ذكرنا ذلك حيث سئلنا  
عنه

### باب الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي نخالفنا  
مخالفون في نكاح المتعة  
فقال بعضهم النهي عن  
نكاح المتعة عام خبير  
على أنهم استمروا من

صلى الله عليه وسلم لازم الأمة ورأوا ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيفون  
على كل أحد أن يخالفها ثم كلبي جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم  
منهم وكلام الجماعة ولا ما أجبت به كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على نقضي كل ما احتجوا به فأثبت أشياء  
قد قلتها ولمن قلتها منهم وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت  
جولة قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الاحاطة والاحاطة  
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليها وكل ما اجتمع الناس  
ولم يفرقوا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا نازع  
فيه ولا دفع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك  
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحد من  
المسلمين إلا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما  
أشبهها وعلم الخاصة علم تجد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقار لهم وتبين تبايناً  
ينافي البس فيه نص كتاب يتأولون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف فإذا اختلفوا فاقبل  
ما عند المخالفين أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عنده من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى  
وما قيل قياساً فامكن في القياس أن يخطئ القياس لم يحز عندك أن يكون القياس احاطة ولا تشهد به كله  
على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضره دع المسئلة في هذا وعندنا  
أنه قد يدخل عليه كثيراً أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأننا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره  
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا  
العلم المقدم الذي لا ينافي فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على  
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمله إلا باجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال  
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا الكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي  
مقام السنة المجتمعة عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصف لي  
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط  
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشئ بالشئ حتى يكون مبتدؤه مصدره ومصرفه فيما بين أن يتبدى إلى  
أن ينقضي سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شئ مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على  
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شئ لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال  
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكيف قلت أفرايت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه  
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أتعرف العوام الذين ينقلون عن العوام  
أهم كمن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا يجحد أحدنا بالغافي الإسلام غير مغلوب  
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصفه  
قال هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا  
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد  
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدتهم هادلتني على حال من قبلهم أن كانوا مجتمعين من جهة  
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لأنهم (١) لا يبتعدون من جهة وإن كانوا متفرقين  
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر  
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً أو وافق بعضهم أو لم يحكوه لأنني  
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لا يجتمعون من جهة إلا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه مصححه

يهوديات في دار الشريعة  
فكره ذلك لهم لاعلى  
تحريره لان الناس  
استمعوا عام الفتح في  
حديث عبد العزيز بن  
عمر فقيله الحديث  
عام الفتح في النهي  
عن نكاح المتعة على  
الأبدأين من حديث  
علي بن أبي طالب وإدالم  
يثبت فلا حجة فيه  
بالارخاص في المتعة  
وهي منهي عنها بكاروى  
علي بن أبي طالب  
والنهي عندنا تحريم  
الآن تأتي دلالة على  
انه اختيار لا تحريم  
قال رأيت ان لم يكن في  
النهي عن نكاح المتعة  
دلالة على ناسخ ولا  
منسوخ الارخاص فيها  
أولى أم النهي عنها قلنا  
بل النهي عنها والله أعلم  
أولى قال فالدلالة على  
ما وصفت قلت قال الله  
جل ثناؤه والذين هم  
لفروجهم حافظون الا  
على أنزاجهم أو  
ما ملكت أيماهم فحرم  
النساء الا بشكاح أو ملك  
بين وقال في المنكوحات  
إذا نكحتهم المؤمنات  
ثم طلقتموهن من قبل  
أن تمسوهن فأحلهن  
بعد التحريم بالشكاح  
ولم يحرمهن الا بالطلاق  
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من اخبارهم الا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فان الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن  
فيه الغلط قال فقلت له هذا تجوز ابطال الاخبار وانبات الاجماع لانك زعمت أن اجاعهم حجة كان  
فيه خبراً ولم يكن فيه وأن افتراقهم غير حجة كان فيه خبراً ولم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين اذا  
أجمعوا قامت باجاعتهم حجة قال هم من نصبه أهل بلد من البلدان فقهار ضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل  
الفقهاء الذين اذا أجمعوا كانوا حجة رأيت ان كانوا عشرة فغاب واحد أو حضر ولم يتكلم لم يجعل التسعة  
إذا أجمعوا أن يكون قولهم حجة قال فإن قلت لا قلت أفرايت ان مات أحدهم أو غلب على عقله أيسكون  
للتسعة أن يقولوا قال فان قلت نعم وكذا لو مات خمسة أو تسعة لواء واحد أن يقول قال فان قلت لا قلت  
فأى شيء قلت فيه كان متناقضاً قال فدفع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منتشرين في أكثر البلدان  
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنهى الى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أيدخلون في الفقهاء الذين  
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال وان قلت فهم داخلون فيهم قلت فان شئت  
فقله قال فقد قلته قلت فما تقول في المسح على الخفين قال فان قلت لا يسمح أحد لأى اذا اختلفوا  
في شيء رددته الى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في الزاني  
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا ترجم على زان لقول الله تعالى  
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترد ما الى الأصل من أن دمه محرم حتى  
يجمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال ان أعطيتك  
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثره قلت أجل قال فلا أعطيتك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول  
قلت فقل قال لا أنظر الى قليل من المفتين وأنظر الى الأكثر قلت أفقص القليل الذين لا تنتظر اليهم أهم  
ان كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما تستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة  
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فترجمهم بما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك  
أردت أن تجعل هذا القول مطلقاً غير محدود فإذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الأ أكثر وإذا أردت  
رد قول قلت هؤلاء أقل أفترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت الى أن دخلت فيما عبت  
من التفرق رأيت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فزعمت أنك لا تقبل الا من الأ أكثر فقال ستة فاتفقوا  
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت للمستة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فان قلت بلى قلت فقال الأربعة  
في قول غيره فاتفق انسان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فأخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصبيين  
بالاثني وتأخذ بقول المخطئين بالاثني وقد أمكن عليهم مرة وأنت تنكر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول  
متناقض وقلت له رأيت قولك لا تقوم الحجة الا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل الى  
اجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال  
ما يوجد هذا قلت فان قبلت عنهم بنقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وان لم تقبل عن كل واحد لا بنقل  
العامة لم تجد في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان اذا لم تقبل نقل الخاصة لانه لا سبيل اليه ابتداء لانهم  
لا يجمعون لك في موضع ولا تجد الخبر عنهم بنقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلت أهل الحديث وهم  
عندك يخطئون فيما يدعون به من قبول الحديث فكيف تأمهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه اليه  
فأسمعك قلت من لا رضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم تأمهم للحديث وذلك أجهلهم لان الجهل  
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه الى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير  
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فأى أقول انما أنظر في هذا الى من  
يشهده أهل الحديث بالفقه فأتى من بلاد الاوفيه من أهل الذين هم بمثل صفته يرفعونه عن الفقه

أو تسريح باحسان وقال  
وان أردتم استبدال  
زوج مكان زوج وآتيتم  
احداهن فظنارا فجعل  
الى الازواج فرقة  
ما انعقد عليه النكاح  
فكان بينا أنه والله أعلم  
أن يكون نكاح المتعة  
منسوخا بالقرآن  
والسنة في النهي عنه  
لما وصفت لان نكاح  
المتعة أن ينكح امرأة  
مدة ثم ينفسخ نكاحها  
بلا أحداث طلاق منه  
وفي نكاح المتعة ابطال  
ما وصفت مما جعل الله  
الى الازواج من الامساك  
والطلاق وابطال  
الموارث بين الزوجين  
وأحكام النكاح التي  
حكم الله بها في الظهار  
والايساء واللعان اذا  
انقضت المدة قبل  
أحداث الطلاق

### (باب في الجنازة)

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا سفيان عن  
الزهري عن سالم عن  
أبيه عن عامر بن ربيعة  
قال قال رسول الله اذا  
رأيت الجنازة فقوموا  
لها حتى تخلفكم أو  
توضع (قال الشافعي)  
ورواها بما وافقه

ونسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يبقى ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم  
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار  
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يميل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب  
كل واحد من هذين يضعفون الآخرو ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن  
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه  
ويضعف مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم  
والدراوردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من يذمهم ورأيت بالكوفة قومًا يميلون الى قول ابن أبي ليلى  
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى وما خالف أبي يوسف  
وآخرين يميلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه  
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المسكين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين  
وبعض المبانيين يذهبون الى تقديم ابراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء قدم صاحبه أن يسرف  
في المبانية بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا  
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتي منهم يخلف بالله ما كان لفلان أن  
يقتل لنقص عقله وجهالته وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل  
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يفتي بجهالته يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه  
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع لك هؤلاء على تفقه واحد  
وتفقه عامو كما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجعلوا لك على  
نفر منهم فتجعل أولئك النفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم  
أو تأويل أو غفلة أو نفاسة من بعضهم على بعض فأنما أقبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فقبل له فان يجتمعوا لك  
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم  
ويجتمعون لك على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم  
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أسمع وطريقك الباطن في التفرق الا أنك تجمع الى ذلك أن ندعى الاجماع  
وان في دعواك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذهبك أن تنقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة  
قال فهل من اجماع قلت نعم نحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي  
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من  
ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعت من الاجماع  
حيث قد أدركت التفرق في دهرك وتحكي عن أهل كل قرن فانظره أيحوز أن يكون هذا اجماعا قال  
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فما سمعت منهم أحدا ذكر قوله الا عابا لذلك  
وان ذلك عندى لا سبب قلت من أين عنته وعابوه وانما ادعاء اجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك  
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عنته أنا نجد في المدينة اخلافا في كل قرن فيما يدعى فيه الاجماع  
ولا يجوز الاجماع الا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف لعل الاجماع عنده الاكثر وان خالفهم الاقل  
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول الاكثر اذا كان لا يروى عنهم شيئا ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجوز أن  
ينسب اليه أن يكون مجمعا على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوبا الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من  
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا  
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

منسوخا وأن يكون  
النبي قام لها العلة قد  
رواها بعض المحدثين  
من أن جنازة يهودي  
مر بها على النبي فقام  
لها كراهية أن تطوله  
وأيهما كان فقد جاء  
عن النبي تركه بعد فعله  
والجفة في الآخر من أمره  
أن كان الأول واجبا  
فلا تخر من أمره ناسخ  
وإن كان استحبابا  
فلا تخر هو الاستحباب  
وإن كان مباحا فلا بأس  
بالقيام والعود أحب  
إلى لأنه الآخر من فعل  
رسول الله \* أخبرنا  
مالك عن يحيى بن  
سعيد عن واقد بن عمرو  
ابن سعد بن معاذ عن  
نافع بن جبير عن مسعود  
ابن الحكم عن علي بن  
أبي طالب أن رسول الله  
كان يقوم في الجنائز ثم  
جلس

### (باب في الشفعة)

\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن  
ابن شهاب عن سعيد بن  
المسيب وأبي سلمة بن  
عبد الرحمن أن رسول  
الله قال الشفعة فيمالم  
يقسم فإذا وقعت الحدود  
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبل الاجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمرا تسميه  
اجماعا قال ما هو اجماع له مثالا لا عرفه قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة  
وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع  
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته وإنما استدلت على اجماعهم  
بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجديها كتابا ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها  
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد  
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكره وما يرون لم يذكره وقالوا بالرأي دون  
القياس قال ان هذا وإن أمكن عليهم فلا مل من هم أنهم علموا شيئا فتركوا ذكره ولا أنهم قالوا الامن جهة  
القياس فقلت له لانك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم وإنما هذا شيء ظننته  
لأنه الذي يجب عليهم وقلت له فلعل القياس محل عندهم محله عندك قال ما أرى الا ما وصفت لك فقلت له  
هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال فن أن أخذت القياس  
أنت ومنعت أن لا يقال الا به قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت  
أرايت الذين نقولوا عنهم أنهم قالوا ما لم تجده أنت فيه خبرا فتوهمت أنهم قالوه قياسا وقلت اذا وجدت  
أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على اجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروى  
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد  
الخدري في الصرف شيئا فأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الخمار شيئا وأخذه وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم  
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يتخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قدر روا  
هذا عنهم فقلت له فهو لا جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه لم العامة الأخذ به  
وروي عنهم سنن شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت  
ما أجمعوا عليه لاشك فيه وخالفهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت  
عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول الا بما يعرف أن قولك الاجماع خلاف  
الاجماع وهذا وإن زعمت أنهم لا يسكتون على شيء علموه وقد ماتوا لم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه  
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أو ما كفاك عيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع الا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه  
بعضهم قلت أفحمت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما ذهبت في أكثر مما عبت  
الاستدلال من طريقه أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك اذا قلت هذا اجماع  
فيوحد سوالك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعا بل فيما ادعيت أنه اجماع  
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا  
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لم تناوئك من هذا قال وما هو قلت أفرايت سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بأى شيء تثبت قال أقول القول الاول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنها تثبت  
من أخذ ثلاثة وجوه قلت فاذا كرا لا أول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أ كقولكم الاول مثل أن  
الظهر أربع قال نعم فقلت هذا لا يحالفك فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال توأرا لاخبار فقلت له



الشافعي قال أخبرنا

الثقة عن ممر عن

الزهرى عن أبي سلة

عن جابر عن رسول

الله مثله أو مثل معناه

لا يخالفه وبه أخبرنا

الشافعي أخبرنا سعيد

ابن سالم عن ابن

جريح عن أبي الزبير

عن جابر عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال

الشفعة فيما يقسم

فاذا وقعت الحدود فلا

شفعة (قال الشافعي)

وهذا تأخذ فنقول

لا شفعة فيما قسم

اتباع السنة رسول الله

وعلمنا أن الدار إذا كانت

مشاعة بين رجلين فباع

أحدهما نصيبه منها

فليس يملك أحدهما

شيأ وإن قل إلا لصاحبه

نصفه فاذا دخل المشتري

على الشريك للبائع

هذا المدخل كان

الشريك أحق به منه

بالمثل الذي ابتاع به

المشتري فاذا قسم

الشريكان فباع أحدهما

نصيبه باع نصيبه لا حظ

في شيء منه بخاره وإن

كانت طريقهما واحدة

لأن الطريق غير المبيع

كما لم يكونا شركتهما

في الطريق شركتي في

الدار المقسومة فكذلك

لا يؤخذ بالشركة

حددت في تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعل له مثالا لنعلم ما يقول وتقول قال نعم اذا وجدت هؤلاء  
النفر للاربعة الذين جعلتهم مثالا يروون فتفقروا ويتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيأ أو أحل  
شيأ استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه اندر وابتهم  
اذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر  
الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا قبل عنهم أهل بلده حتى يكون المدنى يروى عن المدنى والمكى يروى  
عن المكى والبصرى عن البصرى والكوفى عن الكوفى حتى ينتهى كل واحد منهم بحديثه الى رجل من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه  
وسلم للعللة التي وصفت قال نعم لانهم اذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم اذا  
كانوا في بلدان مختلفة فقلت له لئسما ثبت به على من جعلته إماما في دينك اذا ابتدأت وتعتبت قال  
فأذكر ما يدخل على فيه فقلت له أرايت لولقيت رجلا من أهل بدر وهم المقدمون ومن أثنى الله تعالى عليهم  
في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت  
أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن  
فبين هو خير منهم وأكرمه قال بلى فقلت أنت حكم فيما ثبتت من صحة الرواية فأجعل بأسلة بالمدنية  
يروى لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلة وفضل جابر واجعل  
الزهرى يروى لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم واجعل أبا اسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت ابراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن  
عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروى عن الحسن البصرى  
يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم يحليل الشيء أو تحريمه أن تقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمكن في الزهرى عندك أن يغلط على ابن  
المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسين على من فوقه فقال فان قلت نعم  
قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت ومن هودون من فوقه ومن فوقه دون  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم خبر من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير  
الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى  
ينتهى الخبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا ان قلته ولكن أرايت  
أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالرواية والانقطاع والر وغان أقبح  
فان قلت لا أقبل من واحد ثبت عليه خبر الامن أربعة وجوه متفرقة كالم أقبل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم الا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أن تقول به قال اذا نقول به لا يوجد هذا أبدا  
قال فقلت أجعل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهرى ولا ثلاثة الزهرى رابعهم عن الرجل من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجعل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة  
أرايت ان قال للرجل لا أقبل الامن خمسة أو قال آخر من سبعين ما يحملك عليه ومن وقتك الأربعة قال  
انما مثلهم قلت أفترى من قبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهر لما يدخل عليك فتبين انكاره  
وقلت له وألبعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي ثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذار وى عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلالا على أمرين أحدهما  
أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

كما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له فلما رأيتكم تنتقلون إلى شيء إلا احتججتم بأضعف مما ترونكم فقال  
 ابن لنا ما قلت قلت له لا يمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتحدث بالمدنية رجلا أو نفرا قليلا  
 ما تنبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدا من البلدان فحدث به واحدا أو نفرا أو حدث  
 به في سفر أو عنده مائة واحد أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يتحدث واحد منهم بالحديث الا وهو مشهور  
 عندهم قلت فقد تجد العدم من التابعين يرون الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم  
 بأنهم سمعوا من غيره سمعوا من سمعوه منه وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا لا يوافق الحديث وغيره قولنا يخالفه قال فمن أين ترى ذلك قلت لو سمع  
 الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى يخالفه وقلت له قد  
 روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيها فيلزم أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها اجاعا فقال بعضهم  
 ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كتمونا به والله المستعان قال فاليمين  
 مع الشاهد اجاعا بالمدنية فقلت لاهي مختلف فيها غير أنا نعمل بما اختلف فيه اذا ثبت عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي ثبت منها قال وقلت له من الذين اذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صرح  
 واذا اختلفوا طرحت لاختلافهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبرنا الخاصة قال لا  
 قلت فهل يستدرك عنهم العلم باجاع أو اختلف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت إلى  
 اجاع أهل العلم اليوم فاذا وجدتهم ما أجعوا عليه استدلت على أن اختلفا عنهم عن اختلاف من مضى  
 قبلهم قلت له أفرايت استدلالا بأن اجاعهم خبر جماعتهم قال فنقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد  
 أن يقول حتى يعلم اجاعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من تأت داره منهم ولا قربت إلا بالخبر الجماعية عن  
 الجماعة قال فان قلته قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود  
 ويدخل عليك خلافة في القياس اذا زعمت للواحد أن يقيس فقد أحزبت القياس والقياس قد يمكن فيه  
 الخطأ وامتنعت من قبول السنة اذا كان يمكن في رواها الخطأ فأحزبت الأضعف ورددت الأقوى وقلت  
 لبعضهم أرايت قولك اجاعهم يدل لوقالوا لك مما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله  
 عندنا عن قبلنا ونحن مجمعون على أن جازنا لافيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وان اختلفنا  
 أقبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم بحجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لوقال  
 لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وان كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه  
 فأوسع أن يختلفوا كون قد تبعهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت  
 قال بهذا تقول قلت نعم وقلت أرايت قولك اجاع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أني  
 أن يقولوا أو أكثرهم قول واحد أو يفعلوا فعلا واحدا قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن اذا  
 حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على  
 رضاهم به وأنهم علموا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمعونونه ويحدث ولا علم لم يسمع  
 حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على الحديث أن يسمع فاذا لم يعلم خلافة فليس له رده  
 قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبدا أن يحدث  
 محدثهم بأمر فيدعو معارضته الا عن علم بأنه كما قال وقال فاذا حكم حكمهم فلم يكره فهو علم منهم بأن  
 ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كقبولوا

(٣) كذا في النسخة ولعل أصله قلت في خبرنا الخاصة الخ تأمل

ليسا بشر يكتن فيها  
 وقد روى حديثان  
 ذهب اليهما صنفان  
 ممن ينسب إلى العلم وكل  
 واحد منهما على خلاف  
 مذهبنا أما أحدهما  
 فان سفيان بن عيينة  
 أخبرنا عن ابراهيم بن  
 ميسرة عن عمرو بن  
 الشريد عن أبي رافع  
 أن رسول الله قال الحار  
 أحق بسبقه (قال  
 الشافعي) وزاد في حديث  
 بعض ممن خالفنا أنه  
 كان لأبي رافع بيت في  
 دار رجل فعرض البيت  
 عليه بأربع مائة وقال  
 قد أعطيت به ثمان مائة  
 ولكن سمعت رسول الله  
 يقول الحار أحق بسبقه  
 (قال الشافعي) فقال  
 الذي خالفنا أنا أول هذا  
 الحديث فأقول للشريد  
 الذي لم يقاسم شفعة  
 ولجار المقاسم شفعة  
 كان لاصقا وغير لاصق  
 اذا لم يكن بينهما وبين  
 الدار التي بيعت طريق  
 نافذة وان بعد ما بينهما  
 واحتج بان قال أبو رافع  
 يرى الشفعة الذي بيته  
 في داره والبيت مقوم  
 لانه ملاصق (قال  
 الشافعي) فقلت له  
 أبو رافع فيما رويت  
 عنه متطوع بما صنع

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه  
البيت بشئ قبل بيعه  
أو لم تكن له الشفعة  
حتى يبيعه قال بل  
ليست له الشفعة حتى  
يبيعه أبو رافع قلت  
فإن باعه أبو رافع فأنما  
ياخذ بالشفعة من  
المشتري قال نعم قلت  
وعلى النسي الذي اشتراه  
به لا يتقصه البائع ولا  
أن على أبي رافع أن  
يضع من ثمنه عنه شئاً  
قال نعم فقلت أتعلم أن  
ما وصفت عن أبي رافع  
كله تطوع قال فقد  
رأى له الشفعة في بيت  
له فقلت وإن رأى  
الشفعة في بيت له ما كان  
عليه في ذلك شئ عارض  
حمد بننا بل حديث  
النبي إنما يعارض بحديث  
عن النبي فما رأى رجل  
فلا يعارض به حديث  
النبي قال فلعله سمعه  
من رسول الله قلت  
ألم تستمع به حين  
حكى عن رسول الله قال  
الجار أحق بسبقه لا  
ما أعطى من نفسه قال  
بل هكذا حكايته عن  
النبي قلت ولعله لا يرى  
له الشفعة فتطوع له  
بما لا يرى كما تطوع  
له بما ليس عليه فإن  
جلته على أنه إنما أعطاه

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا  
خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب  
عليك قال فتقول ماذا قلت أقول أن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم عاقل وقد يكون عن غير علم به  
ويكون قبوله ويكون عن وقوف عنه ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدل لا عنهم فيما سمعوا  
قوله ممن كان عندهم صادقاً ثابتاً قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبابكر في أمارته قسم ما لا فسوى  
فيه بين الحر والعبد وجعل الحد أباً قال نعم قلت فقبلوا منه القسم ولم يعارضوه في الحد في حياته قال نعم  
ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال فبأن عمر ففضل الناس  
في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الحد والاختلاف قال نعم قلت وولى على  
فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثهم عندك قال نعم قلت فقل فيها  
ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه  
المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه محققاً على ما قلت فقل أنت ما شئت قال ثلث  
قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا  
وافقوا أبابكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعصى له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن  
قلت لا أعرفه هذا عنهم ولا قبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حدثنا جماعة ممن مضى  
قبلهم بكذا فقلت له ما نعلم أحدنا في هذا ولا روى عن أحد خلافة قلن لم تجز أن يكون مثل هذا ثابتاً  
فما جئت على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة ممن حضر  
منهم إن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكمان أم حكم قال حكم قلت  
فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شئاً قال لا قلت أفتعلم من أدركت من أعلام المسلمين  
الذين أفتوا عاشوا وما أتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فبهم ما شئت  
فإن قلت قالوا بما لا يسعهم قلت فقد خالفوا اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس  
قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلوا يسعهم أن يعضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ  
نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراه هذا القياس بما قال قال فلا  
يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن  
اختلفوا قال فلو اجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلفا فكيف إذا اجتمع الأكثر قال ينبه  
بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فرغم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف  
في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قولك ليس الاختلاف  
الاحكام واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين  
فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد  
فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة  
عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشبه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد بخالف  
اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرت فيه قال فما جئت فيما قلت  
قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز  
وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا  
من بعد ما جاءتهم البينة فانما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذن لهم فيه  
قال فذكرت هذا في الوجه الذي دل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما رآه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتالم به بنصف ما أعطى به قال لأراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل قلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن رسول النبي الجار أحق بسقبة لا يحتل الامعنين لاثالث لهما قال فاهما قلت أن يكون أجاب عن مسئلة لم يحصل أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدالة عن رسول الله أو أجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وأنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غيري جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن ناوأ عنها فعلهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤيد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله ممن ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يكن شهد عندهما شاهدان باعيا منهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يجيزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراءك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وان اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فهكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فإن حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر أو أقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وان اختلفا وقال واللاتي يخافون نشوزهن فعتوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أظعنكم الآية وقال عز وجل فإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به أرايت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخدمها ولا يسع الآخر وان استوى فعلاهما قال نعم قال واني وان قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبوسلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا من أن الحاكم والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكون ويفتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عندك أجماع فكيف يكون أجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

### ﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بأن فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتنزيل عن التأويل وعن الخبر والاخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسمك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فلم يفرق بين ما فرق منها ويجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شرعية على غيرها وأول ما يسدأ به من الشرائع الصلاة فنحن نجد



أن الجوارأربعون داراً  
من كل جانب وأنت  
لا تقول بجديتنا ولا بما  
تأولت من حديثك ولا  
بهذه المعاني قال  
ولا يقول بهذا أحد قلت  
أجل لا يقول بهذا  
أحد وذلك يدل على أن  
رسول الله أراد أن  
الشفعة لبعض الحيران  
دون بعض وأنها لا  
تكون إلا لغيره يقاسم  
قال أفيقع اسم الجوار  
على الشريك قلت نعم  
وعلى الملاصق وعلى  
غير الملاصق قال  
فالشريك يفرد باسم  
الشريك قلت أجل  
والملاصق يفرد باسم  
الملاصقة دون غيره من  
الحيران ولا يمنع ذلك  
واحد منهما أن يقع  
عليه اسم جوار قال  
أفتوجدني ما يدل على  
أن اسم الجوار يقع على  
الشريك قلت زوجتك  
التي هي قرينتك يقع  
عليها اسم الجوار قال  
جل بن مالك بن الباقعة  
كنت بين جارتين لي  
يعني ضربتين وقال  
الأعشى  
أجارتنا بنى فانك طالق  
وموموقة ما كنت  
فينا وواقعة  
أجارتنا بنى فانك طالق  
كذلك أمور الناس  
تعدو وطارقه

نابسة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجبد الفريضة منها والناقلة  
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضرة والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في  
السفر إذا كان الماء معدوماً وفي الحضرة أو كان المرء مريضاً لا يطيق الوضوء لخوف تلف في العضو أو زيادة  
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصلح معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضرة ونازلين بالارض  
ونجدهما إذا كانا مسافرين فتفرق حالهما فيكون للمصلي تطوعاً كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته  
يومي إيماء ولا نجبد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجبد المصلي صلاة تجب  
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قاعماً ونجبد المتفل بجوزله أن يصلي جالساً ونجبد  
المصلي فريضة يؤديه في الوقت قاعماً فإن لم يقدر إذا هاجب جالساً فإن لم يقدر إذا هاجب جالساً جالساً ان قدر  
وموياً لم يقدر ٢٦ ونجبد الزكاة فرضاً جامع الصلاة وتخالفها ولا نجبد الزكاة تكون الاثباتة أو ساقطة  
فإذا ثبت لم يمكن فيها إلا إذا هاجباً واجباً في جميع الحالات مستويماً ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية  
الصلاة قاعماً أو قاعداً ونجبد المرء إذا كان له مال حاصر تجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة  
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديه كما أطافها « قال الربيع »  
وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثله فاعليه الزكاة يؤديه من قبل أن الله عز وجل  
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها  
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها  
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد المرأة ذات المال  
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

باب الصوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض  
بوقت ثم نجبد الصوم من خصافيه للسافر أن يدعه وهو مطيق له في رفته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة  
لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كإرخص في أن  
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالاته في المرض والجمعة ونجبد إذا جامع في صيام شهر  
رمضان وهو واجد أعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنة وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع  
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جامع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجبد بجامع في صوم واجب  
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار فلا يكون عليه كفارة ولا يكون عليه البدل في هذا كله  
ونجبد المغني عليه والحائض لا صوم عليها ولا صلاة فإذا أفاق المغني عليه وطهرت الحائض فعليه ما قضاها  
ما مضى من الصوم في أيام إغماء هذا وحيد هذه وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المغني  
عليه قضاء الصلاة في قولنا ٢٧ ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج بجامع  
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للشباب ومحرم  
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلاً عاماً ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن  
يمضي فيها أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غيره أبداً منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسداً لا يكون  
له غير ذلك ثم بدله ويقعدى والحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقته لم تجز عنه الحج ثم وجدت  
هـ أمورين بأن يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت  
أخر عنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وآخرها فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدت إذا عمل  
ما يفسدها فبما بين أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخرها أجزاء بعده فأوله الإحرام ثم  
أول أجزائه الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هـ ما أخرج من جميع أحرامه في قولنا ودلالة السنة الأمن النساء

وأن لا تزال فوق رأسك  
بارقه

حبستك حتى لا منى كل  
صاحب

وخفت بأن تأتي لذي  
بناقه

(قال الشافعي) وروى

غيرنا عن عبد الملك

عن عطاء عن جابر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الجار أحق

بشفعته ينتظر بها وأن

كان غائباً إذا كانت

الطريق واحدة وذهب

بعض البصريين إلى

أن قال الشفعة لا

تكون إلا للشرىك

وهما إذا اشتركا في

طريق دون الدار وأن

اقتسما الدار شريكان

(قال الشافعي) فيقال

له الشريكان في الدار

أو في الطريق دون

الدار فإن قال في الطريق

دون الدار قيل له فلم

جعلت الشفعة في الدار

التي ليس فيها بشرى يكن

بالشرى في الطريق

والطريق غير الدار

أرأيت لو باع دارهما

فيها شريكان وضم في

الشراء معهما داراً أخرى

غيرها لا شرى فيها ولا

في طريقها أتكون

الشفعة في الدار أو في

الشرى قال بل في

خاصة وفي قول غيرنا إلا النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال إذا أصاب النساء قبل يحلن له  
نحر بدنه ولم يكن مفسداً لحجه وإن لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شيء حرمه عليه الحج معكوفاً  
على نسكه من حجه من البيتوبة بنى ورحى الجار والوداع يعمل هذا خلاصاً من أحرار الحج وهو لا يعمل شيئاً  
في الصلاة إلا وأحرار الصلاة قائم عليه وجدته ما مورأى الحج بأشياء إذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفارة  
من الدماء والصوم والصدقة وحجة وما مورأى في الصلاة بأشياء لا تعدو واحداً من وجهين إما أن يكون تاركاً  
لشيء منها ففسد صلاته ولا تجزئه كفارة ولا غير ذلك الاستثناء الصلاة أو يكون إذا ترك شيئاً ما مورأى من  
غير صلب الصلاة كان تاركاً لفضل الصلاة معجزته عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف  
بالبيت بعد الحجر الذي يحل له به النساء ثم لهذا آخر وهو النفر من منى ثم الوداع وهو خير في النفران أحب  
تفعل في يومين وإن أحب آخر أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة بإسناده  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسكن الناس على بشئ فإني لأحل لهم ما أحل الله ولا أحرم  
عليهم إلا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فبين فيه أنه على ما وصفت أن شاء الله تعالى قال لا يسكن الناس على بشئ ولم يقل  
لا تمسكوا عنى بل قد أمر أن يسكن عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي  
النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم تمسكاً على  
أر يكته يأتية الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتبعناه وقد  
أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه وما في أيدي الناس من هذا  
تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلالته ولكن قوله إن كان قاله  
لا يسكن الناس على بشئ يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا كان بموضع القدوة فقد كانت له  
خواص أبيع له فيها ما لم يبيع للناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يسكن الناس على بشئ من  
الذي لم أوعى دونهم فإن كان على ولي دونهم لا يسكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحل له من عند النساء  
ما شاء وأن يستنكح المرأة إذا وهبت نفسها له قال الله تعالى خالصاً من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن  
يقول قد جع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة  
بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيان المغانم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله  
عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه  
أن يخير أزواجه في المقام معه والفرق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخيراً أمرأتى على ما فرض الله عز  
وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان قاله لا يسكن الناس  
على بشئ فإني لأحل لهم إلا ما أحل الله ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبذلك أمره واقتضى عليه أن يتبع ما أوحى إليه وشهد أن قد اتبعه فلم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز  
وجل في الوحي اتباع سنته فيه فن قبل عنه فاعلم قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول  
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل فلا تولى المؤمنين حتى يحكوا فيما تنهى عن المنكر فخذوا  
في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً وأخبرنا عن صدقة بن يسار عن عمر بن عبد العزيز سأل بالمدينة  
فاجتمع له على أنه لا بين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) أن الله عز وجل وضع نية صلى الله  
عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه والفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما  
أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلم معنى ما أراد الله وبيان ذلك  
في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى وإذا أتى على قلبهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن

الشرك دون الدار التي

ضمت مع الشرك قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جمعتهما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك أن تقول ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال فان قال فانما ذهبت فيه الى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشافعي)

وفيه من الفرق بين الشريف وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أثبتنا اسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم أتبع ما أوحى إليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدار وروى عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج حلة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومواقيتها وعدد ركوعها وسجودها وبين الحج وما يعمل المرء فيه ويحْتَبِئ وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكما يؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذ كره الزانية والراني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلوصرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقه وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحرتين اللتين لم يجلداهما استدلتنا على أن الله عز وجل إنما أراد القطع والجلد على بعض السارق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلتنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكال الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يمسح والفرض عليه غسل القدم كما لا يدرك القطع عن بعض السارق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلدوا يقطع فان ذهب ذاهب الى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة تزلت قبل المسح المنبئ بالحجاز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده فتسخ المسح فليأتنا بفرض وضوء في القرآن فانا لا نعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على انه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهي للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فتعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب الا مثلا بمثل يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا تباع المتبايعان ذهباً ورقاً أو ذهباً بذهب فلم يتقابض قبل أن يتفرقا فالبيع فسخ وكانت

(باب في بكاء الحى على الميت)

\* حد الربيع ابن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليغضب بكاء الحى فقالت عائشة أما انه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهى ببكى عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وانها لتعذب في قبرها به حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بمكة فدفننا تشهداها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال اني لخالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان رسول الله قال ان الميت ليغضب بكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

فحجنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه صار محرما وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعا مفسوختان ما انعقدت وهو أن يقول أبيعك على أن تبغى لانه انما انعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيأ ليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلعتي هذه لك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر الى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمنين لأن البيع لم ينقض بشئ معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة نكتفي بهذامنها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن أعقد على شئ غير محرم على ليس في ملكي لاني قد ملكتك المحرم بالبيع المحرم فأجرينا الهى مجرى واحد اذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الاشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البيعتين ونهاهني عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه انما أراد بالنهى عنه أن يكون منهياعنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن باهريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النهى في هذا مثل النهى في الاول فيجزم اذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذنني فلما حلت من عدها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطبها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ولكن انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته ففعل الله فيه خيرا واعتبطت به استدلنا على انه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الاونهى عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقى الا العقد فيكون اذا خطب أفسد ذلك على الخاطب الرضى أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم ما بينهما وبين الخاطب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحدا منهم لم يخطبها ان شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فاذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطب واذا رضىت المرأة الرجل وبدا لها وأمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال فائل فان حالها اذا كانت قبل أن ترض بنم مخالفة حالها بعد الخطبة وقبل أن ترض فكذا حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك اذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال الاما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالسنة كانت اذا خطبت حرم على غير خاطبها الاول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الاول ثم يتفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعا لا يحدث يحدث فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادنا منهياعنه لم يحله وكان على أصل تحريمه اذا لم يأت من الوجه الذى يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وان النساء ممنوعات من الرجال الا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الا بنكاح صحيح أو ملك يمين صحيح فاذا اشترى الرجل شراء منهياعنه فالعريم فيما اشترى قائم بعينه لانه لم يأت من الوجه الذى يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك اذا نكح نكاحا منهياعنه لم تحل المرأة المحرمة (١) عنه من فعل شئ في ملكي أو شئ مباح لي ليس عليك لاحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن ترتكبه فاذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر ألا كل يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعرس على قارعة الطريق فان أكل مما يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أو ثم بالفعل الذى فعله اذا كان عالما بنهى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفسل ولم يكن يحتاج الى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل وما نهى عنه من فعل شئ الح تأمل



ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر  
ابن الخطاب من مكة حتى  
إذا كنا بالبيداء إذا  
بركب تحت ظل شجرة  
قال اذهب فانظر من

هؤلاء الركب فذهبت

فاذا صيب قال ادعه

فصرخت الى صبيب

فقلت ارتحل فالحق

بأمير المؤمنين فلما

أصيب عمر سمعت صهيبا

يبكي ويقول واأخياه

واصحابه فقال عمر

يا صبيب تبكي على

وقد قال رسول الله

ان الميت لم يعذب بكم

أهله عليه قال فلما مات

عمر ذكرك لعائشة

فقلت يرحم الله عمر

لا والله ما حدث رسول

الله أن الله يعذب المؤمن

بكم أهله عليه ولكن

رسول الله قال ان الله

يزيد الكافر عذابا

بكم أهله عليه وقالت

عائشة حسبكم القرآن

ولا ترزروا زرة وزر

أخرى قال ابن عباس

عند ذلك والله أخجلت

وأبكي وقال ابن أبي

مليكة فوالله ما قال

ابن عمر من شيء (قال

الشافعي) وما روت

عائشة عن رسول الله

أشبه أن يكون محفوفا

عنه صلى الله عليه وسلم

بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه بأن عصي في الموضع الذي جامعته الا كل ومثل ذلك النهي  
عن التعريس على فارعة الطريق الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق ومعصيته لا تحرم عليه  
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على ارجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عنه والله أعلم

### (كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا  
عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى  
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنتم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله  
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا اليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا اليك الذكرتين  
للناس ما نزل اليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا  
قضى الله ورسوله أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك  
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا  
نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لنهتدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع  
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى اليك وقال وأن احكم دينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه  
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً  
وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما آتاهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم  
علايتهم وأخلفتها وانما جزاهم بالسراير فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتن عن  
دينه الا لمن كره وقلبه مطمئن بالايمان فطرح عنهم جحوظ أعمالهم والمائم بالكفر اذا كانوا مكرهين  
وقلوبهم على الطمأنينة بالايمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز  
حتى يظهروا الايمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار  
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون  
اتخذوا الايمانهم جنة يعنى والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الايمان  
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعله سرائرهم وخلافها العلانية بهم بالايمان فأعلم  
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل أحد في شيء أن عليه بالسراير والعلانية واحد فقال تعالى ذكره  
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونخجلن اقرب اليه من قبل الوريد وقال عز وجل بعلم خائفة  
الأعين وما تخفى الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم  
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجه من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه  
الا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا  
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب  
ولا الايمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقال  
لنبيه قل ما كنت بسعامن الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من  
ذنبه وما تأخر يعنى والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه  
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به  
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في أمر أهله رجل ما هابنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

فان قيل فأن دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزواجرة وزرا أخرى وأن ليس للانسان الاماسى وقوله فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله تجزى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمره أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الخديشين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليسكون عليها وانها لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج الى تفسير لانها تعذب بالكفر وهو لا يكون ولا يدرون ماهي فيه وان كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لان على الكافر عذابا أعلی فان عذب بدونه فزيد عذابه فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحجابه لا بد من غيره في بكائه عليه فان قيل يريده عذابا بأكبر أهله عليه قبل يريده بما استوجب بعلمه ويكون

فلا عن بينهما وقال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسئلونك عن الساعة أيا من مرها فهم أنت من ذكرها الى ربك منتهاها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من جاور ملائكة الله المقربين وأنبياءه المصطفين من عباد الله أقصر علما من ملائكته وأنبيائه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاطوا حكما على غيب أحد لا بدالة ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ورد عليهم حتى يأتيهم أمره فانه جل وعز طاهر عليهم الحجج فيما جعل اليهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا الا بما طهر من المحكوم عليه وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأن يحقن دماءهم اذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن لا يعلم سرائرهم في صدقهم بالاسلام الا الله فقال عز وجل لنبيه اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن « قرر الربيع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقهن بايمانهن قال فان علمتموهن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكموا بهن فيهن اذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمون من صدقهن بالايمان ما يعلم الله فاحكمواهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم يظهر ون الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية قال الشافعي أسلمنا بالقول بالايمان مخافة القتل والسبأ ثم أخبرنا به يجزيهم ان أطاعوا الله ورسوله يعني ان أحدنوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين وهم صنف ثان اذا جاءك المنافقون الى اتخذوا أيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم أيمانهم بما سمع منهم من الشرك بعد اظهار الايمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيخلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم الآية فأمر بقبول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأيمانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فاذا أظهروا التوبة والقول بالايمان حققت عليهم دماءهم وجعهم ذكر الاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرك الأسفل من النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار فجعل حكمه عليهم جل وعز على سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على علانيتهم باظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقروا بقوله وما جحدوا من قول الكفر مما لم يقرؤا به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قولهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخمار أن رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم ندر ما ساره حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يساوره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهداه فقال أليس يصلى قال بلى ولا صلاؤه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله تعالى عنهم \* أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد عن أسامة بن زيد قال شهدت من نفاق عبيد الله بن أبي ثلاثة بحالس \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فرض الله أن يقتلهم حتى يظهر وا أن لا اله الا الله فاذا فعلوا معوا دماءهم وأموالهم الا بحقها يعني الا بما يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الله العالم بسرائرهم التولى

بكاؤهم سببا لأنه يعذب  
ببكاؤهم فان قيل  
أين دلالة السنة قيل  
قال رسول الله لرجل  
ابنك هذا قال نعم قال  
أما انه لا يجني عليك  
ولا تجني عليه فأعلم  
رسول الله مثل ما أعلم  
الله من أن جناية كل  
امرئ عليه كما عمله له  
لغيره ولأخيه

(باب استقبال القبلة  
للغائط والبول)

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا سفيان عن  
الزهري عن عطاء بن  
يزيد الليثي عن أبي أيوب  
الأنصاري أن النبي نهى  
أن تستقبل القبلة  
بغائط أو بول ولكن  
شرقوا أو غربوا قال  
أبو أيوب فقد مننا الشام  
فوجدنا مراحيض  
قد بنيت من قبل القبلة  
فتنحرف ونستغفر الله  
\* أخبرنا الشافعي  
أخبرنا مالك عن يحيى  
ابن سعيد عن محمد بن  
يحيى بن حبان عن عمه  
واسع بن حبان عن  
عبد الله بن عمر أنه كان  
يقول ان ناسا يقولون  
إذا قعدت على حاجتك  
فلا تستقبل القبلة ولا  
بيت المقدس قال ابن عمر  
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد  
من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامهم على ما يظهر ون وأن الله يدين بالسرائر \* أخبرنا  
مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبلاني وهو أخير سبط نضوا لخلق فقال  
يا رسول الله رأيت شريك بن السحمة يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الألبتين أدعج العينين حاد الخلق يصيب  
فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها منذ كذا فذاع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريك في حدودها  
المرأة فحدثت فلان بينا وبين زوجها وهي حبلى ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الألبتين فلا  
أراه إلا قد صدق عليها وإن جاءت به أخير كأنه وحره فلا أراه إلا قد كذب فخافت به أدعج عظيم الألبتين  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن أمره لبين لولا ما قضى الله يعني أنه لم يزلوا ما قضى الله  
من أن لا يحكم على أحد إلا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وإن كانت بينة وقال  
لولا ما قضى الله لكان لي فيهما قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن  
أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن  
عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبيد بن ركانة بن عبيد بن طارق امرأته سهيمة المزنية البسة  
ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى طلق امرأتى في سهيمة البسة والله ما أردت إلا واحدة  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه  
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي)  
وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنت بما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدين دليل  
على أن حراما على حاكم أن يقضى أبدا على أحد من عباد الله إلا باحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه  
وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه وألم تكن  
لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في  
المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم كذبة بما أظهرهم من الاعيان وبما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلدان جاءت به أسعج العينين عظيم الألبتين  
فلا أراه إلا قد صدق فخافت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجها فلا أراه إلا قد صدق وقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمره لبين أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماه زوجها بالزنا ثم لم يجعل  
الله اليهما سبيلا إذ لم يقرأ ولم تقم عليهما بينة وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا  
دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأته  
الجبلاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع الغراري يقول  
لنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما أسود وعرض بالقذف أنه يريد بالقذف ثم لم يحده النبي صلى الله  
عليه وسلم إذ لم يكن التعريض ظاهرا قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب  
على من سمع قول ركانة لامرأته أنت طالق البسة أنه يعقل أنه قد وقع الطلاق بقوله طالق وأن البسة أراد  
شيء غير الأول أنه أراد الابتات بثلاث ولكنه لما كان ظاهرا في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الانباهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا  
على أن ما أظهر واحتمل غير ما أظهر وأبدلته منهم أو غير دلالة لم يسلم عندى من خلاف التنزيل والسنة  
وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتلته ولم استبته ومن رجع عنه ممن لم يولد  
على الاسلام استبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الا كما واحد امثل أن يقول من رجع عن الاسلام ممن  
أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهر كالمجوسية استبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) وليس يعد هذا اختلافاً ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المعد (قال الشافعي) كان القوم عرباً عامّة مذهبهم في الصحارى وكثير من مذهبهم لأحش فيها يستريح فكان الذاهب لحاجته اذا استقبل القبلّة أو استديرها استقبل المصلّى بفرجه أو استديره ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا فأمروا بذلك وكانت السيوت مخالفة للصحرى فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا لا يراه الا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حينئذ مستدير الكعبة دل على أنه اعتمد على استقبال الكعبة واستديرها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب الانصاري النهي

يخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض وكل باطل فان قال لا أعرف توبة الذي يسر دينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسوله كلام محال يستل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق بالايان واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فيها واحد وقد جعلته اثنين بعلّة محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وايمودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ومن الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يعتل بشئ له وجه ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كأنه يرى النصرانية واليهودية لا تكون الا باتيان الكنائس أرايت اذا كانوا يبلدون كنائس فيها ما يصلون في بيوتهم فتنفي صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على النعت المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالدلالة فان من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال أحدهما ما أبي بران ولا أبي برانية حدلانه اذا قاله على المشاتمة فالأغلب انما يريد به قذف أم الذي يشاتم وأبيه وان قاله على غير المشاتمة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض في حديث الفراري الذي ولدت امرأته غلاماً أسود فان قال قائل فان عمر حدث في التعريض في مثل هذا قيل واستشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة لان طالق ايقاع طلاق ظاهر والبتة تحتل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعليه الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبداً الا بظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال وهذا يدل على أنه لا يفسد عقداً ابداً بالفساد نفسه لا يفسد بشئ تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب وكذلك كل شئ لا يفسده الا بعقده ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذرية وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذرية إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقده لا يحل أولى أن رده من الظن ألا ترى أن رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حلالاً وكانت النية بالقتل غير مآثرة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفاً من رجل براه أنه يقتل به رجلاً كان هكذا وكذلك لو اشترى فرساً وهو يراه عوقاً فقال هو والله ما اشترى بها عاقبة الا لعاقبها وما نسوى ولا للعاق نجسين وقال البائع ما أردت منها العفاق لم يفسد البيع بهذه النية اذا انعقدت صفقه البيع على الفرس ولم يشترط فيها العفاق ولو اشترط فيها العفاق ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أيكون أولاً لا يكون ألا ترى لو أن رجلاً اشترى سيفاً نكح ذنبه أعجمية أو شريفة نكح دنياً أعجمية فتصادق في الوجهين على أن لم ينو واحد منهما أن يشتا على النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقدها على عاقدها ثم سيما اذا كان توهمها ضعيفاً والله تعالى أعلم

### (باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وسأكت عنه اكتفاء بما ذكرت منه مما أذكر من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً ومفتياً



أن يحكم ولا أن يبقى الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يبقى بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجبا ولا في واحد من هذه المعاني فان قال قائل فيا يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لا يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني السدى وقد أعلمه الله أنه لم يترك سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وادعى ما نزل القرآن بخلافه في هذا وفي السنن خالف منها جليل النبيين وعمام حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل ما ذكر في القرآن ومنها جليل النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاء قوم فساء لومعن أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأة أوس بن الصامت تشكو اليه أوسا فلم يجبه حتى أنزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاءه الجبلائي في يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر الوحي فلما نزل دعاهما فلا عن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقال عز وجل ياد اودنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق الا وقد علم الحق ولا يكون الحق معلوما الا عن الله نصا أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا والكتاب يدل عليها نصا أو جملة فان قال وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصا حرم الامهات والجدات والعمات والخالات ومن ذكر معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفي بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان قيل فما الجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة وعدد هاو وقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكما قدرها بين كيف الحج والعمل فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل لا قول قبل عن الله قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جملة وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي قيل الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحى فن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسنه أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو وعن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجولوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا لقاء جبريل في روعه أمر الله فكان وحيا اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن وأيهما كان فقد أزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنته (قال الشافعي) فان قال قائل فما الجنة في قول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولا أن جماعتهم لا تجهل

من رسول الله ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته تخاف المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقيل الكعبة وتحرف لثلا يستقبل الكعبة وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره ورأى ابن عمر النبي في منزله مستقبلا بيت المقدس لحاجته فأشكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره أو لم ير وله عن النبي خلافة ولعله سمعه منهم فرأوا بالهم لانهم لم يعزوه الى النبي ومن علم الامر من معا وراهما محتملين أن يستعلا اسم لهما معا وفرق بينهما لان الحال تفرق فبهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد الا عند القليل وقلنا بعلم الخاص وهذا مثل حديث النبي في الصلاة جالس والقوم خلفه قيام وجالس فان قيل فقد روى سلمة ابن وهرام عن طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها لغائط أو بول قيل له هذا امر سل وأهل الحديث لا يثبتونه ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر

عن النبي مسند حسن  
الاسناد اولى أن يثبت  
منه لو خالفه فان كان  
قال طاوس حتى على  
كل مسلم أن يكرم قبله  
الله أن يستقبلها فاعلم  
سمع والله أعلم حديث  
أبي أيوب عن النبي فأ نزل  
ذلك على أكرم القبلة  
وهي أهل أن تكرم  
والحال في الصحارى  
كما حدث أبو أيوب وفي  
اليوت كما حدث ابن  
عمر لا أنهم يختلفان  
(قال الشافعي) وقد  
قبل ان الناس كانوا  
يبنون مساجد يحيط  
بجدار في الطريق فنهى  
أن تستقبل للقاطن أو  
البول فيكون متغوطا  
في المساجد أو مستدبرا  
فيكون القاطن والبول  
بعين المصلي اليها وينأذى  
بريحه وهذا في الصحارى  
منهى عنه بهذا الحديث  
وبغيره بان يقال اتقوا  
الملاعن وذلك أن يتغوط  
في عمر الناس في طريق  
من ظلال المسجد أو  
اليوت والشجر والحجارة  
وعلى ظهر الطسريق  
ومواضع حاجة الناس  
في الحر والمزل

باب الصلاة في  
التوب ليس على عائق  
المعصية

حدثنا الربيع  
قال قال الشافعي

كلها حكم الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وأن الجهل لا يكون الا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه  
الجهل فن قبل قول جماعة قبل دلالته سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله  
وان قال قائل أ رأيت ما لم يمض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتماعا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياسا على  
كتاب أو سنة أ يقال لهذا قبل عن الله قيل نعم قبلت جلته عن الله فان قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على  
الكتاب والسنة فان قيل أ فيوجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبله ببيت المقدس  
وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من  
غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت  
بالمعاصرة والمتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحدهما على الاحاطة والآخر  
متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جملة ما كافى وعلى غير احاطة كاحاطة الذي يرى البيت من صواب  
البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم  
التجوز لتتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون  
مواضعها من الارض وشمسا وقرا ونجما مما يعرفون من الفلك ورياحا يعرفون مهاجها على الهواء تدل على قصد  
البيت الحرام فجعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر  
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية  
وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنوا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بل بالدلالة  
جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم  
عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله  
عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال من رضون من الشهداء فكان على الحكام أن لا يقبلوا الاعدلا  
في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معروفة وقد وصفتها في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا  
وسريته غير عدل ولكنه الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الأمان برتدوا من  
ظهور منه خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من  
الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا أن يجتهدوا على ما يلبون من الظاهر الذي لم يؤتوا أكثر منه (قال الشافعي)  
وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا  
عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد النعمة وبقر الوحش وحماره والنبات والطير الصغير والكبير  
والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن  
البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الامة الا أن يحكموا في الصيد بأولى  
الاشياء شبهه من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المثل يقرب قرب الغزال من الغنز والضبع من الكلبش أن  
يطلبوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره  
وأشياء لهذا تدل على اباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لان من طلب أمر الله بالدلالة  
عليه فأنما يطلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال استحسن لاعتن أمر الله ولا عن أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسول الله ما قال ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسول الله وكان الخطأ في قول من  
قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أؤمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد  
قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدنا الامتداد (قال الشافعي) في قول الله عز وجل لا يحسب الانسان  
أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر  
فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لم يترك

أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) وروى بعض أهل المدينة عن جابر أن النبي أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فان ضاق تزبه (قال الشافعي) وهذا إجازة أن يصلي وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والنبي يطرحه على عاتقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأتاحض (قال الشافعي) وليس واحد من هذين الحديثين مخالفا للآخر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيار لا فرض بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد في روى أنه قال للمعاذ بن تقضي قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال اجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن الحكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبا بأن معنى قوله أفعل ما هو بيت وان لم أمر به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه اذا لم يكن عالما بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشبه فاذا رجموا هذا قيل لهم ولم يجر لأهل العقول التي تفوق كثيرا من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم وفرعولا وأحسن إلى بانه لما قالوا من عامتكم فان قلت لانهم لا علم لهم بالأصول قيل لكم فما حجتكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل هل خفتم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكتبكم علمكم بالأصول القياس عليها وأجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها وأخطأ ثم لا أعلمهم إلا جدد على الصواب ان قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم وهم أخطأ فبما لا يدلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزر امنهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون فان قلتم فمن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا فأنتم خالفتم الحق عالمين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسعكم ترك القياس والقول بما نسخ في أوامركم وحضر أذهانكم واستحسنته مسامعكم حججتم بما وصفتنا من القرآن ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا بعلم ومالا يختلفون فيه من أن الحاكم لو ادعى عنده رجلان في ثوب أو عبدة بآبائه عيال لم يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تدعى فيه هل هو عيب فان تطالب بقيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو قال أفضلهم ديناً وعلماً إلى جاهل بسوقه اليوم وان كنت عالماً بها قبل اليوم ولكني أقول فيه لم يسعه أن يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست هذا بغيره بما يباع وقومته على ما مضى وكان عليه دلني القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن يقبل استحسانه وحرم عليه إلا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصداد فاسد يقال كم صدق مثله في الجال والمال والصرحة والشباب واللأب فلو قيل مائة دينار ولكننا نستحسن أن يزيد هادرهما وأنقصهما لم يحل له وقال للذي يقول أستحسن أن أزيدها وأنقصها ليس ذاك لي ولالك وعلى الزوج صدق مثله اذا حكم بمثل هذا في المال الذي نقل رزقه على من أخذ منه ولم يوسع فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون عليه فخلل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكام والمفتين (قال الشافعي) أفرأيت اذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جائزا لغيره أن يستحسن خلافا فيقول كل ما في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا فان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكروا حيث شاءوا وان كان ضيقا فلا يجوز أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بطاعتك حتى

بعضه عليه وبعضه  
على ميمونة لأن بعض  
مرطها إذا كان عليها  
فأقل ما عليها منه  
ما يسترها مضطجعة  
ويصلي النبي عليه السلام  
في بعضه قائما ويتعطل  
بعضه بينه وبينها أو  
يسترها قاعدة فيكون  
يحيط بها جالسة ويتعطل  
بعضه بينه وبينها فلا  
يمكن أن يستره أبدا  
الآن يأتزربه اشتازا  
وليس على عاتق المؤثرين  
في هذه الحال من الأزار  
شي ولا يمكن في ثوب في  
دهرنا أن يأتزربه ثم  
يرده على عاتقيه أو  
أحدهما يسترها وقلا  
يمكن هذا في ثوب في  
الدنيا اليوم وكذلك روى  
عن النبي عليه السلام  
أنه قال إذا صلى أحدكم  
في الثوب الواحد  
فليتوشح به فإن لم يكفه  
فليأتزربه (قال الشافعي)  
وإذا صلى الرجل فيما  
يواري عورته أجزأته  
صلاته وعورته ما بين  
سرتة وركبته وليست  
السرة والركبة من  
العورة

باب الكلام في

الصلاة

حدثنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا تطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته  
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه  
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن التوجه  
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن  
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد  
هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها وذلك  
القياس لأن محال أن يقال اجتهد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالبا لشيء من  
سخر على وهمه أو خطر بهاله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرته وفي بعضه  
ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلقه التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحدا  
ولا ينبغي للفتى أن يبقى أحدا لا متى يجمع أن يكون عالما علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصة وعامة  
وأدبه وعالم بالسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالم بالسان العرب عاقلا  
عيزين المشتبه ويعقل القياس فإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسا وكذلك لو كان  
عالمًا بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان  
عاقلا للقياس وهو مضيق لعلم الأصول أو نفي منه لم يجز أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس  
لأعني وصفت له أجعل كذا عن يمينك وكذا عن يسارك وإذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قبله  
يجعله يمينًا ويسارًا أو يقال سر بلا دولم يسرها قاط ولم يأتها قاط وليس له فيها علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت  
بضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قويم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له  
قوم عبدا من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات وجهل غير صفته  
والغير الذي جهل لادلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لنا انظر قيمة الخبثاة ولا الخياط انظر  
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما رصفت قبل فقد رأيت أحكامهم وفتياهم فرأيت  
كثيرا منها متضادًا متباينًا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى  
المستعان فان قال قائل رأيت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا  
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله الا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا استواء  
السراير والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل نأوه سواء فان قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب  
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم ان اختلافوا مصيبون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم  
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان يختلفوا ان كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهبها  
محتلًا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أخطأ فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم  
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فان قال قائل فقل لي من هذا شيئاً قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن  
المسجد الحرام واستقباله فإذا اجتهد رجلان (م) بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى  
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما  
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أذاه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده اليه ولم يكلف واحد  
منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه اليه بالدلائل عليه فإن قيل فيلزم أحدهما  
اسم الخطأ قيل أما فيما كلف فلا وأما خطأ عين البيت فنعم لأن البيت لا يكون في جهتين فان قيل  
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا من أجل ما يكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيرا ثم بالخطأ



قال أخبرنا سفيان عن

عاصم بن أبي العجود  
عن أبي وائل عن عبد الله  
قال كنا سلم على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وهو في الصلاة قبل أن  
نأتي أرض الحبشة  
فردد علينا وهو في الصلاة  
فلما رجعنا من أرض  
الحبشة أتيت لأسلم  
عليه فوجده يصلي  
فسلمت عليه فلم يرد علي  
فاخذني مقرب وما بعد  
فلمست حتى إذا قضى  
صلاته أتته فقال ان  
الله يحدث من أمره ما  
يشاء وان مما أحدث الله  
أن لا تتكلموا في الصلاة  
حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن أيوب  
عن محمد بن سيرين عن  
أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
انصرف من اثنين فقال  
له ذو البدين أقصرت  
الصلاة أم نسيت يا رسول  
الله فقال رسول الله  
أصدق ذو البدين  
فقال الناس نعم فقام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فصلى اثنين  
آخرين ثم سلم ثم كبر  
فسجد مثل سجوده أو  
أطول ثم رفع ثم كبر  
فسجد مثل سجوده أو  
أطول ثم رفع \* أخبرنا  
مالك عن داود بن الحصين

أذلم يكلف صواب المغيب العين عنه فإذا لم يكاف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان قيل أفنجد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة فان قال قائل فما معنى هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حستان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة ولا يثاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بيته منه ليس عليهم الاتباع ولا لهم مفارقتة فان اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتابا ناصلا ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما نظر في القياس فأداه الى غير ما أدى صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا في الحكم قيل نعم فان قيل فكل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفناها في بعضه وذلك أن نزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب الى أصل والآخري الى أصل غيره فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخري اثنين صرفت الى الذي أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبهها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فكل من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ موقته الا قيمته فان كانت قيمته مائة درهم أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشركين الى أنه ان زادت دية على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ بهاديه حر وقال بعض أصحابنا تبلغ بهاديه أحرار فاذا كان ثمنه مائة درهم لم يزد عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها ثمنه وكذلك اذا زادت على دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوي ديات أحرار فتؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من المشركين أمر الا يجوز الخطأ فيه لما وصفت ثم عاد بعض المشركين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم يقتل العبد والأعبد بالعبد قودا ولم تقتل العبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبيد اذا قتلوا خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالذواب والامتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال فقلت لهم أفيقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص بخالف الديات والأثمان فان كان يقاس على الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوي ألف دينار بعبدي يسوي خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم ثمنه أكثر من ثمنه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد بعض وأنت تعلمهم بالهائم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة لو قتلتها فان زعمت أن الديات أصل والديات عبرة لآنك تقتل الرجل بالمرأة وديته نصف دية الرجل فلم تذهب مذهبا بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن  
 أبي أحمد قال سمعت  
 أبا هريرة يقول صلى لنا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صلاة العصر  
 فسلم من ركعتين فقام  
 ذواليدن فقال أقصرت  
 الصلاة أم نسيت يا رسول  
 الله فأقبل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على الناس  
 فقال أصدق ذواليدن  
 فقالوا نعم فأتهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 ما بقي من الصلاة ثم  
 سجد سجدةً وهو  
 جالس بعد التسليم  
 أخبرنا عبد الوهاب  
 الثقفي عن خالد الحذاء  
 عن أبي قلابة عن أبي  
 المهلب عن عمران بن  
 حصين قال سلم النبي في  
 ثلاث ركعات من العصر  
 ثم قام فدخل الحجر فقام  
 الخرباق رجل بسط  
 اليدن فتأدى يا رسول  
 الله أقصرت الصلاة  
 أم نسيت فخرج رسول  
 الله مغضبا يحجر رداءه  
 فسأل فأخبر ف صلى تلك  
 الركعة التي كان تركها  
 ثم سلم ثم سجد سجدةً  
 ثم سلم (قال الشافعي)  
 فيها نكاح كله نأخذ  
 فنقول ان حتماً أن  
 لا بعد أحد الكلام  
 في الصلاة وهوذا كر  
 لانه فيها فان فعل  
 انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال وما يلزمني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل  
 عبداً فإنه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الاثم لانه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الاسلام ولا تزعم  
 هذا فيمن قتل بغيراً وحرقت متاعاً وتزعم أن على العبد حلالاً وحرماً واحداً وافرأض وليس هذا على البهائم  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكماً فيما بينهم وبينه أن أتاهم وعاقبهم  
 على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم  
 فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وخلق له لا يعلمون الا ما شاء عز وجل  
 وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلاً فقاموا بأحكامه على خلقه وأبأن لرسله وخلق له أحكام  
 خلقه في الدنيا على ما أظهر وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم  
 وحرم دماهم أن أظهر الاسلام فقال وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان  
 لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم فجعل حينئذ دماء المشركين  
 مباحة وقتالهم حتماً وفرضاً عليهم ان لم يظهروا الايمان ثم أظهرهم قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن  
 ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال  
 سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لترضوهم فارضوهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا  
 أظهروا الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكله المسلمين ولا موارثتهم (قال الشافعي)  
 رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت  
 أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماً واهلاً وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله  
 وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركاً قاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله  
 وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم وقال عز وجل ويدبر  
 عنها الذئاب الآية فحكم بالإيمان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنيون ودبراً عنه وعنهما  
 بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غيره زوجته أن يحد إن لم يأت بأربعة شهداء على  
 ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجاني وامرأته بنى زوجها وقذفها بشريك بن السحماء  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به يعني الولد أسحماً أدعج عظيم الألتين فلا أراما الا  
 صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها زوجها وزعم أن حملها منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان  
 جاءت به أسحمر كأنه وحره فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فجاءت به يشبه شريك بن  
 السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره ليلن لولا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله  
 أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد حاطة دل ذلك على ابطال كل  
 ما لم يكن حاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقر وابه من الحكم عليه لم يعتنع مما وجب عليه أو تقوم  
 عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد يزيد امرأته البتة ثم  
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأحلفه ما أراد الا واحدة وردّها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما  
 كان كلامه محتملاً لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله  
 في الدنيا فيكبح المؤمنين ووارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهر واياه يغلب على من سمع  
 طلاق البتة أنه يربد الا بات الذي لا غاية له من الطلاق وجاعه رجل من بني فزارة فقال ان امرأتى ولدت غلاماً  
 أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حر  
 قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فاني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه  
 بحد ولا لعان اذا لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفاً وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتبه معجزة

عليه أن يستأنف صلاة

غيرها الحديث ابن مسعود  
عن النبي ثم ما لا أعلم  
فيه مخالفاً من لقيت من  
أهل العلم قال ومن  
تكلم في الصلاة وهو يرى

أنه قد أكملها أو نسي  
أنه في صلاة فتكلم فيها  
بني على صلاته وسجد  
للسهو والحديث ذي  
اليدين وأن من تكلم  
في هذه الحال فأنما  
تكلم وهو يرى أنه في  
غير صلاة والكلام في  
غير الصلاة مباح وليس  
يخالف حديث ابن  
مسعود حديث ذي  
اليدين وحديث ابن  
مسعود في الكلام  
بجمله ودل حديث ذي  
اليدين على أن رسول  
الله يفرق بين كلام العامد  
والناسي لأنه في صلاة  
أو المتكلم وهو يرى أنه  
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام  
في الصلاة ساهياً

\* حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي نخالفنا  
بعض الناس في الكلام  
في الصلاة وجمع علينا فيها  
حججا ما جمعنا علينا في  
شيء غيره إلا في البين مع  
الشاهد ومثليتين  
أخبرين (قال الشافعي)  
فسمعته يقول حدث

القنف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز لها كم  
أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلالة قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالينة تقوم على المذعي عليه  
أو أقرار منه بالأمر البين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم  
بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

كتاب الرذعي على محمد بن الحسن (باب الديات)

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى  
عنه في الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ووزن سبعة وقال أهل المدينة  
على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن  
الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم \* حدثنا بذلك  
أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر ما تبقرة وعلى أهل  
الغنم ألف شاة \* أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق  
عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض  
على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الغريقين روى عن عمر وانظر إلى الروايتين  
أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميعاً لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل  
الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشر دينار من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من  
الورق صدقة ففعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا  
هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية أو كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار بثنائي  
عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
وعبد الله بن مسعود أنهما قالاً لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم ففعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم  
فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعراً ونقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم  
وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر  
واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم  
بفرضه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق  
وأما كان يؤدي الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف  
درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم ووزن ستة \* أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال  
كانت الدية الأبل جعلت الأبل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرين درهماً ووزن ستة فذلك عشرة آلاف  
درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأتى رجلاً منا  
رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منا فكب على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدرة  
فقضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي)  
روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز  
أحد يخالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو  
هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد يخالف في ذلك قد عايناه ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نفعوا إلا أن أغناهم الله ورسوله  
من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم

ذی الیدین حدیث  
 ثابت عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 لم يرو عن رسول الله  
 شيء قط أشهر منه ومن  
 حديث الجعاء جرحها  
 جبار وهو أثبت من  
 حديث الجعاء جرحها  
 جبار ولكن حديث  
 ذی الیدین منسوخ  
 فقلت ما نسخه فقال  
 حديث ابن مسعود  
 ثم ذكر الحديث الذي  
 بدأت به الذي فيه ان  
 الله يحدث من أمره ما  
 يشاء وانما أحدث الله  
 أن لا تتكلموا في الصلاة  
 فقلت له والناسخ اذا  
 اختلف الحديثان  
 الآخر منهما فقال نعم  
 قلت له أولست تحفظ  
 في حديث ابن مسعود  
 هذا أن ابن مسعود  
 مر على النبي بمكة  
 قال فوجدته يصلي  
 في فناء الكعبة وأن  
 ابن مسعود هاجر الى  
 أرض الحبشة ثم  
 رجع الى مكة ثم هاجر الى  
 المدينة وشهد بدرا قال  
 بلى فقلت له فاذا كان  
 مقدم ابن مسعود على  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم بمكة قبل هجرة  
 النبي ثم كان عمران بن  
 حصين يروى أن النبي  
 أتى جذعا في مؤخر  
 مبهجته أليس تعلم أن

وقال في الآخرة اثني عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفنقول ان الدية اثنا عشر ألف درهم وزن ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الجحاز لأنك من أهل الورق ولأنك عن عمر قتلها فان عمر قضى فيها بشيء لا تقضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفتروى شيئا تجعله أصلا في الحكم فأنتم ترعون أن من تروى عنه لا يعرف قضى به وكيف تقضى بالدية وزن سبعة أفرأيت ما جعلت فيه الزكاة وغير ذلك مما جعلت فيه القطع وجاء تسمية دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت بحلة فهي على وزن الاسلام فلنا فكيف أخرجت الدية من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنكم من أهلها وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة وزن ستة حتى ضربت ياد دراهم الاسلام فلو قال لك قائل كل درهم جاء به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو بوزن المتقال وقال آخر بوزن ستة وقال آكل درهم فهو بوزن الاسلام (٣) قيل له فهكذا ينبغي لك أن تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي اسحق الهمداني ان الدية اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حديث الشعبي ان الدية عشرة آلاف درهم لانه لم يذكر فيها وزن فيها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لان أبو اسحق يذكر وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن المتقال لان الأكرأولى بها فان قال بل وزن الاسلام فادعى محمد على أهل الجحاز أنهم أعلم بالدية منهم وانما عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه اذا كان منهم فمن كان الحاك منهم أولى بالمعرفة بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحاكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين دينارا وفي مائتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياسا أرايت اذا فرضت الزكاة في أربعين من الغنم وفي ثلاثين من البقر أفا سوا البقر على الغنم فان قاسوها بالقياس لا يصلح الاعداد و عدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم وهكذا خمس من الابل لاعددها عدد واحد منها ولا قيمة بقيمة واحد منها قال ما الزكاة بقياس قلنا والله ذلك كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فيه وكل واحد منها أصل في نفسه لا قياس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على الذهب فان زعمت أن أحدهما قياس على الآخر فأيهما الأصل فان زعمت أنه الذهب لزمك أن تقول عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما تسوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة وألف درهم لا تسوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وان زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في الذهب والورق قال فاهي قلنا كما قلت في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فالدية قلنا فأصل الدية الابل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثني عشر ألف درهم الذهب على أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى قال فكيف كان الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهما قيل أما ما روى من الأخبار بنافع على اثنا عشر درهما دينار وقطع عثمان سارقا في أربعة عن ثلاثة دراهم من صرف اثنا عشر درهما دينار وقضى في امرأه قتلت في الحرم بديه وثلاث ثمانية آلاف درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك سفيان عن ابن أبي نجيح عن أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يشبه قضاء عثمان وقيل لمحمد بن الحسن من زعمك أن في عشرة دنانير ومائة درهم زكاة أرايت من قال في وسقين

(١) في الكلام هنا تحريف فليحذر



النبي لم يصل في معجده  
 الأبعد هجرته من مكة  
 قال بلى قلت فحديث  
 عمران يدل على أن  
 حديث ابن مسعود  
 ليس بناسخ لحديث  
 ذي الدين وأبو هريرة  
 يقول صلى بنار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال فلا أدري ما يصحبه  
 أبو هريرة قلت قد بدأنا  
 بما فيه الكفاية من  
 حديث عمران الذي  
 لا يشك كل عليك وأبو  
 هريرة إنما صحب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 بخير وقال أبو هريرة  
 صحبت النبي صلى الله  
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث  
 سنين أو أربعاً « قال  
 الربيع » أنا شككت  
 وقد أقام النبي بالمدينة  
 سنين سوى ما أقام  
 بمكة بعد مقدم ابن  
 مسعود وقبل يصحبه  
 أبو هريرة فيجوز أن  
 يكون حديث ابن  
 مسعود ناسخاً لما بعده  
 قال لا قلت له لو كان  
 حديث ابن مسعود  
 مخالفاً لحديث عمران  
 وأبي هريرة كما قلت  
 وكان عهد الكلام وأنت  
 تعلم أنك في صلاة كهو  
 إذا تكلمت وأنت ترى  
 أنك أكملت الصلاة  
 أو نسيت الصلاة كان  
 حديث ابن مسعود

ونصف زيب ووسقين ونصف تمرز كاه قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة  
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمس عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما صنف غير صنف  
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا يضم واحد منهما إلى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر  
 من الزيب أقرب أو الذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا وكل واحد منهما صنف ما صنف  
 قيل فكيف جعلت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال  
 فأنا نقول هذا قلنا فن قال قولك هذا هل تجده أثرًا يتبع قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر  
 قال فإن بعض أصحابكم يقول معناه قلنا فإن كانت الحجة إنما هي لك بأن ذلك صاحب بقوله معناه فهو  
 يجمع بين الخنطة والشعير والسلت فيضم بعضها إلى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك  
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون نجسة أو سقي صدقة فأنما عني من صنف واحد  
 لا من صنفين قال نعم قلنا أفأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله  
 منه ما قبلتها ولا خلفتها بأحد قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسلت  
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقت حجة وتزعم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا لا يثبت عن ابن  
 مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت تروي عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن  
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في نجسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه  
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع برأيه عن رجل أدنى في الثقة عندك من رواية هذا وأما  
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد بن روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال القطع في ربع دينار  
 فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا نعرفه فإن  
 قال قائل فأنما جعلنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم ما من لكل شيء قيل له إن شاء الله تعالى  
 أفيمكن أن نعامل كل شيء بمجموعين فإن قال ما تعني بمجموعين قيل يقال لك أأرأيت من استهلك لرجل متاعاً  
 يقرم قيمته ذهباً وورقاً وأحدهما فإن قال بل أحدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم  
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما اسمعيل جعلت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت  
 الاتفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أو أأرأيت إذا كانا والابل والبقر والغنم  
 تجتمع في أنها أثمان لا أحرار المقسولين أتجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على  
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيه الزكاة وفيه العشر كله فهو مجتمع في أن فيه العشر  
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بثمن لكل شيء كما الذهب والورق عندك ثمن لكل شيء  
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غير ما كولا أتجمع بينه لاجتماعه فيما وصفنا فإن قال لا  
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينه في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب  
 والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد إلا في النفس والعبد  
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعدت ضربه بلا سلاح

### ﴿ القصص بين العبيد والأحرار ﴾

قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والأحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حراماً قتل أو  
 قتله الحر تعمداً قتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والأحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد  
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى أن  
 قتلها قالوا لتقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عمداً ودينها نصف دية الرجل فيقتل بها

في الصلاة مباحا ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكركر وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة وإذا كان النسيان والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بان يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة قال فأنتم تزعمون أن ذا اليمين قتل بيدر قلت فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي بالمدينة في حديث عمران بن حصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة قال بلى قلت وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت وقد كانت بدر بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بستة عشر شهرا قال أفقدوا الذين الذين رويتم عنه المقتول بيدر قلت لا عمران يسميه الخبر بقول قصير اليمين أو مديدا ليدين والمقتول بيدر ذو الشمالين ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسما يشبه أن يكون وافق

وكذلك الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به \* أخبرنا محمد بن أبيان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو جرحه فلا وليا الحر أن يستقيد وامن في النفس وللحر أن يستقيد منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الارش في عنقه إن شاء ويدع القود قال محمد بن الحسن إن المدينين زعموا أنهم إنما كانوا إقادة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص نفسا منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدينين إلا أن يقول له من ينسبونه إلى علم فينتعلق به وإنما منعنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بيننا فيه والسبب الذي قلناه له مع الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود فيما ينصف منها بان حذوه نصف حد الحر ويقذف فلا يحذله فأذفه ولا يرث ولا يرث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ سهمان حضر القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحدها وحدها الرجل في كل شيء سواء وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجزيت وليست ممن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ سهمها ولو كان المعنى الذي روي محمد بن عمرو روي عنه من المدينين أنه لنقص الديه كان المدينون قد يجعلون في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجزء من قيمته ألف دينار ولكن الديه ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص بعضه بعضا أرايت إذا قتله به وأقاد النفس التي هي جاع البدن كله من الحر بنفس العبد فكيف لا يقصه منه في موضحة إذا كان السكل بالسكل فالبعض بالبعض أولى فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يبعض الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والجرح روح قصاص وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس وهذا من قوله ليس بخبر لازم فيما عرفت وضد القياس فأما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الآخرى بها فلنقص القاتل فإذا كان القاتل ناقصا الحرمة لم يكن النقص يمنع من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وإنما تمنع الزيادة فان قال قائل فأوجدني يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه زعم أن رجلا لو قتل أباه قتل به ولو قتل أمه لم يقتل به لفضل الأبوة على الولد وحرمتها واحدة وزعم أن رجلا لو قتل عبده لم يقتله به ولو قتل عبده قتل به ولو قتل مستأمنا لم يقتل به ولو قتل المستأمن يقتل به

### ﴿الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا عما ان على الكبير نصف الديه في ماله وعلى الصغير نصف الديه على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الديه قال محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايت لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل آخر معه أكان على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول هذا أيضا أرايت لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجلاه فمات من القطعين جميعا يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حذ من حدود الله أرايت لو أن رجلا عقره سبع وشججه رجل موضحة عمدا فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموضحة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

فقال بعض من ذهب  
مذهبه فلما حجة أخرى  
قائنا وماهسي قال ان  
معاوية بن الحكم حكي  
أنه تكلم في الصلاة  
فقال رسول الله ان  
الصلاة لا يصلح فيها شيء  
من كلام بني آدم  
فقلت له فهذا عليك  
والكلام ما روى مثل  
قول ابن مسعود سواء  
والوجه فيه ما ذكرت  
قال فان قلت هو خلافه  
قلت فليس ذلك لك  
ونكلمك عليه فان كان  
أمر معاوية قبل أمر  
ذي الدين فهو منسوخ  
ويلزمك في قولك أن  
يصلح الكلام في الصلاة  
كما يصلح في غيرها وان  
كان أمر معاوية معه أو  
بعده فقد تكلم فيها فيما  
حكيت وهو جاهل بان  
الكلام غير محرم في الصلاة  
ولم يحل أن النبي أمره  
بإعادة الصلاة فهو في  
مثل حديث ذي الدين  
أو أكثر لانه تكلم عامدا  
للكلام في حديثه  
الا أنه حكي أنه تكلم  
وهو جاهل أن الكلام  
لا يكون محرما في الصلاة  
قال هذا في حديثه  
كما ذكرت قلت فهو  
عليك ان كان على  
ما ذكرته وليس لك

في فعله قودولا أرض ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصيبا سرقه واحدة أنه يقطع الرجل ويترك  
الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلا سرق من رجل ألف درهم لأحد هما فاشرك قطع الذي لا شريك  
له ولا يقطع الذي لا شريك أرايتم رجلا وصيبا رفع سيفا بأيديهم ما فضر به رجلا ضربة واحدة فمات من  
تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمدا فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندكم فأيتها العمد  
وأيتها الخطأ أرايتم ان رفع رجلا سيفا فضر به أحد هما متعمدين لذلك في ات من تلك الضربة وهي  
ضربته وضربة صاحبه ولم ينفردا أحد هما بضربة دون صاحبه أيكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا  
أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعيض في شيء من النفس أرايتم رجلا ضرب رجلا فشجه موشحة خطا ثم  
ثني فشجه موشحة عمدا فمات في مكانه من ذلك جميعا ينبغي في قولكم أن تجملوا على عاقلة نصف الدية بالشجة  
الخطا وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن  
تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شجة موشحة فاقصص منه ثم زاد على حقه متعمدا قاتل المقتصص  
منه من ذلك لانه يقتل الذي اقصص بالزيادة التي تعمد ، أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن  
الحسن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فمات منهم مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام  
قال أخبرنا عمر بن عامر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عدو فمات دية (قال الشافعي) اذا قتل  
الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلا وكان القتل منهما جميعا عمدا فلا يجوز عدي والله أعلم لم يقتل  
اثنين بالغين قتل رجلا عمدا ابرجل الآن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن  
ينظر الى القتل فاذا كان عمدا كله لا يحاط له خطأ فاشرك فيه اثنان أو ثلاثة فن كان عليه القود منهم أقيد  
منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لانه  
عمد عنده ولكنه مطروح عنه للصغر والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل  
عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على العفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل  
على الذي لم يعفو عنه فيقتله فأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل  
فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بازالة الولي قيل له أفرأيت ان أزاله الولي عنه أزال عن غيره  
فان قال لا قيل وفعلهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما ما حكم نفسه لاحكم غيره فان  
قال نعم قيل فاذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف اذا قتل الرجلان الرجل عمدا أو أحد القاتلين  
من عليه القود والآخر من لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه  
مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان  
الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما حكمت بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل  
في الرجل المستأمن يقاتله مسلم ومستأمن اذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم  
حصته من الدية أرايت أبا رجل ورجلا أجنبيا قتل رجلا لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية  
اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعا وتجعل عليه الدية في ماله لا على  
عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعتوه فتزعم أن عمدا ولتلك خطأ وأن عمدا  
على عاقلته ما في الحجية أن تجمع بين ما فرق بينه فان زعم أن عد الصبي والمعتوه خطأ تعقله عاقلته  
وعمد الأب يقتل ابنته معه غيره أو لبس معه غيره عديز ول عنه القود لمعني فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون  
عاقلته وكذلك عمدا المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب  
والمستأمن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأما ما أدخل  
على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجله

تقول قلت أقول أنه  
مثل حديث ابن مسعود  
غير مخالف حديث ذي  
السدين فقال فأنكم  
خالفتم حين فرعتم  
حديث ذي السدين  
قلت خالفناه في الأصل  
قال لا ولكن في الفرع  
قلت فأنتم خالفتم في  
نصه ومن خالف النص  
عنه أسوأ حالا ممن  
ضعف نظره فأخطأ  
التفريع قال نعم وكل  
غير معذور (قال  
الشافعي) فقلت له  
فأنتم خالفتم أصله  
وفرعوه ولم تخالف نحن  
من أصله ولا من فرعه  
حرثوا واحدا فعليك  
ما عليك في خلافه وفيما  
قلت من أننا خالفنا منه ما لم  
نخالفه قال فأسألك حتى  
أعلم أنا خالفته أم لا قلت  
فسل قال ما تقول في امام  
انصرف من اثنتين فقال  
له بعض من صلى معه  
قد انصرف من اثنتين  
فسأل آخرين فقالوا  
صدق قلت أما المأموم  
الذي أخبره والذين  
شهدوا أنه صدق وهم  
على ذكر من أنه لم يقض  
صلاته فصلاتهم فاسدة  
قال فأنتم تروى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى  
وتقول قد قضى معه  
من حضر وإن لم تذكره

فيموت هذا لاقصاص فيه لانه مات من جنابة بحق وجناية باطل ولانه لو مات من قطع اليد لم يكن له دية لان  
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان لا باحة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير  
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضربه السبع بفخرحه وضربه آخر لم يكن عليه  
قود من قبل أن جنابة السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جنابة المجنون والصبي فتأبته عليهما ان لم تكن بقود  
فبعقل وإذا كانت جنابتهما غير لغو والنفس مقتولة وتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد إذا قتله عدا  
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل  
القتل كان عدا فإذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن  
تزعم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما  
أجعل خطأ قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أموالهما لم تحذف فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في  
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وأنت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستأمن يقتل المستأمن  
معه مسلم والله أعلم

(في عقل المرأة) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع  
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم  
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل  
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموضعها كوضعها ومنقلتها كمنقلته  
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن  
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي  
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في  
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب  
رضي الله تعالى عنهما أنهم قالوا لعقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجتمع عمر  
وعلي على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة إذا قطعت  
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشر دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة  
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة عشر الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية  
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به  
أحد فيما نرى أن نفس المرأة إذا كان فهم من الدية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون  
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن  
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها  
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على  
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما  
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا أحسب أحدا يخطئ بمثله الا اتباعا لما لا يجوز خلافه  
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أحبابه  
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمل الرأي فان قال قائل فقديروى عن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت أن يكونا قالا من جهة الرأي  
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون فله علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالا إذا كانت النفس على



في الحديث قلت أجل

قال فقد خالفته قلت

لا ولكن حال إيماننا

مفارقة حال رسول الله

قال فأين افتراق حالهما

في الصلاة والامامة قال

فقلت له ان الله كان

ينزل فرائضه على رسوله

فرضا بعد فرض فيفرض

عليه ما لم يكن فرضه

عليه ويخفف عنه بعض

فرضه قال أجل قلت

ولانشك نحن ولا أنت

ولامسلم أن رسول الله لم

ينصرف الا وهو يرى

أن قدأ كمل الصلاة

قال أجل قلت فلما فعل

لم يرد ذواليدنين أقصرت

الصلاة بمحدث من الله

أم نسي النبي وكان ذلك

بينافي مسئلته اذ قال

أقصرت الصلاة أم

نسيت قال أجل قلت

ولم يقبل النبي من ذي

الدين اذ سأل غيره قال

أجل قلت ولما سأل

غيره احتمل أن يكون

سأل من لم يسمع كلامه

ف يكون مثله واحتمل

أن يكون سأل من سمع

كلامه ولم يسمع النبي رد

عليه فلما لم يسمع النبي

رد عليه كان في معنى ذي

الدين من أنه لم يستدل

النبي بقوله ولم يرد

أقصرت الصلاة أم

نسي النبي فأجابته ومعناه

معني ذي الدين من أن

نصف عقل نفسه واليد كان كذلك مادونهما ولا يكون فيما قال سعيد السنة اذا كانت تخالف القياس والعقل الا عن علم اتباع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وثقت عنه وأسأل الله تعالى الخيرة من قبل أن نقد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاداً بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم فالقياس أولى فافها على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشيوة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والله تعالى أعلم

### (باب في الجنين)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنيناً ميتاً ان كان غلاماً ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة الذكرو والانثى شيئاً واحداً وانما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبداً أو أمة فقد رد ذلك بخمسين ديناراً والخمسون من دية الرجل نصف عشر ديتيه ومن دية المرأة عشر ديتها وينبغي أن يكون ذلك أيضاً من قيمة الجنين لو كان حياً ليس من قيمه أمه أرايتم لو ألفت الجنين حيا فأتكم كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك قالوا بلى قيل لهم فما تقولون ان كانت قيمته عشرين ديناراً فغرم قاتله عشرين ديناراً ثم ألفت آخر ميتاً أليس يغرم في قولكم عشر عن أمه وأمه جارية تساوي جسمائة ديناراً قالوا بلى يغرم عشر قيمتها وهو خمسون ديناراً قيل لهم فيكون القاتل غرم في الذي ألقته حياً أقل من الذي غرم فيه ميتاً وانما ينبغي أن يغرم أكثر في الذي ألقته حياً لأنه يغرم في الجنين الحرام اذا ألقته حيا فأتكم كاملة واذا ألقته ميتاً غرم غرة وانما ينبغي أن يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة فيغرم في الميت أقل مما يغرم في الحي وقد غرمتموه أنتم في جنين الأمة اذا ألقته ميتاً أكثر مما غرمتموه في جنين الأمة اذا كان حياً فأتكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضرب الرجل بطن الأمة فألقت جنيناً حياً ثم مات في الجنين قيمة نفسه فاذا ألقته ميتاً ففيه عشر قيمة أمه لأنه لم تعرف فيه حياه فانما حكمه حكم أمه اذ لم يكن حراً في بطنها وهكذا قال ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفتي الحجازيين وأهل الآثار نخالفنا محمد ابن الحسن وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى في جنين الأمة فقالا فيه اذا خرج حياً كما قلنا وقالوا فيه اذا خرج ميتاً فان كان غلاماً ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية (قال الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب مذهبه بما سأحيى ان شاء الله تعالى وان كنت لعل لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه فقال من أين قلت هذا قلت أما ناصف عن سعيد بن المسيب والحسن وابراهيم قال ليس يلزمي قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلطت بقول الواحد منهم وقلت قلته قياساً على السنة قال اننا نزع أن قولنا هو القياس على السنة والمعقول قلت فان شئت فاسأل وان شئت سألتك قال سل فقلت أليس الأصل جنين الحرة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة بغرة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر أو أنثى فكان الجنين هو الحمل قلنا فلما كان الجنين واحداً فاسواء كان ذكر أو أنثى قال بلى قلت هكذا قلنا فمعتنايين جنينها فجعلنا في كل واحد منهما جسماً من الابل وخمسين ديناراً اذا لم تكن غرة قلت أفرأيت لو خرج جاحين فأتا قال في الغلام مائة من الابل وفي الجارية خمسون قلنا وسواء كانا ابني أم ولد من سيدها فقيمة أمهما عشر ودينار أو كانا ابني حرة لا يلتفت الى أمهما قال نعم انما حكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكرو منهن مائة من الابل وفي الانثى خمسون قلت ثم سويت بينهما اذ لم يكن فيهما حياة أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم

أنفسهما قال فلا أعطيك ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فإذا لم تعط هذا فكيف  
فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال اتبعا قلت في الجنينين من الحرمة دلالة من خبر بأن  
حكمهما حكم أنفسهما أم إنما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل  
قلنا أفيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم  
قلنا فإذا كانا يحتملان معاً فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن  
حكمهما يتفرق وإذا كان يحتمل فرغت أن كل قولين أبداً احتملا فأولاهما بأهل العلم أن يصير واليه  
أولاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولنا خلافاً قلنا وكيف قلنا بما وصفنا من أن  
إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرمة لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يجر أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو  
جنين الأمة في الذكر والأنثى ومن قبل أن يأتى وإياك زعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم  
أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواءاً ومختلفة كان  
فيهما قيمتهما ما كانت وإن ميتين كان في الدكر منهما نصف عشر قيمته لو كان حياً وفي الأنثى عشر قيمتها  
لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك تسكت القياس فقلبت  
قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت  
بين الذكر والأنثى في جنين الحرمة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا يحكم فيه حكم أمه إذا كان مثل أمه  
عتيقاً بعقبتها ورفيقاً برفقها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا الانكسار والقياس كما  
وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل  
عليكم في قولكم أن تكون دية جنين الأمة ميتاً أكثر من دية حية في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا  
من هذا شيء من قبل أن نأمر أن الدية إنما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر  
منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلاً وجني على أطراف  
رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فإن جني هذا الجنية التي فيها عشر ديات  
ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك إذا زعمت أنه إذا زاد في الجنية الموت نقصت جنايته منه  
تسع ديات قال إنما يدخل هذا على من قبل أني أجعل البدن كله تبعاً للنفس قلنا فكيف تجعله تبعاً للنفس  
وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جاز لك هذا الذي رددت أصبح منه أنهم زعموا لك أن جنين الأمة  
لم يكن له حكم قط إنما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا قط

### (باب الجروح في الحسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا  
وأيهما قطعت كان فمها نصف الدية وقال أهل المدينة فهما الدية جميعاً فإن قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية  
قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في الأصبع الخنصر والإبهام قريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن  
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والإبهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال  
محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان  
ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في السرر فقال ابن عباس فيه نجس من الإبل فردني مروان  
إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها

الآثرى أن النبي لما  
أخبروه فقبل قولهم لم  
يتكلم ولم يتكلموا حتى  
بنوا على صلاتهم  
قال فلما قبض الله  
رسوله تناهت فرائضه  
فلا يزداد فيها ولا ينقص  
منها أبداً قال نعم فقلت  
هذا فرق بيننا وبينه  
فقال من حضره هذا  
فرق بين لا يرد عالم لبيانه  
ووضوحه فقال فإن  
من أصحابكم من قال  
ما تكلم به الرجل في أمر  
الصلاة لم يفسد صلاته  
قال فقلت له إنما الحجة  
علينا ما قلنا لا ما قال  
غيرنا (قال الشافعي)  
وقال قد كنت غير واحد  
من أصحابك فما احتج  
بهذا ولقد قال العمل  
على هذا فقلت له قد  
أعلمت أن العمل ليس له  
معنى ولا حجة لك علينا  
بقول غيرنا قال أجل  
قلت فدع ما لا حجة لك  
فيه وقلت له قد أخطأت  
في خلافك حديث ذي  
الدين مع ثبوته وظلمت  
نفسك بأنك زعمت أن  
ومن قال به نحل الكلام  
والجماع والغناء في  
الصلاة وما أحلنا ولا هم  
من هذا شيئاً وقد  
زعمت أن المصلي إذا سلم  
قبل أن يكمل الصلاة وهو  
ذاكر أنه لم يكملها فسدت

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي) الشفتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا بلغني أن مالكا يقول وهو الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة لم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده بالرواية أن يروى عنه ما لا يقول ويرى عن غيره من أهل المدينة ما قد تركه مالك عليه إلا أن ينصه فيسمى من قال ذلك فأما أن يغالط به فليس ذلك له أسمع إذا سمى واحدا من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم الفقهاء اختلفوا فيه فان قال وما ذلك قيل فضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر والأصابع مختلفة الجال والمنفعة فلما رأينا ما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء اختلفوا في أن في اليسرى من اليدين ما في اليمنى واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون عنى بها اليمنى وكان للناس أن يفتلوا بين اليدين أن يفتلوا في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى أن يفتلوا في اليمنى أكثر من نجسين فلما رأينا ما ذهب الفقهاء على التسوية بينهما وأما ذهبوا الى الأسماء والسلامة فإذا جع العضوان أكثر الأسماء والسلامة كانا سواء وهكذا في العينين والاسنان سواء والنتية أنفع من الرابعة وهم سواء في العقل

### (باب في الأعور يفتأ عين الصبح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفتأ عين الصبح وفق العجيبة من عينيه ان كان عمدا فالصحيح القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقلة نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور يفتأ عين الصبح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار وانما عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة في عين الأعور العجيبة إذا فقت ان كان عمدا ففها القود وان كان خطأ فعلى عاقلة التي فقاها نصف الدية وهي عين الصبح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور إذا فقت الدية كاملة وقال محمد بن الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصبح هذا عقل أوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية فان فقت عين رجل فغرم الفاق نصف الدية ثم ان رجلا آخر عمدا على العين الأخرى ففقاها خطأ لم يجب على الفاق الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه دية ونصفا وانما أوجب فهم دية في الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك ببقاء الأولى ولا تزداد إذا داهما في عقلها على الذي أوجب الله عز وجل شيئا بقاء الأخرى ينبغي لمن قال هذا في العينين أن يقول ذلك في اليدين وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد شيئا لعققت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفتأ عين الصبح والصحیح يفتأ عين الأعور كلاهما سواء ان كان الفقه عمدا فالفقوة عينه بالخمار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الابل على العاقلة في سنتين ثلثاها في مضي سنة وثلثها في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل السنة فان قال وأين السنة قلنا اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون وان أصاب الصبح عين الأعور أصاب عينها وعينين فان قال عينا قلنا فاعلمنا جعل رسول الله في العين نجسين فن جعل فيها أكثر من نجسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تابع لها فان قال فيها زيادة قيل نعم موجود في السنة اذا كان في العين نجسون وفي العينين مائة فاذا كانتا إذا فقتا معا كانت فيهما مائة فباللهما اذا فقتا معا يكون في كل

واحدة منهم ما جسون واذا فقت احداها بعد ذهاب الاخرى كانت فيها مائة اذ تفرق الحناية في عقلها او خالف تفرق الحناية بينهما او رايت لو ان رجلا قطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية اليس ان جعلنا فيه نجسين فقد جعلناها في جميع ما في بطشه ووافقنا السنة ولم نزد على الحناية غير حنايته وان جعلنا فيها مائة من الابل كنا قد جعلنا عليه ما لم يحسن وخالقنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

### (باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة اذا فقت وفي اليد السلاء اذا قطعت وفي كل نافذة في عضوم الأعضاء انه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم انه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الاخرس وذ كر انخصى حكومة عدل وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة اذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي) وفي ذ كر انخصى الدية وكذلك ذ كر الرجل يقطع أنياه ويبقى ذ كره تاما كما هو فان قال قائل ما الخفة قيل أرايت الذ كر اذا كانت فيه دية أن يجبر لارزم هي فان قال نعم قيل ففي الخبر لا اذرم انه ذ كر غير خصي فان قال لا قيل فلم خالقم الخبر فان قال لانه لا يجب قيل أرايت الصبي يقطع ذ كره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء أو المخلوق خلقا ضعيفا لا يتحرر فان زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها في الأصيل ولا يجمع به وذ كر انخصى يجمع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذ كر نفسه منفعة لا تجري البول والجماع وهما قائمان وجاعه أشد من جاع غير انخصى فاما الولد فشي ليس من الذ كر انما هو غني يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أنه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنيان بعد ففي الذ كر الدية وفي الاثنيان الدية وان قطعت الاثنيان قبل ثم قطع الذ كر ففي الاثنيان الدية وفي الذ كر حكومة عدل فان قالوا فأنما أبطلنا الدية في الذ كر اذا ذهب الاثنيان لان أداته التي يجب بها الاثنيان فهل في الاثنيان منفعة أو جبال غير أنهما أداة للذ كر فان قالوا لا قيل لهم أرايت الذ كر اذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل الى فرج امرأه فنجعل به لم زعمتم أن في الاثنيان الدية اذا الاثنيان اذا كانتا أداة الذ كر أو لى أن لا يكون فيهما دية لانه لا منفعة فيهما ولا جبال الا أن تكونا أداة للذ كر وقد ذهب الذ كر والذ كره منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداء وأبتموها في الاثنيان اللتين لا منفعة فيهما وانما هما أداء لغبرهما وقد بطلتا بأن ذهب الشيء الذي هما أداء له والذ كر لا يبطل بذهاب أداته لانه يجمع به وتناول منه فان قالوا فأنما جعلناها على الاسماء والاثنيان فائتمان قيل فهكذا الذ كر قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في النسوية بين الأصابع والشفقتين والعينين وكل ما لزمه الاسم ولم نلنفت الى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تقفوا في الذ كر وهكذا قلنا وأنتم البسد البني الباطشة الكاتبة الرفيقة كالبسد اليسرى الضعيفة التي لا تبش ولا تكذب فاما العين القائمة فان مالكا أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما تذهبون اليه زعمتم أن لا تخالفوا الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة اذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم زيد بن ثابت اذ لم نعلم أحدا خالفه فاذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهاد فيها فرأى الاجتهاد فيها قدر نجسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه بما قلنا كل نافذة في عضو فلا أعلم أحدا قال هذا أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فان قال قائل فالخفة في أن جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بخمس من الابل وكان

وبعده ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل أهل بئر معونة وبعده ولم يحفظ عنه أحد تركه ، حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسليمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف (قال الشافعي) فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فأنه أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة فانه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تعني ثلاث صلوات دون المغرب وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ انما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فيباح أن يقنت وأن



يدع لأن رسول الله لم  
يقنت في غير الصبح  
قبل قتل أهل بئر معونة  
ولم يقنت بعد قتل أهل  
بئر معونة في غير الصبح  
فدل على أن ذلك دعاء  
مباح كاللحاح في  
الصلوة لا ناسخ ولا  
منسوخ

﴿باب الطبيب للأحرام﴾

.. حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن عبد  
الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة قالت  
طابت رسول الله  
لأحرامه قبل أن يحرم  
ولعله قبل أن يطوف  
بالبيت . أخبرنا  
سفيان عن عبد الرحمن  
ابن القاسم عن أبيه  
قال سمعت عائشة  
وبسطت يديها تقول  
أنا طابت رسول الله  
بيدي هاتين لأحرامه  
حين أحرم والله قبل أن  
يطوف بالبيت أخبرنا  
سفيان عن عثمان بن  
عروة قال سمعت أبي  
يقول سمعت عائشة  
تقول طابت رسول الله  
لحرمه ولعله فقلت لها  
بأي الطبيب فقالت  
بأبي الطبيب . أخبرنا  
سفيان عن الزهري  
عن عروة عن عائشة  
قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه عن لقبت أن الموضحة إنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله  
لأنه إذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس إذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في  
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأن في الضلع إذا كسر بعير وذلك أني أقضي  
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموما بعشر من الأبل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بخمس من الأبل فان زعم أن الموضحة في البدن داخلة في الموضحة التي قضى فيها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاسم يجمعها دخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا قاس الموضحة في الجسد أو يخالف القياس فيقول قولنا لا يجعل في الموضحة في الضلع جسما من  
الأبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الأبعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »  
حفظني عن الشافعي أن في كل ما دون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

﴿باب دية الأضراس﴾

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نجس من الأبل مقدم الفم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة  
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيدا قال  
لو كنت أنا لخلعت في الأضراس بعيرين بعيرين فملاك الدية سواء . أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن  
حماد عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفم ومؤخره سواء . أخبرنا مالك بن أنس عن  
داود بن الحصين أن أبان غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في  
الضرس فقال ابن عباس إن فيه جسما من الأبل قال فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفجعل مقدم الفم  
مثل الأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء . أخبرنا أبو حنيفة عن  
حماد عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية . وأخبرنا سفيان بن عامر  
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس  
نجس والأضراس أسنان فان قال قائل ما الحجة فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن  
نجس من الأبل فكانت الضرس سنا في فم لا تخرج من اسم السن فان قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل  
وكذلك الثنتان عيزان من الرباعيتين والرباعيتان عيزان من الثنتين فان كنت إنما تفرق بينهما بالتمييز  
فاجعل أي هذا شئت سنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فان قال لا هي عظام بأدية الجمال والمنفعة مجمعة  
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع مجمعة في كف متباينة الاسماء من إبهام ومصبغة  
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جماع الأصابع مع تباين منفعتها والضرس أنفع في الماء كقول  
من الثنتين والثنتان أنفع في المسالك اللسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه  
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روى عن ابن عباس ولو ذهب غيره إلى أن  
عمر بن الخطاب هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس أو عليه به بتقليد عمر حجة

﴿باب جراح العبد﴾

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يدا ورجل أو عين أو موضحة أو منقلة أو مأمومة  
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة  
ومأسوى ذلك ففي موضحة أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجائفة  
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمه وفي منقلته

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا بأخنيقة في هذه الخصال الأربع وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن يتصكروا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال أرايت لو أن أهل البصرة قالوا فكن زيد خصلتين آخرين وقال أهل الشام نازيد ثلاث خصال أخر ما الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس ولا يتصكروا فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأثر فننقادله وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم جأؤنا به فيما سمعنا من آثارهم فإذا لم يكن هذا فينبغي الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئا واحدا فيكون في ذلك كله من هذا الخصال وأغريها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فانقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كمان نقول ذلك في المتاع أرايت اذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغ ما بلغ فلم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك قلت قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وأن جراحها بقدر ديتها كجراح الرجل في قدر ديته وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد ثمنه مخبر الم يكن يجوز أن يقال في جراحه ألا هكذا لا نام نبط الجراح باختلاف الديات قال فهل يجامع البعير والمتاع في رقبته بئنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الحري يجامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهما ولم قسمته على الحر دون الدابة قلنا بما لا تخالفنا فيه مما يدل عليه كتاب الله فضي الله في النفس تقتل خطا بدية مسلمة إلى أهل المقتول وتحري رقبته وقضى بمثل ذلك في المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذي رقبته والدينان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت في المرأة والرجل رقبته وديتها مختلفتان فان زعمت أن العبد اذا قتل كان على قاتله رقبته مؤمنة بعنقها فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة معها أورايت لو لم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجهها هذا وعميانة فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد اذا قتل العبد كان بينهما قصاص واذا جرحه كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وأن عليه القرائض من الصوم والصلاة والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالمين اذا كان آدميا أن يعقوبوه على الآدميين ولا يعقوبوه على البهائم ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخرا أصل فيه شبه الذي لا أصل فيه أحد الاصلين في معنيين والآخرة في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحجة على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الجراح ويلزمهم أكثر منه لأنهم يقصون العبد من الحر في النفس أما من قال من أصحابنا مومنته وممقلته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا لا معنى لقوله ولقد خرج في نفسه من جميع آقاويل بني آدم من القياس والمعقول وأنه ليلزمه ما قال محمد وأكثر منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه وروى عن غيره ولا تراه أراد الا المدينين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه فخرج من قول المتفقين والمختلفين

سفيان عن عطاء بن السائب عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت رأيت وبيص الطيب في مفارق رسول الله بعد ثلاث \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرنا عطاء عن صفوان ابن يعلى عن أبيه قال كنا عند رسول الله بالجرانة قائما رجلا وعليه مقطعة يعني جبة وهو مضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله اني أحرمت بالعمرة وهذه على فقال له رسول الله ما كنت صانعا في حمل فاصنع في عمرتك \* أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال نهى رسول الله أن يتزعر الرجل (قال الشافعي) وهذا كله ناخذ فترى جائر الرجل والمرأة أن تطيبا بالغالية وغيرها مما يبيح ربحه بعد الاحرام اذا كان تطيب به قبل الاحرام وورى اذ رمى الجرة وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ونهى الرجل حلالا بكل حال أن يتزعر غير ونأمره اذا تزعر غير محرم أن يغسل الزعفران

(باب القصاص بين المالكين)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المالكين فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المالكين كهيئته بين الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبد متعمدا فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى عن المقتول وان شاء أسلم عبده فاذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمد او جب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عبدان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل أله أن يأخذ الدية أو أرايت لو أن رجلا حرق قطع يدرجل حر عدا فقال المقتولة به أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع كان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والخروج قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ماسى الله في الخطا من الدية المسلمة الى أهله فن حكم بغير هذا فهو مذع فعليه البيعة في نفس العبد وغير ذلك فن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني الى لعلمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء الولي أو القصاص ان شاء فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني الى قوله لعلمكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التأويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فن عني له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف أن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شيء يتبعه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقال ولكم في القصاص حياة أن يمتنع بهامن القتل فلم يكن المال (٣) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شيها بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه . أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قاتل فأهله بين خيرتين ان أحبوا فلهن العقل وان أحبوا فلهن القود . أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

عنه وكذلك تأمره اذا

ترعفر قبل أن يحرم

ثم أحرم وبه أثر الزعفران

أن يغسل الزعفران

نفسه للاحرام

وانما قلنا هذا لان

الدلالة عن رسول الله

تشبه أن يكون لم يأمره

بغسل الصفرة الا أنه

نهى أن يتزعفر الرجل

وأن رسول الله أمر غير

محرم أن يغسل الصفرة

عنه ولم يأمره لكرهية

الطيب للحرمان اذا كان

التطيب وهو حلال لانه

تطيب حلالا بما بقي

عليه ريحه محرما (قال

الشافعي) وتأمر المحرم

اذا هو حلق أن يتطيب

كما تأمره أن يلبس على

معنى ان شاء اباحته

لا احبا عليه ونبيح

له الصندان تخرج من

الحرم

(باب الخلاف في تطيب

الحرم للاحرام)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي نخالفنا

بعض أهل ناحيتنا في

الطيب قبل الاحرام

وبعد الرمي والحلاق

وقبل طواف الزيارة

فقال لا يتطيب بما بقي

ريحه عليه ولا بأس أن

يدهن قبل الاحرام بما

لا يبقى ريحه عليه وان بقي

لنمته في رأسه ولمنحه

وأذاه الشعث قال

وكان الذي ذكر واحتج به  
أن عمر بن الخطاب أمر  
معاوية وأحرم معه  
فوجد منه رجحا طيبا  
فأمره أن يغسل الطيب  
وأنه قال من رجم الحجرة  
وحلق فقد حل له ما حرم  
الله عليه إلا النساء  
والطبيب (قال الشافعي)  
وسالم بن عبد الله أفقه  
وأحد مذهبا من قائل  
هذا القول ، أخبرنا  
سفيان عن عمرو بن  
دينار عن سالم بن عبد الله  
وربما قال عن أبيه وربما  
لم يقله قال قال عمر إذا  
رجمت الحجرة ونجحت  
وحلقت فقد حل لك  
كل شيء حرم عليكم إلا  
النساء والطيب قال سالم  
وقالت عائشة أنا طيب  
رسول الله لا حرامه قبل  
أن يحرم ولعله بعد أن  
رجم الحجرة وقبل أن يزور  
قال سالم وسنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أحق أن تتبع (قال  
الشافعي) ما دريت  
إلى أي شيء ذهب من  
خالفنا في تطيب المحرم  
اتهم الرواية عن النبي  
فهى عن النبي أثبت من  
الرواية عن غيره وبها  
عطاء وعروة والقاسم  
وغيرهم عن عائشة وإنما  
تلك الرواية من حديث  
رجلين عن ابن عمر عن  
عمر وإن جاز أن تهم

يدلان دلالته لا إشكال فيها أن لوى الدم أن يقتص أو يعفو القتل أو يأخذ المال أي ذلك شاء أن يفعل فعل  
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيما دون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك الرجل  
في عبده فإذا قتل عبد عبد رجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عنق العبد  
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل متطوعا فليس لسيد العبد إلا ذلك إذا عفا القصاص وإن أبى سيد العبد  
القاتل أن يؤديها لم يجبر عليها ويبيع العبد القاتل فإن كان غنمه أقل من قيمة العبد المقتول أو غنمه فليس لسيد  
العبد المقتول إلا ذلك وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير  
سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفى هذا غنمه ويبقى هذا على ما بقى من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله  
وأحسبه سيختر بعبه كله لأن ذلك أكثر غنمه وكل نفسين أبدأ قتلت أحدهما بالآخر جعلت القصاص  
بينهما فيما دون النفس لأنى إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطر إلى أن  
أقيد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم يخالف هذا ولا خبر فيه يلزم يخالف هذا والكتاب يدل  
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جلة قال النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح  
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له إن كان العبد من  
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجرح والنفس وإن كان غير داخل في هذه الآية  
فاجعل العبد بمنزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه  
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ من عبده ولم يجعلوا ذلك في إلا زار ولا  
فرق بين العبد والآخر فكذلك قال يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة  
وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعا واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى  
ذكر في العمد القصاص وفي الخطأ الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا  
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال  
فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه  
فلا زعمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطل ولا يجعل فيه مالا فإن قال إنما جعل فيه المال إذا لم أستطع فيه  
القود قلنا فن استثنى لك هذا إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطأ وقد يكون الدم بين مائة فيعفو  
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية للباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضا في العمد الذي يستطاع فيه  
القصاص مالا رضىه أو ليا الدم أو لم يرضوه فإن قال وإنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه  
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أو بهما فأما ما قام بالحد فله الحد ولو عفا الآخر  
لم يكن له عفو وزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين  
مال لأنه لم يكن لهم مال وإنما وجب لهم ضربة سيف فلا تحول مالا فإن قال فأنت تقول مثل هذا معي  
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كله  
وذلك لا نثار

### (باب دية أهل الذمة)

\* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه ودية اليهودي والنصراني  
والجوسى مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني  
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية الجوسى ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر  
قال محمد بن الحسن قدرى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال أنا  
أحق من أوفى بدمته ، قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليماني



رواية هؤلاء الرجال مع

كثرهم عن عائشة  
عن النبي جاز ذلك  
في الرواية عن ابن عمر  
عن عمر وليس بشك  
عالم الاخطى أن ماروى  
عن النبي أولى أن يؤخذ  
به وقائل هذا يخالف  
بعض ماروى عن عمر  
ابن الخطاب في هذا عمر  
يسمح ما حرمة الاحرام  
اذا روى وحلق النساء  
والطيب وهو يحرم  
الصيغار جامن الحرم  
وهو مما أباح عمر  
فيخالف عمر لراى نفسه  
ويتبعه ويخالف به ما  
جاء عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مع كثرة خلافه  
عمر لراى نفسه ورأى  
بعض أصحاب النبي قال  
ولم أعلم له مذهبا الا أن  
يكون شبه عليه بحديث  
يعلى بن أمية في أن  
يفعل المحرم أثر الصفرة  
عنه فان قال قائل فهل  
يخالف حديث يعلى  
حديث عائشة قيل لا إنما  
أمره النبي بالغسل فيما  
نرى والله أعلم الصفرة  
عليه واتمته أن  
يتزعر الرجل ولا يجوز  
أن يكون أمر الأعرابي  
أن يفعل الصفرة لا  
لما وصفت لانه لا ينهى  
عمن الطيب في حال  
يتطيب فيها صلى الله  
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا حق من  
أوفى بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول ففهمهم بربعة بن أبي عبد الرحمن وقد قتل أهل المدينة  
إذا قتلته قتل غيلة فما فرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل  
من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول  
إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قالوا في الدية فقول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الدية في  
كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة  
إلى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وإن كان من قوم ينسبك ويقيم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته  
مؤمنة فجعل في كل واحد منهم دية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق  
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد منهم دية مسلمة إلى أهله والأحاديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه  
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر  
وعثمان رضي الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فان الزهري  
كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عما رواه أفقههم إلى قول معاوية \* أخبرنا ابن المبارك عن  
مهر بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذي بكتاب عمر بن عبد العزيز \* أخبرنا قيس بن الربيع  
عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن أبي هاشم عن أبي الخنوب الأسدي قال  
أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر  
بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم هتدوا أو فركوا قال لا ولكن قتله لا يرتد على أخي  
وعوضوني فرفضت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديننا \* أخبرنا أبو حنيفة عن حماد  
عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم \* حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر  
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدفع إلى أولياء المقتول فان  
شأوا فقتلوا وإن شأوا عفو فدفع الرجل إلى ولي المقتول إلى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر  
بعد ذلك أن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فأمر أن عمر أراد أن يرصيه من الدية \* أخبرنا محمد بن يزيد قال  
أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الحذاقي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان  
ابن عفان فأمر بقتله فكلمه الزبير بن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله قال فجعل  
دينه ألف دينار \* أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية  
كل معاهد في عهد ألف دينار \* وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني  
والمجوسي سواء \* أخبرنا خالد بن مطرف عن الشعبي مثله الا أنه لم يذكر المجوسي (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقد خالفنا  
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضري منه ان شاء الله تعالى  
فقال ما محتمل في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين  
ثم سئله رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا أو أين ما فرق الله به بين المؤمنين  
والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فالأصل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا قيل له يحضر  
المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطي نحن وأنت المؤمن السهم ونعصه الكافر وإن كان أعظم غناء منه  
ونأخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله  
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العبودية

بغسل الصخرة لأنها طيب كان أمره بيا بغسل الصخرة عام الجعنة وهي سنة ثمان وكان تطيبه في حجة الاسلام وهي سنة عشر فكان تطيبه لأحرامه وحلله ناسخا لأمره الأعرابي بغسل الصخرة والذي خالفنا روى أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نروى عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب للأحرام والحل وزويه عن غيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل ثم يصبح جنباً إن صومه تام لأن الجماع كان وهو مباحه والتطيب كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لاشك وقبل أن يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله ولو كان يتطير إليه بعد الأحرام إذا كان الطيب قبيله كان ترك قوله لأمره بالدهن الذي لا يبقى طيبه وإن بقي الدهن عليه لأنه لا يجيز له أن يتسدى دهن رأسه وحيته بدهن غير طيب وهو محرم ولا أعلمه استقام على أصل ذهب إليه في هذا القول

(باب ما يأكل المحرم من الصيد)

للمسلمين صنفاً متى قدر عليهم تعبدوا وتؤخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم إلا أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاعطاء الجزية إذا لم يرضوا بها فهو صنف من العبودية فلا يجوز أن يكون من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال إلا أن يؤدي جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض حالاته كقوله للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهم بهذا وبأن أكرم على المسلمين فأحل لهم حرار نساء أهل الكتاب وحرم المؤمنات على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ابن فمادون هذا الفرقاً ولكن ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر قال هذا امرسل قلت نعم وقد يصله غيرهم من أهل المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله تعالى عنه فقلت هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبداً فها في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غيراً نأولناه وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده فذهبنا إلى أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لأن دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فيقتل من قتله به فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فإمعناه قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم إن كان قال ولا ذوعهد في عهده فإمعناه قال لا يقتل ذوعهد في عهده تعليل الناس اذ سقط القودين المؤمنين والكافرين أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا قلنا الواحتملة كان هذا أولى به لأنه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لأن ذوى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا ولنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأملت فيه مثل ما تأملت في الحديث الآخر قال لا ولكنهم على الكافرين من كانوا من أهل العهد وأغيرهم لأن اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجد بداً إذا كان هذا أصواباً عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فترد هذا فنقول يرث الكافر المسلم إذا كان من أهل العهد ولا يرثه إذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعض حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا لم لأن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غيره قلنا فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأملت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية ورتاسملاً من كافر ثم تركت الذي رويت نصاعنهما وقلت لأحجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة مثلاً لأحجة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتى بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يرضى قوله قال فليس بهذا وحده قلته ولنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب إليه لأنك إذا (١) لم تقبل المسلم من الحرب للعلة التي ذكرت فقد لا تقبله وله عهد قال وأين قات المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام الدم والمال فلو لم يلزمك حجة الإله الزمتك قال ويقال لهذا معاهد فلنا معاهد الإمان وهذا مؤمن قال فبدل على هذا بكتاب أو سنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله إلى قوله أنكم غير معجزى الله فجعل لهم عهداً إلى مدة ولم يكونوا أمناء بجزية كانوا أمناء بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه به أن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مده قال ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبدي فلنا فقد أوجدنا لك العهد إلى مدة في كتاب الله عز وجل سنة

(١) لعله لم تقبل الحربى من المسلم تأمل

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم جارا

وحشيا وهو بالأبواء أو

بوذان فردده عليه رسول

الله قال فلما رأى رسول

الله مافي وجهي قال

انا لم زده عليك الا انا

حرم \* أخبرنا مسلم

وسعيد عن ابن جريج

\* قال وأخبرنا مالك عن

أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله التيمي عن نافع

مولى أبي قتادة عن أبي

قتادة الانصاري أنه كان

مع النبي صلى الله عليه

وسلم حتى اذا كان ببعض

طريق مكة تخلف مع

أصحابه محرمين وهو

غير محرم فرأى جارا

وحشيا فاستوى على

فرسه فسأل أصحابه

أن يناولوه سوطه فأبوا

فسألهم رحمه فأبوا فأخذ

رحمه فشده على الحمار

فقتله فأكل منه بعض

أصحاب النبي وأبي

بعضهم فلما أدركوا النبي

سأله عن ذلك فقال انما

هي طعنة أطمعكموها

الله \* أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وان أحد من المشركين استجاركم فأجره حتى يسمع كلام الله ثم  
أبلغه ما منه فجعل له العهد الى سماع كلام الله وبلوغه آمنه والعهد الذي وصفت على الأبد انما هو الى  
مدة الى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فاذا نزع عنها كان محارب لجلال الدم والمال فأقذت المعاهد الذي  
العهد فيه الى المشرك ولم تقدر المعاهد الذي عقده العهد الى مدة بعلم ثم هما جميعا في الخالين ممنوعا الدم والمال  
عند المعاهدين أفرأيت لو قال لك قاتل أقمس المعاهد الى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن  
حكم الاسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيم المعاهد المقيم بسلام الاسلام لانه عالم أن لا يقتل مسلم به فقدر في  
العهد على ما لم يرضه عليه ذلك الا يكون أحسن حجة منك قال فان قدر وينا من حديث ابن السيلمان أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافر قلت أفرأيت لو كنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن عن  
رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنأ أن نثبت الذي ثبتناه وقد  
عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلا فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن  
السيلمان منقطع وحديث ابن السيلمان خطأ وان ما رواه ابن السيلمان فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا  
كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسولا فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتا كنت أنت قد خالفت  
الحديثين معا حديث ابن السيلمان (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح برمان وخطبة  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخا قال فلم تقبل به  
وتقول هو منسوخ وقلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر أطول بلا  
وأنت انما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم  
ولم يزد النبي صلى الله عليه وسلم عمرا على أن قال قتل رجلين لهما مني عهد لا دينهما قال فأنما قلت هذا مع  
ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلا من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك  
لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يسكون في أحد مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حالك أن تكون احتججت بغير حجة أأرأيت لو لم يكن فيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه الا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه الاعن  
علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي رجع اليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعا  
أولى أن تصير اليه قال فلهذا أراد أن يرضيه بالدية قلنا فلهذا أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا  
في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقدر ويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل  
نصرايانا كان القاتل قتالا فقتلوه وان كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقدر وينا فان شئت فقل هو  
ثابت ولا تنازع فيه قال فان قتله قلت فاتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فنقسم على احتجاج  
بما عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذه أحاديث منقطعات أو ضعاف أو  
تجمع الانقطاع والضعف جميعا قال فقدر وينا فيه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أمر بمسلم قتل كافرا  
أن يقتل فقام اليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يمتله فقات هذا  
من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدع الاحتجاج به وان كان ثابتا فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقل  
به حتى نعلم أنك قد اتبعت على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليهم فهذا عثمان في اناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتع  
أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفتم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجح الرجوع أولى به قال فقدر وينا  
عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دية مسلم تامه حتى جعل  
معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقم قبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعن أبي بكر

ابن يسار عن أبي قتادة  
في الجار الوحشي مثل  
حديث أبي النصر إلا  
أن في حديث زيد أن  
رسول الله قال هل معكم  
من لمحشي شئ (قال  
الشافعي) وليس يخالف  
والله أعلم حديث  
الصعب بن جثامة  
حديث طلحة بن عبيد  
الله وأبي قتادة عن النبي  
وكذلك لا يخالفهما  
حديث جابر بن عبد  
الله وبيان أنهم ليست  
بمختلفة في حديث  
جابر أخبرنا إبراهيم بن  
محمد عن عمرو بن أبي  
عمرو مولى المطلب عن  
المطلب عن جابر أن  
رسول الله قال لحم  
الصبيد لكم في الأحرام  
حلال ما لم تصدوه أو  
يصاد لكم \* أخبرنا  
من سمع سليمان بن  
بلال يحدث عن عمرو بن  
أبي عمرو بهذا الإسناد  
عن النبي هكذا، حدثنا  
الربيع أخبرنا الشافعي  
أخبرنا عبد العزيز بن  
محمد عن عمرو بن أبي  
عمرو عن رجل من بني  
سليمة عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
هكذا (قال الشافعي)  
وابن أبي يحيى أحفظ  
من عبد العزيز وسليمان  
مع ابن أبي يحيى (قال

أوعن عمرو عن عثمان ففتح عليه بمرسله قال ما يقبل المرسل من أحدوان الزهري لقبى المرسل قلنا  
واذا أبيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلًا وكان الزهري قبى المرسل عندك أليس قدر دنته من وجهين  
قال فهل من شئ يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم أن كنت صحته عن الزهري واسكنا لا نعرفه  
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن  
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية المجوسي  
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله  
عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه باربعة آلاف قال فقلنا في قبله قال فخصبنا  
(قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرًا قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا إنه ليزعم أنه قد حفظ عنه  
ثم تزعمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فهذا قلت قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك  
نصف دية المسلم قلت روي نافع عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وديته  
نصف دية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من ينبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم  
شئ روي عنه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فان من يختلف فيه أن الله عز  
وجل قال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنًا إلا خطأ ومن قتل مؤمنًا خطأ فخير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى  
أهله وقال فإن كان من قوم ينيكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ويحري رقبته مؤمنة فلما سويت وسوينا  
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهما في الدية قلنا الرقبة معروفة فيهما  
والدية جلة لادلالة على عدها في تزيل الوحي فأنما قبلت الدلالة على عدها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بأمر الله عز وجل بطاعته أو عن بعده إذا لم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية قلنا في سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم مائة من الأبل وعن عمر من الذهب والورق فقلنا نحن وأنت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم الأبل وعن عمر الذهب والورق إذا لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شئ قال نعم  
قلنا فهكذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمر عدد دية غيره ممن خالف الإسلام إذا  
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ نعرفه أرايت إذا عشت إلى أن كلتيمها اسم دية في فرض الله  
من قتل المؤمن الدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لأنها داخله في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على  
من قتلها تحري رقبته مؤمنة ودية مسلمة قلنا فلماذا كرأن المؤمن يكون فيه تحري رقبته ودية هل سوى  
بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا هو أولى بمساواته مع الإسلام والحرية فان مؤمنًا يحتمل مؤمنًا ومؤمنة  
كما يحتمل المؤمن الرجال والنساء (٣) والكافرين الذين ذكرهم مفردا فيه أورايت الرجل يقتل الحنين أليس  
عليه فيه كفارة بعقوبة ودية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن  
ديته نجسوز دينا واهو مسلمة في الرقبة أورايت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحري رقبته لأنه قتل مؤمنًا  
قال بلى قلت فقيه دية أو هي قيمته قال بل هي قيمته وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديات إذا  
لزمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم وأن يعقوبة رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلاهم وأدناهم  
ساويت بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة وأن تلزم  
قاتلهم ما أن يؤدي دية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال  
بعض من يذهب مذهب بعض الناس أن مما قلنا به المؤمن بالكافر والحرب بالعدايتين قلنا فاذ كراحداهما  
فقال احداهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل  
أنه حكم به على أهل التوارة حكم بيننا قال نعم حتى يبين أنه قد نسخنا فلما قال النفس بالنفس لم يجز إلا أن



الشافعي) فان كان

الصعب أهدي الجار  
لنبي صلى الله عليه وسلم  
حيا فليس للحرم ذبح  
جار وحشى حيوان  
كان أهدي له لحا فقد  
يحتمل أن يكون علم أنه  
صيد له فرد عليه ومن  
سنته صلى الله عليه وسلم  
أن لا يحل للحرم ما صيد  
له وهو لا يحتمل إلا أحد  
الوجهين والله أعلم  
ولو لم يعلمه صيده  
كان له رده عليه ولكن  
لا يقول حينئذ إلا أنا  
حرم وبهذا قلنا لا يحتمل  
الإلا الوجهين قبله قال  
وأمر أصحاب أبي قتادة  
أن يأكلوا ما صاده  
رفيقهم بعلمه أنه لم يصد  
لهم ولا بأمرهم فحل لهم  
أكله (قال الشافعي)  
وايضاحه في حديث جابر  
وفي حديث مالك أن  
الصعب أهدي للنبي  
جارا أنبت من حديث  
من حدث أنه أهدي  
له من لحم جاره والله أعلم  
فان عرض في نفس  
امرى من قول الله وحرم  
عليكم صيد البر ما دمتم  
حرما قيل له أن الله جل  
ثناؤه منع المحرم قتل  
الصيد فقال لا تقتلوا  
الصيد وأنتم حرم الآية  
وقال في الآية الأخرى  
أحل لكم صيد البحر  
وطعامه متاعكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر  
من قولك ان هذه الآية عامة فرغمت أن فيها حجة أحكام مفردة وحكاسا ساجا معا فالتفت جميع الاربعة  
الاحكام التي بعد الحكم الاول والحكم (٣) الخامس والسادس جماعة في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل  
يقتل المرأة فرغمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن  
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كله بجرح وجهها ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد  
أنك أخذت به مخالفته في بعض ووافقت في بعض فرغمت أن الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه  
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال اتبع في هذا أثرنا قلنا فتخالف  
الأثر الكتاب قال لا قلنا الكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت  
قال بعض من حضره دعي هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد  
جعلنا لولييه سلطانا فلما يسرف في القتل فقولاه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوما فولييه أن يقتل  
قاتله قيل له فيعاد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم  
قال في من كل هذا يخرج قلت وأذكر مخرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان  
الأب وليا فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرأيت ان كان له ابن بالغ أتخرج الأب من الولاية وتجعل للابن  
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرج به بالقتل من الولاية قال لا قلت فما تقول في ابن عم لرجل قتله وهو  
ولي له ووارثه لم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أفجعل للأبعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين  
وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم  
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجهم من الميراث قال اتبع في الأب الأثر قلنا فالأثر يدل على  
خلاف ما قلت قال فاتبعت فيه الإجماع قلنا فالإجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا فالعبد  
يكون له ابن حر فقتله مولاه أم يخرج القاتل من الولاية ويكون له ابنه أن يقتل مولاه قال لا بالإجماع  
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أن يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالإجماع قلت أف يكون الإجماع  
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالإجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل  
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبده الا من مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن  
بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطؤا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

### (باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموصفة والسن فما فوق ذلك وما كان دون ذلك فهو  
في مال الخاني لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئا من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث  
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن فد جعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الاصبع عشرين ابل وفي السن خمسين ابل وفي الموصفة خمسين ابل في مال الرجل  
أو على عاقلة وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم مجتمع في العينين والأنف  
والأذن ومومة والخائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف  
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل  
ما وجب عليه ليس الامر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموصفة والسن ففعل ذلك  
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الخاني في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين  
التي ضربت احدهما بطن الأخرى فألقت جنينا ميتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

صيد البحر وأن يأكلوه  
 ان لم يصيدوه وأن يكون  
 ذلك طعامه ثم يختلف  
 الناس في أن للمحرم  
 أن يصيد صيد البحر  
 ويأكل طعامه وقال  
 في سياتها وحرم عليكم  
 صيد البر ما دمتم حرما  
 فاحتمل أن لا تقتلوا صيد  
 البر ما دمتم حرما وأشبه  
 ذلك ظاهر القرآن والله  
 أعلم ثم دلت السنة على  
 أن يحرم الله صيد البر  
 في حالين أن يقتله رجل  
 وأمر في ذلك الموضع  
 بأن يفديه وأن لا يأكله  
 إذا أمر بصيده فكان  
 أولى المعاني بكتاب الله  
 ما دلت عليه سنة رسول  
 الله وأولى المعاني بآثار  
 لا تكون الاحاديث  
 مختلفة لان علينا في ذلك  
 تصديق خبر أهل  
 الصدوق ما أمكن  
 تصديقه وخاص السنة  
 انما هو خبر خاصة لاعامة

### باب خطبة الرجل على خطبة أخيه

• حدثنا الربيع قال  
 أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن  
 عمر أن رسول الله قال  
 لا يخاطب أحدكم على  
 خطبة أخيه • أخبرنا  
 مالك عن أبي الزناد عن  
 الأعرابي عن أهريرة

على العاقلة فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك  
 يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان فالجنيين قضى به رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الجنيين بغرة فعديل ذلك بخمسين دينار ليس فيه  
 اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على العاقلة فهذا بين لك ما قبله مما اختلف القوم فيه • أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن  
 ابراهيم النخعي قال تعقل العاقلة الخطأ كله الا ما كان دون الموضحة والسنة مما ليس فيه أرش معلوم • أخبرنا  
 محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيئا دون الموضحة وكل شيء كان دون  
 الموضحة ففيه حكمه عدل • أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأه ضربت بطن ضرتها  
 بهود فسقطت فألقت جنينا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على العاقلة وقضى في  
 الجنيين بغرة عبدا أو أمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا كل ولا استهل فقدم مثله يطل  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجع كسجع الجاهلية أو شعر كسعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا أو أمة  
 فهذا اقد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا أو أمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا  
 حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا ففعل العمد  
 في مال الجاني دون عاقلة فقل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني فلذلك العقل أو كثر لان من غرم الأ كثر  
 غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت فيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان  
 أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال  
 العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فان قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم  
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ  
 على العاقلة الآن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجانيات على جانبها فلما قضى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ قلنا ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى  
 جانبها وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرايت ان قال له انسان تعقل التسعة  
 الا عشرة أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجتهم عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت  
 قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنيين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية  
 وحديثه في أنه قضى بالجانب على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على  
 العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معان الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم  
 وان كان درهما واحدا • وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم  
 بما دونه ويلزمه في هذا مثل ما لزمن قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بما دونه فان قال قائل  
 فانه قد احتج بأن لنبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر بشيء قيل له فان كنت انما اتبع الخبر فقلت أجعل الجانيات  
 على جانبها الا ما كان فيه خبر لمك لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر  
 الدية فهى على عاقلة • واذا جني ما هو أقل من دية وأ كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت  
 من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجناية على جانبها وان رددت القياس  
 عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون  
 ذلك هدر العقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة والكثرة أو يكون اذا جني جنابة اجتهدت فيها الرأى فقضيت  
 فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجانيات فاذا كان حق أن يقضى في الجانيات

عن النبي مثله قال "وقد زاد بعض احدثين حتى يأذن أو يترك" أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت فأخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحي أسامة ابن زيد قالت فكرهته فقال أنكحي أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرأة على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت جملة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فإن قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها

فيما دون الموصحة بعقل قياسا فالحق أن يقضى على العاقلة بالجنابة الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيا الأشر في طرف منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما العلة فيه مؤنة على من جهل موضع الحجة فاما من عليها فليست عليه مؤنة فيها إن شاء الله تعالى وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه إنما جعل عليهم الثلث فصاعدا لأن الثلث يفتح ومادونه لا يفتح حقا فلما لم يجعل هذا في دم العمد وأنت تزعم أنه لو زعمه مائة دية عمدا لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت بغيري جانيان أحدهما معسر بدرهم والآخر موسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفصح من ألف ألف دينار للموسر بها الذي لا يكون جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الخاني فإن كانت جنابته درهما ففتح جعلته على العاقلة وإن كانت جنابته ألفين ولا تفتح لم يجعل على العاقلة منها شيئا فإن قال لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذوا لشيأ له وجه قال بعضهم فإن يحيى ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون ممن يقتدى به ولازم قوله ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فمن أي هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها قلت أفنترك البقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمر نابه لولم يكن في هذا إلا القياس ما ترك القياس للظن ولئن أدخلتم التهمة على الرواية على الرحان المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لأنها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي التي كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلى أن ظن يمكن عليه مثل ما يمكن فيستوى هو وغيره في حجه ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء إلا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف إذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس فإن قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

#### (باب الحر إذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغمة ما بلغت إلا أنه لا يجوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لأنه لا يكون أحدم من العبيد إلا وفي الأحرار من هو خير منه ولا يجوز ذب عليه الحر وإن كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وإنما ذلك على القاتل في ماله بالغاما لمع أن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لأن العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن إذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لأنه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمته بالغمة ما بلغت وإن كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي أن قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وأن قتل العبد كانت فيه ديتان إذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمته بالغمة ما بلغت وهذا روى عن عمرو بن علي ولو لم يرو عن واحد منهما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما ينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فإذا كان العبد يقتل بقيمته

فيل والله أعلم أما الذي  
تدل عليه الأحاديث  
فإن نهيه عن أن يخطب  
على خطبة أخيه إذا  
أذنت المرأة لولها أن  
يزوجها لان رسول الله  
ردنكاح خنساء بنت  
خنسام وكانت ثيبيا  
فزوجها أبوها بلا  
رضاها فدللت السنة  
على أن الولي إذا تزوج  
قبل اذن المرأة المزموجة  
كان النكاح باطلا  
وفي هذا دلالة على أنه  
إذا زوج بعد رضاها  
كان النكاح ثابتا وتلك  
الحال التي إذا زوجها  
فيها الولي ثبت عليها فيها  
النكاح ولا يجوز فيه  
والله أعلم غير هذا لأنه  
لا حالين لها يختلف  
حكما في النكاح فهما  
غيرهما وفاطمة لم تعلم  
رسول الله اذنها في أن  
تزوج معاوية ولا أباجهم  
ولم يرو أن النبي نهى  
معاوية ولا أباجهم أن  
يخطب أحدهما بعد  
الآخر ولا أحسبهما  
خطباها الا مفسرين  
أحدهما قبل الآخر  
قال فان كانت المرأة  
بكرًا يزوجه أبوها أو  
أمة يزوجه سيدها  
نقطبت فلانتهى أحدا  
أن يخطبها على خطبة  
غيره حتى يعده الولي  
أن يزوجه لان رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم انما يؤدون قيمة في بيع  
قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يغرم الأكره ويحني جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب اليه محمد بن  
الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرأيت خيرا الأحرار المسلمين عنده وشرا الجوس عنده كيف  
سوى بين دياتهم فان زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنهم مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق  
فاسق منقطع الاطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الارض فان كانت حخته وفي الأحرار من  
هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسى فديكون في العبيد من هو خير من الأحرار لانهم مسلمون  
معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا بداء من مسلم فأما قوله لو قتل رجل  
مولى العبد فدخل عليه لو قتل رجل رجلا وبغيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى  
في البعير فان كان بهذا يصير البعير خيرا من المسلم فلا ينبغي لاحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وان  
كان هذا ليس من الخير ولا من اشرف شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها  
خيرهم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف اذا  
نقص العبيد لم ينقص الابل وكيف اذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أرايت  
لو قال له رجل آخر انقصه ثلاثة ارباعه فأجعله نصف امرأة لان حده نصف حدها أو قال له رجل آخر لا بل  
أجعل ديتة مؤقتة كما تكون دية لا حرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه اذا  
كان لا شبهة لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أرايت لو قال آخر بل أنقصه ما يجب فيه الزكاة أو قال آخر  
بل أنقصه نصف عشر الدية لان ذلك أقل مما انتهى اليه النبي في الجراح ما حجة عليه الا أن هذا كله ليس من  
طريق القيمة ولا طريق الدية أورايت لو أن رجلا قتل مكاتباً وعبد المكاتب وقيمة المكاتب مائة  
وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه احتج بشيء له  
وجه ولا شيء الا وهو يخطئ في أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كانت حخته بأن ابراهيم النخعي  
قاله فهو يزعم أن ابراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

### (باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ وعمدا فانه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئا  
وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل الا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبياً فانه لا يحرم الميراث  
بقتله اذ القلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة يقول أبي حنيفة في القتل عمدوا وقالوا في القتل خطأ لا يرث  
من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتة وماله ينبغي ان يرث من ماله أن يرث من  
ديته هل رأيت وارثا ويرث من ميراث رجل ميراثا من بعض دون بعض اما أن يرث هو من ذلك كله واما ان  
لا يرث من ذلك شيئا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ وعمدا ولكن  
يرثه أولى الناس به بعده ، أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حميد بن أبي ثابت عن  
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئا (قال الشافعي)  
يدخل على محمد بن الحسن من قوله انه يرث الصبي والمغلوب على عقله اذا قتل شيئا عما أدخل على أصحابنا  
لانه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة البالغة الدية وعلى عاقلة البالغة الدية  
وهو يزعم أنه لا مأثم على قاتل خطأ اذا عمد غير الذي قتل مثل أن يرعى صيدا ولا يرعى انسانا فيعرض الانسان  
فيصيبه السهم وهذا عنده مما رفع عنه القلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمي الخطأ  
والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يورثون



الاب والسيد فيهما  
كرضاهما في أنفسهما  
قال فقال لي قائل ان  
بعض أصحابك ذهب الى  
أن قال انما هي عن  
الخطبة اذا ركنت المرأة  
فقلت هذا كلام لا معنى  
له أفرأيت ان كان ذهب  
الى انما اذا ركنت أشبه  
بالنكاح منها قبل أن  
تركن فقيل له أفرأيت  
ان خطبها رجل فشمته  
وأذنه ثم عا د فتركت  
شمته وسكتت ثم عاد  
فقال أنظر أليست في  
كل حال من هذه الاحوال  
أقرب الى أن تكون  
رضيت بنكاحه منها  
في الحال التي قبلها  
لانها اذا تركت الشتم  
فكانها قريبة من الرضا  
واذا قالت أنظر فهي  
أقرب من الرضا منها  
اذا تركت الشتم ولم تقبل  
أنظر أريأت ان قال له  
قائل اذا كان بعض هذا  
لم يسع غيره الخطبة هل  
الحجة عليه الا أن يقال  
هي راكن وقريبة من  
الرضا ومستدل على  
هواها لا يجوز انكاحها  
واذا لم يجز انكاحها  
فلا حكم يخالف هذا  
منها الا أن تأذن لولها  
أن يزوجهوا واذن تأذن  
لولها أن يزوجهوا فليس  
له أن يزوجهوا وان  
زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون دينا عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلا كان لأبيه عليه دين فمات أبوه وورثه من ماله وورثه من الدين الذي عليه لانه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبير يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه ولو كان ثابتا كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

### (باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا وأولياء)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا عمدا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة قتل غيلة من غير نائرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولا المقتول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيانا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمرو أنا أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال من عفان من ذى سهم فعفوه عفو فقد أجاز عمرو ابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراة أو صحراء أو مصر أو مكارة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الا اذا عفا الولي

### (باب القصاص في القتل)

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح فاذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضر به ولم يقطع عنه حتى يجي من ذلك شيء لا يعيش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تمده من عصا وجرح فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قتل الخطا العمد هو ما تمده من السوط أو بالعصا ونحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعبد به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رما تكون بينهم بجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله خطا ومن قتل عمدا فهو قود به في حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

وليها تزويجها فإن لم يفعل تزويجها الحاكم وإذا زوجت بعد الأذن جاز النكاح ولا افتراق لخالها أبدا إلا الأذن وما خالف من ترك الأذن ومن قال إذا ركزت خالف الأحاديث كلها فلم يجز الخطبة بكل حال لحديث فاطمة ولم يردّها بكل حال لجملة حديث ابن عمر وأبي هريرة ولم يستدل ببعضها على بعض فأتى بمعنى يعرف (قال الشافعي) وقول من زاد في الحديث حتى يأذن أو يترك لا يحيل من الأحاديث شيئا وإذا خطبها رجل فأذنت في

انكاحه ثم ترك نكاحها وأذن لخطبها حاز لغيره أن يخطبها وما لم يفعل لم يجز (قال الشافعي) فإن قال قائل فمن أين ترى هذا كان في الرواية هكذا قيل والله أعلم أما أن يكون محدث حضر سائلا سأل رسول الله عن رجل خطب امرأه فأذنت فيه فقال رسول الله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يعني في الحال التي سأل فيها على جواب المسئلة فسمع هذا من النبي ولم يحل ما قال السائل أو سبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الاتلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتباعه أو عظم ما يضرب به مثل فنسخ الرأس وما أشبهه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يريديشاً وأصاب غيره فسواء كان ذلك بجديد أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب بالسوط أو العصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه العمد وفي هذا الدية مغلفة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا ما ثمة من الأبل مغلفة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربعون جنس وعشرون ابنه مخاض وخنس وعشرون ابنه لبون وخنس وعشرون حقة وخنس وعشرون جذعة فأول ما يلزم محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو لا يجعل خلفه واحدة فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حدد خلافه وإن كان ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس ينصف من احتج بشيء إذا احتج عليه بمثله قال هو غير ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضهم فإن كانت له عليهم به حجة فهي عليه معهم

### (( باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله ))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه أنه لا قود على المسلم والقود على القاتل ولكن المسلم يوجع عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة أن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتلًا به جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسلم ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى أنه لا يريد قتله فقتلوا المسلم قالوا لا إنا نقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا نرى القود في قولكم يجب على المسلم الإبظنه والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل برى أنه سيقته أن قدر عليه أيقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا الدال كما تقتلون المسلم أرايتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أيقتل القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأة رجل حتى زنى بها أيجدان جميعا أو يجدا الذي فعل الفعل فإن كانا محصنين أيرجمان جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسلم أن يقول بقاء الخدعة لهما جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا نجرا أيجدان جميعا أم يجدا نجرأ أم يجدا الشارب خاصة أرايتم رجلا أمر رجلا أن يفترى على رجل فافترى عليه أيجدان جميعا أم يجدا القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يجدا جميعا هذا ليس بشيء لا يجدا إلا الفاعل ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس أخبرنا اسمعيل بن عباس الحنفي قال أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاكتمى به  
وأداءه ويقول رسول  
الله لا يخطب أحدكم على  
خطبة أخيه إذا أذنت  
أو كان حال كذا فأدى  
بعض الحديث ولم يؤد  
بعضاً وحفظ بعضاً  
وأدى ما يحفظه ولم  
يحفظ بعضاً فأدى  
ما أحاط بحفظه  
ولم يحفظ بعضاً فسكت  
عما لم يحفظ وأشك في  
بعض ما سمع فأدى ما لم  
يشك فيه وسكت عما  
شك فيه منه أو يكون  
فعل ذلك من دونه ممن  
حل الحديث عنه وقد  
اعتبرنا عليهم وعلى من  
أدركنا فأنزلنا الرجل  
يسئل عن المسئلة عنده  
حديث فيها يأتي من  
الحديث بحرف أو  
حرفين يكون فيهما عنده  
جواب لما يسئل عنه  
ويترك أول الحديث  
وآخره فإن كان الجواب  
في أوله ترك ما بقي منه  
وإن كان جواب السائل  
له في آخره ترك أوله  
وربما نشط المحدث تأتي  
بالحديث على وجهه  
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو  
من روى هذا الحديث  
عن النبي عندي والله  
أعلم من بعض هذه  
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فما كان معروفاً عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول  
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً بقتل فهو قوديد و قال  
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقالوا الذين يرمون المحصنات ثم  
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجداً أحداً من خلق الله تعالى يقتدي به حداً أحداً قط على  
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً رجلاً فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله  
تعالى إذا قتل القاتل بالقتل أن يقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز  
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا رأيت  
الحابس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وإنما تم حبس والحبس  
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل  
إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس أتبعى لولم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل  
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجلة وعامة ما أدخل محمد على  
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على  
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فإن قال قائل وما ذلك قيل يزعم  
أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم رده حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل  
قتل القاتلون بقتلهم والرايون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن  
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً فلم يذكر رواية فقلت له رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف  
أن يقتله فقال لرجل شديداً لاضعفي قتل فلنا فقال أناأ ككفك لك فكشفه وجلس على صدره ورفع لحية  
حتى أبرز مذبحة وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولاتلفت إلى معونة  
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وإنما يؤاخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا  
أو الرد على قتل من مر في الطريق ثم تقول في الرد لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم  
ويعززونهم ويقفونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حدثك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول  
معي مثل هذا في الرد يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول  
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا تقوله قلت لا ولم أجداً أحداً يعقل يقوله ومن قاله خرج  
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عبت سلمت  
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسد  
حتى يموت وهو لا يحبس حتى يموت فخالف ما احتج به

### باب القودين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قودين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن رأيت المرأة في العقل  
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعف يدها في العقل  
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس  
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً لضر به بأساً ففهم حتى قتلوه فتأوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد  
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلقت النفس والجراح فإن قلم أنا أنقطع يدي رجلين بيد رجل  
فاخبرنا عن رجلين قطعوا يد رجل جميعاً خزاها أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديدان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهما وانما تقطع نصف يده ليس هذا بما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتل بها وإذا قطع يدها قطع يده بسدها فإن كانت النفس التي هي الأكثر بالنفس فالذي هو أقل أولى أن يكون بما هو أقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبد ودية الحر عنده ألف دينار ولعل دية العبد نجسة دنانير فلو كان تفاوت الدية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده أقل من دية حر ولا عبداً إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكرًا واحدًا فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم به عليه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى الجرح وقصاص فلم يوجب في النفس شيئاً من القود إلا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد أن من حجه أن عشرة يقتلون رجلاً واحداً فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشر ديات إذا قتلوا انساناً فإن قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا وكذلك في النفس أيضاً فإن قلت نعم قالوا لك لا نسمع ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بسدوا وإذا قطعوا يدين بسدوا فما يشبهه أن يكونوا قاسوا على النفس فقالوا إذا فأتا شياً لا يرجع كفاية النفس التي لا ترجع قضيتها عليها باشتراكهما في الأفاتة قضاء كل من فعل فعلاً على الانفراد

### (باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يداً أو رجلاً لانه عظم ولا قود في عظم إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يداً أو رجلاً أقيده منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك أخبرنا محمد بن أبي بكر القرشي عن حماد عن إبراهيم قال ليس في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الدية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم يكن لأضع الحديدي في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا اقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في أمومة فينبغي لمن رأى القرد في العظام أن يرى ذلك في الأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضاً أن يجعل في المنقلة القود وإن اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضاً أن يقتص من الهاشمية وهي الشجة التي شمت عظم الرأس فإن لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كلاً نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب فاض عليهم فقصاصها فللبس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص إذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية انما هو أفتة شئ بشئ فهذا سواء وفي قوله والجروح قصاص انما هو أن يفعل بالجرح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد إلا في شيء يفتات من الذي أفتان مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يفتات فهذا يفتات أفتة النفس أو جرح فيؤخذ من الجرح كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقص منه فلا يراد فيه ولا ينقص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقص منه كسر اليد والرجل لمعنيين أحدهما أن دون عظمهما حائل من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع الإبما وجب عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأفطروا وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال يوم قيل لأبراهيم يتقدمه قال نعم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جابر عن ابن عباس قال بعثت بمن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال



رسول الله لا تقدموا بين يدي رمضان بسوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صياماً فليصمه (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله والله أعلم أن لا يصام حتى يرى الهلال ولا يفطر حتى يرى الهلال لأن الله جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وقدرها يتم وينقص فأمرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال وإن خفتم أن يكون قدره غيركم فلا تصوموا حتى تروه على أن عليكم صومه ولا تفطروا حتى تروه لأن عليكم إتمامه فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يعني فيما قبل الصوم من شعبان ثم تكونوا على يقين من أن عليكم الصوم وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر لأنكم قد صمتم كمال الشهر قال ابن عمر سمع الحديث كما وصفت وكان ابن عمر يتقدم رمضان بسوم قال وحديث الأوزاعي لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزيد فيه ولا تنقص فعلنا ولكنا لا نصل إلى العظم حتى ننال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو أكثر أو أقل مما نال من غيره والشأن أن لا نقدر على أن يكون كسر ككسر أبدأ فهو ممنوع من الوجهين والمأمومة والمنقلة والهاشمية أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والجلد فنشق اللحم والجلد كما شقه ونهشم العظم أو ننزله أو نؤمه فنخرقه فإن قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

## (كتاب سير الأوزاعي)

.. أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم جند من المسلمين غنيمه في أرض العدو من المشركين فلا يقسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها وقال الأوزاعي لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها مغنما إلا حقه وقسمه قبل أن يقبل من ذلك غزوة بني المصطلق وهو أذن يوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير حين افتتحها صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم هزم حرا وفي أرض الشرك حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بني المصطلق فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارن بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على الخلع وعلى هذا كانت حنين وهو أذن ولم يقدم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجعرانة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر الإمام على دار وأثنى أهلها فيجري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الغنيمه فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي حنيفة أيضاً وإن كان مغيراً فيها لم يظهر عليها ولم يجر حكمه فكاننا نكره أن يقسم فيها غنيمه أو فياً من قبل أنه لم يجرزه ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمه ومن قبل أن المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يرواوا يقسمون مغناهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض الحرب فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فمن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول أيضاً إذا قسم الإمام في دار الحرب فقسمه جائز فإن لم يكن معه جولة يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك إلينا وأفضله أن لا يقسم شيئاً من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال أبو يوسف عن مجاهد بن سعيد عن الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فنألت منهم قبل تنفق القتلى فأشركه في الغنيمه قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجرزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق سئل عباد بن الصامت عن الأنفال فقال فإنا أحببنا محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستأونك عن الأنفال الآية أنزعه الله منا حين اختلفنا وساءت أخلاقنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجرزوه ويخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهم سهم فقالوا وأجرنا فقال وأجرنا ولم يشهدا وقعة بدر . أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمه في دار الحرب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

أحدكم يحتمل معنى  
مذهب ابن عمر في  
صومه قبل رمضان إلا  
أن تصوموا على ما كنتم  
تصومون متطوعين  
لأن عليكم واجبا أن  
تصوموا إذا لم تروا الهلال  
قال ويحتمل خلافه  
من أن يرى أن لا يوصل  
رمضان بشئ من الصوم  
الآن يكون رجل اعتاد  
صوما من أيام معلومة  
فوافق بعض ذلك الصوم  
يوما يصل شهر رمضان  
(قال الشافعي) فأختار  
أن يفطر الرجل يوم  
الشك في هلال رمضان  
إلا أن يكون يوما كان  
يصومه فأختار صيامه  
وأسال الله التوفيق  
ولهذا تطير في الصلاة  
سند كرم في موضعه إن  
شاء الله وهو انتهى عن  
الصلاة في ساعات من  
النهار

### (باب نفى الولد)

«حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا سفيان عن  
ابن شهاب عن ابن  
السيب أو أبي سلمة عن  
أبي هريرة «الشك من  
سفيان» أن رسول الله  
قال الولد للفراش وللعاهر  
الجحر» أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل ثامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر  
وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهما جارا غير مقبول عندنا الكلبى من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا أو اثنين  
وأصاب ما كان معهم من آدم وزيوت وتجارة من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يسألونك عن الشهر  
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونحسه  
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقر  
أصابها بقتنسر بن نخلها الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فقروا على (٣) خلتها  
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنime والخمس وإن كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فبأكلونها  
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)  
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند أهل المغازي  
لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من  
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دارا لسلام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم سنة نجس وانما أسلوا بعد ما  
برزمان وانما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصداقاً لسنة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم  
دار حرب وأما ما خبرنا في علمته كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وإن ما حول خير كله  
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو  
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الولي بلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما ما حديث مجاهد عن الشعبي  
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتا داخل فيما عاب على الأوزاعي  
فانه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو  
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فإن كان حديث مجاهد ثابتا فهو  
يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه ولما يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى فطراؤهم لم ينفقوا ولا ينفقون  
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنime فلو كانت الغنime عنده انما تكون للاولين دون المدد إذا تنفقت  
القتلى انبغى أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب  
كان جائزا وهذا تركه لقوله ودخل فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب ثم جاء  
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للبدشئ وهذا يناقض قوله وحجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من  
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وإن تنفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شركهم المدد  
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما الغنime لمن شهد الواقعة لا للمد  
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم  
غنم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم  
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدر فإن كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للإمام أن يعطى أحد لم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالأصل

عن الزهري عن عروة

ابن الزبير عن عائشة

زوج النبي صلى الله

عليه وسلم أن عبد بن

زمية وسعدا اختصما

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم في ابن أمة

زمية فقال سعد يا رسول

الله أوصاني أخي اذا

قدمت مكة أن انظر الى

ابن أمة زمية فاقبضه

فانه ابني فقال عبد بن

زمية أخي وابن أمة أبي

ولد على فراش أبي فرأى

شبهها يتابعه فقال

هولك يا عبد بن زمية

الولد للفراش واحتجبي

منه يا سودة ، أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن

عمر أن رسول الله فرق

بين المتلاعنين وألحق

الولد بالمرأة ، أخبرنا

سفيان عن عبيد الله بن

أبي يزيد عن أبيه قال

أرسل عمر بن الخطاب الى

شيخ من بني زهرة كان

يسكن دارنا فذهبت

معه الى عمر بن الخطاب

فسأله عن ولاد من ولاد

الجاهلية فقال أما

الفراش فلفلان وأما

النطفة فلفلان فقال

عمر صدق ولكن رسول

الله قضى بالفراش

، أخبرنا ابراهيم

ابن سعد عن ابن

شهاب عن سميل بن

سعد الساعدي وذكروا

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر وكانت غنائم بدر كاي روى عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل نزول الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوته عز وجل يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصه وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله نجسه بعد غنيمه بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم خلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤلفة وغيرهم فانما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأنحاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعت في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالفه فيه الا وزاعي بسبيل

### ﴿ أخذ السلاح ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير إذن الامام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرده في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنمه من طول مكثه في دار الحرب وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياك وايا الغلول أن تترك الدابة حتى يحسب قبل أن يؤدي الى المغنم أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن ترده الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الاوزاعي ولحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الا من أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غنى ببق بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريد به الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الادواب الغنيمه ولا يستطيع أن يعيش فانما كان هذا فلا يحمل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاء وان كرهوا وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أين وأوضح ألا ترى أن قوم من المسلمين لو تنكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب أرايت ان لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك يومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح أرايت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يحمل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيمه فيها الطعام فيأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيأ يأخذه وحاجة الناس الى السلاح في دار الحرب والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام ، أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي الجحادة عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا الى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته (قال الشافعي) كان أبو حنيفة انما جعل السلاح والثياب والدواب هي اساعلى الطعام من غنى يجدها يشري به طعاما أو فقيرا لا يجدها يشري به أهل لهم أكله وأكله استهلاك له فهو ان أحاز لن يجدها يشري به طعاما أن يأكل الطعام في بلاد العدو ففاس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتعكه بركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فيأكل كل فالوداويأكل السمن والعسل وان اجتزا بالخير اليأس بالمخ والجن والدين وأن يبلغ بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما تلذذ بالطعام اغير الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقى من

الطعام له كاله ولا أحسب من الناس أحدا يجيز هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو نزع سهما من جبل من بلاد العدو وما كنت بأحق به من أخيك وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا لسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خيرا

### (سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم وقال الأوزاعي سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه وقال أبو حنيفة الفارس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون البراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ولا يعيز بين الفارس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل ولعلها براذين كلها أو جلها ويكون فيها المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن السرازين أوفى أكثر من الفرس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها ما لم يبطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز وأرى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الموضوع ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أنه ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوزا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلا على المسلم إذا كان أعطى المسلم سهمين انبغي له أن لا يسوى البهيمة بالمسلم ولا يقر بهما منه وإن هذا كلام عربي وأما معناه أن يعطى الفارس سهمين وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فاعسا سهم الفارس لراكبه لا للفارس والفارس لا يملك شيئا إنما يملكه فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصبة الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدرك كالم يدرك فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبنا الوادعي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يرون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي نذهب إليه من هذا النسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريف ولو كنا ثبت مثل هذا ما خلفناه وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو غازيا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنمة

(١) جملة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أدركت به أي ولدت شهما اه كتبه مصححه

حديث المتلاعنين فقال قال النبي انظروها فان جاءت به أسحم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كاذبا قال فجاءت به على النعت المذكور : أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أميغر سبطا فهو لزوجه وان جاءت به أدعج جعدا فهو للذي يتهمه قال فجاءت به أدعج (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم يفقه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبدا غير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولاني لا أعلم شيئا بعد



أن يقول رسول الله  
للاعتة وهي حبل أن  
جاءت به كذا فهو الذي  
يتهمه وإن جاءت  
به كذا فلا أحسبه  
الأقصد كذب عليها  
فتأتى به على ما وصف  
انه للذي يتهمه ثم لا يجد  
الذي يتهم به ولا هي  
(قال الشافعي) وفي  
حديث مالك عن نافع  
ما في هذه الأحاديث من  
إلحاق النبي الولد بالمرأة  
وذلك نفيه عن أبيه وهو  
أبين من هذه في نفي الولد  
عن أبيه عند من ليس  
له نظر (قال الشافعي)  
وليس يخالف حديث  
نفي الولد عمن ولد على  
فراشه قول النبي الولد  
للفراش وللأهـار الحجر  
ومعنى قوله الولد للفراش  
معنيان أحدهما وهو  
أعـهما وأولاهما أن الولد  
للفراش مالم ينصه رب  
الفراش باللعان الذي  
نقاه به عنه رسول الله فإذا  
نقاه باللعان فهو مني  
عنه وغير لاحق بمن  
اتعاه برأوا أن أشبهه كالم  
يلحق النبي المولود الذي  
نقاه زوج المرأة باللعان  
ولم ينسبه إلى رجل  
بعينه وعرف النبي صلى  
الله عليه وسلم شبهه به  
لانه ولد على غير فراش  
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم راجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للغيل وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضا نسهم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غرامعه راجلا ثم استعاروا واشتري فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر هاهنا وعليه في هذا أشياء أرايت لو قاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم سهم فارس وانما هو فارس واحد هذا الاستقيم وانما توضع الأموال على ما يدخل عليه الجند فن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى يومئذ هذا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الأوزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر انما دقن الديوان حين كثر المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الامن حضر القتال فاذا لم يكن حاضر القتال فإسهم فإسهم بغيره ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما أعطى كل واحد سهم فارس فلا يعطى بفارس في موضعين كما لا يعطى لقاتل في موضعين إلا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك الامن استعار الفرس يوما ولا يومين اذا حضر المالك فارسا القتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فارس واحد كالأسم من الراجل ومات لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه إلى بغيره فاسمهوه فقال بعض من يذهب مذهبه إلى انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للثبوت التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فاقول ان اشتري فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فاقول في خراسان أو عمار في بلاد فارس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذان أكثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة . وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له سهم في الغنيمة وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخير فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات أو قتل . وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد من اسنشهد معه بسهم في شئ من الغنائم قط وانه لم يضرب لعبيدة بن الحر في غنيمة بدر ومات بالصقراء قبل أن يدخل المدينة . وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ورسول الله صلى الله عليه وسلم في النقي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولأن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومًا لم يغزوا مع الجند لم يسع ذلك له وكان مسأفيه وليس للائمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهار هط معروفا وفوقنا نعلم أنه أسهم لاحد منهم وهذا لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة وإياك والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم فخذوا حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

مثل قوله وللعاهر الحجر  
 بفعل ولد العاهر لا يلحق  
 كان العاهر له مدعيًا أو  
 غير مدعي (قال الشافعي)  
 والمعنى الثاني إذا تنازع  
 الولد رب الفراش والعاهر  
 فالولد رب الفراش وإن  
 نفى الرجل الولد بلعان  
 فهو منفي وإذا حدث  
 أقرار بعد اللعان فالولد  
 لاحق به لأن المعنى الذي  
 نفى به عنه بالتعانه وكذلك  
 إذا أقرب بكذبه بالالتعان  
 كان الولد للفراش كما قال  
 رسول الله ولو أقربه مرة  
 لم يكن له نفيه بعد أقراره  
 باللعان لأن أقراره بكل  
 حق لا دعي مرة يلزمه  
 ولا يخرج منه شيء  
 غيره وقد قال قائل من  
 غير أهل العلم لا أنفي الولد  
 باللعان وأجعل الولد  
 لزوج المرأة بكل حال لأن  
 النبي قال الولد للفراش  
 وقوله الولد للفراش  
 حديث يجمع عليه ونفي  
 الولد عن رب الفراش  
 حديث يخالف الولد  
 للفراش قال وحديث  
 الولد للفراش ثابت  
 وكذلك حديث نفي  
 الولد باللعان والحديث  
 أن النبي نفى الولد عن  
 المتلاعنين وألحقه بأمه  
 أوضح معنى وأحرى  
 أن لا يكون فيه شبهة  
 من حديث الولد للفراش  
 لأنه إذا نص الحديث

المنبر فخطب الناس فقال إن الحديث سيفشوا عني فأتاكم عني يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف  
 القرآن فليس عني \* مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البختري عن علي بن أبي  
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا أتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدى  
 والذي هو أتى والذي هو أحيا \* أشعث بن سوار وإسماعيل بن أبي خالد عن الشيباني عن قرطبة بن كعب  
 الأنصاري أنه قال أقبلت في رهط من الأنصار إلى الكوفة فشيعة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عني  
 حتى انتهينا إلى مكان قد سماه ثم قال هل تدري ومن لم مشيت معكم يامعشر الأنصار قالوا نعم لحقنا قال إن لكم  
 الحق ولكنكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فأقبلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأتواكم بكم فقال قرطبة لأحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا  
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لأسندت الحديث لك  
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والرؤية تزداد  
 كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فأبى \* وشاذ الحديث وعليك  
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة ففس الأشياء على ذلك فما خالف  
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية \* حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه أنه لا حرم ما حرم القرآن والله لا يمسون على بشيء فأجعل  
 القرآن والسنة المعروفة لك أمانة فأتبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة  
 \* حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هوازن أن وفد هوازن سأله فقال أمانة كان  
 لي ولبنی عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس إذا صليت الظهر فقوموا وقولوا أنا نشفع برسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أمانة كان لي ولبنی عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقالت الأنصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس أمانة كان ولي ولبنی سليم فلا وقالت بنو سليم  
 أمانة كان لنا فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس أمانة كان لي ولبنی عيم فلا وقال  
 عيينة أمانة كان لي ولبنی فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله  
 بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم  
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولو أن أمانة أمر جند أن يدفعوا ما في أيديهم  
 من السبي إلى أصحاب السبي بست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا  
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان  
 نسيته وهذا حيوان بعينه بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أمانة ذكر من أمر بدر وأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعبيدة بن الحرث فهو عليه إن كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد  
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهمًا فإن كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة إلا بعد قسم الغنيمة فأمانة ذكر من أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم  
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا أو غزاة نزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال  
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهمان من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكأنها وصفت قال الله  
 عز وجل يستألفونك عن الأتقال قال الأتقال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فساكنات غنائم بدر  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شا، وانما نزلت وأعلموا أن غنائمهم من شيء فإن لله حصة والرسول

هو أن رجلين تنازعا ولدا  
أحدهما يدعيه لرب أمه  
الواطي لها بالملك والآ خر  
يدعيه لرجل وطى تلك  
الامة بغير ملك ولا نكاح  
فقضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بنسبه  
لمالك الامة أفرأيت  
لو قال لنا قائل اذا كان  
مثل هذا فالولد للفراس  
لان رسول الله انما الحقه  
بالفراس بالدعوى  
لصاحب الفراس واذا لم  
يكس هذا فواله مولود  
على فراس رجل لم الحقه  
به الا بدعوى يحدتها  
له هل الحقه عليه الا ان  
معه ولا في الحديث أن  
يثبت النسب بالخلال  
ولا يثبت بالحرام وان لم  
يكس نصا بان الولد  
للفراس بدعوى قرب  
الفراس وأن يكون  
يدعيه له من يجوز  
دعوه عليه فحديث  
الحاق الولد بالمرأة بين  
بنفسه لا يحتاج فيه الى  
تفسير من غيره فلا  
يحتمل تأويل ولا علم  
فيه مخالفا من أهل العلم  
(قال الشافعي) أ رأيت  
لو أن رجلا عمد الى سنة  
لرسول الله خالفها  
أو الى أمر عرف عوام  
من العلماء مجمعين  
عليه لم يعلم لهم فيه منهم  
مخالفا فعارضه أ يكون

واذى القربى بعد بذر على ما وصفت لك يرفع جسمها ويقسم أربعة أنحاسها وافرأ على من حضر الحرب  
من المسلمين الا السلب فانه سن أنه للقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا الصبي فانه قد اختلف فيه  
فقيل كان يأخذ من سهمه من الخس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن فيهم سننا  
فقتل بعضهم وفادى بعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم سنه فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسبيلها سبيل الغنيمة وان استرق منهم أحد فسبيل المرقوق  
سبيل الغنيمة وان أفادهم بقتل أو فادى بهم أسيرا مسلما فقد خرجوا من الغنيمة وذلك كله كما وصفت وأما  
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكأ قال وذلك يدل على أنه يسلم  
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طابوا عنه أنفسهم وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض  
بكل سبي شرع به صاحبه فكأ قال ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضاه  
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عوزا وقال أغير بها هوازن فما أخرجها من يدهم حتى قال له بعض من خدعه  
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها ما نديها بناهد ولا بطنها بالولد ولا جدها بما جد فقال حقا ما تقول قال  
إلى والله قال فأبعد الله وأبأها ولم يأخذ بها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع  
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما  
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع  
الحيوان نسيئة واستسلف بغير او قضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن  
ولا يذرع ولا يعلم الابصقة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يجيز الحيوان  
نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى  
ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يجيزها نسيئة وان زعم أن  
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر  
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمسن الناس على بشي فاقى لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم  
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الاجماع أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا  
قط فيه حكم الاجماع بذلك أمر وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى إليك انك على  
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن  
جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع  
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمسن الناس على بشي وان الله أحله له أشياء  
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتهن المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه  
أن يجيز نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمسن الناس على بشي يعني مما خص به دونهم فان نكاحه  
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تحجير  
نسائه لانه ليس يفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كاذبا لذهب اليه  
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد  
الله خاصا وعاما وفاسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون  
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين  
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا  
سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

له حجة بخلافه أم يكون  
بها جاهلا يجب عليه  
أن يعلم لأنه لو جاز هذا  
لأحد كان لكل أحد  
أن ينقض كل حكم  
بغير سنة وبغير  
اختلاف من أهل العلم  
فن صار إلى مثل  
ما وصفت من أن لا ينفي  
الولد بلعان خالف سنة  
رسول الله ثم ما أعلم  
المسلمين اختلفوا فيه  
ثم من أعجب أمر قائل  
هذا القول أنه يدعي  
القول بالإجماع وأبطال  
غيره فما يعدو أن  
يكون رجلا لا يعرف  
اجماعا ولا افتراقا في  
هذا أو يكون رجلا  
لا يبالي ما قال

باب في طلاق الثلاث  
المجموعة

حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مسلم بن خالد  
وعبد المجيد عن ابن  
جرير عن ابن طاوس  
عن أبيه أن أبا الصهباء  
قال لابن عباس  
انما كانت الثلاث  
على عهد رسول الله  
تجعل واحدة وأبي بكر  
وثلاث من أماره عمر  
فقال ابن عباس نعم  
.. حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما أعرفن ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما هذا ما  
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي فلم يجزله المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة  
وعنها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك . قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب  
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدد لهم ولم يلقوا أعدوا حتى خرجوا  
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها . وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم  
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم إلى جماعة ولا عالم . وقال أبو  
يوسف حدثنا الكلبى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس  
فقاتل من بهمن هرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبايا وغانم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة  
واحدة وفيها واحدا . وحدثنا محمد بن عبد الله عن حماد بن أبي أسيد عن عبد الله بن أبي وقاص  
قد أمدد تلك بقوم فن أتاك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة . محمد بن إسحق عن يزيد بن  
عبد الله بن قسيط أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمسمائة من المسلمين مددا  
لزيد بن يسيد وللهاجر بن أبي أمية فوافقوا الجند قد افتتح البحر في البن فأشركهم زيد بن يسيد وهو ممن شهد  
بدر في الغنيمة . وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة بمجمل هذا ألا ترى أنه لو غزا  
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الجند دأ لهم لولا هؤلاء ما اقترب السرايا  
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا  
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج  
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش  
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه بحنين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة  
منهم ردة لأخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش  
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض وإن تفرقوا فإفساروا وإضافا لبلاد العدو فكذلك  
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا . فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه  
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقونة  
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينفروا إليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وانما يشرك  
الجيش الواحد الداخل واحد وان تفرق في ميعة اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث مجالد أن عمر  
كتب فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى  
قبوله منه وهو أن كان يثبت عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم  
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى تشحطون في دماءهم لم يشركوهم ولو  
قتلهم فنفقوا وجاءوا الجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل بيوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر  
شركوهم بخالف عمر في الأول والأخرى واحتج به فاما ما روى عن زيد بن يسيد أنه أشركه عكرمة فان زيدا  
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه انما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكل من زاد أصحابه  
قطا بوا أنفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه  
عنه أهل العلم بالغزو . قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تداءى الحر حتى وتتفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها



عس بن جريح قال

أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبيرة أخبره أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال طلقني أمراً أتى العاقف قال تأخذ ثلاثاً وتدع تسعة وسبعاً وتسعين يا أخيراً مسلم وعبد المجيد عن ابن جريح عن مجاهد قال رجل لابن عباس طلقني أمراً أتى مائة فقال تأخذ ثلاثاً وتدع سبعاً وسبعين (قال الشافعي) فإن كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله واحدة يعني أنه بأمر النبي فالذي يشبه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيئاً فنسخ فإن قيل فإدله على ما وصفت قبل لا يشبه أن يكون يروي عن رسول الله شيئاً يخالفه بشئ لم يعلمه كان من النبي فيه خلافة فإن قيل ففعل هذا شئ يروي عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر قيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الديار بالدينارين وفي بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافق في شئ يروي عن النبي فيه خلافة وإن قيل فلم يذكره قبل وقد يستل

وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء في شئ من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيراً لا طول ذلك لكتبت لك من ذلك شيئاً كثيراً ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يرضع لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضع لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول من حفظت عنه من مجازيننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن اسمعيل عن جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتبت نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلمة أخرى وكتبت نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحدن من الغنمة وانما ذهب الأوزاعي إلى حديث رجل نقية وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهوداً ونساء من نساء المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فبين يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو ولا يسهم لهم ولكن يرضع لهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزاه من يهود أو أسهم لولا المسلمين بعد ملأ استعانوا به على عدوهم من أهل الكتاب والمجوس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود قينقاع فرضع لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت قبل هذا وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يرون أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمار رضع لمن استعان به من المشركين وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يختصر في ذكره

### (سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له إلا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الأحاديث واحد وكان الواحد عندنا إذا لا تأخذه وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الجواز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا ولا يحمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذ به حتى نظر أهلاً لأن يحمل عنه ما موهو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه وانما قاتل على غيره فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحفظ عن لقبت من سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون للفرس واحد وبهذا أخذنا أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه كان يضرب في المعجم أربعة أسهم سهم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفيه يعني يوم خيبر وكان سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يرون أنه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

حضر خير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فأنشبه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والظرب والمر تجز ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير لصبي في الغنيمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا لغير معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى محمد بن أبي بكر في جواب كتابه كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله « شك أبو محمد الربيع » عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأما ابن أربيع عشرة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المقالة فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لأجاز له النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين والانصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولدت بذي الحليفة في حجة الاسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدة من أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الخجة في هذا مثل الخجة في المسئلة قبل في النساء وأهل الذمة يرضخ للعلماء ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ \* قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الاسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين أسهامه وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أقي في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في المغنم وقال في هذا أشركه وأما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقوتهم ومن ضعفهم وكانوا ردأ لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعتهم عن الغنيمة بجهده وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول وما تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فغنوا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة \* أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة بن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر لي حفظه فنشهد قتالاً ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب وإن لم تحزوا الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال ويكون ردأ لأهل القتال غاز يامعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

فيه ولا ينقص فيه الجواب وبأني على الشيء ويكون جائز له كما يجوز له لو قيل أصلى الناس على عهد رسول الله إلى بيت المقدس أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حولت القبلة قال فإن قيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم وجوابه حين استفتي يخالف ذلك كما وصفت فإن قيل فهل من دليل تقوم به الخجة في تركه أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمرين مما ذكرت قبل نعم \* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعه قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجلاً إلى امرأته فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعهام طلقها وقال والله لا أريد إلى ولا تحلين أبداً فأنزل الله الطلاق مرتان فأساء بمصروف أو تسريح بأحسان فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من

كان منهم طلق أو لم يطلق

وذكر بعض أهل التفسير هذا ففعل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء وإذا جعل الله عدد الطلاق على الزوج وأن يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأكثر من الثلاث في أن يقضى بطلاقه (قال الشافعي) وحكم الله في الطلاق أنه مرتان فامسك بعرف أو تسريح بإحسان وقوله فان طلقها يعني والله أعلم الثلاث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فدل حكمه أن المرأة تحرم بعد الطلاق ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره وجعل حكمه بأن الطلاق إلى الأزواج يدل على أنه إذا حدث تحريم المرأة بطلاق ثلاث وجعل الطلاق إلى زوجها فطلقها ثلاثا مجموعة أو مفرقة حرمت عليه بعدهن حتى تنكح زوجا غيره كما كانوا مملكين عتق رقيقهم فان أعتق واحدا أو مائة في كلمة لزمه ذلك كما يلزمه كلها جمع الكلام فيه أو فرقه مثل قوله لنسوقه أنسن طواقي وواته لأقر بكن وأتتن على كظهر أمي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فيلحقان جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما إذ لم يلق المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسهم لهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهذين ولا يسهم للجنود الذين هم رده لهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحد منهما إلا أن يلتقي مع المسلمين قتالا فيشتركان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش مالم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يحمل لهم شيئا فلو جعل لهم ذلك بالعناء جعله مالم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض . قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفا فله سلبه وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال إذا نقل الإمام أحياه فقال من قتل قتيلا فله سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النقل وأما أن لم ينقل الإمام شيئا من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله \* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلاح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلا فله عليه بيعة فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضى الحرب لانه وجد سلب قتيل أبي قتادة في يدي رجل فأنكره من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل مقبلا في الحرب مبارزا أو غير مبارز قاله الإمام أبو يوسف رحمه الله وحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سبه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بئر معونة وقد قاله من بعده من الأئمة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشرب عن عاتمة قال بادرت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقلني سعد . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وان كانت قد قسمت باعه فتصدق بثلثه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم وبالقد يد ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره إمام ولا يعيبه عالم وان كان أحد منهم باع شيئا منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة وان باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب والنياب إذا كان من الغنيمة وتنتهي عن السلاح إلا في مهمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكره وينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيثكم ولا هذه وأخذوا برة من سنام بعير إلا الخمس والخمس مردود فيكم

على كذا ولفلان على  
 كذا فلا يسقط عنه  
 بجمع الكلام معنى من  
 المعاني جميعه كلام  
 فيازمه بجمع الكلام  
 ما يلزمه بتفريقه فان  
 قال قائل فهل من سنة  
 تدل على هذا قيل نعم  
 حدثنا الربيع قال  
 أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا سفيان عن  
 الزهري عن عروة بن  
 الزبير عن عائشة أنه  
 سمعها تقول جاءت امرأة  
 رفاعه القرظي الى رسول  
 الله فقالت اني كنت  
 عند رفاعه فطلقني فبت  
 طلاق فتروجت عبد  
 الرحمن بن الزبير وانما  
 معه مثل هدية الثوب  
 فتبسم رسول الله وقال  
 أتريدن أن ترجعي الى  
 رفاعه لاحتى يذوق  
 عسيلتك وتذوق  
 عسيلته قال وأبو بكر  
 عند النبي وخالد بن سعيد  
 ابن العاص بالباب ينتظر  
 أن يؤذن له فنادي يا أبا  
 بكر ألا تسمع ما تجهربه  
 هذه عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال  
 الشافعي فان قيل  
 فقد يحتمل أن يكون  
 رفاعه بت طلاقها في  
 في مرات قلت ظاهره  
 في مرة واحدة وبت

فأدوا الخيط والمخيط فان الغلول عار وشنا على أهله يوم القيامة فقام اليه رجل بكبة من شعر فقال هب هذا  
 الى أخط برذعة بعيرى أدبر فقال أما نصيبى منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو  
 من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف ينتقع به (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيّق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبو عمرو لم يأخذ  
 الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من  
 جوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غنى عنه أن يركب  
 ولا تسليح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل  
 الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء انما فضل  
 من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجزله أن يجبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخبره منه  
 الا أدائه الى المغنم لانه للجيش كلهم ولاهل الجيش لا يخبره منه التصديق لانه تصديق بماله غيره فان قال  
 لا أجداهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أداه الى أيهما شاء \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل  
 يقع على الجارية من الغنمة انه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب  
 الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحدين مائة جلدة ومهر قيمة عدل  
 وبلحقونها وولدها له لمكانه الذي له فيها من الشرك \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على  
 ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيها العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال  
 لا حد عليه وعليه العقر \* أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى  
 عنه أنه قال ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطى في العفو خير من أن يخطى في العقوبة  
 فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادروا عنه الحد \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فاعليه الرجم ان كان محصنا والجلدان كان غير محصن ولا يلحق  
 الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراس والعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب  
 الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زنى بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه  
 الامام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم  
 غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم  
 أقاموا الحدود على الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا ثبت منه نسب الولد \* حدثنا  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدّق الصدق درأ الحد وبلغنا عن  
 عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة يؤتى بها وقد فرت فتقول جعت فأعطاني وتقول  
 الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك  
 أخرى أن يدرأ عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه  
 فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة  
 المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا  
 عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت الولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا يدرأ عنه الحد  
 ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع  
 على الجارية له فيها شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرأ عنه  
 الحد ونحن وهو يلحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية من الجيش على الواقع على  
 الجارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده



انما هي ثلاث اذا  
احتملت ثلاثا وقال  
رسول الله أتريدن أن  
ترجعي الى رفاة لاسحق  
يدوق عسيلتك ولو كانت  
عائشة حسبت طلاقها  
بواحدة كان لها أن  
ترجع الرفاعة بلا  
زوج فان قيل أطلق  
أحد ثلاثا على عهد  
النبي قيل نعم عو عر  
الصلاتي طلق امرأته  
ثلاثا قبل أن يخبره النبي  
أنها تحرم عليه باللعان  
فلم أعلم النبي نهام وفاطمة  
بنت قيس تحكي للنبي  
أن زوجها بت طلاقها  
تغني والله أعلم أنه طلقها  
ثلاثا وقال النبي ليس  
للك عليه نفقة لانه والله  
أعلم لا رجعة له عليها ولم  
أعلمه عاب طلاق ثلاث  
معا (قال الشافعي)  
فلما كان حديث عائشة  
في رفاة موافقا ظاهر  
القرآن وكان ثابتا كان  
أولى الحديتين أن يؤخذ  
به والله أعلم وان كان  
ليس بالبين فيه جدا  
(قال الشافعي) ولو كان  
الحديث الآخر مخالفا  
كان الحديث الآخر  
يكون ناسخا والله  
أعلم وان كان ذلك ليس  
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حد الزنا بالرجم وحمه حد البكر ان كان بكرة فجعله زانيا غير زان وقياسا على شيء وخالف بينها وبين ما فاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحدين الى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب ففصر بهاماته وهي ثيب وما احتج به من أن الرجل من الجليس لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجليس قولنا مستقيما فرغم أن الجليس اذا أحرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجليس لم يجز عتقه وان كان له فيهم شرك لانه استهلاك ويقول فان قسموا بين أهل كل رابة فأعتق رجل من أهل الرابة جاز العتق لانه شرك بك فجعله مرة شريكا يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

### (في المرأة تسمى ثم سبي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سببت ثم سبي زوجها بعد ما يوم وهما في دار الحرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كان في المقاسم فهم على النكاح وان اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعد ما يستبرأ بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن في دار الحرب وأحرز وهم دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحباي من التي عتق يضمن وغير الحباي حتى يستبرأ بحضة وأما المرأة سببت هي وزوجها وصاروا مملوكين قبل أن تخرج الغنيمة الى دار الاسلام فهم على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحد غيره ولا يطأها هو وان كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي أوطاس وبني المصطلق وأسر من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبي زوج مع امرأته ولا غيره وقال واذا استؤمن بعد الحرية فاستبرأت أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصيرهن إماء بعد الحرية قطعاً للعصمة بنهن وبين أزواجهن وليست العصمة بنهن وبين أزواجهن بأكثر من استئمانهن بعد حرينهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والمعقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتى سببت أن يخلو زوجها فان جاز زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح ولا اخلت ولا أنتظر بالتى سبي معها زوجها الا الاستبراء ثم أصبحها لان زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كحال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان سبي أحدهما فأخرج الى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد استردّها زوجها وهي في عذتها جاع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الاول زعم في القول الاول ان شاء ردها الى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا الى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحلت أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع السباء وأخرجهن الى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الحباي حتى يضمن والحباي حتى يستبرأ بحضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها ان جازوا ولم يأمروا بطهين في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن

الا أن المسلمين يستبرؤنهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الاسلام رده إلى سيده وإن أبى قتل وإن أبى وهو كافر خرج من سيده ما كان عليه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الاسلام في شيء من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد اليهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تغض بهذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال \* قال حدثنا الحسن بن عمار عن عمار بن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغير أحرزهما العدو ثم طفر بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتهما قبل القسمة فهما لك \* قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرزه العدو فطفر به المسلمون فردّه على صاحبه \* قال وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكاً فأدماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متسريهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرزه وملكه فادأصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبق اليهم فهنا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو أحرزوا المسلمين وهم على الاسلام لم يحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون بالاسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليتهم فأما الصلب فليس يدخل فيما ههنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبق إلى العدو والعبد يحزره العدو ولا فرق بينهما وهما السيد هما إذا طفر بهما ووالاهم قبل يقسمان ووالاهم بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بئس لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بئس \* قال أبو حنيفة إذا كان السي رجل أو نساء وأخرجوا إلى دار الاسلام فأنى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون بيع السبا بأساً وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الاسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا قايماً للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلماً أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفاراً ورقيق من رقيق أهل الذمة رجالاً ونساء كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكبرون به وتعرب بلادهم ألا ترى أنى لا أتزل تاجر يدخل اليهم شيء من السلاح والحد يدوشى من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يقتلوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنه وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالاً ونساء وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمين عليهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل

\* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أئمن يسأل ابن عمر وأبو الزبير سمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض على عهد النبي فقال النسي ليرتجعها فردّها على ولم يرها شيئاً فقال إذا ظهرت فليطلق أو ليسك \* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمسك فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

بعضهم وأخذ القديمة من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعضهم بدهر ثمانية بن اثال فنق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين ووهب الزبير (١) بن باطا لثابت بن قيس بن شماس ليمن عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين \* أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليأس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم ولا يفادي بهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحقروا اليأس والدمع أحد منهم فان حكمهم حكم مالكه وأما قول أبي يوسف يعقوب بهم أهل الحرب فقد عني الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرايت صلة أهل الحرب بالمال واطعامهم الطعام أليس بأقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبد أو عبدتين منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان أمي أتني وهي راغبة في عهد قريش فأصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكسدا اقرباء له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بني قريظة فاما الكراع والسلاح فلا أعلم أحد اخص في بيعهما وهو لا يحير أن يبيعهما \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالاً ونساءً وصبياناً ووارثاً فقال رجل من المسلمين أو انشان قد كنا أمناهم قبل أن يؤخذوا وانهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الاوزاعي هم مصدقون على ذلك وأما منهم جائز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على المسلمين أذناهم ولم يقل ان جاء على ذلك بينة والا فلا أمان لهم قال أبو يوسف للحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعانته الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أدناهم القوم يغزون قوما فيلتهقون فيؤمن رجل من المسلمين المشركين أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما امتن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت أمنتهم قبل الغنيمة فانه لا يصدق ولا يقبل قوله أرايت ان كان اذا غزا فاسقا غير مأمون على قوله أرايت ان كانت امرأه فقالت ذلك تصدق أرايت ان قال ذلك عبداً وصبي أرايت ان قال ذلك رجل من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم اقرباء أصدق أو كان مسلماً له فيهم قرابات أصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أذناهم في مثل هذا مفسراً هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفاً لهذا عن الثمة ادعى رجل وهو في أسارى بدر أنه كان مسلماً فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان معه في الغنيمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره فكان علينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفة حالهم بعدما يكونونهم فاذا قال رجل مسلم أو امرأه قد أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فانما هي شهادة تخرجهم من أيدي مالكيهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلاً أو امرأة من المسلمين (١) أي ووهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمن عليه جزاء يدعده فسأل الزبير ثابتاً أن يقتله اه كتبه معجحه

النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين على أنه لا يقال له راجع الا ما قد وقع عليه طلاقه لقول الله في المطلقات وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ولم يقل هذا في ذوات الأزواج وان معروفاً في اللسان بأنه انما يقال للرجل راجع امرأته اذا افترق هو وامرأته وفي حديث أبي الزبير شبيهه ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به اذا خالفه وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثنية في الحديث فقبل له أحسب تطلقة ابن عمر على عهد رسول الله تطلقة فقال فيه أو ان عجز يعني أنها حسبت قال والقرآن يدل على أنها تحسب قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان لم يخص طلاقاً دون طلاق (قال الشافعي) وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله اذا ملك الأزواج الطلاق وجعله احداث تحرر

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لملك له عليه والله تعالى أعلم

### ﴿ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورتهم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرمي المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في مسددهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا الآن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيخ الكبير والفاني والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برى ولا غير من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والربان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدارين بيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وأما يحرم الدم بالآيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتمنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دارا ما نبعده بعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصده من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء بالاسلام ولا اسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدل لنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم اعانهم عن قصد قتلهم باعيانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فاغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم تمنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم غرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فبعد إلى أصابته والكفارة أن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما ممنوعان القتل بما شاء الله والذي نراه والله تعالى أعلم منعاه أن يتخولاً فيصير أرقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهما فيقتلان للنكابة فأراقهما مثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتفل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب البنا إذا لم يكن ناضر ورة إلى قتال أهل الحصن وإذا كثرت سعة من أن لا تقتل أهل حصن غيره وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في أصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطررنا إلى أن نخافهم على أنفسنا أن كفنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كمرنا وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الازواج بعد أن كن حلالاً وأمرنا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالماً تطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراماً بالطلاق إذا كان عاصياً في تركه الطلاق في الطهر لان المعصية لا تزيد الزوج خيراً إن لم تزد شراً فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئاً وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطلقه وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهراً امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئاً صواباً

### ﴿ باب يسع الرطب باليابس من الطعام ﴾

حدثنا الربيع بن سلمين قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان



( ما جاء في أمان العبد مع مولاه )

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً ماله وإلا فإمائه باطل وقال الأوزاعي  
أمانه جائز أجاز عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول  
ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه ولا يملك أن يشتري شيئاً  
ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان  
عبدًا كافرًا ومولاه مسلم هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبدًا لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان  
وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت أن كان عبدًا مسلمًا ومولاه ذمي فآمن أهل الحرب هل  
يجوز أمانه ذلك \* حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فمعد عبد له بهم  
فرمى بهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث  
وفي النفس من إجازة أمانه أن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا  
ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم  
أدناهم وهو عندنا في الدية انما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا  
الحديث عندنا انما هو على الأحرار ولا تتكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فآمن مبي  
منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حتمه  
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون واحدة على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم  
أدناهم ليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز  
أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليلاً على أنه انما أجازته على أنه من المؤمنين أو رأيت  
حتمه بأن دمه لا يكافئ دمه فإن كان انما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية والعبد الذي يقاتل هو  
عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فإن كان الأمان يجوز على الحرية  
والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وإن كان يجبره على الإسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وإن  
كان يجبره على القتال فهو يجبر أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل  
وماعلمته بذلك محتجج بالإللا وزاعى على نفسه وصاحبه حتى سكت وإن كان يجبر الأمان على الديات انبغى  
أن لا يجبر أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية  
أضعافاً فإن قال هذا المرأة دية فكذلك عن العبد العبدية فإن أراد مساواتهم بمن الحرية فالعبد يقاتل يسوى  
نحسين درهمًا عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائز وهو أقرب من دية  
الحر عن المرأة

( وطء السبايا بالملك )

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها  
ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن بطأها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقفوا ولا يصلح للامام  
أن ينفل سرياً ما أصابت ولا ينفل سوى ذلك إلا بعد التحس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة  
كان ينفل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

أن زيداً أبا عياش أخبره  
أنه سأل سعد بن أبي  
وقاص عن البيضاء  
بالسنة قال له سعد أيهما  
أفضل فقال البيضاء  
فتمى عن ذلك وقال  
سمعت رسول الله يسئل  
عن شراء التمر بالرطب  
فقال رسول الله أيتقص  
الرطب إذا بيس قالوا  
نعم فتمى عن ذلك  
\* أخبرنا مالك عن  
نافع عن ابن عمر أن  
رسول الله نهى عن  
الزبانية والزبانية  
بيع التمر بالتمر كيلاً  
وبيع الكرم بالزبيب  
كيلاً أخبرنا سفيان  
عن يحيى بن سعيد  
عن بشير بن يسار عن  
سهل بن أبي حمزة أن  
رسول الله أرحص  
لصاحب العريفة أن  
يبعها بكيلها تمرًا  
يأكلها أهلها رطباً  
أخبرنا سفيان عن  
الرهري عن سالم بن  
عبد الله عن أبيه أن  
رسول الله نهى عن بيع  
التمر حتى يبدو صلاحه  
وعن بيع التمر بالتمر قال  
عبد الله بن عمر وحدثنا  
زيد بن ثابت أن رسول  
الله أرحص في بيع  
العرايا (قال الشافعي)  
وهذا كله نأخذ وليس

الله أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل ينابلا تفسيره ، حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا كرم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضى فيقول الله لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه ، وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشئ أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا لا بأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا ، قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه وبغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام ، أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النقي في دار الحرب ، أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه بحاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصديق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الإمام النقي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلا دار الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والمجاوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع باحراء وأمرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولا لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات أن يوتى بهن بلاد الحرب فيسبين أو لى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسترق ولد إن كان في بطنها وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات ومن كان من سبائهم وما نسأوهم لا تكهم فاذا غزوا أهل قوة بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي أنما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم أنما ينالون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكر أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجب عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الأقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فأنما كانت الأنفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يستأفونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر وأعطوا أنما غنمتم من شئ فإن الله حجه وللرسول بفعل الله له ولن سمي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لن أوجب الأربعة الانجاس بالحضور للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

### (بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعها حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك أنما حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام بمثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكره أن يزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرت له لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطئها مكروها فكذلك بيعها لأنه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود وهم له صلح معاملة بالنصف لأنهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه أنما انتهى عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن ينافي سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً مثل ويد بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا بيس في معنى المزابنة إذا كان ينقص إذا بيس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر تمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا بيس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بيباس في حال من الطعام إذا كانا من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله أنما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص وتظهر في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لأن نقصهما

يختلف لا يدري كم نقص  
هذا ونقص هذا فيصير  
مجهولاً بمجهول وسواء  
كان الرطب بالرطب من  
الطعام من نفس خلقته  
أو رطباً بل بغير مبلول  
(قال الشافعي) وإذا  
رخص رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بيع  
العرايا وهى رطب بتمر  
كان نهيه عن الرطب  
بالتمر والمراينة عندنا والله  
أعلم من الجمل التي  
تخرجها عام وهى يراد  
بها الخاص والنهي عام  
على ما عدا العرايا والعرايا  
مما تدخل في نهيه لانه  
لا ينهى عن أمر يأمر  
به إلا أن يكون منسوخاً  
ولا نعلم ذلك منسوخاً  
والله أعلم (قال الشافعي)  
والعرايا أن يشتري  
الرجل تمر الخلة وأكثر  
بخرصة من التمر يخرص  
الرطب رطباً ثم يقدركم  
ينقص اذا ليس ثم يشتري  
بخرصة تمر يقبض التمر  
قبل أن يتفرق البائع  
والمشتري أن تفرق قبل  
أن يتقاضا فسد البيع  
كما يفسد في الصرف  
ولا يشتري رجل من  
العرايا الا ما كان خرصه  
تمرأ أقل من خمسة  
أوسق وإذا كان أقل

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطى المسلمون ولسنا نعلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل من غزاه حتى يقسم السبي فإذا قسم السبي فلا بأس باتباعه واصابته  
والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

### (الرجل يغتم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما  
أصابا بها فهو لهما ولا يخمس قال الأوزاعي اذا خرجا بغير اذن امام فان شاء عاقبهما وحرمهما وان شاء خمس  
ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم  
فنفلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضاً ذكر  
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلاً فله سلبه وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الخند والجيش انما قوى على قتله  
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش انما هو لخص أغار يخمس ما أصاب فالأول أحرى أن يخمس  
وكيف يخمس فيما مع هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما آفأ الله  
على رسوله منهم فإا وجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول  
بفعل النبي في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه  
شريك ولا خنس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قوماً من المسلمين خرجوا بغير  
أمر الامام فأغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم أرايت ان يخرج  
قوم من المسلمين يحتطون أو يتصيدون أو يلعبون أو حاجة فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة  
هل تسلم لهم وان ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم فان قال به فقد نقض قوله  
وان قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلاً من الانصار سرية وحدهما وبعث عبد الله بن أبيس سرية وحده  
فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد تسرى وحده أو أكثر منه من العدو ليصيب من العدو غرة  
بالخيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجب عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجبوا  
عليه والسلب لقتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل الى الكثير بغير  
إذن الامام وسبيل ما أوجبوا عليه بغير اذن الامام كسبيل ما أوجبوا عليه باذن الامام ولو زعمنا أن من خرج  
بغير اذن الامام كان في معنى السارق زعمنا أن حيوشا لو خرجت بغير اذن الامام كانت سراقاً وأن أهل حصن  
من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بوجه بغير اذن الامام كانوا سراقاً وليس هؤلاء سراقاً بل هؤلاء المطيعون لله  
المجاهدون في سبيل الله المؤدون ما افترض عليهم من النفي والجهاد والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما  
ما احتج به من قول الله عز وجل فإا وجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجبون عليه بخيل  
ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سعى معه فأنما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضير فقاتلهم بين  
يوتهم لا يوجبون بخيل ولا ركاب ولم يكلفوا مؤنة ولم يفتحوأ عنوة وانما حالحوأ وكان الخمس لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أنجاس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجبوا الخيل والركاب لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم خالصا يوضع حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت  
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجبوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

وتكون الاربعة الانحاس لهما لانهم موبغان فان زعم انهما غير موبحين انبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم مذكر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فقال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنيمة تصير من مشرك أو جف عليها أو لم يوجف

﴿ في الرجلين يخرج جان من العسكر فيصيان جارية فيتبايعانها ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشترى أحدهما حصاة الآخر منه انه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يجرم ما أحل الله فان وطأه اياها مما أحل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيّة الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشبيهه خبير ما يذكر الاوزاعي وما ينبغي به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول انهم يعاقبون ويؤخذ مامعهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا امر خبير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو ان الذين أصابا بالخارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربع بعة أنحاسها فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبراءها في بلاد الحرب كان أو غيرها

﴿ اقامة الحدود في دار الحرب ﴾ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الخند أرض الحرب وعلمهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف ولم يقيم الحدود في غير القطع وما للقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدينة انما كان أمير الخند في غزاهم فلما خرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم . أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء . حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمار أن عمر كتب الى عمر بن سعد الانصاري والى عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصلحة وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه . أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى الامام والى ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلق من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرحم وحدث الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهله شيئا من فرائضه ولم يبع لهم شيئا مما حرم عليهم بلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتنزيل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر في أصاب حراما فقد حده الله على ما شاء منه ولا تقع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بالامصار والى عمال

من خمسة أو سق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أو سق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لاحد أن يقول معه الا اتباعه ويرد بما رده به عليه السلام . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله أخص في بيع العرايا ما دون خمسة أو سق أو في خمسة أو سق « الشك من داود » (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إجازته بمكة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببيع في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمراثة لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العرايا الا من نخل أو غنبل لانه لا ينحصر غيرهما . حدثنا الربيع قال



قال الشافعي ولا يجوز  
بيع تمر التمر الاملا بثل  
كيسلا بكيل ولا يجوز  
وزناوزن لان أصله  
الكيل

باب الخلاف في  
العرايا

حدثنا الربيع قال  
(قال الشافعي) ولم يجد  
الذين يظهرون القول  
بالحديث في شيء من  
الاحاديث من الشبه  
ما وجدوا في الحمل  
مع المفسر وذلك أنهم  
يلقون بهما قوما من  
أهل الحديث ليس لهم  
بصر عذاه فيشبهون  
عليهم وقد ذكرنا بعض  
ما يدل على ما رواه من  
الحمل مع المفسر وقال  
بعض الناس في بيع  
الرطب بالتمر حلال  
بخالفه بعض أصحابه  
ووافقنا وقال لا يجوز  
لنهي النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم عاد صاحبه  
الذي خالفه فقال لا بأس  
بخطئة بخطئة مبالغة  
واحداهما كذا ابتلا  
من الأخرى ولا رطب  
برطب ولم يزد على أن  
أظهر الاختلاف الحديث  
بجمله ثم خالف معناه فيما  
وصفت وقال ولا بأس  
بتمرة بتمرين وثلاث

الامصار في أصاب حدا ببادية من بلاد الاسلام فالحد ساقط عنه وهذا مما أعلم مسليا يقوله ومن أصاب حدا  
في المصر ولا والى المصر يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعده ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش  
أن والى الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير  
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق المحدود ببلاد  
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما  
وما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول  
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فحجزوا عن حمله ذبحوا الغنم  
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن يتفجع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر  
بهيمة الا لا كله وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى ان كان علماءهم ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة  
ليأكل طائفة منها ويدع سائرها وبلغنا أنه من قتل نخلا ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره  
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يبيع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها  
فبأذن الله وليخزي الفاسقين واللينه فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم  
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا  
النخل والشجر لان الصائفة كانت تعزو كل عام فينقبون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم  
البلاد والذي في تخريب ذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال  
حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبنى الاسود  
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يأخذها نفسه ولا يقطعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أما كل ما لا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرق به بكل وجه لانه لا يكون معذبا انما  
المعذب ما يالم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها  
وقطع من أعقاب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حربا وأما ذوات الارواح  
فان زعم أنها قابس على ما لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كالجملهم أن يحرقوا النخل والبيوت فان  
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فإنه انما أحل ذبحها للنفعة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها حوسب بها قيل وما حقها قال أن يذبحها فإيا كلها ولا يقطع  
رأسها فيرى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أن يذبحها فإيا كلها فإيا أمانة  
ذوات الارواح لمعين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة فلا كل منه وحرم  
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركون في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها  
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها وجلودها فلم نسل في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها  
وانما أراد أن يذبحها لقطع القوتهم فان قال في ذبحها قطع للنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة  
عنهم بأنهم لو ذبحناهاهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهاهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنظهم حل لنا فاحل  
لنا منه فعلا وما حرم علينا تركه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركه وإذا كان يحل لنا لو أطلعناهم

من طعماءنا فليس يحرم علينا لوتر كذا أشياء لهم اذ لم نقدر على جعلها كالبسبح بحمدهم علينا أن نترك مسأكنهم  
أو نخيلهم لا نحرقها فإذا كان مباحاً أن نترك هذا لهم وكما ممنوعين أن نفتل ذالروح المأكل الاللفعة بالأكل  
كان الأولى بنا أن نتركه إذا كان ذبحه لغير منفعة

### (قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخيلهم ونحرى بق ذلك لأن الله عز وجل يقول  
ما قطعتم من لينة أو تركوها فائمة على أصولها فبأن الله وقال الاوزاعي أبو بكر يتأول هذه الآية وقد  
نهى عن ذلك وعلى به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرون بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون  
فينقضونها أو يأخذون تجارتهم ويرمونها بالمسلمين وقطع المسلمون نخلاً من نخيلهم فأمر الله عز وجل بنحوه  
بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأمر الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركوها ، قال وأخبرنا محمد بن  
اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى طليحة وبني تميم قال أي واد  
أودار غشيتها فأمر مسلم عنها أن سمعت أذاناً حتى تسألهم ما يريدون وما ينقمون أي دار غشيتها فلم تسمع منها  
أذناً فشق عليهم الغارة واقتل وحرقت ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعله بأن المسلمين سيظهرون  
عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه لذلك فيما نرى لأن تخريب ذلك وتخريبه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيه  
، حدثنا بعض أسيان عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون  
ما حصر من خيلنا فيستلقحونها ويقاثلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم  
أعماهم عند أرقم وأهل نمتكم ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أعماهم الكراهية عندنا لا أنهم كانوا لا يشكون  
في الظفر عليهم وإن الأمر في أيديهم لمأراً وأمن الفتح فإما إذا اشتدت شوكتهم واستنصروا فإنا أمرهم بحسبنا الخيل  
أن يذبح ثم يحرق لجه بالنار حتى لا ينفعون به ولا يتقون منه بشئ وأكره أن نعذبه أو نعقره لأن ذلك مثله  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق كل ما لا روح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر  
بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجرهم أمراً عاماً لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح  
على المسلمين فلما كان مباحاً أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين وقد طع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له قد وعدكها الله فلو استبقيتهم النفس فكف القطع استبقاه  
لأن القطع محرم فان قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخرج غزاة  
لحق فيها قتالا

### (ما جاء في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من  
يكتفي به فالصلاة أحب إلى قال الاوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يضي  
في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس والحرس  
أفضل من الصلاة فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لانه قد يحرس أيضاً وهو في الصلاة  
حتى لا يعفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعاً أفضل ، أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل وادياً فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجالنا نحن  
(١) كذا في النسخة بهذا التعريف وغرض الاوزاعي تفضيل الحراسة مطلقاً على الصلاة وحرر

باربع لان هذا لا يكال  
فقليل له اذا كان التمر  
محرم الا كيلاً بكيل  
فكيف أجرت منه  
قليلاً أكثر فان قال  
لا يكال فهكذا كل التمر  
اذا فرق قليلاً وأما  
تجمع تمره إلى أخرى  
فتكال وفي نهى النبي  
الا كيلاً بكيل دليل على  
تحريمه عدداً بعد مثله  
أو أقل أو أكثر منه فقد  
أجزته متفاضلاً لأن  
رسول الله نهى عنه الا  
مستوي بالكيل ، قال  
الربيع قال يعني  
الشافعي وما لقونا معاً  
في العراق فقالوا لا نجيز  
بيعهما وقالوا نرد اجازة  
بيعهما بنهى النبي عن  
المزابنة ونهيه عن  
الربط بالتمروهي داخله  
في المعنيين فقليل لبعض  
من قال هذا منه فان  
أجازا انسان بيع المزابنة  
بالعرايا لان النبي قد أجاز  
بيع العرايا قال ليس  
ذلك قلنا هل الخج عليه  
الا كهي عليكم في أن  
يطاع رسول الله فحصل  
ما أحل ونحرم ما حرم  
أرأيت لو أدخل عليكم  
أحد مثل هذا فقال أنتم  
تقولون ان النبي قال  
البيسة على من ادعى

واليمين على من أنكر  
وتقولون في الحديث  
دلالة على أن لا يعطى  
اليمين من حلف  
برى لم تقولون في قتيل  
يوجد في محلة يحلف  
أهل المحلة ويغرمون  
الدية فتغرمون من

حلف وتعطون من  
لم تقم له البيعة أو خالفتم  
حديث النبي صلى الله  
عليه وسلم البيعة على  
من ادعى واليمين على  
من أنكر قالوا لا ولكنه  
بجلة يحتمل أن يراد به  
الخاص ولما وجدنا عمر  
يقضى في القسامة  
فيعطى بغير بيعة ويحلف  
ويغرم قلنا بجلة البيعة  
على المدعى عام أريد  
به الخاص لأن عمر  
لا يجهل قول النبي ولا  
يخالفه (قال الشافعي)

فقل له أقول رسول  
الله أدل على قوله أم قول  
غيره قال لا بل قول  
رسول الله أدل على قوله  
قلت وهو الذي زعمنا  
نحسن وأنت لأنه  
لا يستدل على قول  
رسول الله ولا  
غيره إلا بقول نفس  
القائل وأما غيره فقد  
يخفى علينا قوله قال  
وكيف تقول قلت أحل  
ما أحل من بيع العرايا

فأتيارأس الوادى وهما مهاجرى وأنصارى فقال أحدهما صاحبه أى الليل أحب إليك فاختار أحدهما  
أوله والآخرة فنام أحدهما وقام الحارس يصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان المصلى وجاء  
الناحية التي لا يأتى العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس  
فالصلاة أولى لأنه متصل حارس وزائد أن يمتنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره  
حتى يخاف تضييعه فالحراسة أحب إلى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلى بعضهم دون بعض فالصلاة  
أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك إذا كانوا جماعة أن يصلى  
بعضهم أحب إلى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلى من  
الصلاة تمنعه من الحراسة

### (خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدى الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار  
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال  
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان لعبد الله بن مسعود وخباب بن الأرت ولحسين بن علي ولشريح  
أرض خراج \* حدثنا الجاهل عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمري إن الخطاب رضى الله  
تعالى عنه أنى اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمرأ كل أحبها أرضيت قال لا قال فأنت فيها  
مثل صاحبها \* حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلوا في زمان عمر بن  
الخطاب رضى الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلوا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحدهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء  
أيكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه فجزية الرقبة التي  
يحقق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقق به الدم الدم  
محققون بالاسلام وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من  
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من  
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهنون عن ذلك ويكتبون فيه  
ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

### (المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام  
أو سرق هل يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى  
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود ولا نهم  
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجري عليهم أرايت أن كان رسولا للمكهم فزنى أترجه أرايت أن زنى رجل  
بأمر أمهم مستأمنة أترجها أرايت أن لم أترجها حتى عاد إلى دار الحرب ثم خرجا بآمان ثانية أمضى  
عليهما ذلك الحد أرايت أن سبيا أمضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين أرايت أن

لم يخرج جاثية فأسلم أهل تلك الدار وأسلماهما وصارنهما أيؤخذان وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا  
 البنا أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا  
 حدوداً فالحدود عليهم وجهان فما كان منهم الله لاحق فيه إلا دميون فيكون لهم عقوبة وكذاب شهود  
 شهدوا لهم به فهو معطل لأنه لاحق فيه لمسلم انما هو الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتهم والا  
 ردنا عليكم الامان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوهم بآمنهم ونقضوا الامان بينهم وبينهم وكان ينبغي  
 للإمام اذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من حد إلا دميون أقيم  
 عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم فاذا كذا جتمعين على أن نقيم منهم حدا للقتل لأنه لا دميون كان علينا أن  
 نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الأدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ومثل الحد في القذف  
 والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن  
 المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم  
 المال ولا يقطع لأن المال لا دميون والقطع لله فان قال قائل فافرق بين حدود الله وحقوق الأدميين  
 قيل أرايت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف  
 أكثر المسلمين في أن رجلا لو أصاب رجلا دماً أو مالا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل  
 وحقوق الأدميين بهذا وبغيره

### (بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن  
 بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم براضهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا  
 عليه حرام في أرض الحرب وغيرها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه  
 الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم  
 الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا  
 يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا الآثار التي ذكر  
 الأوزاعي في الربا وانما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٣) في قولهم انهم لم يتقاضوا ذلك حتى  
 يخرجوا إلى دار الإسلام بطله ولكنه كان يقول اذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو  
 مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي  
 وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه

(في أم ولد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في أم ولد أسلمت  
 في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حمل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي  
 امرأة هاجرت إلى الله بدينها خالها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى مثلها تستبرأ بحضة ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل  
 الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحمل لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال  
 الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن بمكة مشركون فن أسلم  
 منهم فأدرك أمراًته في عدها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم  
 الولد العدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يزوج حتى تنقضي عدتهن ولا سبيل

وأحرم ما حرم من بيع  
 المزابنة وبيع الرطب  
 بالتمرسوى العرايا  
 وأزعم أن لم يرد بما حرم  
 ما أحل ولا بما أحل ما  
 حرم فأطيعه في الأمرين  
 وما علمت لك إلا عطلت  
 نص قوله في العرايا  
 وعامة من روى عنه  
 النهي في المزابنة روى  
 أن النسبي أخص في  
 العرايا فلم يكن للتوهم  
 ههنا موضع فنقول  
 الحديثان مختلفان  
 ولقد خالفه في فروع  
 بيع الرطب بالتمر قال  
 ووافقنا بعض أصحابنا  
 في جملة قولنا في بيع  
 العرايا ثم عاذ فقال لا تباع  
 إلا من صاحبها الذي  
 أعراها إذا تأذى بدخول  
 الرجل عليه به تراهي  
 الحسد إذا قال فاعلمته  
 أحلها فبطل الكل مشتر  
 ولا حرمها فيقول قول  
 من حرمها وزاد فقال  
 تباع بقرينة النسبة والنسبة  
 عنده في الطعام حرام  
 ولم يذكر عن النبي ولا غيره  
 أنه أجاز أن تباع بدين  
 فكيف جاز لأحد أن  
 يجعل الدين في الطعام  
 بلا خبر عن رسول الله  
 وأن يحل بيعاً من إنسان  
 يحرمه من غيره فشركهم  
 صاحبنا في رد بيع  
 العرايا في حال وزاد عليهم



إذا حلها إلى الجنازة  
 بفعل طعاما بطعام إلى  
 أجل وإلى أجل مجهول  
 لأن الجنازة مجهول  
 والآجال لا تجوز إلا  
 معلومة قال والعرايا  
 التي أرخص رسول الله  
 فيها فيما ذكر محمود بن  
 لبيد قال سألت زيدا بن  
 ثابت فقلت ما عراياكم  
 هذه التي تحلوها فقال  
 فلان وأصحابه شكوا إلى  
 رسول الله أن الرطب  
 يحضر وليس عندهم  
 ذهب ولا ورق يشترون  
 بها وعندهم فضل تمر  
 من قوت سنتهم فأرخص  
 لهم رسول الله أن يشتروا  
 العرايا بخوصها من التمر  
 يأكلونها رطبا

### باب بيع الطعام

\* حدثنا الربيع أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا  
 مالك عن نافع عن ابن  
 عمر أن رسول الله قال  
 من ابتاع طعاما فلا يبعه  
 حتى يستوفيه، أخبرنا  
 مالك عن عبد الله بن  
 دينار عن ابن عمر أن  
 رسول الله قال من ابتاع  
 طعاما فلا يبعه حتى  
 يقبضه \* أخبرنا  
 صفيان عن عمرو بن دينار  
 عن طائوس عن ابن  
 عباس قال أما الذي نهى

لأزواجهن وللأولاد عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله  
 ابن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زينا إلى زوجها بنكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا بوطان إذا استبرئ من حيضة فقال النساء  
 والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما أن عبيد بن خراجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا  
 أن أهل الطائف خاصموا في عبيد خروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة  
 وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجها مهاجرا مسلما  
 قبل انقضاء عدتها فها على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها  
 مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار  
 الاسلام في هذا ألا ترى أنهم ما كانوا في دار الحرب ودأسلم أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر  
 إلا أن تكون المرأة كاتبة والزوج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للمسلم أن يتدبى بالنكاح ككتابة  
 فإن قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب وعمر وهو دار خراعة  
 وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هندية في العدة فأقرهما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان  
 ابن أمية وامرأته عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمات في دار الاسلام وهرب زوجها إلى ناحية البحر بن بالين  
 وهي دار كفر ثم رجعا فأسلموا وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول  
 ولا يجوز أن يكون يروي حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها  
 وهي حيضة ثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار  
 الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين  
 وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم  
 \* غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبد فهو حر فقال إذا قال  
 ذلك الإمام أعتقهم وإذا لم يقل أجعلهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الإمام ولم يقله وبهذا القول  
 نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولوسقت سيدها الحرية لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت  
 واسترقاها بعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحيضة ولا سبيل لزواجها الأول  
 عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها أولا ترى  
 أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك  
 تعتق بعد الرق

### (الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها  
 فاسد وقال الأوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا  
 في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن تزواجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبايا على قول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايل من التي معي بضغن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)

(١) قوله ولوسقت سيدها الحرية إلى قوله من انفساخ ما بينها الخ فيه سقط واضح وتحريف فلي تأمل

رحمه الله تعالى اذا سببت المرأة حاملا لم توطأ بالملك حتى تضع وان خرجت مسئلة فنكحت قبل أن تضع  
فالنكاح مفسوخ واذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل  
المسئلة الاولى

( في الحرب يسلّم وعنده خمس نسوة )

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا  
ونرجوا الى دار الاسلام انه يفرق بينه وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا انه قال أيتن شاء وقال أبو يوسف رحمه  
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا شاذ والساذ  
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يجعل الانكاح الا ربعة فما كان من فوق ذلك كله حرام من  
الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلأن حربيا تزوج أماً وابنتها كنت  
أدعاهما على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلوا كنت أدعاهما على النكاح وقد دخل بالأم والبنت  
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات حازن نكاح الاربع وفارق الاخرة \* أخبرنا  
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم أنه قال في ذلك ثبت الاربع الاول ونفرق بينه وبين الخامسة  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن علية فان لا يكن ابن علية فالثقة عن معمر بن  
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك  
أربعاً وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الحميد بن عوف عن نوفل بن معاوية  
الدبلي قال أسلمت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاً وفارق واحدة  
فهدمت الى مجوز أقدمهن عاقر عندي منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الدبلي قلت ما ذاك فافعل قال  
فقد يحتمل أن يكون قال له أمسك الاوائل وفارق الاواخر قلت وتجد في الحديث أن تجد عليه دلالة منه  
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أمسك أربعاً كن شاباً وفارق البهائم وأمسك البهائم  
وفارق الشباب قال قل كل كلام الا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا فظاهر الحديث بخلاف  
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وتعام  
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الاسلام  
أجزته فأجزه وان كان لو كان في الاسلام لم أجزه فأردته تركت أصل قولك قال فانا أقوله ولا أدع أصل قولك  
قلت أفرأيت غيلان ليس بوثنى ونسأوه وثنيات وشهود وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام  
فتزوج بشهود وثنيين أو وثنى أيجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها  
النكاح في الاسلام رددته مع اننا نرى انهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد  
من قولين اما ما قلت ان حالف السنة فنفسخه كله ونكف به بان يتبدى النكاح في الاسلام واما أن لا تنظر الى  
العقدة وتجعله معفو الهم كما عفى لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدعاء والتباعد وتنظر الى ما أدركه الاسلام  
من الازواج فان كن عدداً أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان  
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون  
قد عفوت العقدة ونظرت الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يتبدى نكاحه في الاسلام أقرته معه  
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو  
الطعام أن يباع حتى  
يستوفي وقال ابن عباس  
برأيه ولا أحسب كل  
شيء الامثلة \* أخبرنا  
سفيان عن ابن أبي نجیح  
عن عبد الله بن كثير  
عن أبي المنهال عن ابن  
عباس قال قدم النبي  
المدينة وهم يسلفون  
في التمر السنة والستين  
والثلاث فقال رسول الله  
من سلف فليسلف في  
كيل معلوم ووزن معلوم  
وأجل معلوم أو الى أجل  
معلوم \* أخبرنا الثقة  
عن أيوب عن يوسف  
ابن ماهل عن حكيم بن  
خزام قال نهاني النبي  
صلى الله عليه وسلم عن  
بيع ما ليس عندي  
(قال الشافعي) وليس  
شيء من هذه الاحاديث  
مختلفاً ولكن بعضها  
من الجمل التي تدل على  
معنى المفسر وبعضها  
أدى فيه أكثر مما أدى  
في بعضه قال فسألني  
مقدم من أهل العلم ممن  
يكثرون خلافاً ويدخل  
المجمل على المفسر  
والمفسر على المجمل  
فقال رأيت هذه  
الاحاديث المختلفة هي  
قلت ما يخالف منها واحد  
واحداً قال فأبى لي من

الربان كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد اقبح ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الأزواج عقدا العقد ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقد فاحل فيه من العدد أقره وما حرم من العدد نهى عنه

( في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها )

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في المسلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فغلب بين المهاجرين وأرضهم ودورهم مكة ولم يجعلها قبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقاعن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل الا نفراد سماهم الا أن يقاتل أحديهم قتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فبا وقد أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذا من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق الذي اشتري والدور والارة فون فيء لأن الدور والارضين لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحوز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الاوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة خراعة وليس لهم بمكة دور ولا مال انما هم قوم هربوا اليها فأى شيء يغتم من لاملاله وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بداهم بالقتال فلم يعقد لهم أمان وأدى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن قال من يغتم مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما صنع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفادي بهم وعن عليهم أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار ففهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الأجزاء ليس هذا الامام هل الحجة عليه الا أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فافعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عليه عنوة قلنا أن نترك له ماله كما قلنا في الأسيارى أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كاهامينة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فهم ما معا ولو جازاذا كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم انه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمة فخرجت أحكاما من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أين اتفقت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول ان رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاما يبعه قبل أن يستوفيه لانه والله أعلم مضمون بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيره بالبيع ويأخذ هو غنمه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر والله أعلم الا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة اذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله فالطعام أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال واذا أكثاله المشتري فقد استوفاه وان كان حديث ابن عمر أو وضع معنى منه فأما حديث حكيم بن خزام فان رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعينه لا يملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن خزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم بالناسية القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما دورهما وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم وقد منعه الله بدنه وكيف ولو جاز أن يغنم ماله بكيونته في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تغنم دوره ولا أرضه من قبل أنه لا يقدر على تحويلهما بحال فتركه يا هاليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو الذين هو بين أظهرهم رضائهم بأن يكون مباحا ما ألحجته عليه هل هي الآن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقه الخ حيث كانوا خرمه الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماءهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسترق المسلم بين ظهراني المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

### ( اكتساب المرتد المال في ردة )

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رجة الله تعالى عليه عن المرتد عن الاسلام اذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فإما ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في ذلك لأن الله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الأموال بالذي منع به الدماء فإذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحا قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أهون من دمه لانه كان ممنوعا بدمه فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال أهتكت وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة قتلنا إياه على الزنا ولا القتل ولا المحاربة تلك حدودنا نخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدثها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحا بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فقليل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحجته لكم في هذا فقالوا وينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلا وورث ميراثه ورثته من المسلمين قلنا أما الحفاظ منك فلا يروون الا قتله ولا يروون في ميراثه شيئا ولو كان ثابتا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأويكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه ( قال الشافعي ) أخبرنا شفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أفبعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قلنا فكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافر مسلما قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عني به بعض الكافر بن دون بعض قلنا فعارضك غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا فيقول إن عليا قد أخبر بحديث الأشجعيين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث روع بنت واشق فاتهمه وردوه وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرزعت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله

رسول الله أمر من سلف في عمرتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالم يس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزمت المشتري وليس بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضمونا على البائع فيأتي بمثله إذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت ولا نجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا إذا وجد السبيل إلى أن يكونا متصليين فلا نعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف الا فيما لا يجوز أن يستعمل أبدا الا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الاحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وإنما



عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعت أن عمارا حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فردد عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وأول ابن مسعود فيه القرآن فزعت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقد روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما من ذمي فقال نزلهم ولا يرثونا كما تحل لنا نسائهم ولا يحل لهم نسائنا أفرأيت أن قال قائل ههنا وقال لا يذهب على معاذ شيء حفظه أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أفرأيت أن حكمت المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غير أنه لم تورثه هو ومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الاسلام فما قلت فيه عمار وبت عن علي رضي الله تعالى عنه لأنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلمنا أنه يورثه ولا يمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كنا نحن وأنت لا تختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما دعت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

### ( ذبيحة المرتد )

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن كان يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودماءهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والأهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعا ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة السنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأه لو ارتدت عن الاسلام إلى النصرانية فزوجه مسلم لم يجز ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يجز ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك \* أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكرهه كاح نسائهم وقال لا بأس بكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

### ( العبد يسرق من الغنمة )

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنمة وسيده في ذلك الجليس أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنمة شيء ولأن سيده لو أعتق شيئا من ذلك السبي وله فيهم نصيب كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقا سرقوا من دار الامارة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشباخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدا من الجليس سرق فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشباخنا عن سماعة بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا سرق مغفرا من الغنم فلم يقطعه

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه أما قوله لا يحق له في المغنم فقد حدثنا بعض أشيائنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى العبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم حدثنا بعض أشيائنا عن عبيد بن ربيعة عن أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خردى المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للحرار بالسهمان ورضي العبيد فإذا سرق أحد حضر المغنم شيئا لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

### (الرجل يسرق من الغنمة لأبيه فيها سهم)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنمة وقد كان أبوه في ذلك الجند وأخوه وأذو رحم محرماً وأمر أنه سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الاوزاعي يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون وهؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلاً سرق من أبيه أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع لأنه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه لأنه شريك فيه فاما المرأة تحضر زوجها الغنمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سراق لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيئا لم يأثم عليه قطعه

(الصبي يسبي ثم يموت) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقبلى سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلى عليه وهو على دين أبيه لأنه لم يقر بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى من أبيه يصلى عليه وقال لولم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستمناً لكان لمولاه أن يبيع من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيع من أبيه إذا دخل بأمان وهو ينقض قول الاوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى فريضة وذرايعهم فباعهم من المشركين فاشترى أبو الشحم اليهودي أهل بيت عجوز وولدها من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبايا ثلاثاً لثلاثي تهامة وثلاثي نجد وثلاثي طريق الشام فبيعوا بالخيل والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فاداسوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولومات أمهاتهم وآباؤهم قبل أن يبلغوا فيه صفوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السباة معا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لم يبيعهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أصحابه فقضى بها رجلين

### (المدرسة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المدرسة أسرها العدو وأم الولد دخل سيدهما بأمان فقال أنه لا بأس

خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر (٣) في أن قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث (باب المصراة) الخراج بالضمان

\* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال الخراج بالضمان \* أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان (قال الشافعي) وأحسب بل لا أشك أن شاء الله أن مسلماً ناض الحديث فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً فاستعمله ثم ظهر منه على عيب فقضى له رسول الله برده بالعيب فقال المقضي عليه قد استعمله فقال رسول الله الخراج بالضمان \* أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا تصروا الأبل والغنم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها

أن يطاها ما ان لقيهما لانهم لم يحوزوها وقال الاوزاعي لا يحل له أن يطاها فربما يطؤها المولى سرا والزواج الكافر عارانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينها وبينه ويخرج بها ولو كان له ولده منها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الاوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الاوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطا السبي في دار الحرب وكره أن يطا أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطا الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لانها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في مناكتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس بملكهما العدو وكان يقول ان وطئهما في دار الحرب فقد وطئ ما عاك ولم يكن يقول ان كان لها زوج هناك يطؤها ان لولاهان يطاها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصهاة وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطا الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما زعم أن شاهدين أو شهودا على رجل يزور أنه يطلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حلالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطا الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي للرجل أن يطا أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجبوا عليه ولو كان العدو ملكوه ملكا تاما ما كان الامن أوجب عليه كما يكون سائر ملكهم غيرا نأجب للرجل اذا شركه في بضعة جاريته غيره أن يتوفى وطأها الولد

### (الرجل يشتري أمتة بعدما يحرزها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل أمتة فليس له أن يطاها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو اعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاها وليس هذه كالمدبرة وأم الولد لان أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد ولا المدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل أمتة من المشركين بعدما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطاها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا ملكا صحيحا لما وصفت من أنه يوجب على ما أحرزوا المسلمون فيملكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدينه وخولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعليها أفيحوز أن يكون من يملكونه متى قدر واعليها أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو اعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يحزلهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فهذا محال لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أيكونون لهم فإن قال لا قيل فبدل هذا على خلافك الحديث وأن معناه كما قلنا فإن قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فإن قال فأين ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال فإن سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابي الآخذ فهو له لأنه أخذ رقبته وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فمأمنه الله تعالى بالإسلام حتى لو أن مسلماً أخذ منه شيئاً كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم

### (الحرب في دار الحرب وله بهامال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله بهامال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار أنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقبته ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو في وأمراته إذا كانت كافرة وإذا كانت حبيلى فإني بطنها في وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم داراً ولا أرضاً ولا امرأة وأمن الناس وعفاه عنهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنime ولا في هذه لا تشبه الدار التي تكون فيأ يقسمها المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئاً في احتجاجه بمكة وقد بيناها في مسألة قبل هذه فتركها كما تكرر بها ولكن المحجة في هذا أن ابن سعية القرنطين خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر بني قريظة فأسلموا فآزرهما الإسلام فماداهما وجميع أموالهما من النخل والدور وغيرها وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الإسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحرز لهم الأموال وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الأموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبراً ما كان القياس إذا صار الرجل مسلماً قبل أن يقدر عليه أن يقال إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الإسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير محرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وما شئت فلا لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضاً منه بأن يكون مباحاً إذا أمكنه تحويله فلم يحوله ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة

### (الحرب المستأمن يسلم في دار الإسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمناً إلى دار الإسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم في أجعون وقال الأوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بمكة أموالهم وعيالهم وعفاه عنهم جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركاً إلى دار الإسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حالاً منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

وكذلك البقرة لها في معناها (قال) فإن فرضي الذي ابتاع المصرة أن يسكبها بعيب التصريه ثم جلبها زماناً ثم ظهر منها على عيب غير التصريه فإن ردها بالعبير ردها ولا يرد اللبن الذي جلبه بعد لبن التصريه لأنه لم يكن في ملك البائع وإنما كان حادثاً في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعاً من تمر لبن التصريه فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فاعماله ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للشرى لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كبن الشاة الحادث بعد لبن التصريه في ملك مشتريها لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشترىها فتنتج ثم يظهر منها على عيب في ردها دون النتاج وكذلك لو أخذها أو أوفاراً وكذلك لو أخذ للحائط ثم إذا كانت يوم ردها بحالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة الثيب قبل دلس له فيها بعيب



مولوده لم يبلغ متروكه له وكل بالغ من ولده وزوجه يسبي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكامه ومن أحرز له الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه واجلحة في هذا مثل الحجة في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهه بمكة وأهلها ليست بشيء ليست بمكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في المسئلة الاولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رد اليه أهله وماله كجاردة لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي واجلحة فيه مثل الحجة في الاولين

### (المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

\* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئاً واستودع رجلاً من أهل الحرب كان فياً أيضاً وقال الاوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدى به وتمسك بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبندعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالآثر وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن اماً ما لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرهما من أهل الشرك حتى نصير فياً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يفتك منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين اقتصوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم ما فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والغنائم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لامن عيال مسلم ولا من عيال كافر وعفانهم جميعاً وقد جافته هوازن فكانت سنته ما أخبر به وقد أرسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل رأس بسنته فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا معاً وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن الاجماع من بعده أن يستن الاما بين الله أنه جعله له خالصة للمؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في الجهم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك ولا غيره بشيء اختلف ولكنه سبي من ظفر به عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربياً

(١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

ولا عجب ما تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قبل الامان ولا شيء لهم بها فيؤخذ انما هم قوم من غير أهلها لحوا إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فقص كذا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكابر الغساني وروون أنه صالح رجالا من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك جزية وانما الجزية على الأديان لا على الأنساب ولولا أن نأثم بنى الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجري صغار على عربي ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نجب غير ما قضى به والله أعلم

### (كتاب القرعة)

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كتب إليهم أن يقبلون أفلامهم أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وإن يونس لمن المرسلين إذ أتى إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحضين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقترعين على مريم والمقارعى يونس مجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الخلة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتها فتناقصوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحدا كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحة العلم بأخلاقها وما تقبل وما ترد وما يحسن به اغتداؤها فكل من اعتنف كفالتها كفلهما غير ما بر بما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحدا إذا كانت صبية غير متممة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالحصص كما تكون الصبية عند خالتها عند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا تدافعوا كفالتها فاقترعوا أيهم تلازمه فإذا رضى من شاع على كفالتها أن يمونها لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئا برضاه بالتطوع باخراج ذلك من ماله قال وأى المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره من هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقعت بهم السفينة فقالوا ما منعها من أن تجري إلا علة بها وما عليها إلا ذو ذنب فيها فتعالوا انقترع فاقترعوا فوقعت القرعة على يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم لأن حال الركب كان مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئا لم يلزمه قبل القرعة ويلزمه عن آخر شيئا كان يلزمه فهو ثبت على بعض حقا وبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين عماليد أعتقوا معا فجعل العتق تاما لثلثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن العتق في ماله أعتق ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يعضه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يحل له حبسه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من المولود الذي يحل له ملكه المالك المدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير مالك ولن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

### (باب الخلاف في المصرة)

\* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس في المصرة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كاهم تركوه فقلت له أفصحي لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه قال لا قلت فأنت تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه فأعلمته ذكر في مجلسه ذلك أحد منهم يخالفه قال انما عنت بالنسب المقتين في زماننا وأقبلنا لا التابعين قلت له أتعني بأى البلدان قال بالجواز

والعراق فقلت له

فاحسب لي من تركه  
بالعراق قال أبو حنيفة  
لا يقول به وأصحابه قلت  
أفتعد أصحابه الأرجل  
واحدًا لأنهم قبلوه عن  
واحد قال فلم أعلم غيره  
قال به قلت أنت أخبرتنا  
عن ابن أبي ليلى أنه قال  
يردها وقيمة اللبث يومئذ  
قال وهكذا كان يقول  
ولكن لا نقول به فقلت  
أجل ولكن ابن أبي  
لسلي قل زاد الحديث  
فتأول فيه شيئاً يحتمله  
ظاهراً عندنا على غيره  
فقلنا بظاهره وابن أبي  
لسلي أراد اتباعه  
لا خلافه قال فما كان  
مالك يقول فيه قلت  
أخبرني من سمعه يقول  
فيه بالحديث قال فما  
كان الزنجي يقول فيه  
قلت سمعته يفتي فيه  
بمعنى الحديث ( قال  
الشافعي ) وقلت له  
ما كان من يفتي بالبصرة  
يقول فيه قال ما أدري  
قلت أفرأيت من غاب  
عنه قوله من أهل  
البلدان أن يجوز لي أن  
أقول على حسن الظن  
بهم وافقوا حديث  
رسول الله قال لا الآن  
تعلم قولهم ( قال  
الشافعي ) فقلت فقد

ولا يعض عليهم وكذلك كان أقرعه لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهن فأتتهن خرج سهمها خرج بهامعه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أحاسها إلى حضر ثم أقرع فأتهم خرج سهمه على جرة مجتمع كان له بكاهل وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره ( أخبرنا ) ابن عينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأه أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الانصار أقال أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وأقال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ( أخبرنا ) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذكر الحديث ( أخبرنا ) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعق رقبة وفيهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم ( أخبرنا ) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاًؤه حصصهم وعق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق ( قال الربيع ) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط ( أخبرنا ) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقبة فأقرع بينهم أبان بن عثمان ( أخبرنا ) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقبة فبها له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسما أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم خرج سهم الميت فاعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت ( قال الشافعي ) وبهذا كله تأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقبة عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البنات عند الموت إذا لم يصح المريض قبل يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدللنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كماله كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضي الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشرى الثلث بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تحرى خروجا من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجا من ملك فكان سبيلهم إذا اشتروا فيهم القسم ( قال ) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مال الكالهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أيموت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاه في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاًؤه حصصهم وعق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان، وسرا

زعمت أن الناس كلهم  
تركوا القول بحديث  
رسول الله في المصراة  
وزعمت على لسانك أنه  
لا يجوز لك ما قلت ولم  
يحصل في يدك من  
الناس أحد تسميه غير  
صاحبك وأصحابه (قال  
الشافعي) وقلت له  
وهل وجدت لرسول  
الله حديثاً يشبه أهل  
الحديث بخالفه عامة  
الفقهاء إلا إلى حديث  
لرسول الله مثله قال  
كنت أرى هذا قلت فقد  
علمت الآن أن هذا ليس  
هكذا قال وكنت أرى  
حديث جابر أن معاذاً  
كان يصلي مع النبي العتمة  
ثم يأتي بنى سلمة فيصلي  
بقومه العتمة هي له نافلة  
ولهم فريضة فوجدنا  
أصحابكم المسكين عطاء  
وأصحابه يقولون به  
ووجدنا وهب بن منبه  
والحسن وأبا رجاء  
الطاردي وبعض مفتي  
أهل زماننا يقولون به  
قلت وغير من سميت قال  
أجل وفي هؤلاء ما دل  
على أن الناس لم يجمعوا  
على تركه قلت له ولقد  
جهلت منذ لقيتك  
وجهدنا أن نجد حديثاً  
واحداً يشبه أهل  
الحديث خالفه العامة

فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه  
على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض  
بأخذه وإذا أسير المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من  
الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في  
حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسراً ثم ينفرد حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعينين  
أحدهما أن عتق البنات عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك  
ليسوا بذوي قرابة للمعتق والمعتق عربي والماليل عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله  
تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمواريث والآخر أن الوصايا إذا جاوزت بها الثلث ردت  
إلى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول انما أأمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع  
وارثاً يعرف أو وصى بما له كله فحديث عمران بن حصين يدل على خمسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة  
كلها في حديث عمران

### (باب القرعة في الماليل وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيوا عملونها منقوتة مستوية ثم يضعون على كل قدح منها  
علامة رجل ثم يحركونها ثم يقضون بها على جزء معلوم فأمرهم بخرج سهمه عليه كأنه (قال) وأحب القرعة  
إلى وأبعدهما من أن يقدر المقرع فيها على الحيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغيراً مستوية فيكتب في كل رقعة  
اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بئادق طين مستوية لا تفاوت بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا  
بوزن وزنت ثم تستخف قليلاً ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البئادق ويغطي عليها ثم  
يقال أدخل يدك فأخرج بندقاً فإذا أخرجها فاضت وقرأ اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم  
يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء فإذا  
مات ميت وترك رقيقاً فقد أعنتهم كلهم أو اقتسرت بعتقه على الثلث أو أعنت ثلثهم أو ماله له غيرهم وقيمتهم سواء  
جزأ ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبل أخرج  
على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي  
الجزء الآخر فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأخرج  
خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فان كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأخرج سهمه على الرقيق أخذ  
جزأ ما الذي خرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيا رقيقين واستأفنا  
قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وإن خرج سهم الرق أو لا على جزء رقاً ثم قيل أخرج فان خرج  
سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وإن  
اختلفت قيمهم جهد قاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فان لم يعتدوا لتفاوت  
قيمهم فكانوا ستة مماليل قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزءاً واثنين جزءاً  
والثلاثة جزءاً ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك ان خرج سهم الاثنين أو الثلاثة  
وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم أو اختلفت وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما مائتين  
والثلاثة قيمتهما مائتين مائة فان خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد  
وبقي نصفه والجزءان رقيقاً فان خرج العتق على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة



فما وجدنا الا ان  
يخالفوه الى حديث  
رسول الله فذكر حديثا  
قلت ان ثبت هو قال لا  
فقلت ما لا يثبت مثله  
فليس بحجة لاحد ولا  
عليه قال فكيف زد  
صاعا من تمر ولا تردن  
البن قلت ان ثبت هذا  
عن النبي قال نعم قلت  
وما ثبت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم فليس فيه  
الا التسليم فقولك وقول  
غيرك فيه لم وكيف خطأ  
قال بعض من حضره نعم  
قلت فدع كيف اذا قررت  
انها خطأ في موضع فلا  
تضعها الموضع الذي هي  
فيه خطأ قال بعض من  
حضره وكيف كانت  
خطأ قلت ان الله تعبد  
خلقه في كتابه وعلى  
لسان نبيه صلى الله عليه  
وسلم بما شاء لا معقب  
لحكمه فعلى الناس  
اتباع ما أمر به وليس  
لهم فيه الا التسليم  
وكيف انما تكون في  
قول الانبياء الذين  
يكون قولهم تبعا لا  
متبوعا ولو جاز في القول  
اللازم كيف حتى  
يحصى على قياس او  
فطنة عقل لم يكن للقول  
غاية ينهى اليها واذا لم  
يكن له غاية ينهى اليها

يبدأ بتجزئتهم اثلاثا فإيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه ومن غيره وان بقي من  
الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصه العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا  
لا يخرجون معاجزا ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على  
واحد عتق كله أو ما جل ما بقي من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أفرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان  
العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق  
أولا حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أفرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أفرع بينهما  
أيضا فأيهما خرج سهمه في العتق عتق أو عتق منه ما جل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما جل  
الثلث من الباقي منهما واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأفرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد  
لا يحتملهم الثلث أفرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمه منهم فان بقي من العتق شيء  
أفرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عا د ر قيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا  
سهم العتق حتى يستوفى الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء الباقيان فيه سواء تبدا القرعة  
بينهم فيجزون اثلاثا فان لم يكن الباقي رقيقا الا اثنين أفرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر  
ما بقي من العتق وأرق ما بقي ولا تبدا القرعة بينهم أبدا الا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما يمكن ذلك وان كان  
المعتقان اثنين لاما له غيرهما فهذا لا يمكن فلهما التجزئة فيخرج بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه  
ما جل ثلث المال فان خرج على قليل القبة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث  
ورق ما بقي منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء ففهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان  
خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جزئ الباقي كذلك فأعيد فيهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه  
ما جل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أفرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي فان  
عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما جل الثلث منه وكان ما بقي رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن  
يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعتق اثنين وبقى أربعة الا والاثنين الثلث  
كاملا لا زيادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أفرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول  
الثاني أن يجرئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق  
أفرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بكماله وكان ما بقي من العتق فيخرج سهمه وهذا القول أصح  
وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث  
اختلفت قيمهم ولم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصه من القرعة فاذا صارت على الثلاثة  
أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت  
قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندى أبدا أن يقرع بين الرقيق قولا أو كروا  
الأعلى ثلاثة أسهم وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أفرع بينهم أن تكون قيمهم سواء وضم الاقل ثمنا الى الاكثر  
حتى اذا اعتدت قيمهم فهو كما أفرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن  
يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد اعتقه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى  
يستوفى الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع  
بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما  
أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجر أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم  
وعدهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق  
كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة القسم قد تختلف في موضع وان اتفقت

بطل القياس ولكن  
القول قولان قول  
فرض لا يقال فيه كيف  
وقول سبع يقال فيه  
كيف يشبه بالقول الغاية  
« قال الربيع » والقول  
الغاية الكتاب والسنة  
( قال الشافعي ) قلت  
له هل تعلم في قضاء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الخراج بالضمان معنى  
الاثنين قال ما هما قلت  
ان الخراج حادث بعل  
العبد ولم يكن في ملك  
البائع ولم يكن له فيه  
حصصة من الثمن فلا يجوز  
لما كان هكذا في ملك  
المشتري أن يكون الا  
للمشتري وانه صلى الله  
عليه وسلم قضى به للمالك  
ملكاً صحيحاً (١) قال  
لا قلت فأنك لما فرغت  
خالفت بعض معناهما  
معاً قال وأين خالفت  
قلت زعمت أن خراج  
العبد والامة وخدمتهما  
وما ملكا بهبة أو وصية  
أو كنز وجداء أو غير من  
وجوه الملك يكون لسيده  
الذي اشتراه ودلس له فيه  
بالعيب وله رده والخدمة  
وما ملك العبد بالخراج

(١) لعله قال نعم الآن  
يكون في الكلام سقط  
تأمل

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في  
العقق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما يبيع منهم متباين  
القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبد ثمن ثمن نجسمائة والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على  
الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال  
صاحبه ليس عندي أخذ العبدان وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف  
ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد والآخر ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض  
وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان  
أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأبكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأبكم خرج على  
قليل الثمن أخذ وما بقي من القيمة فان رضوا معا بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في  
القسم فكانكم وورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم وتبيعوا فتنقسموا  
الثمن ولا تنكروهم على البيع وهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن  
عنتى كله وصار عليه ما بقي ديناً للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم  
ولو كان لهم مال كان لمالكهم فلا يجوز أن يخرج عبد ابقى فيه نصفه رقيقاً الى الحرية وأحيل عليه وارثاً  
مال كاله بدين لعله لا يأخذه أبداً بغير رضاه وأنا لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونخلت في الانسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف  
يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أو أشرك  
بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتله بالقيمة والعبد لا أموال لهم رضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر  
من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً أو يعطى معه أو يعطى الارضاء وانما يقسم الرقيق بالقيمة  
ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أفرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوظف الثلث فان كانوا ستة قيمهم  
سواء وكان نجسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أفرع  
بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران  
وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عنتى بنات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته اذا كان الرقيق  
معتقين عنتى بنات معاً أو كانوا معتقين بعد الموت معاً ولو كان له رقيق قد أعتقهم عنتى بنات في مرضه  
وأخرين أعتقهم بعد موته بدى بالذين أعتقهم عنتى البنات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث  
شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعنتهم وان فضل عن المعتقين  
عنتى بنات من الثلث شيء أفرع بين المدبرين والموصى بعنتهم فأعتق من خرج عليه سهم العنتى كما وصفت  
في القرعة قبل هذا وانما سقينا بين المدبرين والموصى بعنتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى  
فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعنتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء  
لا يختلفون عندنا لان كلهما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولو رجع في المدبرين الموصى  
بعنتهم قبل يموت كان ذلك له

### ( باب عتق المساكين مع الدين )

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله ببيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد  
ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العنتى وسهم الرق على قدر الدين عليه فان  
كان الدين ثلثاً كتب الدين سهماً والعنتى سهمين ثم أفرع بينهم فأيسهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

غير الخراج فإذا قيل لك  
لم تجعل ذلك له وهو غير  
الخراج والخراج يكون  
بعمله وما وهب له يكون  
بغير عمله ولا يشغله عن  
خدمته فقلت لانه حادث  
في ملكه ليس مما انعقدت  
عليه صفقة البيع  
وزعمت أن ألبان الماشية  
وأنتاجها وصوفها وغير  
النخل لا يكون مثل  
الخراج لان هذا شيء  
منها والخراج ليس من  
العبد وتعب العبد  
بالخراج أكثر من تعب  
الماشية باللبن والصوف  
والشعر يؤخذ منها  
وكلاهما حادث في ملك  
المشتري وزعمت أن  
المشتري إذا كان حاربه  
فأصابها لم يكن له ردها  
فقبل أو تنقص الاصابة  
قال لا فقبل الاصابة  
أكثر ويجد ألف دينار  
ركازا فأخذها السيد  
وكلاهما حادث في ملكه  
فقلت فلم فرقت بينهما  
قال لانه وطئ أمته فقلت  
أولست أمته حين يردّها  
قال بلى قلت ولولا أنها  
أمته لم يأخذ كنزا  
وجدته قال نعم قلت فما  
معنى وطئ أمته وهي  
عندنا وعندك أمته  
حتى يردّها قال فروينا  
هذا عن علي قلت أثبت

فبباعون فيوفي ما عليه من دينه وإن وقع على جزء كانوا أكثر من دينه أفرع بينهم بالعق والرق فأبهم خرج  
عليه سهم الرق يبيع فيه فإن بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقيين ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك  
غيرهم وإن خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه  
وهكذا إن كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فإن  
قال قائل كيف أفرعت بالعق والرق ثم بيعت من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العق  
قيل له إن الدين أولى من العق فلما كانوا مستوين في العق والرق لم أميز بينهم إلا بالقرعة فإذا خرجت قرعة  
الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العق فبعته وكان من بقي مستوين في العق والرق للورثة فأعدت  
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق رقبه فأنزل عبدًا واحدًا أعتقه  
وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما بقي منه ورق ثلثه ولو أعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه  
دينًا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعتهم في الدين عابه وكذلك  
أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم إذا اغترقه الدين فإن قال قائل كيف ترذل الحكم وقد  
كان صوابًا قلت كان صوابًا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا وألناه على غير ما حكمنا  
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما ردنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه  
من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأفرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العق وبدأت بقرعة العق فأبهم خرج  
عليه رددت عتقه وبعته أو بيعت منه ما يقضي به دين الميت فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كافي كنت  
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعتهما إلى الورثة أو بعة قيمتهما مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فإن كان الوارث  
واحدًا فاخترنا خراج المائة فأخرجها فنقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق اللذين عتقنا ما زاد على الثلث  
ثم أفرعت بينهم بالسهم الرق وسهم العق فأبهم خرج عليه سهم الرق أرفقت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهم  
عتقوا ثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار والذين لهم الدين خرج لهم  
سهم العق بأكمله حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضه مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال  
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمسين سهما وإن كان الورثة اثنين فصاعدا فنقصنا قسم الأربعة  
الأسهم وبعنا منهم حتى يوفي الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحربة على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا  
القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم  
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلنا ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقض القسم وغيره في المسئلة  
قبل هذا ولولم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على  
العق فنقصنا بعضه بالقرعة لأن ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا  
وأقرعنا بين اللذين في أيدي الورثة فأعتقنا من خرجت له قرعة العق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم  
فاستأنفنا جديدا

### ( باب العتق ثم يظهر للميت مال )

( قال الشافعي ) رضى الله عنه ولو أرفقنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث  
أعتقنا من أرفقنا منهم ودفعنا إلى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا إلى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك  
أيهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بنات أو قبل موت المعتق  
عتق تدبير أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذ ما في أيديهم من المال ثم يعتق منهم  
ثلث جميع ما ترك الميت فإن اكتسب الرقيق المعتقون عتق بنات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

عن علي فقال بعض من حضره من أهل الحديث لا قال فروينا عن عمر بن عبد العزيز عن عمر قال قلت أثبت عن عمر قال بعض من حضره لا قلت فكيف يحتج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان فإله قال أفلح يفتح أن يرد جارية فدوشتها بالملك قلت أيقبح لو باعها قال لا قلت فإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم رد العبد بالعيب والامنة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الامنة ما لم يطأها فكيف قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين قال ما انتفع به منها وهو ينتفع منها بما وصفت ويردها معه قال فمن أصحنا من وافقك على أن يرد الجارية إذا وطئت إذا كانت ثيباً ونال في نتاج الماشية فقلت الحجة عليه الحجة عليك

### (باب كسب الجمام)

« حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أؤادوه بوجه أو الرقيق الموصى بعقدهم بعد الموت بتدبير أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر إلى ما ترك الميت فان ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أؤادوا كسب لا يحسب من ميراث الميت وان لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسعون ألفاً وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملاً فأقرعنا بينهم فأعتقنا ثلثهم وخلصنا بينهم وبين أموالهم لانيها أموالاً اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أؤادوا واكتسبوا فكان مائة اكتسبها عملوا كان فزاد مال الميت فأقرعنا بين المالكين الباقي حتى نستوظف ثلث مال الميت فأى ماله كره خرج عليهم سهمهم العتق عتق كله أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث وإذا عتق كله انبغى أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك إليه فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمه ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه فان عتق نصفه أعطته نصف ماله أو ثلثه أعطته ثلث ماله فكان موقوفاً في يديه بأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة ماله وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

### (باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بئس في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا بتدبيراً أو وصية فبات المدبر أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق بئس كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على جماعتهم انما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا فأتى عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعنق المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن فلا ولكنه تميز بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبغى أن يقول ان كان المعتقون أماء أو كان فبهم ما معجالي قومهم حبالي فان استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حبالي وأيتهن عتقت فولد حراً معها لانها لم وقعت لها القرعة وهي حامل فكان حكم جملها حكمها يعتق بعقدها ويرق بها ولو كان زايلاً قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق منهن رق معها ولدها لا حكم للولد إلا حكم أمهاتهن ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولدت قبل عتق عتق بئس كان ولدها غيره من رقيق سيدها وما كان في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بئس عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواء وكذلك أورش كل جناية جنيت على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وان لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق لمالكه ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيدة إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت بالعقد كاملة وهي مملوكة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخمسون للسيدة (قال) وما أؤادوا العبيد المعتقون والأماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأورش جنابة وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وان لم يوجد الخ لعله دون ما لم يوجد الخ فخر رتبته مصححه



سفيان بن عيينة عن  
 الزهري عن حرام بن  
 سعد بن محبصة أن  
 محبصة سأل النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن كسب  
 الحجام فنهاه عنه فلم يزل  
 يكلمه حتى قال له  
 أطمعه رقيقك وأعلمه  
 نأخلك أخبرنا  
 مالك عن الزهري  
 عن ابن شهاب عن حرام  
 ابن سعد عن أبيه أنه  
 استأذن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في إجارة الحجام  
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله  
 ويستأذنه حتى قال له  
 ألعفها نأخلك ورقيقك  
 حدثنا الربيع  
 قال أخبرنا الشافعي  
 أخبرنا مالك عن حميد  
 عن أنس قال حججتم أبو  
 طيبة رسول الله فأمره  
 بصاع من تمر وأمر أهله  
 أن يخففوا عنه من  
 نحرجه وأخبرنا  
 عبد الوهاب بن عبد  
 المجيد عن حميد عن  
 أنس أنه قيل له احتججتم  
 رسول الله قال نعم حججه  
 أبو طيبة فأعطاه صاعين  
 وأمر مواله أن يخففوا  
 عنه من ضره وقال  
 إن أمثل ما نأوتهم  
 به الحجاممة والقسط  
 البصري لصبيانكم من  
 العذرة ولا نعدوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا أو أفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال  
 أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأبهم  
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البنات أو موت المعتق  
 بموته وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجنابة ومهر المنكوحه  
 وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما جمل ثلث الزيادة  
 من الرقيق فعليتنا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والافتراع بينهم فأبهم خرج عليهم سهم العتق  
 أعتقناه وما جمل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم انعتق بعضه مما يملك  
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كانوا وجدنا مال الميت زاد بما في أيدي العبيد والأماء  
 الذين خرج عليهم الرق ألفاً وما تبين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم  
 الميت ألفاً فصار لهم من العتق الحسان على معنى وذلك أن أقرع بينهم فان خرج سهم العتق من الرقيق  
 على واحد فبقيته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذناه من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى فان خرج سهم  
 العتق على واحد فبقيته أربع مائة وقبضنا له العتق وإذا نظرنا فكنافه أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده  
 عليه فكاننا أخذنا من كسبه أربع مائة فإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقص  
 الأربعة مائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلث أربع مائة ثم زيد في العتق  
 بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدها في العتق شيئاً ثم رددناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه  
 وماله بقدر ما يعتق منه انعتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله ثم رددنا ما بقي من كسبه ميراثاً  
 للورث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة  
 ثم زاد مال الميت بأي وجهه ما كان فاحسب ثلث الزيادة ثم أعتق ممن بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد  
 مال الميت

### ( باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة )

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامى هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامى  
 هذا حر ثم قال بعد لا خرداك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فان مات أعتقنا الأول فإن كان الثلث كاملاً  
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جمل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث  
 عتق كله وعتق من الثاني ما جمل الثلث فان خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي  
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن  
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مدبراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق البنات  
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه  
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق بنات عتق من المدبر أو ممن أوصى بعتقه  
 ما جمل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزيد حر وقضنا عتقهم فإذا مات بدأنا بسالم لأن  
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فان فضل فضل عتق غانم فان فضل فضل عتق زيد بدأنا ما جمل الثلث  
 منه وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق البنات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدئة لأن عتق كل واحد  
 منهم يقع بالكامل على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث ان مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد  
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة فهي موقوفة حتى يقرع بينهم فأبهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجنابة  
 عليه كالجنابة على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فاداً خرج سهمه حد فيه حد الأحرار فإذا

بالغز \* أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أبيه عن ابن سيرين عن ابن عباس \* أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجهم رسول الله وقال للحجاء اشكموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحيصة أن يعلفه ناضحه ويطعمه وريقه ولو كان حراما لم يحزر رسول الله والله أعلم لمحيصة أن يملك حراما ولا يعلفه ناضحه ولا يطعمه وريقه ومن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجما على الحجة أجزا إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولأن أطعمه إياه أكله قال فإن قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأرخصه في أن يطعمه الناضح والريق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقفت شهادته فإذا عتق جازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل الحر لا تختلف أحكامه ويجري الولاء ويرث وورث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البتات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا إن جنوا وقفت جنائيتهم فأبهم عتق عقلت عنه عافيته من قرابته فإن لم يحتما أو فواليه وأبهم رق فخنايته جنابة عبد بخير سيده بين أن يقبضه أو يباع منه في الجنابة ما تؤدي به أو تأتي على جميع غنمه (قال) ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قيل لما لكان شئت فاقتد النصف الذي تملك بنصف أرض الجنابة تاما ولا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنابة فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجنابة يبيع بقدر نصف الجنابة إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقي من نصف الجنابة في مال أن اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فإن أعتق ثلاثة ثم مال ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموتى والاحياء فإن خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء فإن كان للميتين مال أحصى فكانهما ماز كألفا كسباها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للاستفد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا مائة وثلثا وثلاثون وثلث فزادناه في مال الميت فكان إذا زدناه في العتق رجوع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنقصناه من العتق (قال) أبو يعقوب بقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك إنما يحسبه نصيب حرقه وله دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحل لهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق إنما يقع بالقرعة كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدرأ بهم عتق ولا أبهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة إنما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الاحياء كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) وإذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففريقا قولان أحدهما أنه يوقف عتقه فإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبأن عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ فيه العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد والافتقار عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وإن لم يرش شركاؤه بالعتق استدلتنا على أن عتقه إذا كان ذامال ودفعت قيمته إخراجا له من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قبضه ملك شركائه من العبد فإذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فإن شئت فخذها وإن شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أعنت فاجتمعوا معا لزهما العتق وكان الولاء للههما والغرم لشريك أن كان معهما عليه ما سواء فأما إذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائز وهو عتق لا يملك وإن كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو بوكل من يقبضه فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حر وله ولأولاده ويبطل عتق الحاضر لأنه أعتق حرا وإن كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه  
أمره أن يعلقه ناضحه  
ويطعمه رقيقه تنزيها  
له لا تحريم عليه (قال  
الشافعي) رضى الله  
عنه وقد روى أن رجلا  
ذا قرابة لعثمان قدم  
عليه فساءله عن معاشه  
فذكر له غلة حمام  
وكسب حمام وأوجامين  
فقال ان كسبك لو سخر  
أوقال الدنيا وقال ادنس  
أو كلة تشبه ذلك

### (باب الدعوى واليقات)

\* حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مسلم بن خالد  
عن ابن جريج عن ابن أبي  
مليكة عن ابن عباس  
أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال البينة  
على المدعى (قال  
الشافعي) وأحسبه  
ولا أنبته قال واليهين على  
المدعى عليه \* أخبرنا  
عبد الله بن الحرث عن  
سيف بن سليمان عن قيس  
ابن سعد عن عمرو بن  
دينار عن ابن عباس أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قضى باليمين مع  
الشاهد قال عمرو في  
الاموال \* حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشره بيه قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف  
العتق منهما فان كان الاول موسرا دفع عنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على  
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق  
للاول الثلث وللآخر الثلثان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جعل على الذي يعتق نصيبه في عبد أن  
يعتق عليه كله اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا  
أعتق أولى من القضاء بكثيره وفي مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ  
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شيء من ماله أن يخرج منه  
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد فإما في مال الناس فهذا صحيح وقد  
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شركاه  
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعدما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألنفت الى تغير  
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان من ضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس  
ولو أعتق عبد قيمته ألف ولم نجده حين أعتق الامانة أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بيني  
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للعق ورق ما بقي منه مما لم يحتمله  
ماله ولو أعتق رجل شقصا من عبد في صحته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق  
وهو موسر لان يخرج من ماله لانه وجب عليه أن يكون موسرا واخذ المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت  
من حق لزمه في الصحة كما لو جنى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقبته وسواء آخر ذلك  
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع الا غيره  
لان العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاه في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه  
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما علك المعتق وان أيسر  
بعد ذلك يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دفعا  
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن  
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شركاه في عبد ان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى  
شركاه حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه  
بان يكون شريكه موسرا دفعا لقيمته وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر انه يعتق باليسر  
وان لم يكن دافعا بان يكون موسرا غير دافع واذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمر من اليسر والدفع لم يحز أن  
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول مجتهد من قالة مذهبا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق  
فان كان موسرا بقيته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعدا أتبع بالقيمة ولو كانت المعتقة جارية حبلى  
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت فومت حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فعتق ولدها  
بعثها وبرقون برقهاليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبغى أن لا يعتق الولد  
معها لانه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعثها اذا  
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

### (عتق الشرك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعتق شركاه في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

ابراهيم بن محمد عن  
ربيعه بن عثمان عن  
معاذ بن عبد الرحمن  
التيمي عن ابن عباس  
ورجل آخر سماء لا  
أحفظ اسمه من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قضى باليمين  
مع الشاهد \* حدثنا  
الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا  
عبد الوهاب عن يحيى  
ابن سعيد عن بشير  
ابن يسار عن سهل بن  
أبي حمزة أن عبد الله  
ابن سهل ومحيصة بن  
مسعود خرجا إلى  
خير قفر فالحاجتهما  
فقتل عبد الله بن سهل  
فانطلق هو وعبد الرحمن  
أخوا المقتول وحويسة  
ابن مسعود إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فذكروا له قتل عبد الله  
ابن سهل فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
تحلفون نجسين يميناً  
وتستحقون دم قتلكم  
أو صاحبكم قالوا يا رسول  
الله لم نشهد ولم نحضر  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قتلتمكم يهود  
بخمسين يميناً قالوا  
يا رسول الله كيف نقبل  
أيمان قوم كفار فزعم

كان في ثلثه ما أعتق منه نفسه ولغيره إذا حمله الثلث فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا  
أعتقه عتق بنات وكذلك إذا أعتق من عبده سهماً من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه يحمله عتق  
عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي مالك لثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث  
مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئاً يوم يقوم عليه فيه  
كله وماله كله لو أرنه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لأماله يقوم عليه فيه العبد فيعتق  
بالقيمة والدفع

### ( اختلاف المعتق وشريكه )

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبد ولم يترافعا السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه  
السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه  
كانت قيمته أربعين ففيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجدد دفع فإذا أعتق العبد  
بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ملكه  
من يده إلا بما رضى كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمتاع بالخيار وفي  
هذا سنة وهو لا يصح قياساً على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائماً فالمتاع رد العبد أو أخذه بما قال  
البائع وليس للعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما  
يكون على المشتري قيمة الفأنت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خبزاً أو  
كاتباً أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أنفم  
بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن  
كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق  
أعتقت هذا العبد وهو آبق أو سارق أو معيب عيباً لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بآبق ولا سارق  
فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه  
عيباً طرح عنه بعض ما لزمه ومن قلد القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما  
قلت وأحلفوه أحلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين رددنا اليمين على صاحبه وإن حلف  
استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو  
آبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم  
مالا يوجد عليه بينه وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتاً أو غائباً فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد  
أسود زنجي يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد بربري أو فارسي يسوى ألف دينار فalcول  
قول المعتق الذي يغرم الآن يأتي الذي له الغرم بينة على ما قال أو يحلف له المعتق إن أراد أن يصادقاً على  
أنه بربري واختلفا في ثمنه فalcول قول المعتق مع عيبه ولو تصادقاً على أنه بربري وقيمته ألف لو كان ظاهراً  
ونجسماً لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فalcول قول الذي له الغرم الآن يأتي المعتق بينة  
على ما ادعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيباً  
وقال قيمة السلعة كذا الما يكون مثله قيمة لثمن العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيباً فالغرم لازم وهو مدع  
طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيباً



(باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علمتا)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابنة وإن تباعد أو وجد من قبل أب أو أم أو ولد من ابن أو بنت وإن تباعد ممن يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولدا أو والدا وجه عتق عليه حين يصح ملكه له ولا يعتق عليه غير من سميت لأخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك ممن يعتق عليه شق صابهة أو شراء أو أى وجه تام ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذى ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسرا وعتق عليه والا عتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحد يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبدا إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادرا على أن لا يملكه فى حكم المعتق شركاه فى عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يرد الهبة والوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله فى الحال التى له رده فيها كاسترائه شق صابمة وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرد ملك الميراث ولو ورث عبد أو مملوك أو أعمى كان عليه نفقته وليس هكذا مملوك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المراء الملك عن نفسه وإذا ملك ممن يعتق عليه شق صاع عتق عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقي منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذى يملك فيعتق عليه مسلما أو كافرا أو صغيرا أو كبيرا الاختلاف فى ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معنوه لا يعقل أو مولى عليه أب أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شق صا بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقيمته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبيا أو معنوها وهب له أبوه أو ابنه أو وصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولحقه قبول هذا كله ولا يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتنوه معسران كان لوليه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرا فوجب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن الولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبق وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتنوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن الولي أن يقبله فان قبله فقبوله مردود عنه لأن فى قبوله ضررا على الصبي أو ضررا على شريك الصبي وذلك أنه إنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فالألم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضى الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أن أبا محمد كور رجلا من بنى عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه ممن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليبدأ بصدق على غيرهم وقد زاد مسلم فى الحديث شيئا هو نحوه من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد ووجد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضت فريضة

من تلك الفرائض فى

مر بدلتنا (قال الشافعي)

وهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهى من الجبل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار الحديث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هما معا فمن

ادعى على أحد شيئا سوى

الذى فى النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الآن يقسم بينة على

ما دعى فإذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهدا أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقم على

ما يدعى الأشاهد واحدا

فإن كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذى

يدعى غير مال لم يعط به

شيئا وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضى الله

عنه البينة فى دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعدد الشهود

لا يحلف مقبها معها  
 وبينة ناقصة العدد  
 يحلف مقبها معها  
 (قال) ومن ادعى شيئاً لم  
 يقيم عليه بينة يؤخذ  
 بها أحلف المدعى عليه  
 فإن حلف برئ وإن  
 نكل لم يأخذ الذي ادعى  
 منه شيئاً حتى يحلف على  
 دعواه فيأخذ بينه مع  
 نكول المدعى عليه  
 (قال) والحكم بالدعوى  
 بلا بينة والإيمان  
 (٣) محالفه بالبينه  
 لسنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا يقاس  
 به لانهما شيء واحد  
 تضادا قال ومن ادعى  
 مالا دلالة للملك على  
 دعواه إلا بدعواه أحلفنا  
 المدعى عليه كما يحلف  
 فيما سوى الدماء وإذا  
 كانت على دعوى المدعى  
 دلالة تصدق دعواه  
 كالدلالة التي كانت  
 في زمان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقصي  
 فيها بالقسمه أحلف  
 المدعون نجسين منا  
 واستحقوا دية المقتول  
 ولا يستحقون دما (قال)  
 وكل ما وصفت بين في  
 سنة رسول الله صلى الله  
 (٣) قوله بلا بينة  
 والإيمان الخ كذا  
 بالنسخة التي يسدنا كما  
 روى وحرره من أصل  
 صحيح كتبه معجمه

من بني عذرة عبد الله عن دبر فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه  
 وسلم فدفعها اليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل عن نفسك شيء فلا هلك فإن فضل شيء فلذوي  
 قرابتك فإن فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يريد عن عيشتك وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله  
 أعلم رجلاً من بني عذرة يعني حلفاء أو جيراناً في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلاً مني يعني بالحلف وهو أيضاً  
 منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان  
 عن جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً أعق غلاماً له عن دبر ولم يكن له مال غيره  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال  
 الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن جاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بنحو حديث جاد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن  
 أبي الزبير سمعنا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاماً له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من  
 يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله النحام قال عمرو وسمعت جابراً يقول عبد القيطيات عام أول في أماره  
 ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في  
 كتابي دبر رجل منا غلاماً له فأتى أكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فإن  
 جريح أحفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحذف الحديث  
 لتحديد الخبر فيه حياة الذي دبره وجاد بن زيد مع جاد بن سلمة وغيره أحفظ الحديث عمرو بن سفيان وحده  
 وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير  
 وفي حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير جاد بن زيد عن عمره بكار وأه جاد بن زيد وقد أخبرني غير  
 واحد من لقي سفيان قديماً أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي  
 مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مدبراً ولم يذكر فيه ديناً ولا حاجة لأن صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج إلى ثمنه فالمدبر ومن  
 لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكتهم وفي كل حق لزمت مالكتهم يجوز بيعهم متى شاء مالكتهم  
 وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم إذا لم يوجد له وفاء لا يبيعهم وذلك أن التدبير لا يعدوماً وصفنا من أن لا يكون  
 حائلاً دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلاً فنحن لا نبيع المكاتب  
 في دين سيدهم للأئمة من الكتابة فقد يؤول إلى أن يكون عبداً إذا عجز فإذا منعناه وقد يؤول إلى أن يكون عبداً  
 يباع إذا عجز من البيع وبعه المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي)  
 ومن لم يبع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغته من المال وكل هذا يدل على أن التدبير  
 وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن مهران بن طائوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبراً  
 احتاج صاحبه إلى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن مهران بن طائوس قال يعود  
 الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال  
 الشافعي) أخبرنا الثقة عن مهران بن طائوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أبولئ يقول في المدبر أيبعه  
 صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وإن لم يحتج إليه (قال  
 الشافعي) أخبرنا الثقة عن مهران بن طائوس عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز باع مدبراً في دين صاحبه (قال  
 الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافاً في أن تدبير العبد أن يقول له سيده صحياً أو مريضاً أنت مدبر  
 وكذلك أن قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتيقي أو أنت محسراً أو أنت حرّاً

عليه وسلم نصا فان

أحكامه لا تختلف

وانها اذا احتلت أن

يضي كل شيء منها على

وجهه أمضى ولم يجعل

مختلفة وهكذا هذه

الاحاديث فان قال قائل

فجدي كتاب الله تعالى

ما يشبه هذا قيل نعم

قال الله عز وجل واللاتي

يأتين الفاحشة من

نساءكم فاستشهدوا

عليهن أربعة منكم وقال

في الذين يرمون بالزنا

لولا جاءوا عليه بأربعة

شهداء فكان حكم الله

أن لا يثبت الحد على

الزاني الا بأربعة شهداء

وقال الله تعالى في الوصية

اثنان ذوا عدل منكم

فكان حكمه أن تقبل

الوصية باثنين وكذلك

يقبل في الحدود وجميع

الحقوق اثنان في غير

الزنا وقال في الدين

واستشهدوا شهيدين

من رجالكم فان لم يكونا

رجلين فرجل وامرأتان

فكان حكمه في الدين

يقبل بشاهدين أو شاهد

وامرأتين ولا يقال لشيء

من هذا يختلف على

أن بعضه ناسخ لبعض

ولكن يقال يختلف

على أن كل واحد منه

غير صاحبه قال وانما

مت أو متى مت أو بعد موتى أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير وسواء عندى قال أنت حر بعد موتى  
أو متى مت أن لم أحدث فيك حدثاً أو نزل استثناء أن يحدث فيه حدثاً لأن له أن يحدث فيه نقض التدبير  
(قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبد أنت حر اذا مضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا فإفاء  
ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما كما رجع  
في بيعه وإن لم يرجع فيه إن كان قال هذا لامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بحال  
فهو كالتدبير وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول  
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولدها هذه بعقها والقول الثاني أنها تختلف  
المدبرة لا يكون ولدها بمنزلة ما تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صمته  
لعبد أولاً منه متى ما قدم فلان فأنت حر أو متى ما برى فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو  
برى فلان وإن قدم فلان أو برى فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع  
العتق عليه والقائل ما لا حتى مريضاً كان أو صحيحاً لأنه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه  
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل مقدم فلان أو برى فلان وإذا سئلوا عن الخجة قالوا إن  
هذا أقديكون ولا يكون فليس كما هو كائن فليلهم أو ليس إنما يعتق المدبر والمعتق إلى سنة إذا كان العبد المعتق  
حياً والسلميتا وقد مضت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق  
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قد مات ولكن لم يستيقن معرفته إنما  
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولدا لامة يقال لها إذا قدم فلان فأنت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة  
إلى سنة فراقين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال إذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو اذا جاءت  
السنة فأنت حر متى مت فإت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر إن مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا  
أو في عامي هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) وإذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت  
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) وإذا قال لعبد أنت حر بعد موتى بعشر سنين فهو حر في ذلك  
الوقت من الثلث وإن كانت أمة فولدها بمنزلة ما يعتقون بعقها اذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لأن  
هذه لا يرجع فيها اذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

#### المشيئة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قال الرجل لعبد إن شئت فأنت حر متى مت فإفاء فهو مدبر وإن لم  
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) وإذا قال اذا مت فشتت فأنت حر فان شاء اذا مات فهو حر وإن لم يشأ  
لم يكن حراً وكذلك اذا قال أنت حر اذا مت إن شئت وكذلك ان قدم الحرية قبل المشيئة أو أخرها وكذلك ان قال  
له أنت حر إن شئت لم يكن إلا أن يشاء (قال الشافعي) فان قال قائل فإنا نك تقول اذا قال لعبد أنت حر  
فقال لا حاجة لي بالعتق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفنت العتق والتدبير ولم تجعل المشيئة إلى  
العبد وجعلت ذلك في قوله أنت حر إن شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم  
بقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه إخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال اذا مات سيده فوقع له عتق  
بتاتاً وعتق تدبيراً لمهما مع حقوق وفرائض لم تكن تلزمها قبل العتق ولم يكن في العتق مشنوية فينتظر كال  
المشنوية بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشنوية فيه فأما ما مضاه كاملاً ولم أجعل المشيئة فيه  
إلى العبد كان عتقه وتدبيره بمنزلة فلا ينفذ الا بكالها وكذلك الطلاق اذا طلق الرجل امرأته لم يكن له اطلاق  
لانه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق إن شئت أو إن شئت فأنت

قلت لا يقسم المدعون  
الدم الا بدلالة استدلالا  
بما وصفت من سنة  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وذلك أن  
الانصار كانت من  
أعدى الناس لليهود  
لقطعها ما كان بينها  
وقتلها رجالها واجلائها  
عن بلادها وقد عبد  
الله بعد العصر ووجد  
قبل مغيب الشمس  
قتيلا في منزلهم ودارهم  
محسنة لا يخلطهم فيها  
غيرهم فكان فيما  
وصفت دلائل من علمها  
أنه لم يقتله اليهود  
لبغضهم فعرض النبي  
صلى الله عليه وسلم على  
الانصار أن يحلفوا  
ويستحقوا فأبوا فعرض  
عليهم أن تحلف يهود  
فببرهم خمسين يمينا  
فأبوا فوداه من عنده  
وذلك عندنا طوع فاذا  
كان في مثل هذا وما في  
معناه أو أكثر منه مما  
يغلب على من يعلمه أن  
الجماعة التي فيها القتل  
أو بعضها قتلت كانت  
القسامة فيه واستحق  
أهلها بها العقل لا الدم  
واذا أبوا حلف لهم من  
ادعوا عليه خمسين يمينا  
ثم يرون لأن قسول  
رسول الله صلى الله

طالق لم يكن أكمل الطلاق لأنه أدخل فيه مثنوية فلا يكون إلا بأن تجتمع المثنوية مع الطلاق فيتم الطلاق  
باللفظ به وكال المثنوية وكالها أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك أن قال إن شاء فلان وفلان فغلامي حرقت  
بنات أو حر بعد موتي فإن شاء آ كان حرا وكذلك المدبر مدبرا وإن شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب  
لم يكن حرا حتى يجتمع معا فبشا بالقول معا ولو قال لرجلين أعتقا غلامي إن شئتما فاجتمعا على العتق  
عتق وإن أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لهما مدبرا إن شئتما فاعتقا عتق بنات كان العتق  
باطلا ولم يكن مدبرا إلا بان يدبراهما ثم انفسه مشيئتهما بما جعل الهما لا بما تعديا فيه وسواء التسديري في  
الصحة والمرض والتدبير وصية لا فرق بينهما وبين غيرهما من الوصايا أنه يرجع في تدبيره مريضا وصحيحا بان  
يخرجه من ملكه كالأوصى بعبد له أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضا وصحيحا وان  
لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لأنه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا على  
ابن ظبيان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن  
ظبيان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس مرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقفته (قال الشافعي) والحفاظ  
الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا في أن المدبر وصية من الثلث (قال  
الربيع) للشافعي في المدبر قولان أحدهما أنه إذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج  
من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج من  
تدبيره حتى يخرج كما أخرجه النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان  
كأرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندى

(أخراج المدبر من التدبير) قال الشافعي وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من  
ملكه وإن قال له المدبر عجل لي العتق والى على تحسون دينارا قبل يقول السيد قدر رجعت في تدبيرى فقال  
السيد نعم فاعتقه فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الجسور وقد بطل التدبير وإذا لم سيد المدبر دين يحيط  
بماله بيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه لأن سيدها كان مسلطا على إبطال تدبيره بالبيع  
وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير  
المدبر ولو لم سيده دين بدى بغير المدبر من ماله فبيع عليه ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء إلا ببيعه أو  
بقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غير (قال الشافعي)  
ولو لم يزم سيده دين كان له إبطال تدبيره فإن قال سيده قدر رجعت في تدبير هذا العبد أو أبطلته أو نقضته  
أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعا في وصيته لرجل أو أوصى له به لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من  
ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجامع مرة إلا بمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بنات  
قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو أوصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو  
بعد موته أو قال إن أدى بعد موتى كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه  
مدبرا ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر لانه إنما له من ثلثه ما أخذ وإذا لم يأخذ إلا نصفه فلا مال  
له بعد موته يقوم عليه فيه لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى مالك الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم  
عليه ولو دبره ثم أوصى بنصفه لرجل كان النصف الموصى له به وكان النصف مدبرا فإن رد صاحب الوصية  
الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد إلا النصف لأن السيد قد أبطل التدبير في النصف الذى أوصى  
به وكذلك لو وهب نصفه وهو حى أو باع نصفه وهو حى كان قد أبطل التدبير في النصف الذى باع أو وهب  
والنصف الثانى مدبرا لم يرجع فيه وإذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه  
ويقر النصف مدبرا بحاله وكذلك إن دبره ثم قال قدر رجعت في تدبيرى ثلثك أو ربعك أو نصفك فأبطلته كان



عليه وسلم قتيروكم بهود  
يدل على أنهم يرون  
بالإيمان ومثل هذا  
وأكثر منه تدخل الجماعة  
البيت فيدخل عليهم  
وفهم القتييل فيغلب  
على العلم أنهم أو بعضهم  
قتله أو يوجد الرجل  
بالغلاة متلطخ الثياب  
بالدم والسيف وعنده  
القتيل ليس قربه عين  
ولا أثر عين فيغلب على  
من علم هذا أنه قتله أو  
أخبار من يغلب على  
من يسمع خبره أنه  
لا يكذب إذا كان ذلك  
بحضرة القتييل وأتى  
واحد من جهة  
وأمر أقمن أخرى أو  
صبي من أخرى أو كافر  
من أخرى وأثبت كلهم  
رجلا فقالوا هذا قتله  
وغيب فأمر غيره فقالوا  
لم يقتله هذا ما كان في  
هذا المعنى فالزم يكن  
واحد من هذه المعاني  
فادعى أولياء الميت أن  
فلانا قتله وكان جماعة  
من وجه واحد ليس فيهم  
من يجوز شهادته يمكن  
أن يكونوا أوطأ على  
الباطل بعد القتل فيما  
لا يمكن أن يكون الذين  
جاؤا من وجوه متفرقة  
اجتمعوا فتواطؤوا على  
أن يقولوا أنه قتله لم يكن

ما رجع فيه منه باخراجه من ملكه خارجا من التدبير وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله فإذا دبره ثم كاتبه  
فليس الكتابة ابطلا للتدبير إنما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يتخذه  
وأن يخرجه وكذلك يكتبه إذا رضى فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة وإن مات عتق بالتدبير إن جهل الثلث  
وبطل ما بقي عليه من الكتابة وإن لم يحمله الثلث عتق ما جهل الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره وكان  
عليه ما بقي من الكتابة وكان على كتابته الآن بهجر لانه قد ير يدعه العتق ويريد العبد تجميل العتق فيكتب  
(قال الشافعي) ولو دبر رجل عبده ثم قال اخذتم فلانا الرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فإن غاب المدبر القاتل  
هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا إلا بأن يموت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث  
ويتخدم فلانا ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يتخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه  
أعتقه بشرطين فبطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أردت ابطلا للتدبير وأن يتخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو  
حر فالتدبير باطل وإن خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يتخدمه أو وهو يتخدمه العبد لم يعتق  
وإن أراد السيد الرجوع في الإخدا م رجع فيه ولم يكن العبد حرا وإن قال أردت أن يكون مدبرا بخدمته  
فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق إلا بهما معا كما قلنا في المسئلة الأولى ولو أن رجلا دبر عبده ثم قال  
قبل موته أن أدى مائة بعد موتى فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موتى ثم هو حر أو قال هو حر بعد موتى  
بسنه فإن أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أتت عليه بعد موته سنة فهو حر والام يعتق وكان هذا  
كله وصية أحد شهاله وعليه بعد التدبير شيء أو لم يكن من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم  
يكن له الانصاف ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان إذا دفع إلى ورتي عشرة ذنانير أو إلى  
غير ورتي عشرة ذنانير فإن دفع عشرة ذنانير فهو له والام يكن له لانه أحداث وصلة له وعليه بعد الأولى ينقض  
الشرط في الأولى والآخرة إذا انقضت أحق من الأولى (قال الشافعي) ولو جنى المدبر جناية فلم يتطوع  
السيد أن يفديه فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبرا بوجه من الوجوه وكان بيع السلطان عليه فيما  
يحب عليه فيه كسبه على نفسه وكان ابطلا للتدبير ولو افتداه سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد  
المدبر عن الإسلام وتطوع بإدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقص الردة ولا الأباقي لو أتى  
تدبيره وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بهد ما يقسم كان مدبرا فكن على الملك  
الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه ولو وقع في القاسم كان لسيده أن يأخذه بكل حال وكان  
على التدبير ولو كان السيد هو المرء فوقف ماله لموت أو يقتل أو يرجع ثانيا فيكون على ملك ماله لحق  
بدار الحرب أو لم يلحق ثم يرجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مدبر بحاله ولو مات كان ماله فينا وكان  
المدبر حر لأن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المدبر ولم يكن للورثة أن يملكوا بالميراث شيئا ودينهم غير دينه  
(١) إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله ولو قال المدبر قد ردت التدبير في حياة  
السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بمال  
يملكه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق ثبات لم يكن له رد العتق لانه شيء أخرج من يدي  
المعتق تاما فتثبت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا أعتق إلى الوقت (قال الشافعي) ولو  
دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا  
وغير خارج من التدبير لأن الكتابة ليست رجوعا في التدبير (قال الشافعي) ولو دبره ثم قال له أنت حر على أن  
تؤدي كذا وكذا كان حرا على الشرط الآخر إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وإن لم يرجع هذا رجوعا  
في التدبير عتق أن أدى فإن مات سيده قبل أن يؤدي عتق بالتدبير فإن أراد بهذا رجوعا في التدبير فهو رجوع  
في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير إلا بقول بين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فإن  
(١) قوله لا أنهم إنما ملكوا في الحياة كذا بالأصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله وكان  
التدبير وهو جائز الخ المقصود به تعليل كون المدبر بصير حرا فتدبر كسبه صحيحه

باب الخلاف في هذه  
الاحاديث

حدثنا الربيع قال  
قال الشافعي رضي الله  
عنه قال القضاة بعض الناس  
في هذه الاحاديث يفرق  
خلاف حديث اليمين مع  
الشاهد وخالف بعض  
معنى البيئة على المدعى  
واليمن على المدعى عليه  
وقد كتبت عليه فيها  
سججا اختصرت في هذا  
الكتاب بعضها فكان  
مما ربه اليمين مع  
الشاهد أن قال قال  
الله تبارك وتعالى  
شهادتين من رجالكم فان  
لم يكونا رجلين فرجل  
واحد انان فقلت له  
لست أعلم في هذه الآية  
تحريم أن يجوز أقل  
من شاهدين بحال قال  
فان قلت فيها دلالة على  
أن لا يجوز أقل من  
شاهدين قلت فقله  
قال فقد قلته قلت فن  
الشاهدان اللذان أمر  
الله جل ثناؤه بهما قال  
عدلان حران مسلمان  
فقلت فلم أجز شهادة  
أهل الذمة وقلت  
لم أجز شهادة القابلة  
وحدها قال لان علما

دبره ثم قاطعه على شيء وتعجله العتق فليس هذا نقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطع عليه فان أداه عتق فان  
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا  
في تدبيره ولا نقضه ولم يحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى  
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطلا له اياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه  
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب  
كان رجوعه كرجوع بالكلام اذا أخرجه من ملكه ولو دبره بحجج حاثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو  
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير  
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يحرر عتقه

## (جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا جنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه  
باخراج أرض الجنابة فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق  
عتقه بيع فيها دفع الى الجنى عليه أرض جنابته وان نقص ثمنه عن الجنابة فلا غرم على سيده وان كانت  
الجنابة قليلة وثن المدبر كثيرا قيل لسيدته ان أحببت أن يباع كله ويدفع الى الجنى عليه أرض الجنابة ويدفع  
اليك بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك يبعه بلا جنابة وان أحببت أن لا يباع كله يبع منه بقدر أرض الجنابة  
وكان ما بقى للرقيقا مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك  
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت  
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فبني بيع منه بقدر الجنابة وكان ما بقي منه على التدبير  
ولا حث عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو  
عبد في كل جنابة لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه  
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه  
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حرج جنابة تلتفه أو تلتف بعضه فأخذ سيده قيمته وأرض ما أصيب منه  
كان ما لا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء ما فهو له يصنع به ما شاء وان كان الجناني عليه عبدا فأسلم اليه  
والمدبر الجنى عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالقول فيما  
أخذ من أرض جنابته من دنائير أو دراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان ما لا من ماله يتموله ان شاء  
(قال الشافعي) فان أخذ العبد عا لزم الجناني له من أرض الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع  
العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا أو عبدا قتلته لم  
يكونا مدبرين الا بان يحدث لهما تدبرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المرحون اذا جنى عليه فكان أرض  
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مرقونا لانه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرض الجنابة على  
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت  
بينهما لا قراقهما فان قال فأن الفرق بينهما قيل رأيت العبد المرحون لسيدته يبعه أو هبته أو الصدقة به أو  
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل  
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لمالكه ابطاله لان غيره من الأكمين فيه ملك  
شيء دونه فان قال نعم قيل أتجد مع مالك المدبر فيه ملك شيء من الاشياء من الأكمين غيره فان قال لا قيل

أفقد مالك المدبر بقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك نعم قيل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت  
 أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق أن كان كوصيتك لعبدك ان مت  
 من مرضك أو سفرك فهو حر فان مت كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي  
 يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت  
 سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملك أحد فان قال نعم قيل فهي أو كدعتا من  
 المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم إلى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر دفع ثمنها أيقوم الثمن مقام أم الولد أو  
 الأمة المسلمة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما اعتقت به اذا  
 كانت ولادته من سيدها اذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنابته لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان  
 قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك  
 الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وان كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم  
 يزالها اذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجانية وقبل الحكم أو بعده  
 فسواء لا يدخل ولدها في الجانية لأنه اذا فارقتها فارقت حكمها في الجانية لانه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت  
 ولها ولد فن رأى بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم ير بيعها الا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها  
 باعها وردها على السيد حصه الولد من الثمن وأعطى المحنى عليه ثمنها ان كان قد جنته أو أقل لم ير عليه وهذا  
 أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رديع ولدا مرأه فرق بينهما وبينه للصغر وليس بيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بآلزم  
 الام للبيع فيه (قال الشافعي) واذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الأبل ولم تكن قيمة  
 الجاني حسين من الأبل وللدبر مال وولد فإله مال سيده للاحق للمحنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل والمدبرة  
 ولا ولد المملوكة غير المدبرة في جنابتهما لانهم لم يجنوا فإيدخلوا في جنابته وهم كمال سيده سواهم (قال  
 الشافعي) واذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليهما أرش الجانية عليهما بقدر قيمتهما بمملوكين  
 لا تدبر فيهما ان جنى عليهما يقطع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو  
 كمال من مالك أن تملكه كمالك المدبر والمدبرة وبيعهما ولك أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدبر  
 أو المدبرة ان كانت جنابته نفسا قيمتهما بمملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وان كانت  
 المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وان جنى عليها فالقتل جنيته ميتا وماتت في الجنين  
 عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الأمة قيمتها وفيه جنيته السيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وان  
 ألفت جنيها حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته اذا كان حيا فحكمه حكم نفسه وان كان ميتا  
 فحكمه حكم أمه

### (كتاب المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابه بإبطال للتدبير انما إبطاله أن يخرج منه من ملكه  
 قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير رأى أردت أن أهمل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا  
 ان كاتب أمة فان ولدت ولدا فهو مكاتب معها وان كانت مدبرة مكاتبه فوالدها مكاتب مدبر (قال) واذا  
 كاتب عبده ثم دبره قبل الهجرة ثم عجز كان مدبرا وان شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وان مات  
 سيده قبل الاداء عتق بالتدبير ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

قال شاهدين وشاهد  
واحد اثنان فقيه دليل  
على ما تم به الشهادة  
حتى لا يكون على من  
أقام الشاهدين عيب  
لا أنه حرم أن يحكم  
بأقل منه ومن جاء  
بشاهد لم يحكم به بشئ  
حتى يحلف معه فهو  
حكم غير الحكم  
بالشاهدين كما يكون أن  
يدعى الرجل على الرجل  
الحق فيشكل المدعى  
عليه عن اليمين فيلزمه  
عندك ما نكل عنه  
وعندنا إذا حلف المدعى  
فهو حكم غير شاهد  
ويمين وشاهدين قال  
فإن تدخل عليكم فيها  
وفي القسامة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال البينة على المدعى  
قلت فهذا القول  
خاص وأعام قال بل  
عام قلت فأنت إذا أشد  
الناس له خلافا  
قال وأين قلت أنت  
ترغم لو أن قتيلا  
وجد في محلة أحلفت  
أهلها خمسين يمينا  
وغرمتهم الديعة وأعطيت  
ولي الدم بغير بينة وقد  
زعمت أن قول النبي  
صلى الله عليه وسلم البينة  
على المدعى عام فلا

بقدر ما عتق منه وإن قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر  
وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له  
وإن كاتب عبده ثم دبر قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة ثبت عليه أوله الكتابة والتدبير  
وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لأن الكتابة لا تكون ابطلا للتدبير إنما  
يكون ابطلا بأن يقول مالكه أردت ابطلاه ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فذهب عقل السيد  
ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد  
ذاهب العقل كان حرا وإن كان السيد قال هذا هو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم  
يعتق لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية  
ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد  
ثم دخلها لم يعتق لأن العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حر فمات  
السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حر أو غير  
حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى مت أنا فأنت حر وله عبيد لم يدبرهم عنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم  
فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بمكة فأنت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله  
فأنت حر فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وإن مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ  
القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتت وقد قرأت القرآن فأنت حر فمات من القرآن شيئا فقد قرأناه فهو حر  
ولو قال له متى مت فأنت حر إن شاء ابني فلان فإن شاء ابنه فلان فهو حر وإن لم يشأ فليس بحر وإن مات ابنه فلان  
قبل يشأ أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشأ لم يكن حرا إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ  
فيكون حرا إن خرج من الثلث (قال الشافعي) وجماع هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر  
لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتقه به أبدا  
ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فأنت حرة وأنت حرة  
ويوصي لناس بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الأمة ولا  
ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لأنه أعطاه إياه في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا الباب  
كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه  
لشريكه لأنه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشريكه  
ولومات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لأنه لا مال له  
إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات  
شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما ولو كان  
بين اثنين فقالا معا ومتفرقين متى متنا فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر  
منا حتى يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية  
في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما والله أعلم



(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل عبده وتركه مالا غائباً وحاضراً لم يعتق من المدبر شي إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فمأخذ الورثة سهمين ويعتق منهم سهم وان حضر فمأخذ قبل أخذ الورثة له كان كالميراث ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان الورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أؤذنه قبل موت سيده فاذا مات وأؤذ ما لا بعد موت السيد فان خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وان لم يخرج من الثلث سلم اليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم اذا اعتقوا أخت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا للحرار والمكاتب اذا اعتق وكان أؤذ مالا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه اذا دبر النصراني عبده نصرانيا فأسلم العبد النصراني قبل للنصراني ان أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وان لم ترده قبل للنصراني تحول بينك وبينه ونحارجه وتدفع اليك خراج حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه وترجع فنبيعه وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد تنمعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدى فيعتق وفي النصراني المدبر قول آخر انه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مدبره وعبدته وأم ولده مسلين ما للمسلم من أخذه

### (تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا قدم الحربى دار الاسلام بأمان فبدر عبده والتدبير جائز فان أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وان أسلم العبد المدبر قتلنا للحربى ان رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبعناه عليك العبد أبت أم أظعت لا نالنا نعل تلك مسلماً بالبيعة عليك وان لم ترجع فأردت المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك وان أردت الرجوع إلى بلادك فان رجعت في تدبيره بعناه وان لم ترجع خارجناه ووكلت بخراجك ان شئت من يقضه لك فاذا تمت فهو حر ولودبره في دار الحرب ثم خرج النيامقيا على التدبير كان مدبراً لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر انه يباع بكل حال وكذلك لو اعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام ولم يحدث ملكه بغصب بغصبه بآية يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حراً فان قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق اخراج ملك إلى صاحبه فهو اذا خرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو ملك يصح ثم أسلم لم ير داليه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذاه في دار الحرب فان أحدث أخذاه في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعتق اخراج شئ من يديه لم يرجع فمأخذ بعد اخراجه فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الاسلام قال والجهة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر المرتد نفسه أؤذيل أحدها انه موقوف فان رجع إلى الاسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وان قتل والتدبير باطل وماله فيء ومن قال هذا القول قال انما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فيثان مات على الردة وراجعا إليه ان رجع فلما مات على الردة علمت أن ردة نفسه أصبحت ماله فيثا والثاني أن التدبير باطل لان ماله موقوف يكون فيثا وماله خارج الابان يعود اليه بالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال ان ماله خرج من يديه إلا أن يعود وانما عليه بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الاقوال

يعطى أحد الابينة وأحلفت أهل المحلة ولم تبرئهم وقد زعمت ان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه أن المدعى عليه اذا حلف برئ مما ادعى عليه فان قلت هذا بان عمر قضى به قلت فمن احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه أولى بالجهة ممن احتج بقضاء غيره فان قال بسل من احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد احتججت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمعت أن قوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه عام قال ما هو بعام قلنا فلم امتنع من أن تقول بما اذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به وقلت بما اذا كشفت عنه ووجد عليك خلافه (قال) فقد جعلتم اليمين مع الشاهد تامة في شئ ناقصة في غيره وكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شئ إلا الزنا وجعلتم رجلاً وامراً تامين في المال ناقصين في الحدود

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا يملك ماله الاموته وبموته يقع العتق ومن قال هذا جازعته وجميع ما صنع في ماله (قال الربيع) للشافعي فيها ثلاثة أقاويل أحسنها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبد فبيعه وان مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم يجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته واذا دبر المعتوه والمغلوب على عقله لم يجز تدبيره وان كان يحسن ويفيق فدبر في حاله الافاقه جاز وان دبر في غير حال الافاقه لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من التجوم ان حله الثلث وان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا دبر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل انه انما زاد مخر او لم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشي من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد ومتى وقع سقط ما يسبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فاذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لانه وصية ويبيعه سيدته في حياته والمكاتب لا يبيعه سيدته في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موصوفه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق بسات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه الا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا ما اكتسبه بعد العتق وما يملك المولود من شيء فانما يملكه لسيدته وكذلك لسيدته قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية جنبت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق وبيده مال يقرنه انما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفادته بعد موت سيده كان القول قوله مع عيने وعلى الورثة البينة أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جاؤا بها على المال أو بعضه أخذوا ما أفاده وعليه البينة وان لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قد يفاقد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع عيने (قال الشافعي) ولو اختلف المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاده ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بئمة المدبر والقول قوله لانهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيدته حتى وقال المدبر كان في يدي لغيري وانما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيने ولا أخرجه من يده حتى يقول الشهود كان في يده يملكه أو هو يملكه فاذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يده وسواء جمع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

وجعلتم شهادة أهل الذمة نامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة نامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بان قال أعطيتهم بغير بيينة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بان قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الاخبار من يصدقون ولا تقبل شهادتهم وافرار القاتل عندهم بلا بيينة ولا يحكم بادعائهم عليه الاقرار وغير ذلك قال العلم ما رأوا باعينهم أو سمعوا بأذانهم قلت ولا علم ثالث قال لا قلت فاذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبدا وولد بالشرق منذ خمسين ومائة سنة ثم باعته فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبيا فكيف تحلفه قال على البتة قال يقول لك تظلمني فان هذا ولد قبلي وبلد غير بلدي وتحلفني على البتة وأنت تعلم أني لا أحيط بان لم يأت قط علم قال يسئل قلت يقول لك فانت تحلفني على ما تعلم اني لا أبر فيه قال واذا

سئلت وسعك أن تحلف  
قلت أفرجل قتل أبوه  
فغبي من ساعته فسأل  
أولى أن يعلم قال نعم  
قال بعض من حضره  
بل من قتل أبوه قلت  
فقد عبت يمينه على  
القسامة ونحن لانأمره  
أن يحلف إلا بعد العلم  
والعلم يمكنه واليمين على  
القسامة سنة عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وقلت برأيك يحلف على  
العبد الذي وصفت قال  
فقد خالف حديثكم  
ابن المسيب وابن بجيد  
قلت أفأخنت بحديث  
سعيد وابن بجيد فتقول  
اختلفت أحاديث عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخنت بأحدها قال لا  
قلت فقد خالفت كل  
ماروى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في القسامة  
قال لا قلت فلم تأخذ  
بحديث ابن المسيب  
قال هو منقطع والمتصل  
أولى أن يؤخذ به  
والانصار يرون أعلم  
بحديث صاحبهم من  
غيرهم قال فكيف لم  
تأخذ بحديث ابن بجيد  
قلت لا يثبت ثبوت  
حديث سهل فبهذا  
صرنا الى حديث سهل

(ولد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره ففكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له فحكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولدت له ان كانت حرة كان حرا وان كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح إلا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى فتسرى ذرا ناعنه الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما حتى علمنا فان لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الا انه لم تكن الامه أم ولده بذلك الولد بحال لانه وطه فاسد لا وطه ملك صحيح ولا تكون الامه أم ولده حتى يكون الولد الوطه من مالك لها حر كامل الحرية

(ولد المدبرة ووطوها) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس المدبرة أن يطأها إلا نهاعلى الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه دب رجلا ريتين له فكان يطوهما وهما مدبرتان (قال الشافعي) وإذا دب الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء القول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فان سيد المدبرة لما دبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بان يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ابنتها ان كانت حرة كان حرا وان كانت مملوكة كان عبدا لا وقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولده المدبرة بمنزلة ابنتها يعتقون بعقبتها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبغى أن يقول فان رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك ان رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرجها من ملكه فان قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها وانما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم كعضومها قال الدليل على ذلك قيل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها وأقل أو أكثر مات السيد قوموا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فاذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم حكمكم أنفسهم وان ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم تجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلنا اذا رجع فيها راجعا فيهم وجعلناهم رقيقا لو ماتت قبل موت سيدها أو بطلنا تدبيرهم اذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى أو أنثى فاولاد الاناث بمنزلة أمهاتهم سواء القول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها وولدها ذكور بمنزلة أمهاتهم ان كن حرائر كانوا أحرارا وان كن اماء كانوا اماء ملوك أمهاتهم (قال) وإذا دببر أمته فولدت أولاد بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فان رجع في تدبيرها ثم ولدت أولاد الاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لان العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما وان ولدت لستة أشهر فصاعدا بعد الرجوع فالولد مملوك لا تدبره إلا أن يحدث له السيد تدبرا (قال الشافعي) وإذا دببر جارية له ثم قال تدبرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشئ لانه لا يرجع الا فيما وقع له تدبير فأما ما ملك ولم يقع له تدبير في أي شئ يرجع لاشئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولدا فاختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدت قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد والورثة لانهم مالكون وهي مدعية اخراج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله البين بما قال فان أقامت بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من البين الفاجرة وان أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقا من قبل أمهم مملوكا كون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبر اثنان مملوكا فادعاهما كان ابنه وضمن

دونه قال فإن صاحبكم قال لا تجب القسامة إلا بلوث من بينة أو دعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا إلى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذى قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بشئ في غير معناه قال وأعطيت بالقسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيتا بها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لأن الجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التى خالفوا بها البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل الحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها الشر بكمه ان شاء شر بكمه لان مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولولدت الولد الذى ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناية فأخذ لها أرشاً كالأرش بينهما والقول الثانى أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو لادافهم مملوكون وذلك أنها انما هي أمته موصى لها بعقها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه حرة ثابتة وهذه أمته موصى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعى) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبي الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعى) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولولدت رجل أمته لها ولدت لم يعق ولدها بعقها بحال إلا أن يعقهم

(في تدبير ما في البطن) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما في بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يربد بيعها الرجوع عن التدبير ولولدت له لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا أن يعلم مخالفاً أن الأمة اذا بيعت أو وهبت أو عتقت حاملاً كان ما في بطنها تبعاً لها ما لم يزلها كعضدتها عليه من يملكها ويعتق بعقها حكمه كحكم عضو منها لم يزلها لم يجز أن تباع أمته حامل لأن حكم حملها كحكمها ولولدت الذى دبر ولدها أمه وهى حامل به فقال أردت الرجوع في تدبيرى الولد كان البيع جائزاً أو قال لم أرد أنه كان البيع مردوداً ولولدت أمته واستثنى ما في بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر ان كان دبره وحران كان أعقته وان لم تلد إلا لسته أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير أو العتق لم يكن مدبراً ولا حراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهم من محل واحد وحكمهم حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه في ذلك الحمل ولودبر ما في بطنها أو أعقته ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر فبها قولان أحدهما أنه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيبيع في ثالث الحال كان البيع مردوداً بكل حال لانه في وقت كان فيه ممنوعاً والاخر أن البيع جائز ولوقال لأمته ولدت ولمدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يربده تدبيراً

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في محنته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحاً ولا آخر مرضاً لم يبدأ أقدم الوصية على حديثها لانه شئ أوقعه لهم في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهى أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا معاً وان لم يخرجوا أفرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذين أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

(الخلافة في التدبير) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجرى في المدبر خلافاً سأحكي بعضاً ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أى شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كررها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم بكماء ولم يسأله صاحبه بعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا فيما لم يره أو بأمره قال فبأيهم باعه قلت أما الذى يدل عليه آخر الحديث في دفعه إياه إلى صاحبه الذى دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يربد بيعه اما محتاجاً او ما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم



فباعه وكان في بيعه دالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره أن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيمسلك عليها يرى ذلك  
 لئلا يحتاج إلى الناس قال فان قال قائل فأناروا ناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اغتباغ خدمة المدبر (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت يثبت  
 حديثه ولو رواه من يثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع  
 لو لم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع بخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج إلى  
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقية مدبر كما حدث جابر  
 وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت أنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة  
 عليك قال وكيف قلت أن كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبته  
 اغتباغ النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبته بما بين الخدمة والرقبة كمت خالفت  
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أقول ان بيعه خدمة المدبر جائز قال لا لأنها غرر فقلت فقد  
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فلعله باعه من نفسه قلت جابر سبي باعه بثمناعة درهم من  
 نعيم النحام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في أماراة ابن الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه  
 وقلت له روى أبو جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت مرسل وقدر واه معه عدد  
 فطرحت ورأيت يوافقه عليها عدد فيها حديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد رواية  
 غيره وأردت تثبت حديثاً رويته عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين  
 آقاؤك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك وقد باعت عائشة مدبراً فكيف خالفتهم مع حديث النبي صلى الله عليه  
 وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع زعم أصحابك أن القياس غيره وتقول  
 لا حالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت  
 له وأنت محجوج بما وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما  
 نثبتة محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب إليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً  
 بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الأعلى أصل أو قياس على أصل  
 قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون  
 أصل أبداً والواحد من هذه الأربعة قلت وقولك في المدبر داخل في واحد من هذه الأربعة قال لا قلت  
 أقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال إذا جله الثلث ومات  
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدبر قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع  
 قال لسنا نقوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه  
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه  
 فكيف ادعت فيه إلا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لا خدم السنة وإن كنت محجوجاً بكل  
 ما ادعت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت أرايت المدبر لم أعتقه من الثلث وأستسعيه  
 إذا لم يخرج من الثلث أرايت لو كان العتق له تاباً كهولام الولد لم تعتقه فأرغاس المال ولا تستسعيه أبداً  
 قال اغتباغ هذا لأنه وصية قلت أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدبر قلت أفيجوز  
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلاخير يلزم فيجوز عليك أن  
 يرجع الوصى في المدبر ولا يرجع في عبد ولو أوصى بعتقه غير مدبر قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في  
 الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدبر قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه لا يرجع

رأيهاهم ادعوا المحتفي  
 شيء لا تركوه ولا عابوا  
 شيئاً إلا دخلوا في مثله أو  
 أكثر منه (قال الشافعي)  
 رضي الله عنه ومن  
 كتاب عمر بن حبيب  
 عن محمد بن اسحق  
 قال حدثني محمد بن  
 ابراهيم بن الحرث التيمي  
 عن عبد الرحمن بن مجيد  
 ابن قبطي أحد بني حارثة  
 قال محمد يعني ابن ابراهيم  
 وآيم الله ما كان سهل  
 بأكثر علمانه ولكنه  
 كان أسن منه قال والله  
 ما هكذا كان الشأن  
 ولكن سهلاً وأهم ما قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم احفظوا على ما أعلم  
 لهم به ولكنه كتب إلى  
 يهود خيبر حين كلمته  
 الانصار انه وجد قتيلاً  
 بين أياتكم فدوه  
 فكتبوا إليه يحلفون  
 بالله ما تناولوه ولا يعلمون  
 له قاتلاً فوداه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من  
 عنده (قال الشافعي)  
 فقال لي قائل ما عندك  
 أن أخذ بحديث ابن  
 مجيد قلت لا أعلم ابن  
 مجيد سمع من النبي صلى  
 الله عليه وسلم وإذا لم يكن  
 سمع من النبي صلى الله  
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا يالك نثبت  
المرسل وقد علمت سهلا  
صحب النبي صلى الله  
عليه وسلم وسمع منه  
وساق الحديث سياقا  
لا يثبت به الا الاثبات  
فأخذت به لما وصفت  
قال فنامت على أن تأخذ  
بحديث ابن شهاب  
قالت مرسل والقتيل  
أنصاري والأنصاريون  
أرلى بالعناية بالعلم به من  
غيرهم إذا كان كل ثقة  
وكل عندنا بنعمة الله  
تعالى ثقة

باب المختلغات التي  
لا يثبت بعضها  
من مات ولم يحج أو كان  
عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أنا مالك عن  
ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة عن  
ابن عباس أن سعد بن  
عبادة استفتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
إن أمي ماتت وعليها نذر  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم أقضه عنها قال  
الشافعي رضي الله عنه  
سن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن تقضى  
فريضة الحج عن بلغ  
أن لا يستمسك على  
الراحلة وسن أن يقضى

في جميع الوصايا غيره واقتروا فيه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه يقتضيه على أن من قال  
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية إذا كان يردده فيما سواه من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن  
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد إذا مات أنا وفلان فأنتم حر كان له أن يبيعه ولو قال إذا جاءت السنة فأنتم حر  
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله إذا مات فأنتم حر فقال  
ما هما في القياس الأسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء عمال له أو وصى لهم بالعق  
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدبر قال وأخرجت المدبر اتباعا والقياس  
فيه أنه أن يرجع فيه قلنا فمن اتبعت فيه أن كان قال قولك أحدا أكثر من سعيدين المسبب فإذا كره فقد  
خالف القياس كما زعمت وخالفت السنة والآثر وأنت تترك على سعيدين المسبب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد  
وترجم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتجبت بموافقتهم من أهل ناحيتنا بالخلفونك في المدبر نفسه فيبيعهونه  
بعد موت سيده إذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الدين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع  
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا إذا كان العبد بين اثنين فديره أحدهما تقاوماه فإن صار للذي لم  
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الأول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد بطلاله وجبروا  
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا أن بعد قولين قالهما أحدهما من الصواب قلت فإذا  
كانت جملت بأن وافقت هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أفترى فيك  
وفيهم حجة على أحدلو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولولم قلت  
فإن الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الأثر  
قال نعم قلت فهم ما معامنا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك  
تشهد لنا أن السنة والآثر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم  
إلى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والآثر والقياس والمعقول قول من قال  
يباع المدبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الأغلب من قوله إلا كثر لم يرجع  
عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه أنه اشتري مدبرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال  
لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن إدخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله  
عليه وسلم مدبره غلط الآن الحفاط كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده  
كان حيا ولو لم يعلم أن مثل هذا غلط لم يعرف غلط ولا أمر صحيحا أبدا ولكن لو كان صحيحا لا يخالفه غيره أن  
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه إلا واحدا من قولين أحدهما أن  
التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باع في دين على سيده لأن أفل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزا أن يعتق ثلثه  
إن لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير فلا يكون أن  
يجعل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وإن لم يكن  
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر إلا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال  
وما هي قلت لو باع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وأنه وصية وأن الوصايا  
تكون من الثلث وذلك أي رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما  
بطلت وصية هذا جاز يبعه استدلت على أن يبيعه في الحياة جائزا لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع  
في الوصايا وأنه خارج من معنى من يثبت له العتق لأن المكاتب يرق إذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون  
يطلقها هو فتبطل بالهجر وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يطلها هو ويبطل المدبر واستدلت على أن  
المدبر وصية وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال بفملة قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بحاله لم يبيع مديره في دينه ولا في جنايته لوجدها المدير لانه محبوس على أن يموت سيده يعتق بموته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جناية لم يبيع في جنايته فنعته من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد عوت المدير قبل سيده فيموت عبد الله لانه لا يقع عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه باعه في جناية نفسه ودين سيده فباعه في أولى حالة أن ينعته فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها والله المستعان واياه أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما بيعته بعد موت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الحق عليه ان يجعله كالوصايا في أن ترقه اذا لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية والحرية لا ترد قلت فقد رددتها حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفلس وله أم ولد فلا يردها وينفذ عتقها وقد يفلس وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا ما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يمت سيدها فاني في الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها منوعاً وأنت لا ترمي الاستعفاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حر ويسعى في قيمته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أسداستقامة من قولك على أصل مذهبك أفرأيت الرجل ان كان اذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مديره كما باع بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد ما لا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مديره بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أراه في الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة انما أرقه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فديره أحدهما نقاوماه فان صار للذي دبره كان مديراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمه فيلزمه ويكون مديراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدير ما عاش سيده الا أن يكون مديراً كله ويضمن الذي دبره لشر يكة نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدير بنقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم يشتره المدير ان كان اذا انتقض التدبير فقد جعله له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما عني يتقاوماه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحده منهما ما أعرف ليتقاوماه وجهها في شيء من العلم والله المستعان والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مديركه وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدير فاما نحن فانا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مديركه نصف من فوق النصف لشر يكة نصف لشر يكة نصف قيمة العبد ويعتق عليه

(المكاتب بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يبنون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمت فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا لعل عن نذره وكان  
فرض الله تعالى في  
الرجوع على من وجد الله  
السبيل ومن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في  
السبيل المركب والراد  
وفي هذا نفقة على المال  
ومن النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يتصدق  
عن الميت ولم يجعل الله  
من الرجوع لغير الرجوع ولم  
يسم ابن عباس ما كان  
نذراً لم سعد فاحتمل  
أن يكون نذراً لغيره  
بقضائه عنها لان من  
سنته قضاء عن الميت  
ولو كان نذراً صدقة كان  
كذلك والعبرة بالرجوع  
(قال) فأما من نذر  
صيماً أو صلاة شهماً

(٢) قوله لانه اذا جعل  
الرجوع كذا بالاصل وحرره  
كتبه معجمه

الحارث بن عبد المطلب بن جريح أنه قال لعطاء ما الخير المال أو الصلاح أو كل ذلك قال ما نراه إلا المال قلت  
فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمتم فهم  
خيرا المال كائنة أخلاقهم وأديانهم ما كانت (قال الشافعي) والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال  
الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ففعلنا أنهم خير البرية بالإيمان وعمل  
الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ففعلنا أن الخير  
المنفعة بالاجز لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا فاعقلنا أنه ان ترك  
مالا لان المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والاقربين قال فلما قال الله عز وجل ان علمتم فهم خيرا  
كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب بقوة على اكتساب المال وأمانته لأنه قد يكون قوي يفتكسب  
فلا يؤذى اذ لم يكن ذا أمانة وأمين فلا يكون قوي على الكسب فلا يؤذى قال ولا يجوز عندى والله تعالى  
أعلم في قوله ان علمتم فهم خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا بعينين أحدهما أن  
المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا كساب الذي يفيد المال والثاني أن المال  
الذي في يده لاسيده فكيف يكون أن يكاتبه بماله انما يكاتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لأنه حينئذ يمنع  
ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال انه أفاد بكسبه مالا للسيد فيستدل على  
أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد أولا والعبد الأمة البالغان في هذا سواء كان ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة اذا  
كان فيه ما قوة على الاكتساب والامانة

(ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال  
قلت لعطاء أو أجب على اذا علمت أن فيه خيرا أن كاتبه قال ما أراه إلا الواجبا وقاله عمرو بن دينار  
وقلت لعطاء أن تأثرها عن أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين  
أو أمين غير قوي فلا شك عندى والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذنا جمع القوة على الاكتساب  
والامانة فأحب الى لسيدته أن يكاتبه ولم أكن أمتنع ان شاء الله من كتابة مملوك لى جمع القوة والامانة ولا  
لأحد أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولا بين لى أن يجبر الحاكم أحد على كتابة مملوكه لان الآلة محتملة  
أن تكون ارشادا واحة لكتابة يقول بهم احكم العبد ما كان عليه لاحتمال كما أيسر الصيد المخطوف في  
الاحرام بعد الاحرام والبيع بعد الصلاة أنه حتم عليهم أن يصدوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من  
لقبت من أهل العلم فان قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرايت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال  
أوجب كما وجبت المتعة الا وهو محدود بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فان قيل لا فلا يخالف  
أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقال له كاتبنى على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكاتبه  
على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبك على ألف فأبى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف  
أن يكاتبه فان قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكاتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون ديننا والقيمة لا تكون  
بالدين ولو كانت بدین لم تكن الاعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فانه يكفر عنه في الصوم  
ولا يصام عنه ولا يصلى  
عنه ولا يكفر عنه  
في الصلاة (قال  
الشافعي) فان قال قائل  
ما فرق بين الحج والصوم  
والصلاة قلت قد فرق  
الله تعالى بينهما فان قال  
وإن قلت فرض  
الله تعالى الحج على من  
وجد اليه سبيلا وسن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يقضى عن لم  
يجب ولم يجعل الله تعالى  
ولا رسوله صلى الله عليه  
وسلم من الحج بدلا غير الحج  
وفرض الله تعالى الصوم  
فقال فمن كان منكم  
مريضا أو على سفر  
الى قوله مساكين قيل

(٣) قوله فيسل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه معجده



الشافعي) وملك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يد سيده إلا بطاعته فهل (١) هذا لم ين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدبر والمديرة وأم الولد لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملك اليمين ولو أخرج رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجبر كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم يخر الكتابة حتى يجدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبهم ذلالة على أنه إنما أذن أن يكتب من يعقل لمن لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وإنما أبطلنا كذبة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كالتبوع أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وأنه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين ولا أمانة كذلك وأغير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل نطوعه بالكتابة وهي باحة إذا أبحث في القوى الامين أبحث في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها للرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لأنها لاحق لها إذا كلفت كسبا لا كتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرهتهم في الصدقة عليها مكاتبه (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسبا إذا كره ذلك العبد ولكن يؤاخره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كملك المكاتب وأما النافلة فشي صار له بالعتاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تنحق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالا له فعله أن يقبله ويحجر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحالك سيده على أخذه أو إبرائه منه ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحالك أحلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يحجره على أخذه وقال للمكاتب إذا لم يبره من حلال أو من شيء لا نعرفه حراما فإن فعل جبره على أخذه ولا عجزه أن شاء سيده (قال) ولا يحجره الأعلى أخذ الذي كاتبه عليه أن كاتبه على دنائير لم يحجره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يحجره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عوض لم يحجره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جواد أجبره على أخذه لأن اسم الجودة يقع عليها وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجواد غير هاهنا دنائير وأدراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو كاتبه على دنائير جواد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدناير التي شرط تنفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يحجر عليها وإن كانت خيرا وهكذا في النحر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صحنيا وهو خير من العجوة لم يحجره على أخذه ويحجره على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

يطهقونه كانوا يطهقونه  
ثم عجزوا عنه فعلمهم في  
كل يوم طعام مسكين  
وأمر بالصلاة وسن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن لا تقضى  
الحائض ولا يقضى عنها  
ما تركت من الصلاة وقال  
عوام المفتين ولا  
المغلوب على عقله ولم  
يجعلوا في ترك الصلاة  
كفارة ولم يذكروا في  
كتاب ولا سنة عن صلاة  
كفارة من صدقة ولا أن  
يقوم به أحد عن أحد  
وكان عمل كل امرئ  
لنفسه وكانت الصلاة  
والصوم عمل المرء  
لنفسه لا يعمله غيره  
وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا لم ين  
أن أوجب الخ كذا  
بالاصل والمقام يعطى  
أن يكون الصواب فهذا  
لم ين لي أن أوجب الخ  
أو فهل هذا لم ين أن لا  
أوجب الخ وحرر كتبه

مصححه

﴿ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخره بحجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلقات متاع بالمعروف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم جبرت سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبره على أن يكتبه قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه ومالك العبد فأنما ملكه لسيده ومالك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرد عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً ومحجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضى به ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ممن وإن قل ثمنه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دينار فأعطاه حبة ذهب أو أقل مما له ممن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء يعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أحداً له حق في شيء أن يعطاه من غيره

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تأخذه قيل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

﴿ من تجوز كتابته من المالكين ﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا حر بالغ غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الحجر فإن كاتبه باطل إلا أن يكون جديداً بعد إطلاق الحجر والحررة بالبيعة في الرشد والحجر لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الحجر ثم أطلق عنه الحجر ثم ناداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جديداً للكتابة بعد إطلاق الحجر أو قال بعد إطلاق الحجر إذا أدبت إلى كذا أفانت حر فيعتق بهذا القول لا بإداء الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد له ان دخلت الدار فأنت حر فدخلها بعد إطلاق الحجر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عينا أو عقداً بعد إطلاق الحجر ولو أدى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البيعة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم حجر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أعارض غالب على عقله

أو من يمل به وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فان أفاق فأثبت عليها فالكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنظر الى عقدتها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أوقاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لان الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة الا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ومدرمها كالهما لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعها لم يعتق لانهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعتق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظراً منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراراً لان كسب عبده وليس له أن يخرج عبده منه بعق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وليس لاب الصبي والولي اليتيم وصياً كان أو مولياً أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها للصغير ولا للكبير ألا ترى أن العبد المكاتب اذا كان ذاملاً أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذي أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه وأجارته وأرض الحناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب اذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فان كانت نصيحته بحال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبة العبد ولا منفعته وإن كانت نصيحته اكتساباً فآجره فان خبث أدبه فان قيل فقد يخاف أن يأتى إن لم يكاتب قيل ولا يؤمن عليه اذا كوتب أن يقيم حتى اذا تقارب حلول نجمه أبقى فليست الكتابة نظراً بحال وانما آجرها على من يمل ماله لانه لو أعتق جاز فان كاتب أبو الصبي أو ولي اليتيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد وأعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيده وإن أعطي من سهم الرقاب رجوع الوالى عليه فأخذه من ماله لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتغاب الناس مثله في نظر المولى لعتق أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى علق وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد ان أعطاه وقبض المال من العبد وأعتقه عليه فالمال للمولى والعتق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فان باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولى عبداً للمولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء للعتق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فاذن بملك لوليه لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يمل نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذنا وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه ان كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوكاً ولا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله اسمه أن لا يكون محفوظاً فان قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير ان الزبير حل من متعته الحج فروى هذا عن ابن عباس انها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليست علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت اذا اختلف أو ظن مختلفاً ما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة (١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالاصل ولعله تمنع في سعيها الخ وحرف كتبه مصححه

﴿من يجوز كتابته من المال﴾

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبده مغلوبا على عقله ولا عبده غير بالغ لأنه إذا كان معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده والسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يجد بقوله ولا يؤخذ باقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أهمما إن كانا مملوكين وكاتبهما على أنفسهما وعليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيدته بنى خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فساد وقته فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبوهم ماحرين فكاتباه عنهما على نجوم وضمنهما الأباوان فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤديا إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدىا إليه عنهما اعتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة وبأخذ السيد قيمة المعق منهم ما ويرجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحرف في البين وليس لأبويه ما إذا اعتقا أن يرجعا على السيد عما أعطياه على عتقهما كالس ليس لهما ولو قال أعتق عبدي على مائة فاعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائة أو ضمنا هالة على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبوهما أن يجوز هذا اشترياها بشفقة أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا ذلك لم يفسد مالهما وكان الابن حرين تلك الأبوين لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيين إذا اشتروهما لم يعتقا حتى يردوا لهما اعتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وابن له معتوه أو بالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وماوله من غير أمة لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغ جميعا ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يهرجه حتى يحل نجوه فإذا حل لم يكن له تجهيزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يهرجه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا لا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وأنفق عليه من فضله وإن لم يجده ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها عجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التجهيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المال له قبل التجهيز وأدعى ذلك المكاتب فإن كان مالا أفاده بعد التجهيز جعله لسيدته ولم يرد التجهيز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجده مالا ولم يجده نفقة ولا أحدا ينطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التجهيز فالتجهيز عنه ويرد السيد عليه نفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تجهيزه إياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك الكتاب حتى يصير مالا له ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قدم ملكته إياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فهرجه ثم علمه رد تجهيزه وأخذ بما تطوع به عليه إن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه فيقولون إذا جازى واحده منه جازى كله وصرت في معناها فقلت أرايت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

﴿كتابة التصرفاني﴾

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل التصرفاني عبده على ما يجوز للسل



أن يكاتب عبده عليه فالكاتب جائرة وإن ترافعا البنا أنفذناها فإن كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة  
 الآن يشاء أن يهجره فإن شاء الهجر بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم إن شاءت الهجر بعناها وإن لم تشأه  
 أثبتنا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكاتب بحالها وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني  
 عبده نصرانيا على حجر أو خنزير أو شيء له ممن عندهم محرم عندنا فإفاءنا السيد يد أبطال الكتابة والعبد يد  
 اثباتها والعبد يد أبطالها والسيد يد اثباتها أبطالها لانهما جارا أنا (قال) ونبطلها ما لم يوثق بالمكاتبة الجهر  
 أو الخنزير وهما نصرانيان فإذا أدى الحجر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا البنا وجاءنا أحدهما فقد عتق  
 ولا يرد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة من جرم بيع عندهم ولو كاتبه في  
 النصرانية فمخرقاها لا فليلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فخا أنا أبطالنا المكاتبه لأنه ليس له أن يأخذ  
 حجر أو هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد أبطالنا المكاتبه لأنه ليس لمسلم أن يؤذي حجرًا وكذلك  
 لو أسلم جميعا وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما أبطالنا المكاتبه لأنه ليس لمسلم أن يقضي حجرًا (قال)  
 ولو أسلم السيد والعبد أو أحدهما وقد بقي على العبد رجل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه  
 آخر كتابة ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناً عليه لأنه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم  
 وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها إليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له  
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دنائير أو دراهم أو شيء تحمل كتابة المسلمين عليه ولا تحل فيها  
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لأنها ليست بأخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا البنا ردناها وما أخذ  
 النصراني منه فهو له لأنه أخذ من عبده فإن لم يترافعوا حتى يوثقها العبد المكاتب عتق وتراجعا بفض  
 قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وإن كان ما أدى إليه العبد  
 أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شيء لا ثمن له في الإسلام  
 بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فإن أداها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لأنه لا ثمن  
 للخمر الذي دفع إليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطلها فإن وطئها  
 لم تحمل فله مهر مثلها وإن وطئها لم تحمل فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين الهجر وبين أن تعضى على  
 الكتابة فإن اختارت المضى على الكتابة فله مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تهجر وإن اختارت العجز أو عجزت  
 جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت له فالولد مسلم حر بإسلامها لا سبيل عليه لأنه من مالها وان مضت على  
 الكتابة فمات النصراني فهي حرة بموته وبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما له ليس لورثته منه بشئ لأنه  
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وإن ولدت وعجزت أخذت بفقها  
 وحيل بينه وبين إصابتها فإذا ماتت فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن  
 النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشئ يحمل فالكاتب جائرة فإن عجز بيع عليه وكذلك إذا اختار العجز  
 بيع عليه وإذا أدى عتق وكان للنصراني ولأوله لأنه مال مكاتب وإذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يوثق فعتق  
 فإن أدى عتق بالاداء فهو حر ولأوله للنصراني ويتراجعا بقيمة العبد مملوكا وتكون للنصراني عليه ديناً  
 (قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولد المكاتبته في الحكم إذا ترافعوا البنا مثل جناية مكاتب  
 المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

(كتابته الحربى)

(قال الشافعى) رضى الله عنه وإذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

عبد له يعرفه ومجروح  
 يعرفه ورجل مجهول  
 جرحه وعده ليس  
 يهجر شهادة العدل ويترك  
 شهادة المجروح ويقف  
 شهادة المجهول حتى  
 يعرفه بعدل فيصيره أو  
 يجرح فيرده فإن قال بلى  
 فيلزم الجرح في  
 الشهادة بالظنة جازله أن  
 يرد العدل الذي لا يوجد  
 ذلك في شهادته فإن قال  
 لا قبل فكذلك الحديث  
 لا يختلف وليس تجيز  
 لكم خلاف الحديث  
 وطائفة تكلمت  
 بالجهالة ولم ترض أن  
 تترك الجهالة ولم تقبل  
 العلم فثبتت مؤنتها وقالوا  
 قد ردون حديثنا

الآن يكون السيد أحدث لعبد قهر على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهر بإبطال الكتابة أو أدى إلى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسيألم يكن ذلك له وكان حر الان الكتابة أمان له منه ان كان كافرا وعق تام ان كان مسلماً وكافراً ولو كان العبد كافراً فاعتق بكتابة المسلم ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقاً لان له أماناً من مسلم يعتقه اياه ولو كان أعتقه كافر بكتابة أو غير كتابة فسيألم المسلمون كان رقيقاً لانه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حر يادخل النبا بأمان فكتب عبده عندنا والعبد كافراً فأراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب ونحاً كما النبا منعه من إخراجهم وكل من يقبض بنحوه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحربي وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم أو إذا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك تقيم في بلاد الاسلام لا أمان لك وانك مال لا جزية عليك ولو كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام أو الحرب ثم خرجاً مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدي بنحوه فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحربى لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الاسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتباً بحاله فان أدى فعتق نظرت إلى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو قودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فأت رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعق المكاتب وكان لا ولاؤه ولا يجوز أن أجعل الولاء لرقيق واذالم يجوز أن يكون الولاء له لم يجوز أن يكون الولاء لأحد بسببه ولولا سيده ولو أعتق سيد المكاتب بعدما استرق كان ولاؤه لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاء بالحرية فان قيل فكيف تجعل الولاء إذا أعتق سيده لسيده وقدر قيل بابتداء كتابته كما أجعل ولاء المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد فعتق المكاتب بعد موت سيده بسنتين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة جائزة ولو لم يدع الميت شيئاً غيره والميت لا يملك شيئاً فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها ما حدث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الحجر عليه فإذا كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد إلى دار الحرب فسي وأدى المكاتب الكتابة والحربي رقيقاً أو قد مات رقيقاً فالكتابة لجماعة أهل النى من المسلمين لانه (٣) لا علك لها إذا بطل أن يملك سيد المكاتب واذالم يجوز أن صار رقيقاً بعد الحرية أن يملك مالاً لم يجوز أن يملكه عبده سيده ولا قرابته ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجري عليه رقيقاً أو قودى به لم يكن رقيقاً في واحد من هذه الاحوال ورد مال إلى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق فقبها قولان أحدهما أن يدفع اليه اذما كاتبته وان مات قبل يدفع اليه دفع إلى ورثته لانه كان مالاً موقوفاً له لم يملكه مالكه عليه لانه مال كان له أمان فلم يجوز أن تبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقاً ولا سيده لانه اذ لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه اذا كان مالاً كافراً ممنوعاً منها اذا كان اذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الابوين فلما كان الابوان مملوكين لم يجوز أن يورثا لانه يملك مالهما ملكهما ولو عتق الابوان قبل موت الولد ورثا فان قيل فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفاً ليس لأحد بعينه ملكه كما وقف مال المرتد لملكه هو وغيره اذالم يرجع إلى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لأهل النى لانهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالاً كافراً اذا صار رقيقاً ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرها يسترقه به حتى خرج النبا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرها وخرج النبا كان حراً ولو دخل النبا حراً وعنده بأمان فكتبته ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب ثم خرج عبده ورأه أو معه فأحدث له قهر بإبطال الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلمه

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة وان غضب قوم لبعض من ردمن حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

(باب المختلقات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله اذا كان اذا ضرب اليه الخ كذا بالأصل اه مع صححه

في دار الحرب كان عبده كما يحدث فهدر الحر ببلاد فيكون له عبدا ولو دخل الحرب بينا بأمان ثم كاتب عبده ثم خرج الحرب إلى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الاسلام فسيبوا عبدا الحربى ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى لانه كان له أمان كما لو أغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حرا لانه كان له أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الاسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمريه بنجم لا يؤديه كان الحربى ان كان في بلاد الاسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله اذا كانت كتابته صحيحة فأما اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على النهر والخزير وما أشبه هذا فاذا صار إلى المسلمين فردوه مولاه أفسدوا الكتابة

### ( كتاب المرتد من المالكين والملوكين )

( قال الشافعي ) رضى الله عنه اذا ارتد الرجل عن الاسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله مكاتبته جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فاذا وقف الحاكم ماله حتى يموت أو يقتل على الردة فصيبر ماله يومئذ فإما أوتوب فيه فيكون على ملكه لم تجز كتابته واذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل أن يرتد ارتد فالكاتب ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الأعلى ما أجيز كتابة المسلم وليس ولا واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يسلم قط فيترك على ما استعمل في دينه مالم يتحاكم اليه ولو تادى السيد المرتد من مكاتبته المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تاداهامنه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكم ماله وتادى مكاتبته حتى يعجز فلا يحاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاه للذى كاتبه وان كان مرتدا لانه المالك العاقل للكتابة واذا عجز الحاكم المكاتب فشاء سيده تأبى فالتعجيز تام على المكاتب إلا أن يشاء السيد والعبد أن يحدد الكتابة واذا وقف الحاكم ماله نهى مكاتبته عن أن يدفع إلى سيده شيئا من ثجوته فاذا دفعها اليه لم يبرئه منها وأخذها بها ولو أن رجلا كاتب عبده فارتد العبد المكاتب وهو في دار الاسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطلها الردة وكذلك لو كان العبد ارتدا ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الاسلام أو لحق بدار الحرب حتى أدى الكتابة فهو حر وولاه لسيده ومتى حل بحجم منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليس له تعجزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد واذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده ولا يكون مال المكاتب فإيا لم يحوقه دار الحرب لان ملكه لم يتم عليه ومالك المكاتب موقوف على أن يده حتى فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواءما اكتسب ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام فان مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذى كاتبه لا يكون فإلا غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لانه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده ( قال الشافعي ) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسبي فهو وماله غنيمته لانه قد تم ملكه على ماله غير انه ان ظفر به وهو مكاتب أو حرا استيب فان تاب والقتل مكاتب وماله للسيد وان عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فإيا وان لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده اذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في لانه مال للمرتد واذا أدى فعتق فماله من الكتابة فمال المرتد يكون فإيا وما بقى في يده فمال العبد الذى عتق بالكتابة لا يعرض له واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
من أعتق شركا له في عبد  
فكان له مال يبلغ ثمن  
العبد فؤم عليه قيمة  
العدل فأعطى شركاه  
حصصهم وعتق عليه  
العبد والا فقد عتق  
منه ما عتق ( أخبرنا )  
سفيان بن عيينة عن عمرو  
ابن دينار عن سالم بن  
عبد الله بن عمر عن أبيه  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال أيما عبد  
كان بين اثنين فأعتق  
أحدهما نصيبه فان كان  
موسرا فانه يقوم عليه  
بأعلى القيمة أو قيمة  
عدل ليست بركس ولا  
شطط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه برىء وما قبض بعد الحجر منه فالوالى  
أخذه بنجومه ولا يبرئه منه فان أسلم المولى وقد أقر بقبضه منه أبرأه الوالى فاقبض المولى منه ان كان قبض منه  
في الردة بمجاثم سأل الوالى ذلك النجم فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد ألغى التجهيز عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا  
حيث دفع الى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفيراً على  
المسلمين ان ملكوه عنه بان يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر روثاً في وقفه عنه ألا ترى أنه ينفق عليه منه  
ويقضى منه دينه وتعطى منه جنائنه وهذا دليل على أنه في ملكه واذا رتد العبد عن الاسلام وكانت سيده  
جازت كتابته فان لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعق من الكتابة  
بقدره ولم يؤخذ من حصته المرتد شيئاً وكذلك الامة المرتدة تكاتب فان ولدت في الكتابة فتي عجزت فولد هارقيق  
ومتى عتقت عتقوا واذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع وان اشتراه رجل في بلاد  
الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغير إذنه لم يرجع عليه بشئ واذا  
كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بهامشراً كفهو حر ولا كتابة عليه وكذلك  
لو خرج مسلماً وهو مكاتب فان كان سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه  
في بلاد الحرب ولو خرج سيده المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لانه لم يعتق ولو كاتب  
مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد معافواً  
ذلك كله والكتابة بحالها فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى  
الاسلام أو لم يرجع انا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سوا رجع السيد  
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان  
سیدی قد ارتد لم يكن له أن يعجز بل بقبضها حتى ينظر فان كان مرتداً بقبضها أو عتقه ووقفها فان  
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيأ  
كسائر ماله

(حدثنا) الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا عبد المجيد عن  
ابن جريح قال أخبرني  
قيس بن سعد أنه سمع  
مكحولاً يقول سمعت  
سعيد بن المسيب يقول  
أعتقت امرأة أو رجلاً  
سنة أعبد لها ولم يكن لها  
مال غيرهم فأق النبي  
صلى الله عليه وسلم في  
ذلك فأقر عينهم فأعتق  
ثلثهم (قال الشافعي)

كان ذلك في مرض  
المعتق الذي مات فيه  
أخبرنا عبد الوهاب عن  
أيوب عن أبي قلابة عن  
أبي المهلب عن عمران  
ابن حصين أن رجلاً من  
الانصار أوصى عند موته

(العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له كله في كاتب نصفه)

(قال الشافعي) رضى الله عنه واذا كان العبد نصفه حراً ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكتابة جائزة لان  
ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حراً فكاتب العبد على كله  
كانت الكتابة باطلاً وكان شبهه باعتق لوباعه كله من رجل لانه باعه ماعلاً وما لا يملك فان أدى المكاتب  
الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجع في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه  
فكاتبه على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا يملك منه فاذا كاتبه على ما يملك منه وما بقي منه  
حر بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون  
له العبد في كاتب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ولرجل نصفه قد دره أو أعتقه الى أجل أو أخدمه  
أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة وانما منعت اذا كان العبد بأكمله لرجل فكاتب  
نصفه أو جزاء منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما  
أ كاتبه نصفه فليس العبد في ملكه بحال فانفذ الكتابة لان العبد اذا كوتب منع سيده من ماله وخدمته  
واذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قام به الخدمة لم يتم للعبد كسب  
ولم ين ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن  
يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرفعا اليها



قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فما أدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى يؤدي المكاتبة عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال لعبد له نصفك حرا إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها إياها عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيئا عتق كله ولو كانت المسئلة بمجالهاقات السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فانت حرو وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكاتبة بها ما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده إن دخلت الدار فانت حرو فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باعه قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك إذا وهبه أو تصدق به أو أخرجه من ملكه بأي وجهه ما كان وكذلك إذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكاتب يخير في أن يفديه متطوعا أو يباع في الجناية

### (العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على نجسين بل لا يعتق بادئهم لم يجز له أن يأخذ نجسين حتى يأخذ شر يكه مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بعمارة وإذا أخذ النجسين فشر يكه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وإنما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن ارادته أن يكاتب نصفه لا تزل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يزل ملكه عن نصفه فهو فليس الذي كاتبه أن يتأدى منه شيئا إلا وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه مالا ملك من كسب العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه إياه حينئذ يعلم شر يكه وكهو واذنه جاز له وله الرجوع مالم يقبضه شر يكه فأما قبل كسبه أو قبل علم الشر يكه وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بآذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله فيكون الشر يكه وكيل الشر يكه في كتابته في كتابته كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين فإن كاتب رجل عبده بغير إذن شر يكه على نجسين فأداه إياه فشر يكه نصفها ولا يعتق وإن أداه إلى سيده الذي كاتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت ويتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتبة بقيته نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان ممن نصفه أقل من نجسين رجع عليه العبد بالفضل على النجسين وإن كان أكثر من نجسين رجع عليه السيد بالرائد على النجسين ولو أراد شر يكه في العبد الذي لم يكاتب أن يمنع عتقه بأن يقول لا أقبض النجسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وإن كان السيد موسرا ضمن لشر يكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق مالا من عبد ولا خرف فيه شرك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان معسرا عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة ولو أن شر يكه حين أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفا فإن كان المعنى الأول موسرا فأدى قيمته إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وإن كان معسرا عتق على الشر يكه ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما بأذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة مما يملك ليس له مال غيرهم أو أوفال أعتق عند موته ستة مما يملك ليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعتق شريكاً في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاه حصصهم وكان حرا يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمع جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شريرين فيهما مستويي الشركة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكتاتبه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه أو يتبع المدفوع إليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتاتبه معا كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى إليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرأ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونة فقبض جميع حصته ففيها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن لشريكه الرجوع عليه عما أخذ منه وأذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياه أذنه بما ليس يملك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فحجز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما انظاره وأن لا يعجزه وأراد الآخر تجديزه فحجزه فهو عاخر والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما اثبات الكتابة ولا الآخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكتتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين فكتاتبه معا على نجوم مختلفة فقبل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتتب أحدهما دون الآخر وذلك أنهم في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى اليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورده إليه فضلا إن كان أخذه وتراجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كتابناه معا على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفا تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبني أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بلاعين ولو قال المكاتب بل كتابنا جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كتبه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كما وصدقه فاه معام يعتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه جسمائة من شريكه أو يرثه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه جسمائة لا تسلم له إلا أن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كتبه معا على ألف وادعى أنه دفعها إليهما معا وأقر له أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الجسمائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يعرفه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها من بطنه ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن السيد يعرف أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتاتبه فحجز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له ممالك لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات من مرضه أقر عنايتهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعى الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم النسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيبهما فعتق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخذ ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقرت بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليهما مع الحلف المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلفت الذي يريه المكاتب لشريكه لا للمكاتب فان حلف برئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففيها قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقيم عليه إن كان موسرا وإن كان معسرا فنصيبه منه حر فان عجز جميع ما في يديه الذي بقي له فيه الرق وانما جعلت ذلك لأنه يأخذ بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء عتق به وإن لم يكن فيه وفاء أخذ بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه وإن مات فالمال بينهما نصفان يرثه به بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ماله بقدر العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيما أذن له به وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر وأذنه له بالقبض وغيره سواء فان قبضه ثم تركه فأعماه هي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها

### ( ما يجوز عليه الكتابة )

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأذنه كماه على ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بمأثر له سيده إذا أذاه كان يئنا أن الكتابة لا تجوز إلا على ما تجوز عليه اليسوع والإجارة بأن تكون بثمن معلوم إلى أجل معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فجاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيدهم وما رتب بين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رتب بين المكاتب وسيدهم فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيعجز أن يكاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشرين سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا ديناراً ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة فيؤدي في سنة ديناراً وفي سنة نجسين وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول أ كاتبك على مائة دينار تؤديها في عشرين سنين لأنها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجماً واحداً والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا يدرى في أولها التحل أو في آخرها وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتبك على أن لا تمضي عشرين سنين حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى عشرين سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدرين حينئذ كم يؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتبك على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي لها آجال معلومة لأنه لا يدرى حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أ كاتبك على مائة دينار تؤديها إلى كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائتي درهم وأعرض كذا لم يجز من قبل أن المكاتب وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم دينا بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضاً لانه هذا دين بدين والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكاتبه بعرض وحده ونقد وإذا كاتبه بعرض لم يجز إلا أن يكون العرض موصوفاً أو لأجل معلوماً كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة

### ( باب الخلاف في هذا الباب )

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وخالف مذهبا في هذا بعض الناس فزعم أن الرجل إذا عتق شركاه في عبد فشريكه بالخيار بين أن يعتق أو يضمه أو يستسي العبد فخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه فقالوا إذا كان المعتق للشخص له في العبد موسرا عتق عليه كله وإن كان معسرا فالعبد حرويسعي في حصته شريكه وقالوا في ثلاثة مما ليد أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند

معاشرة بتمام عليهما وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروي طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق أو ورق قبيح جيد يوفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان العرض طعاما أو حيوانا أو ورقيا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود فتراني من جنس كذا أسود حالك السواد أمرد مربوع أو طوال أو قصير برى من العيوب وإذا كان من الأبل قال جل ثني أو رباع من نعم بني فلان أحر أو جوف غير مودن برى من العيوب ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأنما له برى من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه دارا بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوما إلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

### (الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تملك ما تملك به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذ فيه حين يكاتبه ويجعل عليه أن يؤدى معه أو بعده في نجم آخر ما لا تما كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا بعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل بالسدليس بمال مضمون يكاف أن يأتي به وقديرة على المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذراعا معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيه من اللبن وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكاتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا فأخذ فيه حين يكاتبه ويؤدى إليه شيئا بعد الشهر جاز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرا ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين يكاتبه ثم يوفيه لبنا أو حجارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حرا على أن يخدمه شهرا فرض في الشهر لم يكن عليه ولاله أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم سمائة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل له عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع بالقيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدى إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لأنها خير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدى إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضخمة فإن وصف الضخمة فقال ما عرة ثمانية من شياهم بلد كذا أو شياهم بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاه من الكتابة وإن قال أخصية فلم يصفها فالكتابة فاسدة لأن الضخمة تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقهما فافلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته (قال الشافعي) وسمعت من يحتاج بأنه قال بعض هذا بان روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبدتين اثنتين يعتقه أحدهما وهو عسر يسعى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة



في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين خفية بعدها كل خفية في سنة ووصف الخفايا لم يعتق الا باداء آخر الكتابة الخفايا والخفايا نجوم من نجوم كاتبه لا يعتق الا بان يؤذيها قال وان كاتبه على شيء معلوم وخفايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان خفية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الخفايا وان نقصوا نقصت الخفايا فالكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شيء معلوم وان قال له ابن له هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخدمني شهرا أو اخدم فلان شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حرف فعل ذلك فهو حر وليس بكاتب وله أن يبعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كملت فلان فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه اياها فهو حر وان أراد يبعه قبل أن يعطيه اياها فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عارضا حتى يوفيه اياها فاقامة على صفته وسمى معهادا نير يعطيه اياها قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان على عمله بعده أو لم يعمل يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين بنى احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجر حرأ على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له وان ضمن عملا كلف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

### (الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجبة في عشرين وعشرين على أن باعه السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن البيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شيء يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دنائير وعبد وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها فيه أن كان ثمن العبد حصص من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصص (١) معلومة لان لها من ثمن العبد نصيبا فلم يجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد فكتبه سيده بمائة دينار منجبة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد ثمنه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتب على مائة الاولة على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن اشتري ماله بماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس ممنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فمأخذه سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة (٢) أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بن نون يومئذ فكاتبك على نفسه وعليهم فوات أبوهام ومات منهم ميت فقيمته يوم يموت توضع من الكتابة وان أعنته أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال (١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له  
أوثبت حديث أبي  
قلاية لو لم يخالف فيه  
الذي رواه عن خالد  
فقال من حضر هو  
مرسل ولو كان موصولا  
كان عن رجل لم يسم  
ولم يعترف ولم يثبت  
حديثه فقلت أثبت  
حديثك عن سعيد  
ابن أبي عسوية لو كان  
منفردا بهذا الاستناد  
فيه الاستسعاء وقد  
خالفه شعبة وهشام  
فقال بعض من حضره  
حديثه شعبة وهشام  
هكذا ليس فيه استسعاء

عمر بن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم ابوهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فأبهم مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان لرجل ثلاثة أعبد فكتب عليهم على مائة منجمة في سنين على أنهم اذا أدوا عتقوا فالكتابة جائرة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وان كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخرون قيمة نجسين نجسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته مائة نجسون نجسون على كل واحد منهم خمسة وعشرون فأبهم أدى حصته من الكتابة عتق وأبهم عجز رد رقيقا ولم تنقض كتابة الباقي وان قال الباقيون نحن نستعمله ونؤدى عنه فليس لهم ذلك وأبهم مات قبل أن يؤدى حصته من الكتابة مات رقيقا وماله له مائة دون الذين كاتبوا معه ودون ورثته لو كانوا أحرارا ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة لانه مات رقيقا واذا أدوا إلى السيد نجسين فبهم استون دينار فقلوا أدينا إليك عن كل رجل عشرين فهو كآلوا ويبقى على الذين عليهم نجسون عشرة ذنانير على كل واحد منهم خمسة وعلى الذي عليه نجسون ثلاثون ديناراً وان قال الذي عليه نجسون أديناها على قدومنا يصيبنا وقال الآخرون بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول الذين عليهم النجسون لان الاداء من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بنسبة أو يتصادقوا على غير ذلك وهكذا لو مات أحدهم أو اثنان منهم كان الاداء على العدد دل على ما يصيبهم اذا اختلفت قيمتهم واذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل واحد منهم بقدر ما يصيبه فان أدوا على العدد فأراد اللذان أدياً كثيراً ما يصيبهما الرجوع فيما أديا ولا تطوعنا بالفضل لم يكن لهما الرجوع اذا قبضه السيد وان لم يقبضه فلهما أن يسأعنه ما لم يحمل عليهما وان تصادق العبد والسيد على أنهما أديا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعاه على السيد لانه ليس للسيد أن يأخذ منهما شيئاً على غير أنفسهما وقد أخذ منهما شيئاً ههنا عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤدوا اليه في كل نجم ثلاثين ديناراً على كل واحد منهم عشرة كان جائزاً وكان عليهم أن يؤدوها كذلك فيؤدى كل واحد منهم عشرة نجمين ثم يبقى (١) على الذين قيمتهم نجسون خمسة ذنانير الى الوقت الذي شرطها اليه وعلى الذي قيمته مائة ثلاثون الى الوقت الذي شرطها اليه فان جعل محل النجوم واحداً كان محل الخمسة الباقية على كل واحد من العبدين محل الثلاثين التامة على الآخر كانه جعل النجوم الى ثلاث سنين يؤدونها اليه كل واحد عشرة في السنتين الأوليين وما بقي على كل واحد أداه في السنة الثالثة اذ بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا اليه على العدد فقال اللذان أدياً كثيراً ما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن مجمل ما يمكن لهما وكان لهما أن يسب ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه ان شاؤا وكان على الذي أقل مما يلزمه أن يؤدى ما يلزمه فان لم يفعل فهو عاجز وان عجز فلن يبيده ابطال كتابته عند الحاكم وغيره انما اذا حضره فاشهد عليه أن نجما حل وسأله أن يؤدى اليه فقال لأجده فأشهد أنه أبطل كتابته فكتابة منسوخة ورفع عن الذين معه حصته من الكتابة ويكون عليهما حصتهما فان سأل أن يحسب لهما أداؤه لم يكن ذلك لهما لانه أداه عن نفسه لا عنهما وما أخذ السيد منه حلال له لانه أخذ من الكتابة فلما عجز كان ما لا من مال عبده وماله عبده ماله ولو لم يعجز ولكنه أعاقه رفعت عنهما حصته من الكتابة ولم يعتق بعتقه وكذلك لو أعاقه ببحث أو على شيء أخذ منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما شيئاً وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا ما على كل واحد منهم أول يسموا كما ساء أن يباعوا صفقة فيسمى كم حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكاتبون ولا تنظر الى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلاً أو ولده أو رجلاً أو أجنبين في جميع مسائل الكتابة فان كاتب رجل وابنان له بالغان فمات أحد الابنين وترك مالا والأب وبقي الابن وترك مالا قبل أن يؤدى فماله للسيد

(١) أى على كل واحد منهما فكتبه كتبه مصححه

وهما أحفظ من ابن أبي عروبة قلت فلو كان منفردا كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث وقيل لبعض من حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحده وهذا الاستناد أيهما كان أثبت قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وعلينا أن نصير إلى الأئمة من الحديثين قال نعم قلت فنع نافع حديث عمران

ويرفع عن السكتين معه حصته من الكتابة وأيهما عجز فليسده فجيزه وأيهما شاء أن يجز ذلك له وأيهما أعتق السيد فالعتق جائز وأيهما أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وزرع حصته من الكتابة عن شركائه وأيهما أدى عن أصحابه متطوعاً فاعتقوا معاً لم يكن له أن يرجع عليهم عما أدى عنهم فإن أدى عنهم بأذنهم رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذي أدى عنه بأمره ولم يرجع على صاحبه

### ( ما يعتق به المكاتب )

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبده على نجمين فأكثر بحال صحيح محل بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلل إلى الآجال المعلومة فإذا كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن يبقى لسيدته عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبته فأنت حر لم يعتق إن أداه فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبوهم إن علمتم فمهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته أباحة الكتابة بالتنزيل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد أنما يكون باعتاق سيده إياه فقال فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تجوز يرقية فكان ينبغي كتاب الله عز وجل أن تحريرها عتاقها وأن عتقها انما هو بأن يقول للمملوك أنت حر كما كان ينبغي كتاب الله عز وجل إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق انما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبهه الطلاق هكذا عامة من جعل الفرائض أحكت جلها في آية وأثبت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خارج أداه إليه وكل هذا إذا مات السيد وأخرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قولاً إن قولاً قد كاتبك انما كان معقوداً على أنك إذا أدبت فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كقولوا له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية عتق وكقولوا له امرأته اذهبي أو تنقعي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق

### ( جملة العبيد )

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء كُتبت على رجلين في بيع ان حبيكما عن ميثكما ومليككما عن معدكما قال يجوز وقاله عمرو بن دينار وسليمان بن موسى وقال زعامة يعني جملة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كاتبت عبد بن لي وكُتبت ذلك علمهما قال لا يجوز في عبيدك وقاله سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس رجع عبدك لم يملك منك شيئاً فهو مغرم لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبيدين قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين بإبطال الاستسعاء (قال الشافعي) ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفسداً لا يخالفه غيرهما كان ثابتاً (قال الشافعي) فعارضنا منهم معارض آخر محدث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه وقال لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره  
لسيده ولا غيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم باذنهما ويقبض فان كاتبوا على  
أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهم فأبهم أذى  
منطوقاً عن أحبابه لم يرجع عليهم وأبهم أذى باذنه رجوع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن  
يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً ما ذناله أو غير ما ذناله لأنه لا يكون للسيد على  
عبده بالكتابة دين يثبت كشوت ديون الناس وان الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له  
ذمة يرجع بها الجليل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلاننا جليل بها وفلان حاضر  
راض أو غائب أو على أن يعطيه به جليلاً يرضاه فالكاتب فاسدة فان أذى المكاتب الكتابة فالكاتب حراً كما  
يعتق بالحنث واليمين إلا أنهم ما يترجعان بالقيمة وان لم يؤدها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فللسيد  
أن يتنعم من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك ان أراد الجليل أداءها فللسيد الامتناع من قبولها فإذا قبلها  
فالعبد حر وإذا أداها الجليل على الجملة له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها وإذا رجوع  
بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمة السيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد  
وهكذا كلما أعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب  
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن  
يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبداً جنبى لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت  
بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولأن  
يكاتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه كالحالة من بعضهم  
عن بعض فإذا كاتب الرجل عبده أو عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه  
لا يعتق واحد منهم حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكاتب فاسدة فان ترفعها نقضت وان لم يترافعها  
فهى منتقضة وان جاء العبدان بالمال فللسيد رده اليهما والاشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فإذا  
أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لأنه مال عبده أو عبيده وأصح له أن يبطل الحاكم  
تلك الكتابة وان أخذ من عبيده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له بحاصهم  
بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبيده على أن يطال أجراً أو مئة أو شيء محرم فأدوه اليه عتقوا إذا كان  
قال لهم فان أديتم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار أو رجوع عليهم بقيمتهم حالة وانما الفناين هذا وبين قوله  
ان دخلتم الدار وفعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لبيع فمخالل بينهم وبينه وان كاتبهم على الجرم وما  
يحرم وكل شرط فاسد في بيع يعتق بشرطه أن العتق واقع به وإذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان  
كالبيع الفاسد يقبضه مشترى به ويفوت في يديه فيرجع على مشتريه بقيمته بالغة ما باعته ويكون شيء أن  
أخذه من مشتريه حرام بكل حال لا يقاص به وان أخذ منه شيئاً يحمل ملكه فاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم نناظره في قولنا  
وقولك فقلت أو لناطرة  
موضع مع ثبوت سنة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بطرح الاستسعاء  
في حديثي نافع وعمران  
قال انا نقول ان أيوب  
ربما قال فقال نافع فقد  
عتق منه ما عتق وربما  
لم يقله وأكره أني أنه  
شيء كان يقوله نافع  
برأيه فقلت له لا أحسب  
عليها بالحديث وروايته  
يشك في أن مالكا  
أحفظ لحديث نافع  
من أيوب لأنه كان أكرم  
له من أيوب ومالك

### (الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت انهم فاسدة فأشهد سيد المكاتب  
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان رفعها إلى الحاكم أبطلها وان أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها  
الحاكم ثم أذى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت  
الدار فأنتم حرثم فادأ بطلت هذا لم يطل والكتابة بيع يبطل وإذا بطل وأذى ما جعل عليه فقد أداه على غير  
الكتابة ألا يأنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنتم حرأود دخلت الدار لم يطلوع الشمس



فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها الأسماء قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا أبطله منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكامل الشرط وإن كان كاتب السيد عبده ككاتب فاسدة فلم يبطلها حتى أذى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أذاه فإن كان مادفع إليه المكاتب حرما لا تخن له رجوع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبد يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أذى إليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أذى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل كأن تأذى منه عشرين دينارا أو قيمتها وهو كآدى عشرين دينارا وقيمة المكاتب ما تعد دينار فيرجع عليه السيد بثمانين دينارا ليكون بها غريما من الغرماء يحاص غرماءه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا ككاتب ولو كانت قيمة المكاتب عشرين دينارا فآدى إلى السيمائة رجوع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريما وإذا كاتب الرجل عبده ككاتب فاسدة فآتى السيد فتأدى ورثته الكتابة عاين بفساد الكتابة أو جاهلين لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بادء كذا فاعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فما أذى إليهم عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداه السيد بعد ما حجر عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أذاه فيكون كقوله أنت حر على كذا فإذا كان محجورا لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان محجورا لم يعتق به بعد الحجر وذهب العقل وكذلك لو كاتبه ككاتب فاسدة وهو صحيح ثم خيل السيد فتأداه منه مغلوبا على عقله لم يعتق ولو كان المكاتب محجولا فتأداه السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي ولما تراجعا بالقيمة كما كان المكاتب تراجعها لأن ككاتب العبد المحجول فاسدة فما تأدى منه السيد فأنما يتأدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع

### (الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أنه إذا أدى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نحو ما أعيانها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فأذاه كان مدبرا وكان لسيد بيعه وليس هذه ككاتبه إنما هذا كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أذاه وبعدة وإذا كاتبه على مائة دينار يؤذيها في عشرين سنة (١) فإن أدى منها حشرين مجعلة في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الحشرين الأخرى لم يعتق لأنه لم يقل فإن أدبت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا ككاتبه فإن أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على سيده وكان هذا كخراج وليسيده بيعه في هذا وفي كل ككاتبه قلت إنما فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤذيها في عشرين سنة في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أدبت فأنت حر كان هذا خراجا فان أذاه فليس بحر وكذلك لو قال له إن أدبت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسوا في هذا كله قال إذا أدبت عتقت أول يقيه فان أدى المائة الدينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة ولم يسم ككاتبه فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدبت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار تؤذيها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار فأنت حر وإن أدبت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل إن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثك داري بمائة فأعطاه عشرة دنانير لم تكن داره بيعه بمائة ولا غير ها ولا يكون بينهما مبيع حتى يحد ثابعا مستقبلا يتراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحد ثابعا ككاتبه يتراضيان بها

(١) قوله فإن أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث  
أصحابه خاصة ولو  
استويا في الحفظ فشك  
أحدهما في شيء لم يشك  
فيه صاحبه لم يكن في  
هذا موضع لأن يغلط به  
الذي لم يشك إنما يغلط  
الرجل بخلاف من هو  
أحفظ منه أو يأتي بشيء  
في الحديث يشركه فيه  
من لم يحفظ منه ما حفظ  
وهم عدد وهو منفرد  
وقد وافق مالكا في  
زيادته والافقد عتق  
منه ما عتق غيره وزاد  
فيه بعضهم ورق منه  
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة حائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فحتى شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون السيد فسخه

### (اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلفا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتصالح المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلفا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدي من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤدته وان أفا ما جعلا البيعة على ما يتدعيان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن الأكتابة واحدة أبطلت البيعة وأحلفتها كاذ كرت وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأذاها شهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فادى ألفا لم يعتق المكاتب وتحالفا وتراذا الكتابة من قبل ان كل واحدة من البيعتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهداه معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعمل له العتق وقالت بيعة السيد أخر عنه ألفا فاعلها دينا عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤد شيئا وقال العبد فاديت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عبده وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أديت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيدك تجهيزك ولو قال السيد قد جهرته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بما لا يقر به كان القول قول المكاتب مع عبده ولا يصدق السيد على تجهيزه الا بيعة تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندى أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكم أم أو غير ماكم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فحقى قال السيد قد كنت قبضت من عبدي الكتابة كلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويحرر المكاتب ولأولاده من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها ليثبت عتقه قبل موته وكذب موالى المرأة الحرة وصده ولد المكاتب الا حرا كان القول قول المولى أن لم يعتقه حتى مات وينب لهم الولاء على ولدهم ولا تهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حرا باقرار سيده انه قد مات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولا على عتقه ولا يجد الا بيعة تقوم على أنه عتق قبل موت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أودينا يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقراره ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أفرع بينهما فأبهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فرت به سنون فقال قد أديت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عبده وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والافلسيد تهجيره

علت خلقا يخالف  
حديث عمران بن حصين  
في حديث القرعة عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا قلت فكيف  
كان خلافتك له وهو كما  
وصفت وهو مما ثبت  
نحن وأنت أكثر من  
خلافك حديث نافع  
ومن ابن استجبرت أن  
تخالقه وقد علمت أن  
معارضه لو عارضك فقال  
عطية المريض كعطية  
الصحيح فلم يكن لك  
عليه حجة أقوى من  
حديث عمران بن حصين  
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوما ت سيدة فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع إيمانهم  
 كما تكون إيمانهم على حق لأبيهم لان الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم  
 بينة باستيفائه اياه ولو قامت بينة باستيفاء سيدة نجم في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لانه قد  
 يستوفى نجم سنة ولا يستوفى ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى وزم  
 ذلك السيد ولو ادعى أن سيدة كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة  
 ما علموا بأهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابنين فأقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن البين حلف  
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه عموماً وان كان في يده مال أفاده  
 بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان الذي لم يقر بالكتابة أن  
 يستخذه ويؤاخره يوماً ولذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه  
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لانه إنما أقر أنه عتق بشئ فعله الاب كالأورثا عتقا فادعى عتقا فادعى أحد الابن  
 أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لانه إنما أقر بعتقه من غيره ولاء نصفه إذا عتق  
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا محالف للعبد بين اثنين يتدعى أحدهما كتابته دون صاحبه  
 لان هذا يقر أنه لم ير ثمة قط الامكاتبوا ذلك مال الكاعبد يتدعى أحدهما كتابته فلا يجوز لانه ليس له أخذ شئ  
 منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال  
 كان له في الكتابة قبل موت سيدة افتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان  
 للذي أقر بالكتابة دون أخيه اذا كان أخوه يستخذه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لانا حكمنا  
 أن ماله في يديه ولو انا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي يحمده نصف الكتابة وقتلناه استخدمه يوماً ودعه  
 للكسب في كتابته يوماً فترك سيدة استيفاء يومه واكتسب ما لأفطبه السيد وقال كسبه في يومه وقال الذي  
 أقر له بالكتابة بل في يومه كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقر له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى  
 من الايام التي لم يستوفها منه برفع منها بقدر نفقة العبد فيها وان عجز عن أدائها أزمناه الجسر مكاه وتبطل  
 كتابته كذا عجز عن أداء الكتابة بجرناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه أو على  
 ابن رجل أن أباه كاتبه وأنما ورثه عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أي وهو محجور أو مغلوب  
 على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي فان كان يعلم أنه قد  
 كان في حال محجور أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عينه وما ادعى من الكتابة باطل وان لم يكن يعلم كان  
 مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبته وهو جائز  
 الامر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما وعتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأذيت  
 ألفاً ولا تعتق الا بأداء الألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا  
 وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بائن كل واحد من البينتين الاخرى وتحالفا  
 وهو مملوك بحاله ان زعم معا أن لم تكن كتابة الا واحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا  
 وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لانهم ما قد يكونان صادقين فيكون  
 كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كذا في  
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على  
 ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لانه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت  
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة  
 أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توف أحدي البينتين أحلفتم مامعا ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض  
 عتق بنات أنه وصية  
 وعلمت أن طابوا قال  
 لا تجوز الوصية الا لقرابة  
 وتأول الوصية للوالدين  
 والأقربين فقال نسخ  
 الوالدان بالفرائض ولم  
 ينسخ الاقربون فلم يكن  
 لنا عليه حجة الا أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنزل عتق المماليك  
 وصية وأجازها وهم غير  
 قرابة للعتق لانه كان  
 عرباً والرقبي عجم وعلمت  
 أن تجتنبنا وتجعل في  
 الاقتصار بالصايا على  
 الثلث من حديث عمران

وحيث قلت أحلفهما فان نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتب حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكتابته ولم تقل البينة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤدها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا نقصت البينة من هذا شيئا سقطت وحلف السيد وكان العبد مملوكا وان نكل حلف العبد وكان مكاتب على ما حلف عليه ولو أقام بينة أنه كاتبة فأدى إليه فعققت فقامت له بينة أن سيده أفرأه كاتبة على أنه أدى فهو حر وأنه أدى إليه ويحمد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعتقته عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد وتزاد القيمة

### (جماع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أو قية فأداها الا عشر أواق فهو رقيق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابق عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أخذ وهو قول عامة من لقيت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحقوقه والحناية عليه وجلة جنانيته بأن لا يعقلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنانيته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد إلا أكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بيعه ولا أخذه ماله ما كان قاعا بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بآداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنه متى أدت نجما عتق منك بقضائه فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بمابق من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حد حده عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حد فحد حده عبد ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فموت فبأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لانه ماله له وإذا مات المكاتب وقضى عليه من كاتبه شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لانه اختار تركها وعجز فحجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أو لم يمت بطلت الكتابة لأن المكاتب ليس بحج فيؤدى إلى السيد بدينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كاتبه والعتق وإذا مات نفرج من الكتابة أحطنا أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه وفراجه كاتبا معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبته له أو أعنته لم يكن حرا وكان المال ماله بحاله لانه انما وهب لميت مال نفسه ولو قذف رجل عبداً ولم يؤد له ماله لم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كفنه وقبره لانه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمعه أجني أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالم لنفسه ومات عبداً فلسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يرفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها إليك الوكيل وأبونا حى وقال السيد ما دفعها إلى الأبعد موت أبيكم فالقول قول السيد المكاتب لانه ماله ولو أقاموا بينة على أنه دفعها السيد يوم الاثنين ومات أبوهم يوم (١) أي بل بالرق فيرث ويورث به فان مات ورثه سيده بالرق ومثل أن يرث هو بالرق أن يكون له عبد الخ قتبته

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر يخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ



الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو توقفت فتقول دفعها اليه قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقرأ السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فتشهد وكيل سيد المكاتب أنه قبضها منه قبل موت وقال السيد قبضها بعد ما مات حازت شهادة وكيل سيد المكاتب عليه وحلف وورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعقته

### (ولدا المكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتبه ماله وعيداً وما لا غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فإن كان السيد قد سأل ماله فكتبه أياه فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتبه ولداً من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أ رأيت أن كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد للسيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فللسيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

### (مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكتبه سيده فمال السيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا يسبيل السيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكاتباً أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فمال السيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعته فالقول قول العبد المكاتب مع عيظه وعلى السيد البيعة فما أقام عليه شاهدين أو شاهداً أو امرأتين أو شاهداً وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا أحداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان في يدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى يحد البيعة حد يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على الكتابة في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وإنما قلت هذا أن سيد المكاتب إنما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره ولم يعلم لانه بيع لانه لا يعلم حصة الكتابة من حصة البيع لأن لكل واحد منهما حصة من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجعاً بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فإن كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفه وإن كان غير ثابت فلا حجة لك فيه ولكنك وإياه محجوجان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً لثلثهم فيقتسمون فينفذ للعطى بالوصية لثلثهم ويعطى الورثة لثلثهم فلما أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً اعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أو قيمته إن فات في يديه ويجوز أن يكتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه ليس له السيد وليس للعبد

### ( ما اكتسب المكاتب )

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس السيد أخذه ولا أخذ شئ منه فان قيل فكيف لا يأخذ ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت المكاتب مالا يؤديه العبد ويعتق به فالسلطان السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد لاداء مطيقا ومنه عموما بالسيد أو كان له غير مطيق فبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا كالماله فالوهب درهمان من ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جئت عليه جناية فعفا الجناية على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك أهلا له منه لماله ويجوز بيعه بالنظر وأقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها نكحته وهي طائعة ولو اشترى حارية شراء فاسدا فأتت في يديه كان لقيمته ما ضامنا لأن شراءه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لزمه في ماله ولو اشترى حارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها أو أخذ منه مهر مثلها لأن هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتباً صادقا المرأة والزمه به بعد عتقه فإذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لأن هذا انطوع بشئ يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد فأتت كان عليه كفنه ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيرهم على النظر وإذا باع منهم عبدا على غير النظر فالبيع مردود وإن أعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل وإن أعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يجدد فيهم بيعا فإذا جدد فيهم مما يملك إلا أن يشاء الذي اشتراهم أن يجدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم جنى فقضى الإمام على مواليه بالقتل ثم علم فساد البيع رد ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجناية عليه جناية حر فقبضها وقبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولأولادها ومتى اشتراهم فالشراء فيهم مفسوخ فان ماتوا في يديه قبل يردهم ضمن قيمتهم لأنه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لأنه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يجدد لهم شراء بعد العتق فإذا جددته عتقوا عليه قال وأما بطلت شراؤهم لأنه ليس له بيعهم وإذا اشترى ما ليس له بيعه فليس له بشراء نظرا عما هو أتلف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يسري وإن أذن له سيده فان تسرى فولده فله بيع سريره وليس له وطؤها لأن وطأها باها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باها فقتلها بكثير من قوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري حارية قد كانت ولدت له بنكاح وبيعها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث  
نثبتة نحن وأنت عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عندنا وعندك غير  
واسع تركه لفرض الله  
علينا قبول ما جاء عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم وإذا ثبتنا  
عنه شيئا فالفرض  
علينا اتباعه كما عدلنا  
وعدلت فقلنا في الجنين  
غرة ولو كان حيا كانت  
فيه مائة من الإبل أو ميتا  
لم يكن فيه شئ وهو لا  
يعدو أن يكون حيا أو  
ميتا وكأقلنا نحن وأنت  
في جميع الجنائيات

لا يعتق عليه من ذوى وجهه وغيرهم اذا كان شراؤا باهم نظرا قال وله ان أوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملك له فاستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرار باعتقه وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جناية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكتاب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جناية على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم بقدر ون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم أن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الوالد والولد قال وان عجز رد رقيقا وكانوا مع المالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جناية لم يكن له أن يغديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجناية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجناية لان ما قد بقي في يديه منه يعتق باعتقه اذا عتق وإذا اشترى أحدا من ليس له شراؤه أو باع أحدا من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لان صفقته كانت فاسدة

### (ولد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب علمهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيدته ولا غير سيدته ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته حكمهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيدته فليس للاب فيهم سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقتوا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فساء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون جيلان عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى باذن سيده ولا بغير اذنه فان فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه ماله حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جارية في الكتابة أو امرأته ثم اشترها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالنكاح لا تكون في حكم أم الولد والتي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أم الأمه وطئت على جميع الكل والبعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم يعتق عليه باعتقه اياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده ينع ببيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريط الأمه تلك بعضها ملكا صحيحا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولدا للمكاتب فهي كأمه من امائه يبيعها ان شاء وان شاء فداها كما يفدى رقيقه

### (ولد المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولده بذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل قفى ماله  
الا لخطأ في بني آدم فعلى  
عاقلته وكافلنا نحن  
وأنت في الديات وغيرها  
بالامر الذي ليس فيه الا  
الاتباع ولا ينبغي أن  
يختلف قولك (قال  
الشافعي) رضى الله عنه  
فقال فأكلت في حديث  
نافع قلت أول الكلام  
فيه موضع قال انك  
خلطت فيه بين حكم  
الرق والحرية قلت  
ما فعلنا لقد تركناه  
لنفسه وكسبه كتركناه  
لخدمته سيده ما قدرنا  
فيه على غير هذا كما نفعل  
لو كان بين اثنين قال  
أفصحون ما اكتسب  
في يومه له قلنا نعم قال  
وان مات ورثه ورثته  
الاحرار قلنا نعم قال  
فتورثونهم منه ولا تورثونه  
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جنى على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته ان شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقدون على من ملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شراهم أنلاف لماله أنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى به لهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم وقضوا معه فان عتق عتقوا يوم يعتق لانه يومئذ يصبح له ملكهم وان رق فهم رقيق لسيده ولا يباعون وان بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤذي ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللكاتب أن يأخذ ما لا ان كان في أيديهم فيؤذيه عن نفسه وان جنى عليهم جناية لها أرش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يعتق من هؤلاء أحدا لأنهم موقوفون على أن يهجز فيكونوا رقيقا قال السيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للكاتب الاستعانة به فان أجمع ما على عتقهم جاز عتقهم وإذا ولد للكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعد ها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها حاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وان أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتسديعين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيد لأنه إذا رقه أحد همارقا لا خزان حكم الولدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بنسبة السيد ففعلت ولد المكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لانه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولده ولدا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

### (كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كبار حاضرين رضاهم فالمكاتبه جائزة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدين معه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فان كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان وخمسون إذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من المكاتبه وان مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان وخمسون وبقيت على الآخر مائتان وخمسون وإذا مات الأب وله مال فإله لسيده ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كاجنبيين كاتبا معا وكذلك ان مات الابن أو أحدهما وله مال فإله للسيد لأن من مات منهم قبل أدا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كان أدى عنهم باذنهم رجع عليهم وأيهما عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الاجنبيين يكابون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا ادبعتا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتبه شيء ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جناية جنيت على واحد منهم ولا عليه من جناية جناها واحد على واحد منهم في المكاتبه شيء وجنانيته والجناية عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا مع في الكتابة وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده واخوته أو كاتب هو واجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يهجز ولسيده أن يهجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه اذا بقي في العبد شيء من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال باجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفنجد غيره يورث ولا يرث ويحكم به بعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكم به في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه

بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أ رأيت اذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتجده أعتقه في هذا



في هذا كله وله أن يجعل الاداء فيعتق اذا كان مما يجوز تجييله واذا كاتب والدا وولده أو أخوة فبات الاب أو الوالد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك السيد أن يعتق أيهم شاء وإذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لأن هذه جملة مكاتب وحالته لا يجوز عن غيره فان كاتب على هذا الكتابة فاسدة

### ( ولد المكاتبه )

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ويجوز كتابة المرأة فاذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولدها موقوف فان أدت فعتقت عتق وان ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدى منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا ومالهان كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عقد مكاتبه فيكون عليهم حصته يؤدون فيها فيعتقون ولو لم تؤد أمهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لأن أمهم لم تكن حرة والقول الاول أحب اليّ واذا جنى على الولد الذي ولدت له في المكاتبه جنايه تأتى على نفسه قبل تؤدي أمه ففيها قولان أحدهما أن قيمته لسيدته ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما علك المكاتب ولد أمته وان كان ولده (١) كان سبب ملكه وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيدته لأنه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لأنه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنصفه صغيرا ولا يأخذ به أمه لأنها لا تملكه وان عتقت عتق واذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذها فان مات المولود قبل يعتق فهو مال لسيدته وان عتق المولود بعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لأن أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب اذا ولدت جارية بته مملوكه له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فأعتقه السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فأعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمهم ولده فأعتقه السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له اتلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها بساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيدته خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا وتستعين به لأنه يعتق بعتقها والاول أشبههما واذا كان مع المكاتبه ولد فاختلفت هي والسيد فيه فقال ولدت قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عبته وعليها البينة وان جاءت بها قبلت وان جاءت هي وسيدتها بينة طرح البينتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل المكاتبه وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فان ولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فأمهم ان كانت أمه فهم لسيد الام وان كانت حرة فهم أحرار وان كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للمكاتبه أن تزوج الابن سيدها فان فعلت بغير اذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولدها بمنزلة أمهم وسواء ما كانوا حلالا ولا ينكح باذن السيد أو حراما بغير اذن السيد لان السيدان حكمهما في حكم أم الولد

### ( مال المكاتبه )

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع

(١) لعله فكان سبب ملك له وقوله وملك المكاتب اذا الخ لعله وأما المكاتب اذا تأمل

الموضع الابن أعطى  
شريكه الذي لم يعتق  
قيمة نصيبه منه اذا خرج  
نصيبه من يده قال لا  
قلت فاذا لم يثبت لك أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أعتقه على المعسر  
واستسعاها ما خالفت  
رسول الله والقياس  
على قوله اذا أعتقه  
فأخرجته من مال مالكه  
الذي لم يعتقه بغير قيمة  
دفعها اليه قال أجعل  
العبد يسعى فيها قلت  
فقال لك العبد لا يسعى  
فيها ان كان الذي أعتقني  
يعتقني والا لا حاجة لي  
في السعاية أما ظلمت  
السيد وخالفت السنة  
وظلمت العبد اذ جعلت  
عليه قيمة لم يجز فيها  
جناية ولم يرض بالقيمة  
منه فدخل عليك ما تسمع  
مع خلاف فيه السنة

من وطئها كما ينسج من الجناية عليها لانها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بلجناية عليها وما استهلك من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائعة أو كراهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزى وهي ان طأ وعت بالوطء الا ان يكون أحدهما جاهلا فيدرا عنه التعزير بالجهالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها تعزير وعليه في اصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها وان حل عليها بما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان لم يحل عليها بنجم وكان مفلسا جعل قصاصا مما عليها الا ان يوسر قبل يحل بنجم فيكون لها أخذه به وسواء في أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كراهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بشكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها وتغصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان جلت المكاتبه فولدت من سيدها فالمكاتبه بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت وان مات السيد قبل الأداء عتقت لانها أم ولده في قول من يعتق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لان مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وان اختارت العجز كانت أم ولده وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان ورثته بعد موتها وبطل عن سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما عاك السيد بنجمها نفسها وان أصاب السيد مكاتبته مرة أو مرارا لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فختار الصداق (١) أو العجز وان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر فاداخيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر كذا كح المرأة تكاحا فاسدا فاصابة مرة أو مرارا توجب صداقا واحدا فاذ افرق بينهما وقضى بالصداق ثم تكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبته رجل جارية فأصاب الحار جارية فت المكاتبه فلها مهرها عليه وان جلت فليست كامها احببت لانها لا حصه لها في الكتابة انما تعتق أمها فتمتق بعتة لها أو يموت السيد فتمتق بأنها أم ولدها وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم ولده ولا تخير في ذلك واذا وطئ أمه للمكاتبه فلمكاتبه عليه مهر الامه كما يكون لها عليه جناية لوجناتها على الامه وان جلت الامه فهي أم ولدها وعليه مهرها وقيمتها للمكاتبه حال في ماله تأخذ به الا أن نشاء أن يجعله قصاصا من كتابتها ولو وطئ أمه لولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان جلت لان كل ذلك مال ممنوع منه

### (المكاتبه بين اثنين يطوئها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها وليس الذي لم يطأها أخذه شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان الذي لم يطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه اياها اليها لم يرجع الشريك على الواطئ شيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره واذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما نصفان ولو جلت فاخترت العجز كان لسيدها الذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو جلت فاخترت المضى على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأ أخذته ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه شيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولدها الواطئ وهكذا لو جلت فاخترت المضى على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامه في ماله لان الكتابة بطلت بوطئها ولو أن مكاتبه بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واخترت الصداق فتأمل

### (باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الفتح (قال الشافعي) وهو يرى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهر ان سواء  
 فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهر ان مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد  
 مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد  
 مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لأنها نصف المائة وحقه مما الجارية النصف ويطلق نصف الواطئ  
 عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتبه فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر  
 كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالاصابة وكان نصف مهر  
 مثلها على كل واحد منهما صاحبها بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما  
 على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تحبل ولو أصابها من  
 اصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها عما يلزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشرى بكنة نصف قيمتها  
 ونصف مهرها ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تخالفا ولم يلزم واحد منهما  
 لصاحبه في الأفضاء شي ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شي حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة  
 « قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه الدية اذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عند الخطأ  
 وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها ولادها واذا  
 أفضى الرجل أمة لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر فباعت بولد لسته أشهر من وطء  
 الآخر منهما قسدا عيها معا أو دفعها معار كلاهما بقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خبيرت المكاتبه بين العجز  
 وتكون أم ولد والمضى على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد العاقلة فان ألحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما  
 وحبل بينهما وبين وطء الأمة وأخذنا بنفقتها وكان لهما أن يؤجراها والجاره بينهما على قدر نصيبهما فيها  
 ويخصي ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه وكان ابنا للذي انتسب اليه فان  
 كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمة وكانت أم ولده في قول من لا يبيع أم الولدان كان معسرا فنصفها بحاله  
 لشرى بكنة وليس وطؤه اياها بكثرة من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد  
 بنصف قيمة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما ان كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان  
 كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب  
 اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصارت أم ولده  
 واختارت العجز فكانت اصابة الذي لم يلحق به الولد قبل اصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان  
 للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية  
 وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لاشي له منه لأنه كان به العتق ولو كان وطء الذي  
 لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي لحق به  
 الولد ضمن له نصف المهر لأنه وطئ أمة بينه وبينه وضمن هو لصاحبه المهر كله لأنه وطئ أمة آخر دونه والثاني  
 أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمة الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فباعت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم  
 يذكر ولد صاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشرى بكنة والقول  
 في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون  
 قصاصا من نصف قيمة الجارية لأنه وطئ أم ولد غيره وانما لحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصاذاق في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت  
 عليا كرم الله وجهه هل  
 عندكم من رسول الله  
 شيء سوى القرآن فقال  
 لا والذي فلق الحبة وبرأ  
 النسمة الا أن يعطي الله  
 عبدا فها في كتابه  
 وما في الصحيفة قلت  
 وما في الصحيفة قال  
 العقل وفكاك الأسير  
 وأن لا يقتل مؤمن  
 بكافر (قال الشافعي)  
 وبهذا نأخذ وهو ثابت  
 عندنا عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ببعض  
 ما حكيت ولا يقتل حر  
 بعد ولا مؤمن بكافر

(باب الخلاف في قتل  
 المؤمن بكافر)

حدثنا الربيع قال قال  
 الشافعي نكحنا بعض  
 الناس فقال اذا قتل

ولصاحبه ألحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد وأخذها بنفقة وأخذها من ماله وأخذ  
الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فإذا ماتت عتقت ولاؤها موقوف إذا كان موسر في قول من يعتق أم  
الولد وإن كانا معسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولأها موقوف بكل حال والله أعلم

### (تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين  
معلومة فأراد المكاتب أن يعجل السيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة  
دنانير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقبه ببلد غيره فقال  
لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه خرابة أو في بلد فيه نهب  
فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه  
جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال  
الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما يلزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من  
الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول  
الحبس كالخدي والنحاس والرصاص والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدينار والدرهم يلزم  
السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لمولته مؤنة  
وليس كالدينار والدرهم التي لا مؤنة لجلها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن  
يأخذه جبر عليه سيد المكاتب ومالم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت  
فيه أيتغير أم لا يسئل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالخدي والرصاص وما وصفت وإن  
كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الخنطة والشعر والارز والحيوان  
كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم  
قال سيده لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لاه حال وانما يأخذه قضاء قال وهذا  
مكتوب في كتاب البيوع إلى أجل فان قال قائل فهل بلغ في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه  
الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً أنس  
جاء فقال اني أتيت بكاتبتي إلى أنس فأني يقبلها فقال ان أنس يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه  
قال فأني فقال آخذها فأضعها في بيت المال يقبلها أنس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شبيباً هذا  
عن بعض الولاء وكانه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعنوع في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر  
وليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك يجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد  
وأولياء المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجهمان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن  
ذلك له حتى يقال للمكاتب أدجميع ما حل عليك قديماً وحديثاً فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء  
من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز

### (بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقصاً من دار للمكاتب فيها شيء فالملكاتب فيه الشفعة لأن  
السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً ما كاتباً كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان  
لسيده فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بأذن سيده أو بغيره من سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمشله

المؤمن الكافر الحر أو  
العبد قتلته به وإذا قتل  
المستأمن الكافر لم  
أقتله به (قال الشافعي)  
فقلت لغير واحد منهم  
أفأويل بيعتها كلها  
جاءها أن قلت لمن  
قلت منهم ما جئت في  
أن يقتل المؤمن بالكافر  
المعاهد دون المستأمن  
قال روى ربيعة عن ابن  
اليسلماني أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قتل مؤمناً  
بكافر وقال أنا أحق من  
وفي بذمته فقلت له  
أرأيت لو لم يكن لنا  
حديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
يخالف هذا أ يكون  
هذا مما ثبت عندك  
قال أنه لم يزل وما ثبت  
الميراث قلت لو كان  
ثابتاً كيف استجرت  
أن أدعيت فيه ماله



قال وإذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشتري باذنه ان السيد قد سلم لي الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة ألا ترى لو ان أجنبيا كان له في الدار شقص فأذن له شريكه في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصيته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغاب الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع وكان السيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ به الشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله الا بما يتغاب الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغاب الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغاب الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمة وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فالعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقرها وقيمة ولداها يوم سقط ولداها وولداها حر وان ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولداها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقرها وردها وان نقصت فعليه ردها وردها ناقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذ البيع لم يجوز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغاب الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغاب الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا أرضى أن لا أرد له لم يجوز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقر وقيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وقال السيد لا أعفوه لم يجبر اجماعا على عفوش منه فاداه اجتمعا على احداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولأم الولد وطأ تلذذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائر فالعبد والامة مملوكا لا يبيعهما ولو رثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مال الكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتداء المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله فالبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو أراداه معا لم يكن لهما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغاب الناس بمثله ثم قال قد رجعت في اذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الآن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فبردا البيع وان باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وأنكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد البين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يبتدئها باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا على هبة جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبسعه لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغاب الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغاب الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشتري المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغاب الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسله أو لم يسله أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض  
الكفار دون بعض  
وقلت لمن قلت منهم  
أثبت حديثنا قال نعم  
حديث على ثابت عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولكن له معنى غير  
الذي ذهبتم اليه قلت  
وما معناه قال لا يقتل  
مؤمن بكافر من أهل  
الحرب حتى يسلموا أو  
يعطوا الجزية عن يد  
قلت أتوهم أحد أنه  
يقال لا يقتل مؤمن  
بكافر أمر المؤمن بقتله  
قال أغنى من أهل  
الحرب مستأمننا قلت  
أفتجد هذا في الحديث  
أو في شيء يدل عليه  
الحديث معني من  
المعاني فقال أجده في  
غيره قلت وأين ذلك قال  
قال سعيد بن جبير في  
الحديث لا يقتل مؤمن

بكاfer ولا ذو عهد  
في عهده قلت أثبت  
حديث سعيد بن  
جبير وان كان حديثه  
أبزرنا تأويلك لو  
تأولته بما لا يدل عليه  
الحديث قال فما معنى  
قول سعيد قلت لا يزمننا  
منه شيء فمحتاج الى  
معناه ولو زمن ما كان  
لث فيه مما ذهب اليه  
شيء قال كيف قلت لو  
قبل لا يقتل مؤمن  
بكافر علما أنه عن غير  
حربي وليس بكافر غير  
حربي الا ذو عهدا  
عهد بجزية واما عهد  
بأمان قال أجل قلت  
ولا يجوز أن يخص  
واحد من هذين  
وكلاهما حرام الدم وعلى  
من قتله دينه وكفارة  
الادلة عن رسول الله

كما يجوز له من حر لو صنعه به لانه مال لعبد فمأخذه كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سيده وبين حر اجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الحرين الاجنبيين ويجوز بينهما التغاير فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعدو ان يكون مالا لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحرين يتبايعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهنا وأخذ به جلا لأن الرهن يهلك والغريم والحيل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحدا وله أن يبيع بخيار ثلاث اذ قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سيده لأن ذلك نظره وغير نظر الذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئا من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن تسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من اليسوع على غير النظر فهو مكره بينه وبين ولده سيده ووالده ولا كرهه لسيده

### (قطاع المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فان آتاه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئا غيره أو يضع عنه منه شيئا ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالا على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك كما لا يجوز في دين الى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضا فان فعل هذا في المكاتب رز على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأه مما لا يجوز له أن يبرئه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقا فأحدثه له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها بطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا الما فليرض المكاتب بالهز ويرض السيد منه بشيء يأخذ منه منه على أن يعتقه فان فعل فالكاتب باطله والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجع ان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنانيرا أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يجعل منه مقسوما على عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئا له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئا غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضا يتراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزا وكان حرا اذا قبضه على أن المكاتب يرى مما عليه كماله كان له على رجل حر دنانير حالة فأخذ بها منه عرضا ودراهم يتراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجع بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حالة والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حالة فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سيده قصاصا بالالف التي عليه لم يجز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضا وكاتبته نقدا ولو كانت كاتبته دنانير ودينه على سيده دنانير حالة فأراد أن يجعل كتابته قصاصا بعثلهما جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه سيده مائة دينار فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن ان أحاله على الرجل فحضر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز ويبرئه وليس هذا بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأ السيد

صلى الله عليه وسلم أو  
أمر لم يختلف فيه قال  
فامعناه قلت لو كان  
نابتا فكان يشبهه  
أن يكون لما أعلمهم  
أنه لا قود بينهم وبين  
الكفار أعلمهم أن دماء  
أهل العهد محرمة عليهم  
فقال لا يقتل مؤمن  
بكافر غير حربي ولا  
يقتل ذو عهد في عهده  
قال فانا ذهبنا الى أن  
لا يقتل مؤمن بكافر  
حربي ولا يقتل به  
ذو عهد لوقته قلت  
أفسدلالة فما علمته جاء  
بأكثر مما وصفت قال  
بعضهم فانما قلنا قولنا  
بالقرآن قلنا فاذا كره  
قال قال الله تبارك  
وتعالى ومن قتل مظلوما  
فقد جعلنا لولييه سلطنا  
فلا يسرف في القتل  
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاه بها جيل لم تجز الحاله عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره بماعليه فأعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بماله عليه ديناً وكذلك لو كانت النجوم الى أجل فسأل أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه ديناً بحاله. وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على كذا حاله أو الى أجل أو أجال

### (بيع كتابة المكاتب ورقبته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجومه حاله أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع نجومه ولا شيئا منها حالاً أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فإن استهلكه رده مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعثت المكاتب عتق ذلك كعتقه لانه وكيله وانما فعله بأمر سيده وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدين غير ثابت كدين الحر الأتري أن المكاتب يجر فلا يلزمه من الكتابة شئ أو لا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز غير شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه ان قال اذا عجز كان له دخل عليه أقبح من الأول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقبه المكاتب ملكاً ولم تبع الرقبه قط فإن قال في عقد بيع كتابة المكاتب أن أخذه المشتري والافاعبده فيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو وفي رقبته أرايت رجلاً قال أبيعك ديناً على حرفان أفلس فعبدى فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة المكاتب أولى أن يردلما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري بهارقبه المكاتب ولو أجاز هذا كما فهم جز المكاتب بفعله رقيقاً الذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورد قضاؤه لانه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيعاً بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ما لا له فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجم من نجومه فأخذ ما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله ان لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء ان شاء الذي امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أوله مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن يتظر سنتين ليسعى في نجميه الذين حلا عليه ففيه قولان أحدهما لا يـكـوـر ذلك له كماله بحسبه سلطان أو ظالم لم ينظره بالحسب وكذلك لو مرض أو سبي لم ينظره بالمرض ولا السباه وكان له أن يحسب على سيده قيمة أجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

المقتول ظلماً أن يقتل قاتله قلنا فلا تعد وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود ممن قتله ولا يستدل على أنها خاص الأبسة أو إجماع فقال بعض ممن حضره ما تعدوا أحد هذين فقلت أعن أيهما شئت قال هي مطلقة قلت أفرأيت رجلاً قتل عبده والعبد ابن حراً يكون ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفرأيت رجلاً قتل ابنه ولا يسه ابن بالغ أ يكون الابن المقتول ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفعل واحد من هذين قود قال لا قلت ولم وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر قال أما



من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه والافهوعاخر وان كان في اجارته من الستين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فحبسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الخايس له غيره رجع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره

### (جنایة المكاتب على سيده)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عبد فالسيد القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجنابة ولسيده وارثه فيما ليس فيه القود الأرض حال على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يموت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤد هافله تعجزه ان شاء فاذا عجز بطلت الجنابة إلا أن تكون جنابة فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا السيد أرض واذا لم يلزمه لسيد أرض لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أو لى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرض جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبيين يباع فيها اذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجزه وبيعه في جنابته إلا أن يفديه السيد بأرض الجنابة متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائها مع الكتابة فلامجنى تعجزه فاذا عجز بطل عنه نصف الجنابة لانه مالك نصفه ولا يكون له دين فيما علك منه وكان لشر يكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجنابة متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليهم معا جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة ما لا لاخر فان عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاخر ويسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصضة وقيمتها عشر من الأبل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فباع منه بغير بن ونصف فبأخذه صاحبه أو يكون أرض موصضة مقصاصة فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصضة وعلى الآخر مومة كان نصف أرض الموصضة للجنى عليه (٣) في نصف ما علك شر يكه منه ونصف أرض المأومة فيها للجنى عليه مأومة فيما علك شر يكه منه فعلى هذا الباب كله وقياسه

### (جنایة المكاتب ورفيقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جنابة أو عبد للمكاتب أو المكاتب جنابة فذلك كله سواء وعلى الكتابة أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجنابة منهما يوم جنى أو الجنابة فان قدر على أدائها مع الكتابة فهو مكاتب بحاله وله أن يؤدّيها قبل الكتابة اذا كانت حاله فان صالح عليها صلحها صحبها الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا يزاد من ماله وليس له أن يزاد من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدّي الكتابة قبل الجنابة وقبل محله نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكذابة والدين والجنابة حالان كان له أن يؤدّيها ما قبل

الرجل يقتل عبده فان  
السيد ولى دم عبده  
فليس له أن يقتل نفسه  
وكذلك هو ولى دم ابنه  
أوله فيه ولاية فلا يكون  
له أن يقتل نفسه مع أن  
حديث النبي صلى الله  
عليه وسلم يدل على أن  
لا يقتل والد الولد فقتل  
أقرأيت رجلا قتل ابن  
عمه أخى أبيه وليس  
للقول ولى غيره وله ابن  
عم يلقاه بعد عشرة آباء  
أو أكثر يكون لابن  
الم أن يقتل القاتل  
وهو أقرب الى المقتول  
منه بما وصفت قال نعم  
قلت وهذا الولي قال  
لا ولاية لقاتل وكيف  
تكون له ولاية ولا ميراث  
له بحال قلت فما منعك  
من هذا القول في الرجل  
يقتل عبده وفي الرجل  
يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلها حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحالك ما له كما يكون للحر أن يقضي بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحالك ما له إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيأ عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله بغير حال باذن سيده وإذا وقف الحالك ما له أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعا فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم واستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيده انظاره لم يعجز متى أنظر سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفى حقه أو يعجزه فذلك له وإذا عجزه السيد أو رضى المكاتب أو عجزه الحالك (١) خير الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرش جنائنه وكل ما كان في حكم الجنائية من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فإن فعل فهو على رقه وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنائية وجميع ما كان في حكمه آمنه حصاصا لا يقدم واحد منهم على الآخر وإن كان عليه دين أداه إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصهم لأن ذلك في نمتيه ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقا بعضه قبل بعض أو مجتمعا لا يبدأ بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تحاصبا جميعا في غنمه وإن أبرأه بعض أهل الجنائية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأواهم ومن يشرهم على غنمه وجنائة المكاتب على ابن سيده وأبيه وامرأته وكل ما لا يملكه سيده كجنائنه على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائنه على جميع أموالهم وكذلك جنائنه على أيتام لسيده وليس لسيده أن يعفو جنائنه عن أحد منهم ولا يضع عنه مناشيا إن كان المجنى عليه حيا وإن كانت جنائة المكاتب نفسا خطأ وكان سيده وارث المجنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائنه وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب المجنى عليه حيا فجنائنه عليه بجنائنه على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرش جنائنه عليه أو قيمته فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للمجنى عليه الأقل من قيمته أو الجنائية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرش جنائنه وما بقي رذ على سيده وإن لم يبق شئ لم يضمن له سيده شيأ وإن جنى على المكاتب لسيده جنائة جاءت على نفسه فالجنائة لسيده إن شاء أخذها أو يعجزه في رديقا وإن شاء عفاها فإن قطع المكاتب يد سيده ثم أبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأ سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تبع المكاتب بأرش جنائنه وإن أبرأه منها السيد ولم يؤدها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجنائية أو يعجز عنه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة ففي أحدهم كانت الجنائية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما يلزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجنائية فهو على الكتابة وإن عجز كان رديقا وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعا أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما ما يلزمه من دين أدائه به صاحب الدين طائعا فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتبان إذاه والالزمه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جنائة تأتى على نفسه كانت جنائنه عليه بجنائنه على غيره لا تبطل كتابته فإن أدى ما يلزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز رديقا إن شاء الورثة وإن كانت عمدا كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاؤا العقل وكذلك لو لم تأت الجنائية على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتصر منه في العمد أو أخذ منه الأرش إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبدا لهما ففي على أحدهما جنائة فهو كعبد (١) كذا في النسخ والمراد أن يخيره الحالك بين أن يفديه بالأقل من الأرش والقيمة وبين أن يسلم رقبته تأمل

ابنه فبالحديث قيل  
الحديث فيه أثبت  
أم الحديث في أن لا  
يقتل مؤمن بكافر فقد  
ترك الحديث الثابت  
(قال الشافعي) وقلت  
له فليس في المسلم يقتل  
المستأمن علة فكيف  
لم تقتله بالمستأمن معه  
ابن له ولا ولي له غيره  
يطلب القود قال هذا  
حربي قلت وهل كان  
الذي الأحرى فأعطى  
الجزية فخرم دمه وكان  
هذا حربي فطلب الأمان  
فخرم دمه قال آخر  
منهم يقتل المسلم بالكافر  
لأن الله عز وجل قال  
وكتبنا عليهم فيها أن  
النفس بالنفس الآية  
قلت له أخبرنا الله تعالى  
أنه كتب عليهم في التوراة  
هذا الحكم أم حكم هو  
بيننا قال نعم قلت

الرجل بكتابه ثم يحني فان حني على أحدهما فحنايته بخناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على الكتابة وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر بل فيه بين أن يفدى نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الخناية فان كان في عن نصفه فضل عن نصف الخناية رد إلى سيده والالم يضمن سيده شيئاً وسقط نصف الخناية لأنه صار الخاني إلى السيد مملوكاً (٣) وصنعوا بالنصف ما شاؤا لأنه رقيق لهم اذا عجز واذا حني عليه خناية قيمتها عشرين من الابل قيمة مائة فقال أودى جسم من الابل وأكون على الكتابة لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرض الخناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الخناية شيء حتى يعجز فاذا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

### (خناية عبيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للمكاتب عبيد فبني أحدهم خناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الخناية أو قيمة عبده يوم يحني عبده اذا كان العبد يوم يحني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيوفي صاحب الخناية أرض خنايته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو حني عبد المكاتب على رجل حر والعبد الخاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والخناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يشتكها بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يشتكها بأقل من قيمته يوم حني بما اذا اشتراه به يوم يشتكها جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى المحني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للحر يحني عبده ولو حني عبد المكاتب وهو يسوي مائة خناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أتى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فاذا وجد فشا أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأديت الخناية فان فضل شيء رد عليه والالم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه من له ملكه لو كان حرام من ذيرحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه اذا ملكه لو كان حرا فبني خناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الخناية من قبل أن ملكه ليس بتمام عليه ألا ترى أني لا أجعل له بيعه اذا فاده وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد للمكاتب من أم ولده وولد للمكاتب لا يكون له أن يفديهم أو يسلمهم فيباع منهم بقدر الخناية فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدى أحدا ممن ليس له بيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه حني على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الخاني بقدر الخناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق برقه واذا حني بعض من يعتق على المكاتب على بعض عمدا فله القتل فان حني من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الخناية وأن يعفو وان كانت الخناية عمدا فله القود الا أن يكون الذي حني والد للمكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله واذا حني المكاتب خناية فلم يؤد لها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الخناية وهكذا عبد المكاتب يحني ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يهجر المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كانه حني وهو في يد سيده فاما فداءه وما يبيع عليه في الخناية واذا كان في العبد فضل عن الخناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الخناية أو يبيع منه بقدر الخناية واذا حني المكاتب خناية فلم يؤد لها حتى أدى فعتق مضى العتق وكان عليه في الخناية الأقل من قيمته أو الخناية لان الخناية اذا لم يهجر عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها فحني فأعتقه السيد ولم يؤد فعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الخناية واذا حني المكاتب خناية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الخناية بشرط كان فيها

أقرأيت الرجل يقتل  
العبد والمرأة أأ يقتل بهما  
قال نعم قلت ففقت عينه  
أو جرحه فيمادون  
النفس جراحات فيها  
القصاص قال لا يقاد  
منه واحدا منهما قلت  
فأخبر الله عز وجل أن  
حكمه حيث حكم أن  
النفس بالنفس الآية  
فقطعت هذه الاحكام  
الأربعة بين الحر والعبد  
والرجل والمرأة وحكما  
جامعا أكثر منها والروح  
قصاص فزعمت أنه  
لا يقتص واحد منهما  
منه في جرح وزعمت أنه  
يقتل النفس بالنفس  
كل واحد منهما فما  
تخالف في هذه الآية  
أكرما وافقته في نفسه  
انما وافقته في النفس  
بالنفس ثم خالفت في  
النفس بالنفس في ثلاثة

والآخرا أن عليه في كل واحدة منهما الأهل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

﴿ ما جنى على المكاتب فله ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتبه من ماله يحرزه كما يحرز ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيده أخذها بحال وإن أزمته فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

### ﴿ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأحنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبداً مات قبل يؤدي ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعتق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسأل المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل يبرأ نظر ما يصيبه بأداء الجناية فإن كان يعتق به قال ان جعلته قصاصا بما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقل وأخذت منه فضلا ان كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو ولو جنى على عبده غيره فاعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عبداً لان الجناية كانت ولا قصاص بينه وبينه وان لم يختار ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وان كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وان جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به فقال المكاتب بحالها قبل برء الجناية أعطيه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لومات فإذا جاوزت ثمنه لومات لم يعطه أباه حتى يبرأ فيوفيه أباه لا لأن لا ندري لعده يموت فتنتقض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيده المكاتب على المكاتب فجنايته عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب بل يستوفيه أي يكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له والله أعلم

﴿ الجناية على المكاتب ورقيقه ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عبداً فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلم يكاتب القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبذنه « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يجز قيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أطل الأرض الذي كان للسيد أخذه لو لم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن يحده ولا أن أذنب أن يجلده وللكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لان الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فأعالمها العقل وليس للكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصلح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صلح به أو الأزيد وإذا صلح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له أن يملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمد أو خطأ فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعفوه باطل لأنه عاكف بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له إبطالهما

(١) قوله له نذره أي له أرضه وعقله والتذویر لا تكون إلا في الجراح (٢) لعده ليس فيها قصاص ٨١ مصححه

أنفس في الرجل يقتل  
ابنه وعبده والمستأمن  
ولم يجعل من هذه نفسا  
بنفس وقيل لبعضهم  
لأنه لا تحتج بشيء إلا  
تركته أو تركت منه والله  
المستعان قال فكيف  
يقتص لعبد من حر  
وأمرأة من رجل فيما  
دون النفس وعقلهما  
أقل من عقله قلت أو  
تجعل العقل دليلا على  
القصاص فإذا استوى  
اقتصص وإذا اختلف  
لم يقتص قال فأين قلت  
فقد يقتل الحر دينة  
مائة من الأبل وهي ألف  
دينار عندك بعبد قيمته  
خمس دنانير وأمرأة  
دينها حسون من الأبل  
قال ليس القسود من  
العقل بسبيل قلت  
فكيف احتجبت به  
فقال منهم فائل أني قلت



معاً إذا كان ممنوعاً من اتلاف ماله وهذا اتلاف المال ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالمال وهب شيئاً مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا يسبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئاً من أرض الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل أن ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الحاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه وورقيقها لا يختلف فإن كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وإن كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيدهما فله في ماله ما إن جنى عليه ما لم يستوف المالكان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما ما لم يستوفيهما ماله في الجناية على رقيقه غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منها وأخذ نصف أرضها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يداً فصالح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يده مكاتبه لأن مكاتبه ترك الفضل فللمولى أخذه كالمال وضع عن إنسان ديناً عليه أو وهبه هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذه ذلك من الموضوع والموهور به إذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الأجنبي لهم فيما دون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك إلا أنه إن ضمنه لهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لأنه صار ماله وإن جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب كجائته فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فإن مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصاً ما عبد وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مال السيد وإن جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته دينار أو أقل أو أكثر إلى أجل لم يعتق المكاتب مما وجبه له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له نجسائة بصلح أو غيره ولم يبق عليه إلا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فإذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فإن لم يقوله حتى مات كان عبداً وهكذا إن جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحمل فلم يقل المكاتب قد جعلت ما قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وإن قال قد جعلت ما قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك إن قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً بما لم يولأى كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله إذا لم يحمل آخر نجوم المكاتب فإن لم يسبق على المكاتب إلا نجح أو بعض نجح أو أكثر إلا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها ولاء بما بقي على مكاتبه وفيها وفاء وفضل عتق المكاتب لأن سيده مستوف بما لزمه جميع ما عليه إذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أني لأجبر السيد على دفع الجناية إليه الآن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل إليه وإن وجدت للمكاتب ما لا لم أجبره على أن يدفع إلى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعاد السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب إذا كانت نجومه حالة وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجبته على المكاتب بغير إذنه عتق المكاتب وإن كانت نجومه لم تحل فرد السيد إليه لم يعتق إلا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على إعطائه إياه إذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله إذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدي على من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت إن قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فحسب فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم يقتل به مسلماً قتله

المكاتب من الصنف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالخناية على المكاتب غير الصنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يصطلح احصاها يصلح على أنها قصاص وذلك أن يجنى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع خنطة تسوي خمسين ديناراً وانما لزوم السيد بالخناية ذهب أو ورق أو ابل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وان كانت الكتابة حالة لان الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو حرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل خنطته والخنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصا وان كرم سيد المكاتب فان كان خيرا أو شرما من خنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب اذا كانت الخنطة المحرقة خيرا من الخنطة التي عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا اذا كانت الخنطة التي حرق شرما من الخنطة التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا الا بان يحتال بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الخنطة جنائية على المكاتب لم يختلف هذا وان جنى السيد على المكاتب جنائية لزمه بها أرش فجعلها السيد والمكاتب قصاصا تاخر ما على المكاتب أو كان ما على المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاهما ثم عاد السيد فجنى على المكاتب جنائية ثانية كانت جنائتيه على حرفها قصاصا ان كانت مما يقتص منه وأرش الحران كانت مما لا يقتص منه وان اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بان يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه قول آخر انه يؤخذ منه دية حر ولا قودل وضع الشبهة كالمقتل حربيا ولم يعلم باسلامه فعليه دية حر ولا قود وهو يفارق الحربى لانه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد « قال الربيع » وقول الشافعى أصح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو عتق المكاتب وعاد السيد أو غيره فجنى عليه جنائية بعد عتقه وقد علم الجاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجبنايته عليه بجنائتيه على حر ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب فقطع يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتقه به وكذلك لو لم يحل بفعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه به فان عاد السيد فقطع يده الاخرى خطا فأتى لزم عاقلة نصف دية حر بالخناية على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب فعقا باذن سيده عن أرش الجنائية فالعفو جائز واذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجنائية وأنا حر وقال الجاني كانت وأنت مكاتب فالقول قول الجاني وعلى المكاتب البينة وسواء صدقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع مولاه الشهادة أن الجنائية كانت وهو حر فبطلت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجزى به الى نفسه شيئا وكلفته شهادته فاذا أثبتته قضيت له بجنائية حر واذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجنائية واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجنائية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجنائية هدرالا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا كانت عقلا أو عمدا فأراد أرش الجنائية فليس ذلك له ولكن له يبيعه على النظر كما يكون له بعه بلا جنائية جناها واذا جنى المكاتب على عبده ببيع جنائتيه هدرالا أن تكون الجنائية عمدا فها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون العبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه وأمه فجنى عليهما فان كانت جنائتيه فيها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذهما منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولا أن يأخذاهما منه مالا لو كانت الجنائية خطأ ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بحال لان ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنائتيه عليه بجنائتيه على أجنبي بأخذه بها الابن ولا يكون له أن يعفوها لان الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمدا لم يكن

### باب جرح العجماء جبار

« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جرحها جبار »  
« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد ابن محبصة أن ناقة للبراء ابن هازب دخلت حائطا لقوم فأفسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها » أخبرنا أيوب بن سويد قال

الذين أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرضها وليس للذين تركوا الأرض له فإن لم يأخذ منه الأرض حتى عتق  
الذين قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الأب أو لم يعق لأن حقه مال له لا سبيل لأحد عليه فيه

### (عتق سيد المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أو لم يؤد حتى أعتقه  
فالعق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال  
قد وضعت عنك كتابك كلها كان حراً وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة  
إليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الأديناراً أو العشرة دنانير كان بريئاً من الكتابة إلا ما استثنى  
ولا يعقق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد أن قال الذي  
وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وإن مات السيد فالقول قول ورثته فإن  
لم يكونوا يعرفون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لأنه قائم بذلك لمن صار  
المال له ولا يوضع عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو إذا وضع عنه آخرها على إحاطة أنه وضع الذي  
وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلاً من الأول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض والعق  
موقوف فإن خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث  
فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومضى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم  
المكاتب في مرضه الذي عوت فيه أو في صحته فأقر ببراءة كجاء بقراره للأجنبي بقبض دين عليه وإذا  
كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئاً من قبل أنه  
ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وإنما قيمتها مثل  
ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئاً لأنه إنما وضع عنه شيئاً ليس له عليه وكذلك كل  
صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك  
تجسين ديناراً أعنى وضعت عنك ألف وهي قيمة تجسين ديناراً كان وضعاً وكان المكاتب حراً ولو لم يقل هذا  
السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولومات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع  
الألف إن قال هي قيمة تجسين فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال للسيد  
ألست قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجوحي كان القول قول السيد فإن قال لم يوفني إلا درهما  
فالقول قوله مع يمينه وقول ورثته إذا مات لأنه عبداً حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل  
كتابته أو كذا وكذا ديناراً فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وإن شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك  
ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لأن الاستيفاء لم تثبت  
ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك إن شاء الله أو إن شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لأنه قد استثنى  
فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك إن شئت لم يكن استيفاء لأن هذا استثناء

### (المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجلان عبداً لهما فأدى بعض نجومه أو لم يؤد منها شيئاً حتى  
أعتق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدبره وعبده الذي لا كتابته فإن كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن  
الزهري عن حرام بن  
سعد بن محبصة عن  
البراء بن عازب أن ناقة  
البراء دخلت حائط رجل  
من الانصار فأفسدت  
فيه فقضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على  
أهل الحوائط حفظها  
بالنهار وعلى أهل المشاة  
ما أفسدت ماشيتهم  
بالليل (قال الشافعي)  
فأخذ نابه لتبوت به باتصاله  
ومعرفة رجاله قال  
ولا يخالف هذا الحديث  
حديث العجماء جرحها  
جبار ولكن العجماء  
جرحها جبار جملة من  
الكلام العام المخرج  
الذي يراد به الخاص  
فلما قال صلى الله  
عليه وسلم العجماء  
جرحها جبار وقضى  
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله واذا أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان الاول موسرا باداء قيمة تصفه كان المكاتب حرا وكان على المعتق الاول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للمعتق الاول وان لم يكن موسرا فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبرأه ماله عليه لانه ماله وانه اذا أعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث

### (ميراث المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكح ابنته ثيبا برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح جائزا فان مات السيد وبنته وارثة له ففسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها شيئا ولومات وليست ابنته وارثة كانا على النكاح فان أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حرو ولاؤه الذي كاتبه وكذلك اذا أبرأه ماله عليه فنصيبه حر وان عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه بحال لان عتقه اياه وبراءه منه عتق لا ولاء به انما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من تقويمه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يهجر فيعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقه لم يهجر عتقهما لو كانا ورثا مالا عليه ولكنهما ورثا رقبته على معنى أنهما اذا أعتقاه عتق ولاؤه للذي عقد الكتابة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فعتقتها فقال أهلها نبيعكها على أن ولاءها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أنها كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقت فالولاء لها وان كان هكذا فليس انها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشام أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينعك ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فلا حديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فبهذا نأخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتبه ان لم يهجر فلما لم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لاني لم أجد حديثا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده فتي شاء المكاتب أبطل الكتابة لانها وثيقة له لم يخرج من ملك سيده ولا يخرج به الا بدائها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فاذا رخصت المكاتبه والمكاتب ابطال الكتابة فلها وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له ان تكلمت بكذا فأنت حر فتركه ان تكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تستعين في الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء والعتق وتذهب بريرة الى أهلها بما عرضت عائشة وترجع الى عائشة

وسلم فيما أفسدت  
الجماء بشيء في حال دون  
حال دل ذلك على أن  
ما أصابت الجماء من  
جرح وغيره في حال  
جبار وفي حال غير  
جبار قال وفي هذا  
دليل على أنه اذا كان  
على أهل الجماء حفظها  
ضمنوا ما أصابت فاذا  
لم يكن عليهم حفظها  
لم يضمنوا شيئا مما أصابت  
فيضمن أهل الماشية  
السائمة بالليل ما أصابت  
من زرع ولا يضمنونه  
بالنهار ويضمن القائد  
والراكب والسائق لان  
عليهم حفظها في تلك  
الحالة ولا يضمنون لو  
انفلتت (قال الشافعي)  
وما يشبه هذا الحديث  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى أن



بما عرض أهلها وتشترها عائشة فتعقها يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من وضابر بركة بترك الكتابة أو العجز في قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك العلم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لأرضى بعجزه قيل ذلك له واليه دونك فهو لك مملوك فخذ ما لك حيث كان واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعته عن معه في الكتابة حصته كما ترفع لومات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عن سيده وفي غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعق بالشروط الأولى ثم قامت عليه بينة بأنه عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فادفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول ولا علم له بتعجز نفسه ولا رضاه بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعتق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا تحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب كتابته فرجع عليه بقيمته

### (عجز المكاتب بالارضاء)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالمكاتبة فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخت الكتابة فالكاتبة بحالها حتى يختار السيد فسخها إلا أن حق السيد دون حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير موثما عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بفسخها فيكون له حينئذ لا ينهما مجتمعان على الرضا بالكتابة حتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يطل السيد الكتابة فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له تعجزه إلا بنجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه إلا بحضرة فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتبا وكان سيده أخذ منه كما يأخذ منه مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى إليه بنجمه أو سأل ذلك سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان أنظاره إلا أن يحضر شيئا يبعه مكانه فينظره قدر بعه فإن قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا يؤدى إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدانما يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فحل بنجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز فإن جاء من غيبته وأقام بينة على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبرأ منه أو أنظره به كان على الكتابة وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينبغ أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم من نجومه ويحلفه ما أبرأ منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل بعجزه وجعل المكاتب على حجة أن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقد مضى صنع فيه ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدل إلى أن لا أنظره لم يعجزه وكتب له إلى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال أن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكر فاطمة أن معاوية وأباجهم خطباها فخطبها على أسامة وتزوجته فأحاط العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها وحديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها فسادها (١) في حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ومثله نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصلها إذا ذكرها ولا يمنع من طاف وصلى أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل وفيه سقط والمراد أنه مطلق ولا يعمل باطلاقه لأنه لا يحكم بنفيه مطلقا ثم يقضى فيه في حال تأمل

والأبطلت كتابتك وبعثت بك إليه فان استنظره لم يكن له أن ينظره ان كان لسيدته وكيل حتى يؤدي اليه فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره الي سيدته فضر به أجلا فان جاء الى ذلك الاجل والاعجزه ما كم بلده الآن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع اليه مكانه أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم لسيدته لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجزه أو على السلطان تعجزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال لم يرد التعجز فان قال قائل فهل في قولك السيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا احوو كتابتك قال قد عجزت فاصحها أنت قال نافع فاشترت اليه اسما وهو يطعمه أن يعتقه فحاشا العبد وله ابنا أو ابن قال ابن عمر اعتزل جاريي قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردا مكاتبنا عجز في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسله سيده أداء فقال قد أدبته اليك وأدبته الي وكيلك أو الي فلان بأمرك فأسكر السيد لم يعجل الحاكم تعجزه وأنظره يوما أو كثيرا ينظره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به شاهد وان جاء بشاهد ولم يعرفه الحاكم لم يعجل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاءه به من يومه أو غده أو بعده والاعجزه وان ذكر بينة غائبة أشهد أنه ذكر بينة غائبة وأني قد عجزته الآن تكون له بينة فيما يدعي من دفع نجمة أو ابراء مولاه منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراجة وقيمة خدمته وان لم يأت بها سم عليه التعجز وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة بآرائه من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الا حرار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وفيمته وان لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا واذا عجز المكاتب سيده أو السلطان فقال سيده بعد التعجز قد أقرتلك على الكتابة لم يكن عليها حتى يجدد له كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الأولى وقال قد أدبته العتق عتق بانبات العتق وتراجع بقيمة المكاتب كما تراجع في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أدبته الكتابة الأولى ولم يذكر العتق لأن قوله أثبت لك الكتابة الأولى أثبت لك العتق بالكتابة الأولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان ينأدى ولم يقل قد أدبته الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبيد له كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فليس سيدهم أن يعجز أيهم شاء وينظر أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بمحضته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجزه ومن لم يؤد فله تعجزه وهم كعبيد كانوا كتابة مفترقة فعجز وافله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجزه من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره فمات قبل أن يؤديه مات عبدا وليس سيده ماله واذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأت أخذه حالا كما كان لا يبيعهم أن يرجع في النظره ويأخذه حالا فان أداءه والا فلهم تعجزه وهم يقومون في تعجزه مقام أبهم واذا ورث القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد بعضهم نظاره وبعضهم تعجزه كان الذي أراد تعجزه تعجزه والذي أراد انظاره انظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذه منه الذي عجزه بقدر ما ملك منه وترك له بقدر ما ملك الذي لم يعجزه وقبل للذي عجزه أن تأخذه يوما بقدر ما ملك منه

باب المختلقات التي عليها دلالة

• حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس بالحج فتنادى الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لنعرف الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقد منا

فتواجره وتخدمه عليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما لا يكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبدين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاراد تعجز بعضهم وإقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كالم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجيز بيع كتابة المكاتب بدين ولا بنقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد فقي يرى منها فهو حر ويرد مشترى الكتابة ما أخذان كان قائما في يديه ومثله أن كان له مثل أو قيمته أن فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

### (استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعدما مات المكاتب فأنما مات رقيقا وللسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته أن كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرش حر جع الذين دفعوا الأرش في مال المكاتب بالفضل من أرش عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحققت باعياها ولو كانت هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتبع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعدما آذاه وهو حي أخذ من استحقه فإن كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب إن أدبت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وإن لم تؤده فله تغييرك ولو استحق والمكاتب غائب وللمكاتب مال أو وقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فإن أدى والافلسيد تعجزه ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فإن جاء رجل فاستحقه على سيده بإقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا اتفاق من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد ألقاه السيد كان هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء لأنه أتلف ماله وعلى المكاتب لأنه سلط السيد على اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد إنما قلت أنت حر بأنك قد أدبت ما عليك أحلف بالله ما أرا إذا حدث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهدوا عليه بعد آذاه الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر وقد قال له أنت حر فإن شهدوا عليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حرًا وكان هذا حدث عتق له وكذلك لو شهدوا عليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فإن قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحرامه حجا ولا عمرة ، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الجع فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم لا يعتق عليه اذا استحققت قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وأن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه ملك لغيره وليس هذا كالعبد بكتابه سيده على نحر أو ميتة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته هذا قد سلم السيد ولم يستحقه أحد عليه بملك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغيره العبد منه ولو استحق النحر أحد بملك على السيد لم يعتق العبد في النحر لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبد ان قتلت فلانا أو ضربت فلانا فأت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حرا ولم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يعتقه على شيء يملك عليه فكان كمن ابتدأ عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه واذا أدى المكاتب الى سيده ما كتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه انما أعتقه على الظاهر كما يقضي للرجل بالدار يشترطها الرجل بالعبد فاذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه منه ما كتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر احدث عتق له على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حر في الحكم عندنا وعندنا حتى تستحق الكتابة ولو قال سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر احدث عتق له على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لعلامة ان أدبت الى تحسين دينار أو عبد اصفه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت في المكاتب واذا قال لعبد ان أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان معنى قوله ان أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فصيح لم يملكه كقوله لا مكاتب ان أدبت الى كذا فأنت حر وهكذا لو قال لعلامة ان زوجت فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال ان بعثت فأنت حر أو بعثت فلانا فأنت حر فباعه أو باع فلانا بعبا فاسدا لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فأنت حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا بعد ما مات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء ألا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه لان الضرب انما يقع على الأحياء واذا كاتب الرجل على شيئين في نجمين فأداهما فعتق ثم استحق أحد همارد رقيقا فان كان قد حلا قبل ان أدبت مكانك فأنت حر وان لم تؤده فليس لك تمييزك وهكذا لو كاتب على أشياء فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دنانير وازنه فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا لو كاتب على عبيد فأداهم معينين أو بعضهم معيا وعتق ثم علم سيده بالعيب كان له رد المعيب منهم بعيبه فان اختار رده رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون لمن دلس له بعيب رد المعيب ونقض البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كتبه على عبيدين فأداهما معينين فماتا في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسه له المكاتب علم به المكاتب أو لم يعلم قبل للمكاتب ان أدبت قيمة ما بين العبد صحيحا ومعيا عتقت وان لم تؤده فليس لك تمييزك لانك لم تؤد ما كتبت عليه بكماله كما لو أدبت اليه دنانير نقصا لم تعتق إلا بان تؤدها وازنه أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكاتب عليها لا يختلف

لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بالمحرم فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال أتتك بالحديث على وجهه \* أخبرنا سفيان عن ابن طاوس وباراهيم ابن ميسرة أنهما سمعا طاوسا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسى حجابا ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من

### (الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه



لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أوصي مت ففلان لم يكتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجها إلى ملك الموصي له به كما لو قال متي مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعلم ملكه وعجز المكاتب وصية به ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكاتب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضي بالعجز فحجزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكاتباً وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والمكاتب حر وولاه للذي عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابه مكاتبه فحجز المكاتب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالي على مكاتب لفلان فإن عجز فهو له وهو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه للذي أوصى له بها وإذا عجز فهو للذي أوصى له برقبته كان الموصي له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابه عبده لرجل فحل نجم من نجومه فحجز عنه فأراد الموصي له بكتابه أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابه مكاتبه لرجل ورقبته لآخران عجز كان للذي أوصى له برقبته أن يعجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن يكتبه مكاتبه لرجل أن يجعل نجومه قبل محلها فإن جعل نجومه قبل محلها فكتابه له وإن لم يفعل لم يجزير المكاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصي له لأنه إنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابة مكاتبتي عمله قبل عمله لفلان كان كما قال وأي نجم عمله فهو لفلان وأي نجم لم يعجله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلاً كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابه عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى برقبته لرجل فحجزها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعاً فاسداً ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه غيره والقول الثاني أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثاني عندي هو الذي يقول به

### ﴿ الوصية للمكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكاتب بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفاً والذي بقي عليه من كتابته خمسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعقده فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضوعا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعقده لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتابية وسواء كانت الكتابة ديناً أو ماله تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي نجم شاؤا متأخراً أو متقدماً وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاؤا فإن قال ضوعا عنه أي نجم من نجومه شتم فهكذا وإن قال ضوعا عنه أي نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدماً كان أو متأخراً وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضوعا عنه أو وسط بنجم من نجومه فأوسط بنجم من نجومه يحتمل أو سطها في العدد أو وسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضوعاً أو وسط بنجم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدبرت  
لماسقت الهدى ولكني  
لبست رأسي وسقت  
هدي فليس لي محل إلا  
محل هذا فقام إليه  
سراقة بن مالك فقال  
يا رسول الله اقض لنا  
قضاء قوم كائننا ولدوا  
اليوم أمحرتنا لعامنا  
هذا أم لا بد فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا بل لا بد دخلت  
العمرة في الحج إلى يوم  
القيامة قال فدخل على  
من اليمن فسأله النبي  
صلى الله عليه وسلم عما  
أهلت فقال أحدهما  
ليلك أهلال النبي صلى  
الله عليه وسلم وقال  
الآخر ليك حجة النبي  
صلى الله عليه وسلم  
أخبرنا ما عن  
عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه عن عائشة أن

وان شتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها أو آخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شأوا الثاني والثالث لانه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت نجسة كان لها أوسط وهو الثالث لان قبله نجمين وبعده نجمين اذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد واذا كانت شفعا فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعواعنه نجما من نجومه وضعواعنه أيها شأوا فان قال ضعواعنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعواعنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا الا العدد فيوضع عنه اذا قال أكثر أو أقل عددا واذا قال أقل أقلها عددا واذا قال أوسط احتل موضع المال وموضع الأوسط وان قال ضعواعنه أوسط لنجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي أقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد وثلاثون وواحد أربعون فقال ضعواعنه أوسط لنجومه عددا وضعواعنه شأوا العشرين وان شأوا الثلاثين لانه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال ضعواعنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العددين شأوا المؤخر منها وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب واذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتبه بما بعينه حازت الوصية فان عجز المكاتب قبل قبض الوصية بطلت الوصية عنه لانه لا يجوز أن يوصى لعبده (٣) لان ذلك ملك لورثته لان الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فيعوه فشاء مكاتبته قبل يؤذي الكتابة ببيع وان لم يسلّم بيع واذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حرا واذا حل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا وفاء بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فيعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيعوني قيل لا تبيع الا برضائك بالعجز فان قال فترضيت به ببيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة واذا قال الرجل في مرضه ضعواعن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعواعنه ماشاؤا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعواعنه شأوا من الحال وان شأوا من الأجل لان ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال ضعواعنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم الا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أي نجم شأوا ولو قال ضعواعنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ماشاؤا لان ينافي قوله ان يضعوا عنه نجما انه وضع عنه شئ منه فان قال ضعواعنه ما يخفف عنه من كتابته أو ضعواعنه خزا من كتابته أو ضعواعنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو اذا مال من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان اليهم أن يضعوا ماشاؤا لان القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك ينقل عليه مع غيره في كتابته وكذلك يكون كثيرا وقليلا وكذلك لو قال ضعواعنه المائة الباقية عليه من كتابته سواء زيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شأوا لانه لا يضع عنه مالا يس عليه ولو قال ضعواعنه أكثر ما بقي من كتابته وضعواعنه النصف وزيادة ماشاؤا لان ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال ضعواعنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعواعنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصف الذي وضعو

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

النبي صلى الله عليه وسلم  
أفرد بالبحر \* أخبرنا  
سفيان عن ابن شهاب  
عن عروة عن عائشة  
قالت وأهل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالبحر  
حدثنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن نافع  
عن ابن عمر عن حفصة  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم أنها قالت لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ما بال الناس حلووا  
بعرة ولم تحلل أنت من  
عمرتك قال اني لبست  
رأسي وقلدت هديتي  
فلأحل حتى أنحر  
(قال الشافعي) وليس  
بما وصفت من هذه  
الاحاديث المختلفة شئ  
أخرى الا أن يكون متفقا  
من وجه أو مختلفا من  
وجه لا ينسب صاحبه الى

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لان معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

### ﴿ الوصية للعبد أن يكتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقد أو كتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وإن كان لا مال له غيره ولادين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل إن شئت كاتبنا في ثلث وإن شئت لم تكاتب فإن لم يشأ أن يكتب ثلثه فهو رقيق وإن شاء أن يكتب ثلثه كتب على ما يكتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومتى عتق فثلث ولأنه لسيده الذي أوصى بكتابته وثلثه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أجعل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك له لانه إن كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فإن قال رجل إن شئت عتقتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوا عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابته وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بأفدينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكتب مثله على نجسين قيل إن رضيت بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وإن لم ترض أو عجزت فأنث رقيق وإذا خيري في الكتابة فاختار تركها ثم سأل أن يكتب لم يكن ذلك له لانه قد تركها كما إذا رد الرجل الوصية بوصى له بها لم يكن له أن يرجع فياخذها ولو قال كاتبوا عبادا من عبيدي كان لهم أن يكتبوا أي عبد من عبيده شأوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فإن قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكتبوا عبيدا أو أمة إن شأوا لان العبد ليس بأولي باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدي أمائي لم يكن لهم أن يكتبوا عبيدا ولا خشي في هذا الوجه ولأن أوصى أن يكتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا

### ﴿ الكتابة في المرض ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في

المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وإن قل جاز لانه لو اعتقه جاز وعتقه عتق بنات أكثر من كتابته وإن كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فإن أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جاز الكتابة بكل حال وإن لم يفد ما لا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لانها ليست بيع بنات وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أهل من كتابته مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فإن كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

### ﴿ أفلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو جعل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منعه وكان للغرماء أخذه منه ولو أداه إلى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فإن فات فهو كفالات من ماله ويجوز كتابته له حتى يقف الحاكم

الغلط باختلاف (١) من حديث أنس ومن قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم عن قال كان ابتداء احرامه حجا لا عمره معه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحج من المدينة الا حجة واحدة قال ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح وإن كان الغلط فيه قبيحا مما حل من الاختلاف ومن فعل شيئا مما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم فعله كان له واسعا لان الكتاب ثم السنة ثم ما لا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لبى بالحج والعمرة معا أي فهو فارن ولم يتكرر رواية أنس في هذا الموضوع فتنبه كتبه

مصححه

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد فبيع وكذلك اذا اعتقه لم يعتق وبيع وان لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق واذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبه قبل وقف القاضي مالى ولا ينسب كان القول قول السيد وليس في هذا شيء يجزى الى نفسه انما هذا حق أقرب العبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عينه وعليهم البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فاقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شيئا قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما أقرب الغريم له عليه حتى فهو براءته وان أقر أنه قبض منه شيئا بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

### ( ميراث سيد المكاتب )

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤه للذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب زوج بنت سيده في حياة سيده برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لا يها فسد النكاح لانها قد ملكت بدم ميراثها منه وان كانت لا ترث أباهما بخلاف الدينين أو لأنها قاتل لأبها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعده وت لم يفسد النكاح لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فلكو أمته ما كان يملك ولو لا ملك رقبته بعجز لم ير طريقاً فان قيل فلم لا يبيعونه فسل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أوفى أقل من حاله لأنهم انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاه اذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً ولم يقوم عليه من قبل أن ولاه ما أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو أعتقه معه كان ولاؤه للذي كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أراء من الكتابة من رقبته شيء وكان من يبي على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أولاً بطلت وأعتق هذا عبده ولو أبرأ الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أبرأه ويعتق نصيبه منه كالأبرأ الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً فخل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيزه وأراد بعض أن لا يعجزه ففهم قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فن عجز فله تعجيزه ونصيبه رقيق له ومن لم يعجزه فهو على الكتابة فاذا عتق فولا ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاه لغیره والقول الثاني أنهم ان أجعوا على ترك تعجيزه كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيزه كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيزه وانما ذهب من قال هذا أن قال جعل هذا كابتداء الكتابة وكان عبدان اثنين فلا يجوز لاحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معاً فاعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورثه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بمعتق ككاتبته اذا عجز انما هم تاركون حقها في تعجيزه ولا يمنع أحد تركه حقيقة في تعجيزه متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله ابنان فشهد أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا أصغاراً أو نساءً كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر ولاؤه للذي كاتبه وان كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصته من الكتابة ولزمته حصته من أنكر وحصته الصغار منها ولا يعتق عليها

واسع كله ( قال الشافعي ) وأشبه الرواية أن يكون محفوفاً في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى بجاولا عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرماً ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء نقصوا الحديث ومن قال أفرد الحج فيشبه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحد الا يكون مقبلاً على حج الا وقد ابتداء أحرامه بالحج ( قال الشافعي ) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحج انما ذهب الى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه



لان الولاء ليس لهما لانهما شهدا أو اقربا بفعل غيرهما لا أعلمهما فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين وإذا مات سيد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي إلها كم فان كان لليت وورثه صغار وكبار أمرا إلها كم المكاتب أن يدفع من الكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الولي نصيب الصغار واعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة إلى عدل يقبضه لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فخافه إلى إلها كم ليدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه إلها كم فلم يأمر يقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا للبعد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفعت المكاتب ما عليه إلى وصيهم وعلى الميت دين أولادين عليه أوله وصايا أوله وصايا له فالمكاتب حر وإذا هلك ذلك في يد الوصي قبل يصل إلى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصي يقوم مقام الميت اذا كان وصى إليه دينه ووصايا له وركته وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور وكان الميت وصيان فدفعت إلى أحدهما لم يعتق حتى يصل إلى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين فحق يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار إلى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الميراث مواريتهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر إلها كم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل المال إلى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك إلى آخرهم مات عبدا كمالو كاتبه رجلا فدفعت جميع الكتابة إلى أحدهما فلم يدفع المدفوع إليه إلى شريكه حتى يمتد مات عبدا ولو مات بعد دفعه إلى شريكه حتى يمتد مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكانه إلى سبده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعتها إليه المكاتب عتق وكان كدفعه إلى سبده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر إلها كم أو إلى وصى جماعة كانهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته إلى قوم أثبتوا على سيده ديونهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصا فادفع إلى الورثة وإلى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحد لم يدفع إليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفعت إلى وارث دون الورثة أو إلى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه

### (موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قاتله يعني عطا المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبه قلت أبلغ هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبيته ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه ليس له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهلت  
بمرة أنما ذهب إلى أن  
عائشة قالت ففعلت في  
عمرتي كذا إلا أنه خالف  
خلافا بين الحديث جابر  
وأصحابه في قول عائشة  
ومنا من جمع الحجج  
والهجرة (قال الشافعي)  
فان قال قائل قرن الصبي  
ابن معبد فقال له عمر  
ابن الخطاب هديت  
لسنة نيك قيل له  
حكى له أن رجلا قال  
له هذا أضل من جلله  
فقال هديت لسنة نيك  
ان من سنة نيك أن  
القران والافراد والهجرة  
هدي لاضلال فان قال  
قائل فإدلى على هذا  
قيل أمر عمر بن الفضل  
بين الحج والهجرة وهو  
لا يأمر إلا بما يسع  
ويجوز في سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لما خالف سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وافسراده الحج (قال  
الشافعي) فان قيل فما  
قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما يقول بقول زيد بن ثابت فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبننا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل الأمان تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حرا لأن العتق لا يقع على الموتي وإن دفعه رجل لم يحره وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولده لم يكاتب عايناهم رقيق وإن كان معه ولد كبار كاتب عليهم فهم كرفيق كاتب واما عايناهم عن كاتب معه حصة الميت من الكتابة ويكون عليه هو حصته من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أحرار ولا ولد ولدوا له في كتابته ولا كاتبوامعه بحال فإن كان في كتابته ولد بالفون كاتبوامعه وأجنبيون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ويرفع عنهم حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمة لم يكاتب عليهم إنا قبل يؤدي فهم وأم ولده رقيق وماله لسيده لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لوعتق وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق وكذلك لو ملك أباه وأمه ثم مات أرقوا فأما من كاتب عليه برضا فعلى الكتابة لأن له حصة من الكتابة ولو كانت له زوجة لم تكن له حصة من الكتابة فكاتب عليها برضاها فولدت أولاد في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقوا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يشترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعتق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

### ( في افلاس المكاتب )

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتب وترك ما لا وترك ديناً للناس عليه لم يدع وفاء ابتدئ بحق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحاصهم بنجم من نجومه حل عليه أنه قد ملك عمله إلى سنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذنا فإذا مات المكاتب وعليه دين بدئ بدئ بالناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين للسيد عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجزان شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما أنا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن ماله ليس لسيده وسيده حينئذ في ماله كفر يم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل ما لسيده عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا عزم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فله لا بخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء

(ميراث المكاتب وولاه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولأولها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها ولأولها ويقول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحد هما ثم قضى كتابته للذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال الناس حلوا ولم تحلل من عمرتك قبل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا إخراجهم عمرة ويحلوا فقالت لم يحل الناس ولم تحل من عمرتك تعني من إخراجك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة قال عليه السلام أبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر بدن يفي والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى إخراجهم حجا وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فان قال قائل فن أن ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمرو وطاوس دون حديث من قال قرن قيل لتقدم صحبة جابر وحسن سياقه لا ابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه الذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاؤه الذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارفاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه الاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتباً وابن ابنه ان لا يبين أن يقتسم مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل أن القسم بيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الههم أن يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة أحدهم فالقسم باطل وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه والله أعلم

### (باب الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لجهة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الأبا ن يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاؤه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبائري تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئاً مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغراه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفعنا بركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وخزبه آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر عنه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجة الاسلام

طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلاعنين فانظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس مصححاً حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله صحيح المباني رجب المعاني والله نال الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحزبه آمين

﴿يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأميرية محمد بن محمد البليسي الشافعي الحسبي أصلح الله منه الطوبه﴾

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يراد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأم لأمام الأئمة بالانفاق وحب الأئمة وحملة الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا ولي نعمتنا الشافعي محمد بن ادريس القائل اذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الامام القرشي المطلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى \* وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائص فكري ترتعد من الوجل وقلبي يتصب عرفا من الخجل وغاية ما أقول قدس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلبه جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أماتوله منها فروع ذات ثمار عظمت بها علينا المنه طامنا تناول منها الأعلام وهدرت بها شقائق الأقوام حتى اذا درجوا مدارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها وفي زوايا الاهمال وضعوها واستغنوا عنها بما تناوله السلف منها ولم تجد لها أهلا يسامرها وبصونها ولا كفوا يسارها ويعونها تفرقت أجزاءها وذلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولوم من وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نجل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاه الله خيرا وأجزله أجزا فلقد صرف همته في جمع ما تفرق من أجزائها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والتمزم طبعها على نفقته بالمطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووثق منها الخواص والطرر بثلاثة كتب كلها غرر أولها مختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزي ونائبها المسند للامام الشافعي ونائبها كتاب اختلاف الحديث وكلاهما برواية الربيع جعلنا الله معهم في حرزه المنيع وقد بذلنا الجهد في تصحيحها وتهذيبها من سقطات نسخها الخط العارية من الضبط بل من النقط فحاشا بحمد الله هذا المطبوع أصبح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذرا فيما عساه لمن عاناه والى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحيانا هذا السيد ومن أحيانا رضاميته فهي له ﴿في ظل

الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيتة غاية

الأماني خديونا المعظم ﴿عباس حلي باشا الثاني﴾ أدام الله أيام سعده

وأقر عينه بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منواله

تم



وقد قرطه مؤرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل  
الشيخ محمود حسن زنائى الفنى أحد أفاضل المعجّين فقال

العلم أفضل ما ترو \* ح له أنما العليا وتسعى  
فاجهد بنفسك فيه طو \* ل الدهر تحصيلًا وجعا  
لا تحسب بن المال يغنى \* عنه مهما كان نفعا  
ذو المال يغنى ذكره \* وصفاته من يوم ينسى  
والعلم ذكر صفات صا \* حبه مدى الأيام يرى  
انظر تجد رب العلو \* م له النشا وترا وشفعا  
وكفاه من شرف علا \* الذكر أنى حل صفعا  
وبحسبه ذكر سما \* فى الخافقين يلد سمعا  
ان حل فى قوم رأو \* ه هو المقدم وقت يدعى  
مثل (الحسيني أحمد) \* من ساد أهل العلم جمعا  
الهـاشمي ابن الحسي \* ن ومن زكا خلقا وطبعا  
العالم البحر الذي \* جمع العلوم فكان أوعى  
لله منه أخويرا \* ع صارم كالسيف قطعا  
يا عترة المختار من \* عن ربه قد سن شرعا  
من ذا يقوم بشكر ن \* ع مثلك التي أوليت وسعا  
انى جهدت له البرا \* ع فضاك عند القول ذرعا  
ناديته أسمى على \* من البيان فقال سمعا  
فأخذت أذكر بعض ما \* فى وصفكم أحكت وضعا  
من منة عظمت وقد \* جلت لدى العلماء وقعا  
أحييت سفر الأم ير \* قل فى ثياب الحسن طبعا  
فأنخر بما أحييته \* يا (ابن الحسين) فم نفعا  
حليت طهرته بأس \* فار زهت كالزهر ينعا  
من بعد ما لعبت بها \* حقب خلت بتراب وضعا  
فجمعت كل أصولها \* وشعبت فى الاسلام صدعا  
ورجعت فقهه الشافعي \* الى حياة الدين رجعى  
حبر الأئمة من على \* أقواله فى الدين نسي

من علمه المكنون \* ١ جاء في التنزيل قطعاً  
 من يحمل ومفصل \* يجلو الهدى أصلاً وفرعاً  
 فيه الهدى لمن اهتدى \* بيانه ووعاه سمعا  
 وحديث خير الخلق من \* فوعا يحائى فيه وضعا  
 يرويه مشـ فوعا بنقـ \* د رواه الحفاظ شفعا  
 نقد الدنانير الجيا \* دترد وجه الزيف دفعا  
 هذا هو الرأى الصحـ \* ح وغيره فامنعه منعا  
 \* انى أدب الله أنـ \* ك فدأتبت بخير مسعى  
 فاعمل على هذا السبـ \* ل واخل أهل اللهو صرعى  
 وانا الحسود أباه فاصـ \* فعه بلين القول صفعا  
 واعلم بأن الشافعيـ \* نى وقدره المعهود طبعا  
 قد سره ما قد فعـ \* ت وقال قد أحسنت صنعا  
 وجبالاً فضلاً حلـ \* يـ تا شاده التاريخ رفعا  
 لله أجد نلت عزاً يوم تم الأم طبعا

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦



(فهرسة الجزء السابع من الأتم للإمام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى	٢
الخلاف في اليمين مع الشاهد	٦
المدعى والمدعى عليه	١١
باب اليمين مع الشاهد	٣١
الخلاف في اليمين على المنبر	٣٣
باب رد اليمين	٣٤
في حكم الحاكم	٣٦
الخلاف في قضاء القاضي	٣٨
الحكم بين أهل الكتاب	٣٨
(الشهادات)	٤٠
باب اجازة شهادة المحدود	٤١
باب شهادة الاعمى	٤٢
شهادة الوالد للولد والولد للوالد	٤٢
شهادة الغلام والعبد والكافر	٤٣
شهادة النساء	٤٣
شهادة القاضي - ٤٤ رؤية الهلال	٤٤
شهادة الصبيان - ٤٤ الشهادة على الشهادة	٤٤
الشهادة على الجراح	٤٤
شهادة الوارث	٤٥
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي	٤٦
(باب الحدود)	٥١
الأيمان والنذور والكفارات في الأيمان	٥٥
الاستثناء في اليمين	٥٦
لغو اليمين	٥٧
الكفارة قبل الحنث وبعده	٥٧
من حلف بطلاق امرأته ان تزوج عليها	٥٨
الاطعام في الكفارات في البلدان كلها	٥٨
من لا يطعم من الكفارات	٥٩
ما يجزئ من الكسوة في الكفارات	٥٩
العق في الكفارات	٥٩
الصيام في كفارات الأيمان	٦٠
من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين	٦٠
من حنث معسر ثم أيسر الخ	٦٠
من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة	٦٠
الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق	٦١
بكفارة ثم اشتراها	٦١
كفارة عين العبد	٦١
من نذر أن يمسي إلى بيت الله عز وجل	٦١
فمين حلف على سكنى دار لا يسكنها	٦٥
فمين حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت	٦٦
فغير عن حاله	٦٦
من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما	٦٧
ففعل أحدهما	٦٧
من حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى	٦٨
يستوفي حقه	٦٨
من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس	٦٩
رجل	٦٩
من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم	٦٩
من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله	٧٠
من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى	٧١
(باب) الاشهاد عند الدفع الى التامى	٧٤
(باب) ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين	٧٥
الفاحشة من نساءكم حتى ما يفعل بهن من	٧٥
الحبس والأذى	٧٥
باب الشهادة في الطلاق	٧٦
باب الشهادة في الدين	٧٧
باب الخلاف في هذا	٧٧
باب اليمين مع الشاهد	٧٨
اليمين مع الشاهد	٧٨
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٧٩
باب شهادة النساء لارجل معهن	٧٩
الخلاف في اجازة أقل من أربع من النساء	٨٠

صحيفة	صحيفة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم ٨٠	باب في الأوصياء ١٢١
باب شهادة القاذف ٨١	باب في الشركة والعقود وغيره ١٢٢
باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف ٨٢	باب في المكاتب ١٢٥
باب التحفظ في الشهادة ٨٢	باب في الأيمان ١٢٥
باب الخلاف في شهادة الأعمى ٨٣	باب في العارية وأكل الغلة ١٢٧
باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ٨٤	باب في الأجير والاجارة ١٢٧
باب ما على من دعى يشهد بشهادة قبل أن يستلها ٨٤	باب القسمة - ١٢٨ باب الصلاة ١٢٨
(الدعوى واليقات) ٨٤	باب صلاة الخوف ١٢٩
باب الأفضية ٨٤	باب الزكاة ١٣١
باب في اجتهاد الحاكم ٨٥	باب الصيام ١٣٣
باب التثبت في الحكم وغيره ٨٦	باب في الحج ١٣٤
باب المشاورة ٨٦	باب الديات ١٣٦
باب أخذ الولي بالولي ٨٦	باب السرقة ١٣٨
باب ما يجب فيه اليمين ٨٧	باب القضاء ١٣٩
(كتاب) ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف (وهو كتاب اختلاف العراقيين كما ترجم له بذلك في بعض النسخ) ٨٧	باب الفرية ١٤١
باب الغصب ٨٨	باب النكاح ١٤٢
باب الاختلاف في العيب ٩٠	باب الطلاق ١٤٥
باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٩٣	باب الحدود ١٥٠
باب المضاربة - ٩٨ باب السلم ٩٨	(اختلاف على وعبد الله بن مسعود) ١٥١
باب الشفعة ٩٩	أبواب الوضوء والغسل والتيمم ١٥١
باب المزارعة ١٠١	باب الوضوء ١٥
باب الدعوى والصلح ١٠٢	أبواب الصلاة ١٥٢
باب الصدقة والهبة ١٠٢	باب الجمعة والعيد ١٥٤
باب في الوديعة ١٠٥	باب الوتر والقنوت والآيات ١٥٥
باب في الرهن ١٠٦	الحنائز ١٥٦
باب الحوالة والكفالة في الدين ١٠٧	سجود القرآن ١٥٦
باب في الدين ١١٠	الصيام ١٥٧
باب في الأيمان ١١٧	أبواب الزكاة ١٥٧
باب الوصايا ١١٨	أبواب الطلاق والنكاح ١٥٨
باب المواريث ١١٩	المتعة ١٦١
	ما جاء في البيوع ١٦٢
	باب الديات ١٦٣
	باب الأفضية ١٦٤



صحيحة	صحيحة
٢٠١ باب في العري	١٦٥ باب اللقطة
٢٠٢ باب ما جاء في العقبة	١٦٥ باب الفرائض
٢٠٢ باب في الحرب يسلّم	١٦٦ باب المكاتب
٢٠٣ باب في أهل دار الحرب	١٦٧ باب الحدود
٢٠٤ باب البيوع	١٧٥ باب الصيام
٢٠٤ باب متى يجب البيع	١٧٦ باب الحج
٢٠٤ باب بيع البرنامج	١٧٧ (كتاب اختلاف مالك والشافعي)
٢٠٥ باب بيع الثمر	١٨٠ باب ما جاء في الصدقات
٢٠٥ باب ما جاء في ثمن الكلب	١٨١ باب في بيع الثمار
٢٠٦ باب في الزكاة	١٨٢ باب في الأفضية
٢٠٦ باب النكاح بولي	١٨٣ (كتاب العتق)
٢٠٧ باب ما جاء في الصداق	١٨٤ باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين
٢٠٨ باب في الرضاع	جالسا وصلاتهم خلفه قياما
٢٠٨ باب ما جاء في الولاء	١٨٦ باب رفع اليدين في الصلاة
٢٠٩ باب الافطار في شهر رمضان	١٨٧ باب الجهر بآمين
٢٠٩ باب في اللقطة	١٨٧ باب سجود القرآن
٢١٠ باب المسح على الخفين	١٨٨ باب الصلاة في الكعبة
٢١٠ باب ما جاء في الجهاد	١٨٩ باب ما جاء في الوتر ركعة واحدة
٢١٢ باب ما جاء في الرقية	١٩٠ باب القراءة في العيدين والجمعة
٢١٢ باب في الجهاد	١٩٠ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
٢١٣ باب فيمن أحيأرضاً مواتاً	١٩١ باب إعادة المكتوبة مع الامام
٢١٥ باب في الأفضية	١٩١ باب القراءة في المغرب
٢١٥ باب في الأمة تغرب بنفسها	١٩٢ باب القراءة في الركعتين الاخيرتين
٢١٥ باب القضاء في المنبذ	١٩٣ باب المستحاضة
٢١٦ باب القضاء في الهبات	١٩٤ باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره
٢١٧ باب في إرخاء الستور	١٩٥ باب ما جاء في الجنائز
٢١٧ باب في القسامة والعقل	١٩٦ باب الصلاة على الميت في المسجد
٢١٨ باب القضاء في الضرر والترفوة والظلع	١٩٦ باب في فوت الحج
٢١٨ باب النكاح	١٩٧ باب الحجامة للحرم
٢١٩ باب ما جاء في المتعة	١٩٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢١٩ باب في المفقود	١٩٨ باب الشركة في البدنة
٢٢٠ باب في الزكاة	١٩٩ باب التمتع في الحج
٢٢٠ باب في الصلاة	١٩٩ باب الطيب للحرم

صفحة	صفحة
٢٣٧ باب المتعة	٢٢١ باب في قتل الدواب التي لا جزء فيها في الحج
٢٣٧ باب الخلية والبرية	٢٢١ باب ما جاء في الصيد
٢٣٨ باب في بيع الحيوان	٢٢٤ باب الأمان لأهل دار الحرب
٢٣٨ باب الكفارات	٢٢٤ باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه
٢٣٩ باب زكاة الفطر	٢٢٥ باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين
٢٤٠ باب في قطع العبد	٢٢٦ باب في بيع المدير
٢٥٠ (كتاب جماع العلم)	٢٢٦ باب ما جاء في لبس الخنزير
٢٥٠ باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	٢٢٦ (باب خلاف ابن عباس) في البيوع
٢٥٤ باب حكاية قول من رذخبر الخاصة	٢٢٧ (باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق
٢٦٢ بيان فرائض الله تعالى	٢٢٧ باب في عين الأعور
٢٦٣ باب الصوم	٢٢٨ باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة
٢٦٥ (كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)	٢٢٩ باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٢٦٧ (كتاب ابطال الاستحسان)	٢٢٩ باب في سجود القرآن
٢٧٠ باب ابطال الاستحسان	٢٢٩ باب غسل الجنابة
٢٧٧ (كتاب الرد على محمد بن الحسن) باب الديات	٢٢٩ باب في الرعاف
٢٧٩ القصاص بين العبيد والاحرار	٢٣٠ باب الغسل بفضل الجنب والحائض
٢٨٠ الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص	٢٣٠ باب التيمم
٢٨٢ في عقل المرأة	٢٣٠ باب الوتر
٢٨٣ باب في الجنين	٢٣٠ باب الصلاة بمعنى والنافلة في السفر
٢٨٤ باب الجروح في الجسد	٢٣١ باب القنوت
٢٨٥ باب في الأعور يفتأ عين الصحيح	٢٣١ باب الصلاة قبل الفطر وبعده
٢٨٦ باب ما لا يجب فيه أرش معلوم	٢٣٢ باب نوم الجالس والمضطجع
٢٨٧ باب دية الأضرار	٢٣٢ باب اسراع المشي إلى الصلاة
٢٨٧ باب جراح العبد	٢٣٢ باب رفع الأيدي في التكبير
٢٨٩ باب القصاص بين المماليك	٢٣٣ باب وضع الأيدي في السجود
٢٩٠ باب دية أهل الذمة	٢٣٣ باب من الصيام
٢٩٥ باب العقل على الرجل خاصة	٢٣٤ باب في الحج
٢٩٧ باب الحر إذا جنى على العبد	٢٣٥ باب الإهلال من دون الميقات
٢٩٨ باب ميراث القاتل	٢٣٦ باب في الغدق من منى إلى عرفة
٢٩٩ باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا أولياء	٢٣٦ باب قطع التلبية
٢٩٩ باب القصاص في القتل	٢٣٦ باب النكاح - ٢٣٦ باب التملك

صفحة	صفحة
٣٢٢ الصبي يسبي ثم يموت	٣٠٠ باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله
٣٢٢ المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما	٣٠١ باب القوديين الرجال والنساء
إذا دخل بأمان	٣٠٢ باب الفصاص في كسر اليد والرجل
٣٢٣ الرجل يشتري أمته بعد ما يحرزها العدو	٣٠٣ (كتاب سير الأوزاعي)
٣٢٤ الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال	٣٠٥ أخذ السلاح
٣٢٤ الحربي المستأمن يسلم في دار الاسلام	٣٠٦ سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل
٣٣٥ المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله	٣١١ سهمان الخيل
٣٣٦ (كتاب القرعة)	٣١٥ في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها
٣٣٨ باب القرعة في المماليك وغيرهم	٣١٨ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم
٣٤٠ باب عتق المماليك مع الدين	٣١٩ ما جاء في أمان العبد مع مولاه
٣٤١ باب العتق ثم يظهر للبيت مال	٣١٩ وطء السبايا بالملك
٣٤٢ باب كيف قيم الرقيق	٣٢٠ بيع السبي في دار الحرب
٣٤٣ باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة	٣٢١ الرجل يغم وحده
٣٤٥ عتق الشرط في المرض	٣٢٢ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصبيان جارية فيتبايعانها
٣٤٦ اختلاف المعتق وشريكه	٣٢٣ إقامة الحدود في دار الحرب
٣٤٧ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما	٣٢٣ ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم
٣٤٧ (أحكام التدبير)	٣٢٤ قطع أشجار العدو
٣٤٩ المشيئة في العتق والتدبير	٣٢٤ ما جاء في صلاة الحرس
٣٥٠ اخراج المدبر من التدبير	٣٢٥ خراج الأرض
٣٥٢ جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج	٣٢٥ شراء أرض الجزية
٣٥٣ كتابة المدبر وتدبير المكاتب	٣٢٥ المستأمن في دار الاسلام
٣٥٤ جامع التدبير	٣٢٦ بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب
٣٥٤ العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما	٣٢٦ في أم ولد الحربي تسلم وتخرج الى دار الاسلام
٣٥٥ في مال السيد المدبر	٣٢٦ المرأة تسلم في أرض الحرب
٣٥٥ تدبير النصراني	٣٢٧ الحربية تسلم فتزوج وهي حامل
٣٥٥ تدبير أهل دار الحرب	٣٢٨ في الحربي يسلم وعنده جنس نسوة
٣٥٥ في تدبير المرتد	٣٢٩ في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها
٣٥٦ تدبير الصبي الذي لم يبلغ	٣٣٠ اكتساب المرتد المال في ردة
٣٥٦ تدبير المكاتب	٣٣١ ذبيحة المرتد
٣٥٦ مال المدبر	٣٣١ العبد يسرق من الغنيمة
	٣٣٢ الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ ولد المكاتب وماله	٣٥٧ ولد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ ولد المدبرة ووطؤها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير ما في البطن
٣٨٥ ولد المكاتب من غير سريته	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسرى المكاتب وولده من سريته	٣٥٨ الخلاف في التدبير
٣٨٥ ولد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا
٣٨٧ ولد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما	آتاكم
٣٩٠ تجهيل الكتابة	٣٦٤ من تجوز كتابة من المالكين
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ موت السيد
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقبته	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ من تجوز كتابته من المماليك
٣٩٥ جناية المكاتب على سيده	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جناية المكاتب ورقبته	٣٦٧ كتابة الحربي
٣٩٧ جناية عبيد المكاتب	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٨ ما جنى على المكاتب فله	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له
٣٩٨ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	كله في كاتب نصفه
٣٩٨ الجناية على المكاتب ورقبته	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبانه معا
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠٣ عجز المكاتب بلارضاه	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٥ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٧ جملة العبيد
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ افلاس سيد العبد	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب



صحيفة	صحيفة
٤١٢ ميراث المكاتب وولائه	٤١١ موت المكاتب
٤١٣ باب الولاء	٤١٢ في افلاس المكاتب
(تت)	
( فهرسة كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام )	
صحيفة	صحيفة
١٦٢ باب في المرور بين يدي المصلي	٢ خطبة الكتاب
١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد	٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح
١٧٧ باب غسل الجمعة	٦٠ باب القراءة في الصلاة
١٨١ باب نكاح البكر	٦١ باب في التشهد
١٨٥ باب النجش	٦٣ باب في الوتر
١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه	٦٤ باب سجود القرآن
١٨٩ باب بيع الحاضر بالبادي	٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير الخوف
١٩١ باب تلقى السلع	٧٠ باب الخلاف في ذلك
١٩٢ باب عطية الرجل لولده	٧٦ باب الفطر والصوم في السفر
١٩٥ باب بيع المكاتب	٨٦ باب قتل الاسارى والمقاتلة بهم والمن عليهم
٢٠١ باب النجاسات	٨٨ باب الماء من الماء
٢٠٣ باب المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما	٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج الماء
٢٠٧ باب الاسفار والتغليس بالفجر	٩٤ باب التيمم
٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة	٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما
٢١٣ باب الخلاف فيه	١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء
٢١٨ باب صلاة المنفرد	١٠٥ باب الطهارة بالماء
٢٢١ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل على صلاة الخوف	١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة
٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر	١٣٢ باب الخلاف في هذا الباب
٢٢٧ باب الخلاف في ذلك	١٤٩ باب أكل الضب
٢٣٢ باب من أصبح جنباً في شهر رمضان	١٥٠ باب الحمل والمفسر
٢٣٦ باب الحجامة للصائم	١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن
٢٣٨ باب نكاح المحرم	

صحيفة	صحيفة
باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيع ٢٤١	باب نفي الولد ٣٠٤
باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له ٢٤٣	باب في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠
باب لحوم النجاسات ٢٤٦	باب طلاق الحائض ٣١٦
باب العقوبات في المعاصي ٢٤٩	باب بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٨
باب نكاح المتعة ٢٥٤	باب الخلاف في العرايا ٣٢٣
باب الخلاف في نكاح المتعة ٢٥٥	باب بيع الطعام ٣٢٧
باب في الجنائز ٢٥٧	باب المصراة * الخراج بالضمان ٣٣٢
باب في الشفعة ٢٥٨	باب الخلاف في المصراة ٣٣٦
باب في بكاء الحى على الميت ٢٦٦	باب كسب الحجام ٣٤٢
باب استقبال القبلة للغائط والبول ٢٦٩	باب الدعوى واليمينات ٣٤٥
باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ٢٧٢	باب الخلاف في هذه الاحاديث ٣٥٢
باب الكلام في الصلاة ٢٧٤	باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر ٣٦٠
باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهيا ٢٧٧	باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعنت شركاله في عبد ٣٦٨
باب القنوت في الصلوات كلها ٢٨٥	باب الخلاف في هذا الباب ٣٧٣
باب الطيب للاحرام ٢٨٧	باب قتل المؤمن بالكافر ٣٨٨
باب الخلاف في تطيب المحرم للاحرام ٢٨٩	باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر ٣٨٩
باب ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٢	باب جرح العجماء جبار ٤٠٠
باب خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦	باب المختلفات التي علم ادا لالة ٤٠٤
باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له ٣٠٢	